

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيخ الرافعي

دعاء مستجاب :

أسأل الله الكريم أئامته على أحسن الوجوه وأكملها وأدومها وأعجلها ،
وانفها في الآخرة والدنيا ، وأكثرها انتفاعاً به وأعمها فائدة لجميع
المسلمين ..

[الشيخ يحيى الدين النوري في المقدمة ج ١ ص ١٠٢]

الجزء السابع عشر

وهو الجزء الخامس من تكملة هذا الشرح

بقلم

محمد نجيب طبعي

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث

بجامعة أم درمان الإسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مكتبة الأشتات

جدة - المملكة العربية السعودية

كتاب المكاتب

الكتابة جائزة لقوله تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيما نكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » ^(١) ولا تجوز الكتابة إلا من جائز التصرف في المال لأنه عقد على المال فلم يجز إلا من جائز التصرف في المال كالبيع ، ولا يجوز أن يكتب عبداً أحريراً لأن الكتابة تقتضى التمكن من التصرف ، والإجارة تمنع من ذلك ، ولا يجوز أن يكتب عبداً مرهوناً لأن الرهن يقتضى البيع والكتابة تمنع البيع ، وتجوز كتابة المدير وأم الولد لأنه عتق بصفة يجوز أن تتقدم على الموت فجاز في المدير وأم الولد كالعتق المعلق على دخول الدار ، فإن كاتب مديراً صار مكاتباً ومديراً ، وقد بينا حكمه في المدير ، وإن كاتب أم ولد صارت مكاتبة وأم ولد ، فإن أدت المال قبل موت السيد عتقت بالكتابة ، وإن مات السيد قبل الأداء عتقت بالاستيلاد وبطلت الكتابة .

فصل وتجوز كتابة بعض العبد إذا كان باقية حراً لأنه كتابة على جميع ما فيه من الرق فأشبهه كتابة العبد في جميعه ، وإن كان عبد بين اثنين فكاتبه أحدهما في نصيبه بغير إذن شريكه لم يصح لأنه لا يعطى من الصدقات ولا يمكنه الشريك من الاكتساب بالأسفار ، وإن كاتبه بإذن شريكه ففيه قولان :

(أحدهما) لا يصح لما ذكرناه من نقصان في كسبه .

(والثاني) يصح لأن المنع لحق الشريك فزال بالإذن ، وإن كان لرجل عبد فكاتبه في بعضه فالنصوص أنه لا يصح ، واختلف أصحابنا فيه ، فذهب أكثرهم إلى أنه لا يصح قولاً واحداً كما لا يصح أن يعطى العتق فيه .

ومنهم من قال : اذا قلنا : انه يصح أن يكتب نصيبه في العبد المشترك باذن الشريك صح ههنا ، لأن اتفاقهما على كتابة البعض كاتفاق الشريكين ، فإن وصى رجل بكتابة عبد وعجز الثلث عن جميعه فالمنصوص أنه يكتب القدر الذي يحتمله الثلث ، فمن أصحابنا من جعل في الجميع قولين .

ومنهم من قال : يصح في الوصية ، وقد فرق بينه وبين العبد المشترك بأن الكتابة في العبد المشترك غير مستحقة في جميعه والكتابة في الوصية استحقت في جميعه فإذا تعذرت في البعض لم تسقط في الباقي .

فصل وإن طلب العبد الكتابة - نظرت فإن كان له كسب وأمانة - استحج أن يكتب لقوله عز وجل « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا » ^(١) وقد فسر الخير بالكسب والأمانة ، ولأن المقصود بالكتابة العتق على مال ، وبالكسب والأمانة يتوصل إليه ، ولا يجب ذلك لأنه عتق ، فلا يجب طلب العبد كالعتق في غير الكتابة .

وإن لم يكن له كسب ولا أمانة ، أو له كسب بلا أمانة ، لم تستحب لأنه لا يحصل المقصود بكتابتته ، ولا تكره لأنه سبب للعتق من غير إضرار فلم تكره .

وإن كان له أمانة بلا كسب ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه لا تستحب لأن مع عدم الكسب يتعذر الأداء ، فلا يحصل المقصود .

(والثاني) تستحب لأن الأمين يعان ويعطى من الصدقات ، وإن طلب السيد الكتابة فكره العبد لم يجبر عليه ، لأنه عتق على مال فلا يجبر العبد عليه كالعتق على مال في غير الكتابة .

فصل ولا يجوز إلا بعوض مؤجل ، لأنه إذا كاتبه على عوض حال لم يقدر على أدائه فينسخ العقد ويطل المقصود ، ولا يجوز على أقل من نجمين ، لما روى عن أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه « أنه غضب على عبد له وقال : لأعاقبك ولأكاتبك على نجمين » فدل على أنه لا يجوز على أقل من ذلك . وعن على كرم الله وجهه أنه قال : الكتابة على نجمين والايثاء من الثانى ، ولا يجوز الا على نجمين معلومين ، وأن يكون ما يؤدى فى كل نجم معلوما ، لأنه عوض منجم فى عقد ، فوجب العلم بمقدار النجم ومقدار ما يؤديه فيه كالمسلم الى أجلين .

فصل ولا يجوز إلا على عوض معلوم الصفة ، لأنه عوض فى الذمة فوجب العلم بصفته كالمسلم فيه .

فصل وتجوز الكتابة عن المنافع ، لأنه تجوز أن تثبت فى الذمة بالعقد فجاز الكتابة عليها كالمال ، فإن كاتبه على عمليين فى الذمة فى نجمين جاز ، كما يجوز على مالين فى نجمين ، وإن كاتبه على خدمة شهرين لم يجز لأن ذلك نجم واحد ، وإن كاتبه على خدمة شهر ، ثم على خدمة شهر بعده ، لم يجز لأن العقد فى الشهر الثانى على منفعة معينة فى زمان مستقبل ، فلم يجز ، كما لو استأجره للخدمة فى شهر مستقبل . وإن كاتبه على دينار وخدمة شهر بعده لم يجز ، لأنه لا يقدر على تسليم الدينار فى الحال ، وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار فى نجم بعده جاز ، لأنه يقدر على تسليم الخدمة فهو مع الدينار كالمالين فى نجمين ، وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار بعد انقضاء الشهر فقد اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو اسحاق : لا يجوز لأنه إذا لم يفصل بينهما صارا نجماً واحداً . ومنهم من قال : يجوز لأنه يستحق الدينار فى غير الوقت الذى يستحق فيه الخدمة ، وإنما يتصل استيفاؤهما ، فعلى هذا لو كاتبه على خدمة شهر ودينار فى نصف الشهر جاز ، لأنه يستحق الدينار فى غير الوقت الذى يستحق فيه الخدمة .

فصل وإن كاتب رجلان عبداً بينهما على مال بينهما على قدر الملكين ، وعلى نجوم واحدة جاز ، وإن تفاضلا فى المال مع تساوى الملكين ،

أو تساويا في المال مع تفاضل الملكتين ، أو على أن نجوم أحدهما أكثر من نجوم الآخر ، أو على أن نجم أحدهما أطول من نجم الآخر ، ففيه طريقان : من أصحابنا من قال يبنى على القولين فيمن كاتب نصيبه من العبد يأذن شريكه ، فإن قلنا : يجوز جاز ، وإن قلنا : لا يجوز لم يجوز ، لأن اتفاقهما على الكتابة ، ككتابة أحدهما في نصيبه يأذن الآخر . وعلى هذا يدل قول الشافعي رحمه الله تعالى فإنه قال في الأم : ولو أجزت لأجزت أن ينفرد أحدهما بكتابة نصيبه ، فدل على أنه إذا جاز ذلك جاز هذا ، وإن لم يجوز ذلك لم يجوز هذا .

ومنها من قال : لا يصح قولاً واحداً ، لأنه يؤدي إلى أن ينتفع أحدهما بحق شريكه من الكسب ، لأنه يأخذ أكثر مما يستحق ، وربما عجز المكاتب فيرجع على شريكه بالفاضل بعد ما انتفع به .

فصل ولا يصح على شرط فاسد لأنه معاوضة يلحقها الفسخ فبطلت بالشرط الفاسد كالبيع ، ولا يجوز تعليقها على شرط مستقبل ، لأنه عقد يبطل بالجهالة فلم يجوز تعليقه على شرط مستقبل كالبيع .

فصل وإذا انعقد العقد لم يملك المولى فسخه قبل العجز ، لأنه أسقط حقه منه بالعوض ، فلم يملك فسخه قبل العجز عن العوض كالبيع ، ويجوز للعبد أن يمتنع من أداء المال لأن ما لا يلزمه إذا لم يجعل شرطاً في عتقه ، لم يلزمه إذا جعل شرطاً في عتقه كالتواقل ، وهل يملك أن يفسخ ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يملك لأنه لا ضرر عليه في البقاء على العقد ، ولا فائدة له في الفسخ فلم يملكه . ومنها من قال : له أن يفسخ لأنه عقد لحظه فملك أن ينفرد بالفسخ كالمرتهن ، فإن مات المولى ، لم يبطل العقد ، لأنه لازم من جهته ، فلم يبطل بالموت كالبيع ، وينتقل المكاتب إلى الوارث لأنه مملوك لا يبطل رقه بموت المولى ، فانتقل إلى وارثه كالعبد القن وإن مات العبد بطل العقد ، لأنه فات المعقود عليه قبل التسليم ، فبطل العقد كالبيع إذا تلف قبل القبض ، ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لأن الخيار

لدفع الغبن عن المال ، والسيد يعلم أنه مغبون من جهة المملوك لأنه يبيع ماله بماله ، والعبد مخير بين أن يدفع المال ، وبين أن لا يدفع ، فلا معنى لشرط الخيار ، فإن اتفقا على الفسخ جاز ، لأنه عقد يلحقه الفسخ بالعجز عن المال ، فجاز فسخه بالتراضي كالبيع .

باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه

ويملك المكاتب بالعقد اكتساب المال بالبيع والإجارة والصدقة والهبة والأخذ بالشفعة والاحتشاش والاصطياد وأخذ المباحات ، وهو مع المولى كالأجنبي مع الأجنبي في ضمان المال وبذل المنافع وأرض الأطراف ، لأنه صار بما بذله من العوض عن رقبته كالخارج عن ملكه ، ويملك التصرف في المال بما يعود إلى مصلحته ومصلحة ماله . فيجوز أن ينفق على نفسه لأن ذلك من أهم المصالح وله أن يفدى في حياته نفسه أو رقيقه لأن له فيه مصلحة ، وله أن يختن غلامه ويؤدبه لأنه إصلاح للمال . وأما الحد فالمخصوص أنه لا يملك إقامته لأن طريقه الولاية والمكاتب ليس من أهل الولاية .

ومن أصحابنا من قال : له أن يقيم الحد كما يملك الحر في عبده ، وله أن يقتص في الجناية عليه وعلى رقيقه . وذكر الربيع قولاً آخر ، أنه لا يقتص من غير إذن المولى ، ووجهه أنه ربما عجز فيصير ذلك للسيد ، فيكون قد أتلف الأرض الذي كان للسيد أن يأخذه لو لم يقتص منه . قال أصحابنا : هذا القول من تخريج الربيع ، والمذهب أنه يجوز أن يقتص لأن فيه مصلحة له .

فصل وإن كان المكاتب جارية فوطئها المولى وجب عليه المهر ، ولها أن تطالب به ، لتستعين به على الكتابة ، لأنه يجري مجرى الكسب ، وإن أذهب بكارتها لزمه الأرض ، لأنه إتلاف جزء لا يستحقه فضمن بدله ، كقطع الطرف ، وإن أتت منه بولد صارت مكاتبة وأم ولد ، وقد بينا حكمهما في أول الباب ، وإن كانت مكاتبة بين اثنين فأولدها أحدهما - نظرت ، فإن كان معسراً - صار نصيبه أم ولد ، وفي الولد وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : إن الولد ينعقد جميعه حراً ، ويثبت للشريك في ذمة الواطيء ، نصف قيمته ، لأنه يستحيل أن ينعقد نصف الولد حراً ونصفه عبداً .

(والثاني) وهو قول أبي إسحاق : إن نصفه حر ونصفه مملوك ، وهو الصحيح ، اعتباراً بقدر ما يملك منها ، ولا يمتنع أن ينعقد نصفه حراً ونصفه عبداً فالمرأة إذا كان نصفها حراً ونصفها مملوكاً فأنت بولد فان نصفه حر ونصفه عبد وإن كان موسراً فالولد حر وصار نصيبه من الجارية أم ولد ، ويقوم على الواطيء نصيب شريكه ، وهل يقوم في الحال فيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال ، فإذا قوم انقضت الكتابة وصار جميعها أم ولد للواطيء ، ونصفها مكاتباً له فإن أدت المال عتق نصفها وسرى إلى باقيها .

(والقول الثاني) أنه يؤخر التقويم إلى العجز ، فإن أدت ما عليها عتقت عليها بالكتابة ، وإن عجزت قوم على الواطيء نصيب شريكه وصار الجميع أم ولد .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : لا يقوم في الاستيلاد نصيب الشريك في الحال قولاً واحداً ، بل يؤخر إلى أن تعجز ، لأن التقويم في العتق فيه حظ للعبد ، لأنه يتعجل له الحرية في الباقي ، ولا حظ لها في التقويم في الاستيلاد ، بل الحظ في التأخير ، لأنه إذا أخر ربما أدت المال فعتقت ، وإذا قوم في الحال صارت أم ولد ، ولا تمتق إلا بالموت ، والصحيح هو الأول ، وأنه على قولين كالعتق لأن الاستيلاد كالعتق بل هو أقوى ، لأنه يصح من المجنون والعتق لا يصح منه ، فإذا كان في التقويم في العتق قولان ، وجب أن يكون في الاستيلاد مثله .

فصل وإن أتت المكاتبه بولد من نكاح أو زنا ، ففيه قولان :

(أحدهما) أنه موقوف ، فإن رقت الأم بـق ، وإن عتقت عتق لأن الكتابة سبب يستحق به العتق ، فيتبع الولد الأم فيه كالأستيلاد .

(والثاني) أنه مملوك يتصرف فيه ، لأنه عقد يلحقه الفسخ ، فلم يسر إلى الولد كالرهن .

(فإن قلنا) إنه للمولى كان حكمه حكم العبد ألحق في الجناية ، والكسب ، والنفقة ، والوطء (وإن قلنا) إنه موقوف فقتل ففى قيمته قولان :

(أحدهما) : أنها لأمه تستعين بها فى الكتابة لأن القصد بالكتابة طلب حفظها .

(والثاني) : أنها للمولى لأنه تابع للأم ، وقيمة الأم للمولى ، فكذلك قيمة ولدها ، فإن كسب الولد مالا فففيه قولان :

(أحدهما) أنه للأم لأنه تابع لها فى حكمها فكسبها لها فكذلك كسب ولدها .

(والثاني) أنه موقوف لأن الكسب نماء الذات ، وذاته موقوفة فكذلك كسبه فعلى هذا يجمع الكسب ، فإن عتق ملك الكسب ، كما تملك الأم كسبها إذا عتقت ، وإن رق بعجز الأم صار الكسب للمولى ، فمن أصحابنا من خرج فيه قولاً ثالثاً ، أنه للمولى ، كما قلنا فى قيمته فى أحد القولين ، وإن أشرفت الأم على العجز وكان فى كسب الولد وفاء بمال الكتابة فففيه قولان :

(أحدهما) أنه ليس للأم أن تستعين به على الأداء ، لأنه موقوف على السيد أو الولد ، فلم يكن للأم فيه حق .

(والثاني) أن لها أن تأخذه وتؤديه ، لأنها إذا أدت عتقت ، وعتق

الولد فكان ذلك أحظ للولد من أن ترق ، ويأخذه المولى ، فإن احتاج الولد إلى النفقة ولم يكن في كسبه ما يفي .

فإن قلنا : إن الكسب للمولى فالنفقة عليه ، وإن قلنا : أنه للأم فالنفقة عليها وإن قلنا : أنه موقوف ففي النفقة وجهان :

(أحدهما) أنها على المولى لأنه مرصد للملكه .

(والثاني) أنها في بيت المال لأن المولى لا يملكه فلم يسبق إلا بيت المال ، وإن كان الولد جارية فوطئها المولى - فإن قلنا : إن كسبه له - لم يجب عليه المهر لأنه لو وجب لكان له ، وإن قلنا : إنه للأم فالمهر لها ، وإن قلنا : إنه موقوف وقف المهر ، وإن أحبلها صارت أم ولد له بشبهة الملك ، ولا تلزمه قيمتها ، لأن القيمة تجب لمن يملكها ، والأم لا تملك رقبتها وإنما هي موقوفة عليها .

فصل وإن حبس السيد المكاتب مدة ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه تخليته في مثل تلك المدة ، لأنه دخل في العقد على التمكن من التصرف في المدة ، فلزمه الوفاء به .

(والثاني) تلزمه أجره المثل للمدة التي حبسه فيها ، وهو الصحيح ، لأن المنافع لا تضمن بالمثل ، وإنما تضمن بالأجرة ، وإن قهر أهل الحرب المكاتب على نفسه مدة ثم أفلت من أيديهم ففيه قولان :

(أحدهما) لا تجب تخليته في مثل المدة ، لأنه لم يكن الحبس من جهته .

(والثاني) تجب لأنه فات ما استحقه بالعقد ، ولا فرق بين أن يكون بتفريط أو غير تفريط ، كالبيع إذا هلك في يد البائع ، ولا يجيء ههنا إيجاب الأجرة على المولى ، لأنه لم يكن الحبس من جهته ، فلا تلزمه أجرته .

فصل ولا يملك المكاتب التصرف إلا على وجه النظر والاحتياط لأن حق المولى يتعلق باكتسابه ، فإن أراد أن يسافر فقد قال في الأم : يجوز . وقال في الأمالي : لا يجوز بغير إذن المولى ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان .

(أحدهما) لا يجوز لأن فيه تفريراً .

(والثاني) يجوز لأنه من أسباب الكسب ، ومنهم من قال : إن كان السفر طويلاً لم يجز ، وإن كان قصيراً جاز ، وحمل القولين على هذين الحالين ، والصحيح هو الطريق الأول .

فصل ولا يجوز أن يبيع نسيئة ، وإن كان بأضعاف الثمن ، ولا على أن يأخذ بالثمن رهناً أو ضمينا ، لأنه يخرج المال من يده ممن غير عوض ، والرهن قد يتلف والضمين قد يفلس ، وإن باع ما يساوي مائة بمائة نقداً وعشرين نسيئة ، جاز ، لأنه لا ضرر فيه ؛ ولا يجوز أن يقرض ولا يضارب ولا يراهن لأنه إخراج مال بغير عوض .

فصل ولا يجوز أن يشتري من يعتق عليه لأنه يخرج ما لا يملك التصرف فيه بمال لا يملك التصرف فيه ، وفي ذلك إضرار ، وإن وصى له بمن يعتق عليه ، فإن لم يكن له كسب لم يجز قبوله ، لأنه يحتاج أن ينفق عليه ، وفي ذلك إضرار ؛ وإن كان له كسب جاز قبوله لأنه لا ضرر فيه ، فإن قبله ثم صار زمناً لا كسب له ، فله أن ينفق عليه ، لأن فيه إصلاحاً لماله .

فصل ولا يعتق ، ولا يكاتب ، ولا يهب ، ولا يحابي ، ولا يبرئ من الدين ؛ ولا يكفر بالمال ؛ ولا ينفق على أقاربه الأحرار ، ولا يسرف في نفقة نفسه ، وإن كان له أمة مزوجة لم تبذل العوض في الخلع ، لأن ذلك كله استهلاك للمال ، وإن كان عليه دين مؤجل لم يملك تعجيله ، لأنه يقطع التصرف فيما يعجله من المال من غير حاجة ، وإن كان مكاتباً بين نفسين لم

يجز أن يقدم حق أحدهما ، لأن ما يقدمه من ذلك يتعلق به حقهما ، فلا يجوز أن يخص به أحدهما ، وإن أقر بجناية خطأ ، ففيه قولان :

أحدهما : يقبل لأنه إقرار بالمال فقبل ، كما لو أقر بدين معاملة .

والثاني : لا يقبل لأنه يخرج به الكسب من غير عوض فبطل كالهبة ، وإن جنى هو أو عبد له يملك بيعه على أجنبي لم يجز أن يفديه بأكثر من قيمته ، لأن الفداء كالإتياع ، فلا يجوز بأكثر من القيمة ، وإن كان عبداً لا يملك بيعه كالأب والابن ، لم يجز أن يفديه بشيء قل أو كثر ، لأنه يخرج ما يملك التصرف فيه لاستبقاء ما لا يملك التصرف فيه .

فصل وإن فعل ذلك كله بإذن المولى ففيه قولان :

أحدهما : لا يصح لأن المولى لا يملك ما في يده والمكاتب لا يملك ذلك بنفسه ، فلا يصح باجتماعهما ، كالأخ إذا زوج أخته الصغيرة باذنها .

والثاني : أنه يصح وهو الصحيح لأن المال موقوف عليهما ، ولا يخرج منهما فصح باجتماعهما ، كالشريكين في المال المشترك ، والراهن والمرتهن في الرهن ، وإن وهب للمولى أو جابه أو أقرضه أو ضاربه ، أو عجل له ما تأجل من ديونه أو فدى جنائته عليه بأكثر من قيمته — فإن قلنا يصح للأجنبي بإذن المولى — صح ، وإن قلنا : لا يصح في حق الأجنبي باذنه لم يصح لأن قبوله كالإذن ، فإن وهب أو أقرض — وقلنا أنه لا يصح — فله أن يسترجع فإن لم يسترجع حتى عتق ، لم يسترجع على ظاهر النص ، لأنه إنما لم يصح لنقصانه وقد زال ذلك . ومن أصحابنا من قال : له أن يسترجع لأنه قد وقع فاسداً فثبت له الاسترجاع .

فصل ولا يتزوج المكاتب إلا بإذن المولى ، لما روى أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر ، ولأنه يلزمه المهر والنفقة في كسبه ، وفي ذلك إضرار بالمولى ، فلم يجز بغير إذنه ،

فإن أذن له المولى جاز قولاً واحداً للخبر ، ولأن الحاجة تدعو إليه بخلاف الهبة .

فصل ولا يتسرى بجارية من غير إذن المولى ، لأنه ربما أحبلها فتلقت بالولادة ، فإن أذن له المولى وقلنا : إن العبد يملك فقيه طريقان ، ومن أصحابنا من قال : على قولين كالهبة . ومنهم من قال يجوز قولاً واحداً ، لأنه ربما دعت الحاجة إليه فجاز كالنكاح ، فإذا أولدها فالولد ابنه ومملوكه ، لأنه ولد جاريته وتلزمه نفقته لأنه مملوكه بخلاف ولد الحرة ، ولا يعتق عليه لنقصان ملكه ، فإن أدى المال عتق معه ، لأنه كمل ملكه وإن رق رق معه .

فصل ويجب على المولى الإيتاء ، وهو أن يضع عنه جزءاً من المال أو يدفع إليه جزءاً من المال ، لقوله عز وجل « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(١) وعن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في هذه الآية : « يحط عنه ربع الكتابة » والوضع أولى من الدفع ، لأنه يتحقق الانتفاع به في الكتابة . واختلف أصحابنا في القدر الواجب ، فمنهم من قال ما يقع عليه الاسم من قليل وكثير ، وهو المذهب ، لأن اسم الإيتاء يقع عليه .

وقال أبو إسحاق : يختلف باختلاف قلة المال وكثرته ، فإن اختلفا قدره الحاكم باجتهاده كما قلنا في المتعة ، فإن اختار الدفع جاز بعد العقد للرية ، وفي وقت الوجوب وجهان ، أحدهما يجب بعد العتق كما تجب المتعة بعد الطلاق ، وللثاني أنه يجب قبل العتق ، لأنه إيتاء وجب للمكاتب فوجب قبل العتق كالإيتاء في الزكاة ، ولا يجوز الدفع من غير جنس مال الكتابة لقوله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(٢) فإن دفع إليه من جنسه من غير ما أداه إليه فقيه وجهان :

(أحدهما) يجوز كما يجوز في الزكاة أن يدفع من غير المال الذي
وجب فيه الزكاة .

(والثاني) لا يجوز وهو الصحيح للزكاة ، وإن سبق المكاتب وأدى المال
لزم المولى أن يدفع إليه ، لأنه مال وجب للآدمي فلم يسقط من غير أداء
ولا إبراء كسائر الديون . وإن مات المولى وعليه دين حاص للمكاتب أصحاب
الديون . ومن أصحابنا من قال : يحاص أصحاب الوصايا لأنه دين ضعيف ،
غير مقدر فسوى بينه وبين الوصايا ، والصحيح هو الأول ، لأنه دين واجب
فحاص به الغرماء كسائر الديون وبالله التوفيق .

باب الأداء والعجز

ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ، وقد بقي عليه شيء من المال ، لما روى
عمرو بن شعيب رضى الله عنه عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم » ولأنه علق عتقه
على دفع مال فلا يعتق شيء منه مع بقاء جزء منه ، كما لو قال لعبده : إن
دفعت إلى ألفاً فانت حر ، فإن كاتب رجلان عبداً بينهما ثم أعتق أحدهما
نصيبه أو أبرأه مما عليه من مال الكتابة عتق نصيبه ، لأنه برى من جميع
ماله عليه فعتق كما لو كاتب عبداً فأبرأه ، فإن كان المعتق موسراً فقد قال
أصحابنا : يقوم عليه نصيب شريكه كما لو أعتق شركاً له في عبد ، وعندى
أنه يجب أن يكون على قولين :

(أحدهما) يقوم عليه .

(والثاني) لا يقوم ، كما قلنا في شريكين دبراً عبداً ثم أعتق أحدهما
نصيبه أنه على قولين .

(أحدهما) يقوم (والثاني) لا يقوم ، فإذا قلنا : أنه يقوم عليه ففي
وقت التقويم قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال ، كما نقول فيمن أعتق شركا له في عبد .

(والثاني) يؤخر القويم الى أن يعجز ، لأنه قد ثبت للشريك حق العتق والولاء في نصيبه ، فلا يجوز إبطاله عليه .

وإن كاتب عبده ومات وخلف اثنين فأبرأه أحدهما عن حصته عتق نصيبه ، لأنه أبرأه من جميع ماله عليه ، فإن كان الذي أبرأه موسرا فهل يقوم عليه نصيب شريكه ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يقوم لأن سبب العتق وجد من الأب ، ولهذا يثبت الولاء له .

(والثاني) يقوم عليه وهو الصحيح لأن العتق تعجل بفعله ، فعلى هذا هل يتعجل التقويم والسراية ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يتعجل لأنه عتق يوجب السراية فتعجلت به ، كما لو أعتق شركا له في عبد .

(والثاني) يؤخر إلى أن يعجز ، لأن حق الأب في عتقه وولائه أسبق ، فلم يجز إبطاله .

وإن كاتب رجلان عبدا بما يجوز وأذن أحدهما للآخر في تمجيل حق شريكه من المال وقلنا : إنه يصح الإذن عتق نصيبه ، وهل يقوم عليه نصيب شريكه فيه قولان :

(أحدهما) لا يقوم لتقدم سببه الذي اشتركا فيه .

(والثاني) يقوم لأنه عتق نصيبه بسبب منه ومتى يقوم ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يقوم في الحال لأنه تعجل عتقه .

(والثاني) يؤخر إلى أن يعجز لأنه قد ثبت لشريكه عقد يستحق به

العتق والولاء ، فلم يجز أن يقوم عليه ذلك ، فعلى هذا إن أدى عتق
باقيه ، وإن عجز قوم على العتق • وإن مات قبل الأداء والعجز مات ونصفه
حر ونصفه مكاتب .

فصل وإن حل عليه نجم وعجز عن أداء المال جاز للمولى أن
يفسخ العقد لأنه أسقط حقه بعوض ، فإذا تعذر العوض ووجد عين ماله
جاز له أن يفسخ ويرجع إلى عين ماله ، كما لو باع سلعة فأفلس المشتري
بالثمن ووجد البائع عين ماله ، وإن كان معه ما يؤديه فامتنع من أدائه جاز
له الفسخ لأن تعذر العوض بالامتناع كتعذره بالعجز لأنه لا يمكن إجباره
على أدائه ، وإن عجز عن بعضه أو امتنع من أداء بعضه ، جاز له أن يفسخ ،
لأننا بينا أن العتق في الكتابة لا يتبعض فكان تعذر البعض كتعذر الجميع •
ويجوز الفسخ من غير حاكم ، لأنه مجمع عليه فلم يقتصر إلى الحاكم ،
كفسخ البيع بالعيب .

فصل وإن حل عليه نجم ومعه متاع ، فاستنظر لبيع المتاع وجب
إنتظاره ، لأنه قادر على أخذ المال من غير إضرار ، ولا يلزمه أن ينظر أكثر
من ثلاثة أيام ، لأن الثلاثة قليل فلا ضرر عليه في الانتظار ، وما زاد كثير
وفي الانتظار إضرار • وإن طلب الانتظار لمال غائب ، فإن كان على مسافة لاتقص
فيها الصلاة وجب إنتظاره ، لأنه قريب لا ضرر في إنتظاره ، وإن كان على
مسافة تقصر فيها الصلاة ، لم يجب لأنه طويل ، وفي الانتظار إضرار .

وإن طلب الانتظار لاقتضاء دين — فإن كان حالا على ملىء — وجب
إنتظاره ، لأنه كالعين في يد المودع ، ولهذا تجب فيه الزكاة ، وإن كان مؤجلا
أو على معسر لم يجب الإنتظار ، لأن عليه أضرارا في الانتظار ، فإن حل عليه
المال وهو غائب ففيه وجهان :

(أحدهما) : له أن يفسخ لأنه تعذر المال فجاز له الفسخ .

(والثاني) : ليس له أن يفسخ . بل يرجع إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم
البلد الذي فيه المكاتب ليطالبه ، فإن عجز أو امتنع فسخ ، لأنه لا يتعذر

الأداء إلا بذلك ، فلا يفسخ قبله • وإن حل عليه النجم وهو مجنون — فإن كان معه مال يسلم إلى المولى — عتق لأنه قبض ما يستحقه ، فبرئت به ذمته ، وإن لم يكن معه شيء فعجزه المولى وفسخ ، ثم ظهر له مال ، نقض الحكم بالفسخ ، لأننا حكمنا بالعجز في الظاهر ؛ وقد بان خلافه فنقض ، كما لو حكم الحاكم ثم وجد النص بخلافه .

وإن كان قد أئثق عليه بعد الفسخ ، رجع بما أئثق لأنه لم يتبرع ، بل أئثق على أنه عبده ، فإن أفاق بعد الفسخ وأقام البينة أنه كان قد أدى المال نقض الحكم بالفسخ ولا يرجع المولى بما أئثق عليه بعد الفسخ ، لأنه تبرع ، لأنه أئثق وهو يعلم أنه حر .

وإن حل النجم فأحضر المال وادعى السيد أنه حرام ، ولم تكن له بينة ، فالقول قوله المكاتب مع يمينه ، لأنه في يده والظاهر أنه له ، فإن حلف خير المولى بين أن يأخذه وبين أن يبرئه منه ، فإن لم يفعل قبض عنه السلطان ، لأنه حق تدخله النيابة ، فإذا امتنع منه قام السلطان مقامه •

فصل وإن قبض المال وعتق ، ثم وجد به عيباً ، فله أن يرد ويطالب بالبدل ، فإن رضى به استقر العتق ، لأنه برئت ذمة العبد . وإن رده ارتفع العتق لأنه يستقر باستقرار الأداء ، وقد ارتفع الأداء بالرد فارتفع العتق . وإن وجد به العيب وقد حدث به عنده عيب ثبت له الأرض ، فإن دفع الأرض استقر العتق ، وإن لم يدفع ارتفع العتق ، لأنه لم يتم براءة الذمة من المال .

وإن كاتبه على خدمة شهر ودينار ، ثم مرض بطلت الكتابة في قدر الخدمة ، وفي الباقي طريقان :

(أحدهما) أنه على قولين .

(والثاني) أنه لا يطل قولاً واحداً بناء على الطريقين فيمن أبتاع عيين ، ثم تلفت أحدهما قبل القبض •

فصل فإن أدى المال وعتق ثم خرج المال مستحقا ، بطل الحكم بعتقه لأن العتق يقع بالأداء ، وقد بان أنه لم يؤد ، وإن كان الاستحقاق بعد موت المكاتب كان ما ترك للمولى دون الورثة لأننا قد حكمنا بأنه مات رقيقا .

فصل فإن باع المولى ما في ذمة المكاتب ، وقلنا : إنه لا يصح فقبضه المشتري فقد قال في موضع : يعتق ، وقال في موضع : لا يعتق ، واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس : فيه قولان .

(أحدهما) يعتق لأنه قبضه بإذنه ، فأشبهه إذا دفعه إلى وكيله .

(والثاني) وهو الصحيح أنه لا يعتق لأنه لم يقبضه للمولى ، وإنما قبضه لنفسه ولم يصح قبضه لنفسه لأنه لم يستحقه ، فصار كما لو لم يؤخذ ، وقال أبو إسحاق : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : يعتق إذا أمره المكاتب بالدفع إليه ، لأنه قبضه بإذنه ، والذي قال : لا يعتق إذا لم يأمره بالدفع إليه ، لأنه لم يأخذه بأذنه ، وإنما أخذه بما تضمنه البيع من الإذن ، والبيع باطل فبطل ما تضمنه .

فصل إذا اجتمع على المكاتب دين الكتابة ودين المعاملة وأرشد الجناية وضاق ما في يده عن الجميع قدم دين المعاملة لأنه يختص بما في يده والسيد والمجنى عليه يرجعان إلى الرقبة ، فإن فضل عن الدين شيء قدم حق المجنى عليه لأن حقه يقدم على حق المالك في العبد القن فكذلك في المكاتب ، وإن لم يكن له شيء فأراد صاحب الدين تعجيزه لم يكن له ذلك لأن حقه في الذمة فلا فائدة في تعجيزه بل تركه على الكتابة أشفع له لأنه ربما كسب ما يعطيه وإذا عجزه بقي حقه في الذمة إلى أن يعتق ، فإن أراد المولى أو المجنى عليه تعجيزه ، كان له ذلك ، لأن المولى يرجع بالتعجيز إلى رقبته ، والمجنى عليه يسعه في الجناية ، فإن عجزه المولى انفسخت الكتابة ، وسقط دينه ، وهو بالخيار بين أن يسلمه للبيع في الجناية ، وبين أن يهديه ، فإن عجزه المجنى عليه نظرت - فإن كان الأرش يحيط بالثمن - يبيع وقضى حقه ، وإن كان دون الثمن يبيع منه ما يقضى منه الأرش وبقي الباقي على

الكتابة ، وإن أدى كتابة باقيه عتق وهل يقوم الباقي عليه إن كان موسراً ؟
فيه وجهان : أحدهما : لا يقوم لأنه وجد سبب العتق قبل التبعض . والثاني :
يقوم عليه لأن اختياره للإنتظار كابتداء العتق .

باب الكتابة الفاسدة

إذا كاتب على عوض محرم أو شرط باطل فللسيد أن يرجع فيها ، لأنه
دخل على أنه يسلم له ما شرط ، ولم يسلم ، فثبت له الرجوع وله أن يفسخ
بنفسه ، لأنه مجمع عليه . وإن مات المولى أو جن أو حجر عليه ، بطل
العقد ، لأنه غير لازم من جهته ، فبطل بهذه الأنشاء كالعقود الجائزة ، فإن
مات العبد بطل لأنه لا يلحقه العتق بعد الموت ، وإن جن لم تبطل لأنه لازم
من جهة العبد فلم تبطل بجنونه كالعتق المعلق على دخول الدار .

فصل وإن أدى ما كاتبه عليه قبل الفسخ عتق ، لأن الكتابة
تتضمن على معاوضة وهو قوله : كاتبك على كذا وعلى صفة ، وهو قوله :
فاذا أديت فأنت حر ، فاذا بطلت المعاوضة بقيت الصفة فعتق بها ، وإن آداه
إلى غير من كاتبه لم يعنق ، لأنه لم توجد الصفة ، فاذا عتق تبعه ما فضل
في يده من الكسب ، وإن كانت جارية تبعها الولد ، لأنه جعل كالكتابة
الصحيحة في العتق ، فكانت كالصحيحة في الكسب والولد .

فصل ويرجع السيد عليه بقيمته ، لأنه أزال ملكه عنه بشرط
ولم يسلم له الشرط ، وتعذر الرجوع إليه فرجع ببذله ، كما لو باع سلعة
بشرط فاسد ، فتلفت في يد المشتري . ويرجع العبد على المولى بما آداه
إليه ، لأنه دفعه عما عليه ، فإذا لم يقع عما عليه ثبت له الرجوع ، فإن كان
ما دفع من جنس القيمة وعلى صفتها كالأثمان وغيرها من ذوات الأمثال ،
ففيه أربعة أقوال :

(أحدها) أنهما يتقاضيان فسقط أحدهما بالآخر ، لأنه لا فائدة في أخذه

ورده .

(والثاني) أنه إن رضى أحدهما تقاصاً ، وإن لم يرض واحد منهما لم يتقاصاً ، لأنه إذا رضى أحدهما فقد اختار الراضى منهما قضاء ما عليه ، بالذی له على الآخر ، ومن عليه حق يجوز أن يقضيه من أى جهة شاء .

(والثالث) أنهما إن تراضيا تقاصاً ، وإن لم يتراضيا لم يتقاصاً ، لأنه إسقاط حق بحق ، فلم يجز إلا بالتراضي كالحالة .

(والرابع) أنهما لا يتقاصان بحال لأنه بيع دين بدين ، وإن أخذ من سهم الرقاب في الزكاة ، فإن لم يكن فيه وفاء استرجع منه ، وإن كان فيه وفاء ، فقد قال في الأم : يسترجع ولا يعتق ، لأنه بالفساد خرج عن أن يكون من الرقاب . ومن أصحابنا من قال : لا يسترجع لأنه كالكتابة الصحيحة في العتق والكسب .

فصل فإن كاتب عبداً صغيراً أو مجنوناً ، فأدى ما كاتبه عليه ، عتق بوجود الصفة وهل يكون حكمها حكم الكتابة الفاسدة مع البالغ في ملك ما فضل في يده من الكسب ، وفي التراجع ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبي إسحاق : إنه لا يملك ما فضل في يده من الكسب ، ولا يثبت التراجع ، وهو رواية المزني في المجنون ، لأن العقد مع الصبي ليس بعقد ، ولهذا لو ابتاع شيئاً وقبضه وتلف في يده ، لم يلزمه الضمان بخلاف البالغ فإن عقده عقد يقتضي الضمان ، ولهذا لو اشترى شيئاً ببيع فاسد ، وتلف عنده لزمه الضمان .

(والثاني) وهو قول أبي العباس أنه يملك ما فضل من الكسب ، ويثبت بينهما التراجع ، وهو رواية الربيع في المجنون ، لأنه كتابة فاسدة فأشبهت كتابة البالغ بشرط فاسد .

فصل وإن كاتب بعض عبده ، وقلنا : إنه لا يصح ، فلم يفسخ حتى أدى المال ، عتق لوجود الصفة وتراجعا ، وسرى العتق إلى باقيه ، لأنه عتق بسبب منه ، فإن كاتب شركا له في عبد من غير إذن شريكه - نظرت -

فإن جمع كسبه ، ودفع نصفه إلى الشريك ونصفه إلى الذى كاتبه — عتق لوجود الصفة ، فإن جمع الكسب كله وأداه ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يعتق لأن الأداء يقتضى أداء ما يملك التصرف فيه ، وملا أداه من مال الشريك لا يملك التصرف فيه .

(والثانى) يعتق لأن الصفة قد وجدت ، فإن كاتبه باذن شريكه ، فإن قلنا : إنه باطل فالحكم فيه كالحكم فيه إذا كاتبه بغير اذنه ، وإن قلنا : أنه صحيح ودفع نصف الكسب إلى الشريك ، ونصفه إلى الذى كاتبه عتق ، فإن جمع الكسب كله ودفعه إلى الذى كاتبه ، فقد قال بعض أصحابنا : فيه وجهان كالقسم قبله والمذهب أنه لا يعتق ، لأن الكتابة صحيحة ، والمغلب فيها حكم المعاوضة ، فإذا دفع فيها ما لا يملكه صار كما لو لم يؤد ، بخلاف القسم قبله فانها كتابة فاسدة ، والمغلب فيها الصفة . وإذا حكمنا بالعتق فى هذه المسائل فى نصيبه ، فإن كان المعتق موسراً سرى إلى نصيب الشريك ، وقوم عليه ، لأنه عتق بسبب منه ، ولا يلزم العبد ضمان السراية ، لأنه لم يلتزم ضمان ما سرى إليه .

فصل وإن كاتب عبداً على مال واحد — وقلنا : إن الكتابة صحيحة ، فأدى بعضهم ، عتق لأنه برىء مما عليه . وإن قلنا إن الكتابة فاسدة فأدى بعضهم ، فالمنصوص أنه يعتق ، لأن الكتابة الفاسدة محمولة على الكتابة الصحيحة فى الأحكام ، فكذلك العتق فى الأداء . ومن أصحابنا من قال : لا يعتق وهو الأظهر ، لأن العتق فى الكتابة الفاسدة بالصفة ، وذلك لم يوجد بأداء بعضهم .

باب اختلاف المولى والمكاتب

إذا اختلفا فقال السيد : كاتبك وأنا مغلوب على عقلى أو محجور على ، فأنكر العبد ، فإن كان قد عرف له جنون أو حجر ، فالقول قول له مع يمينه ، لأن الأصل بقاءه على الجنون أو الحجر ، وإن لم يعرف له ذلك

فالقول قول العبد ، لأن الظاهر عدم الجنون والحجر . وإن اختلفا في قدر المال أو في نجومه تحالفا قياسا على المتبايعين ، إذا اختلفا في قدر الثمن أو في الأجل ، فإن كان ذلك قبل العتق فهل تنفسخ بنفس التحالف أو يقتصر إلى الفسخ ؟ فيه وجهان ، كما ذكرناه في المتبايعين - وإن كان التحالف بعد العتق ، لم يرتفع العتق ، ويرجع المولى بقيمته ، ويرجع المكاتب بالفضل كما نقول في البيع الفاسد .

فصل وإن وضع شيئا عنه من مال الكتابة ، ثم اختلفا فقال السيد : وضعت النجم الأخير ، وقال المكاتب ، بل الأول فalcول قول السيد ، وإن كاتبه على ألف درهم فوضع عنه خمسين دينارا لم يصح ، لأنه أبرأه مما لا يملكه ، فإن قال : أردت ألف درهم بقيمة خمسين دينارا صح ، وإن اختلفا فيما عني فادعى المكاتب أنه عني ألف درهم بقيمة خمسين دينارا ، وأنكر السيد ذلك ، فalcول قول السيد ، لأن الظاهر معه ولأنه أعرف بما عني ، وإن أدى المكاتب ما عليه فقال له المولى : أنت حر ؛ وخرج المال مستحقا فادعى العبد أن عتقه بقوله : أنت حر ، وقال المولى : أردت أنك حر بما أديت ، وقد بان أنه مستحق فalcول قول السيد ، لأنه يحتمل الوجهين ، وهو أعرف بقصده ، وإن قال السيد : أستوفيت أو قال العبد : أليس أوفيتك ؟ فقال : بلى ، فادعى المكاتب أنه وفاه الجميع ، وقال المولى : بل وفائي البعض فalcول قول السيد لأن الاستيفاء لا يقتضى الجميع .

فصل وإن كان المكاتب جارية فأتمت بولد فاختلفا في ولدها ، وقلنا : إن الولد يتبعها ، فقالت الجارية : ولدته بعد الكتابة فهو موقوف معي ، وقال المولى : بل ولدته قبل الكتابة فهو لى ، فalcول قول السيد ، لأن هذا اختلاف في وقت العقد ، والسيد يقول : العقد بعد الولادة والمكاتب يقول قبل الولادة ، والأصل عدم العقد ، وإن كاتب عبدا ثم زوجه أمة له ، ثم اشترى المكاتب زوجته وأتمت بولد فقال السيد : أتت به قبل الشراء فهو لى ، وقال العبد : بل أتت به بعد ما اشتريتها فهو لى ، فalcول قول العبد ، لأن هذا الاختلاف في الملك ، والظاهر مع العبد ، لأنه في يده بخلاف المسئلة قبلها ، فإن هناك لم يختلفا في الملك ، وإنما اختلفا في وقت العقد .

فصل وإن كاتب عبيدين فأقر أنه استوفى ما على أحدهما أو أبرأ أحدهما ، واختلف العبدان فادعى كل واحد منهما أنه هو الذى استوفى منه ، أو أبرأه ، رجع إلى المولى ، فإن أخبر أنه أحدهما ، قبل منه ؛ لأنه أعرف بمن استوفى منه أو أبرأه ؛ فإن طلب الآخر يمينه حلف له ، وإن ادعى المولى أنه أشكل عليه ، لم يقرع بينهما ، لأنه قد يتذكر ، فإن ادعى أنه يعلم حلف لكل واحد منهما وبقياً على الكتابة ، ومن أصحابنا من قال : ترد الدعوى عليهما ، فإن حلفا أو نكلا بقيا على الكتابة ، وإن حلف أحدهما ونكل الآخر عتق الحالف وبقي الآخر على الكتابة . وإن مات المولى قبل أن يعين فقيه قولان :

(أحدهما) : يقرع بينهما لأن الحرية تعينت لأحدهما ولا يمكن التعيين بغير القرعة فوجب تمييزها بالقرعة ، كما لو قال لعبدين : أحكما حر ، والثانى : لا يقرع لأن الحرية تعينت فى أحدهما ، فإذا أقرع لم يؤمن أن تخرج القرعة على غيره ، فعلى هذا يرجع إلى الوارث ، فإن قال : لا أعلم حلف لكل واحد منهما ، وبقياً على الكتابة على ما ذكرناه فى المولى .

فصل وإن كاتب ثلاثة أعبد فى عقود أو فى عقد على مائة ، وقلنا : إنه يصح ، وقيمة أحدهم مائة ، وقيمة كل واحد من الآخرين خمسون ، فأدوا مالا من أيديهم ثم اختلفوا ، فقال من كثرت قيمته : النصف لى ولكل واحد منكما الربع . وقال الآخران : بل المال بيننا أثلاثاً ويبقى عليك تمام النصف ، ويفضل لكل واحد منا ما زاد على الربع . فقد قال فى موضع : القول قول من كثرت قيمته ، وقال فى موضع : القول قول من قلت قيمته ، فمن أصحابنا من قال : هى على قولين •

(أحدهما) : أن القول قول من قلت قيمته ، وأن المؤدى بينهم أثلاثاً ، لأن يد كل واحد منهم على ثلث المال •

(والثانى) أن القول قول من كثرت قيمته لأن الظاهر معه ، فإن العادة أن الإنسان لا يؤدى أكثر مما عليه .

ومنه من قال : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : القول قول من كثرت قيمته إذا وقع العتق بالأداء ، لأن الظاهر أنه لا يؤدي أكثر مما عليه . والذي قال : ان القول قول من قلت قيمته ، إذا لم يقع العتق بالأداء ، فيؤدي من قلت قيمته أكثر مما عليه ليكون الفاضل له من النجم الثاني . والدليل عليه أنه قال في الأم : إذا كاتبهم على مائة فأدوا ستين ، فإذا قلنا : إنه بينهم على العدد أثلاثاً فأراد العبدان أن يرجعا بما فضل لهما لم يجز ، لأن الظاهر أنهما تطوعا بالتعجيل ، فلا يرجعان به ، ويحتسب لهما من النجم الثاني .

فصل وإن كاتب رجلان عبداً بينهما ، فادعى المكاتب أنه أدى إليهما مال الكتابة ، فأقر أحدهما وأنكر الآخر ، عتق حصة المقر ، والقول قول المنكر مع يمينه ، فإذا حلف بقيت حصته على الكتابة فله أن يطالب المقر بنصف ما أقر بقبضه ، وهو الربع ، لحصول حقه في يده ويطالب المكاتب بالباقي ، وله أن يطالب المكاتب بالجميع وهو النصف ، فإن قبض حقه منهما أو من أحدهما عتق المكاتب ، وليس لأحد من المقر والمكاتب أن يرجع على صاحبه بما أخذه منه لأن كل واحد منهما يدعى أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره . وإن وجد المكاتب عاجزاً فمجزه أحدهما رق نصفه .

قال الشافعي رحمه الله : ولا يقوم على المقر ، لأن التقويم لحق العبد وهو يقول : أنا حر مسترق ظلماً ، فلا يقوم ، ولا تقبل شهادة المصدق على المكذب ، لأنه يدفع بها ضرراً من استرجاع نصف ما في يده ، فإن ادعى المكاتب أنه دفع جميع المال إلى أحدهما ، ليأخذ منه النصف ، ويدفع إلى شريكه النصف — فظرت فإن قال المدعى عليه : دفعت إلى كل واحد من النصف وأنكره الآخر عتق حصة المدعى عليه بإقراره وبقيت حصة المنكر على الكتابة من غير يمين ، لأنه لا يدعى عليه واحد منهما تسليم المال إليه ، وله أن يطالب المكاتب بجميع حقه ، وله أن يطالب المقر بنصفه ، والمكاتب بنصفه ، ولا يرجع واحد منهما بما يؤخذ منه على الآخر ، لأن كل واحد منهما يدعى أن الذي ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره ، فإن استوفى

المنكر حقه منهما أو من المكاتب عتقت حصته وصار المكاتب حراً وإن عجز
المكاتب فاسترقه فقد قال الشافعي رحمه الله : إنه يقوم على المقر ، ووجهه
أنه عتق نصيبه بسبب من جهته . وقال في المسئلة قبلها لا يقوم ، فمن
أصحابنا من نقل جوابه في كل واحدة منهما إلى الأخرى فجعلها على قولين
ومنهم من قال يقوم ههنا ولا يقوم في المسئلة قبلها على ما نص عليه ، لأن
في المسئلة قبلها يقول المكاتب أنا حر فلا أستحق التقويم على أحد ، وههنا
يقول : نصفي مملوك فأستحق التقويم ، وإن قال المدعى عليه : قبضت المال
وسلمت نصفه إلى شريكي ، وأمسكت النصف لنفسى ، وأنكر الشريك
القبض ، عتق حصة المدعى عليه والقول قول المنكر مع يمينه ، لأن المقر
يدعى التسليم إليه ، فإذا حلف بقيت حصته على الكتابة وله أن يطالب
المكاتب بجميع حقه بالعقد ، وله أن يطالب المقر بإقراره بالقبض فإن رجع
على المقر لم يرجع المقر على المكاتب لأنه يقول إن شريكي ظلمنى ، وإن
رجع على المكاتب رجع المكاتب على المقر ، صدقه على الدفع أو كذبه ، لأنه
فرط في ترك الأشهاد . فإن حصل للمنكر ماله من أحدهما عتق المكاتب ،
وإن عجز المكاتب عن أداء حصة المنكر كان للمنكر أن يسترق نصيبه ، فإذا
رق قوم على المقر لأنه عتق بسبب كان منه ، وهو الكتابة ويرجع على المنكر
المقر بنصف ما أقر بقبضه ، لأنه بالتعجيز استحق نصف كسبه ، وإن حصل
المال من جهة المكاتب عتق باقيه ورجع المكاتب على المقر بنصف ما أقر
بقبضه لأنه كسبه .

كتاب عتق امهات الاولاد

إذا علقت الأمة بولد حر في ملك الواطيء ، صارت أم ولد له ، فلا يملك بيعها ولا هبتها ولا الوصية بها ، لما ذكرناه في البيوع ، فإن مات السيد عتقت لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولدت منه أمتة فهي حرة من بعد موته » وتعتق من رأس المال ، لأنه إتلاف حصل بالاستمتاع فاعتبر من رأس المال كالإتلاف بأكل الطيب ولبس الناعم ، وإن علقت بولد مملوك في غير ملك من زوج أو زنا لم تصر أم ولد له ، لأن حرمة الاستيلاء إنما تثبت للام بحرية الولد . والدليل عليه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرت له مارية القبطية فقال : أعتقها ولدها » والولد ههنا مملوك فلا يجوز أن تعتق الأم بسببه ، وإن علقت بولد حر بشبهة من غير ملك لم تصر أم ولد في الحال ، فإذا ملكها ففيه قولان :

(أحدهما) لا تصير أم ولد لأنها علقت منه في غير ملكه فأشبهه إذا علقت منه في نكاح فاسد أو زنا .

(والثاني) أنها تصير أم ولد لأنها علقت منه بحر ، فأشبهه إذا علقت منه في ملكه ، وإن علقت بولد مملوك في ملك ناقص وهي جارية المكاتب إذا علقت من مولاه ففيه قولان :

(أحدهما) أنها لا تصير أم ولد لأنها علقت منه بمملوك .

(والثاني) أنها تصير أم ولد لأنه قد ثبت لهذا الولد حق الحرية ، ولهذا لا يجوز بيعه فثبت هذا الحق لأمه .

فصل وإن وطيء أمتة فأسقطت جنيئاً ميتاً كان حكمه حكم الولد الحي في الاستيلاء لأنه ولد . وإن أسقطت جزءاً من الآدمي كالعين

والظفر أو مضغة فشهد أربع نسوة من أهل المعرفة والعدالة أنه تخطط
وتتصور ، ثبت له حكم الولد لأنه قد علم أنه ولد ، وإن ألفت مضغة لم
تتصور ولم تخطط وشهد أربع من أهل العدالة والمعرفة أنه مبتدأ خلق
الآدمي ، ولو بقي لكان آدمياً ، فقد قال ههنا ما يدل على أنها لا تصير أم
ولد ، وقال في العدد : تنقضي به العدة ، فمن أصحابنا من نقل جواب كل
واحدة منهما إلى الأخرى وجعلها على قولين .

(أحدهما) : لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاء ولا في انقضاء العدة
لأنه ليس بولد .

(والثاني) : يثبت له حكم الولد في الجميع لأنه خلق بشر فأشبهه
إذا تخطط ، ومنهم من قال : لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاء وتنقضي
به العدة لأن حرمة الاستيلاء تتعلق بوجود الولد ، ولم يوجد الولد ، والعدة
تراد لبراءة الرحم ، وبراءة الرحم تحصل بذلك .

فصل ويملك استخدام أم الولد وإجارتها ، ويملك وطأها لأنها
باقية على ملكه ، وإنما ثبت لها حق الحرية بعد الموت ، وهذه التصرفات
لا تمنع العتق ، فبقيت على ملكه ، وهل يملك تزويجها ؟ فيه ثلاثة أقوال :
(أحدها) يملك لأنه يملك رقبته ومنفعتها فملك تزويجها كالأمة
القنة .

(والثاني) يملك تزويجها برضاها ولا يملك من غير رضاها لأنها
تستحق الحرية بسبب لا يملك المولى إبطاله فملك تزويجها برضاها ،
ولا يملك بغير رضاها كالمكاتبة :

(والثالث) لا يملك تزويجها بحال لأنها ناقصة في نفسها وولاية المولى
عليها ناقصة فلم يملك تزويجها كالأخ في تزويج أخته الصغيرة ، فعلى هذا
هل يجوز للحاكم تزويجها بإذنها ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه لا يملك لأنه قائم مقامهما ويعقد باذنهما ، فإذا لم يملك العقد باجتماعهما لم يملك مع من يقوم مقامهما .

(والثاني) وهو قول أبي سعيد الأصبخري أنه يملك تزويجها لأنه يملك بالحكم ما لا يملك بالولاية وهو تزويج الكافرة .

فصل وإن أتت أم الولد بولد من نكاح أو زنا تبعها في حقها من العتق بموت السيد لأن الاستيلاد كالتق المنجز ثم الولد يتبع الأم في العتق فكذلك في الاستيلاد ، فإن ماتت الأم قبل موت السيد لم يبطل الحكم في ولدها لأنه حق استقر له في حياة الأم فلم يسقط بموتها .

فصل وإن جنت أم الولد لزم المولى أن يفديها ، لأنه منع من بيعها بالإحبال ، ولم يبلغ بها إلى حال يتعلق الأرض بذمتها فلزمه ضمان جنايتها كالعبد القن إذا جنى وامتنع المولى من بيعه ، ويفديها بأقل الأمرين من قيمتها أو أرش الجناية قولاً واحداً ، لأن في العبد القن إنما فداه بأرش الجناية بالغاً ما بلغ في أحد القولين ، لأنه يمكن بيعه فربما رغب فيه من يشتريه بأكثر من قيمته ، وأم الولد لا يمكن بيعها فلا يلزمه أن يفديها بأكثر من قيمتها . وأن جنت فقداها بجميع القيمة ثم جنت ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه أن يفديها لأنه إنما لزمه أن يفديها في الجناية الأولى ، لأنه منع من بيعها ولم يبلغ بها حالة يتعلق الأرض بذمتها . وهذا موجود في الجناية الثانية فوجب أن تفدى كالعبد القن ، إذا جنى وامتنع من بيعه ثم جنى وامتنع من بيعه والقول الثاني وهو الصحيح أنه لا يلزمه أن يفديها بل يقسم القيمة التي فدى بها الجناية الأولى بين الجنايتين على قدر أرشهما ، لأنه بالإحبال صار كالمثلف لرقبتها فلم يضمن أكثر من قيمتها ، وتخالف العبد القن فإنه فداه لأنه امتنع من بيعه ، والامتناع يتكرر فتكرر الفداء ، وههنا لزمه الفداء للإتلاف بالإحبال . وذلك لا يتكرر فلم يتكرر الفداء .

وإن جنت فقداها ببعض قيمتها ثم جنت ، فإن بقي من قدر قيمتها

ما يفدى به الجناية الثانية لزمه أن يفديها ، وإن بقي ما يفدى به بعض الجناية الثانية فعلى القولين ، إن قلنا : يلزمه أن يفدى الجناية الثانية لزمه أن يفديها . وإن قلنا : يشارك الثانى الأول فى القيمة ضم ما بقى من قيمتها إلى ما فدى به الجناية الأولى ثم يقسم الجميع بين الجنائتين على قدر أرشهما .

فصل وإن أسلمت أم ولد نصرانى ، تركت على يد امرأة ثقة ، وأخذ المولى بنفقتها إلى أن تموت فتعتق ، لأنه لا يمكن بيعها لما فيه من إبطال حقها من العتق المستحق بالاستيلاء ولا يمكن إعتاقها لما فيه من إبطال حق المولى ، ولا يمكن إقرارها فى يده لما فيه من الصغار على الاسلام فلم يبق الا ما ذكرناه . وإن كاتب كافر عبداً كافراً ثم أسلم العبد بقى على الكتابة لأنه أسلم فى حال لا يمكن مطالبة المالك ببيعه أو إعتاقه وهو خارج عن يده وتصرفه فبقى على حاله ، فإن عجز ورق أمر ببيعه .

باب الـولاء

إذا أعتق الحر مملوكاً ثبت له عليه الولاء لما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « اشترت بريرة واشترط أهلها ولاءها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعتقنى فإنما الولاء لمن أعتق » .

وإن عتق عليه بتدبير ، أو كتابة ، أو استيلاء أو قرابة ، أو أعتق عنه غيره ، ثبت له عليه الولاء ، لأنه عتق عليه فثبت له الولاء ، كما لو باشر عتقه . وإن باع الرجل عبده من نفسه ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه يثبت له عليه الولاء ، لأنه لم يثبت عليه رق غيره .

(والثانى) لا ولاء عليه لأحد ، لأنه لم يعتق عليه فى ملكه ولا يملك العبد الولاء على نفسه فلم يكن عليه ولاء .

فصل وإن أعتق المكاتب عبداً بإذن المولى وصححنا عتقه ففى ولائه قولان :

(أحدهما) أنه للسيد لأن العتق لا ينفك من الولاء والمكاتب ليس من أهله فوجب أن يكون للسيد .

(والثانى) أنه موقوف فإن عتق فهو له فإن عجز فهو للسيد ، لأن المعتق هو المكاتب فوقف الولاء عليه ، فإن مات العبد المعتق قبل عجز المكاتب أو عتقه ففى ماله قولان :

(أحدهما) أنه موقوف على ما يكون من أمر المكاتب كالولاء .

(والثانى) أنه للسيد ، لأن الولاء يجوز أن ينتقل ، فجاز أن يقف والارث لا يجوز أن ينتقل فلم يجز أن يقف .

فصل وإن أعتق مسلم نصرانياً أو أعتق نصرانياً مسلماً ثبت له الولاء ، لأن الولاء كالنسب ، والنسب يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء ، وإن أعتق المسلم نصرانياً فلحق بدار الحرب فسبى لم يجز استرقاقه لأن عليه ولاء لمسلم فلا يجوز إبطاله وإن أعتق ذمى عبده فلحق بدار الحرب وسبى ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز أن يسترى لأنه لا يلزمنا حفظ ماله فلم يجز إبطال ولائه بالاسترقاق كالمسلم .

(والثانى) يجوز لأن معتقه لو لحق بدار الحرب جاز استرقاقه فكذلك عتيقه وإن أعتق حربى عبداً حريباً ثبت له عليه الولاء ، فإن سبى العبد المعتق أو سبى مولاه واسترق بطل ولاؤه ، لأنه لا حرمة له فى نفسه ولا ماله ، وإن أعتق ذمى عبداً ثم لحق بدار الحرب فملكه عبده وأعتقه صار كل واحد منهما مولى للآخر لأن كل واحد منهما أعتق الآخر .

فصل وإن اشترك اثنين فى عتق عبد اشتركا فى الولاء

لاشتراكهما في العتق ، وإن كاتب رجل عبداً ومات وخلف اثنين فاعتق أحدهما نصيبه أو أبرأه مما له عليه ، فإن قلنا : لا يقوم عليه فأدى ما عليه للآخر كان ولاؤه للآخرين لأنه عتق بالكتابة على الأب ، وقد ثبت له الولاء فانتقل إليهما . وإن عجز عما عليه للآخر ففرق نصيبه ففى ولاء النصف المعتق وجهان :

(أحدهما) أنه بينهما لأنه عتق بحكم الكتابة فثبت الولاء للأب وانتقل إليهما .

(والثاني) أنه للمعتق خاصة ، لأنه هو الذى أعتقه ، ووقف الآخر عن المعتق ؛ وإن قلنا إنه يقوم فى الحال فقوم عليه ثبت الولاء للمقوم عليه فى المقوم لأن بالتقويم انسخت الكتابة فيه وعتق عليه ، وأما النصف الآخر فإنه عتق بالكتابة وفى ولائه وجهان (أحدهما) أنه بينهما (والثاني) أنه للمعتق خاصة ، وإن قلنا يؤخر التقويم ، فإن أدى عتق بالكتابة وكان الولاء لهما ، وإن عجز ورق قوم على المعتق وثبت له الولاء على النصف المقوم لأنه عتق عليه ، والنصف الآخر عتق بالكتابة وفى ولائه وجهان :

فصل ولا يثبت الولاء لغير المعتق ، فإن أسلم رجل على يد رجل أو التقط لقيطاً ، لم يثبت له عليه الولاء ، لحديث عائشة رضى الله عنها . « فإنما الولاء لمن أعتق » وإنما فى اللغة موضوع لإثبات المذكور ونفى ما عداه فدل على إثبات الولاء للمعتق ونفيه عن عداه ولأن الولاء ثبت بالشرع ولم يرد الشرع فى الولاء إلا لمن أعتق ، وهذا المعنى لا يوجد فى غيره فلا يلحق به .

فصل ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الولاء وعن هبته » ولأن الولاء كالنسب والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « الولاء لحمه كالحمة النسب » والنسب لا يصح بيعه وهبته فكذلك الولاء ، وإن أعتق عبداً سائبة على أن لا ولاء عليه عتق وثبت له الولاء لقوله

عز وجل : « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام » (١) ولأن هذا في معنى الهبة ، وقد بينا أنه لا يصح هبته .

فصل وإن مات العبد المعتقد وله مال ، ولا وارث له ، ورثه المولى لما روى يونس عن الحسن أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل وقال : « اشتريته وأعتقته فقال : هو مولاك إن شكرك فهو خير له ، وإن كفرك فهو شر له وخير لك ، فقال : فما أمر ميراثه فقال : إن ترك عصبة فالعصبة أحق وإلا فالولاء » ؛ وإن كان له عصبة لم يرث للخبر ، ولأن الولاء فرع للنسب فلا يرث به مع وجوده ، وإن كان له من يرث القرض — فإن كان ممن يستغرق المال بالقرض — لم يرثه لأنه إذا لم ترث العصبات مع من يستغرق المال بالقرض فلأن لا يرث المولى أولى ، وإن كان ممن لا يستغرق المال ، ورث ما فضل عن أهل القرض ، لما روى عبد الله بن شداد قال : « أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف وابنته النصف » .

فصل وإن مات العبد والمولى ميت كان الولاء لعصبات المولى دون سائر الورثة ، لأن الولاء كالنسب لما ذكرناه من الخبر ، والنسب إلى العصبات دون غيرهم ويقدم الأقرب فالأقرب ، لما روى سعيد بن المسيب رحمة الله عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المولى أخ في الدين ونعمة يرثه أولى الناس بالمعتقد » ولأن في عصبات الميت يقدم الأقرب فالأقرب وكذلك في عصبات المولى . فإن كان للمولى ابن وابنة كان الميراث لابن دون البنت ، لأننا بينا أنه لا يرث الولاء غير العصبات ، والبنت ليست من العصبات ، ولأن الولاء كالنسب . ثم المرأة لا ترث بالقربة من الميت إذا تباعد نسبها منه ، وهى بنت الأخ والعمة ، فلأن لا ترث بنت المولى وهو مؤخر عن النسب أولى ، وإن كان له أب وابن أو أب وابن ابن ، فالميراث للابن لأن تعصيب الابن أقوى ، لأنه يسقط تعصيب الأب ، فإن لم يكن بنون فالولاء للأب دون الجد والأخ ، لأنه أقرب منهما ، وإن ترك جداً وأخاً ففيه قولان :

(١) المائدة : ١٣٠

(أحدهما) أنهما يشتركان كما يشتركان في إرث النسب .

(والثاني) يقدم الأخ لأن تعصبيه كتعصيب الابن وتعصيب الجد كتعصيب الأب ، وإنما لم يقدم في إرث النسب للإجماع وليس في الولاء إجماع فوجب أن يقدم فإن ترك جداً وابن أخ فهو على القولين ، ان قلنا : ان الجد والأخ يشتركان قدم الجد ، وان قلنا : ان الأخ يقدم قدم ابنه ، وان ترك أبا الجد والعم ، فعلى القولين ، ان قلنا : ان الجد والأخ يشتركان قدم أبو الجد ، وإن قلنا : إن الأخ يقدم قدم العم ، وإن اجتمع الأخ من الأب والأم والأخ من الأب ، قدم الأخ من الأب والأم كما يقدم في الارث بالنسب .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان :

(أحدهما) يقدم لما قلناه .

(والثاني) أنهما سواء لأن الأم لا ترث بالولاء ، فلا يرجح بها من يدلي بها ، فإن لم يكن للمولى عصة ، وله مولى فالولاء لمولاه ، لأن المولى كالعصبة ، فان لم يكن له مولى فلعصبة مولاه ؛ فان لم يكن له مولى ولا عصة مولى ، وهناك مولى لعصبة المولى - نظرت ، فإن كان مولى أخيه أو مولى ولده - لم يرث ، لأن إنعامه على أخيه لا يتعدى إليه ، وإن كان مولى أبيه أو جده ورث ، لأن إنعامه عليه إنعامه على نسله .

فصل فإن أعتق عبداً ثم مات وخلف اثنين ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العبد وله مال ورثه الكبير من عصة المولى ، وهو الابن دون ابن الابن لما روى الشعبي قال : « قضى عمر وعلى وزيد رضى الله عنهم أن الولاء للكبير » ولأن الولاء يورث به ولا يورث .

والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الولاء لحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث » فإذا ثبت أنه لا يورث ثبت أنه إنما يورث بما ثبت للمولى من الولاء فوجب أن

يكون للكسبر لأنه أقرب إلى المولى ، وإن مات المولى وخلف ثلاثة بنين ثم مات أحدهم وخلف ابناً ، ومات الثاني وخلف أربعة ، ومات الثالث وخلف خمسة ، ثم مات العبد المعتق ؛ كان ماله بين العشرة بالسوية لتساويهم في القرب ، ولو ظهر للمولى مال كان بينهم أثلاثاً لابن الابن الثالث ، وللأربعة الثلث ، وللخمس الثلث ، لأن المال انتقل إلى أولاده أثلاثاً ، ثم انتقل ما ورث كل واحد منهم إلى أولاده ، والولاء لم ينتقل إلى أولاده ؛ وإنما ورثوا مال العبد لقربهم من المولى ، الذي ثبت له الولاء ، وهم في القرب منه سواء فتساووا في الميراث .

فصل إذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل فأنت منه بولد ثبت لمولى الأم الولاء على الولد لأنه عتق باعتاق الأم فكان ولاؤه لمولاها ، فإن أعتق بعد ذلك مولى العبد عبده انجر ولاء الولد من موالى الأم إلى موالى العبد .

والدليل عليه ما روى هشام بن عروة عن أبيه قال : « مر الزبير بموال رافع بن خديج فأعجبه ، فقال : لمن هؤلاء ؟ فقالوا : هؤلاء موال رافع ابن خديج ، أمهم رافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان ، فاشترى الزبير آباهم فأعتقه ، ثم قال : أتمم موالى فاختم الزبير ورافع إلى عثمان رضى الله عنه فقضى عثمان للزبير ، قال هشام : فلما كان معاوية خاصمونا فيهم أيضاً ، فقضى لنا معاوية » ولأن الولاء فرع للنسب ، والنسب معتبر بالارث ، وإنما ثبت لمولى الأم لعدم الولاء من جهة الأب ، كولد الملاعة نسب إلى الأم لعدم النسب من جهة الأب ، فإذا ثبت الولاء على الأب عاد الولاء إلى موضعه كولد الملاعة إذا اعترف به الزوج ، وإن أعتق جد الولد دون الأب ففى ولائه ثلاثة أوجه :

(أحدهما) ينجر الولاء إلى معتقه ، لأنه كالأب في الاتساب إليه والولاية ، فكان كالأب في حر الولاء إلى معتقه .

(والثاني) لا ينجر ، لأن بينه وبين الولد الأب ، فلا ينجر الولاء إلى معتقه كالأخ .

(والثالث) ان كان الأب حياً لم ينجر الولاء الى معتقه ، وان كان ميتاً
انجر لأن مع موته ليس غيره أحق ومع حياته من هو أحق ، فان قلنا : انه
ينجر الولاء الى معتقه فانجر ثم أعتق الأب ، انجر من مولى الجد إلى مولى
الأب لأنه أقوى من الجد في النسب وأحكامه .

فصل وان تزوج عبد رجل بأمة آخر ، فأنت منه بولد ثم أعتق
السيد الأمة وولدها ، ثبت له عليها الولاء ، فان أعتق العبد بعد ذلك لم
ينجر ولاء الولد إلى مولى العبد ، والفرضيون يعبرون عن علة ذلك أنه
ولد منه الرق ، ثم قاله المعتق ، والعلة في ذلك أن المعتق أنعم على الولد
بالمعتق فكان أحق بولائه ممن أنعم على أبيه وتخالف ما قبلها ، فإن أحدهما
أنعم على الأم ، والآخر أنعم على الأب ، فقدم المنعم على الأب
لأن النسب اليه والولاء فرع للنسب ، وههنا أحدهما أنعم
على الولد نفسه والآخر أنعم على أبيه فقدم المنعم إليه ، على المنعم على
أبيه ، وان تزوج عبد لرجل بجارية آخر ، فجلبت منه ثم أعتقت الجارية
وهي حامل ، ثبت الولاء على الجارية وحملها ، فإن أعتق العبد بعد ذلك لم
ينجر الولاء الى مولاه ، لما ذكرناه من العلة ، وان تزوج حر لا ولاء عليه
بمعتقه رجل فأنت منه بولد ، لم يثبت عليه الولاء لمولى الأم ، لأن الاستدامة
في الأصول أقوى من الابتداء ، ثم ابتداء الحرية في الأب تسقط استدامة
الولاء لمولى الأم ، فلأن تمنع استدامة الحرية في الأب ابتداء الولاء لمولى
الأم أولى ، وان تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر ، وأولدها ولداً ، ثبت الولاء
على الولد لموالى الأم ، فان اشترى الولد أباه عتق عليه ، وثبت له الولاء
عليه ، وهل ينجر ولاء نفسه بعق الأب ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) : لا ينجر ، لأنه لا يملك ولاء نفسه ، فعلى هذا يكون ولاؤه
باقياً لموالى الأم .

(والثاني) : أنه ينجر ولاء نفسه بعق أبيه ولا يملكه على نفسه
ولكن يزيل به الولاء عن نفسه ويصير حراً لا ولاء عليه لأن عتق الأب يزيل
الولاء عن معتق الأم .

فصل إذا مات رجل وخلف اثنين وعبدًا فادعى العبد أن المولى كاتبه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ، فأدى إلى المصدق كتابته عتق نصفه ، وفي ولائه وجهان :

(أحدهما) أن الولاء بينهما لأنه عتق بسبب كان من أيهما فكان الولاء بينهما .

(والثاني) أن الولاء للمصدق لأن المكذب أسقط حقه بالتكذيب فصار كما لو حلف أحد الأخوين على دين لأيهما فأخذ نصفه فإن الآخر لا يشارك في نصفه وإن تزوج المكاتب بحرة فأولدها ، فإن كان على الحرة ولقاء لمعتق كان له ولقاء الولد ، فإن عتق الأب بالأداء جبر ولقاء ولده من معتق الأم إلى معتقه ، فإن اختلف مولاه ومولى الأم ، فقال مولى المكاتب قد عتق المكاتب بالأداء ، وجبر إلى ولقاء الولد . وقال مولى الأم : لم يعتق وولاء الولد لي - فظرت فإن كان المكاتب حيا - عتق بإقرار سيده ، وانجر الولاء إلى معتقه ، ولا يمين عليه ، ولا على السيد ، وإن كان قد مات واختلف السيد ومولى الأم ، فإن كان للسيد المكاتب بيعة شاهدان ؛ أو شاهد وامرأتان أو شاهد ويمين ، قضى له لأنها بينه على المال . وإن لم تكن له بيعة فالقول قول مولى الأم مع يمينه ، لأننا تيقنا رق المكاتب وثبوت الولاء لمعتق الأم ، فلا ينتقل عنه من غير بيعة وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الفرائض

الفرائض باب من ابواب العلم وتعلمها فرض من فروض الدين ، والدليل عليه ما روى ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فانى امرؤ مقبوض ، وان العلم سيقبض ، وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » .

الشرح حديث ابن مسعود رواه أبو يعلى والبخاري قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : وفي إسناده من لم أعرفه . واللفظ الذى ساقه (تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا العلم وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض ، وان العلم سيقبض ، حتى يختلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما) . ومثله عن أبي بكره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس أوشك أن يأتى على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يقضى بينهما) رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن عقبة السدوسي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم وسعيد بن أبي كعب ولم أجده من ترجمه وبقيت رجاله ثقات ، وعن عبد الله ابن مسعود قال : (من قرأ منكم القرآن فليتعلم الفرائض ، فإن لقيه أعرابي قال : يا مهاجر أقرأ القرآن ؟ فيقول : نعم فيقول الأعرابي : وأنا أقرأه فيقول الأعرابي : أتفرض يا مهاجر ؟ فإذا قال : نعم قال : زيادة وخير ، وإن قال : لا أحسبه قال : فما فضلك على يا مهاجر ؟ !) رواه الطبراني وفيه مهاجر بن كثير الصنعاني وهو ضعيف والدارمي عن أبي عبيد بن عبد الله ابن مسعود ، وعن القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله بن مسعود : « تعلموا الفرائض فإنه يوشك أن يفتقر الرجل إلى علم كان يعلمه أو يبقى »

في قوم لا يعلمون » رواه الطبراني وهو منقطع الاسناد . وعن أبي الزناد
 أنه أخذ هذه من خارجة بن زيد بن ثابت (بسم الله الرحمن الرحيم ، لعبد
 الله أمير المؤمنين معاوية من زيد بن ثابت . سلام عليك أمير المؤمنين ورحمة
 الله فاني أحمد اليك الله الذي لا اله الا هو ..) (أما بعد) فانك كنت
 سألتني عن ميراث الإجد والإخوة والكلالة ، وكثير مما يقضى به في هذه
 الأمور لا يعلم مبلغها ، وقد كنا نحضر من ذلك أموراً عند الخلفاء بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فوعينا منها ما شئنا أن نعي فنحن نقتي بعد
 من استفتانا في الموارث) رواه الطبراني وجادة ، وفيه عبد الرحمن بن أبي
 الزناد وثقه النسائي وغيره وضعفه الجمهور . وأخرج حديث ابن مسعود
 الدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف
 وسليمان هذا ومن كتب الأصول ولكن عن غير عبد الله بن مسعود مما
 يشهد لحديث ابن مسعود ويحسبه على الأقل ما أخرجه الترمذي عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا
 الفرائض والقرآن وعلّموا الناس فاني مقبوض) في كتاب الفرائض باب
 ما جاء في تعليم الفرائض من الترمذي وفي إسناده محمد بن القاسم الاسدي
 ضعفه أحمد وأخرج ابن ماجه وهو عند الحاكم عن أبي هريرة أيضاً قال : قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تعلموا الفرائض وعلّموا الناس
 فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي) وهو
 عند ابن ماجه في كتاب الفرائض (باب الحث على تعلم الفرائض) وفي
 إسناده حفص بن عمر بن أبي العطاء ضعفه ابن معين والبخاري وقد
 أخرج الدارمي عن مروق العجلي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
 (تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن) وفيه أيضاً عن
 الأعمش عن إبراهيم بن يزيد النخعي قال : قال عمر : (تعلموا الفرائض
 فإنها من دينكم) وقال الدارمي :

حدثنا أبو نعيم ثنا المسعودي عن القاسم قال : قال عبد الله بن مسعود
 (تعلموا القرآن والفرائض ، فانه يوشك أن يفتر الرجل الى علم كان يعلمه
 أو يبقى في قوم لا يعلمون) هكذا رواه الدارمي موقوفاً على ابن مسعود،
 وقد نقل المناوي في كتابه الجامع الأزهر في حديث النبي الأتور . وعن

عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة غادرة) رواه أبو داود وابن ماجه .

وقال الحافظ في التلخيص حديث ١٣٤٣ (أفرضكم زيد) أحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث أبي قلابة عن أنس (أرحم أمتي بأمتي أبو بكر - الحديث - وفيه : وأعلمهم بالفرائض زيد بن ثابت صححه الترمذي والحاكم وابن حبان . وفي رواية للحاكم : (أفرض أمتي زيد) وصححها أيضاً ، وقد أعل بالارسال وسماع أبي قلابة من أنس صحيح ، إلا أنه قيل : لم يسمع منه هذا . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي قلابة في العلل ورجح هو وغيره كالبيهقي والخطيب في المدرج أن الموصول منه ذكر أبي عبيدة ، والباقي مرسل ، ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول ، وله طريق أخرى عن أنس أخرجهما الترمذي من رواية داود العطار ، عن قتادة عنه ، وفيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل ، قال الدارقطني : هذا أصح ، وفي الباب عن جابر رواه الطبراني في الصغير بإسناد ضعيف في ترجمة على بن جعفر ، وعن أبي سعيد رواه قاسم بن أصبغ عن ابن خيثمة والعقيلي في الضعفاء عن علي بن عبد العزيز كلاهما عن أحمد بن يونس عن سلام عن زيد العمى عن أبي الصديق عنه ، وزيد وسلام ضعيفان ، وعن ابن عمر رواه ابن عدي في ترجمة كوثر بن حكيم وهو متروك ، وله طريق أخرى في مسند أبي يعلى من طريق ابن البيهقي عن أبيه عنه ، وأورده ابن عبد البر في الاستيعاب من طريق أبي سعيد البقال عن شيخ من الصحابة يقال له : محجن أو أبو محجن .

أما اللغات فالفرائض جمع فريضة فعيلة أي مفروضة والفرض مصدر فرضت الشيء أفرضه فرضاً وفرضته للتكثير إذا أوجبته . وقوله تعالى « سورة أنزلناها وفرضناها » ويقرأ وفرضناها بالتشديد فمن قرأ بالتخفيف فعناه ألزمناكم العمل بما فرض فيها ، ومن قرأ بالتشديد فعلى وجهين : (أحدهما) على معنى التكثير على معنى أنا فرضنا فيها فروضاً

وعلى معنى بينا وفصلنا ما فيها من الحلال والحرام والحدود . (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أى بينها والاسم الفريضة وفرائض الله حدوده التى أمر بها ونهى عنها .

والفرائض بالميراث والقارض والقرضى بقاء وراء مفتوحين الذى يعرف الفرائض ويسمى العلم بقسمة الموارث علم الفرائض وفى الحديث (أقرض أمتى زيد) . وقال الخطابى : القرض هو القطع ، يقال : فرضت لفلان كذا أى قطعت له شيئاً من المال . وقيل : هى من فرض القوس وهو الجز الذى فى طرفه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه يلزمه ولا يزول اهـ .

أما الأحكام فإن العلم بالفرائض - أعنى الموارث - من فروع الكفايات ، شأن جميع العلوم الشرعية التفصيلية التى هى مناط القضاء والفتيا والتدريس والتحصيل .

وقال الامام الغزالى فى الاحياء (أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا كالطب إذ هو ضرورى فى حاجة بقاء الأبدان ، والحساب فإنه ضرورى فى المعاملات وقسمة الوصايا والموارث وغيرهما ، وهذه العلوم التى لو خلا البلد عمن يقوم بها خرج أهل البلد ، وإذا قام بها واحد كفى وسقط القرض عن الآخرين ويستترد هنا رحمه الله تعالى وثقنا بعلومه فيقول :

فلا يتعجب من قولنا : إن الطب والحساب من فروع الكفايات ، فإن أصول الصناعات أيضاً من فروع الكفايات كالزراعة والحياسة والسياسة بل الحجابة والخياطة ، فإنه لو خلا بلد من الحجاج تسارع الهلاك إليهم وخرجوا بتعريضهم أنفسهم للهلاك ، فإن الذى أنزل الداء أنزل الدواء وأرشد إلى استعماله ، وأعد الأسباب لتعاطيه فلا يجوز التعرض للهلاك باهماله .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإذا مات الميت بدين من ماله بكفنه ومؤنة تجهيزه ، لا روى خباب بن الارت قال : « قتل مصعب بن عمير رضى الله عنه يوم أحد ، وليس له الا نمره كنا اذا غطينا بها راسه خرجت رجله ، واذا غطينا رجله خرج راسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : غطوا بها راسه واجعلوا على رجله من الاذخر » ولان الميراث انما ينتقل الى الورثة لانه استغنى عنه الميت وفضل عن حاجته ، والكفن ومؤنة التجهيز لا يستغنى عنه فقدم على الارث ، ويعتبر ذلك من راس المال لانه حق واجب فاعتبر من راس المال كالدين .

فصل ثم يقضى دينه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها او دين » (١) ولان الدين تستغرقه حاجته فقدم على الارث ، وهل ينتقل ماله الى الورثة قبل قضاء الدين ؟ اختلف اصحابنا فيه . فذهب او سـ سعيد الاصطخرى رحمه الله الى انه لا ينتقل بل هو باق على ملكه الى ان يقضى دينه ، فان حدثت منه فوائد ككسب العبد وولد الأمة ونتاج البهيمة تعلق بها حق الفرماء ، لانه لو بيع كانت العهدة على الميت دون الورثة ، فدل على انه باق على ملكه .

وذهب سائر اصحابنا الى انه ينتقل الى الورثة ، فان حدثت منها فوائد لم يتعلق بها حق الفرماء ، وهو المذهب ، لانه لو كان باقيا على ملك الميت لوجب ان يرثه من اسلم او اعتق من اقاربه قبل قضاء الدين ولوجب ان لا يرثه من مات من الورثة قبل قضاء الدين . وان كان الدين اكثر من قيمة التركة فقال الوارث : انا افكها بقيمتها وطالب الفرماء ببيعها ففيه وجهان بناء على القولين فيما يفدى به المولى جناية العبد (احدهما) لا يجب بيعها ، لان الظاهر انها لا تشتري باكثر من قيمتها ، وقد بذل الوارث قيمتها فوجب ان تقبل . (والثاني) يجب بيعها ، لانه قد يرغب فيها من يزيد على القيمة فوجب بيعها .

فصل ثم تنفذ وصاياه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها او دين » ولان الثالث بقى على حكم ملكه ليصرفه في حاجاته فقدم على الميراث كالدين .

الشرح حديث خباب رواه الشيخان وأحمد وأصحاب السنن ، الا ابن ماجة وله طرق عن جابر وأنس وعبد الرحمن بن عوف . فأما

(١) النساء : ١١١

البخارى فقد علق أولاً في باب للكفن من جميع المال وبه قال عطاء إلى أن قال : حدثنا أحمد بن محمد المكي حدثنا إبراهيم بن سعد عن سعد عن أبيه قال أتى عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه يوماً بطعامه فقال : قتل مصعب ابن عمير وكان خيراً منى فلم يوجد له ما يكفن به الا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر خير منى فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت لنا طيبتنا في حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى وفي البخارى فى (باب اذا لم يوجد الا ثوب واحد عنه رضى الله عنه قال :) قتل مصعب بن عمير وهو خير منى كفن في بردة إن غطى رأسه بدت رجلاه وان غطى رجلاه بدا رأسه (الخ الحديث .

وبعد أن أورد البخارى ما قاله عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال (باب إذا لم يجد كفناً الا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه) حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا خباب رضى الله عنه قال : هاجرنا مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم فلتمس وجه الله فوقع أجرتنا على الله فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً منهم مصعب ابن عمير ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها قتل يوم أحد فلم نجد ما نكفنه إلا بردة إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا رجله خرج رأسه فأمرنا النبى صلى الله عليه وسلم أن نغطى رأسه وأن نجعل على رجله من الإذخر . هذا لفظ البخارى .

وقد أتى الامام النووى فى تهذيب الأسماء واللغات على ترجمة ضافية وافية شافية قال رحمه الله وتنعنا ببركاته وبركات من ترجم له : (مصعب ابن عمير) الصحابى رضى الله عنه مذكور فى المذهب فى الكفن وأول القرائض هو أبو عبد الله مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصى بن كلاب بن مرة القرشى البدرى كان من فضلاء الصحابة وخيارهم ومن السابقين إلى الإسلام ، أسلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى دار الأرقم وكنم اسلامه خوفاً من أمه وقومه ، وكان يختلف الى رسول الله سرا فبصر به عثمان بن طلحة البدرى يصلى فأعلم به أمه وأهله فحبسوه فلم يزل محبوساً إلى أن هاجر إلى الحبشة ثم عاد إلى مكة ثم هاجر إلى

المدينة بعد العقبة الأولى ليعلم الناس القرآن ويصلى بهم ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الاثنى عشر أهل العقبة الثانية ليفقه أهل المدينة ويقرأهم القرآن فنزل على أسعد بن زرارة وكان يسمى بالمدينة ابن حضير وكفى بذلك فضلاً وأثراً في الإسلام . قال البراء بن عازب أول من قدم علينا من المهاجرين مصعب بن عمير ثم عمرو بن أم مكتوم ثم عمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وبلال ثم عمر بن الخطاب رضى الله عنهم وشهد بدرأً وأحداً واستشهد بأحد ومعه لواء المسلمين قيل كان عمره أربعين سنة أو أكثر قليلاً . ويقال نزل فيه وفي أصحابه قوله تعالى : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر » وكان قبل إسلامه أنعم فتى بمكة وأجوده خلة وأكمله شباباً وجمالاً وجوداً وكان أبواه يحبانها حباً كثيراً وكانت أمه تكسوه أحسن ما يكون من الثياب بمكة وكان أعطر مكة ، ثم انتهى به الحال في الإسلام إلى أن كان عليه بردة مرفوعة بفروة .

وثبت في الصحيحين عن خباب بن الارت رضى الله عنه قال هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نلتمس وجه الله تعالى فوق أجرتنا على الله فمنا من مات ولم يأكل من عمله شيئاً منهم مصعب بن الزبير قتل يوم أحد ولم نجد له ما تكفنه به الا بردته إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطينا رجلاه خرج رأسه فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل على رجله الاذخر ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها ومعنى أينعت نضجت ومعنى يهديها أى يجتنيها وهو إشارة الى ما فتح الله عليهم من الدنيا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مصعب زوج حمنة بنت جحش رحمه الله .

وقد روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض وعلموها ، فانها نصف العلم ، وهو ينسى ، وهو أول شيء ينزع من أمتي » رواه ابن ماجه والدارقطنى والحاكم . قال ابن الصلاح : لفظ النصف هنا عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساويا ، وقال ابن عيينة : انما قيل له : نصف العلم لأنه يبتلى به الناس كلهم أو

للتغيب في تعلم الفرائض وتعليمها والتحريض على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الأغنياء بحفظها أهم ومعرفتها لذلك أقوم .
الفرائض وتعليمها والتحريض على حفظها لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الأغنياء بحفظها أهم ومعرفتها لذلك أقوم .

وروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « إذا لهوتم فالهوا بالرمى ، وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض » ورواه سعيد بن منصور عن جرير عن عاصم الأحول عن مورك العجلي عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تعلموا الفرائض واللعن والسنة كما تعلمون القرآن » .

وروى أحمد في مسنده وغيره عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه « أن امرأة سعد بن الربيع جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم بابتيتها من سعد فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً ، وإن عمهما أخذ بالهما ولا ينكحان إلا ولهما مال ، قال : فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمهما فقال : « أعط امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلاثين وما بقى فهو لك » .

وقال علقمة : إذا أردت أن تعلم الفرائض فأمت جيرانك .

إذا ثبت هذا فإن التوارث في الجاهلية كان بالحلف والنصرة ، فكان الرجل يقول للرجل : تنصرنى وأنصرك وترثنى وأرثك وتعقل عنى وأعقل عنك . وربما تجالفا على ذلك . فإذا كان لأحدهما ولد كان الحليف كأحد أولاد حليفه وإن لم يكن له ولد فإن جميع المال للحليف ، فجاء الإسلام والناس على هذا ، فأقرهم الله تعالى على صدر الإسلام بقوله « والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم » .

وروى أن أبا بكر رضى الله عنه حالف رجلاً فمات فورثه أبو بكر ثم نسخ ذلك وجعل التوارث بالإسلام والهجرة ، فكان الرجل إذا أسلم وهاجر معه من مناسبيه ، مثل أن يكون له أخ وابن مسلمان فهاجر معه الأخ دون الابن فيرثه أخوه دون ابنه ، والدليل عليه قوله تعالى « والذين آمنوا

وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ؛ والذين آووا ونصروا ؛ أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا » ثم نسخ ذلك ربنا عز وجل بالميراث بالرحم بقوله تبارك اسمه « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفا » وفسر المعروف بالوصية ، وقال تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » فذكر أن لهم نصيباً في هذه الآية ، ولم يبين قدره ، ثم بين قدر ما يستحقه كل وارث في ثلاثة مواضع من كتابه على ما نذكره في مواضعه إن شاء الله .

وقال الإمام الشيخ محمد بن محمد سبط المارديني في الرحية للإمام العلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرحبي المعروف بابن موفق الدين :

علماً بأن العلم خير ما سعى	فيه وأولى ما له العبد دعى
وأن هذا العلم مخصوص بما	قد شاع فيه عند كل العلما
بأنه أول علم يفقد	في الأرض حتى لا يكاد يوجد
وأن زيدا خص لا محاله	بما جاء خاتم الرسالة
فكان أولى باتباع التابع	لأسيما وقد تحاه الشافعي

وإذا تقرر هذا فإن الميت إذا مات أخرج من ماله كفنه وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله مقدماً على دينه ووصيته ، موسراً كان أو معسراً ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم .

وقال الزهري : إن كان موسراً حسب ذلك من رأس المال ، وإن كان معسراً احتسب من ثلثه . وقال خلاص بن عمرو : يحتسب من ثلثه بكل حال . دليلنا ما روى خباب في الحديث الذي ساقه المصنف ، ولم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلث ماله . وروى أن الرجل الذي قضى وهو محرم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « كفنوه في ثوبيه اللذين مات فيهما » ولم يعتبر الثلث ولأن الميراث إنما تنقل إلى الورثة لاستغناء الميت عنه ، وهذا غير ما استقر من كفنه ومؤنة تجهيزه فقدم على الإرث ثم يقضى

دينه - إن كان عليه دين ثم تخرج وصاياه لقوله تعالى « من بعد وصية يوصى بها أو دين » وأجمعت الأمة على أن الدين مقدم على الوصية ، وهل ينتقل ماله إلى ورثته قبل قضاء الدين ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فذهب أكثرهم إلى أنه ينتقل إليهم قبل قضاء الدين .

وقال أبو سعيد الاصطخرى : لا ينتقل إليهم حتى يقضى الدين . هكذا ذكر الشيخان أبو حامد الاسفرايينى وأبو إسحاق المروذى عن أبى سعيد من غير تفصيل ، وأما ابن الصباغ فحكى عنه : إن كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع الدين من انتقال المال إلى الورثة إلا بقدره ، واحتج بأنه لو يبيع شيء من ماله بعد موته لكانت العهدة على الميت دون الورثة ، فدل على بقاء ملكه .

فعلى هذا إذا حدث من المال فوائد أو نماء قبل الدين كان ذلك ملكا للميت فيقضى منه دينه ، وينفذ منه وصاياه .

وقال أبو حنيفة : إن كان الدين يحيط بالتركة منع انتقال الملك إلى الورثة وإن كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع انتقال الملك إلى الورثة بحال ، ولقوله تعالى : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم - الآية » ولم يفرق ، وأنه لا خلاف في أن رجلا مات وخلف ابنين وعليه دين فمات أحدهما قبل قضاء الدين ، فإن تركه من عليه الدين تقسم بين الابن وابن الابن . فلو كان الدين يمنع انتقال الملك إلى الورثة لكانت التركة للابن وحده . فعلى هذا لو حصل من التركة فوائد قبل قضاء الدين فإنها للورثة . لا يتعلق بها حق الغرماء ولا الوصية ، وإن كان الدين أكثر من التركة : فقال الوارث : أنا أدفع قيمة التركة من مالى ولا تباع التركة ، وطلب الغرماء بيعها ، فهل يجب بيعها ؟ فيه وجهان بناء على العبد الجانى إذا بذل سيده قيمته وطلب المجنى عليه بيعه ، وكان الأرض أكثر قيمته ، فهل يجب بيعه ؟ فيه وجهان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ثم تقسم التركة بين الورثة . والأسباب التي يتوارث بها الورثة المعيون ثلاثة : رحم ، وولاء ، ونكاح ، لأن الشرع ورد بالارث بها .
وأما المؤاخاة في الدين والموالاة في النصرة والارث فلا يورث بها ، لأن هذا كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بقوله عز وجل « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

فصل والوارثون من الرجال عشرة : الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد ابو الأب وان علا ، والأخ وابن الأخ والعمة وابن العم والزوج ومولى النعمة والوارثات من النساء سبع : البنت وبنت الابن والام والجدة والأخت والزوجة ومولاة النعمة ، لأن الشرع ورد بتوريثهم على ما ذكره ان شاء الله تعالى .

فأما ذوو الأرحام . وهم الذين لا فرض لهم ولا تعصيب - فإنهم لا يرثون ، وهم عشرة ولد البنات وولد الأخوات وبنات الأخوة وبنات الأعمام وولد الأخوة من الأم والعمة من الأم والممة والخال والخالة والجسد ابو الأم ومن يدلي بهم . والدليل عليه ما روى أبو أمامة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه ، ولا وصية لوارث » .

فاخبر انه أعطى كل ذي حق حقه ، فدل على أن كل من لم يعطه شيئاً فلا حق له ، ولأن بنت الأخ لا ترث مع أخيها فلم ترث كبنت المولى ، ولا يرث العبد المقتى من مولاة لما ذكرناه من حديث أبي أمامة ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الولاء لمن أعتق ») .

الشرح حديث أبي أمامة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي أمامة باللفظ الذي ساقه المصنف وهو حسن الاسناد كما أقاد ذلك الحافظ في التلخيص وقال : وكذا رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن نازرة ورواه ابن ماجه من رواية سعيد بن أبي سعيد عن أنس ، ورواه البيهقي من طريق الشافعي ، عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا وصية لوارث) قال الشافعي : وروى بعض الشاميين حديثاً

ليس مما يثبت أهل الحديث ، فإن بعض رجاله مجهولون ، فاعتمدنا على المنقطع مع ما انضم إليه من حديث المغازي ، وإجماع العلماء على القول به ، وكأنه أشار إلى حديث أبي أمامة المتقدم ، ورواه الدارقطني من حديث جابر ، وصوب إرساله من هذا الوجه ، ومن حديث علي وإسناده ضعيف ، ومن طريق ابن عباس بسند حسن ، وفي الباب عن معقل بن يسار عند ابن عدي ، ومن حديث خارجة بن عمرو عند الطبراني في الكبير ، ولعله عمرو ابن خارجة انقلب اهـ .

وأما الحديث الثاني « الولاء لمن أعنت » فهو من حديث عائشة عند أحمد والبخاري ومسلم ولفظه « أن بريدة جاءت تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً ، فقالت لها عائشة : ارجعي إلى أهلك ، فإن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت ، فذكرت بريدة ذلك لأهلها فأبوا وقالوا : إن شئت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابتاعني فأعتقني ، فأنما الولاء لمن أعنت ، ثم قام فقال : ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن أعنت » .

أما الأحكام فقد قال في الرحبية :

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يفيد ربه الوراثة
وهي نكاح وولاء ونسب ما بعدهن للموارث سبب

لقد فرض الله تبارك وتعالى الإرث وجعله مما يجبر عليه الناس ويؤطرون عليه أطراً لأنه الحق من ربهم فليس للمورث أن يحرم أحد ورثته حفظه الذي قسم الله له من ميراثه ، وليس للوارث أن يرد إرثه من الميت فهو يملك نصيبه جبراً من غير اختيار منه ولا حكم قاض .

وفرض الله تعالى أيلولة ما يتركه الميت من مال لأحب الناس إليه

وأوثقهم به علاقة ، وأرجاهم له مودة وشفقة ، وأقربهم تعاوناً معه فجعله في محيط القرابة الحقيقية أو الزوجية أو القرابة الحكيمة وهي ولاء العتق ، وجعل الشارع ولاء العتق كالحمة النسب كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إن مولى القوم منهم) رواه أصحاب السنن وابن حبان من حديث رفاعة بن رافع رضى الله عنه عند أحمد والحاكم وفي الأدب المفرد للبخارى .

وكما روى الشافعى عن محمد بن الحسن الشيباني عن أبى يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (الولاء نعمة كالحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب) ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق بشر بن الوليد عن أبى يوسف لكن قال : عن عبيد الله ابن عمر عن عبد الله بن دينار ، وكذلك رواه البيهقى ، وقال في معرفة السنن والآثار : كأن الشافعى حدث به من حفظه ، فنى عبيد الله بن عمر من اسناده ، وقد رواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء له عن أبى يوسف عن عبيد الله بن عمر من اسناده . هكذا أفاده الحافظ في التلخيص ثم قال : وقال أبو بكر النيسابورى : هذا خطأ ، لأن الثقات رووه عن عبد الله ابن دينار بغير هذا اللفظ ، وهذا اللفظ إنما هو رواية الحسن المرسلة ، ثم ساقه الدارقطنى من طريق يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال البيهقى : ورويناه من طريق ضمرة عن الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، قال الطبرانى : تفرد به ضمرة يعنى باللفظ المذكور . قال البيهقى : وقد رواه إبراهيم بن محمد ابن يوسف الفريابى أن ضمرة على الصواب كرواية الجماعة . وللبحث بقية سأورده إن شاء الله تعالى في كتاب الولاء كما قدمت أيضاً في كتاب الوصية والله الحمد والمنة على ما أولى وأنعم إنه نعم المولى ونعم النصير .

وفي هذا الذى شرعه الله تبارك وتعالى صلاح المجتمع وإحكام الروابط بين أفرادهِ وتوجيهها إلى التعاون على الخير . وقد حرم التبنى وحرم ما يستتبعه من ميراث كان مقضياً به في الجاهلية وقد جعل الشارع الحكيم الأصل في تقديم بعض الورثة على بعض هو قوة القرابة ، وشدة الصلة

واتصال المنافع بين الوارث والمورث ، ولذا أثر الأقوى قرابة والأشد صلة والأكثر نقماً على من يليه في توفر هذه الخلال ومن ثم قدم الابن على الأخ وقدام الأب على الجد والأم على الجدة وقال تعالى : « آباؤكم وأبنائكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نقماً » .

والإرث ضربان : عام وخاص ، فأما العام فهو أن يموت رجل من المسلمين ولا وارث له خاص ، فإن ماله ينتقل الى المسلمين ارثاً بالتعصيب ، يستوى فيه الذكر والأنثى ، وهل يدخل فيه العامل ؟ فيه وجهان :

وأما الإرث الخاص فيكون بأحد أمرين بسبب أو نسب ، فأما النسب فينقسم قسمين ولاء ونكاح . فأما الولاء فقد مضى بيانه آتفاً ، وأما النكاح فهو يرث أحد الزوجين من الآخر على ما يأتي بيانه . وأما النسب فهم الوارثون من القرابة من الرجال والنساء ، فالرجال المجمع على توريثهم خمسة عشر ، منهم أحد عشر لا يرثون الا بالتعصيب . وهم الابن وابن الابن وابن سفل والأخ للأب والأم ، والأخ للاب ، وابن الأخ للاب والأم ، وابن الأخ للاب والعم للاب والأم ، وابن العم للاب ، وابن العم للأب والأم وابن العم للاب ، والمولى المنعم . فكل هؤلاء لا يرث واحد منهم فرضاً وإنما يرث تعصياً ، إلا الأخ للأب والأم فإنه يرث بالفرض في المشتركة على ما ذكره . واثنان من الرجال الوارثين تارة بالفرض وتارة بالتعصيب وتارة بالفرض والتعصيب معاً وهما الأب والجد أبو الأب . وإن علا ، واثنان لا يرثان إلا بالفرض لا غير ، وهما الأخ للأم والزوج .

وأما النساء المجمع على توريثهن فعشر : وهي الابنة وابنة الابن وان سفل والأم والجددة أم الأم والجددة أم الأب والأخت للأب والأم والأخت للاب والأخت للأم ، والزوجة والمولودة المنعمة فأربع منهن يرثن تارة بالفرض وتارة بالتعصيب ، وهن الابنة ، وابنة الابن ، والأخت للأب والأم والأخت للاب ، والأخت للأم ، والزوجة . وواحدة منهن لا ترث إلا بالتعصيب وهي المولودة المنعمة .

والورثة من الرجال والنساء ينقسمون ثلاثة أقسام : قسم يدلى بنفسه ، وقسم يدلى بغيره ، وقسم يدلى بنفسه وقد يدلى بغيره . فأما القسم الذى يدلى بنفسه فهم ستة : الأب والأم والابن والابنة والزوج والزوجة وهؤلاء لا يحجبون بحال ، وأما القسم الذى يدلى بغيره ما عدا من ذكر من القربات وقد يحجبون . وأما القسم الذى يدلى بنفسه مرة وبغيره أخرى فهو من يرث بالولاء ، وقد يحجب أيضاً ، وقد ورد الشرع بتوريث جميع من ذكرنا على ما يأتى بيانه .

وأما ذوو الأرحام ، وهم ولد البنات وولد الأخوات ، وبنات الإخوة وولد الإخوة للأم ، والخال والخالة ، والعمة والعم للأم وبنات الأعمام وكل جد بينه وبين الميت أم ، ومن يدلى بهؤلاء .

فاختلف أهل العلم فى توريثهم على ثلاثة مذاهب ، فذهب الشافعى رضى الله عنه إلى أنهم لا يرثون بحال ، وبه قال فى الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وهى إحدى الروايتين عن عمر ؛ ومن الفقهاء الزهري ومالك والأوزاعي وأهل الشام وأبو ثور .

وذهبت طائفة إلى أنهم يرثون ويقدمون على الموالى والرد ، ذهب إليه من الصحابة على بن أبى طالب وابن مسعود ومعاذ وأبو الدرداء وهو الصحيح عن عمر ، وذهب الثورى وأبو حنيفة إلى أن ذوى الأرحام يرثون ، ولكن يقدم عليهم المولى والرد ، فإن كان له مولى منعم ورث ، وإن لم يكن له منعم — وهناك من له فرض كالابنة والأخت — كان الباقي لصاحب الفرض بالرد . وإن لم يكن هناك أحد من أهل الفروض ورث ذوو الأرحام وبه قال بعض أصحابنا إن لم يكن هناك إمام عادل ، وهى إحدى الروايتين عن على كرم الله وجهه إلا أنها رواية شاذة ، ولا سند لأبى حنيفة فى مذهبه غير هذه الرواية الشاذة .

دليلاً على أبى حنيفة ما روى أبو أمامة الباهلى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تعالى قد أعطى لكل ذى حق حقه » الحديث ، فظاهر

النص يقتضى أنه لا حق في الميراث لمن لم يعطه الله شيئاً ، وجميع ذوى الأرحام لم يعطهم الله في كتابه شيئاً » فثبت أنه لا ميراث لهم وروى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فقال : « لا أدري حتى يأتى جبريل » ثم قال : أين السائل عن ميراث العمة والخالة ؟ أتأني جبريل فسارنى أن لا ميراث لهما » .

وروى عطاء بن يسار عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتى قباء على حمار أو حمارة يستخير الله في ميراث العمة والخالة ، فأنزل الله عز وجل أن لا ميراث لهما » قال الحافظ في التلخيص روى « أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « سألت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة ، فسارنى جبريل أن لا ميراث لهما » أبو داود في المراسيل والدارقطنى من طريق الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار به مرسل ، وأخرجه النسائى من مرسل زيد بن أسلم ، ووصله الحاكم في المستدرک بذكر أبي سعيد ، وفي أسناده ضعف ، ووصله الطبرانى في الصغير أيضاً من حديث أبي سعيد في ترجمة محمد بن الحارث المخزومى فسيخه وليس في الإسناد من ينظر في حاله غيره ، ورواه الدارقطنى من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وضعفه بمسعدة بن اليسع الباهلى رواية عن محمد بن عمرو ، ورواه الحاكم من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر وصححه ، وفي إسناد عبد الله بن جعفر المدينى وهو ضعيف ، وروى له الحاكم شاهداً من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر أن الحارث بن عبد أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة فذكره وفيه سليمان الشاذكونى وهو متروك ، وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن شريك مرسل .

ولأن كل من لم ترث مع من هو أبعد لم يرث كابتة المولى لما لم ترث مع ابن المولى وهو أبعد منها لم ترث أيضاً إذا اتردت كذلك ، ولهذا لم ترث مع ابن العم وهو أبعد منها ، ولم ترث أيضاً إذا اتردت ، ولأن

ابنة الأخ لما لم ترث مع أختها لم ترث إذا انفردت كابنة المولى ، وعكسه
الابنة والأخت فانهما لما ورثتا مع أخيهما ورثتا اذا انفردتا •

وقال في الرحبة ناظماً لهؤلاء العشرة الذين مر بك شأنهم تفصيلاً :
والوارثون من الرجال عشرة أسماؤهم معروفة مشتهره
الابن وابن الابن مهماً نزلأ والأب والجد له وإن علا
والأخ من أي الجهات كانا قد أنزل الله به القرآنا
وابن الأخ المدلى إليه بالأب فاسمع مقالا ليس بالملكذب
والعم وابن العم من أييه فاشكر لذي الإيجاز والتنبيه
والزوج والعق ذو الولاء فجملة الذكور هؤلاء

فرع مولى الموالاة لا يرث عندنا وهو أن يقول رجل لآخر :
واليتك على أن ترثني وأرثك وتنصرني وأنصرك وتعقل عني وأعقل عنك
ولا يتعلق بهذه الموالاة عندنا حكم إرث ولا عقل ولا غيره ، وبه قال زيد
ابن ثابت ومن التابعين الحسن البصري والشعبي ومن الفقهاء الأوزاعي
ومالك ، وذهب النخعي إلى أن هذا العقد يلزم بكل حال ويتعلق به
التوارث والعقل ولا يكون لأحدهما فسخه بحال ، وقال أبو حنيفة : مولى
الموالاة يرث ولكنه يؤخر عن المناسبين . والموالاة وهي عقد جائز لكل
منهما فسخه ما لم يعقل أحدهما عن الآخر فإذا عقل لزمه ذلك ولم يكن له
سبيل إلى فسخه ويفسرون هذا الولاء بأن يعقد شخص مع آخر ليس له
أقرباء عقد مخالفة على أن يعقل عنه إذا جنى ويرثه إذا مات فإذا مات هذا
العقد الأدنى فإن الأعلى الذي هو مولى الموالاة يرثه بحكم هذه المخالفة فيأخذ
جميع التركة بالضرورة ، أو يأخذ الباقي منها بعد فرض الزوج أو الزوجة اذا
كان الحليف المتوفى متزوجاً ثم إذا لم يكن مولى الموالاة موجوداً وقت موت
الحليف فإن عصبة هي التي ترث هذا الحليف ، والحليف الأدنى لا يرث
من الآخر إذا مات قبله إلا أن يكون مثله معدوم الأقارب هذا هو مذهب
أبي حنيفة وهو مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وحجتهم فيما ذهبوا
إليه قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين
عقدت أيما نكحهم فأتوهم نصيبهم أن الله كان على كل شيء شهيداً » وولاء العقد

الوارد في الآية هو ولاء الموالاة . وقد خالفهم في هذا الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله وأكثر أهل العلم على أن الميراث بالموالاة بالنصرة والحلف منسوخ بآيات الموارث بعد أن كان معمولاً به في الجاهلية وصدر الإسلام وكذلك حديث بريرة « الولاء لمن أعتق » فجعل جنس الولاء للعتق فلم يبق ولاء يثبت لغيره لأن كل سبب لم يورث مع وجود النسب لم يورث به مع فقدته كما لو أسلم رجل على يد رجل ، ولأن عقد الموالاة لو كان سبباً يورث به لم يجز فسخه وإبطاله كالنسب والولاء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم أصلياً كان أو مرتداً لما روى أسامة بن زيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » ويرث الذمي من الذمي ، وإن اختلفت أديانهم كاليهودي من النصراني والنصراني من المجوسي ، لأنه حقن دمه ، بسبب واحد فورث بعضهم من بعض كالمسلمين ولا يرث الحربي من الذمي ولا الذمي من الحربي لأن الموالاة انقطعت بينهما فلم يرث أحدهما من الآخر كالمسلم والكافر .

فصل ولا يرث الحر من العبد ، لأن ما معه من المال لا يملكه في أحد القولين ، وفي الثاني يملكه ملكاً ضعيفاً ، ولهذا لو باعه رجع إلى مالكه فكذلك إذا مات . ولا يرث العبد من الحر لأنه لا يورث بحال فلم يرث كالمترد . ومن نصفه حر ونصفه عبد لا يرث ، وقال المزني : يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بقدر ما فيه من الرق ، والدليل على أنه لا يرث أنه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية ، فلم يرث كالعبد ، وهل يورث منه ما جمعه بالحرية ؟ فيه قولان : قال في الجديد : يرثه ورثته ، لأنه مال ملكه بالحرية فورث عنه كمال الحر . وقال في القديم : لا يورث لأنه إذا لم يرث بحريته لم يورث بها ، وما الذي يصنع بماله ؟ قال الشافعي رضي الله عنه : يكون لسيده . وقال أبو سعيد الاصطخري : يكون لبيت المال ، لأنه لا يجوز أن يكون لسيده لأنه جمعه بالحرية فلا يجوز أن يورث لرقه ، فجعل لبيت المال ليصرف في المصالح كمال لا مالك له .

فصل ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم لم يرث لأنه لم يكن وارثاً عند الموت فلم يرث ، كما لو أسلم أو أعتق بعد القسمة . وإن دبر

رجل اخاه فعتق بموته لم يرثه ، لانه صار حراً بعد الموت ، وان قال له : انت حر في آخر جزء من اجزاء حياتي المتصل بالموت ، ثم مات عتق من ثلثه ، وهل يرثه ؟ فيه وجهان : (احدهما) لا يرثه لان العتق في المرض وصية ، والارث والوصية لا يجتمعان (والثاني) يرثه ولا يكون عتقه وصية ، لان الوصية ملك بموت الموصى ، وهذا لم يملك نفسه بموته .

وان قال في مرضه : ان مت بعد شهر فانت اليوم حر ، فمات بعد شهر عتق يوم تلفظ ، وهل يرثه ؟ على الوجهين) .

الشرح حديث أسامة رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه قال الحافظ ابن حجر : واغرب ابن تيمية في المنتقى قاعدى أن مسلماً لم يخرججه وكذا ابن الأثير في جامع الأصول ادعى أن النسائى لم يخرججه . قلت : وفى رواية عند الشيخين قال : « يا رسول الله أتزل غداً في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور » وكان عقيل ورث أباً طالب هو وطالب ، ولم يرث جعفر ولا على شيئاً لأنهما كانا مسلمين ، وكان عقيل وطالب كافرين .

أما الأحكام فقد قال في الرحبية :

ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث
رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين

وجملة هذا أن الكافر لا يرث من المسلم بلا خلاف ، وأما المسلم فلا يرث الكافر عندنا ، وبه قال على وزيد بن ثابت وهو قول الفقهاء كافة .

وقال معاذ ومعاوية : يرث المسلم من الكافر ، دليلنا حديث أسامة ابن زيد وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » رواه أحمد ، والنسائى ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطنى ؛ وابن السكن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ورواه ابن حبان من حديث ابن عمر في حديث ، ومن حديث جابر رواه الترمذى واستغربه وفيه ابن أبى ليلى ، وأخرجه البزار من حديث أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ (لا ترث ملة من ملة) وفيه

عمر بن راشد قال : إنه تفرد به وهو لين الحديث ورواه النسائي والحاكم والدارقطني بهذا اللفظ من حديث أسامة بن زيد قال الدارقطني : هذا اللفظ في حديث أسامة غير محفوظ ، وهم عبد الحق فعزاه الى مسلم وفي البيهقي (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارث أهل ملتين) وفي اسنادها الخليل بن مرة وهو واه . هكذا أفاده الحافظ في التلخيص ، والاسلام والكفر ملتان شتى ، فوجب أن لا يتوارثا ويرث الكافر من الكافر إذا اجتمعا في الذمة أو في الحرب ، فيرث اليهودي من النصراني والعكس . وكذا المجوسي إذا جمعتهما الذمة أو كانوا حرباً لنا .

فأما أهل الحرب وأهل الذمة فإنهم لا يتوارثون ، وإن كانوا من اليهود والنصارى ، وبه قال من الصحابة عمر وعلى وزيد بن ثابت . ومن الفقهاء مالك والثوري وأبو حنيفة . هذا نقل أصحابنا البغداديين . وقال المسعودي الذمي هل يرث الحربى ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يرثه ، لأن ملتهما واحدة .

(والثانى) لا يرثه لأن حكمنا لا يجرى على الحربى .

هذا مذهبننا . وذهب الزهرى والأوزاعى وابن أبى ليلى وأحمد وإسحاق إلى أن اليهودى لا يرث من النصراني وكذلك العكس وإن جمعتهما الملة ، وإنما يرث النصراني من النصراني واليهودى من اليهودى ، كما يرث أهل الحرب بعضهم بعضاً إذا تحاكموا إلينا ؛ وإن اختلفت دارهما وكان بعضهم يرى قتل بعض ، وحكم من دخل إلينا بأمان أو تجارة أو رسالة حكم أهل الذمة ويرث بعضهم من بعض ، ومتى كانت امرأة الكافر ذات رحم منه من نسب أو رضاع لم يتوارثا بالنكاح ، وإن كانت غير ذات رحم محرم منه لو أسلمنا أقرراً على نكاحهما وتوارثا بالنكاح ، وإن عقدا بغير ولي ولا شهود .

فرع قال الشافعى : وميراث المرتد لبيت المال . قال العمرانى : وجملته ذلك أن العلماء اختلفوا فى الإرث بعد موته على أربعة مذاهب :

فذهب الشافعي رحمه الله إلى أن ماله لا يورث بل يكون فيئاً لبيت المال .
 سواء في ذلك ما اكتسبه في حال إسلامه أو في حال رده . وسواء قلنا :
 إن ملكه يزول أو لا يزول أو موقوف . وبهذا قال ابن عباس وهى إحدى
 الروايتين عن على بن أبيه قال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد ، وذهب قتادة
 وعمر بن عبد العزيز إلى أن ماله يكون لأهل الذمة التى انتقل إليها ، فإن
 انتقل إلى اليهود كان ماله لهم . وإن انتقل إلى النصارى كان ماله لهم .

وقال أبو حنيفة والثوري : ما اكتسبه قبل الردة ورث عنه ، وما اكتسبه
 بعد الردة يكون فيئاً . ودليلنا حديث أسامة في الفصل ، والمرئد كافر ،
 ولأنه لا يرث بحال فلم يورث كالكافر ، والجواب على أبى حنيفة هو أن
 من لم يرث المسلم ما اكتسبه في حالة إباحة دمه لم يرث ما اكتسبه في حال
 حقن دمه كالذمى إذا لحق بدار الحرب .

إذا ثبت هذا فهل يخمس مال المرتد ؟ فيه قولان يأتيان .

فرع إذا مات العبد وفي يده مال لم يرثه قرابته الأحرار ، لأن
 من الناس من يقول : إنه لا يملك المال ، ومنهم من قال : إنه يملكه إذا
 ملكه السيد وهذا ملك ضعيف يزول بزوال ملك سيده ، وأما من نصفه
 حر ومن نصفه عبد فهو على وجهه مما أورده المصنف ، أما إذا مات مسلم
 حر وخلف أولاداً أحراراً مسلمين وأولاداً مملوكين ورثه الأولاد المسلمون
 الأحرار ، فإن أسلم الكفار أو أعتق العبيد بعد قسمة الميراث لم يشاركوا في
 الإرث بلا خلاف ، وإن أسلموا أو أعتقوا بعد موت أبيهم وقبل قسمة تركته
 لم يشاركوا في الميراث عندنا ، وبه قال أكثر أهل العلم . وقال عمر وعثمان
 رضى الله عنهما : إذا أسلموا أو أعتقوا قبل القسمة شاركوا في الإرث . .
 دليلنا أن كل من لم يرث حال الموت لم يرث بعد ذلك ، كما لو أسلم
 أو أعتق بعد القسمة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف اصحابنا فيمن قتل مورثه فمنهم من قال : ان كان القتل مضمونا لم يرثه لانه قتل بغير حق وان لم يكن مضمونا ورثه لانه قتل بحق فلا يحرم به الارث . ومنهم من قال : ان كان متهما كالمخطيء او كان حاكما فقتله في الزنا بالبينة لم يرثه لانه متهم في قتله لاستعجال الميراث ، وان كان غير متهم بان قتله باقراره بالزنا ورثه لانه غير متهم لاستعجال الميراث . ومنهم من قال : لا يرث القاتل بحال ، وهو الصحيح لما روى ابن عباس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يرث القاتل شيئا » ولان القاتل حرم الارث حتى لا يجعل ذريعة الى استعجال الميراث فوجب ان يحرم بكل حال لحسم الباب .

الشرح حديث ابن عباس رواه الدارقطني وفي إسناده كثير ابن مسلم وهو ضعيف ، وعند البيهقي حديث آخر بلفظ : (من قتل قتيلًا فإنه لا يرثه . وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده) . وفي إسناده عمرو بن برق وهو ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه « القاتل لا يرث » وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تركه أحمد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال : إسحاق متروك ورواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لا يرث القاتل شيئا » وأخرجه النسائي وأعله ، والدارقطني وقواه ابن عبد البر . ورواه مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس لقاتل ميراث » . وفي سنده انقطاع . وقال البيهقي : (ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا) قال الحافظ ابن حجر : وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمر وقال : إنه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمر أيضا هكذا أفاده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير .

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه : (والقاتلون عمداً أو خطأ لا يرتون) وجملة ذلك أن العلماء اختلفوا في ميراث القاتل من المقتول ، فذهب الشافعي إلى أن القاتل لا يرث المقتول لا من ماله ولا من دينه سواء

قتله عمداً أو خطأ أو مباشرة أو بسبب مصلحة . كسقى الدواء أو ربط الجرح أو لغير مصلحة متهما كان أو غير متهم ، وسواء كان القاتل صغيراً أو كبيراً ، عاقلاً أو مجنوناً وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وأحمد بن حنبل . والمانع من الميراث هو معنى يقوم بالشخص فيحرم لأجله من الميراث ، وذلك كأن قتل رجل زوجته حرم من الميراث معاملة له بنقيض مقصوده ، لأن الظاهر من فعل القاتل هو استعجال حيازة المال بالخلافة عن المورث فيعاقب بالحرمان منه ، فسبب الإرث قائم وهو الزوجية لكن قد وجد ما يمنع هذا السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه وهو القتل ، وهو معنى قائم بالمجروح نفسه انتفت به أهليته للميراث ، وقال أبو اسحاق المروزي من أصحابنا : إذا كان القاتل غير متهم بأن كان حاكماً فجاء مورثه فأقر عنده بقتل رجل عمداً وطلب وليه القود فمكنه الحاكم من قتله ، أو اعترف عندنا بالزنا وهو محصن فرجمه أو اعترف بقتل الحرابة فقتل فإنه يرثه لأنه غير متهم في قتله .

ومن أصحابنا من قال : إن كان القتل مضموناً لم يرث القاتل لأنه قتل بغير حق ، وإن كان غير مضمون بأن قتله قصاصاً أو في الزنا أو كان باغياً فقتله العادل وما أشبه ذلك ورث ، لأنه قتل بحق فلا يمنع الارث . وقال عطاء وابن المسيب ومالك والأوزاعي : إن كان القتل عمداً لم يرث القاتل لا من ماله ولا من ديته وإن كان القتل خطأ ورث ماله ولم يرث من ديته . وقال أبو حنيفة وأصحابه إن قتله بمباشرة فلا يرثه سواء قتله عمداً أو خطأ إلا إن كان القاتل صبياً أو مجنوناً أو عادلاً فقتل الباغى فإنهم لا يرثون ، وإن قتله بسبب ، مثل أن حضر بئراً أو نصب سكيناً فوقع عليها مورثه أو كان يقود دابة أو يسرقها فرفسته فإنه يرثه إن كان ركباً للدابة فرفست مورثه أو وطئته فمات فقال أبو حنيفة : لا يرثه ، وقال أبو يوسف ومحمد : يرثه . أما نحن فدللنا ما رويناه من حديث ابن عباس « لا يرث القاتل شيئاً » وحديث عمر وحديث أبي هريرة وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكلها نصوص في أن القاتل لا يرث وقد صار العمل بهذه الأحاديث من الأمة خلفاً عن سلف .

فرع في مذاهب العلماء في القتل الخطأ ، ومذهبنا أنه إذا قتل الوارث مورثه حرم من الميراث في تركته كالرجل يقتل زوجته ، والولد يقتل أباه أو أمه ، فقد أخرج أحمد في مسنده ومالك في موطئه وابن ماجه في سننه عن عمر أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (ليس لقاتل ميراث) ولما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا يرث القاتل شيئاً) .

ولما كان القتل بغير حق جريمة شنعاء تستحق أشد العقاب ، والظاهر من حال القاتل أنه قتل المورث استعجالاً لحيازة ما في يده من مال فيعاقب بالحرمان منه معاملة له بنقيض مقصوده ، ولكيلا يجترى الورثة على قتل مورثيهم ، وأيضاً فإن القتل جريمة محظورة والميراث نعمة ولم يعمد في الشريعة أن يكون الفعل المحظور سبباً في النعمة .

فرع في القتل المانع من الإرث عند العلماء ، اتفق جمهور الفقهاء على أن القتل مانع من الإرث عدا الخوارج فقالوا : لا يمنع القتل من الإرث ، ولكنهم اختلفوا في القتل الذي يكون مانعاً إلى مذاهب فمذهبنا أن كل قتل يوجب عقوبة مالية أو غير مالية فهو مانع من الإرث سواء كان عمداً أم خطأ وسواء كان بالمباشرة أم بالتسبب وسواء كان بحق أو بغير حق وفي وجه أن القتل أن كان مضموناً فلا ميراث للقاتل وإن كان غير مضمون كأن كان بحق فله الميراث إلا إذا كان قتله لردته فلا توارث لكفر المورث ولكن كما قررنا إذا قتله قصاصاً أو لحد الزنا أو كان باغياً وكان القاتل عادلاً وهذا وجه لبعض أصحابنا والأول هو قول الشافعي قولاً واحداً .

وقالت الخنابلة : إن كل قتل يوجب عقوبة مالية أو غير مالية فهو مانع من الإرث كالقتل بحق أو بعذر .

وقال مالك رحمه الله تعالى : إن القتل المانع من الإرث هو العمد للعدوان فحسب بمباشرة أم بالتسبب ، وسواء كان بآلة من شأنها القتل أم بغيرها ، وسواء كان بقصد القتل ، أم بقصد الضرب لغير التأديب ، أما

القتل الخطأ فلا يمنع الميراث عندهم إلا من الدية فقط ، فإنه يحرم الوارث من الإرث فيها ، ويرث ما عداها . وكذلك لا يمنع من الإرث ما كان بعذر كالقتل دفاعاً عن النفس أو بسبب مجاوزة حق الدفاع الشرعى ، والقتل عند مفاجأة الزوجة أو أى محرم له مع الزانى بها ، وكذلك القتل بحق القصاص والحد - وإذا قتل المجنون أو الصبى مورثه ورثه على الصحيح من مذهب مالك .

أما مذهب الحنفية فكل قتل يستوجب قصاصاً أو كفارة فهو مانع من الإرث وهذا الضابط يشمل أربعة أنواع من القتل ، هى القتل العمد ، وشبه العمد والخطأ وما جرى مجرى الخطأ .

وحد القتل العمد أن يتعمد المكلف ضرب إنسان بما يقتل غالباً من غير حق كما لو تعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه فى تفريق الأجزاء أو بحجر كبير أو عصا غليظة من شأنها أن تقتل غالباً وأن يكون من غير حق شرعى .

وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً ، كالعصا الصغيرة ونحوها فالفرق بينه وبين العمد هو فى الآلة التى يقع بها الضرب .

وأما الخطأ فأن يقتله من غير قصد الى قتله ، بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر ، وهو إما أن يكون خطأ فى القصد كأن يرمى شبحاً يظنه حيواناً فإذا هو إنسان ، أو حريباً فإذا هو مسلم ، وأما أن يكون خطأ فى الفعل كأن يرمى طائراً فينحرف السهم فيصيب إنساناً .

وهنا يختلف أبو حنيفة وصاحباؤه فى تحديد القتل العمد وشبه العمد ، فأبو حنيفة يقول : العمد هو أن يتعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه فى تفريق الأجزاء ، كالمحدد من الخشب والحجر ، وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يستعمل للقتل غالباً كالعصا ونحوها ، وقال الصحابان العمد هو أن يتعمد ضربه بما يقتل به غالباً وإن لم يكن محدداً كحجر كبير وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً ، كالعصا الصغيرة ، ولا أثر

لهذا الخلاف في باب الميراث . لأن كلا من العمد وشبهه مائع من الإرث ، وإنما يظهر أثر ذلك في القصاص . فلو تعمد شخص ضرب آخر بحجر كبير غير محدد فقتله فعليه القصاص عند الصاحبين لأنه قتل عمد ، وقال أبو حنيفة : عليه الدية والكفارة لأنه شبه عمد والراجح من مذهب الصاحبين .

وأما ما يجري مجرى الخطأ الذي ذكرناه آنفا فهو ما يقع من غير قصد أصلاً ، كنائم ينقلب على شخص فيقتله ، وكمن يقع من شاهق على غيره فيقتله ، أو يسقط من يده حجر على آخر فيقتله ففي جميع هذه الحالات يمنع القاتل من الميراث عند هؤلاء السادة الحنفية لأن القتل العمد يستوجب الائم ويتعلق به وجوب القصاص ، والثلاثة التي بعده فيها الكفارة وإن كان فيها الدية أيضاً .

أما إذا كان القتل لا يستوجب قصاصاً ولا كفارة فانه لا يمنع الإرث ، وإن كان عمداً واستثنى هؤلاء السادة - أعني الحنفية - من ذلك قتل الأب ابنه عمداً فإنه يمنع الإرث ، وإن كان لا يوجب قصاصاً ولا كفارة ، لأنه في الأصل موجب للقصاص ، وإنما سقط عنه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبده) .

ويشمل القتل غير الموجب للقصاص والدية القتل الصادر من غير المكلف كالمجنون والصبي والقتل بحق والقتل بعذر والقتل بالتسبب من غير مباشرة .

فلو قتل المجنون أو الصبي مورثه لم يسقط حقهما في الميراث لأن فعل هذين لا يتعلق به حكم ، إذ هما غير مكلفين شرعاً ، وكذا لا يحرم من الميراث من قتل مورثه بحق كالقتل قصاصاً أو جداً أو بسبب البغى والخروج على جماعة المسلمين ، وكذا إذا قتل بعذر كقتل الزوج زوجته والزاني بها عند مفاجأتها حال الزنا ، وكذلك كل ذي رحم محرم منه إذا فاجأها مع الزاني بها وكذلك يقتل دفاعاً عن ماله أو عرضه .

وإذا كان القتل عن طريق التسبب لا عن طريق المباشرة فإنه لا يمنع الإرث كمن يفعل فعلا لا حق له فيه فيتسبب عنه هلاك المورث .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف قول الشافعي رحمه الله فيمن بت طلاق امراته في المرض المخوف واتصل به الموت ، فقال في أحد القولين : أنها ترثه لأنه متهم في قطع أرثها فورثت ، كالقاتل لما كان متهما في استئصال الميراث لم يرث . (والثاني) أنها لا ترث وهو الصحيح ، لأنها بينونة قبل الموت فقطعت الإرث كالطلاق في الصحة ، فإذا قلنا : أنها ترث فإلى أي وقت ترث ؟ فيه ثلاثة أقوال : (أحدها) أن مات وهي في العدة ورثت لأن حكم الزوجية باق ، وإن مات وقد انقضت العدة لم ترث لأنه لم يبق حكم الزوجية . (والثاني) أنها ترث ما لم تتزوج لأنها إذا تزوجت علمنا أنها اختارت ذلك (والثالث) أنها ترث أبداً ، لأن توريثها للفرار ، وذلك لا يزول بالتزويج فلم يبطل حقها .

وأما إذا طلقها في المرض ومات بسبب آخر لم ترث لأنه بطل حكم المرض ، وإن سألته الطوق لم ترث لأنه غير متهم . وقال أبو علي بن أبي هريرة : ترث لأن عثمان بن عفان رضى الله عنه ورث تهاضر بنت الأصيب من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه وكانت سألته الطلاق ، وهذا غير صحيح فإن ابن الزبير خالف عثمان في ذلك ، وإن علق طلاقها في الصحة على صفة تجوز أن توجد قبل المرض فوجدت الصفة في حال المرض لم ترث ، لأنه غير متهم في عقد الصفة ، وإن علق طلاقها في المرض على فعل من جهتها ، فإن كان فعلا يمكنها تركه ففعلت لم ترث لأنه غير متهم في ميراثها ، وإن كان فعلا لا يمكنها تركه كالصلاة وغيرها فهو على القولين ، وإن قذفها في الصحة ثم لاعنها في المرض لم ترث ، لأنه مضطر إلى اللعان للبراء الحد فلا تلحقه التهمة . وإن فسخ نكاحها في مرضه بأحد العيوب ففيه وجهان : (أحدهما) أنه كالطلاق في المرض . (والثاني) أنها لا ترث لأنه يستند إلى معنى من جهتها ولأنه محتاج إلى الفسخ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب) .

فصل وإن طلقها في المرض ثم صح ثم مرض ومات ، أو طلقها في المرض ثم ارتدت ثم عادت إلى الإسلام ثم مات لم ترثه قولاً واحداً لأنه أتت عليها حالة لو مات سقط أرثها فلم يعد .

الشرح إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته وقع الطلاق رجعيًا فمات وهي في العدة أو مات قبله في العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف

أيضاً ، لأن الرجعية حكمها حكم الزوجة إلا في إباحة وطئها ، وهي كالحائض ، وإن كان الطلاق بائناً ، فإن ماتت قبل الزوج لم يرثها الزوج وهو إجماع أيضاً لا خلاف فيه ، فإن مات الزوج قبلها فهل ترثه ؟ فيه قولان .

قال في القديم : ترثه ، وبه قال عمر وعثمان وعلي ، ومن الفقهاء شعبة ومالك والأوزاعي والليث وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد ، ووجه هذا ما روى أن عمر قال : « المبتوتة في حال المرض ترث من زوجها » وروى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت أصبع الكلبية في مرض موته فورثها منه علي بن أبي طالب وقال : قد كان أشرف على موت ، ولأنه متهم في قطع ميراثها فغلظ عليه وورثت منه كالقاتل لما كان متهما في القتل لاستعجال الميراث غلظ عليه فلم يرث .

وقال في الجديد : لا ترثه ، وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن الزبير وأبو ثور وهو الصحيح ، لأنها فرقة بقطع ميراثه منها فقطعت ميراثها عنه كما أبانها في حال الصحة وعكسه الرجعية ، ولأنها فرقة لو وقعت في الصحة لقطعت ميراثها عنه فإذا وقعت في المرض قطعت ميراثها عنه كاللعان ، ولأنها ليست بزوجة له بدليل أنه لا يلحقها طلاقه ولا إيلاؤه ولاظهاره ولا عدة وفاته فلم ترثه كالأجنبية .

وأما ما روى عن عمر وعثمان وعلي ، فإن ابن الزبير وعبد الرحمن ابن عوف خالفاهم في ذلك فقال ابن الزبير : أما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة ، وعبد الرحمن بن عوف إنما طلق امرأته في مرض موته ليقطع ميراثها عنه ، فإذا قلنا في الجديد فلا تفرع عليه ، وإن قلنا بقوله القديم قال : متى ترثه ؟ فيه ثلاثة أقوال :

(أحدها) ترثه ما دامت في عدتها منه ، فإذا انقضت عدتها لم ترثه . وبه قال أبو حنيفة وسفيان والليث والأوزاعي وإحدى الروایتين عن أحمد ، لأن الميراث للزوجة إنما يكون لزوجة أو لمن هي في حكم الزوجات ، فما دامت في عدتها منه فهي في حكم الزوجات .

(والثاني) أنها ترثه ما لم تتزوج بغيره ، فإذا تزوجت بغيره لم ترثه ، وبه قال ابن أبي ليلى ، وهى الرواية الصحيحة عن أحمد ، لأن حقها قد ثبت فى ماله ، فإذا لم يسقط بينوثتها لم يسقط بانقضاء عدتها ، وإنما يسقط برضاها ، فإذا تزوجت فقد رضيت بفراقه وقطع حقها عنه .

(والثالث) أنها ترثه أبداً سواء تزوجت أو لم تتزوج ، وبه قال مالك لأنها قد ثبت لها حق فى ماله فلم ينقص بانقضاء عدتها ولا بتزويجها كمهرها .

فرع إذا أقر فى مرض موته أنه قد كان طلق امرأته فى صحته ثلاثاً بانت منه ، قال الشيخ أبو حامد : ولا ترثه قولاً واحداً ، لأن ما أقر به فى مرض موته وإضافته إلى الصحة كالذى فعله فى الصحة كما لو أقر فى مرض موته أنه كان وهب ماله فى صحته وأقبضه ، فإن ذلك لا يعتبر من الثلث . وحكى القاضى أبو الطيب عن بعض أصحابنا فى ذلك قولين كما لو طلقها ثلاثاً فى مرض موته لأنه متهم فى إسقاط حقها فلم يسقط بدليل أنه لا يسقط بهذا الإقرار نفقتها ولا سكنائها فى حال النكاح وإن أضاف ذلك إلى وقت ماض .

فرع وإذا كان الرجل مريضاً فسأله امرأته أن يطلقها ثلاثاً ومات فى مرضه ذلك ، أو قال لها فى مرض موته : أنت طالق ثلاثاً إن شئت ، فقالت : شئت ، طلقت ، وهل ترثه ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو على ابن أبى هريرة : هى على القولين ، لأن الأصل فى هذا قصة عثمان فى توريثه تماضر زوجها عبد الرحمن بن عوف فى مرض موته ، وقد كانت سأله الطلاق .

وقال الشيخ أبو حامد : لا ترثه قولاً واحداً . وهو المذهب لأنها إذا سأله الطلاق فلا تهمة عليه فى طلاقها . وأما قصة تماضر لا حجة فيها لأن عبد الرحمن قال لنسائه : من اختارت منكن أن أطلقها طلقها . فقالت تماضر : طلقنى . فقال لها : إذا جضت فأعلمينى فأعلمته فطلقها . وليس

طلاقة لها في هذا الوقت جواباً لكلامها لأن قولها طلقني يقتضي الجواب في الحال . فإذا تأخر ثم طلقها كان ذلك ابتداء طلاق . وإن سألت في مرض موته أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثة ثم مات فهل ترثه فيه قولان . لأنها سألت في طلقها فإذا طلقها ثلاثاً صار متهماً بذلك لأنه قصد قطع ميراثها . فصار كما لو طلقها ثلاثاً ابتداء من غير سؤالها .

فرع إذا علق المريض طلاق امرأته ثلاثاً بصفة ثم وجدت تلك الصفة في مرضه ومات ، فهل ترثه ؟ نظرت فإن كان صفة لها منه بد مثل أن قال لها : إن دخلت الدار أو خرجت منها أو كلمت فلانا أو صليت النافلة أو صمت النافلة فأنت طالق ثلاثاً . ففعلت ذلك في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً . لأنها إذا فعلت ذلك مع علمها بالطلاق فقد اختارت وقوع الطلاق عليها بما لها منه بد فصارت كما لو سألت الطلاق ، وإن كانت صفة لا بد منها بأن قال : إن تنفست أو صليت الفرض أو كلمت أباك أو أمك فأنت طالق ثلاثاً ففعلت ذلك في مرض موته ومات فهل ترثه ؟ على القولين لأنها لا بد لها من فعل هذه الأشياء فصار كما لو طلقها ثلاثاً طلاقاً منجزاً .

وقال الشيخ أبو حامد : إن قال لها إن مرضت فأنت طالق ثلاثاً فمات في مرضه فيه قولان : لأنه لما جعل مرض موته شرطاً في وقوع الطلاق عليها كان متهماً في ذلك ، فإن قال لها وهو صحيح : إن جاء رأس الشهر أو جاء الحاج أو طلعت الشمس وما أشبه ذلك فأنت طالق ثلاثاً ، فوجدت هذه الصفات في مرض موته فهل ترثه ؟ قال البغداديون من أصحابنا : ترثه قولاً واحداً لأنه غير متهم في ذلك ، لأن اتفاق ذلك في مرضه مع هذه الصفات لم يكن من قصده . أما إذا قال : أنت طالق ثلاثاً قبل موتي بشهر ، فإن عاش هذا الزوج بعد هذا القول أقل من شهر ثم مات لم يحكم بوقوع الطلاق لأنها لا تحكم بوقوعه قبل محله ، وإن عاش بعد ذلك شهراً ومات مع الشهر لم يقع الطلاق لأن الطلاق إنما يقع عقب الإيقاع مما معه ، وإن عاش شهراً واحداً طلقت قبل موته بشهر .

قال الشيخ أبو حامد : وهل ترثه ؟ فيه قولان لأنه متهم في ذلك ، ثم انه بذلك منعه من الميراث .

فرع إذا طلقها ثلاثا في مرضه ، ثم صح ثم مرض ثم مات فإنها لا ترثه قولاً واحداً ، لأنه قد تخلل بين المرض والموت حالة لو طلقها ثلاثا فيها لم ترث شيئاً ، فكذلك إذا طلقها قبل تلك الحالة فوجب ألا ترث . وهكذا إذا طلقها في مرض موته ثلاثا ثم ارتد الزوج أو الزوجة ، ثم رجعا ثم مات الزوج لم ترثه قولاً واحداً .

فرع إذا طلق امرأته في الصحة ثم لاعنها في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً لأنه مضطر إلى اللعان لدراء الحد فلا تلحقه التهمة ، وإن قذفها في مرض موته ولاعنها - قال ابن الصباغ : فإنها لا ترثه قولاً واحداً لأنه في حاجة إلى اللعان لإسقاط الحد عن نفسه .

قال ابن اللبان : ويحتمل أن يقال : إن كان قد بقي الحمل فإنها لا ترثه لأنه مضطر إلى قذفها ، وإن لم ينف الولد ورثته في أحد القولين ، لأنه لم يضطر إلى قذفها ، وإن فسخ نكاحها في مرض موته بأحد العيوب ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو إسحاق . أحدهما : كالطلاق في المرض فيكون في ميراثها منه قولان . والثاني : لا ترثه قولاً واحداً ، لأنه يستند إلى معنى من جهتها ، ولأنه به حاجة إلى الفسخ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب .

فرع إذا كانت تحته أربع نسوة وطلقهن في مرض موته طلاقاً بائناً ثم تزوج بعدهن أربعاً سواهن ثم مات من مرضه ذلك - فإن قلنا بالجديد : وإن المبتوتة في مرض لا ترث كان ميراثه للأربع زوجات دون المطلقات ، وإن قلنا بالقديم : وإن المبتوتة في مرض الموت ترث فمتى ترث؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد .

(أحدها) أنه للزوجات الجديدات دون المطلقات لأنه لا يجوز أن يرث الرجل أكثر من أربع زوجات ولا بد من تقديم بعضهن على بعض ، فكان

تقديم الزوجات أولى ، لأن ميراثهن ثابت بنص القرآن ، وميراث المطلقات ثبت بالاجتهاد .

(والثاني) أنه للزوجات المطلقات دون الزوجات الجديديات ، لأنه لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع ، فكان تقديم المطلقات أولى لأن حقهن أسبق .

(والثالث) أنه يكون بين الزوجات والمطلقات بالسوية لأن إرث الزوجات ثابت بنص القرآن ، وإرث المطلقات ثابت بالاجتهاد فشارك بينهما ، وقول من قال : لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع زوجات ليس بصحيح لأن الشرع إنما منع من نكاح ما زاد على أربع ، وأما توريث ما زاد على أربع فلم يمنع الشرع منه ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات متوارثان بالفرق أو الهدم ، فإن عرف مسوت أحدهما قبل الآخر ونسى ، وقف الميراث إلى أن يتذكر ، لأنه يرجي أن يتذكر ، وإن علم أنهما ماتا معاً أو لم يعلم موت أحدهما قبل الآخر ، أو علم مسوت أحدهما قبل موت الآخر ، ولم يعرف بعينه ، جعل ميراث كل واحد منهما لمن بقي من ورثته ولم يورث أحدهما من الآخر ، لأنه لا تعلم حياته عند مسوت صاحبه ، فلم يرثه كالجنين إذا خرج ميتاً .

فصل وان أسر رجل أو فقد ولم يعلم موته لم يقسم ماله حتى يمضي زمان لا يجوز أن يعيش فيه مثله ، وإن مات له من يرثه دفع إلى كل وارث أقل ما يصيبه ووقف الباقي إلى أن يتبين أمره .

الشرح إذا مات متوارثان كالرجل وابنه أو كالزوجين بالفرق أو الهدم فإن علم أن أحدهما مات أولاً وعرف عينه ورث الثاني من الأول ، وإن علم أن أحدهما مات أولاً وعرف عينه ثم نسي ، وقف الأمر إلى أن يتذكر من الأول منهما فيرث منه الثاني ، لأن الظاهر ممن علم ثم نسي أنه يتذكر ،

وهذا لا خلاف فيه ، وإن علم أنهما ماتا معاً أو علم أن أحدهما أولاً ولم يعرف عينه .

قال الشيخ أبو حامد : مثل أن غرقا في ماء فرأى أحدهما يصعد من الماء وينزل ولم يعرف عينه ، والآخر قد نزل ولا يصعد ، فإنه يعلم لا محالة أن الذي يصعد وينزل لم يمت ، وأن الذي نزل ولا يصعد قد مات ، أو لم يعلم هل ماتا في حالة واحدة أو مات أحدهما قبل الآخر ، فمذهبنا في هذه الثلاث المسائل أنه لا يرث أحدهما من الآخر ، ولكن يرث كل واحد منهما ورثته غير الميت معه . وبه قال أبو بكر وعمر وابن عباس وزيد ابن ثابت ومالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وذهب على بن أبي طالب إلى أنه يرث كل واحد منهما الآخر ثم يرثهما ورثتهما وبه قال داود .

دليلنا ما روى عن زيد بن ثابت أنه قال : ولاني أبو بكر مواريث قتلى اليمامة فكنت أورث الأحياء من الموتى ولا أورث الموتى من الموتى ، ولا كل من لم تعلم حياته عند موت مورثه لم يرثه ، أصله الحمل ، وهو أن رجلاً إذا مات وخلف امرأة حاملاً فإنه إن خرج حياً ورث ، لأننا تيقنا حياته عند موت مورثه ، وإن خرج ميتاً لم يرث ، لأننا لا نعلم حياته عند موت مورثه ، ولأن ثورث كل واحد منهما من الآخر خطأ ييقن ، لأنهما إن ماتا معاً في حالة واحدة لم يرث أحدهما الآخر وإن مات أحدهما قبل الآخر فتورث السابق منهما موتاً من الآخر خطأ فإذا كان كذلك لم يرث أحدهما من الآخر لأنه ليس أحدهما أن يكون مات أولاً بأولى من الآخر لأنه ليس أحدهما أن يكون مات أولاً بأولى من الآخر .

فرع إذا مات رجل وخلف ولداً أسيراً في أيدي الكفار فإنه يرث مادام يعلم حياته ، وبه قال أهل العلم كافة ، وقال النخعي لا يرث الأسير . دليلنا قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » ولم يفرق بين الأسير وغيره . فأما إذا لم تعلم حياته فحكمه حكم المفقود ، وإذا فقد رجل وانقطع خبره لم يقسم ماله حتى يعلم موته أو يمضي عليه من الزمان من حين ولد زمان لا يعيش فيه مثله فحينئذ يحكم

الحاكم بموته ويقسم ماله بين ورثته الأحياء يومئذ دون من مات من ورثته قبل ذلك .

وقال مالك « إذا مضى له من العمر ثمانون سنة قسم ماله » وقال عبد الله بن الماجشون « إذا مضى له تسعون سنة حكم الحاكم بموته » وقال أبو حنيفة : « إذا مضى له مائة وعشرون سنة » وحكى بعضهم أن ذلك مذهب الشافعى .

وإن مات للمفقود من يرثه قبل أن يحكم بموته أعطى كل وارث من ورثته ما يتيقن أنه له ، ووقف المشكوك فيه الى أن يتيقن أمر المفقود ، مثل أن تموت امرأة وتخلّف زوجاً وأختين وأخاً لأب وأم مفقوداً ، فإن الزوج لا يستحق النصف كاملاً إلا إذا تيقنا حياة الأخ عند موت المرأة ، ولا يستحق الأختان أربعة أسباع المال إلا إذا تيقنا موت الأخ عند موت المرأة ، والعمل في هذه وما أشبهها أن يقال : لو كان الأخ ميتاً وقت موت أخته لكافّت الفريضة من سبعة للزوج ثلاثة وللأختين لأب والأم أربعة ، ولو كان الأخ حياً وقت موت أخته لكافّت الفريضة من ثمانية ، للزوج أربعة ولكل أخت سهم وللأخ سهمان والثمانية لا توافق السبعة . فيضرب الثمانية في سبعة فذلك ستة وخمسون ، فيعطى الزوج نصيبه وهو عند موت الأخ ، فله حينئذ ثلاثة من سبعة مضروب في ثمانية فذلك أربعة وعشرون وتعطى كل أخت نصيبها وهو عند وجود الأخ حياً عند موت أخته ، وذلك سهم من ثمانية مضروب في سبعة ، فذلك سبعة ويبقى من المال ثمانية عشر سهماً ، فيوقف ذلك إلى أن يتبين أمر الأخ ، فإن بان أنه كان حياً وقت موت أخته كان له سهمان من ثمانية في سبعة فذلك أربعة عشر سهماً يأخذها من الموقوف وللزوج أربعة في سبعة فذلك ثمانية وعشرون فمعه أربعة وعشرون ويبقى له أربعة فيأخذها من الموقوف وقد استوفى الأختان نصيبهما ، وإن بان أن الأخ كان ميتاً وقت موت أخته كان للأختين أربعة من سبعة في ثمانية فذلك اثنان وثلاثون فمعهما أربعة عشر ويبقى لهما ثمانية عشر وهو الموقوف فيأخذانه وقد استوفى الزوج نصيبه ، هذا هو المشهور من المذهب .

وخرج ابن اللبان في ذلك وما أشبهه وجهين آخرين :

(أحدهما) أن يجعل حكم الأخ المفقود حكم الحي ، لأن الأصل بقاء حياته ، فلا ينتقص الزوج من النصف كاملاً وإن لكل أخت الثمن ويوقف ربع المال ، فإن بان أن الأخ كان حياً وقت موت أخته دفع إليه الربع أو إلى ورثته إن كان قد مات . وإن بان أنه ميت وقت موت أخته أخذ من الزوج نصف السبع ودفع ذلك مع الربع الموقوف إلى الأختين وهل يؤخذ من الزوج ضامن في نصف السبع . فيه قولان :

(أحدهما) يؤخذ منه ضمان بجواز أن يكون الأخ ميتاً ،

(والثاني) لا يؤخذ منه ضمين كما يقسم مال الغرماء على الأحياء من ورثتهم ولا يؤخذ منهم ضمان والله تعالى أعلم .

وبالجملة : فإذا مات جماعة دفعة واحدة بسبب واحد في وقت واحد أو بأسباب متعددة كالغرق أو الحرق أو الهدم أو الوباء أو الحرب وكان بينهم سبب من أسباب الإرث ولم يعلم من مات منهم قبل الآخر فالحكم في هذه الحالة أنه لا يستحق أحدهم في تركة الآخر شيئاً ، وتقسم تركة كل واحد على ورثته الموجودين وقت موته ، وذلك لما قدمناه من أن شرط استحقاق الميراث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث ، وهذا الشرط غير متحقق هنا ، إذ لا يمكن الجزم بتحقيق حياة أحدهما وقت موت الآخر وهو ما اتفق عليه فقهاء الأمصار ، وعلى هذا إذا مات شقيقان في حادث سيارة ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك كل منهما أما وبنتاً وابن عم كان للأُم السدس وللبنت النصف ولابن العم الباقي في تركة كل منهما ولا شيء لأحد الأخوين في تركة أخيه .

وإذا مات الأب والابن غرقاً ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك الأب زوجته أم ابنه الميت معه وبنته وأباه كان للزوجة الثمن فرضاً وللبنت النصف فرضاً ، وللاب السدس فرضاً والباقي تعصياً ولا شيء لابنه الذي مات معه

وتكون تركة الابن لورثته وهم أمه ولها الثلث فرضاً وأخته ولها النصف
وجده وله الباقي ولا شيء لأبيه الذي مات منعه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ميراث أهل الفرائض

وأهل الفرائض هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله عز وجل ،
وهي النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ، وهم عشرة ، الزوج ،
والزوجة والأم والجدة ، والبنت وبنت الابن ، والأخت وولد الأم والأب مع
الابن وابن الابن والجد مع الابن وابن الابن .

فأما الزوج فإيه فرضان ، النصف ، وهو إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن ،
والربع وهو إذا كان معه ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله عز وجل
« ولکم نصف ما ترک أزواجکم ان لم یکن لهن ولد ، فان کان لهن ولد فلکم
الربع مما ترکن من بعد وصية یوصین بها أو دين » (١) . .

فأما الزوجة فلها أيضاً فرضان : الربع إذا لم يكن معها ولد ولا ولد
ابن . والثلث إذا كان معها ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله تعالى :
« ولهن الربع مما ترکتم ان لم یکن لکم ولد فان کان لکم ولد فلهن الثلثین
مما ترکتم من بعد وصية توصون بها أو دين » فنص على فرضها مع وجود
الولد وعدم الولد ، وقسنا ولد الابن في ذلك على ولد الصلب ، لاجتماعهم
على انه كولد الصلب في الارث والتعصيب ، فكذا في حجب الزوجين ،
وللزوجتين والثلث والأربع ما للواحدة من الربع والثلث لعموم الآية .

الشرح الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة ، النصف
ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وأهل الفروض
عشرة .

٢ - الزوجة
٤ - الجدة

١ - الزوج
٣ - الأم

٦ - بنت الابن

٥ - البنت

٨ - ولد الأم

٧ - الأخت

٩ - الأب مع الابن وابن الابن

١٠ - الجد مع الابن أو ابن الابن .

وقالت الحنفية أصحاب الفروض اثنا عشر : الأب ، والأم ، والزوج ،
والزوجة ، والجد الصحيح ، والجدة الصحيحة ، والبنت وبنت الابن وان
نزل والأخوات الشقيقات والأخوات لأب والاختوة لأم والأخوات لأم .

فأما الزوج فله فرضان ، النصف مع عدم الولد وولد الابن ، والرابع مع
وجود الولد أو ولد الابن وان سفل، ذكراً كان أو أنثى، لقوله « ولكم نصف
ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن ولد فلكم الربع مما
تركن » ^(١) فأما الزوجة فلها الربع من زوجها إذا لم يكن له ولد أو ولد
ابن وان سفل ولها منه الثمن اذا كان له ولد أو ولد ابن وان سفل ذكراً
كان أو أنثى لقوله تعالى « ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد
فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم » ^(٢) وللزوجتين والثلاث والأربع
ما للزوجة الواحدة لقوله تعالى (ولهن) وجعل سبحانه لهن نصف ميراث
الذكر .

إذا ثبت هذا فإن الزوج حالتين (الحالة الأولى) أنه يرث نصف تركه
الزوجة ان لم يكن لها فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب سواء كان هذا
الفرع من ذلك الزوج نفسه أو من زوج آخر والفرع الوارث بالتعصيب
أو بالفرض هو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وبنت ابن
الابن وهكذا مهما نزل أبوها . وأما اذا كان لها فرع غير وارث كالابن
المحروم بسبب القتل أو اختلاف الدين أو كان يرث بغير الفرض والتعصيب
كأولاد البنات الذين يرثون بالرحم فانه لا يؤثر على نصيب الزوج بالنقصان
وكذلك لو كانوا أصحاب وصية وأجبة ، لأن استحقاقهم بغير طريق الإرث

(الحالة الثانية) أنه يكون له ربع التركة اذا كان للزوجة ذلك الفرع الوارث بالفرض أو بالتعصيب .

أما ميراث الزوجة فإن لها أيضاً حالتين :

(الأولى) أنها ترث ربع تركة الزوج إن لم يكن له فرع وارث فكذلك سواء كان من هذه الزوجة أو من غيرها .

(الثانية) أنها ترث الثمن من تركته إن كان له فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب سواء أكان من هذه الزوجة أو من غيرها ، وإن كان للمتوفى أكثر من زوجة لكان فرض الربع أو الثمن للزوجة أو الزوجات بينهما بالتساوي ، لا فرق بين أم الأولاد وغيرها .

فإذا توفيت امرأة وتركت زوجاً وابناً وبنتاً ، كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث ، والباقي للابن وللبنات تعصيباً للذكر ضعف الأنثى . وإذا ماتت عن زوج وأخ شقيق كان للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث والباقي للأخ تعصيباً وإذا مات رجل وترك زوجة وأبناً كان للزوج الربع والباقي للأب بالتعصيب ، وإذا مات وترك زوجة وابن ابن وبنت ابن كان للزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث والباقي لابن الابن وبنت الابن تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ونصيب الزوج قد يتأثر بسبب العول فينقص عن النصف أو الربع ، وكذلك يتأثر بالعول نصيب الزوجة فينقص عن الربع أو الثمن وكذلك يتأثر به أنصباء جميع أصحاب الفروض وسنأتى على تفصيل ذلك عند الكلام على العول .

حكمة تشريع الميراث تفصيلاً

للميراث حكمة مشروعية عامة ، وله حكمة في مجيئه مفصلاً تفصيلاً شديداً ، وعن حكمة التشريع التفصيلي للميراث يحدثنا الدكتور أحمد العسال رئيس قسم الدعوة والحسبة بالمعهد العالي للدعوة الإسلامية بالرياض فيقول :

— لقد جاء تشريع الميراث يضبط العاطفة ويمنع اتباع الحق للمسوى فأبطل ما كان عليه أهل الجاهلية ، وبذلك وسع دائرة الخير والنفع ، وحرص الرسول الكريم على ترك الورثة أغنياء ، وجعل ذلك خيراً من تركهم عالة يتكفون الناس ، وبهذا الصنيع حفز المسلمين على تنمية ثرواتهم من جهة ، وحقق العدالة بينهم من جهة ثالثة . فلم يفعل ما فعلته الأنظمة الأخرى من حبس الثروة في الابن الأكبر . وبذلك حقق مبدأ العام من « ألا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط » .

ولقد جاء تشريع الميراث مفصلاً ووحياً يتلى ، لأن توزيع التركات لا يتأثر بتغير البيئات ولا الأزمان ، وهذا ما اقتضته حكمة العليم الخبير في كل أمر يشبه الميراث ، مثل الزواج والطلاق والرضاعة والحدود والجنايات ... الخ ، ومما لا شك فيه ان هذا التفصيل يعين على اطراد الأمن والعدل في المجتمع المسلم ومن ثم يدفع إلى ازدهاره واستقراره . فلا خطر أبلغ من الاضطرابات والقلق في أساسيات الجماعة وسبل ترابطها . ومن هنا ندرك اهتمام الرسول الكريم بتعلم الفرائض ووصائه بذلك : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس ، فاني امرؤ مقبوض » ، وان العلم سيقبض وتظهر الفتن ، حتى يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجد من يفصل بينهما » رواه أحمد والترمذى .

ومن أسباب تشريع الإسلام نظام الميراث مفصلاً كذلك — حرص الإسلام الشديد على ضمان استمرار التوازن والعدل بين نصيبى الرجل والمرأة بحيث لا تتاح الفرصة لأصحاب الأهواء كي يفرضوا أهواءهم المريضة ، فيتدخلوا لظلم الرجل أو لظلم المرأة ، ولا سيما والأحقاب التاريخية لا تخلو من هذا اللون من التحيز سواء من أولى الأمر أو من المفكرين ، فمرة يكون هناك ميل لظلم الرجل وأحياناً يكون الميل لظلم المرأة — ومن هنا جاء الشرع مفصلاً ليقمع هذه الأهواء ، ويكشف كسر المعتدين على نصوصها .. ولا يترك مجالاً للمتاجرة بعلاقة المرأة بالرجل .

ومن حكم المشروعية في الموارث المفصلة ربط الإسلام الحقوق

بالواجبات ، أو ما يمكن تسميته بربط « الغنم بالغرم » . فعلى قدر الغنم في الميراث تكون المسؤولية إذا كان هناك غرم على الميت ، أو إذا كان له أولاد يحتاجون للإعالة . أم تراه يرث في حال الغنم ويهرب من المسؤولية في حال الغرم ؟ وبالتالي جاء هذا التفصيل ليحدد المغانم والمغارم في عدالة وتوازن لا إفراط فيها ولا تفريط .

وأحب أن أضيف أيضاً - والحديث للدكتور أحمد العسال - ان نظام الميراث - بتفصيلاته - قد وفر للرجال الظروف المعينة على تحمل المسؤولية، حتى لا يكون لهم عذر عند الاخلال بهذه المسؤولية ، سواء تجاه الأصول أو الفروع أو الأرحام أو مجموع المجتمع أو المسلمين جميعاً .

الأنصبة المفصلة ، فيقول : « نصيباً مفروضاً » عقب سرده لبعض الأنصبة ، في أكثر من موضع .. وبالتالي فلا مجال للبحث في هذه الأنصبة المفروضة .

حقوق واجبة في التركة

قبل توزيع الميراث

توجد في التركة حقوق واجبة على الفور ، إما لأنها متعلقة بحقوق للميت نفسه أو بحقوق للغير عليه ، أو بأمر أوصى به هو ، يلزم تنفيذه قبل توزيع الميراث ، وعن هذه الحقوق الواجبة ، قبل توزيع الميراث يحدثنا الأستاذ الدكتور أحمد العسال أيضاً فيحصر هذه الحقوق في الحقوق الثلاثة التالية :

١ - كفن الميت ومؤونة تجهيزه : فمن السنة الاسراع في ذلك . قال صلى الله عليه وسلم : « إني لأرى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم ان تجس بين ظهراني أهله » رواه أبو داود .

٢ - قضاء الديون التي عليه : وهي أما ديون الله تعالى ، أو ديون للناس . وتقدم ديون الناس لتعلق حقوقهم بها . ولا تشغال ذمته بها ، وما بقي يخرج منه الديون التي لله تعالى كالزكاة والكفارة والحج والنذر الخ ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل إذا قدم له ميت للصلاة عليه : هل عليه دين ؟ وكان لا يصلى عليه حتى يتحمل أحد دينه ، أو يأذن لأصحابه في الصلاة عليه ، وتستحب المسارعة في ذلك لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » .

٣ - تنفيذ وصاياه من ثلث ماله : لقوله تعالى : « من بعد وصية يوصي بها أو دين » ولحديث سعد « الثلث والثلث كثير » (متفق عليه) ، وقد فهم الصحابة من الحديث استحباب الشوارع أن تكون الوصية في الربع أو الخمس . قال ابن عباس « وددت لو أن الناس غضوا من الثلث » وعن ابراهيم : « كانوا يقولون : صاحب الربع أفضل من صاحب الثلث ، وصاحب الخمس أفضل من صاحب الربع » رواه سعيد . وأوصى أبو بكر الصديق بالخمس وقال : « رضيت بما رضى الله به لنفسه » يريد قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة » (الأنفال : ٤١) •

وقال علي رضي الله عنه « لأن أوصى بالخمس أحب إلي من الربع » .

والمهم انه لا يجوز تقسيم التركة قبل الوفاء بهذه الحقوق الأساسية التي تتعلق بالتركة نفسها ، بل وبالوارثين إذا لم يكن للميت تركة ، باستثناء الوصية بالطبع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وأما الأم فلها ثلاثة فروض :

(احدها) الثلث : وهو اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا أئسان فصاعدا من الأخوة والأخوات لقوله عز جل « وورثه أبواه فلأمه الثلث » •

(والفرض الثاني) السدس ، وذلك في حالين :

(أحدهما) أن يكون للميت ولد أو ولد ابن . والدليل عليه قوله تعالى :
« ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » ففرض لها
السدس مع الولد ، وقسنا عليه ولد الابن .

(والثاني) أن يكون له اثنان فصاعدا من الإخوة والأخوات . والدليل
عليه قوله عز وجل « فإن كان له إخوة فلأمه السدس » ففرض لها السدس
مع الأخوة ، وأقلهم ثلاثة . وقسنا عليهم الأخوين ، لأن كل فرض تغير بعد
كان الاثنان فيه كالثلاثة كفرض البنات .

(والفرض الثالث) ثلث ما يبقى بعد فرض [أحد] الزوجين ، وذلك في
مسألتين ، في زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين ، للأم ثلث ما يبقى بعد فرض
الزوجين ، والباقي للأب . والدليل عليه أن الأب والأم إذا اجتمعا كان للأب
الثلاثين والأم الثلث ، فإذا زاحمهما ذو فرض قسم الباقي بعد الفرض بينهما
على الثلث والثلثين ، كما لو اجتمعا مع بنت) .

الشرح الأم لها ثلاثة فروض الثلث أو السدس أو ثلث ما يبقى ،
ولها سبعة أحوال :

(أحدها) أن يكون معها ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن ذكر أو أنثى
وإن سفل ، فلها السدس لقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس
مما ترك إن كان له ولد » .

(ثانيها) أن لا يكون مع الأم ولد ولا ولد ابن ولا أحد من الإخوة
والأخوات فللأم الثلث لقوله تعالى « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه
الثلث » .

(ثالثها) أن يكون مع الأم ثلاثة إخوة أو ثلاث أخوات أو اثنان منهما
فلها السدس لقوله تعالى « فإن كان له إخوة فلأمه السدس » وقوله تعالى :
إخوة لفظ جمع وأقله ثلاثة .

(رابعها) أن يكون مع الأم أخ أو أخت فلها الثلث أيضا لقوله تعالى
« فإن كان له إخوة فلأمه السدس » فحجبها عن الثلث إلى السدس بالإخوة ،
وذلك جمع ولا خلاف أن الواحد ليس بجمع .

(خامسها) أن يكون مع الأم اثنان من الاخوة والأخوات أو منهما
فللأم السدس . وبه قال الصحابة والفقهاء عامة إلا ابن عباس فإنه قال : لها
الثلث ، وله خمس مسائل في الفرائض انفرد بها ، هذه إحداها .

دليلنا : أنه حجب لا يقع بواحد ، وينحصر بعدد ، فوجب أن يوقف على
اثنين ، أصله حجب بنات الابن بالبنات ، فقولنا : حجب لا يقع بواحد
احتراز من حجب الزوج والزوجة فإنه يقع الواحد من الأول ، وقولنا
ينحصر بعد احتراز من حجب البنتين للبنات والاخوة والأخوات لأن الابنة
فرضها النصف والأخت فرضها النصف ، وإذا حصل مع إحداها أخوها
حجب من النصف ، ولا ينحصر هذا الحجب بعدد ، بل كلما كثر الاخوة
حجبوا أكثر ، ولأننا وجدنا الاثنين من الأخوات كالثلث في استحقاق
الثلثين ، فوجب أن يكون حجب الاثنين من الاخوة للأم حجب الثلاثة .

وروى أن ابن عباس دخل على عثمان فقال له : قال الله تعالى « فإن كان
له إخوة فلأمه السدس » وليس الأخوات إخوة بلسان قومك ، فقال عثمان :
« لا أستطيع أن أرد ما كان قبلى ، وانتشر في الأمصار ، وتوارث به
الناس » فدل بهذا أنهم أجمعوا على ذلك .

(سادسها) إذا كان هناك زوج وأبوان ، قال أصحابنا : فللزوج النصف
وللأم ثلث ما بقى ، وللأب الباقي وأصلها من ستة للزوج ثلاثة ، وللأم ثلث
ما بقى وهو سهم وللاب سهمان ، وقال بعض أصحابنا كما أفاده صاحب
البيان : للام هاهنا الثلث ، ولا يقال لها ثلث ما بقى ، قلت : ومعنى
العبارتين واحد لأن العبارة الواحدة هي المشهورة وبه قال عامة الصحابة
والفقهاء .

وقال ابن عباس : للزوج النصف ، وللأم ثلث جميع المال ، وللأب
ما بقى ، وأصلها من ستة للزوج ثلاثة ، وللأم سهمان وللاب سهم وتابعه على
هذا شريح .

(سابعها) إذا كان زوجة وأبوان فللزوجة الربع ، وللأم ثلث ما بقى

وهو سهم وللأب ما بقي وهو سهمان ، وبه قال عامة الصحابة وأكثر الفقهاء .

وقال ابن عباس : للزوجة الربع وللأم ثلث جميع المال ، وللأب ما بقي وأصلها من اثني عشر للزوجة ثلاثة ، وللأم أربعة ، وللأب خمسة ، وهاتان المسألتان في المسائل التي انفرد بها ابن عباس عن الصحابة ، وتابعه عليهما شريح وابن سيرين ودليلنا أن في الأول يؤول إلى تفضيل الأم على الأب ، وهذا لا يجوز ، ولأنهما أبوان معهما ذو سهم فوجب أن يكون للأم ثلث ما بقي بعد ذلك السهم ، كما لو كانا مع الأبوين بنت ، ولأن كل ذكر وأثنى لو انفرد كان للذكر الثلثان والأثنى الثلث ، وجب إذا كان معهما زوج أو زوجة أن يكون ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة بينهما كما كان بينهما إذا انفرد كالابن والابنة والأخ والأخت .

إذا ثبت هذا فإن للأم أحوالاً ثلاثة .

(الأولى) أن لها السدس فرضاً في موضعين (الأول) إذا كان للمتوفى فرع وارث ذكر أو أثنى وهو الابن وابن الابن وإن نزل ، وبنت الابن مهما نزل أبوها (الثاني) إذا كان معها اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات للمتوفى ، سواء أكانوا أشقاء أم من الأب أم من الأم ، أم كانوا مختلطين ، وسواء كانوا وارثين أم محجوبين . فإذا مات شخص عن أب وأم وابن كان للأب السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث الذكر ، وذلك سهم من ستة ، وللأم السدس كذلك ، والباقي للابن تعصياً وإذا مات شخص عن أب وأم وأخوين شقيقين ، أو لأب أو لأم كان للأم السدس فرضاً لوجود اثنين من الإخوة والباقي للأب بالتعصيب ، ولا شيء للإخوة لحجبهم بالأب وهذا مذهب العلماء كافة أن السدس الذي حجبت عنه الأم بسبب الإخوة يكون للأب . وعن ابن عباس أنه يكون للإخوة ، لأنهم إنما حجبوا عنه ليأخذوه ، فإن غير الوارث لا يحجب ، كما إذا كان الإخوة كهاراً أو أرقاء ، ويستدل له بما رواه طاوس مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى الإخوة السدس مع الأبوين .

ودليلنا ودليل الجمهور أن الله تعالى قال : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس » والمراد من صدر الكلام أن لأمه الثلث والباقي للأب ، فكذا الحال في آخره ، كأنه قيل فإن كان له إخوة وورثه أبواه فلأمه السدس ولأبيه الباقي .

والجواب عن القياس على الإخوة الكفار أو الأرقاء : أن شرط الحاجب أن يكون وارثاً في حق من يحجبه ، والأخ المسلم وارث في حق الأم بخلاف الرقيق والكفار ، فالإخوة يجيبون الأم من الثلث إلى السدس وهم يجيبون بالأب ألا ترى أنهم لا يرثون مع الأب شيئاً عند عدم الأم ، لأنهم كلاله ، فلا ميراث لهم مع الوالد ، وليس جال الإخوة مع وجود الأم بأقوى من جالهم مع عدمها .

وأما مرسل طاوس بإعطاء الإخوة السدس مع الأبوين فإن ذلك لم يكن ميراثاً ، وإنما كان وصية ، فقد روى طاوس أنه قال : لقيت ابن رجل من الإخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن ذلك فقال : كانا ذلك وصية .

(الثانية) إذا عدم من ذكرنا ولم يجتمع مع الأبوين أحد الزوجين فإن للأم ثلث التركة كلها فرضاً فإذا مات شخص وترك أباً وأماً كان للأم الثلث فرضاً ، لعدم وجود الفرع الوارث أو الجمع من الإخوة والأخوات وللأب الباقي تعصياً ، وإن ترك أباً وأماً وأخاً كان للأم الثلث فرضاً ، وللأب الباقي تعصياً ولا شيء للأخ لحجبه بالأب .

وإذا مات عن زوجة وأم وأخ شقيق أو لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللأم الثلث فرضاً كذلك ، ولعدم الجمع من الإخوة ، وللأخ الباقي تعصياً .

والدليل على هاتين المسألتين قوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس » فدللت الآية على أن فرض الأم

السدس في حالتين : (الأولى) إذا كان للمتوفى ولد أو ولد ولد وإن نزل
 أى فرع وارث بالفرض أو بالتعصيب ذكراً كان أو أنثى (الثانية) إذا كان
 له جمع من الإخوة والمراد به اثنان فصاعداً ، والمراد بالإخوة في الآية
 ما يشمل الأخوات أيضاً ، لأن لفظ الإخوة يطلق حقيقة على الذكور خاصة ،
 ويطلق بطريق التغليب على الذكور والإناث . كما دلت الآية أيضاً على أن
 فرض الأم الثلث عند عدم الفرع الوارث وعدم اثنين فأكثر من الإخوة
 أو الأخوات ، فإذا وجد فرع غير وارث لا بالفرض ولا بالتعصيب ، كبنت
 البنت ، وابن البنت أو وجد واحد من الإخوة أو الأخوات فلا يجب الأم
 من الثلث إلى السدس .

هذا وجب الأم من الثلث إلى السدس بالاثنتين من الإخوة أو
 الأخوات مذهب الصحابة وفقهاء الأمصار ، وقال ابن عباس : إن الإخوة
 أو الأخوات لا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس إلا إذا كانوا ثلاثة
 فأكثر ، فإن كانوا اثنين فلا يحجبانها بل يكون فرضها الثلث ، كما لو كان
 معها أخ واحد أو أخت واحدة ، لأن الله تعالى يقول : « فإن كان له إخوة
 فلأمه السدس » ولفظ الإخوة جمع وأقل الجمع ثلاثة ، فلا تجب بأقل
 من هذا العدد .

دليلنا : أن حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة ، ألا ترى أن البنتين
 كالبنت والأختين كالأخوات في استحقاق الثلثين فيجب أن يكون الحكم كذلك
 في الحجب ، وأيضاً فإن معنى الجمع الضم والاجتماع ، وهذا يتحقق بضم
 واحد إلى واحد كما يتحقق بضم ما فوق ذلك وقد ورد عن زيد بن ثابت
 قوله : (إن العرب تقول للأخوين إخوة) وقد أطلق لفظ الجمع على المشى
 في قوله تعالى « ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما » وهما قلبان لا غير .

(الحالة الثالثة) أن يكون لها ثلث الباقي من التركة بعد فرض أحد
 الزوجين في المسألتين التاليتين :

الأولى : أن يكون الورثة زوجاً وأماً وأباً ، فإن للزوج النصف فرضاً

لعدم وجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من ستة وللأم ثلث الباقي
فرضاً وذلك سهم من الثلاثة الباقية بعد فرض الزوج وللأب الباقي تعصياً
وذلك سهمان .

(الثانية) : أن يكون الورثة زوجة وأما وأباً ، فإن للزوجة الربع فرضاً ،
وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً ، وللأب ثلث ما يبقى فرضاً وذلك
ثلاثة ، وللأب الباقي تعصياً وهو ستة أسهم .

وهاتان المسألتان تسمى الغراوين ثنية غراء ، تشبيها لها بالكوكب
الأغر لشهرتهما كما سميتا (العمريتين) لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فيهما بذلك . وبما ذهب إليه عمر وقضى به أخذ جمهور الصحابة والتابعين
وفقهاء الأمصار ولم يخالف سوى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال :
للأم ثلث المال كله في هاتين المسألتين جميعاً واستدل ابن عباس بقوله تعالى
« ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » فجعل للأم
سدس التركة . إذا كان للميت ولد ، ثم ذكر أن لها عند عدم الولد الثلث
بقوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » فيفهم من
هذا أن المراد ثلث أصل التركة ، كما أن المراد من الآية الأولى سدس
أصل التركة بالاتفاق فيتعين أن يكون المراد من الآية الأخرى ثلث أصل
التركة ، ويؤيد هذا أن السهام المقدرة للورثة في كتاب الله تعالى منسوبة
كلها إلى أصل التركة بعد الوصية والدين .

دليلنا أن الأبوين في أصول الميت كالابن والبنت في فروعه ، لأن
السبب في وراثة الذكر والأنثى واحد ، وكل واحد منهما يدلى إلى الميت
بلا واسطة ، ومعلوم أن حق الابن والبنت مع أحد الزوجين هو الباقي بعد
فرضه يقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون أيضاً حق الأبوين مع أحد
الزوجين هو الباقي من التركة بعد فرضه يقسم بينهما على الوجه الذي
قسم بين الابن والبنت ، فيكون للأم ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين
ويكون للأب ثلثاه بطريق التعصيب .

وأيضاً لو أعطيت الأم ثلث التركة مع أحد الزوجين للزم على ذلك أن

تأخذ الأم ضعف نصيب الأب إذا كان معها زوج ، حيث يكون نصيبها اثنين من ستة ، ونصيب الأب واحداً من ستة ، وللزوم أن يزيد نصيبها على نصف نصيب الأب إذا كان معها زوجة ، حيث يكون نصيبها أربعة أسهم من اثني عشر سهماً ونصيب الأب خمسة من اثني عشر سهماً ، وهذا لا يتفق مع النص الذي يقتضى تفضيله عليها بالضعف عند الاقتراد ، كما لا يتفق مع القاعدة العامة في الموارث من أن نصيب الأثني يكون على النصف من الذكر الذي في درجتها .

والجواب عن ما قاله ابن عباس : أن المراد من الثلث في الآية الكريمة هو ثلث يستحقه الأبوان سواء أكان جميع المال أم بعضه ، لأنه لو أريد ثلث جمع التركة حتى مع وجود أحد الزوجين لكفى في البيان أن يقال (فإن لم يكن له ولد فلامه الثلث) ولا حاجة لأن يقول « وورثه أبواه » فيلزم أن يكون قوله « وورثه أبواه » خالياً من الفائدة ، وهذا محال ، فيتعين أن يكون نصيب الأم ثلث جميع التركة إذا انحصر الإرث في الأبوين فقط إعمالاً لقوله تعالى : « وورثه أبواه » بدل إهماله .

فرع إذا كان مكان الأب جد صحيح مع أحد الزوجين أخذت الأم ثلث أصل التركة لا ثلث الباقي ، وهذه إحدى المسائل التي يختلف فيها ميراث الأب عن ميراث الجد عند أبي حنيفة ومحمد ، ويرى أبو يوسف أن الجد كالأب فيكون للأم معه ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين والله تعالى أعلم وله الحمد والمنة سبحانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما الجدة فإن كانت أم الأم أو أم الأب فلها السدس ، لما روى قبيصة بن ذؤيب قال : « جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه فسألته عن ميراثها فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ليس لك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فأرجعى حتى أسأل الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه

وسلم فاعطاها السدس ، فقال ابو بكر رضى الله عنه هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري رضى الله عنه فقال مثل ما قال ، فانفذه لهما ابو بكر رضى الله عنه ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر رضى الله عنه فسألته ميراثها ، فقال لها : ما لك فى كتاب الله عز وجل شيء ، وما كان القضاء الذى قضى به الا لغيرك وما انا بزاله فى الفرائض شيئا ، ولكن هو ذلك السدس ، فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فإينكما خلت به فهو لها ، وان كانت ام ابى الام لم ترث لانها تدلى بغير وارث ، وان كانت ام ابى الأب ففيه قولان :

(احدهما) انها ترث وهو الصحيح ، لانها جدة تدلى بوارث فورثت كام الام وام الأب .

(والثانى) انها لا ترث لانها جدة تدلى بجدة فلم ترث كام ابى الام ، فان اجتمعت جدتان متحاذيتان كام الام وام الأب فالسدس بينهما لما ذكرناه ، فان كانت احدهما اقرب نظرت ، فان كانتا من جهة واحدة ورثت القربى دون البعدى لان البعدى تدلى بالقربى فلم ترث معها كالجد مع الأب وام الام مع الام ، وان كانت القربى من جهة الأب والبعدى من جهة الام ففيه قولان :

(احدهما) ان القربى تحجب البعدى ، لانهما جدتان ترث كل واحدة منهما اذا انفردت فحجبت القربى منهما البعدى ، كما لو كانت القربى من جهة الام .

(والثانى) لا تحجبها وهو الصحيح ، لان الأب لا يحجب الجدة من جهة الام ، فلان لا تحجبها الجدة التى تدلى به اولى ، وتخالف القربى من جهة الام ، فان الام تحجب الجدة من قبل الأب فحجبتها امها والأب لا يحجب الجدة من قبل الام فلم تحجبها امه ، فان اجتمعت جدتان احدهما تدلى بولادتين بان كانت ام ام أب ، او ام ام ام ، والأخرى تدلى بولادة واحدة كام أبى اب ففيه وجهان :

(احدهما) وهو قول أبى العباس : ان السدس يقسم بين الجدتين على ثلاثة فتأخذ التى تدلى بولادة سهمها وتأخذ التى تدلى بولادتين سهمين .

(والثانى) وهو الصحيح انهما سواء لانه شخص واحد فلا يأخذ فرعين .

الشرح حديث قبيصة بن ذؤيب رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم . قال الحافظ ابن حجر :

وإسناده صحيح لثقة رجاله ، إلا أن صورته مرسل ، فإن قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة كما أفاده ابن عبد البر ، وقد اختلف في مولده ، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة ، وقد أعله ابن عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع ، وقال الدارقطني في العلل بعد أن ذكر الاختلاف فيه على الزهري : يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه . وقد وردت أحاديث متصلة صحيحة تؤيد قصة قبيصة عند الطبراني والبيهقي والدارقطني وابن ماجه وأبي القاسم بن منده وقد نقل محمد بن نصر من أصحاب الشافعي اتفاق الصحابة عليه .

أما اللغات فقولہ (تدلی) أى تتوصل وتمت وهو من إدلاء الدلو ، وأدلى بحجته أثبتها .

أما الأحكام فان الجدة أم الأم أو أم الأب وإرثه بما روى خارجة ابن زيد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطى الجدة أم الأم السدس » وأجمعت الأمة على توريث الجدة . قال في الرحية :

والسدس فرض جدة في النسب	واحيدة كانت لأم وأب
وولد الأم ينال السدس	والشرط في إفراده لا ينسب
وإن تساوى نسب الجدات	وكن كلهن وارثات
فالسدس ينهن بالسوية	في القسمة العادلة الشرعية

إذا ثبت هذا فإن فرضها السدس سواء كانت أم أم أو أم أب ، وبه قال الصحابة كافة كما قررنا والفقهاء أجمع ، وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال : أم الأم ترث الثلث لأنها تدلى بالأم فورثت ميراثها كالجد يرث ميراث الأب : ودليلنا ما ذكرناه من الخبرين ، وبما رواه قبيصة بن ذؤيب في قصة الجدة المذكورة في الفصل .

قال الحافظ : ذكر القاضي حسين أن الجدة التي جاءت الى الصديق أم الأم والتي جاءت إلى عمر أم الأب وفي رواية ابن ماجه ما يدل له وسيأتي فيما بعد أنهما أتاها بكر معاً وقال صاحب البيان :

قال الشيخ أبو حامد : والجدة التى أتت أبا بكر هى أم الأم ، والجدة التى أتت مر هى أم الأب ، ومعنى قول أبى بكر رضى الله عنه • ما لك فى كتاب الله شىء لأن الكتاب محصور ، وليس فيه ذكر الجدة ، ولهذا قلنا : ان اسم الأم لا ينطلق على الجدة لأنه قال : ما لك فى الكتاب شىء ، وفى الكتاب ذكر الأم ، ثم قال : وما علمت لك فى السنة شيئاً فلم يقطع به ، لأن السنة لا تنحصر ، ولكن على مبلغ علمه • ومعنى قول عمر لست بزائد فى الفرائض أى لا أزيد فى الفريضة لأجلك ، وإنما هو ذلك السدس الذى قضى به . وأما الاحتجاج بقول ابن عباس : لما كانت تدلى بالأم أخذت ميراثها يطل بالأخ من الأم ، فإنه يدلى بها ، ولا يأخذ ميراثها .

إذا ثبت هذا فإن أولى منازل الجدات يجتمع فيه جدتان أم الأم وأم الأب ، فإن عدمت إحداهما ووجدت الأخرى كان السدس للموجودة منهما ، وإن اجتمعتا كان السدس بينهما .

قال الشيخ أبو حامد : لما روى الحكم عن على بن أبى طالب رضى الله عنه (أن النبى صلى الله عليه وسلم أعطى الجدتين السدس) وروى القاسم ابن محمد قال : (أتت الجدتان أم الأم وأم الأب أبا بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس للتي من قبل الأم ، فقال له رجل من الأنصار : أما انك تترك التى لو ماتت وهى حى كأن اياها يرث فجعل السدس بينهما ، رواه مالك فى الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم ورواه الدارقطنى من طريق ابن عيينة) .

قال الشيخ أبو حامد : وأصحابنا يحكون أن هذه القضية كانت لعمر ، وإنما هى قضية أبى بكر ، ومعنى قول الأنصارى تترك التى لو ماتت وهو حى كأن اياها يرث لأنه ابن ابنها ، فإذا ارتفع الجدات الى المنزلة الثانية ؛ اجتمع أربع جدات اثنتان من جهة الأم ؛ وهما أم أم الأم ، وأم أب الأم ، واثنتان من جهة الأب وهما أم الأب وأم أبى الأب فأما أم أم الأم ، وأم أم الأب فهما وإرثتان بلا خلاف ، وأما أم أب الأم فإنها غير واردة ، وهو قول الفقهاء كافة ، إلا ما روى عن ابن سيرين أنه ورثها وهذا خطأ لأنها

تدلى بمن ليس بوارث فلم تكن وارثة كابنة الخال . وأما الجدة أم أب الأب فهل ترثه ، ففيه قولان :

(أحدهما) لا ترث ، وبه قال أهل الحجاز الزهري وربيعة ومالك لأنها جدة تدلى بجده فلم ترث كأم أب الأم ، فعلى هذا لا يرث قط إلا جدتان .

(والثاني) أنها ترث ، وبه قال علي وابن مسعود وابن عباس ، وهي إحدى الروايتين عن زيد بن ثابت ، وبه قال الحسن البصري وابن سيرين وأهل الكوفة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو الصحيح ، لأنها جدة تدلى بوارث فورثت كأم الأم ، ولأن تعليل الصحابة رضى الله عنهم موجود فيها حيث قال لأبى بكر فى أم الأب ورثتها عن لو ماتت لم يرثها ولم تورثها عن لو ماتت ورثها فورثها أبو بكر رضى الله عنه لهذه العلة ؛ وهى أم الأب فعلى هذا ترث فى الدرجة الثانية ثلاث جدات ، فإذا ارتفع الجدات إلى المنزلة الثالثة اجتمع ثمانى جدات فيرث منهن أربع ولا ترث أربع ، وإنما كان كذلك لأن الميت واحد فله فى المنزلة الأولى جدتان ، فإذا ارتفع إلى الدرجة الثانية كان للميت أبوان ، ولكل واحد منهما جدتان فيجتمع له فى الدرجة الثالثة ثمانى جدات ثم فى الرابعة ست عشرة جدة ، وكلما ارتفع الميت درجة ازداد عدد الجدات ضعفاً . وأما الوارثات منهن فيورث فى الدرجة الأولى جدتان ، وفى الثانية ثلاث . وفى الثالثة أربع وفى الرابعة خمس إلى أن ترثه مائة جدة . فى الدرجة التاسعة والتسعين يزيد على عدد الدرجات بواحدة .

وإذا اجتمع الجدات الوارثات وهن متحاويات كان السدس بينهما لما ذكرناه فى الحد بين أم الأم وأم الأب .

وإن اجتمع جدتان إحداهما أبعد من الأخرى نظرت . فإن كاتنا من جهة واحدة بأن كان هناك أم أم وأم أم أم كان السدس لأم الأم ، لأن البعدى تدلى بهذه القربى ، وكل من أدلى بغيره فإنه لا يشاركه فى فرضه كالجد مع الأب وابن الابن مع الابن . وعلى هذا جميع الأصول .

قال في الرحية :

وتسقط البعدى بذات القرب	أم أب بعدي وسدساً سلبت
وإن تكن قربي لأم حجبت	في كتب أهل العلم منصوصان
وإن تكن بالعكس فالقولان	واتفق الجدل على التصحيح
لا تسقط البعدى على الصحيح	فما لها حظ من الموارث
وكل من أدلت بغير وارث	في المذهب الأولى فقل لي حسبي

فإن قيل : أليس الأخ للأُم يدلي بالأُم ومع ذلك فإنه يرث معها ؟ فالجواب أنه لا يرث أخاه بالإدلاء إليه بالأُم ، ولكن لأجل أنه ركض معه في رحم واحد وأنه وإن أدلى بها فقد احترزنا عنه بقولنا لا يشاركه في إرثه ، وهو أن السدس يرث للقربي لو انفردت البعده البعدى لشاركتها في ذلك السدس ، وليس كذلك الأخ للأُم .

وإن اجتمع أم أب وأم أب الأب فإن السدس يكون لأُم الأب ويسقط أم أب الأب ، وبه قال علي وزيد والفقهاء أجمع . وقال ابن مسعود في إحدى الروايتين عنه : يشتركان في السدس ، وهذا ليس بصحيح لأنهما من جهة واحدة إذ أنهما يدلان بالأب ، وإحداهما أقرب من الأخرى فسقطت البعدى كأم الأم إذا اجتمعت مع أم أم الأم ، وإن كانتا من جهتين إحداهما من جهة الأم والأخرى من جهة الأب نظرت ، فإن كانت القربي من جهة الأم والبعدى من جهة الأب ، فإن القربي تسقط البعدى . وقال ابن مسعود : لا تسقطها ، وإنما يشتركان في السدس . دليلنا أن إحداهما أقرب من الأخرى فسقطت البعدى بالقربي ، كما لو كانتا من جهة واحدة .

وان كانت القربي من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان . (أحدهما) أن البعدى منهما تسقط القربي . وبه قال علي بن أبي طالب ، وهو قول أهل الكوفة ، ورووا ذلك عن زيد بن ثابت لأنهما جدتان لو انفردت كل واحدة منهما لكان لها السدس ، فإذا اجتمعا وجب أن تسقط البعدى بالقربي ، كما لو كانت القربي من جهة الأم (والثاني) لا تسقط البعدى بالقربي بل يشتركان في السدس ، وهي الرواية الثانية عن زيد ،

رواه المديون عنه ، وهو الصحيح ، لأن الأب لو اجتمع مع أم الأم لم يحجبها وإن كان أقرب منها ، فلأن لا تسقط الجدة التي تدلى به من هي أبعد منها من جهة الأم أولى .

فرع وإن اجتمع جدتان متحاذيتان واحداهما تدلى بقراءة والأخرى تدلى بقرابتين بأن تزوج رجل بابنة عمته فولد منها ولدًا فإن جدة هذا الولد أم أبي أبيه وهي جدته أم أم أمه ، وإن اجتمع معها أم أم أبي هذا الولد ففيه وجهان : (أحدهما) وهو قول أبي العباس بن سريج وبه قال الحسن بن صالح ومحمد بن الحسن وزفر أن السدس يقسم بين هاتين الجدتين على ثلاثة . فتأخذ التي تدلى بولادتين بسهمين وتأخذ التي تدلى بولادة سهماً لأنها تدلى بنسب واحد . (والثاني) يقسم السدس بينهما نصفين . وبه قال أبو يوسف وهو الصحيح لأنها شخص واحد فلا تأخذ فرضين .

فصل في جملة ما تقدم فنقول : الجدة المستحقة لفرضها هي الجدة المقدمة لصحة جدودتها ، أما الجدة غير الصحيحة فهي من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والجدودة الصحيحة هي التي لم يتخلل نسبتها إلى الميت جد غير صحيح بأن لم يكن في نسبتها إلى الميت جد أصلاً وذلك كأم الأم ، وأم أم الأم وأم الأب وأم أم الأب أو كان في نسبتها إلى الميت جد صحيح وذلك كأم أبي الأب وأم أبي أبي الأب .

والأصل في هذا ما رواه الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن أربع جدات متحاذيات هن أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب وأم أبي الأم فورثن جميعاً إلا الأخيرة لأن في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح . والمعنى الذي ابتنى عليه هذا الأصل أن يرث الجدات قائم على اعتبار القرب والإدلاء إلى الميت ، ومن يدلى بعصبة أو صاحب فرض يكون سببه أقوى ممن يدلى بمن ليس بعصبة ولا صاحب فرض .

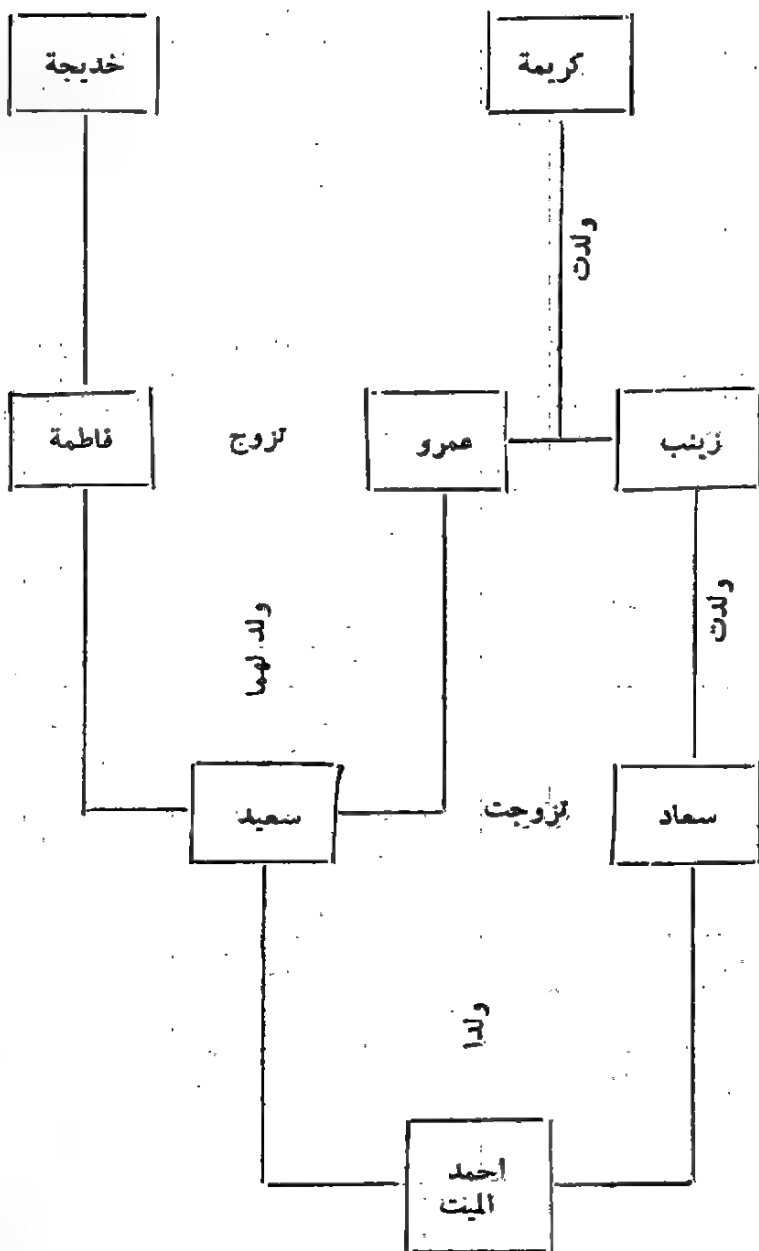
فرض الجدة والجدة

إذا ثبت هذا فإن الجدة الصحيحة ترث السدس فرضاً إذا لم تكن محجوبة بغيرها سواء أكانت هذه الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم وذلك لما رواه أبو سعيد الخدرى وقيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى الجدة السدس) .

وذهب ابن عباس إلى أن الجدة أم الأم تقوم مقام الأم عند عدمها فتأخذ الثلث إذا لم يكن للميت ولد ولا إخوة ، وتأخذ السدس إذا كان له أحدهما كما أن الجد أبا الأب يقوم مقام الأب عند عدمه ، وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه .

دليلنا أنه لا اجتهد في مقابلة النص وقد ثبت أن الجدة لا يزيد نصيبها على السدس فرضاً على أى حال وإذا مات شخص عن زوجة وأخ شقيق أو لأب وجدة صحيحة كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً وللجدة السدس فرضاً ، وذلك سهماً ، وللأخ الباقي تعصيباً .

على أن السدس فرض الجدات إذا كن أكثر من واحدة فيشتركن فيه ويقتسمنه بالسوية إذا كن متحاذيات كأم الأم وأم الأب وذلك لما أخرجه الشيخان وغيرهما عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة أم الأم لأبى بكر رضى الله عنه فسألته ميراثها فقال : ما لك فى كتاب الله شيء ، وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فأرجعنى حتى أسأل الناس فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة : « حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاه السدس فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل مقالة المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر قال : ثم جاءت الجدة الأخرى أم الأب الى عمر فسألته ميراثها ، فقال : ما لك فى كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فإن اجتمعتما فهو بينكما وأيكما خلت به فهو لها » فإذا مات شخص عن زوجة وأخ شقيق وجدة لأم



وجدة لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللجدتين
معاً السدس فرضاً يقسم بينهما بالسوية ، والباقي للأخ تعصياً .

والجدات الصحيحات المتحاذيات يقتسمن السدس عند اجتماعهن لا فرق
بين ذات القرابة الواحدة وذات القرابتين ، فإذا اجتمعت أم أم الأم التي هي
في الوقت عينه أم أبي الأب مع أم أم الأب كان السدس بينهما مناصفة ،
فلا تفضل ذات القرابتين على ذات القرابة الواحدة .

وصورتها أن تكون امرأة قد زوجت ابن ابنها من بنت بنتها فولد لهما
ولد فهذه المرأة جدة لهذا الولد من جهة أبيه لأنها أم أبي أبيه ، وهي جدة
له من جهة أمه لأنها أم أم أمه فهي الجدة ذات القرابتين ثم هناك جدة
أخرى محاذية لها هي أم أم أبي الولد وهي ذات قرابة واحدة ويوضحها
هذا الرسم الذي يتبين منه أن كريمة هي أم أم أم وأن خديجة هي أم أم أب
وكريمة في الوقت أم أبي الأب ، وخديجة أم أم سعيد أبي أحمد المتوفى
وهما في درجة واحدة ولكن كريمة ذات قرابتين والثانية ذات قرابة واحدة
فهاتان الجدتان تقتسمان السدس بينهما نصفين لا تفضل إحداهما
الأخرى .

فرع في مذاهب العلماء فيمن هي الجدة الوارثة .

مذهبنا أن كل جدة تدلى بوارث فهي تستحق السدس فإن أدلت بغير
وارث لم ترث مثل أم أبي الأم فالجدة هذه قد أدلت بالأب وهو غير
وارث ، فالجدة الوارثة إذن هي مثل أم أبي أبي الأب ووافقنا على هذا
أبو حنيفة رحمه الله تعالى .

وقال مالك رحمه الله تعالى : لا أعلم أحداً ورث أكثر من جدتين منذ
كان الإسلام إلى اليوم وقال أحمد بن حنبل : لا ترث أم أبي أبي الأب ، ولكن
ترث أم أبي الأب .

وعلى هذا فالجدة أم الأم والجدة أم الأب وأمهاتهما وراثات

بالاجماع ، وأما أم الجد وأم أمه وإن علت مثل أم أبي الأب ، وأم أم أبي الأب فهي وارثة عند الشافعية والحنفية والحنابلة وهو قول زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عباس .

وأما أم جد الأب مثل أبي أبي الأب ومثلها أم أبي الجد كأم أبي أبي أبي الأب وكذلك كل أم أدلت بوارث فإنها ترث عندنا وعند أبي حنيفة ولا ترث عند مالك وأحمد وانظر قول الرحبي فيمن تدلى إلى الميت بغير وارث وهو ما قرناه آنفا :

وكل من أدلت بغير وارث فما لها حظ من الموارث

وكل من أدلت بقراءة أو قرابتين فقد قلنا يتساوى كل منهما بالأخرى وبهذا قال أبو يوسف وسفيان الثوري وذهب محمد وزفر إلى أن السدس يقسم بينهما أثلاثا لذات القرابة الواحدة ثلثه ولذات القرابتين ثلثاه ، فالمعتبر عند محمد وزفر هو تعدد الجهة ، لأن استحقاق الإرث باعتبار الأسباب ، فإذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدة من جهتين كان في الصورة واحداً وفي المعنى متعدداً ، فتستحق الإرث بالسببين معاً ، كما إذا اجتمع في شخص سببان مختلفان ، فإنه يرث بهما اتفاقاً ، كما لو ماتت امرأة وتركّت ابني عم أحدهما زوجها فان زوجها يأخذ النصف بالفرضية ويقاسم الآخر في النصف الباقي بالعصوبة .

أما أبو يوسف فلا عبره عنده بتعدد الجهة إلا إذا كان ذلك مقتضياً تعدد الاسم ، فإن اقتضى تعدد الاسم كان مقتضياً لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد الجهة ، وذلك كما في حالات الزوج الذي هو ابن عم ، وإذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة فتكون العبرة بالأبداً كما في مسألة الجدة ، فإن ذات القرابتين تسمى بالجدة كذات القرابة الواحدة

فرع في حب الجدة عن الإرث .

قلنا : ان ميراث الجدة السدس فرضاً اذا لم تحجب فاذا حجت حرمت ولا ميراث لها ، وتحجب الجدة في الصور التالية :

أولها : إذا كانت أم أب والأب حي يرزق فإنها تحجب به لأنها تدلى إلى الميت به وهو أقرب منها فيحجبها وبه قال على كرم الله وجهه وعثمان ابن عفان وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أن أم الأب ترث مع الأب وبه قال الحسن وشريح وابن سيرين لما رواه ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم الأب السدس مع وجود الأب وقد تأول أصحابنا هذا وقالوا : إن إعطاء الجدة مع وجود الأب كان وصيته وليس ميراثاً ، أو أن الأب كان رقيقاً أو كافراً والمحروم من الميراث لا يحجب غيره أما إذا كانت الجدة من جهة الأم فانها لا تحجب بالأب ، بل ترث فرضاً مع وجوده ، وذلك لانتفاء سبب الحجب وهما الأدلاء واتحاد سبب الارث ، فان الجدة من الأم لا تدلى الميت بالأب ، وقد اختلفا في سبب الارث اذ هي ترث بالأمومة وهو بالأبوة .

(ثانيها) : إذا كان للمتوفى أم فان وجود الأم يحجب الجدة عن الميراث سواء كانت هذه الجدة من جهة الأب أم من جهة الأم . أما حجب الجدة من الأم فلا لأنها تدلى إلى الميت بالأم . والقاعدة أن المدلى إلى الميت بغيره يحجب بذلك الغير كما يحجب ابن الابن بالابن ، والجد بالأب .

ثم إن الجدة من الأم إنما ترث بسبب الأمومة كما ترث الأم بهذا السبب ، والقاعدة أنه عند اتحاد السبب يقدم الأقرب ، فإذا استوفت الأم فرضها فانه لا يبقى للجدة شيء من فرض الأمهات ، وأما الجدة من الأب فانها تحجب بالأم أيضاً لأنها - وإن كانت لا تدلى إلى الميت بالأم - ترث أيضاً بسبب الأمومة وعند اتحاد السبب يقدم الأقرب .

إذا ثبت هذا فإن حجب الجدة يكون - وهو القاعدة في الحجب مطلقاً - بالأدلاء كما يكون باتحاد السبب . وفي الجدة من الأم اجتمع فيها السببان أحدهما : الإدلاء وثانيها : اتحاد السبب وهو الأمومة . (ثالثها) : الجدة القربى من أى جهة تحجب البعدى من أى جهة كانت إلا في حالة عم الأب فانها لا تحجب الجدة من الأم وإن بعدت ولذا قال الرجبى :

وإن تكن قربي لأم حجت أم أب بعدى وسدساً سلبت
 وإن تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم منصوصان
 لا تسقط البعدى على الصحيح واتفق الكل على التصحيح

ومن هنا لا تحجب أم الأب القريبة أم الأم البعدى وبهذا قال مالك وأصحابه ، بل ترثان معاً ، لأن أم الأب وإن كانت أقرب درجة فإن الجدة الأمية أظهر في الأمومة ، وذهبت الحنفية إلى أن القربي من الجدات تحجب البعدى مطلقاً ، لأن ميراث الجدات جاء من قبل الأمومة ، والقربي أظهر في هذا المعنى فتستأثر بالميراث دون البعدى ، ولذلك قالوا : تحجب أم الأب أم أم الأم ، كما تحجب أم أبي الأب وأم أم الأب ، لأنها أقرب منهن درجة فتقدم عليهن في الإرث ، وأم الأم تحجب أم أبي الأب وأم أم الأب وأم أم الأم وهكذا ، لأنها أقرب منهن درجة قالوا : والقربي دائماً تحجب البعدى سواء كانت القربي نفسها وارثاً أم محجوبة بغيرها ، فقد تكون محجوبة بغيرها وتحجب البعدى ، كأم الأب المحجوبة بالأب إذا وجدت مع أم أم الأم فإنها تحجبها عن الإرث ، ونظير ذلك الإخوة والأخوات مع الأب والأم ، فانهم يحجبون الأم من الثلث إلى السدس مع أنهم محجوبون بالأب دليلنا ما سبق أن ذكرناه في أول فصل الجدة وقبل فصل وبالجمل.

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما البنت فلها النصف إذا انفردت لقوله تعالى : « وإن كانت واحدة فلها النصف » وللاثنتين فصاعداً الثلثان . لما روى جابر بن عبد الله قال « جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد ، قتل أبوهما معك يوم أحد ولم يدع عموهما لهما مالا إلا أخذه . فما ترى يا رسول الله ؟ والله لا تنكحان إلا ولهما مال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يققهنى الله في ذلك . فنزلت إليه سورة النساء « يوصيكم الله في أولادكم » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادعوا لى المرأة وصاحبها . فقال لعمهما : أعطهما الثلثين ، وأعط أمهما الثلثين وما بقى فلك » فدللت الآية : وهو قوله تعالى : « فإن كن ثناء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » على فرض ما زاد على اثنتين . ودلت السنة على فرض اثنتين .

فصل وأما بنت الابن فلها النصف إذا انفردت وللاثنتين فصاعداً
 الثلثان لاجتماع الأمة على ذلك . ولبنت الابن مع بنت الصلب السدس تكملة
 الثلثين . لما روى الهزيل بن شرحبيل قال : « جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان
 ابن ربيعة رضي الله عنهما فسألهما عن بنت وبنت ابن واخت فقالا : للبنت
 النصف وللأخت النصف . واثبت عبد الله فإنه سيتابعنا . فأتى عبد الله فقال :
 اني قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين . لاقضين بينهما بما قضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لبنت النصف . ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما
 بقي فلاأخت » ولأن بنت الابن ترث فرض البنات ولم يبق من فرض البنات الا
 السدس . وهكذا لو ترك بنتاً وعشر بنات ابن كان للبنت النصف ولبنات الابن
 السدس تكملة الثلثين لما ذكرناه من المعنى . وأن ترك بنتاً وبنت ابن أو
 بنات ابن ابن اسفل من البنت بدرجة كان لهن السدس لانه بقية فرض البنات
 ولبنت ابن الابن أو بنات ابن الابن مع بنت الابن من السدس تكملة الثلثين
 ما لبنت الابن وبنات الابن مع بنت الصلب وعلى هذا أبداً) .

الشرح حديث جابر أخرجه أبو داود بلفظ (فقالت : يا رسول
 الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد) قال أبو داود : أخطأ
 فيه بشروهما بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة ، وأخرج
 الحديث الترمذى وحسنه وأخرجه أحمد فى مسنده وأخرجه الحاكم فى
 اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب وقد اختلف الأئمة فيه قال :
 الترمذى انه صدوق سمعت محمداً - يعنى البخارى - يقول : كان أحمد
 واسحاق والحميدى يحتجون بحديثه ، وأما حديث هزيل بن شرحبيل فقد
 رواه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه . وفى رواية البخارى
 فأتينا أبا موسى . وفى رواية غيره « جاء رجل إلى أبى موسى وسلمان بن
 ربيعة » وهذه الواقعة كانت فى عهد عثمان . لأن أبا موسى كان وقت
 السؤال أميراً على الكوفة وسلمان قاضياً بها . وقد اختلف فى صحبته وأما
 هزيل بن شرحبيل وهو بالتصغير الأودى الكوفى فإنه ثقة مخضرم .

أما الأحكام فإن البنت لها النصف لقوله تعالى « وإن كانت واحدة فلها
 النصف » . « وإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان » وبه قال الصحابة والفقهاء

كافة . وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال للابنتين النصف لقوله تعالى : « فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » .

دليلنا حديث جابر الذي ساقه المصنف الذي دل على أن للابنتين الثلثين ولأن الآية وردت على سبب وهو ابنتا سعد بن الربيع ، فلا يجوز إخراج السبب عن حكم الآية . وأيضاً فإن الله تعالى فرض للابنة الواحدة النصف وفرض للأخت الواحدة النصف في آية أخرى وجعل حكمهما واحداً ، ثم جعل للأختين الثلثين ، ووجدنا أن البنات أقوى من الاخوات بدليل أن البنات لا يسقطن مع الأب ولا مع البنين والاخوات يسقطن مع الأب والبنين ، فإذا كان للأختين الثلثان فالأبنتان بذلك أولى .

(والجواب) عن قوله : « فان كن نساء فوق اثنتين » فان قوله (فوق) صلة في الكلام لقوله تعالى « فاضربوا فوق الأعناق » وإن كانت البنات أكثر من اثنتين فلهن الثلثان الآية .

إذا ثبت هذا فان البنت الصلبية هي كل أثنى يكون للمتوفى عليها ولادة مباشرة ، ويختلف ميراث الواحدة عن المنضمة إليها ، فإذا توفي شخص عن بنت واحدة فإن لها نصف التركة فرضاً ، أما إذا ترك بنتين أو أكثر فلهن الثلثان بالسوية بينهما ، وهذا اذا لم يترك الميت ابناً مع البنت أو البنات ، أما إذا ترك ابناً مع البنت فإن الابن يعصبها ، فتأخذ من التركة أو مما تبقى منها بعد أصحاب القروض نصف ما يأخذه الابن وكذلك اذا ترك ابناً مع ابنتين أو أكثر فان الابن يعصبهن فتأخذ كل واحدة نصف ما يأخذه أخوها .

فإذا ماتت امرأة عن زوج وابن وبنت فللزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفاة وذلك سهم واحد من أربعة أسهم تقسم اليها التركة ، والباقي يكون للإبن والبنت أثلاثاً بطريق التعصيب فللابن ثلثا هذا الباقي وذلك سهمان وللبنات ثلثه وهو سهم واحد .

وإذا مات رجل أو امرأة عن ثلاث بنات وابن ليس له ورثة غيرهم

فللابن نصيب بنتين فتقسم التركة خمسة أسهم للابن سهمان من خمسة ولكل بنت سهم .

وإذا مات رجل عن زوجة وثلاثة أبناء وبنت فللزوجة ثمن التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفى وذلك سهم من ثمانية أسهم تقسم إليها التركة والباقي للأبناء الثلاثة والبنت بالتعصيب لكل ابن سهمان وللبنات سهم واحد .

وإذا مات رجل عن زوجة وبنت ، فللزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وذلك سهم من ثمانية أسهم تقسم إليها التركة وللبنات النصف فرضاً وذلك أربعة أسهم ثمانية والباقي يكون للبنات بطريق الرد لا الفرض .

وإذا ماتت امرأة عن زوج وثلاث بنات فللزوجة الربع لوجود الفرع الوارث وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً تقسم إليها التركة ، وللبنات الثلثان فرضاً ، وذلك ثمانية سهام من اثني عشر والباقي وهو سهم يكون للبنات بطريق الرد لا الفرض .

إذا ثبت هذا فإن للبنات ثلاثة أحوال :

(الأول) أن البنت الواحدة ترث النصف فرضاً وذلك إذا لم يكن معها ابن للمتوفى أو أبناء .

(الثاني) أن البنتين فأكثر يرثن الثلثين بالسوية فرضاً إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى أو أبناء .

(الثالث) يرثن بطريق التعصيب واحدة أو أكثر إذا كان معهن ابن له أو أبناء فيأخذ الابن ضعف نصيب البنت .

والدليل على ذلك من الكتاب العزيز قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف » .

وقد بينت الآية نصيب البنت الواحدة إذا لم يكن معها ابن للمتوفى ولا بنت أخرى أن لها النصف ، وبينت ميراث الأولاد إذا كانوا ذكورا وإناثا أن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وبينت إذا كن أكثر من اثنتين ولم يكن معهن ابن للمتوفى أن لهن الثلثين ولكن ما نصيب البنتين وما الدليل على ما يستحقانه من التركة وهل تلحق البنات بالبنت الواحدة أم تلحقان بالثلاث فأكثر ، فيكون نصيبهما في الأولى النصف ، وفي الثانية الثلثين ؟

فعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان يلحقهما بالبنت الواحدة فيعطيهما النصف أخذاً بظاهر قوله تعالى : « إِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ » فقد قيدت الآية فرض الثلثين للبنات بأن يكن أكثر من اثنتين أما غيره من الصحابة فقد كانوا يعطونهما الثلثين إلحافاً للبنات الثلاث فأكثر وهذا ما اتفق عليه علماء الأمصار واستقرت عليه الفتوى والمتأمل في فحوى الخطاب في الآية يدرك نصيب البنتين من ناحيتين (الناحية الأولى) أن صدر الآية « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » يفيد أن المتوفى إذا ترك ابناً وبنتاً كان للبنت نصف نصيب الابن فتقسم التركة أو الباقي منها بينهما أثلاثاً فللبنت الثلث وللإبن الثلثان ، وإذا كانت البنت تستحق مع الابن ثلث التركة فلا يمكن أن يكون نصيبها أقل من ذلك لو كان معها بنت واحدة مكان الابن فكيف يكون نصيبها مع الابن الثلث ونصيبها من البنت الربع ؟ ! .

(والناحية الثانية) أنه قد نص في آية أخرى على نصيب الأخت الواحدة ونصيب الأختين ، وذلك قوله تعالى « يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْصِحُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَالدُّ لَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ » فإذا كانت الأختان ترثان الثلثين وهما أبعد قرابة من البنتين فالبنات تكونان أولى باستحقاق الثلثين ، وعلى هذا يكون نصيب البنتين معروفاً من القرآن من ناحية مدلولات النص .

وإذن يكون السر في تقييد عدد البنات اللاتي يأخذن الثلثين بأن يكن

فوق اثنتين هو إفادة أن نصيب البنات مهما كثرن هو الثلثان لا غير . فإنه قد يتوهم — من زيادة سدس على نصيب البنت الواحدة إذا كان معها بنت أخرى ليكون نصيبهما الثلثين — أنه كلما زاد عدد البنات واحدة فإنه يزداد لأجلها في الفريضة سدس ، فأريد دفع هذا التوهم بالنص على تعميم فريضة الثلثين لتشمل أكثر من بنتين مهما كانت هذه الكثرة والله تعالى أعلم .

ميراث بنت الابن

أما مسألة ابنة الابن فإن لها النصف إذا انفردت ولا بنتى الابن فصاعدا الثلثان ، لأن الأمة أجمعت على أن ولد البنتين يقومون مقام الأولاد ، ذكورهم كذكور الأولاد وإناثهم كإناثهم ، فإذا اجتمع ابنة وابنة ابن كان للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين لما رواه هزيل بن شرحبيل في قصة سؤال أبي موسى وسلمان بن ربيعة ثم فتوى ابن مسعود .

وقولهما : وأت عبد الله فإنه سيتابعنا . جعل ابن مسعود يقول : « قد ضللت اذن وما أنا من المهتدين » يعنى اذا تابعتهما أو أقتيت بقولهما . ثم قال : لأقضي فيهما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم « للابنة النصف ولابنة الابن السدس والباقي للأخت » فأخبر أن هذا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن بنات الابن يرثن فرض البنات ، ولم يبق من فروض البنات إلا السدس فكان لابنة الابن . وإن ترك ابنة وبنات ابن كان للابنة النصف وبنات الابن السدس لأنه هو الباقي عن فرض البنات ، وهكذا لو ترك بنتاً وبنت ابن أنزل بدرجة أو بنات ابن أنزل بدرجة كان للابنة النصف ولمن بعدها من بنات الابن وإن بعدن السدس اذا تحاذين ، وإن كان بعضهن أعلى من بعض كان السدس للأعلى منهن . ما لم يعصب بنت الابن أو بنات الابن ذكر في درجتهم مع أخ أو ابن عم .

وقال ابن مسعود : لبنات الابن الأقل من المقاسمة أو السدس ، فإن كان السدس أقل كان لهن السدس والباقي لابن الابن ، وإن كانت المقاسمة أقل من السدس فلهن المقاسمة . ودليلنا عليه ما ذكرناه في الأولى .

فرع فإن خلف بنتاً وابن ابن وبنت ابن ابن فلابنة النصف والباقي لابن الابن وسقطت بنت ابن الابن لأنه أقرب منها ، وإن خلف بنتين وبنت ابن وابن ابن ابن كان للبنتين الثلثان ، والباقي بين بنت الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقال ابن مسعود وهو قول أبي ثور الباقي لابن ابن الابن وسقطت بنت الابن .

ودليلنا : أنا وجدنا أن بنت الابن لو كانت في درجة ابن الابن لم تسقط معه بل يعصبها ، فلما لم يسقطها إذا كانت في درجته فلائ لا يسقطها إذا كانت أعلى منه أولى ، وإن خلف بنتاً وبنات ابن وابن ابن ابن كان للبنت النصف ، وبنات الابن السدس ، تكملة الثلثين والباقي لابن ابن الابن ، لأن من فوقه من بنات الابن قد أخذن شيئاً من فرض البنات فلا يجوز أن يرثن بالتعصيب فكان الباقي له دونهن .

إذا ثبت هذا فإن كل أثنى يكون للمتوفى عليها ولادة بواسطة أبناؤه سواء كان أبوها ابن الميت مباشرة أم ابن ابنه ، وهكذا مهما نزل ، وهي تقوم مقام البنت الصلبية عند عدم وجودها ، وعدم ابن للمتوفى ، والبعيدة من بنات الأبناء حكمها مع القرية منهن كحكم بنت الابن مع البنت الصلبية في جميع الحالات .

ولبنات الابن ست حالات :

(الأولى) النصف للواحدة إذا انفردت ولم يكن للمتوفى أبناء ولا بنات صلبية ولا أبناء أبناء في درجتها ، سواء كان واحداً أو أكثر .

فإذا مات شخص وترك زوجة وأباً وبنت ابن كان للزوجة الثمن فرضاً ، لوجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً تقسم إليها التركة وللأب — أولاً — السدس بطريق الفرض ، وذلك أربعة أسهم من أربعة وعشرين ولبنت الابن النصف فرضاً ، وذلك اثنا عشر سهماً والباقي وهو خمسة أسهم يكون للأب تعصياً .

(الثانية) الثلاثان للثنتين فأكثر إذا لم يكن للمتوفى أبناء وبنات صلبية ولا أبناء أبناء في درجتهم واحداً أو أكثر .

فإذا مات شخص وترك زوجة وأخاً شقيقاً أو من الأب ، وثلاث بنات ابن كان للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وذلك ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهماً وبنات الابن الثلاثان وذلك ستة عشر سهماً يقسم بينهما بالسوية ، وللأخ الباقي بطريق التعصيب وذلك خمسة أسهم .

(الثالثة) أن يرثن بالتعصيب إذا كان مع الواحدة منهن أو الأكثر ابن ابن في درجتهم سواء كان أخاً لهن أم ابن عمهن ، ولم يكن للمتوفى ابن من الصلب وفي هذه الحالة تكون التركة جميعها - إذا لم يكن للمتوفى ورثة من أصحاب الفروض - أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض - إن وجدوا - لابن الابن وبنات الابن بطريق التعصيب ، فيكون حينئذ للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا مات شخص وترك ابن ابن و بنت ابن كانت التركة كلها بينهما أثلاثاً لابن الابن الثلاثان ، و بنت الابن الثلث .

وإذا مات شخص وترك أما وزوجة وابن ابن و بنت ابن كان للام السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث ، وذلك أربعة أسهم من أربعة وعشرين تقسم إليها التركة وللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث وذلك ثلاثة أسهم ويكون الباقي لابن الابن و بنت الابن بطريق التعصيب يقسم أثلاثاً لبنت الابن ثلثه ولابن الابن ثلثاه .

(الرابعة) أن لهن جميعاً السدس عن طريق الفرضية إذا كان للمتوفى بنت صلبية واحدة ، ولم يكن مع بنات الابن ابن ابن يعصبهن لأن كل حق البنات عن طريق الفرضية إنما هو الثلاثان فقط وقد أخذت البنت الصلبية النصف فرضاً لقوة القرابة فبقى السدس من حق البنات فتأخذه بنات الابن واحدة كانت أو أكثر وما بقي من التركة يكون لأولى عصة ذكر .

فإذا مات شخص وترك أما وأباً وبنثاً صليية وثلاث بنات ابن كان للأُم
السدس فرضاً وذلك سهم من ستة تقسم إليها التركة وللأب السدس فرضاً
وذلك سهم أيضاً وللبنث الصليية النصف فرضاً وذلك ثلاثة أسهم ، ولبنات
الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين وذلك سهم أيضاً يقسم بينهما بالسوية .

وإذا مات شخص عن أم وأب وبنث ابن وثلاث بنات ابن ابن كان للأُم
السدس فرضاً ، وذلك سهم من ستة تقسم إليها التركة ، وللأب السدس
فرضاً وذلك سهم أيضاً ، وللبنث الصليية النصف فرضاً وذلك ثلاثة أسهم
ولبنات الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين وذلك سهم أيضاً يقسم بينهما
بالسوية .

وإذا مات شخص عن أم وأب وبنث ابن وثلاث بنات ابن ابن كان للأُم
السدس فرضاً وللأب السدس فرضاً ، ولبنث الابن النصف فرضاً ولبنات
ابن الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين يقسم بينهما بالسوية فبنات الابن
من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليات إلا أن يكون معهن من الذكور
من يعصهن ، فإذا كان معهن من الذكور من يعصهن - وهو ابن الابن
المساوى لهن في الدرجة ، سواء كان أخاً لهن أم ابن عم - فانهن يصرن به
عصبة فيأخذن معه الباقي بعد نصيب البنث الصليية ويقسم الباقي بينهما
لذكر مثل حظ الأنثيين ، وبهذا قال جمهور الصحابة وفقهاء الأمصار
كافة .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : ينظر الى المقاسمة والسدس فأى
ذلك كان أضر لبنات الابن فلهن ذلك والباقي لابن الابن .

فلو ترك الميت بنتاً صليية وابن ابن وأربع بنات ابن كان عند ابن
مسعود للبنث الصليية النصف ، ولبنات الابن السدس ، لأن ذلك أضر لهن
من المقاسمة ، والباقي وهو الثلث لابن الابن ، وإذا مات وترك بنتاً صليية
وأربعة أبناء ابن وأربع بنات ابن كان للصليية النصف والباقي بين أبناء

الابن مقاسمة للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المقاسمة هنا أضر لبنات الابن من السدس .

ودليل ابن مسعود رضى الله عنه : أن البنت الصلبية استحققت النصف فرضاً فلم يبق مما يستحقه البنات إلا السدس ، وهو لا يكون لبنات الابن إلا عند الانفراد لا عند الاختلاط بالذكر ، فلا يعطين إلا الأقل وهو المتعين .

ولأن بنات الابن لو انفردن مع الواحدة الصلبية لا يكون لهن سوى السدس ومعلوم أن حالة الانفراد في حكم الاستحقاق أقوى في حالة الاجتماع ، فإذا اجتمعن مع من يعصبن فلا يكون لهن السدس إذا كان نصيبهن في المقاسمة أكثر من ذلك .

دلينا في إعطاء بنات الابن نصيبهن بالغاً ما بلغ عند التعصيب ، أنه بنات الابن مع أخيهن لو انفردوا ، بأن لم يكن هناك أصحاب فروض ؛ كانوا عصبة فذلك إذا اجتمع معهن صاحب فرض لا يخرجن عن صفة العصوبة ، كما إذا اجتمع معهم الزوج أو الأم .

وذلك لأن البنت الصلبية لما أخذت نصيبها خرجت من بينهن وصارت السهام الباقية وكأنه ليس هناك بنت فيكون الحكم فيما بقى كالحكم في الجميع إذا لم يكن هناك بنت صلبية ، ولأن الذكر من أولاد الابن يعصب الأنثى التي في درجته في حكم الحرمان ؛ كما في صورة القريب المشئوم ؛ فلأن يعصبها في حكم الاستحقاق أولى ، لأن التعصيب في الأصل للاستحقاق لا للحرمان .

وتزيد الأمر إيضاحاً فنقول :

إذا مات وترك بنتاً صلبية وابن ابن وبنت ابن فإن البنت تستحق النصف فرضاً ويكون الباقي لابن الابن وبنت الابن بطريق التعصيب فيستحق ابن الابن ثلثي الباقي وتستحق بنت الابن ثلثه .

وعلى هذا فإذا استغرقت الفروض كل التركة فلا شيء لأولاد الابن في تلك الحالة لأنهم صاروا عصبة ، ومن المقرر أن أصحاب الفروض غير المحجوبين مقدمون على العصبات في الاستحقاق . ولنضرب لذلك مثلاً : ماتت امرأة وتركت زوجاً وأباً وأماً ، وبنتاً من رحمها وابن ابن وبنت ابن فإن في هذه الحالة يكون للزوج الربع فرضاً ، لوجود الفرع الوارث ، وللأب السدس فرضاً ، وللأم السدس كذلك ، وللبنت الصلبية النصف فرضاً ، ولا شيء لأولاد الابن ، لأن الفروض استغرقت جميع التركة ، بل ضاقت التركة عن سهام أصحاب الفروض ، فأصبحت من المسائل التي يدخلها العول على ما سيأتى إن شاء الله تعالى . فلم يبق شيء للعصبة وهم هنا أولاد الابن فهم لا يستحقون شيئاً .

وابن الابن في هذه الحالة هو الذي يسمى القريب المشؤوم لأنه كان سبباً في حرمان بنت الابن من الميراث بسبب تعصبيه لها إذ لولاه لكانت صاحبة فرض وورثت السدس .

فرع وإذا كان مع بنات الابن عند اجتماعهن بنت صلبية واحدة غلام أنزل درجة منهن كابن ابن ابن فانه لا يعصبن بل يكن من ذوات الفروض فلهن فرضهن وهو السدس ، لأن من المقرر أن الغلام الأدنى درجة لا يعصب من هو أعلى منه من البنات إلا إذا كانت محتاجة إليه ، أي كانت لا ترث بدونه ، وبنات الابن مع البنت الصلبية الواحدة من ذوات الفروض ، فهن وارثات بدونه ، وغير محتاجات إلى الغلام الأدنى منهن .

(الخامسة) أنهم لا يرثن شيئاً مع وجود البنتين الصليبتين إلا أن يكون بحذاءهن أو أسفل منهن غلام فيعصبن ، وحينئذ يكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

فرع إذا مات شخص وترك بنتين صليبتين وبنات ابن كان للبنتين الصليبتين الثلثان فرضاً لا يزيد على الثلثين وقد استغرق ذلك

بنصيب البنتين والصلبيتين فلم يبق شيء من حق البنات ، فلا فرض حينئذ لبنات الابن ، وهذا هو مذهب علماء الأمصار كافة وخالف في ذلك عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما فقال : لبنات الابن مع البنتين الصليبتين السدس فرضاً ، لأن الأصل عنده أن البنتين كالواحدة فيكون لها النصف فرضاً ، ولبنات الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين .

هذا إذا لم يكن مع بنات الابن غلام يعصبهن ، فإذا كان بحذاءهن غلام سواء آخاهن أم ابن عمهن — فانه يعصبهن . وحينئذ يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وذلك لأن الذكر من أولاد الابن يعصب البنات اللاتي في درجته إذا لم يكن للميت ولد صلبى بالاتفاق في جميع المال ، فكذلك يعصبها في استحقاق الباقي بعد الثلثين مع البنتين الصليبتين وبه قال عامة الصحابة والعلماء كافة .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : لا يعصبهن بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته واحتج لذلك بثلاثة أدلة :

(أحدهما) : أنه لو جعل الباقي بينهم في هذه الحالة — للذكر مثل حظ الأنثيين لزاد حق البنات على الثلثين ، وهذا لا يجوز للدليل الثانى وهو ما راوى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا يزداد حق البنات على الثلثين) .

(والثانى) : أن الأتشى إنما يصير عصبة بالذكر إذا كانت صاحبة فرض عند الاقتراد عنه كالبنات والأخوات ، وأما إذا لم تكن كذلك فلا يصير عصبة كبنات الاخوة والأعمام مع بنيتهم ، وهنا بنت الابن ليست صاحبة فرض لوجود الصليبتين فلا يصير عصبة بالغلام .

والجواب عن الأول أن استحقاق الصليبتين في هذه الحالة إنما هو بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب ، وهما سببان مختلفان فلا يضم أحد الحقين إلى الآخر فلا زيادة على الثلثين ، فإن الممنوع أن يزداد حق البنات على الثلثين بطريق الفرضية ، إذ لا شك أن حق البنات قد يزداد

على الثلثين إذا كن عصبية ، كما إذا مات شخص عن ابن واحد ، وبنات تسع ، فإن البنات يأخذن تسعة أسهم من أحد عشر سهماً بالتعصيب وهذا القدر زائد على الثلثين .

والجواب عن الحديث أنه لا أصل له •

والجواب عن الدليل الثالث : أن بنت الابن صاحبة فرض عند الاقتراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليتين ههنا ، ألا يرى أنها تأخذ النصف فرضاً عند عدم الصليات بخلاف بنات الأخ والعم ، إذ لا فرض لهن عند اقترادهن عن ابنيهما فلا يصرن به عصبية .

هذا كله إذا كان الغلام في درجة بنات الابن ، أما إذا كان أنزل منهن درجة كابن ابن الابن - مع بنات الابن - فإنه يعصبن أيضاً ، لأنهن محتاجات إليه وهو الراجح في مذهب أبي حنيفة لأن الأنثى لو كانت في درجة الغلام لصارت به عصبية ، فإذا كانت أقرب منه ومحتاجة إليه كانت بذلك أولى .

ويرى أبو بكر الأصم أن الغلام إنما يعصب من كان في درجته من الإناث لا من كان أعلى منه بدليل أن ابن الابن يعصب البنات الصلية

وجوابه أنه لا يلزم من تعصيب ابن الابن البنت الصلية عدم تعصيب ابن ابن الابن بنت الابن عند وجود الصليتين لأن الصلية صاحبة فرض فهي غير محتاجة إلى من دونها ليعصبها بل التعصيب يضرها بنفس نصيبها بخلاف بنت الابن مع الصليتين فإنها محتاجة إلى من دونها ليعصبها إذ لولا ذلك لم ترث ، ثم كيف يسوغ أن يرث من الإناث من كان في درجة الغلام وتحرم منه من كانت أقرب إلى الميت •

(السادسة) أنهم يسقطن مطلقاً بالابن الصلبي أو ابن الابن الذي هو أعلى منهن درجة فبنت الابن تحجب بالابن وبنت ابن الابن تحجب بابن الابن .

فرع اذا مات شخص عن ابن وبنت ابن فالتركة جميعها لابن بالتعصيب ولا شيء لبنت الابن ، وإذا مات شخص عن ابن ابن وبنت ابن ابن فالتركة جميعها لابن الابن بالتعصيب ، ولا شيء لبنت ابن الابن .

ولو مات عن ابن ابن ابن ، وبنت ابن ابن ابن فالتركة كلها لابن ابن الابن تعصياً ولا شيء لبنت ابن ابن الابن .

هكذا أفاده الشيخ عيسوى أحمد عيسوى فقال :

(تنبيه) تبين مما قدمنا أن بنت الابن لا تثر شيئاً مع وجود الابن الصلبى للمتوفى ، أو من هو أعلى منها درجة من أبناء الأبناء .

وكذلك لا يرث أبناء الابن مع وجود ابن صلبى للمتوفى ، لأن الأصل فى التوريث بالعصوبة أن الأقرب يحجب الأبعد مادام من جهة واحدة على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى ، وكذلك لا ميراث لأولاد البنات — ذكوراً وإناثاً — من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى ترتيب الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة . هذا هو الحكم الفقهي والقانوني بالنظر للمواريث .

أما من حيث الاستحقاق بطريق الإرث فنظراً لاعتبارات اجتماعية قد أوجب قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على كل شخص — سواء كان ذكراً أو أنثى أن يوصى لفرع ولده الذى مات فى حياته ولو حكماً مهما نزل هذا الفرع مادام من أولاد الظهور ، وللطبقة الأولى فقط من فروع أولاد البطون ، كذلك أوجب الوصية لفرع من مات مع أبيه أو أمه فى حادث ولد ، ولا يدعى أيهم سبقت اليه المنية كالغرقى والقتلى والحرقي والمتردين فى حفرة ونحو ذلك ، لأن القاعدة العامة أن من جهل وقت وفاتهم لا يرث أحدهم الآخر فلا يرث الفرع أصله فى تلك الحالة فتحجب الوصية لذرية ذلك الفرع بحكم القانون ، وهذا ما يعرف فى القانون باسم الوصية الواجبة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأما الأخت للاب والام فلها النصف اذا انفردت ، وللاثنين فصاعداً الثلثان لقوله عز وجل « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ، فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » وللثلاث فصاعداً ما للاثنين لأن كل فرض يغير بالمعد كان الثلاث فيه كالاثنين كالبنت ، وللاخت من الاب عند عدم الأخت من الاب والام النصف اذا انفردت ، وللاثنين فصاعداً الثلثان ، لأن ولد الاب مع ولد الاب والام كولد الاب مع ولد الصلب فكان ميراثهم كغيرهم .

فصل والأخوات من الاب والام مع البنات عصبية ومع بنات الابن والدليل عليه ما ذكرناه من حديث الهزيل بن شرحبيل .

وروى ابراهيم عن الأسود قال (قضى فينا معاذ بن جبل رضى الله عنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تركت بنتها واختها ، للبنات النصف وللأخت النصف) .

وعن الأسود قال : « كان ابن الزبير لا يعطي الأخت مع البنت شيئاً فقالت : ان معاذاً قضى فينا باليمن فاعطى البنت النصف والأخت النصف ، قال : فانت رسولى بذلك ، فان لم تكن أخوات من الاب والام فالأخوات من الاب لأنهن يرثن ما يرث الأخوات من الاب والام عند عدمهن » .

فصل وأما ولد الام فللواحد السدس وللاثنين فصاعداً الثلث ، والدليل عليه قوله عز وجل « وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ او أخت فلكل واحد منها السدس ، فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » والمراد به ولد الام ، والدليل عليه ما روى أن عبد الله وسعداً كانا يقرآن « وله أخ او أخت من أم » وسوى بين الذكور والإناث للآية ، ولأنه ارث بالرحم المحض فاستوى فيه الذكر والأنثى كغيره من الابوين مع الابن .

فصل وأما الاب فله السدس مع الابن وابن الابن ، لقوله عز وجل « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد » ففرض له السدس مع الابن ، وقيس عليه اذا كان مع ابن الابن ، لأن ابن الابن كالابن في الحجب والتعصيب ، وأما الجد فله السدس مع الابن وابن الابن لاجماع الأمة .

فصل ولا ترث بنت الابن مع الابن ، ولا الجدة ام الأب مع الأب .
 لانها تدلى به ، ومن ادلى بعصبة لم يرث معه كابن الابن مع الابن ، والجدة مع
 الأب ، ولا ترث الجدة من الام مع الام ، لانها تدلى بها ، ولا الجدة من الاب
 لان الام في درجة الأب والجدة في درجة الجد ، فلم ترث معها ، كما لا يرث
 الجد مع الأب .

الشرح قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة »
 الآية « روى أنه آخر ما نزل من الأحكام كان صلى الله عليه وسلم في طريق
 عام حجة الوداع فأتاه جابر فقال : أن لى أختا فكم أخذ من ميراثها ان
 ماتت ، وقيل كان مريضاً فعاده صلى الله عليه وسلم فقال : إني كلاله فكيف
 أصنع في مالى فنزلت « ان امرؤ هلك » - ارتفع امرؤ بمضمر يفسره الظاهر
 ومحل (ليس له ولد) الرفع على الصفة لا النصب على الحال أى إن هلك
 امرؤ غير ذى ولد والمراد بالولد الابن وهم اسم مشترك يجوز ايقاعه على
 الذكر والأنثى لأن الابن يسقط الأخت ولا تسقطها البنت إلا في مذهب
 ابن عباس وبالأخت التى هى لأب وأم دون التى لأم لأن الله فرض لها
 النصف وجعل أختها عصبة وقال « للذكر مثل حظ الأنثيين » وأما الأخت
 للأم فلها السدس في آية الموارث سوى بينها وبين أخيها وهو يرثها وأخوها
 يرثها إن قدر الأمر على العكس من موتها وبقائه بعدها « إن لم يكن لها
 ولد » أى ابن لأن الابن يسقط الأخ دون البنت (فإن قلت) : الابن
 لا يسقط الأخ وحده فإن الأب نظيره في الاسقاط فلم اقتصر على نفي
 الولد ؟ (قلت) : بين حكم انتفاء الولد ووكل حكم انتفاء الوالد إلى
 بيان السنة ، وهو قوله عليه السلام (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى
 فلاولى عصبة ذكر) والأب أولى من الأخ وليس بأول حكيمين بينهما أحدهما
 بالكتاب والآخر بالسنة ويجوز أن يدل بحكم انتفاء الولد على حكم انتفاء
 الوالد لأن الولد أقرب الى الميت من الوالد ، لأن الولد أقرب الى الميت
 من الوالد ، فاذا ورث الأخ عند انتفاء الأقرب فأولى أن يرث عند انتفاء
 الأبعد ، ولأن الكلالة تتناول انتفاء الوالد والولد جميعاً فكان ذكر انتفاء
 أحدهما دالا على انتفاء الآخر .

وأما خبر الهزيل بن شرحبيل : سئل أبو موسى عن بنت وبنت ابن وأخت

الحديث وفيه قول ابن مسعود : (للابنة النصف وللابنة الابن السادس
تكلمة الثلثين وما بقي ففلاخت) أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذى
وابن ماجه والحاكم من هذا الوجه ، زاد من عدا البخارى : جاء رجل الى
أبي موسى وسلمان بن ربيعة والباقي نحوه .

(تنبيه) هزيل قيده ارفعى في الأصل بالزاي ، وإنما صنع ذلك مع
وضوحه ، لأنه وقع في كلام كثير من الفقهاء هزيل بالذال ، وهو تحريف
أفاده الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير .

أما حديث ابراهيم عن الأسود رواه أبو داود وكذا البخارى بمعناه
وابراهيم بن الأسود بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن
ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعى الكوفى فقيه أهل الكوفة أبو عمران
تكرر في المختصر وذكره في المذهب في الشهادات فى مسألة التوبة وهنا فى
ميراث أهل الفرائض وأمه مليكة بنت يزيد بن قيس أخت الأسود بن يزيد وهو
تابعى جليل دخل على عائشة رضى الله عنها ولم يثبت له منها سماع واسع
جماعات من كبار التابعين منهم علقمة وخلاه الأسود وعبد الرحمن ابنا
يزيد ومسروق وأبو غيبة بن عبد الله وغيرهم روى عنه جماعات من التابعين
منهم السبيعى وحبيب بن أبى ثابت وسماك بن حرب والحكم والأعمش
وابن عون وعمار بن أبى سليمان شيخ أبى حنيفة وأجمعوا على توثيقه
وجلالته وبراعته فى الفقه . روينا عن الشعبى أنه قال حين توفى النخعى :
ما ترك أحدا أعلم منه أو أفقه ، قيل ولا الحسن وابن سيرين ؟ قال : ولا
الحسن وابن سيرين ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الخجاز ولا الشام
وروينا عن أحمد بن صالح العجلي قال : لم يحدث النخعى عن أنس من
أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وقد أدرك منهم جماعة ورأى عائشة وروينا
عن الأعمش قال : كان النخعى صيرفى الحديث . وقاله أبو ذرعة : النخعى
علم من أعلام أهل الاسلام . وقال العجلي : كان النخعى صالحاً فقيهاً
متوقفاً قليل التكلف توفى سنة ست وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة
وقال البخارى : ابن ثمان وخمسين .

أما مسألة الأخوات للأب والأم فترتيبهن كترتيب البنات . فإن خلف أختاً واحدة فلها النصف ، فإن خلف أختين فصاعداً فلهن الثلثان لقوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » ، إن امرؤ هلك ليس ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » وليس في الآية ذكر ثلاث أخوات فما زاد ، ولكن قد ذكر في البنات إذا كن فوق اثنتين أن لهن الثلثين ، ولم يذكر الثلاث في الأخوات اكتفاء بما ذكره في البنات ، كما أنه لم يذكر ما للابنتين اكتفاء بما ذكره للاختين ، لأن حكم البنات والأخوات واحد وأيضاً قد روى جابر قال : اشتكيت وعندى ثلاث أخوات فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني ، فقلت : يا رسول الله كيف أصنع بمالي وليس يرثني إلا الكلالة ؟ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال : قد أنزل في أخوالك وبين ، فجعل لهن الثلثين ، قال جابر : فنزلت قوله « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » فذكر أن الآية نزلت في أخواته وهن تسع على ما في الصحيح وإنما وردت بابنتين ، فدل على أن المراد بالآية الابنتان وما زاد عليهما .

أما الأسود بن يزيد فقد قال فيه النووي في التهذيب : التابعي المذكور في المذهب في أول القوات والاحصار وفي ميراث الأخوات هو أبو عمرو ويقال : أبو عبد الرحمن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة ابن سلامان بن كهيل النخعي الكوفي التابعي الفقيه الامام الصالح أخو عبد الرحمن بن يزيد النخعي الفقيه رأى أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وروى عن علي وابن مسعود ومعاذ وأبي موسى وعائشة . يروى عنه أنه عبد الرحمن بن الأسود وأخوه عبد الرحمن بن يزيد وإبراهيم النخعي وآخرون . قال أحمد بن حنبل : هو ثقة من أهل الخير ، واتفقوا على توثيقه وجلالته . وروينا عن ميمون بن أبي حمزة قال : سافر الأسود بن يزيد ثمانين حجة وعمره لم يجمع بينهما وروينا أن ابنه عبد الرحمن كان يصلي كل يوم سبعمائة ركعة كانوا يقولون إنه أقل أهل بيته اجتهاداً وأنه صار عظيماً وجلداً رضي الله عنهم . اهـ .

فرع وأما الأخوات للأب مع الأخوات للأب والأم فكنبنات الابن مع البنات لأنهن قد تساوين في الأخوة ، إلا أن الأخوات للأب والأم فضلن بالأدلاء بالأم فكن كالبنيات فضلن على بنات الابن .

إذا ثبت هذا فإن لم يكن هناك أحد من الاخوة للأب والأم وهناك أخت واحدة لأب فلها النصف ، وإن كانتا أختين فصاعداً فلهما الثلثان . وإن كان هناك أخت لأب وأم وأخت لأب كان للأخت للأب والأم النصف وللأخت للأب السدس قياساً على ابنة الابن مع ابنة الصلب .

وإن كان هناك أخت لأب وأم وأخت لأب كان للأخت للأب والأم النصف وللأخ والأخت للأب الباقي للذكر مثل حظ الانثيين [وقال ابن مسعود رضي الله عنه : للأخت للأب الأقل من المقاسمة أو سدس المال والباقي للأخ للأب] وإن خلف أختين لأب وأم وأختاً لأب كان للاختين للأب والأم الثلثان ولا شيء للأخت وللأب لأنه لا يجوز أن يأخذ للأخوات الفرض أكثر من الثلثين .

وإن خلف أختين لأب وأم وأخاً وأخوات لأب فللاختين للأب والأم الثلثان وما بقي للأخ والأخوات للأب ، للذكر مثل حظ الانثيين ، وبه قال عامة الصحابة والفقهاء إلا ابن مسعود رضي الله عنه فإنه قال : الباقي للأخ للأب وتسقط الأخوات للأب لهن الأقل من المقاسمة أو سدس المال وقد مضى الدليل على ذلك في بنات الابن .

وإن خلف أختين لأب وأم وأختاً لأب وابن أخ لأب ، فللاختين للأب والأم الثلثان والباقي لابن الأخ ، ولا يعصب الأخت للأب . والفرق بينه وبين ابن الابن حيث عصب عمته أن ابن الابن يعصب أخته فعصب عمته وابن الأخ لا يعصب أخته فلم يعصب عمته .

فرع وإن خلف ابنة وأختاً لأب وأم أو لأب أو ابنة ابن وأختاً لأب وأم أو لأب كان لابنة أو لابنة الابن النصف وما بقي للأخت . وهكذا إن خلف بنتاً وبنت ابن وأختاً لأب وأم أو لأب كان لابنة النصف ولابنة

الابن السادس وللأخت ما بقي . وكذلك إن كان في هذه المسائل مع الأخت ابن أخ أو عم ، فإن ما بقي عن فرض البنات للأخت دون ابن الأخ والعلم وبه قال عامة الصحابة والفقهاء إلا ابن عباس فإنه لم يجعل للأخت مع البنت أو مع ابنة الابن شيئاً ، بل جعل ذلك لابن الأخ أو للعم لقوله تعالى : « قل الله يفتيكُم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » فورث الأخ شرط أن لا يكون للميت ولد ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « ما أبقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر » .

دليلنا ما ذكرناه من حديث هزيل بن شرحبيل « قال ابن مسعود : لأقضي فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : للابنة النصف ولابنة الابن السادس وللأخت ما بقي » .

وأما الجواب عن قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكُم في الكلالة » إنه امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك « فإن الآية تدل على أنه لا فرض لها إذا كان للميت ولد ، ونحن نقول كذلك لأن هذا النصف الذى تأخذه مع عدم الولد تأخذه بالفرض . وهذا الذى تأخذه مع وجود الولد تأخذه بالتعصيب بدليل ما ذكرناه من الخبر . فأما قوله صلى الله عليه وسلم « ما أبقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر » فيحتمل إذا لم يكن هناك أخوات ، بدليل ما ذكرناه من خبر ابن مسعود ، ولأن للأخت تعصياً ولابن الأخ تعصياً ، وتعصيب الأخت أولى لأنها أقرب من ابن الأخ والعلم وابن العم .

وأما مسألة ولد الأم فللواحد منهم السادس ذكراً كان أو أنثى وللأثنين فما زاد منهم الثلث ، ويسوى فيه بين الذكر والأنثى لقوله تعالى « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السادس » فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث « وهذه الآية نزلت في الإخوة والأخوات للأم ، بدليل ما روى أن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود كانا يقرأنها « وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السادس » والقراءة الشاذة تحل محل الأخبار عن النبى صلى الله عليه وسلم أو التفسير،

فيجب العمل به ، ولأن إرث الإخوة للأم إرث بالرحم المحض ولا تعصيب لهم فاستوى ذكرهم وأثلاثهم كالأبوين مع الابن .

وأما مسألة الأب فله ثلاث حالات : حالة يرث بالفرض لا غير ، وحالة يرث فيها بالتعصيب لا غير ، وحالة يرث فيها بالفرض والتعصيب .

فأما الحالة التي يرث فيها بالفرض لا غير فهو إذا كان مع الابن أو ابن الابن فإن فرض الأب السدس لقوله تعالى « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » والمراد بالولد هنا الذكر .

فرع الأخت من الأب - وهي التي تشترك مع الميت في أبيه دون أمه - تقوم مقام الأخت الشقيقة عند عدمها ، وتنفرد عنها بحالتين ، ولهذا كان للأخوات من الأب سبع حالات هي تفصيل ما ذكرناه آنفاً .

(الأولى) النصف فرضاً للواحدة عند الانفراد ، أى إذا لم يكن للميت إخوة أو أخوات أشقاء أو من الأب سواها . فإذا ماتت امرأة وتركت زوجاً وأختاً من الأب كان للزوج النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأخت النصف فرضاً .

(الثانية) الثلثان فرضاً للأثنين فأكثر إذا لم يكن للميت إخوة من الأب أو إخوة أو أخوات أشقاء . فإذا مات شخص وترك زوجة وأختين من الأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وللأختين الثلثان فرضاً والباقي رداً .

(الثالثة) السدس فرضاً للواحدة أو الأكثر إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة ولم يكن مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها .

وذلك لأن ميراث الشقيقة النصف فرضاً ، والأخت لأب مع الشقيقة كبنات الابن مع البنت فتأخذ السدس تكملة للثلثين إلا إذا كان معها في هذه الحالة أخ لأب فإنه يعصبها فيرثان معاً ميراث العصبات ، فيأخذان

الباقى للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويسقطان معاً لو استغرقت الفروض التركة فإذا مات شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب كان للزوجة الربع فرضاً وللشقيقة النصف فرضاً وللأخت من الأب السدس فرضاً تكملة للثلثين ، والباقي يرد على الأختين بنسبة سهامهما .

وإذا مات شخص عن أم وأخت شقيقة وأربع أخوات لأب كان للأم السدس فرضاً ، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخوات من الأب السدس فرضاً تكملة للثلثين يقسم السدس بينهن بالسوية والباقي يرد على جميع الورثة بنسبة سهامهن .

وإذا مات شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخ من الأب وأخت من الأب . كان للزوجة الربع فرضاً والأخت الشقيقة النصف فرضاً والباقي للأخ والأخت تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين .

(الرابعة) التعصيب بالغير ، وذلك إذا كان مع الواحدة أو الأكثر أخ لأب أو أكثر فإنه يعصبن فيكون للذكر ضعف الأنثى .

وقد اتفق العلماء على تعصيب الأخت لأب بالأخ لأب واختلفوا في تعصبيها بابن الأخ لأب ، وابن الأخ الشقيق ، فقال بعضهم : لا يعصبها ، لأنه لا يعصب من في درجته من الإناث فلا يعصب من كانت أعلى منه ، وقال بعضهم : يعصبها إذا كانت محجوبة ، إذ لا يجوز أن يرث هو دونها مع أنها أقرب منه إلى الميت وأما عدم تعصبيه لمن هي في درجته فلأنها ليست صاحبة فرض عند الانفراد على أنه إذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شيء للأخ والأخت من الأب .

(الخامسة) التعصيب مع الغير ، وذلك إذا كان مع الواحدة أو الأكثر بنت أو أكثر أو بنت ابن أو هما معاً . وفي هذه الحالة تأخذ الأخت أو الأكثر بالتعصيب ما بقى بعد أصحاب الفروض ، وتسقط إذا استغرقت الفروض التركة فلا تأخذ شيئاً .

فإذا مات شخص وترك بنتاً وزوجة وأماً وأختين لأب كان للبنت النصف
فرضاً ، وللزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وللأم السدس فرضاً
لذلك ولوجود الأختين وللأختين الباقي تعصياً يقسم بينهما بالسوية .

(السادسة) حجبا عن الارث واحدة أو أكثر بالأختين الشقيقتين الى
أن يكون معها أخ يعصبها ، فإذا لم يكن معها أخ لأب فلا ميراث لها لاستيفاء
الأختين الشقيقتين حق الأخوات بالفرض وهو الثلثان .

أما إذا كان معها أخ لأب فاته يعصبها فيأخذ معها الباقي بعد أصحاب
القروض يقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا ترك شخص أختين شقيقتين وأختاً لأب فالميراث للشقيقتين ولا
ميراث للأخت للأب .

وإذا ترك أختين شقيقتين وأخاً لأب وأختاً لأب كان للشقيقتين الثلثان
فرضاً ، والباقي للأخ والأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

(السابعة) حجبا عن الإرث بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب والأخ
الشقيق والأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع غيرها أى مع البنت وبنت
الابن ، سواء كان مع الأخت لأب أخ لأب يعصبها أم لا ، لأن الأخت
الشقيقة في هذه الحالة تكون كالأخ الشقيق في كونها عصبة أقرب الى الميت
فتحجب الإخوة والأخوات لأب . ولا تسقط بالجد الصحيح خلافاً لأبى
حنيفة .

هذا ودليل توريث الأخوات لأب هو دليل توريث الأخوات الشقيقات
في الحالات المشتركة بينهن ، لأن من المتفق عليه بين العلماء أن المراد بالأخت
في قوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس
له ولد وله أخت » وهى الأخت الشقيقة والأخت لأب . أما الإخوة والأخوات
لأم فحكمهم يؤخذ من آية أخرى هى قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث
كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من

ذلك فهم شركاء في الثلث) وأما سقوط الإخوة والأخوات لأب بالأخ الشقيق فيؤخذ مما رواه أحمد والترمذي عن علي رضي الله عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه) ولا نعلم في هذا خلافاً ^(١) رغم ضعف الحديث ولكن العمل عليه وبنو الأعيان هم الاخوة والأخوات الأشقاء ، سموا بذلك لأن عين الشيء خياره والأشقاء هم خيار الإخوة ، لارتباطهم بالشخص من جهتين ، وبنو العلات هم الاخوة والأخوات لأب من أمهات مختلفة ، سموا بذلك لأن العلة (بفتح العين) هي الضرة وأمهاتهم ضرائر .

وأما الحالة التي يرث فيها بالتعصيب لا غير فتنقسم قسمين (أحدهما) ينفرد بجميع المال اذا لم يكن معه من له فرض (ثانيهما) اذا كان معه من له فرض الابنة ، مثل أن كان معه أم أو أم زوج أو زوجة فإنه يأخذ ما بقي عن فرض هؤلاء بالتعصيب لقوله تعالى « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » فأضاف المال إلى الأبوين ثم قطع للأم منه الثلث ولم يذكر حكم الباقي ، فدل على أن جميعه للأب .

وأما الحالة الثالثة التي يرث فيها بالفرض والتعصيب فهو إذا كان أب وابنة أو ابنة ابن فان للأب السدس بالفرض وللأبنة أو لابنة الابن النصف . والباقي للأب بالتعصيب . وقيل : أن رجلاً سأل الشعبي عن رجل مات وخلف بنتاً وأباً فقال له : للابنة النصف والباقي للأب ، فقال أصبت المعنى وأخطأت العبارة . قل للأب السدس وللأبنة النصف والباقي للأب . وهكذا لو خلف ابنتين وأباً ، أو ابنة ابن وأباً ، فللأب السدس وللابنتين الثلثان والباقي للأب .

(١) لأنه من رواية الحارث الأمور عن علي ويقال : أن الحارث كان عالماً بالفرائض ولكنه كان رافضياً غالباً هالكا وقد قال النسائي في الحديث : لا بأس به وقال الترمذي : لا يعرف الا من طريقه والعمل عليه .

فرع وأما الجد فقرضه السدس مع الابن أو ابن الابن لإجماع الأمة على ذلك . وإن مات رجل وخلف جداً وابنة أو ابنة . قال المسعودي فمن أصحابنا من قال للجد السدس بالقرض وللابنة أو ابن الابن النصف والباقي للجد بالتعصيب كما قلنا في ابنة وأب . ومنهم من قال : يجوز أن يقال للابنة النصف والباقي للجد . وأما مسألة الجدة فقد قال الشافعي رضي الله عنه « ولا يرث مع الأب أبواه ولا مع الأم جدة » . قال في الرحية :

والجد محجوب عن الميراث	بالأب في أحواله الثلاث
وتسقط الجدات من كل جهة	بالأم فافهمه وقس ما أشبهه
وهكذا ابن الابن بالابن فلا	تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً
وتسقط الإخوة بالبنين	وبالأب الأدنى كما رويناه
وبنني البنين كيف كانوا	سيان فيه الجمع والوحدان
ويفضل ابن الأم بالإسقاط	بالجد فافهمه على احتياط
وبالبنات وبنات الابن	جمعاً ووحداناً فقل لي زدني
ثم بنات الابن يسقطن متى	حاز البنات الثلثين يا فتى
إلا إذا عصبن الذكر	من ولد الابن على ما ذكروا

وجملة ذلك أن الأم تحجب الجدات من جهتها ومن جهة الأب ، لما روى عبد الله بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دوها أم » فشرط في إرث الجدة إذا لم يكن هناك أم . فدل على أنه إذا كان هناك أم أنه لا شيء للجدة ولأن أم الأم تدلى بالأم ومن أدلى بشخص لم يشاركه في الميراث كابن الابن مع الابن .

وأما أم الأب فإنه لا يرث معه أبواه ، لأن الجد يدلى بالأب ومن أدلى بعصبة لم يشاركه في الميراث كابن الابن لا يشارك الابن ، وكذلك لا يرث مع الأب أحد من أجداده لما ذكرناه في الجد ولا يحجب الأب أم الأم لأنها تدلى بالأم ، والأب لا يحجب الأم فلم يحجب أمها كما لا يحجب الأب ابن

الابن ، وكذلك أم الابن ترث مع الجد لأن الأب اذا لم يحجبها فلان لا يحجبها
الجد أولى . وكذلك الجد لا يحجب أم الأب لأنها تساويه في الدرجة
والإدلاء إلى الميت .

قال أصحابنا وجميع هذه المسائل في الحجب لا خلاف فيها ، وأما الأب
فهل يحجب أم نفسه ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فذهب الشافعي إلى أنه
يحجبها ، وبه قال من الصحابة عثمان وعلى وزيد بن ثابت ، ومن التابعين
شريح ، ومن الفقهاء الأوزاعي والليث ومالك وأبو حنيفة وأصحابه .

وذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو موسى وعمران بن الحصين
إلى أنه لا يحجبها بل ترث معه من ولده ، وبه قال أحمد وإسحاق وابن جرير
الطبري لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث امرأة من ثقيف مع ابنها ،
دليلنا أنها تدلى بولدها فلم تشاركه في الميراث كأم الأم لا ترث مع الأم .

وأما الخبر في الجدة التي ورثت مع ابنها فيجوز أن يكون لها ابنان فمات
أحدهما وخلف ابناً ثم مات ابن ابنها وخلف عمه وجدته أو يجوز أن يكون
الابن كافراً أو قاتلاً أو مملوكاً .

إذا ثبت هذا ومات رجل وخلف أباه وأم أمه وأم أبيه فإن البغداديين
من أصحابنا قالوا : لأم الأم السدس والباقي للأب قال المسعودي فيه وجهان
(أحدهما) هذا (والثاني) أن الجدة أم الأب تحجب أم الأم عن نصف
السدس ويأخذه الأب مع باقي المال ، ووجهه أنهما لو اجتمعتا لشاركتها في
نصف السدس واستحقته ، فإذا كان هناك الأب استحق ما كانت تستحقه
لأنها تدلى به ، والأول هو المشهور ، ولا ترث ابنة الابن مع الابن لما ذكرناه
في أم الأب والله تعالى أعلم .

إذا ثبت هذا فإن الجد الصحيح وهو أبو الأب وإن علا - مع كونه
صحيحاً بحيث لا يكون اتصاله بالميت بواسطة أثنى - فإن كان اتصاله
بواسطة الأثنى - كأبي الأم وأبي أم الأب - فلا يكون صحيحاً ، ولا يرث
بالفرض ولا بالتعصيب ، وإنما هو من ذوى الأرحام الذين لا يرثون إلا إذا

انعدم أصحاب الفروض النسبية والعصبة النسبية . والجدة كالأب في الأحوال الثلاثة التي سبق بياناها :

(أولا) يرث بطريق الفرض وحده إذا كان المتوفى - وهو ابن ابنه ، أو بنت ابنه - قد ترك ابناً أو ابن ابن أو أسفل منه فيكون للجد سدس التركة فرضاً . فإذا مات شخص وترك زوجة وابناً وجدةً كان للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث وللجد السدس فرضاً ، والباقي لابن بالتعصيب .

وإذا مات وترك ابن ابن وجدةً فللجد السدس فرضاً ، والباقي لابن الابن تعصيباً .

(ثانياً) ويرث بطريق التعصيب وحده إذا لم يكن لذلك المتوفى فرع وارث أصلاً لا بطريق الفرض ولا بطريق التعصيب ، فيأخذ الجد كل المال أو ما بقي منه بعد أصحاب الفروض إن كان منهم أحد .

فإذا مات شخص عن زوجة وجد ، كان للزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث ، وللجد الباقي تعصيباً ، وإذا مات ولم يترك سوى جده فللجد جميع التركة تعصيباً .

(ثالثاً) ويرث بالفرض والتعصيب معاً ، وذلك إذا كان للمتوفى فرع وارث مؤنث ، أي بنت واحدة أو أكثر أو بنت ابن مهما نزل أبوها واحدة أو أكثر ، فإذا مات شخص عن زوجة وبنت ابن وجد فللزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث ولبنت الابن النصف فرضاً وللجد السدس فرضاً ويأخذ الباقي تعصيباً .

هذه الأحوال الثلاثة هي التي يكون فيها الجد كالأب من حيث الأحكام ، وهناك حالات أخرى يختلف فيها الجد عن الأب - فمن ذلك أن أحد الزوجين إذا مات وترك أباه وأمه وزوجه كان للأم ثلث ما بقي بعد نصيب الزوجة أو الزوج باتفاق وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه . أما إذا ترك

جده وأمه وزوجه فللأم ثلث جميع التركة إلا أبا يوسف فقد جعل لها ثلث ما يبقى كحالها مع الأب . ومن ذلك أيضاً أن المتوفى إذا ترك أباه وإخوته الإشقاء أو الأب فان الاخوة يسقطون بالأب بالاجماع ، أما اذا كان بدل الأب جد قفى سقوط هؤلاء الاخوة خلاف قد ذكرناه في أحكام الكلالة .

ومن ذلك أيضاً أن المتوفى إذا ترك أباه وجدته لأبيه فإن الجدة لا ترث مع الأب شيئاً ، أما إذا كان بدل الأب جد فان الجدة ترث فرضاً والأحوال الثلاثة المتقدمة هي التي يرث فيها الجد كالأب .

وهناك حالة خاصة به لا يرث فيها وهي التي يجتمع فيها مع الأب فيكون محجوباً من الميراث وكذلك الحكم في أبي الأب مع أبي أبي الأب ، فان الأول يحجب الثاني ، والأصل في هذا أنه إذا كان لشخص قريبان قرابتهما من جنس واحد كالبنوة والأبوة ، وكان أحدهما يدلى في هذه القرابة بواسطة الآخر فإنه يحجب به من الميراث في ذلك الشخص ، وذلك كالجد مع الأب ، وأبي الجد مع الجد وأم الأم مع الأم وابن الابن مع الابن والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يرث ولد الأم مع أربعة : مع الولد وولد الابن والأب والجد لقوله عز وجل « وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » فورثهم في الكلالة ، والكلالة من سوى الوالد والولد ، والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال « جاءني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لا أعقل ، فتوضأ وصب من وضوئه على فمقلتي ، فقلت : يا رسول الله لمن الميراث وإنما يرثني كلالة ؟ قال فنزلت آية الغرض » وروى أنه قال : كيف أصنع في مالي ولى اخوات ؟ فنزلت آية الموارث : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » والكلالة هو من ليس له ولد ولا والد ، وله اخوة ، ولأن الكلالة مشتق من الاكليل وهو الذي يحتاط بالراس من الجوانب ، والذين يحيطون بالبيت من الجوانب الاخوة ، فأما الوالد والولد

فليس من الجوانب ، بل أحدهما من أعلاه والآخر من أسفله ، ولهذا قال الشاعر يمدح بنى أمية :

ورثتم قناة الملك لا عن كلاله عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

فصل ولا يرث ولد الأب والأم مع ثلاثة مع الابن وابن الابن والأب، والدليل عليه قوله عز جل « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » فورثهم في الكلالة ، وقد بينا أن الكلالة أن لا تكون والدًا ولا ولداً .

فصل وإذا استكمل البنات الثلاث ولم يكن مع من دونهن من بنات الابن ذكر لم يرثن . لما روى الأعمش عن إبراهيم قال : قال زيد رضى الله عنه إذا استكمل البنات الثلاث فليس لبنات الابن شيء إلا أن يلحق بهن ذكر ، فيرد عليهن بقية المال ، إذا كان أسفل منهن رد على من فوقه للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كن أسفل منه فليس لهن شيء ، وبقية المال له دونهن ، ولأننا لم ورثنا من دونهن من بنات الابن فرضاً مستأنفاً لم يجوز لأنه ليس للبنات بالنسبة أكثر من الثلاث ، وإن شركنا بينهن وبين بنات الابن لم يجوز ، لأنهن أنزل منهن بدرجة فلا يجوز أن يشاركهن ، وإن استكمل الأخوات للأب والأم الثلاث ولم يكن مع الأخوات للأب ذكر يعصبن لم يرثن لما ذكرناه من المعنى في البنات وبنات الابن .

فصل ومن لا يرث ممن ذكرناه من ذوى الأرحام أو كان عبداً أو قاتلاً أو كافراً لم يحجب غيره من الميراث ، لأنه ليس بوارث فلم يحجب كالاجنبى .

الشرح حديث جابر أخرجه أحمد قال : ثنا سفيان أنبأنا ابن المنكدر أنه سمع جابراً يقول : « مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني هو وأبو بكر ماشيين ، وقد أغمى على فلم أكلمه ، فتوضأ فصبه على فأفقت وقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ولى أخوات ؟ قال : فنزلت آية الميراث « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » كان ليس له ولد وله أخوات .

وفي رواية الصحيحين عن جابر رضى الله عنه قال « عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في بنى سلمة يمشيان ، فوجدنى لا أعقل — زاد في رواية الكشميهنى : شيئاً » وقد ترجم البخارى له في صحيحه : باب عيادة المعنى عليه وفي باب الاعتصام من صحيح البخارى بأنه صب عليه نفس الماء الذى توضع به ، وفي باب عيادة المريض : « فتوضأ النبى صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على » وفي لفظ عند أبى داود : « فنفض في وجهى فأفقت » وفي الصحيحين من رواية رافع بن خديج فنزلت : « يوصيكم الله في أولادكم » فقد قيل : انه وهم وان الصواب أن الآية التى نزلت في قصة جابر هى الآية الأخيرة من سورة النساء وهى : « يستفتونك » قال شعبة : قلت لمحمد بن المنكدر : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ؟ قال : هكذا أنزلت » .

أما الأحكام فإن الإخوة والأخوات للأم يسقطون عن الإرث مع أحد أربعة ، مع الأب أو الجد النوارث أو مع الولد ذكراً كان أو أنثى واحداً كان أو أكثر أو مع ولد البنين ، سواء كان ولد الابن ذكراً أو أنثى ، واحداً كان أو أكثر ، والدليل عليه قوله تعالى « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث « فورثهم بالكلالة ، والكلالة هو من لا ولد له ولا والد .

والدليل عليه الكتاب والسنة والإجماع واللغة . فالكتاب « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد » فنص على أن الكلالة من لا ولد له ، والاستدلال من الآية أن الكلالة أيضاً من لا والد له لقوله تعالى « وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » فورث الأخت نصف مال الأخ وورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد ولا والد .

أما السنة : فرواية جابر كيف أصنع بمالى ؟ إنما ترثنى كلالة ، ولم يكن له ولد ولا والد ، فأقره النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك .

وأما الإجماع : فروى عن أبي بكر وعلى وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا : الكلالة من لا ولد له ولا والد ، ولا مخالف لهم .

إذا ثبت هذا فإن أولاد الأم هم الاخوة والأخوات من الأم فقط من آباء شتى ، ويسمون بالأخفاء ، وانما بذلك تشبيها لهم بالفرس الأخيف ، وهو الذي له عين زرقاء وأخرى كحلاء ، وهم مختلفون في نسب الآباء كذلك ولكم ثلاثة أحوال .

(أحدها) : السدس فرضاً للواحد ذكراً كان أو أنثى ، فمن مات وترك أخاً شقيقاً وأخاً أو أختاً لأم ، فإن للأخ من الأم أو الأخت من الأم السدس فرضاً والباقي للأخ الشقيق تعضيماً .

(ثانيها) : الثلث فرضاً للأكثر من الواحد يقسم بينهم بالسوية سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً أم مختلطين .

(ثالثها) الحجب عن الارث بالفرع الوارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً ، وبالأصل المذكر فلا يرثون مع الابن ولا ابن الابن وإن نزل ، ولا مع البنت وبنت الابن وإن نزل أبوها ولا مع الأب والجدة الصحيح وإن علا .

وهم يرثون مع الأم مع أنهم يدلون بها الى الميت فهم مستثنون من القاعدة المعروفة (أن من أدلى إلى الميت بغيره كان محجوباً بذلك الغير) .

وبيان أحوالهم جاء في سورة النساء « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » .

وقد أجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت في هذه الآية هو الأخ والأخت من الأم ، جعلته الآية توريثهم مشروطاً بكون الميت كلالة ، وهو من لا ولد له ولا والد ، فإذا لم يكن كلالة فلا ميراث لهم .

أما إذا كان الميت كلالة وله أخ أو أخت لأم استحق من وجد منهما

السدس فرضاً ، وإن كان له أكثر من واحد من الإخوة أو الأخوات لأُم فإنهم يستحقون الثلث يقسم بينهم بالسوية لا فرق بين الذكور والإناث ، لأن الآية نصت على أنهم فيه شركاء ، والشركة عند الإطلاق تقتضى المساواة ولأن تفضيل الذكر على الأنثى إنما هو باعتبار العصوبة وهى متنفية فى قرابة الأم ، وإنما استحقوا هذا الفرض لأنهم أقرباء من جهة الأم ، لما تساوا فى هذه القرابة سوى الشارع بينهم فى الميراث ، وإنما جعل الثلث حداً أعلى لميراثهم لكيلا يزيد حقهم عما تستحقه الأم وهم إنما يدلون إلى الميت بها .

أما اللغات فإن الكلالة مأخوذة من الإكليل ، والإكليل إنما يحيط بالرأس من الجوانب ، ولا يتعلق عليه ولا ينزل عنه ، والأب يعلو الميت ، وولده ينزل عنه ، كذلك الكلالة يحيط بالميت من الجوانب ولا تعلو عليه ولا تنزل عنه ، ولهذا قال الشاعر الأُموى يمدحهم :

ورثتم قناة الملك لا عن كلالة عن ابنى مناف عبد شمس وهاشم

أى لم ترثوا الملك عن هو مثلكم ، وإنما ورثتموه عن هو أعلى منكم ، عن عثمان بن عفان جدكم . وعثمان ورثه عن جده عبد شمس وعبد شمس ورثه عن هاشم جد النبی صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن بطال : لأن بنى أمية ورثوا الخلافة عن عثمان رضى الله عنه وأبوه من بنى عبد شمس وأم أمه من بنى هاشم ، وهى البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم فجدته لأمه عمة النبی صلى الله عليه وسلم .

والكلالة مصدر بمعنى الكلال وهو الاعياء ثم اطلقت على الميت الذى لم يخلف ولداً ولا والداً يرثانه ، قال الفراء الكلالة من سقط عنه طرفاه وهما أبوه وولده فصار كلا وكلالة أى عيالا على أهله - وتطلق الكلالة أيضاً على الورثة عدا الوالد والولد وسموا كلالة لاستدارتهم بنسب الميت من تكلمه النسب إذا استدار به ، ومنه يقال : تكلمت الغمام السماء أى أحاط بها من كل جانب ، ومنه الإكليل فإنه يحيط بجوانب الرأس ولا يعلو عليه ، فكأنه الورثة ما عدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حصوله

لا من طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة للاكليل بالرأس . وقد يقال : إذا كان المراد من الكلالة من لا ولد له ولا والد فإن سقوط الأخوات بالولد يكون استفادة ذلك من لفظ الكلالة - هو دفع ما يتوهم من احتمال توريثها مع الابن بذلك والجواب على هذا من وجهين - انظر الورقة المرفقة .

(أحدهما) أن السر في النص على عدم الولد في توريث الأخت مع استفادة ذلك من لفظ الكلالة - هو ما يتوهم من احتمال توريثها مع الابن كما ترث مع البنت ، فإن من يعرف أن البنت لا تحجب الأخت قد يتوهم أن الابن لا يحجبها أيضاً فجاء النص لدفع هذا الاحتمال ، وهذا الجواب مبني على أن المراد من الولد في الآية هو الابن دون البنت كما هو رأى الجمهور .

(والثاني) ما ذكره الجرجاني ، من أن قوله تعالى (ليس له ولد) تفسير للكلالة ، فإن لفظ الولد يطلق على الوالد والمولود فالوالد يسمى ولداً لأنه ولد ، والمولود يسمى ولداً لأنه ولد كالذرية فانها من ذرائعهم تطلق على المولود وعلى الولد كما في قوله تعالى : « وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون » .

أما مسألة الإخوة والأخوات للأب والأم فإنهم لا يرثون مع أحد ثلاثة ، مع الأب أو مع الابن أو ابن الابن لقوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك » الآية . فورث للأخت من أخيها بالكلالة ، وقد دللنا على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد .

ثم دل الدليل على أنهم يرثون مع البنات وبنات الابن ومع الجد ، وبقي الأب والابن وابن الابن على ظاهر الآية ، ولا ترث الاخوة والأخوات للأب مع أحد أربعة : الأب والابن وابن الابن لما ذكرناه . ولا مع الأخ للأب والأم لأنه أقرب منهم [ولا مع الأخوات للأب والأم إذا كن عصابة بالبنات . ولا ترث الأخوات للأب مع أختين لأب وأم فأكثر لاستكمال الثلثين الا اذا كان معهن أخ لأب فيعصبهن للذكر مثل حظ الأنثيين] .

أما مسألة الحجب فإنه حبيان : حجب إسقاط وحجب نقصان . فأما حجب الإسقاط فمثل حجب الابن للإخوة والأخوات وبنهيم . والأعمام وبنهيم . ومثل حجب الإخوة لبنى الإخوة والأعمام وبنهيم ، ومثل حجب الأب للإخوة . وأما حجب النقصان فمثل حجب الولد للزوج من النصف الى الربع ، وحجب الزوجة من الربع الى الثمن ، ومثل حجب الأم من الثلث الى السدس .

إذا ثبت هذا فإن جميع من ذكرناه ممن لا يرث من ذوى الأرحام والكفار والملوكين والقاتلين وقال العمراني : لا يحجبون غيرهم ومن عصى موته فإنه لا يحجب غيره ، قال الثوري في الروضة : فالمفقود الذي انقطع خبره وجهل حاله في سفر أو حضر في قتال أو عند انكسار سفينة أو غيرهما وله مال - وفي معناه : الأسير الذي انقطع خبره - فإن قامت بينة على موته قسم ميراثه والا فوجهان أحدهما : وهو اختيار أبي منصور وغيره أنه لا يقسم ماله حتى يتحقق حاله وأصحهما وبه قطع الأكثرون أنه إذا مضت مدة يحكم الحاكم بأنها مضت مدة لا يعيش مثله فيها قسم ماله وهذه المدة ليست مقدرة عند الجمهور ولا يشترط القطع بأنه لا يعيش ، وبه قال الصحابة والفقهاء كافة إلا ابن مسعود فإنه قال : يحجبون حجب النقصان ووافق أنهم لا يحجبون حجب الإسقاط .

ودليلنا أن كل من لا يحجب حجب الإسقاط لم يحجب حجب النقصان كابن البنت ، ولأنه ليس بوارث فلم يحجب غيره كالأجنبي ، فإن قيسل الأخوان لا يرثان مع الأب ويحبيان الأم فالجواب أنهما وارثان ، وإنم أسقطهما من هو أقرب منهما ، وهؤلاء ليسوا بورثة في الجملة .

فروع قال الشافعي رضى الله عنه : وبنو الإخوة لا يحجبون الأم عن الثلث ولا يرثون مع الجد وهذا صحيح ، بنو الإخوة لا يحجبون الأم من الثلث الى السدس سواء كانوا بنى أخوة لأب وأم أو لأب لقوله تعالى « وورثه أبواه » أليس لما حجبتها الأولاد حجبتها الأولاد ؟ هلا قلتم لما حجبتها الأخوة حجبتها أولادهم ، قلنا : الفرق بينهما أن حجب الأولاد أقوى

من حجب الإخوة . بدليل أن الواحد من الأولاد حجب الأم ، فمن حيث هو أقوى تعدى حجه ذلك إلى ولده ، وحجب الإخوة أضعف لأنه لا يحجبها الا اثنان منهم عندنا . وعند ابن عباس لا يحجبها الا ثلاثة ، فمن حيث ضعف حجبهم لم يتعد حجبهم إلى أولادهم ، ولأن كل من حجبته الولد حجه ولد الابن ، لأن الولد يحجب الإخوة فحجبهم ولده ، والولد يحجب فحجه ولده ، وليس كذلك ولد الإخوة فإنهم لا يحجبون من يحجب أبوهم ألا ترى أن الأخ للأب والأم يحجب الأخ للأب ومعلوم أن ابن الأخ للأب والأم لا يحجب الأخ للأب ، بل الأخ للأب يستقط ابن الأخ للأب والأم ، ولا يرث بنو الإخوة مع الجد لأن الجد أقرب منهم فأسقطهم . والله تعالى أعلم بالصواب .

(فرع) في الحجب بنوعيه

الحجب في اللغة هو المنع مطلقاً ومنه الحجاب اسم لما يستر به الشيء ويمنع من النظر إليه ، وفي اصطلاح الفرضيين هو منع من قام به سبب الإرث عن ميراثه كله أو بعضه بسبب وجود شخص آخر غير مشارك له في سهمه كحجب الأخ عن الميراث بالابن وكحجب الجد بالأب .

والمحجوب قد تحقق فيه سبب الارث غير أن وجود الحاجب هو الذي منع هذا السبب أن يعمل عمله ويثبت له حكمه فعدم إرثه لا يرجع إلى معنى فيه يحرمه من الميراث وإنما هو لتقديم الحاجب عليه ، لأنه أقرب منه إلى المتوفى .

فإن كان عدم الإرث لمعنى قائم بالشخص المحروم نفسه تنتفى به أهليته للإرث كالقتل واختلاف الدين والرق فإنه لا يسمى حجباً اصطلاحاً ، وإنما يسمى حرماناً ويسمى المحروم معدوماً في حق الإرث والحجب فلا يرث ولا يحجب غيره عن الميراث بخلاف المحجوب فإنه قد يحجب غيره مع كونه محجوباً . وليس من الحجب انتقاص حصص أصحاب القرائض بسبب اجتماع من يجانسهم عن حالة الاقتراد كالزوجات مثلاً ، فإن فرض الزوجة

إذا انفردت الربع أو الثمن ، فإذا اجتمعت معها غيرها زاحمتها في ذلك
الفرض فيقل نصيبها تبعاً لذلك .

وليس من الحجب استغراق الفروض للتركة بحيث لا يبقى للعاصب
شيء كما في زوج وأخت شقيقة وأخ لأب فإنه لا شيء للأخ لأب لأنه
عاصب ولم يبق له شيء بعد الفرائض لأن الزوج له النصف والأخت
الشقيقة لها النصف ، ولا شيء للأخ من الأب ولا يسمى اصطلاحاً محجوباً
أو محروماً .

وليس من الحجب أيضاً انتقاص السهام بالعلول عندما تزيد السهام
على أصل المسألة إذا ثبت هذا فإن الحجب يختلف عن المنع من وجهين
(أحدهما) من حيث الحقيقة (والثاني) من حيث الأثر المترتب على كل
منهما ، فمن حيث الحقيقة نرى أن الشخص الممنوع قد قام به سبب الإرث
من قرابة أو زوجية أو ولادة ، وتحقق الشرط لكن قام به معنى من المعاني
كالقتل واختلاف الدين ، أخرجه عن أهلية الميراث ، فالمحروم قد اجتمع
فيه المقتضى والمانع ، وبهذا لا تعمل العلة عملها فيحرم من الميراث . أما
المحجوب فقد قام به سبب الأثر وتحقق الشرط وانتهى المانع لكن وجد معه
من هو أولى منه بالميراث .

وأما من ناحية الأثر فإن المحجوب قد يحجب غيره عند جمهور الفقهاء
كما في أب وأم وأخوة متعددين فإن الأخوة محجوبون بالأب وهم مع ذلك
يحجبون الأم من الثلث إلى السدس . وأما المحروم فلا يحجب غيره أصلاً
لأنه ملحق بالعدم وذلك كالابن القاتل لأبيه مع بنت ابن فإن الميراث يكون
لبنت الابن كله ، ولا أثر لوجود الابن القاتل . وقد حكى عن ابن مسعود
أنه يعتبر الممنوع من الميراث لأي سبب حاجباً لغيره من الميراث وإن كان هو
محروماً منه وإلى هذا ذهب داود بن علي ووافق الحسن البصري
ابن مسعود في القاتل فقط دون غيره وإلى هذا ذهب الإباضية .

إذا ثبت هذا فإن الحجب نوعان : حجب نقصان وحجب حرمان

أما حجب النقضان فهو نقل وارث من سهم أكثر الى سهم أقل بسبب وجود شخص آخر ، كنقل الزوج من النصف إلى الربع عند وجود الفرع الوارث للزوجة ونقل الأم من الثلث الى السدس لوجود الفرع الوارث أو أكثر من واحد من الاخوة والاخوات .

وهذا الحجب يكون لخمس من أصحاب الفروض : الزوج ، والزوجة ، والأم ، وبنت الابن ، والأخت لأب ، ولا يكون لغير هؤلاء من الورثة .

أما حجب الحرمان فهو منع الشخص من الميراث كله لوجود شخص آخر ، كحجب الأخ بالابن وحجب الجد بالأب ، وحجب الجدة بالأم . والورثة في حجب الحرمان ضربان : ضرب لا يحجبون هذا الحجب بأي حال ، وإن كان بعضهم يحجب حجب النقضان وهم ستة : الزوج ، والزوجة ، والأب ، والأم ، والابن ، والبنت .

وضرب يرثون بحال ويحجبون بحال أخرى وهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا أصحاب فروض أم عصابات ، والقاعدة التي يجرى عليها حجب الحرمان تقوم على أصليين :

(أحدهما) أن كل من يدلى إلى الميت بشخص فإنه لا يرث مع وجود ذلك الشخص كالجد فإنه لا يرث مع الأب ، وكابن الابن لا يرث مع الابن وكأم الأم لا ترث مع الأم ، لأن المدلى به أقرب من المدلى فيكون أولى بالميراث ، ويستثنى من هذه القاعدة أولاد الأم فانهم يرثون مع وجودها ، وإن كانوا يدلون إلى الميت بها لأنها لا تستحق جميع التركة بجهة واحدة .

(ثانيهما) أن الأقرب درجة يحجب الأبعد وأن الأقوى قرابة في الدرجة الواحدة يحجب الأضعف فيها ، فالأخ لأب يحجب ابن الأخ الشقيق لأن الأول أقرب درجة ، وكذا العم لأب يحجب ابن العم الشقيق لنفس السبب ، والأخ لأبوين يحجب الأخ لأب لأن الأول أقوى قرابة من الثاني . والأقرب يحجب الأبعد ولو كان الأقرب نفسه محجوباً كما لو اجتمع الأب وأم الأب وأم أم الأم ، فإن أم الأب تحجب أم أم الأم ، وإن كانت أم الأب محجوبة

بالأب ، فالمحجوب حجب حرمان يحجب غيره عن الميراث لتحقيق أهليته الميراث ، وثبوت سبب الإرث فيه ، اذ الحرمان لم يكن لمعنى فيه نفسه وانما لتقديم الغير عليه ، فلولا وجود ذلك الغير لورث ، بخلاف المحروم بسبب مانع كاختلاف الدين والقتل ، فإن المنع لمعنى فيه نفسه فاتتفت عنه أهلية الميراث ، فصار كالمعدوم في حق الإرث والحجب جميعاً كما ذكرنا آنفاً .

وهذه القواعد تسرى على العصابات كما تسرى على أصحاب الفروض، فالترجيح بين العصابات يكون أولاً بالجهة على أن الجد والاختوة يكونون في مرتبة واحدة ، فإذا تساوا في الجهة فالترجيح يقرب الدرجة من الميت ، فالأب مقدم على الجد ، والأخ مقدم على ابن الأخ وهكذا ، فإذا تساوا في الجهة والدرجة فالترجيح بقوة القرابة ، فالأخ الشقيق مقدم على الأخ لأب وهكذا .

(فرع) في حجب اصحاب الفروض

اعلم أن أصحاب الفروض المقدرة اثنا عشر شخصاً ، منهم اثنان لا يحجبان أصلاً ، وهما الأب والبنت الصلبية ، ومنهم عشرة يحجب بعضهم حجب نقصان فقط ، ويحجب البعض الآخر حجب حرمان واليك تفصيلها :

(أولاً) : الأم تحجب حجب نقصان من الثلث إلى السدس ، وذلك بالفرع الوارث مطلقاً مذكراً كان أو مؤثراً وبأكثر من واحد من الاختوة والأخوات من أى جهة كانوا .

(ثانياً) الزوج يحجب حجب نقصان فقط من النصف إلى الربع ، وذلك بالفرع الوارث للزوجة ، سواء كان ولدها من هذا الزوج أو من غيره .

(ثالثاً) الزوجة تحجب حجب نقصان فقط من الربع الى الثمن ، وذلك بالفرع الوارث للزوج ، سواء كان منها أو من غيرها .

(رابعاً) الجد الصحيح يحجب حجب حرمان بالأب وبالجد الصحيح الأقرب منه درجة إلى الميت .

(خامساً) الجدة الصحيحة تحجب حجب حرمان سواء كانت أبوية أم بالأم وتحجب الأبوية بالأب وبالجد الصحيح الذي تدلى به إلى الميت ، ويحجب الجدة البعدي بالجدة القربى كأم أم الأم تحجب بأم الأب .

(سادساً) بنت الابن تحجب حجب حرمان بالفرع المذكر الأعلى منها درجة ، سواء كان معها معصب أم لا ، وتحجب أيضاً بالبنتين الصليتين فأكثر إلا أن يكون معها معصب في درجتها أو أنزل منها درجة ، وتحجب أيضاً ببنتي الابن الأعلى منها درجة إلا أن يكون معها معصب ، وتحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس مع البنت الصلية الواحدة أو بنت الابن الأعلى منها درجة ، وإذا حرمت من الميراث كان لها وصية واجبة في حدود الثلث حسب نظام الموارث في الديار المصرية .

(سابعاً) الأخت الشقيقة تحجب حجب حرمان بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب سواء كان معها أخ شقيق أم لا .

(ثامناً) الأخت لأب تحجب حجب حرمان سواء كان معها من يعصبها أم لا بما تحجب به الأخت الشقيقة وبالأخ الشقيق ، وكذا بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع البنات أو بنات الابن ، وتحجب بالأختين الشقيقتين إلا أن يكون معها معصب ، وتحجب حجب نقصان من النصف إلى السدس إذا كان للميت أخت شقيقة واحدة وارثة بالفرض فتأخذ الأخت الشقيقة النصف وتأخذ الأخت للأب السدس تكملة للثلثين لقوله تعالى « فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » .

(تاسعاً) الإخوة والاختوات لأم يحجبون حجب حرمان بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر مهما علا والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن اجتمع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضاً فرض لكل واحد منهم فرضه فإن زادت سهامهم على سهام المال أعييت بالسهم الزائد ودخل النقص على كل واحد منهم بقدر فرضه ، فإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واختين من الأم واختين من الأب والأم فللزوجة النصف وللأم السدس وللأختين من الأم الثلث وللأختين من الأب والأم الثلثان ، وأصل الفريضة من ستة وتقول إلى عشرة ، وهو أكثر ما تقول إليه الفرائض لأنها عالت بثلاثيها وتسمى أم الفروع لكثرة السهام العائلة ، وتسمى الشريحية لأنها حدثت في أيام شريح وقضى فيها .

وإن مات رجل وخلف ثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات من الأم وثمانى أخوات من الأب والأم ، فللزوجة الربع وللجدتين السدس وللأخوات من الأم الثلث وللأخوات من الأب والأم الثلثان ، وأصلها من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر وهو أكثر ما يقول إليه هذا الأصل وتسمى أم الأرامل ، وإن مات رجل وخلف زوجة وأبوين وابنتين فللزوجة الثمن وللأبوين السدسان وللأبنتين الثلثان أصلها من أربعة وعشرين وتقول إلى سبعة وعشرين وتسمى المنبرية ، لأنه روى أن علياً كرم الله وجهه سئل عن ذلك وهو على المنبر فقال : صار ثمنها تسعاً .

وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واختاً من أب وأم فللزوجة النصف وللأخت النصف وللأم الثلث ، وأصلها من ستة وتقول إلى ثمانية وهى أول مسألة أعييت في خلافة عمر رضى الله عنه وتعرف بالمباهلة ، فإن ابن عباس رضى الله عنه أنكر العول، وقال هذان النصفان ذهباً بالمال فأين موضع الثلث فيقول له: والله لئن مت أو متنا فيقسم ميراثنا إلا ما عليه القوم ، قال : فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين » والدليل على إثبات العول أنها حقوق مقدرة متنفذة في الوجوب ، ضاقت التركة عن جميعها فقسمت التركة على قدرها كالديون) .

الشرح إذا اجتمع أصحاب الفروض وضائق سهام المال عن أنصبتهم ، أعييت الفريضة التى زيد في حسابها ليدخل النقص على كل واحد

منهم بقدر حقه . والعول هو الرفع . قال الفيومي في المصباح : عالت الفريضة عولا ارتفع حسابها وزادت سهامها فنقصت الأنصباء ، فالعول نقيض الرد ، ويتعدى بالألف في الأكثر ، وبنفسه في لغة ، فيقال أعال زيد الفريضة وعالها ، وعال الرجل عولا جار وظلم . وقوله تعالى : ذلك أدنى ألا تمولوا . قيل معناه ألا يكتر من تعولون : وقال مجاهد : لا تميلوا ولا تجوروا .

وقال العمراني في البيان : وإنما سمي عولا للرفع في الحساب إلى الزيادة فيه .

إذا ثبت هذا فأصول حساب الفرائض سبعة : الاثنان ، والثلاثة ، والأربعة ، والستة ، والثمانية ، والاثناعشر ، والأربعة وعشرون . فأربعة من هذه الأصول لا يعول قط ، وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية ، وثلاثة من هذه الأصول يعول ، وهي الستة والاثناعشر والأربعة وعشرون . فأما أصل الستة فإنه يعول إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة . فأما التي تعول سبعة فهي إذا ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأختين لأب وأم فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة فذلك سبعة أو مات رجل وخلف أختين لأب وأم وأختين لأم وأماً أو جدة فللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأختين لأم الثلث سهمان وللأم أو الجدة سهم وهو السدس فذلك سبعة فتتصور أن يكون الميت فيها رجلاً أو امرأة .

وأما التي تعول إلى ثمانية ، فمثل أن يكون هناك أختان لأب وأم وأخ لأم وزوجة فللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأخ لأم السدس سهم وللزوجة النصف ثلاثة . وكذلك إذا خلفت زوجاً وأختاً لأب وأم أو لأب وأمًا فللزوجة النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وتعرف هذه المسألة بالمياهلة ، فإنها حدثت في أيام عمر رضى الله عنه ، ففضى فيها عمر كذلك فأنكره ابن عباس وقال : من شاء باهلتها فيها ، والبهلة اللعنة .

وأما التي تعول إلى تسعة فمثل أن تموت امرأة وت خلف أختين لأب وأم وأخوين لأم وزوجة فللأختين الثلثان أربعة وللأخوين لأم الثلث وللزوجة

النصف . وأما التي تعول إلى عشرة ، فمثل أن تموت امرأة وتخلف زوجاً وأختين لأب وأم وأخوين لأم وأماً أو جدة فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان أربعة وللأختين للأم الثلث سهمان وللأم أو الجدة سهم فذلك عشرة . وهو أكثر ما تعول إليه الفرائض لأنها عالت بثلاثيها . وتسمى أم الفروخ لكثرة ما فرخت وعالت به من السهام ، وتسمى الشريحية لأنها حدثت في زمان شريح ففقدت بها كذلك . وكان الزوج يقول : جعل لى شريح النصف فلما كان وقت القسمة لم يعط النصف ولا الثلث . وقال شريح : أراك رجلاً جائراً تذكر الفتوى ولا تذكر القصة .

وإذا عالت الفريضة إلى ثمانية أو تسعة أو عشرة فلا يحتمل أن يكون الميت ذكراً وأما أصل الاثني عشر فإنها تعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ، فأما التي تعول إلى ثلاثة عشر فمثل أن يموت رجل ويخلف زوجة وأختين لأب وأم وأماً أو جدة فلأختين الثلثان ثمانية وللزوجة الربع ثلاثة وللأم أو الجدة السدس سهمان أو تموت امرأة فتخلف زوجاً وبنتي صلب وأما فيتصور في التي تعول إلى ثلاثة عشر أن يكون الميت رجلاً أو امرأة ، وأما التي تعول إلى خمسة عشر فمثل أن يكون هناك زوجة وأختان لأب وأم وأخوان لأم فللزوجة الربع ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان ثمانية وللأخوين للأم الثلث أربعة ، أو تموت امرأة فتخلف زوجاً وبنتين وأبوين فللزوجة الربع ثلاثة وللبنين الثلثان ثمانية وللأبوين السدسان أربعة ، فنتصور أن يكون الميت فيها رجلاً أو امرأة .

وأما التي تعول إلى سبعة عشر كأن يكون هناك زوجة وأختان لأب وأم وأخوان لأم وأم أو جدة ، فللزوجة الربع ثلاثة وللأختين للأب والأم الثلثان ثمانية وللأخوين للام الثلث أربعة ، وللأم أو الجدة السدس سهمان فذلك سبعة عشر ، وهذا أكثر ما يعول إليه هذا الأصل ، وتسمى أم الأرامل لأنه لا يتصور أن يكون الميت فيها إلا رجلاً .

وأما أصل أربعة وعشرين فإنه يعول إلى سبعة وعشرين لا غير ، وهو أن يكون هناك زوجة وابتنان وأبوان ، فللزوجة الثمن ثلاثة وللبنين الثلثان

سنة عشر وللأبوين السدسان ثمانية ، ولا يتصور أن يكون الميت فيها الا رجلا وتسمى المنبرية ، لأن عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال : عاد ثمنها تسعاً .

إذا ثبت هذا فقد قال بالعلول الصحابة كافة وذلك أنه حدث في أيام عمر رضى الله عنه أن امرأة ماتت وخلفت زوجا وأختا لأب وأم وأما فاستشار الصحابة فيها فأشار العباس عليه بالعلول فقالوا : صدقت ، وكان ابن عباس يومئذ صبيا فلما بلغ أنكر العلول وقال : من شاء باهلته ، وروى عن عبد الله ابن مسعود أنه قال : التقيت أنا وزفر بن أوس الطائي فذهبنا الى ابن عباس وتحدثنا معه فقال : ان الذى أحصى رمل عالج عددا لم يجعل في مال نصفا ونصفا وثلاثا فالتصفا ذهبا بالمال ، فأين الثلث ، فقال له زفر : من أول من أعال المسائل ؟ فقال عمر : ويم الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من أخره الله ، ما عالت فريضة قط ، فقال له زفر : من المقدم ومن المؤخر ؟ فقال : من أهبط من فرض الى فرض فهو المقدم ، ومن أهبط من فرض الى ما بقى فهو المؤخر ، فقال زفر : هلا أشرت عليه ؟ فقال : هبته ، وكان امرأ مهيبا ، فكان ابن عباس يدخل النقص على البنات والأخوات ويقدم الزوج والزوجة والأم ، لأنهم يستحقون الفرض بكل حال ، والبنات والأخوات تارة يفرض لهن وتارة لا يفرض لهن ، فيقول في زوجة وابنتين وأبوين : للزوجة الثمن وللأبوين السدسان ثمانية وللابنتين ما بقى وهو ثلاثة عشر .

ودلينا ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اقسموا الفرائض على كتاب الله عز وجل » ووجدنا أن الله فرض لكل واحد ممن ذكرنا من البنات والأخوات فرضا فوجب أن يقسم ذلك لهن . ولأن الأخوات أقوى حالا من الأم والبنات أقوى حالا من الزوج والزوجة بدليل أن البنات يحجبن الزوج والزوجة ، من النصف والربع الى الربع والثلث ، والزوجان لا يحجبانهن والأخوات يحجبن الأم لا تحجبهن ، فكيف يجوز تقديم الضعيف على من هو أقوى منه ، ولأنه لا خلاف أن رجلا لو أوصى لرجل بثلث ماله ولم يجز الورثة يقسم الثلث بينهما ، وإذا ضاق مال المفلس عن ديونه قسم بينهم على قدر ديونهم ، فوجب إذا ضاقت التركة عن سهام التركة أن يجعل لكل واحد

منهم على قدر سهمه حسب قانون النسبة ويضرب به ، ولأنه اذا كان هناك زوج وأختان لأم وأم فلا بد أن ينتقض فيها بعض أصول ابن عباس ، لأنه قال للزوج النصف وللأم السدس وللأختين الثلث نقض أصله في أن الأختين تحجبان الأم من الثلث الى السدس ، وان قال للزوج النصف ، وللأم الثلث وللأختين للام الثلث نقض أصله لأنه أدخل النقض على من له فرض مقدر لا ينقص عنها ، وان قال : للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين للام الثلث أعال الفريضة فنقص أصله في العول .

وقال في الرجعية :

وإن ترد معرفة الحساب	وتعرف القسمة والتفصيلا
فاستخرج الأصول في المسائل	فانهن سبعة أصول
وبعدها أربعة تمام	فالسدس من ستة أسهم يرى
والثمن ان ضم اليه السدس	أربعة يتبعها عشرون
لتنهى فيه إلى الصواب	وتعلم التصحيح والتأصيلا
ولا تكن عن حفظها بذاهل	ثلاثة منهن قد تقول
لا عول يعبروها ولا ائلام	والسدس والربع من اثني عشر
فأصله الصادق فيه الحدس	يعرفها الحساب أجمعونا

(فرع) في تفصيل أصول المسائل وتصحيحها

نما نحتاج إليه في قسمة التركة وإعطاء كل ذي حق حقه معرفة مخارج الفروض وأصول المسائل وهذه عمليات حسابية يراد بها معرفة مقام الكسر الدال عليه كالأثنين لـلنصف والثلاثة للثلث ، ومعلوم أن الفروض المقدرة ستة : النصف ، والربع ، والثلثان ، والثلث ، والسدس . فمخرج كل فرض منها هو مقام الكسر الدال عليه .

والمراد بأصل المسألة هو أقل عدد يمكن أن تأخذ منه سهام الورثة صحيحة من غير كسر . فإن كان في المسألة صاحب فرض واحد فأصلها مخرج ذلك الفرض فالاثنتان للنصف ، والثلاثة للثلث والثلثين ، والأربعة للربع

وهكذا ، وإن كان في المسألة أكثر من فرض فأصلها هو أقل عدد تقبل القسمة على مخارج تلك الفروض ، وبعبارة أخرى هو المضاعف البسيط لمقامات الكسور الدالة على سهام أصحاب الفروض .

فرع في طريقة إيجاد المضاعف البسيط لعددتين أو أكثر تكون بضرب تلك الأعداد بعضها ببعض إن كانت أعداداً أولية ، فالمضاعف البسيط للأعداد ثلاثة وخمسة وسبعة هو حاصل ضرب تلك الأعداد ببعضها فإذا ضربت $5 \times 7 = 35 = 3 \times 100$ وإذا ضربت $3 \times 7 = 21$ أما إذا لم تكن الأعداد أولية فانها تحلل أولاً الى عواملها الأولية ثم تضرب تلك العوامل في بعضها البعض ، وحاصل الضرب يكون هو المضاعف البسيط .

(فرع) في أصول المسائل

إذا نظرنا الى الفروض المقدرة منفردة ومجموعة تبين لنا أن أصول المسائل التي فيها فروض تنحصر في سبعة وهي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ . فإن خلت المسألة من أصحاب الفروض المقدرة ، وكان جميع الورثة يرثون بالتعصيب فأصل المسألة هو عدد رؤوسهم مع ملاحظة أنه عند اختلاط الذكور بالإناث يعتبر المذكور في التعداد اثنين .

ويجب أن يعلم أن هذه الطريقة في معرفة أصول المسائل إنما تجرى في المسائل التي ليس فيها رد على أصحاب الفروض ، أما مسائل الرد فلها قاعدته خاصة بها في معرفة أصولها وسنفرد لها فصلاً مستقلاً بها إن شاء الله تعالى ولتطبيق هذا نقول :

١ - في زوج وأخت شقيقة يكون للزوج النصف فرضاً ، وللأخت النصف فرضاً ، وأصل المسألتين من اثنين .

٢ - وفي بنتين وأخ شقيق ، للبنتين الثلثان فرضاً ، وللأخ الباقي ، وأصل المسألة من ثلاثة .

٣ - وفي زوجة ، وأب ، للزوجة الربع فرضاً ، والباقي للأب تعصياً وأصل المسألة من أربعة .

٤ - وفي بنت ، وبنت ابن وأخ لأب ، للبنت النصف فرضاً ولبنت الابن السدس فرضاً والباقي للأخ تعصياً وأصل المسألة من ستة .

٥ - وفي زوجة وبنت وأخت شقيقة ، للزوجة الثمن فرضاً ، وللبنت النصف فرضاً ، وللأخت الباقي تعصياً وأصل المسألة من ثمانية .

٦ - وفي زوجة وأخوين لأم وأخ شقيق للزوجة الربع فرضاً وللأخوين من الأم الثلث فرضاً ، والباقي للأخ الشقيق تعصياً والمسألة من اثني عشر

٧ - وفي زوجة ، وأم ، وابن ، للزوجة الثمن فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ، وللأبن الباقي تعصياً ، وأصل المسألة من أربعة وعشرين .

٨ - وفي خمسة أبناء يكون أصل المسألة من خمسة كعدد رؤوس الورثة .

٩ - وفي أخوين وأختين يكون أصل المسألة من ستة ، لأن الذكر باثنين .

١٠ - وفي ابنين ، وثلاث بنات يكون أصل المسألة من سبعة وهكذا وبيان هذا التصحيح أنه قد يكون المقدار الذي يستحقه بعض الورثة لا يقبل القسمة عليهم ، وحينئذ نكون في حاجة إلى تعديل السهام بأرقام صحيحة ، وهذا التعديل هو ما يسمى عند الفرضيين بالنصحيح .

وقاعدة التصحيح أن يضرب أصل المسألة أو عولها في أقل عدد يمكن معه أن يستحق كل وارث بافتراد قدرأ من السهام برقم صحيح وحاصل الضرب هو أصل المسألة بعد التصحيح وإليك أمثلة إيضاحية :

١ - توفي رجل عن زوجة ، وبنت ، وأختين شقيقتين ، يكون أصل

المسألة من ثمانية ، لأن ذلك أقل عدد يقبل القسمة على مخارج النصف والثلث قلل زوجة الثمن وهو سهم ، وللبنت النصف وهو أربعة أسهم ، وللأختين الباقي تعصيا وهو ثلاثة أسهم ، والثلاثة لا تقبل القسمة على الأختين برقم صحيح وأقل عدد يقسم عليهما بدون كسر اثنان . فيضرب في أصل المسألة وهو ثمانية فيكون الأصل يعد التصحيح ستة عشر . للزوجة الثمن وهو سهمان وللبنت النصف وهو ثمانية ولكل واحدة من الأختين ثلاثة سهام .

٢ - توفي رجل عن زوجة ، وأم ، وبنت ، وأربع أخوات شقيقات ، يكون أصل المسألة من أربعة وعشرين ؛ لأن ذلك أقل عدد يقبل القسمة على المخارج للزوجة الثمن وهو ثلاثة ، وللبنت النصف وهو اثنا عشر ، وللأم السدس وهو أربعة ، والباقي وهو خمسة للأخوات الشقيقات تعصيا وهو لا يقبل القسمة عليهن بدون كسر وأقل عدد يقبل القسمة عليهن أربعة فيضرب في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون ، فيكون الأصل بعد التصحيح ستة وتسعين فيكون للزوجة اثنا عشر وللبنت النصف ثمانية وأربعون ، وللأم السدس ستة عشر وللأخوات عشرون لكل واحد منهن خمسة سهام .

(فرع) في العول تفصيلا وتطبيقا

إذا اجتمع في التركة أكثر من فرض واحد فقد تكون سهام أصحاب الفروض المجتمعة مساوية لأصل المسألة كما إذا ترك أختين شقيقتين وأخوين لأم فإن للشقيقتين الثلثين فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وكما إذا تركت زوجاً وأختاً لأب فإن للزوج النصف فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وكما إذا تركت زوجاً وأختاً لأب فإن للزوج النصف فرضاً ، وللأخت النصف فرضاً

وقد تكون سهام أصحاب الفروض أقل من أصل المسألة ويوجد عصة يستحقون الباقي كما إذا ترك زوجة وأما وأختاً شقيقتين فإن للزوجة الربع

فرضاً وللأم الثلث فرضاً والباقي للأخ تعصياً ، وتسمى المسألة في هاتين الحالتين (عادلة) لأن كل صاحب فرض أخذ حقه كاملاً من غير زياده ولا نقصان .

وقد تكون سهام الفريضة أقل من أصل المسألة ، وليس بين الورثة عاصب يستحق الباقي كما إذا ترك أختاً شقيقة ، وأما . فإن للأخت النصف فرضاً وللأم الثلث فرضاً ، وتسمى المسألة في هذه الحالة (القاصرة) وفيها يرد الباقي على أصحاب الفروض .

وقد تكون سهام الفريضة أكثر من أصل المسألة ، كما في زوج وشقيقتين فإن أصل المسألة ستة ، ومجموع السهام سبعة ، وتسمى المسألة حينئذ (عائلة) فالعول في اصطلاح الفرضيين هو أن يزداد على أصل المسألة شيء من أجزائه - كسدسه وثلثه - إذا ضاق الأصل عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ، وحينئذ يهمل الأصل الأول ويعتبر مجموع السهام أصلاً تقسم التركة بحسبه ، ليدخل النقص على كل وارث بنسبة نصيبه ، وهو مأخوذ من العول بمعنى الارتفاع يقال عال الميزان إذا ارتفع ، لأن بهذه الزيادة قد ارتفعت السهام إلى أكثر من أصل المسألة ، أو هو من العول بمعنى الميل أو الجور يقال : فلان يعول في حكمه أى يميل جائراً ، لأن المسألة عالت على أهلها بالجور حتى نقصت من فروضهم .

فالعول لا يكون إلا عندما تتعدد الفروض ويضيق عنها أصل المسألة فحينئذ تقسم على مجموع السهام بعد العول حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبة واحدة ، كما يقسم مال المدين بالحصص إذا ضاق المال عن الوفاء بجميع الديون وكما يقسم ثلث التركة بالحصص بين الوصايا إذا ضاق عنها جميعها .

فإذا كان الورثة زوجاً وأختين شقيقتين فأصل المسألة ستة ، للزوج النصف وهو ثلاثة وللأختين الثلثان وهو أربعة ومجموع السهام سبعة ، فيهمل الأصل ويجعل العول أصلاً تقسم التركة بحسبه ، فتقسم أسباعاً

فيكون للزوج ثلاثة من سبعة بعد أن كان ثلاثة من ستة ، ويكون للأختين أربعة من سبعة بعد أن كان لهما أربعة من ستة .

وأول من قضى بالمول عمر بن الخطاب كما أوضحنا آنفاً إذ قد وقع في هذه مسألة ضاق أصلها عن فرضها وكانت زوجاً وأختين فشاور الصحابة فيها فأشار العباس بن عبد المطلب بالمول ، وقال : أعيّلوا الفرائض ، فأقره عمر على ذلك وقضى به وتابعه الصحابة عليه ، ولم ينكره إلا ابن عباس بعد وفاة عمر ، فسأله رجل عما يصنع بالفريضة إذا عالت فقال : أدخل النقص على من هو أسوأ حالا ، وهن البنات والأخوات لأبوين أو لأم ، فإنهن ينقلن من فرض مقدر إلى فرض غير مقدر .

ولاشك أن ما ذهب إليه الجماعة أعدل وأحكم ، لأن أصحاب الفروض المجتمعة في التركة قد تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون في الاستحقاق وحينئذ يأخذ كل واحد منهم جميع حقه إذا اتسع المحل لذلك ، والا دخل النقص عليهم جميعاً بنسبة سهام كل واحد منهم كالدائنين إذا ضاق المال عن الوفاء بديونهم كاملة فإنهم يتقاسمونه بالحصص ، وكأصحاب الوصايا إذا ضاق الثلث عن الوفاء بها كاملة فإنهم يتحاصون فيه .

هذا فضلاً عما في منهج ابن عباس رضي الله عنهما من التناقض فيما يبدو لنا بالنسبة لما ذهب إليه الجماعة وبالنسبة لما أخذ به هو نفسه رضي الله عنه حيث أدخل النقص هنا على الأخوات لأب وأم أو لأب دون الأخوات لأم ، وتظن أن الأخوات لأم أسوأ حالا من بقية الأخوات ، فإنهن يسقطن بالبنات والجد بالاتفاق بخلاف الأخوات لأب وأم أو لأب . ولهذا أخذ القاتون بما ذهب إليه عمرو أقره على ذلك الصحابة والأئمة الأربعة .

(فرع) في الأصول التي تعول

علمنا مما تقدم أن أربعة من أصول المسائل لا تعول أصلاً وهي : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ وثلاثة منها قد تعول وهي : ٦ ، ١٢ ، ٢٤ فالسنة تعول إلى ٧ ،

٨ ، ٩ ، ١٠ ، والاثنى عشر قد تعول إلى ١٣ ، ١٥ ، ١٧ . والأربعة والعشرون
تعول إلى ٢٧ أفاده الشيخ عيسوى أحمد عيسوى .

واليك بعض الأمثلة من اختيارات الشيخ عيسوى أحمد عيسوى أيضاً :

- ١ - في زوج وأختين شقيقتين

الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	وبالعول ٧
- ٢ - وفي زوج وأختين شقيقتين وأم

الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	١	تعول إلى ٨
- ٣ - وفي زوج وأختين شقيقتين وأخوين لأم

الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	٢	فالعول ٩
- ٤ - وفي زوج وأختين شقيقتين وأخوين لأم وأم

الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ٦
السهام :	٣	٤	٢	١	وبالعول ١٠
- ٥ - وفي زوج وبنتين وأم

الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ١٢
السهام :				وبالعول ١٣
- ٦ - وفي زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأم وأم

الأنصباء :	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الأصل ١٢
السهام :	٣	٨	٢	٢	وبالعول ١٥

٧ - وفي زوجة وأختين شقيقتين وأخوين لأم وأم

الأصباء : $\frac{1}{2}$ $\frac{2}{3}$ $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{4}$ الأصل ١٢

البنهام : ٣ ٨ ٤ ٤ وبالمول ١٧

٨ - وفي زوجة وبنتين وأب وأم

السهام : $\frac{1}{8}$ $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{4}$ الأصل ٢٤

الأصباء : ٣ ١٦ ٤ ٤ وبالمول ٢٧

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأن اجتمع في شخص جهتا فرض كالمجوسى إذا تزوج ابنته فانت منه بنت ، فإن الزوجة صارت أم البنت واختها من الأب ، والبنت بنت الزوجة واختها ، فإن ماتت البنت ورثتها الزوجة بأقوى القرابتين وهى يكونها أما ، ولا ترث بكونها اختاً ، لأنها شخص واحد اجتمع فيه شيئان يورث بكل واحد منهما الفرض ، فورث بأقواهما ولم ترث بهما ، كالاخت من الأب والأم وأن ماتت الزوجة ورثتها البنت النصف بكونها بنتاً ، هل ترث الباقي بكونها اختاً ، فيه وجهان .

(أحدهما) لا ترث ، لما ذكرناه من العلة .

(والثاني) ترث ، لأن ارثها بكونها بنتاً بالفرض وارثها بكونها اختاً بالتعصيب لأن الاخت مع البنت عصبه ، فجاز أن ترث بهما كاخ من أم وهو ابن عم) .

الشرح كان في بعض الشعوب القديمة إباحة التزوج بالابنة والأخت كالمصريين فقد كان فراعينهم يتزوجون بأخواتهم كزواج توت عنخ آمون من شقيقته نفرتيتى ، وكذلك فعل رعمسيس وغيره من هؤلاء ، وكذلك المجوس في فارس وخراسان والهند ، وقد شبب المتنبى في شعره وتغزل في أخته فقال :

يا أخت معتق القوارس في الوغى لأخوك ثم أرق منك وأرحم
يرنو إليك مع العفاف وعنده أن المجوس تصيب فيما تحكم

أما الأحكام فإنه إذا أدلى شخص بنسبين أو بسببين إلى مورثه فإنه يورث بكل واحد منهما فرضاً مقدراً مثل أن يتزوج المجوسى ابنته فأولدها بنتاً فلا خلاف أنهما لا يورثان بالزوجية ، وأما القرابة فإنهما قد صارتا أختين لأب وإحدهما أم الأخرى ، فإن مات الأب كان لابنتيه الثلثان وما بقى لعصبته ، فإن ماتت السفلى ورثتها الأخرى بأقوى القرابتين ، وهى كونها أمّاً ، وهكذا لو وطئ مسلم ابنته بشبهة فأتت بنت فإنها بنتها وأختها لأب ، فإن ماتت البنت السفلى ورثتها أمها بكونها أمّاً لا بكونها أختاً ، وبه قال زيد بن ثابت ومن الفقهاء مالك . وذهب على وابن مسعود وابن أبى ليلى وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنها ترث بالقرابتين . دليلنا أنهما قرابتان يورث بكل واحدة منهما فرض مقدّر فوجب أن لا يرث بهما معاً ، كالأخت للأب والأم لا ترث بكونها أختاً لأب وأختاً لأم وإن ماتت الأم ورثتها بكونها بنتاً النصف . وهل ترث الباقي بكونها أختاً ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا ترث للعملة الأولى (والثانى) وهو قول أبى حنيفة أنها ترث بكونها بنتاً النصف بالفرض ، وترث بكونها أختاً الباقي بالتعصيب ، فيجاز أن ترث بهما كأخ من أم هو ابن عم . وإن أتت منه بابن وابنة ثم مات الأب كان ماله لابنه وابنته للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن مات بعد ذلك البنت التى هى زوجة كان ماله لابنتها وابنها ولا يرثان بالأخوة .

وإن مات الابن وخلف أما وهى أخت لأب وأختاً لأب وأم فعندنا للأم الثلث ولا شئ لها بكونها أختاً لأب ، وللأخت للأب والأم النصف والباقي للعصبة وعند أبى حنيفة للأخت للأب والأم النصف ، ولأم بكونها أمّاً السدس ، ولها بكونها أختاً لأب السدس فوافقنا فى الجواب وخالفنا فى المعنى والله أعلم .

جدول اصحاب الفروض وانصبتهم حسب احوالهم

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الزوج	له حالتان	١ - النصف فرضاً عند عدم الفرع الوارث للزوجة ٢ - الربع فرضاً عند وجود الفرع الوارث للزوجة	لا يحجب حجب
الزوجة	لها حالتان	١ - الربع فرضاً عند عدم الفرع الوارث للزوج . ٢ - الثمن فرضاً عند وجود الفرع الوارث للزوج	حرمان حرمان
البنات الصلبية	لها ثلاث حالات	١ - النصف فرضاً للواحدة اذا لم يكن معها معصب ٢ - الثلثان للثنتين فاكثر اذا لم يكن معهن معصب ٣ - التعصيب مع الابن . للذكر مثل حظ الانثيين	حرمان حرمان حرمان
الابن	لهن ست حالات	١ - النصف للواحدة اذا انفردت ولم يكن للمتوفى ابن ابن في درجتها ولا بنت صلبية ٢ - الثلثان للثنتين فاكثر اذا لم يكن للمتوفى بنت صلبية او ابن ابن في درجتهم ٣ - التعصيب اذا كان مع الواحدة والاكثر ابن ابن في درجتها ولم يكن للمتوفى ابن صلبى . ٤ - السدس للواحدة فاكثر مع البنت الصلبية وعدم وجود معصب . ٥ - الحجب بالصلبيتين وبنتى الابن الاعلى منها درجة اذا لم يوجد معهن معصب . ٦ - الحجب بالفرع الوارث المذكر الاعلى منها درجة	تحجب حجب حرمان

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الأب	له ثلاث حالات	١ - السدس فرضاً مع الفرع الوارث المذكر ٢ - السدس فرضاً والباقي تعصيباً مع الفرع الوارث المؤنث ٣ - التعصيب المحض عند عدم الفرع الوارث مطلقاً	لا يحجب حجب حرمان
الجد الصحيح	له أربع حالات عند أبي حنيفة وخمس عند أصحابين	٣٢٤١ - حالات الأب الثلاث عند عدم الأب ٤ - يحجب بالأب وبالجد الصحيح الأقرب منه ٥ - الارث بالمقاسمة أو بالسدس أيهما أفضل مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو الأب على رأى صاحبين كما سنين ذلك في الكلام على ارث الجد مع الإخوة	يحجب حجب حرمان
الأم	لها ثلاث حالات	١ - السدس فرضاً مع الفرع الوارث مطلقاً أو مع اثنين فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقاً ٢ - ثلث كل التركة عند عدم من ذكروا وعدم اجتماع أحد الزوجين مع الأبوين ٣ - ثلث الباقي من التركة في المسألتين الغراوين وهما زوج وأبوين أو زوجة وأبوين	لا تحجب حجب حرمان
الجدّة الصحيحة	لها حالتان	١ - السدس للواحدة أو الأكثر إذا تساوين في الدرجة ٢ - الحجب مطلقاً بالأم وبالجدّة القربى . وحجب الأبوية بالأب والجد الذي تدلى به	تحجب حجب حرمان

الوارث	حالاته	البيان	ملاحظات
الأخت الشقيقة	لها خمس حالات	١ - النصف للواحدة إذا لم يوجد معها معصب ٢ - الثلثان للأكثر إذا لم يوجد معهن معصب ٣ - التعصيب بالغير وذلك بالأخ الشقيق ٤ - التعصيب مع الغير وذلك مع الفرع الوارث المؤنت فتأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ٥ - حجبها بالأب والابن وابن الابن وان نزل بالاتفاق وبالجد الصحيح عند أبي حنيفة خلافا للصاحبين وبرأيهما أخذ القانون	تحجب حجب حرمان
الأخت لأب	لها سبع حالات	١ - النصف للواحدة ٢ - الثلثان للأكثر ٣ - التعصيب بالغير ويكون ذلك بالأخ لأب ٤ - التعصيب مع الغير وذلك مع البنت أو بنت الابن فتأخذ الباقي ٥ - السدس فرضاً مع الأخت الشقيقة تكملة للثلثين ٦ - الحجب بالأب ، والابن ، وابن الابن وان نزل ، وبالأخ الشقيق وبالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع الغير ٧ - حجبها بالأختين الشقيقتين إذا لم يكن معها معصب	تحجب حجب حرمان
الاخوة والاخوات لام	لهم ثلاث	١ - السدس للواحد مذكراً كان أو مؤنثاً ٢ - الثلث للأكثر مذكراً كان أو مؤنثاً بالسوية ٣ - الحجب بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر	يحجبون حجب حرمان

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ميراث العصبية

(العصبية كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى وهم الأب والابن ومن يدلى بهما وأولى المصبات الابن والأب لأنهما يديان بأنفسهما ، وغيرهما يدلى بهما ، فإن اجتمع قدم الابن لأن الله عز وجل بدأ به فقال « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » والعرب تبدأ بالأهم فالأهم ، ولأن الأب إذا اجتمع مع الابن فرض له السدس وجعل الباقي للابن ، ولأن الابن يعصب اخته والأب لا يعصب اخته ، ثم ابن الابن وإن سفل لأنه يقوم مقام الابن في الإرث والتعصيب ثم الأب لأن سائر العصبات يدلون به ، ثم الجد إن لم يكن أخ لأنه أبو الأب ثم أبو الجد وإن علا ، وإن لم يكن جد فالأخ لأنه ابن الأب ثم ابن الأخ وإن سفل ثم العم لأنه ابن الجد ثم ابن العم وإن سفل ثم عم الأب لأنه ابن أبي الجد ثم ابنه وإن سفل ، وعلى هذا أبداً) .

فصل وإن انفرد الواحد منهم أخذ جميع المال ، والدليل عليه قوله عز وجل : « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهى يرثها إن لم يكن لها ولد » فورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد ، وإن اجتمع مع ذى فرض أخذ ما بقى لما رويناه من حديث جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم ورث أخا سعد بن الربيع ما بقى من فرض البنات والزوجة ، فدل على أن هذا حكم العصبية .

فصل إن اجتمع اثنان قدم أقربهما في الدرجة لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى عصبية ذكر » وإن اجتمع اثنان في الدرجة وأحدهما يدلى بالأب والأم والأخر يدلى بالأب قدم من يدلى بالأب والأم ، لأنه أقرب ، وإن استويا في الدرجة والإدلاء استويا في الميراث لتساويهما) .

فصل ولا يعصب أحد منهم أنثى إلا الابن وابن الابن والأخ فإنهم يعصبون أخواتهم . فاما الابن فإنه يعصب أخواته للذكر مثل حظ الأنثيين ، لقوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وأما ابن الابن

فانه يعصب من يحاذيه من اخواته وبنات عمه ، سواء كان لهن شيء من فرائض البنات أو لم يكن .

وقال أبو ثور : اذا استكمل البنات الثلثين فالباقي لابن الابن ولا شيء لبنات الابن ، لان البنات لا يرثن بالبنوة أكثر من الثلثين ؛ فلو عصبت بنت الابن بابن الابن بعد استكمال البنات الثلثين صار ما تأخذه بالتعصيب زيادة على الثلثين وهذا خطأ لقوله تعالى « بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » والولد يطلق على الأولاد وأولاد الأولاد . والدليل عليه قوله تعالى : « يا بني آدم » وقوله صلى الله عليه وسلم لقوم من أصحابه : « يا بني اسماعيل ارموا فان أباكم كان راميا » ولانه يقال لمن ينتسب الى تميم وطيء بنو تميم وبنو طيء .

وقوله : بانهم لا يرثن بالبنوة أكثر من الثلثين ، فانما يمتنع ذلك من جهة الفرض ، فاما في التعصيب فلا يمتنع ، كما لو ترك أبنا وعشر بنات فان للابن السدس وللبنات خمسة أسداس وهو أكثر من الثلثين . واما ابن ابن الابن وان سفل فانه يعصب من يحاذيه من اخواته وبنات عمه ، سواء بقي لهن من فرض البنات شيء أو لم يبق كما يعصب ابن الابن من يحاذيه . واما من فوقه من العمات فينظر فيه فان كان لهن من فرض البنات من الثلثين أو السدس شيء اخذ الباقي ولم يعصبن لانهن يرثن بالفرض ، ومن ورث بالفرض بقراءة لم يرث بالتعصيب بتلك القراءة ؛ وان لم يكن لهن من فرض البنات شيء عصبن ، لما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه انه قال : اذا استكمل البنات الثلثين فليس لبنات الابن شيء الا أن يلحق بهن ذكر فيرد عليهن بقية المال اذا كان أسفل منهن رد على من فوقه « للذكر مثل حظ الأنثيين » وان كن أسفل منه فليس لهن شيء وبقية المال له دونهن ، ولانه لا يجوز أن يرث بالبنوة مع البعد ، ولا يرث عماته مع القرب ، ولا يعصب من هو أنزل منه من بنات اخيه ، بل يكون الباقي له لما ذكرناه من قول زيد بن ثابت ، فان كن أسفل منه فليس لهن شيء وبقية المال له دونهن ، ولانه عصبة فلا يرث معه من هو دونه كالابن مع بنت الابن واما الاخ فانه يعصب اخواته ، لقواه تعالى : « وان كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » .

فصل ولا يشارك أحد من العصبات أهل الفروض في فروضهم الا ولد الأب والأم فانهم يشاركون ولد الأم في ثلثهم في المشتركة ، وهى زوج

وام أو جدة واثنان من ولد الأم وولد الأب والأم ، واحداً كان أو أكثر . فيفرض للزوج النصف وللأم أو الجدة السدس ولولد الأم الثلث يشاركهم ولد الأب والأم في الثلث ، لأنهم يشاركونهم في الرحم الذي ورثوا بها الفرض ، فلا يجوز أن يرث ولد الأم ويسقط ولد الأب والأم كالأب لما شارك الأم في الرحم بالولادة لم يجوز أن ترث الأم ويسقط الأب ؛ وتعرف هذه المسئلة بالمشاركة لما فيها من التشريك بين ولد الأب والأم وولد الأم في الفرض وتعرف بالحمارية فانه يحكى فيها عن ولد الأب والأم أنهم قالوا : أحسب ان أبانا كان حماراً ليس امنا وأمه واحدة) *

الشرح حديث سعد بن الربيع ومجىء امرأته للنبي صلى الله عليه وسلم تشكو أخاه ، مضى تخريجه . وحديث ابن عباس رواه الشيخان وأحمد في مسنده وحديث « يا بنى إسماعيل ارموا » مضى تخريجه في كتاب السبق والرمى ، أما العصبة فهي القرابة الذكور الذين يدلون بالذكر ، هذا معنى ما قاله علماء اللغة ، وهو جمع عاصب مثل كفره جمع كافر ، وقد استعمل الفقهاء العصبة في الواحد إذا لم يكن غيره لأنه قام مقام الجماعة في إحراز جميع المال ، والشرع جعل الأثني عصبة في مسألة الإعتاق وفي مسألة من الموارث فقلنا بمقتضاه في مورد النص ، وقلنا في غيره : لا تكون المرأة عصبة لا لغة ولا شرعاً . وعصب القوم بالرجل عصباً من باب ضرب أحاطوا به لقتال أو حماية ، فلهذا اختص الذكور بهذا الاسم لقوله عليه السلام : « فلاولى عصبة ذكر » فذكر صفة الأولى وفيه معنى التوكيد كما في قوله تعالى « الهين اثني » *

قال في البيان : العصبة كل ذكر لا يدلى الى الميت بأثني ، وانما سميت عصبة لأنه يجمع المال ويحوزه مشتق من العصابة لأنها تحيط بالرأس وتجمعه ، والأصل في توريث العصبة قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم » قال مجاهد : الأقربون ههنا هم العصبة .

اما اللغات فالعصبات جمع عصبة ، والعصبة أبوه وبنوه وقرابة أبيه وسموا عصبة لأنهم عصبوا بنسبه أى أحاطوا به حماية له ودفعاً عنه من

عصب القوم بفلان إذا أحاطوا به ، وهو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقياسه عاصب مثل : فسقة وفاسق وكفرة وكافر وطلبة وطالب وكتبة وكتاب قاله في المغرب : وكأنه جمع عاصب وإن لم تسمع به العرب ثم سمي به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تغليبا وقالوا في مصدر العصوبة وتطلق العصبة اصطلاحاً على الذكور الأقارب من جهة الأب والابن ، ومن في حكمهم من الإناث اللاتي يعصبن بالغير أو مع الغير وتسمى هذه الطائفة عصابة نسبية ، وتطلق أيضاً على صاحب القراية الحكيمة التي جاءت بسبب الاعتناق وتسمى عصابة سببية .

أما الأحكام فإن الدليل على وجود العصبة قوله تعالى : « ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم » ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصابة ذكر) .

ومن ثم كانت مرتبة العصبة في التركة بعد أصحاب الفروض إذا بقي شيء بعد استيفاء فروضهم ، وليس معنى ذلك أن جميع أصحاب الفروض أولى من العصبة في الاستحقاق فإن كثيراً من العصبة يحجبون كثيراً من أصحاب الفروض ، إما حجب حرمان أو حجب نقصان كالابن مثلاً فإنه يحجب الأخوات الشقيقات أو لأب أو لأم وبنات الابن حجب حرمان ، ويحجب الزوج والزوجة والأم حجب نقصان .

واذن يكون المقصود بتقديم أصحاب الفروض أن يأخذ أصحاب الفروض غير المحجوبين فروضهم أولاً ثم ما بقى يكون للعصبة ، وليس المراد أن جميع أصحاب الفروض أحق بالميراث من جميع العصابات .

فرع أقسام العاصب ثلاثة : عصابة بالنفس ، وعصابة بالغير ، وعصابة مع الغير . فأما القسم الأول وهو العاصب بنفسه وهو القريب الذكر الذى يمكن نسبته إلى الميت بدون توسط أنثى فيشمل جميع الأقارب الذكور الذين يتصلون بالميت بغير واسطة أو بواسطة الذكور ، فمن كان من الذكور منتسباً إلى الميت بدون واسطة كالابن والأب فهو عاصب وكذلك

من انتسب منهم إلى الميت بواسطة الذكور. وحدهم كابن الابن وأبى الأب والأخ لأب ، وكذلك من انتسب إلى الميت بواسطة الأثني فقط من غير العصبات ، بل قد يكون من ذوى الفرائض كالأخ لأم ، أو من ذوى الأرحام كأبى الأم وابن البنت ، والأثني لا تكون عصبة بنفسها سواء انتسبت إلى الميت بدون واسطة كالبنت والأم ، أو بواسطة المذكر كبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب .

وحكم العصبة بالنفس أنهم إذا انفردوا يأخذون التركة كلها بجهة واحدة هي جهة العصوبة ، يأخذون الباقي منها بعد أصحاب الفروض إن وجدوا ، فإذا استغرقت الفروض جميع التركة فلا شيء لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصبة ذكر) رواه الشيخان وأحمد في مسنده .

والعصبات بأنفسهم ينقسمون إلى أربعة أقسام مقدم بعضها على بعض في الترتيب .

(أولها) جزء الميت وهم الابن وابن الابن وإن نزل .

(ثانيها) أصوله ، وهم الأب والجدة الصحيح وإن علا .

(ثالثها) جزء أبيه ، وهم الإخوة لأبوين أو لأب ثم بنوهم وإن نزلوا .

(رابعها) جزء جده وإن علا . وهم أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده وإن علا ، ثم بنوهم وإن نزلوا .

فجهات العصوبة بالنفس أربع : جهة البنوة بغير واسطة أو بواسطة ، وجهة الأبوة كذلك ، وجهة الإخوة وفروعها ، وجهة العمومة وفروعها .

فجهة البنوة مقدمة في استحقاق الميراث بالعصوبة على جهة الأبوة ، وجهة الأبوة مقدمة على جهة الإخوة ، وهذه مقدمة على جهة العمومة فإذا كان العاصب واحداً أحرز التركة كلها أو ما أبقت الفرائض منها بدون احتياج

الى ترجيح . أما اذا كان العصبه أكثر من واحد ففي هذه الحالة يحتاج الى ترجيح بعضهم على بعض .

(فرع) في الترجيح بين العصبات بالنفس

يكون الترجيح أولاً بالجهة ، فإذا كان بعض العصبه من جهة البنوة ، والبعض الآخر من جهة الأبوة كان المقدم في الميراث الذي يستحق بالعصوبة هم العصبه من جهة البنوة ، وإذا كان بعضهم من جهة الأبوة والآخر من جهة الأخوة قدم الأول على الثاني . وإذا اجتمع العصبه من جهة الأخوة مع العصبه من جهة العمومة قدم أصحاب الجهة الأولى على الثانية .

فابن الميت وابن ابنه وإن نزل مقدمان في الميراث بالعصوبة على أصوله ، والأصول مقدمون على الأخوة وبنينهم ، وهؤلاء مقدمون على الأعمام وبنينهم فإذا مات شخص عن أب وابن كان الأب صاحب فرض هو السدس وكان الباقي للابن بالعصوبة ، وكذا الحال لو مات عن أب وابن ابن مهما نزل .

وإذا مات شخص عن أب وأخ شقيق أو لأب كان المال كله للأب بالعصوبة ولا شيء للأخ ، وإن مات عن أخ شقيق أو لأب وعم كان المال كله للأخ بالعصوبة ، ولا شيء للعم .

وإنما قدم البنون على الأب في الميراث بالعصوبة لقوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد » فإنه يدل على أن الأب صاحب فرض مع الولد ، والولد عصبه فدل على تقدمه في العصوبة . والسر في هذا أن فروع الإنسان أشد اتصالاً به من أصول ، وفي طباع الناس إثارة الولد بالمال على الوالد . وقدم بنو البنين وإن نزلوا على الأب ، لأن سبب استحقاقهم أيضاً البنوة المقدمة على الأبوة .

ولا شك أن الأصول أقرب الى الإنسان من الأخوة اذ هم الواسطة في صلة الإخوة ، ولهذا قدموا عليهم في الإرث ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للإخوة مع الأعمام .

ثانى اسباب الترجيح بين العصابات : قرب الدرجة :

فاذا استوت العصابات فى الجهة كان الترجيح بقرب الدرجة الى الميت : فمن كان أقرب درجة قدم على غيره ، فيقدم الابن على ابن الابن ، والاب على الجد ، والأخ على ابن الأخ ، والعم على ابن العم ، وعم الميت على عم أبيه .

ثالث اسباب الترجيح بين العصابات : قوة القرابة :

فاذا استوا فى الجهة والدرجة معاً قدم الأقوى قرابة ، فيقدم صاحب القرابتين كالأخ الشقيق على صاحب القرابة الواحدة ، كالأخ لأب ، ويقدم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب ، ويقدم العم لأبوين على العم لأب ، ويقدم ابن العم لأبوين على ابن العم لأب ، وكذا الحال فى عم أبيه وعم جده ، وهكذا الحكم فى فروعهم .

فالمعتبر دائماً فى الترجيح أولاً هو الجهة ثم قرب الدرجة ، ثم قوة القرابة ، فاذا استوا فى الجهة والدرجة وقوة القرابة استحق الجميع على السواء . هذا وينبغى أن يعلم أن تأخير الإخوة عن الجد فى العصوبة هو مذهب الامام أبى حنيفة بناء على أن الاخوة يحجبون بالجد عنده كما يحجبون بالأب .

أما على قول الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد فالجد والإخوة بمنزلة واحدة فى العصوبة ، اذ ان الاخوة الأشقاء أو لأب لا يحجبهم من الأصول غير الأب عندهم وبهذا قال الصحابان لأبى حنيفة أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيبانى وقانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ترتب العصابات على النحو التالى :

أولاً : جزء الميت وهم البنون وأبناؤهم .

ثانياً : أبو الميت مباشرة .

ثالثاً : الجد الصحيح وان علا مع الاخوة لأبويه أو لأب دون بنهم .

رابعاً : أبناء الإخوة .

خامساً : أعمام الميت وأعمام أبيه وجده مهما علا ثم بنوهم .

القسم الثاني (العصبه بالغير)

والعصوبة بالغير منحصرة في أربع نسوة من صواحب الفروض وهن
اللاثي فرضهن النصف عند التفرد والثلاثان عند التعدد :

(الأولى) البنت الصلبية واحدة أو أكثر ، إذ للواحدة النصف وللثنتين
الثلاثان فرضاً ، وهذه تصير عصبه بالابن الصلبي دون غيره ، فإذا اجتمع
معها أخوها انتقلت من أصحاب الفروض إلى العصبه ، وتكون في الميراث
على النصف من أخيها .

(الثانية) بنت الابن مهما نزل أبوها واحد أو أكثر فإن حالها في
الفرضية كحال البنت الصلبية عند عدمها وعدم الابن الصلبي ، وهذه
تصير عصبه بأخيها وبمن في درجتها من أبناء عمومته مطلقاً ، أي سواء كانت
وارثة لو لم يكن معها معصب أم محجوبة كما لو اجتمعت مع بنتين صليبتين
وتصير أيضاً عصبه بمن هو أنزل منها في الدرجة إذا كانت محجوبة عن الميراث
بدونه ، لأنها محتاجة إليه ، أما إذا كانت وارثة بدونه - كما لو اجتمعت مع
صلبية واحدة ، فإنه لا يعصبها لعدم حاجتها إليه كما أشرنا إليه في أحوال
بنات الابن .

(الثالثة) الأخت لأبوين ، إذ للواحدة النصف فرضاً ، وللثنتين الثلثان
عند عدم الابن والبنت وبنت الابن ، وهذه يعصبها الأخ الشقيق فقط ،
فترث معه ميراث العصبات ، ولا تصير عصبه بالأخ من الأب ولا بابن الأخ

(الرابعة) الأخت لأب واحدة أو أكثر فإن حالها كحال الأخت لأبوين

عند عدمها ، وهذه تصير عصبة بالأخ من الأب وإن كان غير شقيق لها كحال الأخت لأبوين عند عدمها وهذه تصير عصبة بالأخ من الأب ، وإن كان غير شقيق لها ، لأنه يساويها في الدرجة وقوة القرابة ، وتصير عصبة أيضاً بابن الأخ في الأصح إذا كانت محجوبة بالأختين الشقيقتين - خلافاً لقانون المواريث المشار إليه آنفاً حيث قصر تعصيب الأخت لأب على الأخ لأب دون ابن الأخ فإذا صار هؤلاء النسوة عصبة بغيرهن انتقلن من صاحبات فروض إلى الميراث بالعصوبة فيأخذن مع من يعصبهن من الرجال كل التركة أو ما بقي منها بعد أصحاب الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين ، والدليل على صيرورة البنات وبنات الابن عصبة قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وعلى صيرورة الأخوات قوله تعالى : « وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » فإن النص لم يبين سهماً معيناً للبنات والأخوات عند اجتماعهن باخوتهن فدل ذلك على كونهن عصابات .

أما إذا لم تكن الأنثى صاحبة فرض واجتمعت مع أخيها العاصب فإنه لا يعصبها ، فالميراث له دونها ، وذلك كالعمة مع العم ، وبنت العم مع ابنه وبنت الأخ مع ابنه ، لأن النص وارد في تعصيب البنات بالبنين والأخوات بالإخوة ، وكل من البنات والأخوات من أصحاب الفروض فلا يتناول من لا فرض لها من الإناث .

القسم الثالث (العصبة مع الغير)

العصبة مع الغير هي كل أنثى لها فرض مقدر في الأصل وتحتاج في عصبقتها إلى أنثى أخرى لم تشاركها في تلك العصوبة ، وتنحصر في اثنتين من أصحاب الفروض هما الأخت الشقيقة والأخت لأب إذا لم يكن مع الواحدة منهما معصب من الذكور ، ووجدت مع بنت صلبية أو أكثر أو بنت ابن أو أكثر مهما نزل أبوها ، أو هما معاً ، ففي هذه الحالة ترث الأخت أو الأكثر بالتعصيب ، فتأخذ الباقي من التركة بعد فرض البنت أو بنت الابن ، وإذا استغرقت الفروض كل التركة فلا شيء لها لأنها صارت عصبة ،

فهي مؤخرة في الترتيب عن أصحاب القروض . والدليل على تعصيب الأخوات مع البنات وبنات الابن أنه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت و بنت ابن وأخت فأعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت وهو مروي في صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وظاهر مما تقدم أن هناك فرقاً بين العصبة بالغير والعصبة مع الغير ، إذ في العصبة بالغير يكون ذلك الغير عصبة بنفسه فتتعدى بسببه العصوية إلى الأنثى ويرثان معاً بالتعصيب . أما الغير في العصبة مع الغير فليس عصبة ، بل هي أنثى صاحبة فرض فليست سبباً في تعصيب الأخت وإنما وجودها شرط فيه .

مسألة إذا اجتمعت العصبة بالنفس مع العصبة بالغير أو مع الغير فالترجيح فيها يكون عند اتحاد الجهة والدرجة بقوة القرابة من الميت لا يكون عصبة بالنفس ، ولهذا إذا اجتمع أخ لأب وأخت شقيقة وبنت كان للبنت النصف فرضاً ، والباقي للأخت الشقيقة بالتعصيب ، ولا شيء للأخ من الأب مع أنه عصبة بنفسه وهي عصبة مع الغير هكذا أفاده الشيخ عيسوى أحمد عيسوى .

(فرع) في الادلاء بجهتين

قد يتصل الوارث بالمورث من جهتين كأخ لأم هو ابن عم وكابن عم هو زوج وكأم أم الأم التي هي أم أبي الأب أيضاً فهل يرث بالجهتين معاً ؟

والجواب أنه إن ترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث إذا انتسب إلى الميت كأخ لأم هو ابن عم وابن عم هو زوج فانه يرث بالجهتين معاً إذا لم يكن هناك مانع من الإرث بهما أو بأحدهما ، وهذا لأنهما سببان مختلفان يشتب الإرث بكل منهما عند الانفراد ، فكذا يشتب الإرث بهما عند الاجتماع ، فلو ماتت امرأة عن بنت ، وزوج ابن عم يكون للبنت النصف

فرضاً ، وللزوج الربع فرضاً باعتباره زوجاً وله الباقي تعصياً باعتباره ابن عم .

ولو توفيت امرأة عن ابني عم أحدهما زوج يكون للزوج النصف فرضاً
والباقي بينه وبين ابن العم الآخر بالسوية تعصياً . ولومات شخص عن
زوجة ، وأخ لأم هو ابن عم يكون للزوجة الربع فرضاً ، وللأخ للأم السدس
فرضاً ، وله الباقي تعصياً باعتباره ابن عم .

وفي أخ شقيق وأخ لأم هو ابن عم يكون للأخ السدس فرضاً ولا يرث
باعتباره ابن عم لحجبه بالأخ الشقيق ، ولو توفي شخص عن بنت وأخ لأم
هو ابن عم يكون النصف فرضاً والباقي لابن العم تعصياً ولا يرث بوصفه
أخاً لأم ، لأنه محجوب بالفرع الوارث .

أما إذا لم يترتب على اختلاف الجهة اختلاف صفة الوارث كانت
الجهتان في الحكم كجهة واحدة كما في الجدة ذات القرايتين ، فانها إذا
اجتمعت مع جدة ذات قرابة واحدة كان السدس بينهما بالسوية ، وهذا
هو مذهب أبي يوسف .

مسائل على ما تقدم

في أب وأم وابن وبنت : للأب السدس فرضاً وللأم السدس كذلك
والباقي للابن والبنت للذكر ضعف الأنثى فهي من ثمانية عشر للأم ثلاثة
وللأب ثلاثة وللبنات أربعة وللابن ثمانية .

وفي أب ، وأم وأم أب ، وأخوة أشقاء ، وأخوة لأم يكون للأم السدس
فرضاً والباقي للأب تعصياً ولا شيء لأم الأب ولا للأخوة جميعاً لحجبتهم
بالأب .

وفي جد صحيح ، وأم وبنت ابن يكون لبنت الابن النصف فرضاً وللأم
السدس فرضاً ، وللجد السدس فرضاً والباقي تعصياً .

وفي بنت ، وأخت شقيقة ، وأخت لأم ، وأخ لأم ، وأخت لأب ، وأخ
لأب يكون للبنت النصف فرضاً ، وللشقيقة الباقي تعصياً ، ولا شيء للأخت

والأخ لأم لحجبها بالبنت ، ولا للأخ والأخت لأب لحجبهما بالشقيقة التي صارت عصبة مع البنت .

وفي أخ شقيق وعم يكون الكل للأخ الشقيق لأن جهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة وفي أخ لأب وابن أخ شقيق يكون الجميع للأخ لأب لأنه أقرب درجة من ابن الأخ الشقيق .

وفي ابن وابن ابن يكون الجميع لابن ولا شيء لابن الابن ميراثاً لأنه محجوب بالابن ويكون له وصية واجبة في حدود الثلث حسب قانون الموارث في مصر .

وفي عم لأب وابن عم شقيق يكون الجميع للعم ، لأنه أقرب درجة .

وفي بنت وبنت ابن وابن ابن وأخ شقيق يكون للبنت النصف فرضاً والباقي لبنت الابن وابن الابن تعصياً وهي من ستة للبنت ثلاثة ولابن الابن اثنان ولبنت الابن واحد ولا شيء للأخ لحجبه بابن الابن .

وفي زوج ، وأم ، وأخوين لأم ، وأخ شقيق يكون للزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخوة الثلاثة الثلث يقسم بينهم بالسوية .

المسألة المشتركة

وفي زوج وجدة صحيحة وأخت شقيقة ، وأخوين لأم يكون للزوج النصف فرضاً ، وللجدة السدس فرضاً وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخوين الثلث وهي من ستة تعول الى تسعة = ثلاثة للزوج وواحد للجدة وثلاثة للأخت الشقيقة واثنان للأخوين سهم لكل واحد منهما .

وفي أخت شقيقة وأخت وأخ لأب ، وأخوين لأم وأم ، يكون للشقيقة النصف فرضاً وللأخوين لأم الثلث فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ولا شيء للأخ والأخت من الأب ، لأن الأخت عصبتها أخوها وقد استغرقت الفروض

التركة فلم يبق شيء للعصبة وهي من ستة ثلاثة للشقيقة وللأخوين لأم اثنان وللأم سهم ولم يبق شيء للعصبة .

إذا ثبت هذا فأقرب العصبة الابن وإن سفل ثم الأب قال المسعودي :
ومنهم من لا يسمى الابن عصبة وليس بشيء والدليل على أن الابن أقرب
تعصياً من الأب قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم » فبدأ بذكر الولد
قبل الوالد والعرب لا تبدأ إلا بالأهم فالأهم ، ولأن الله تعالى فرض للأب
مع الولد السدس فدل على أن الابن أسقط تعصيب الأب ، لأنه إنما يأخذ
السدس بالفرض ، ولأن الابن يعصب أخته بخلاف الأب ، فإن عدم البنون
وبنوههم وإن سفلوا كان التعصيب للأب وكان أحق من سائر العصابات لأن
سائر العصابات يدلون به ، فإن عدم الأب كان التعصيب للجد إن لم يكن أخ
لأنه يدلى بالأب ثم لأب الجد وإن علا [مع الأخوة للأم والأب أو للأب
ويقدمون على بنى الأخوة وبنو الأخوة] يقدمون على الأعمام ، وإن لم يكن
جد وهناك أخ لأب وأم أو لأب كان التعصيب له لأنه يدلى بالأب . فإن
أخ لأب وأم وأخ لأب فالأخ للأب والأم أولى لما روى على رضى الله عنه
اجتمع الجد والأخ كان المال بينهما عندنا على ما يأتي بيانه ، وإن اجتمع
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ، وقال : إن أعيان
بنى الأخ يتوارثون دون بنى العلات يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أبيه «
ولأنه يدلى بقرايتين فكان أولى ممن يدلى بقراية ، فإن عدم الأخ للأب والأم
كان التعصيب للأخ للأب ، ويقدم على ابن الأخ للأب والأم لأنه أقر [فإن
عدم الأخ للأب فالتعصيب لابن الأخ للأب والأم فإن عدم فلان الأخ للأب
فإن عدم فللأعمام بنهم] .

فإن عدم الأعمام وبنوهم [فللأعمام الأب وبنهم فإن عدموا] كان التعصيب
للأعمام الجد الأقرب فالأقرب منهم ، ثم بعدهم يكون لبنهم وعلى هذا
فإذا انفرد الواحد من العصبة أخذ جميع المال لقوله تعالى « إن امرؤ هلك
ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها
ولد » فورث الأخ جميع مال الأخت ، وإن كان هناك اثنان من العصبة
في درجة واحدة اقتسما المال بينهما لاستوائهما في النسب . وإن كان مع

العصبة من له فرض أعطى صاحب الفرض فرضه وكان الباقي للعصبة لما ذكرناه في حديث ابنتي سعد بن الربيع وزوجته وأخيه ، ويعصب الابن أخته وأخواته ، لقوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وكذلك ابن الابن يعصب أخواته لقوله تعالى « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » إلى قوله تعالى « وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » وما عدا هؤلاء من العصبة لا يعصب أخواته لأنه لا فرض لهن عند انفراجهن فلم يعصبهن .

فرع وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً واثنتين من ولد الأم وأخاً وأختاً لأب وأم كان للأم السدس وهو سهم من ستة ، وللزوج النصف ثلاثة وللأخوين للأم الثلث سهمان ويشاركهما في هذين السهمين الأخ والأخت للأب والأم يقتسمونه بينهم الذكر والأنثى فيه سواء . وتصح من اثني عشر للأم سهمان وللزوج ستة ولكل واحد من الإخوة والأخت سهم ، وبه قال عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وشريح ومالك وإسحاق .

وقال علي بن أبي طالب وابن عباس وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب والشعبي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد : يسقط الأخ والأخت للأب والأم . دليلنا : أنها فريضة جمعت ولد أم وولد أب وأم يرث كل واحد منهما إذا انفرد ؛ فإذا ورث ولد الأم لم يسقط ولد الأب والأم كما لو انفرد ولد الأم وولد الأب والأم ؛ ولم يكن معهم ذو سهم غيرهم ؛ وهذه المسألة تعرف بالحصارية لأنه يحكى فيها أن ولد الأب قالوا : هب أن أبانا كان حماراً أليس أمنا وأمههم واحدة ؟ وتعرف بالمشاركة أيضاً لما فيها من التشريك بين الإخوة للأم والإخوة للأب والأم في الثلث ؛ وقد مضى لنا في العول تفصيل يشرح مسائل هذه الفصول فلا يجمل التكرار .

وقال في الرجبية :

وإن تجد زوجاً وأماً ورثا وإخوة أيضاً للأم وأب وإخوة للأم حازوا الثلثا واستغرقوا المال بفرض النصب

فاجعلهم كلهم لأم واقسم على الإخوة ثلث التركة
واجعل أباهم حجراً في اليم فهذه المسئلة المشتركة

فرع في إيضاح المشتركة أو الحجرية :

من القواعد المقررة في الميراث أن العاصب ذكراً كان أو أنثى لا يرث إلا بعد استيفاء أصحاب الفروض غير المحجوبين فروضهم ؛ فإذا استغرقت الفرائض جميع التركة فلا شيء للعاصب عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى عصبة ذكر) متفق عليه من حديث ابن عباس وهذه القاعدة مطردة في جميع مسائل الموارث باتفاق العلماء عدا مسألة واحدة وقع فيها الخلاف ، وهو أن يجتمع في المسألة عاصب هو أخ شقيق - معه أخت شقيقة أولاً - مع زوج وعدد من أولاد الأم ، وصاحبة سهم من أم أو جدة صحيحة ، ففي هذه الصورة نجد أن الفرائض قد استغرقت جميع التركة فهل يحرم الأشقاء - وهم عصبة - في هذه الحالة من الميراث تطبيقاً لتلك القاعدة المأخوذة من الحديث المتقدم ؟ .

ذهب بعض الصحابة منهم على وابن مسعود وابن عباس وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب إلى إسقاط العصبة وهم الأشقاء مادام لم يبق شيء من التركة بعد أنصاء ذوى الفروض ، لأن للزوج النصف فرضاً وللأم أو الجدة السدس فرضاً ولأولاد الأم الثلث فرضاً لم يبق شيء للعاصب ، وإلى هذا الرأي ذهب أبو حنيفة وأحمد وكثير من الفقهاء دليلهم ما ورد في الكتاب العزيز .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قضى أولاً بإسقاط الأشقاء ولم يشركهم مع الإخوة لأم في الإرث ثم عرضت عليه مسألة مشابهة للأولى فهم أن يقضى فيها بثل ما قضى أولاً ، فقبل له : يا أمير المؤمنين هب أن أباهم كان حجراً ملقى في اليم أليست أمهم واحدة ؟ تشرك بينهم في الإرث فقضى بآرثهم مع أولاد الأم في الثلث يقسم بينهم جميعاً بالسوية ، لا فرق بين ذكورهم وإناثهم ، كأنهم جميعاً إخوة لأم ، ووافقه على ذلك زيد بن ثابت وجمع من الصحابة ، ووافقنا على القول به مالك رحمه الله والنظر يقضى

برجطان الرأي الذي يسوى بين أولاد الأم والأولاد من الأبوين في الميراث في هذه الحالة لاستوائهم في القرابة من جهة الأم وقرابة الأب إن لم يردهم قرباً واستحقاقاً فلا ينبغي أن تكون سبباً في إسقاطهم ، وعلى هذا : إذا ماتت امرأة وتركت زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان للزوج النصف فرضاً ، وللأم السدس فرضاً ، وللأخوة والأخت جميعاً الثلث يقسم بينهم بالسوية ، لا فرق بين ذكورهم وإناثهم .

وتسمى هذه المسألة (المشتركة) بصيغة البناء للمفعول مع تشديد الراء المنشوخة ، وذلك للتشريك فيها بين جميع الأخوة في الثلث ، وتسمى أيضاً (المشتركة) بمعنى المشترك فيها ، والحجرية نسبة إلى قولهم : هب أن أبانا كان حجباً في اليم ، أليست أمنا واحدة .

الموجود من ولد الأم واحداً فقط لأنه يرث السدس فلا تكون الفروض مستغرقة للتركة بل يبقى منها سدس يكون للأشقاء بالتعصيب ، وكذلك لا تتحقق إذا كان الموجود من العصبية أخوة الميت من جهة الأب فقط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأن اجتمع في شخص واحد جهة فرض وجهة تعصيب كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم وورث بالفرض والتعصيب لانهما ارثان مختلفان بسببين مختلفين ، فإن اجتمع ابنا عم احدهما أخ من الأم وورث الأخ من الأم السدس والباقي بينه وبين الآخر . وقال أبو ثور : المال كله الذي هو أخ من الأم لانهما عصبتان يدلي احدهما بالأبوين والآخر باحدهما فقدم من يدلي بهما كالأخوين احدهما من الأب والآخر من الأب والأم ، وهذا خطأ لانه استحق الفرض بقرابة الأم فلا يقدم بها في التعصيب كابن عم احدهما زوج .

فصل وان لاعت الزوج ونفى نسب الولد انقطع التوارث بينهما لانتفاء النسب بينهما ، ويبقى التوارث بين الأم والولد لبقاء النسب بينهما ، وإن مات الولد ولا وارث له غير الأم كان لها الثلث وإن أتت بولدين توأمين فنفاهما

الزوج باللعان ثم مات احدهما وخلف اخاه ففيه وجهان (احدهما) انه يرث ميراث الاخ من الام لانه لا نسب بينهما من جهة الأب فلم يرث بقرابته كالتوأمين من الزنا اذا مات احدهما وخلف آخا (والثاني) انه يرثه ميراث الاخ من الأب والام لان اللعان ثبت في حق الزوجين دون غيرهما ، لهذا لو قذفها الزوج لم يحسد ولو قذفها غيره حسد ، والصحيح هو الاول ، لان النسب قد انتفى بينهما في حق كل واحد كما انقطع الفراش بينهما في حق كل واحد كما يجوز لكل احد ان يتزوجها .

فصل وان كان الوارث خنثى ، وهو الذى له فرج الرجال وفرج النساء فان عرف انه ذكر ورث ميراث ذكر . وان عرف انه أنثى ورث ميراث أنثى . وان لم يعرف فهو الخنثى المشكك بكل وورث ميراث أنثى فان كان أنثى وحده ورث النصف ، فان كان معه ابن ورث الثلث وورث الابن النصف لانه يقين ووقف السدس لانه مشكوك فيه ، وان كانا خنثيين ورثا الثلثين لانه يقين ووقف الباقي لانه مشكوك فيه ، ويعرف أنه ذكر أو أنثى بالبول ، فان كان يبول من الذكر فهو ذكر ، وان كان يبول من الفرج فهو أنثى ، لما روى عن على كرم الله وجهه انه قال : « يورث الخنثى من حيث يبول » وروى عنه انه قال : « ان خرج بواء من مبال الذكر فهو ذكر ، وان خرج من مبال الأنثى فهو أنثى . لان الله تعالى جعل بول الذكر من الذكر ، وبول الأنثى من الفرج ، فرجع في التمييز اليه » وان كان يبول منهما نظرت فان كان يبول من احدهما اكثر فقد روى المزي في الجامع أن الحكم للاكثر ، وهو قول بعض اصحابنا ، لان الاكثر هو الأقوى في الدلالة (والثاني) انه لا تعتبر الكثرة لان اعتبار الكثرة يشق فسقط ، وان لم يعرف بالبول سئل عما يميل اليه طبعه ، فان قال اميل الى النساء فهو ذكر وان قال اميل الى الرجال فهو أنثى وان قال اميل اليهما فهو المشكك ، وقد بيناه ومن اصحابنا من قال : ان لم يكن في البول دلالة اعتبر عدد الاضلاع ، فان نقص من الجانب الأيسر ضلع فهو ذكر ، فان اضلاع الرجل من الجانب الأيسر انقص ، فان الله عز وجل خلق حواء من ضلع آدم الأيسر ، فمن ذلك نقص من الجانب الأيسر ضلع . ولهذا قال الشاعر :

هي الضلع العوجاء أست تقيهما ألا ان تقويم الضلوع انكسارها
اتجمع ضعفاً واقتداراً على الفتى؟ ليس عجيباً ضعفها واقتدارها)

الشرح قوله « توأمين » وأحدهما توأم ، ولا يقال للثنتين توأم ، على ما اشتهر على السنة العامة خطأ ، وإنما يقال للواحد توأم وللثنتين توأمان كالذكر والأنثى يقال لهما زوجان وكل واحد منهما زوج ، والأنثى توأمة والجمع توأثم وتوأم كدخان . قال الشاعر :

قالت لنا ودمعها توأم على الذين ارتحلوا سلام

اما الأحكام إذا اجتمع في شخص واحد جهران من جهات الإرث كابن ابن عم هو أخ لأم وابن ابن عم آخر للأخ السدس والباقي بينهما وعند ابن مسعود الكل للأخ وسقط الآخر وإن كان أحدهما ابن أخ لأم فلا شيء له بقرابة لأن ابن الأخ للأم من ذوى الأرحام ، وإن كان عمان .

(أحدهما) خال لأم لم يرجح بخولته وقيل على قياس ابن مسعود وجهان :

(أحدهما) لا يرجح بها .

(والثاني) يرجح بها على العم الذي هو من أب فيأخذ المال لأنه ابن الجد والجدة ، والآخر ابن الجد لا غير . وإن كان العم الآخر من أبوين دليلنا : أن كل من تحققت حياته بعد انفصاله وجب أن يرث كما لو خرج في ابني عم أحدهما خال أو ابني ابني عم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم (أفاده ابن قدامة في المغنى وقال : ابنا عم أحدهما زوج فللزوجة النصف والباقي بينهما نصفين عند الجميع ، فإن كان الآخر أخا من أم فللزوجة النصف وللأخ السدس والباقي بينهما أصلها من ستة للزوج أربعة وللأم اثنان وترجع بالاختصار إلى ثلاثة وعند ابن مسعود الباقي للأخ فتكون من اثنين لكل واحد منهما سهم .

ثلاثة بنى عم أحدهم زوج والآخر أخ لأم فللزوجة النصف وللأخ السدس والباقي بينهما على ثلاثة أصلها من ستة يضرب فيها الثلاثة تكون ثمانية عشر للزوج النصف تسعة وللأخ ثلاثة يبقى ستة بينهم على ثلاثة

فيحصل للزوج أحد عشر وهي النصف والتسع ، وللثالث التسع سهمان فإن كان الزوج ابن عم لأبوين فالباقي كله له ، وإن كان هو والثالث من أبوين فالثلث فالنصف الباقي بينهما وتصح من ستة للزوج الثلثان ولكل واحد من الآخرين سدس ، وابن في جميع ذلك يجعل الباقي بعد فرض الزوج للذي هو أخ من أم .

فرع في المسائل التي خالف فيها عبد الله بن مسعود رضى الله عنه :

هي ست مسائل (احداهن) هذه . (والثانية) في بنت وبنات ابن وابن ابن الباقي عنده للابن دون أخواته (الثالثة) في أخوات الأبوين وأخوات لأب الباقي عنده للأخ دون أخواته (والرابعة) بنت وابن ابن وبنات ابن عنده لبنات الابن الأضر بهن من السدس أو المقاسمة (الخامسة) أخت لأبوين وأخ وأخوات لأب للأخوات عنده الأضر بهن من ذلك (السادسة) كأن يحجب الزوجين والأم بالكفار والعبيد والقاتلين و يورثهم كما مر آنفاً .

(وبالجمله) فإذا ماتت امرأة وخلفت ابني عم أحدهما زوج ورث الزوج النصف بالفرض والباقي بينه وبين الآخر بالتعصيب . وإن مات رجل وخلف ابني عم أحدهما أخ لأم فإذ للذي هو أخ لأم السدس بالفرض والباقي بينه وبين الآخر نصفان بالتعصيب ، وبه قال على وزيد بن ثابت ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة . وذهب عمر وابن مسعود وشريح وأبو ثور أن المال كله لابن العم الذي هو أخ لأم من الرجال الأقربين ، فينبغي أن يكون له نصيب ولأنه يدلى بنسب يفرض له به فوجب أن لا يقوى به تعصيه أحدهما زوج .

فرع وإذا قذف رجل امرأته بالزنا واتنفي عنه نسب ولدها ، ونشأ باللعان فإن النسب ينقطع بين الأب والولد فلا يثبت بينهما توارث ، لأن الإرث بينهما بالنسب ولا نسب بينهما بعد اللعان ، ولا ينقطع التوارث بين الولد والأم لأنه لا ينتفى عنها ، فإن ماتت الأم ورث ولدها جميع مالها إن كان ذكراً ، وإن مات الولد ولم يخلف غير الأم كان لها الثلث والباقي

لمولاه ان كان له مولى ، وان لم يكن له مولى كان الباقي لبيت المال ، وان كان له أخ كان له السدس ولأمه الثلث والباقي لمولاه أو لبيت المال ، وإن كان له أخوان لأب وأم كان لأمه السدس ولأخويه لأبيه وأمه الثلث والباقي لبيت المال ، وبه قال ابن عباس وزيد بن ثابت ، وهى إحدى الروايتين عن على .

وقال أبو حنيفة : يكون للأم فرضها . ويأخذ الباقي بالإرث بناء على أصله فى ذلك ، وذهب ابن مسعود إلى أن الأم عصبه له فتأخذ ثلثها بالفرض والباقي بالتعصيب . وذهب بعض الناس إلى أن عصبته عصبه الأم . دليلنا ما روى البحارى ومسلم عن الزهرى عن سهل بن سعد الساعدى أنه قال : فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة - يعنى باللعان - وكانت حاملا فاتنقى حملها فكان الولد يدعى لأمه ، وجرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها ، والذي فرض الله للأم من الولد الثلث أو السدس ، فالظاهر يقتضى أنها لا تزداد على ذلك ولأن من ورث سهمها من فريضة لم يستحق زيادة عليه إلا بتعصبيه قياساً على الزوجة ، ولأن الأم لو كانت عصبه لم يسقطها المولى لأن العصبه لا تسقط بالمولى فدل على أنها ليست بعصبه .

وأما الدليل على أن عصبتها ليس عصبه لولدها أن الأم ليست عصبه للولد فلم يكن من يدلى بها عصبه له كابن الأخ للأم .

إذا ثبت هذا فإن حكم ولد الزنا حكم ولد الملاعنة لأنه ثابت النسب من أمه وغير ثابت النسب من أبيه فكان حكمه حكم ولد الملاعنة .

فرع وإن أتت المرأة بولدين توأمين من الزنا ، أو أتت امرأة رجل بولدين توأمين فنفاهما الأب باللعان انقطع التوارث بينهما وبين الأب لما ذكرناه فى الولد ولا ينقطع التوارث بينهما وبين الأم .

وأما إرث أحدهما من الآخر فهل يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير ؟ أو بكونهما أخوين لأب وأم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يتوارثان بكونهما أخوين لأب وأم ، ولأن حكم اللعان
انما يتعلق بالزوجين دون غيرهما ، ألا ترى أن الزوج اذا قذفها بعد اللعان
لم يحد ، وإذا قذفها غيره حد .

(والثاني) أنهما يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير وهو الأصح ،
لأن نسبهما قد انقطع عن الأب فكيف يتوارثان به ؟ .

وقد روى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي
صلى الله عليه وسلم « أنه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها » .

فرع إذا مات ميت وخلف وارثاً خثى — وهو الذى له ذكر
رجل وفرج امرأة — فإن كان يبول من الذكر لا غير فهو رجل ، وإن كان
يبول من الفرج لا غير فهو امرأة ، لما روى عن على كرم الله وجهه أنه قال :
« إن خرج بوله من مبال الذكر فهو ذكر . وإن خرج من مبال الأنثى فهو
أنثى ولأن الله تعالى أجرى العادة في الرجل أنه يبول من ذكره وأن الأنثى
تبول من فرجها فترجع في التمييز إليه .

وإن كان يبول منهما سواء أو خلق الله له موضعاً آخر يبول منه فهو
مشكل وإن كان يبول منهما إلا أنه يبول من أحدهما أكثر ففيه وجهان :

(أحدهما) يعتبر بالأكثر لأنه أقوى في الدلالة .

(والثاني) لا يعتبر به ، ولأن اعتبار ذلك يشق . وحكى أن أبا حنيفة
سئل عن الخثى المشكل فقال : يحكم بالمبال ؛ وقال أبو يوسف : ان كان
يبول بهما قال : لا أدري قال أبو يوسف : لكنى أرى أن يحكم بأسبقهما
بولاً . قال أبو حنيفة أرأيت لو استويا في الخروج ؟ فقال أبو يوسف
بأكثرهما ، فقال أبو حنيفة يكال أو يوزن ؟ فسكت أبو يوسف .

وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الخثى
يورث من حث يبول .

وممن روى عنه ذلك على ومعاوية وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم .

وقال ابن قدامة في المغنى : قال ابن اللبان : روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل وذكر من أين يورث ؟ قال : من حيث يبول » وروى أنه عليه السلام أتى بخنثي من الأنصار فقال : « ورثوه من أول ما يبول منه » .

قلت : وإن لم يكن فيه دلالة من المبال فهل يعتبر فيه نبات اللحية ونهود الثديين وعدد الأضلاع ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يعتبر نبات اللحية للرجال ونهود الثديين للنساء ، وإن استوت أضلاعه من الجانبين فهو امرأة . وإن نقص أحد جانبيه ضلعاً فهو رجل ، لأن المرأة لها في كل جانب سبع عشرة ضلعاً ، والرجل من الجانب الأيسر سبعة عشر ضلعاً ومن الجانب الأيسر ستة عشر ضلعاً ، لأنه يقال إن حواء خلقت من ضلع من جانب آدم الأيسر ، فلذلك نقصت من الجانب الأيسر من الرجال ، وزائدة عن أيهم .

ومنهم من قال : لا يعتبر بذلك ، وهو قول أكثر أصحابنا لأن اللحية قد نبتت لبعض النساء ولا تنبت لبعض الرجال ، وروى أن بعض الرجال كان له ثدي يرضع به في مجلس هارون الرشيد ، وأما اعتبار الأضلاع فإنه يشق ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالتشريح الطبى وقد يخفى الضلع فلا يمكن اعتبار ذلك .

إذا ثبت هذا أو تمذر اعتباره من هذه الأشياء فإنه يرجع إلى قوته وإلى ماذا يميل طبعه ، فإن قال أميل إلى جماع النساء فهو رجل ، وإن قال أميل إلى جماع الرجال فهو امرأة وليس ذلك مميزاً له وإنما هو سؤال له عن ميلاد طبعه ، فإن أخبر بأحدهما ثم رجع عنه لم يقبل رجوعه لأنه إذا أخبر تعلق به أحكام ، وفي قبول قوله في الرجوع إسقاط لتلك الأحكام فلم يجز . والإنسان وقد خلق الله فيه مركبات من الغدد التي منحها سبحانه

خصائص الذكورة وأخرى منحها خصائص الأنوثة ، فبعض هذه الغدد له إفرازات في الجسم ونشاط في تشكيل شكل الجسم ، فغدد الأنوثة يتضح عملها بتأثير قدرة الله تعالى في كبر الأرداف وتواء الثديين وتجرد الوجه من الشعر كاللحية والشارب ، ورخامة الصوت في لين ونعومة وارتخاء .

أما غدد الذكورة فيتضح عملها بتأثير قدرة الله تعالى في إنبات اللحية والشارب وضمور الأرداف وامتشاق الجسم وغلظ شعر الرجل وخشونته عن شعر المرأة ، وخشونة صوت الرجل واستقامة نبراته وصحة نطقه ، وهذه الغدد يكون مركزها في يعضى المذاكير عند الرجال ومبايض المرأة القريبة من رحمها ، وقد قرأنا كثيراً من أخبار اللائى يتحولن من الاناث الى الذكران ، والذين يتحولون من الذكر اناثا ويحدث اشكال في تغيير هوياتهم وشهادات ميلادهم وشهادات دراساتهم ، وسبيل الطب إلى تحويل هؤلاء هو دراسة أعضائهم السفلى ، وتحديد النشاط الغالب على هذه الغدد فقد تكون مذاكير الرجل مطوية في عمق يظن أنه فرج ثم يقوم الطبيب بإجراء جراحة يخلص بها مذاكير الرجل الذي كان في نظر الناس امرأة لاختفاء مذاكيره وانعكاسها إلى أسفل ، وقد تكون غدد الأنوثة أقوى بمعنى أن تكون له مبايض امرأة مرتخية في شكل الاثيين للرجل ولكن تصرفات هذا الشخص وميوله تنبئ عن أنوثة حبيسة حتى إذا أجريت له جراحة لوضع غدده في مكانها الطبيعي صار امرأة .

أما بعد : فقد وصل الطب إلى تحديد حقيقة الخنثى المشكل بالأشعة والتشريح ودراسة الظواهر الخارجية التي تدل على اتجاه الغدد نحو الأنوثة أو الذكورة ، فإذا رأى اختفاء الشارب واللحية وبروز الثديين واختفاء المذاكير وتغير الصوت وكبر الأرداف عرفنا أنه امرأة وإذا عملت للشخص جراحة تخلص من الإشكال وكذلك إذا كان نشاط الغدد عكس ما فرنا كان للجراحة أيضاً دورها في تحديد نوع الشخص كرجل .

بقى بعد ذلك حكم الفقهاء في كثير من الصور الشاذة التي يحتمل وقوعها ولا يحيل العقل أو العلم حدوثها .

قال المسعودى : ان قال : أنا رجل فزوج بامرأة فحبلت امرأته وحبل هو بينا أنه امرأة وإن كان نكاحه باطلا وأن ولد المرأة غير لاحق به لأن حملته يدل على الأنوثة قطعاً .

وإن قال الخنثى : أنا أشتهى جماع الرجال والنساء أو لا أشتهى واحداً منهما فهو مشكل ، والحكم فى توريث المشكل أنه يعطى ما يتبين أنه له ، وإن كان معه ورثة أعطى كل واحد منهم ما يتبين أنه له وهو أقل حقه ووقف الباقي حتى يتبين أمر الخنثى بأى طريق من الطرق والتي أضبطها وأدقها طرق الطب الحديث التى يمتزج فيها علم النفس مع وظائف الأعضاء والتشريح ، وإن مات ميت وخلف ابناً خنثى مشكلاً لا غير أعطى نصيب ماله ، وإن كانا خنثيين أعطيا الثلثين ووقف الباقي الى أن يتبين أمرهما أو يصطلحوا عليه .

وقال أبو حنيفة : يعطى الخنثى المشكل ما يتبين أنه له ، ويصرف الباقي إلى العصة ، وخرج ابن اللبان وجهاً آخر وليس بمشهور ، وذهبت طائفة من البصريين الى أنه اذا خلف ابناً خنثى مشكلاً لا غير أعطى ثلاثة أرباع المال .

واختلفوا فى تنزيل حاله ، فمنهم من قال : يترك حاله لأنه يحتمل أن يكون ذكراً فيكون له جميع المال ، ويحتمل أن يكون أنثى فيكون له نصف المال ، والباقي للعصة ، فالنصف متيقن له والنصف الآخر يتنازعه هو والعصة فيكون بينهما .

ومنهم من قال : ينزل لأنه يحتمل أن يكون ذكراً فيكون له جميع المال ، ويحتمل أنه أنثى فيكون له نصف المال فأعطى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى دليلنا أنه يحتمل أن يكون ذكراً ويحتمل أن يكون أنثى فأعطيناه اليقين وهو ميراث الأنثى لأنه متيقن له ولم نورثه ما زاد لأنه توريث بالشك ، وعلى أبى حنيفة أنا لا نتيقن استحقاق العصة للموقوف له فلم يجز ذلك إليهم .

قال في الرجعية :

وإن يكن في مستحق المال	خنثى صحيح بين الأشكال
فاقسم على الأقل واليقين	تحظ بحق القسمة والتبين
واحكم على المفقود حكم الخنثى	إن ذكرًا يكون أو هو أثنى
وهكذا حكم ذوات الحمل	فابن على اليقين والأقل

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن مات رجل وترك حملاً وله وارث غير الحمل نظرت ، فإن كان له سهم مقدر لا ينقص كالزوجة دفع إليها الفرض ، ووقف الباقي إلى أن ينكشف ، وإن لم يكن له سهم مقدر كالابن وقف الجميع لأنه لا يعلم أكثر ما تحمله المرأة ، والدليل عليه أن الشافعي رحمه الله قال : دخلت إلى شيخ باليمن لأسمع منه الحديث فجاءه خمسة كهول فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، ثم جاءه خمسة شباب فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، ثم جاءه خمسة فتيان فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، ثم جاءه خمسة صبيان فسلموا عليه وقبلوا رأسه ، فقلت : من هؤلاء ؟ فقال : أولادى كل خمسة منهم في بطن ، وفي المهد خمسة أطفال .

وقال ابن الرزبان : أسقطت امرأة بالانبار كيساً فيه اثنا عشر ولداً كل اثنين متقابلان .

فإذا انفصل الحمل واستهل ورث لما روى سعيد بن المسيب رحمه الله عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : أن من السنة أن لا يرث النفوس ولا يورث حتى يستهل صارخاً ، فإن تحرك حركة حي أو عطس ورث ، لأنه عرف حياته فورث كما لو استهل ، وأن خرج ميتاً لم يرث لأننا لا نعلم أنه كان وارثاً عند موت مورثه ، وأن تحرك حركة مذبوح لم يرث لأنه لم تعرف حياته ، وأن خرج بعضه وفيه حياة مات قبل خروج الباقي لم يرث لأنه لا يشبث له حكم الدنيا قبل انفصال جميعه ، ولهذا لا تنقضى به العدة ولا يسقط حق الزوج عن الرجعة قبل انفصال جميعه .

الشرح حديث أبي هريرة بلفظه هكذا مرفوع المعنى لقوله : من السنة ، وقد ورد الحديث مرفوع اللفظ في سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا استهل المولود ورث » .

وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قالوا « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل » ذكره أحمد بن حنبل من رواية ابنه عبد الله وأخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ « إذا استهل السقط صلى الله عليه وورث » وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف .

قال الترمذي : وروى مرفوعاً والموقوف أصح ، وبه جزم النسائي . وقال الدارقطني في العلل : لا يصح رفعه . وحديث أبي هريرة عند أبي داود في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف ، وقد روى عن ابن حبان تصحيح الحديث . وقد تقدم في كتاب الجنائز الكلام على السقط ، وقد اختلف في الأمر الذي تعلم به حياة المولود فأهل الفرائض قالوا بالصوت أو الحركة ، وهو قول الكرخي . وروى عن علي وزفر والشافعي . وروى عن ابن عباس وجابر وشريح والنخعي ومالك وأهل المدينة أنه لا يرث ما لم يستهل صارخاً .

قال العمراني في البيان : إن مات وخلف حملاً وارثاً نظرت - فإن استهل صارخاً - فانه - يرث سواء كان فيه روح حال موت مورثه أو كان يومئذ نطفة لما روى أبو الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استهل الصبي ورث » صلى عليه . وقال الشيخ أبو حامد : ولا خلاف في هذا ، وإن خرج ولم يستهل ولكن علمت حياته بحركة أو غير ذلك ، ثم مات فانه يرث عندنا ، وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك : لا يرث .

دليلنا : أن كل من تحققت حياته بعد انفصاله وجب أن يرث كما لو خرج واستهل صارخاً ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما نص على الاستهلال لأن ذلك يعلم به الحياة ، فكل ما علمت به الحياة كالحركة والبكاء قام

مقامه ، وإن خرج ميتاً لم يرث ، لأننا لا نعلم أنه نفخ فيه الروح وصار من أهل الميراث أو لم ينفخ . وإن انفصل ميتاً وتحرك بعد الانفصال حركة لا تدل على الحياة لم يرث . لأن هذه الحركة لم تعلم حياته لأن المذبوح قد يتحرك واللحم قد يختلج ولا روح فيه ، وإن خرج بعضه فصرخ ثم مات قبل أن ينفصل لم يرث لأنه ما لم ينفصل جميعه لا تثبت له أحكام الدنيا .

إذا ثبت هذا فما حكم مال الميت قبل انفصال الحمل ؟ ينظر فيه ، فإن كان مع الحمل وارث له فرض لا ينقص الحمل عنه كالزوج والزوجة والأم والجدة أعطى صاحب الفرض فرضه ووقف الباقي من ماله ، وإن كان الوارث معه ممن لا سهم له مقدر كالابن والابنة ، فاختلف أصحابنا فيه ، فذهب المسعودي وابن اللبان وغيرهما إلى أنه يدفع إلى الابن الموجود خمس المال ويوقف الباقي .

وحكى الشيخ أبو حامد أن هذا مذهب أبي حنيفة لأن أكثر ما تلد المرأة في بطن أربعة أولاد . وقال الشيخان أبو حامد الأسفراييني وأبو إسحاق المروزي : لا يعطى الابن الموجود شيئاً من المال بل يوقف جميعه . وحكى المسعودي أن هذا مذهب أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : يدفع إليه ثلث المال أكثر ما تلده المرأة اثنان . وقال أبو يوسف : يدفع إليه نصف المال لأن الظاهر أنها لا تلد أكثر من واحد .

فإذا قلنا : إنه يوقف جميع المال فوجهه أنه لا يعلم أكثر ما تحمله المرأة ، وحكى عن الشافعي رضى الله عنه أنه قال : قدمت اليمن عند شيخ بها أسمع عليه الحديث . قال ابن بطال : هذا الشيخ من بادية صنعاء من قرية تسمى خيرة . قال الشافعي : فبينما هو جالس على بابها أذ جاء خمسة كهول إلى آخر ما قال ووجه سوق القصة أن بعض النساء يمكن أن تلد خمسة توائم ، وقد طالعتنا الانباء منذ حين قريب بامرأة ولدت ستة توائم . وحكى ابن الرزبان أنه قال : أسقطت امرأة عندنا بالأندلس كيساً به اثنا عشر ولداً كل اثنين متحاذيان ، فعلم أنه ليس لما تلده المرأة حد ، واستطرداً على مناسبة

الكيس فإن ولدنا الأنور وعبد الناصر قد رزقني الله بهما توأمين ؛ وكان
الأنور في كيس رائق شفاف فتبارك الله أحسن الخالقين .

فرع ميت مات فقالت امرأة حامل : إن ولدت أنثى لم ترث
منه ، وإن ولدت ذكراً ورث منه ، وإن ولدت ذكراً وأنثى ورث الذكر دون
الأنثى فهذه امرأة أخ الميت أو امرأة ابن أخيه أو امرأة عمه أو امرأة
ابن عمه .

وإن قالت : وإن ولدت أنثى ورثت وإن ولدت ذكراً لم يرث وإن ولدت
ذكراً وأنثى لم يرثا ، فهذه امرأة ماتت وخلفت زوجاً وبنتاً وأبوين وزوجة ابنها
حاملًا من ابنها ، وإن ولدت ذكراً وأنثى لم يرثا كما قررنا .

وإن قالت امرأة حامل : إن ولدت ذكراً ورث وإن ولدت أنثى لم ترث ،
وإن ولدت ذكراً وأنثى ورثا ، فهذا ميت مات وخلف بنتين وزوجة ابن حاملًا
منه ، أو ميت مات وخلف أختين لأب وأم وزوجة أب حاملًا منه .

ولو قالت الحامل : إن ولدت ذكراً ورث وورثت معه ، وإن ولدت
ذكراً وأنثى ورثا وورثت معهما ، وإن ولدت أنثى لم ترث ولم أرث ، فهذا
رجل مات وخلف ابنتين وابنة ابن حاملًا من ابن ابن آخر قد مات .

ولو قالت الحامل : إن ولدت أنثى ورثت وورثت معها وإن ولدت
ذكراً أو ذكراً وأنثى لم يرث واحد منا ، فهذه امرأة ماتت وخلفت ابنة
وأبوين وزوجاً وهذه الحامل ابنة ابن ابن هذه الميتة من ابن ابن لها آخر ،
أفاده العمراني .

فرع إن مات رجل وخلف أخا [لأب وأم أو لأب] وامرأة حاملًا
فولدت ابناً وبنتاً فاستهلا ثم مات أحدهما ثم ماتت المرأة بعده ثم مات الولد
الآخر ولم يعلم أيهما مات قبل الأم ، قال ابن اللبان : وقد قيل القياس
لا يرث الولدان أيهما ، ولا ترثهما لأنه لا يعلم على الاتفراد أيهما مات قبلها

كالفرقى ، فيكون ثمن المرأة لعصبتها والسبعة الأثمان التى للولدين للأخ
بميراثه منهما .

وقيل بل ينزل فيقال : إن كان الذى مات قبل المرأة هى البنت . فالمال
كله للأخ وإن كان الذى مات قبل المرأة هو الابن ورثت المرأة منه ثلث
سهامه وهو أربعة أسهم وثلثا سهم من أربعة وعشرين . وورثت الأخت
نصفها والعلم سدسها ، فلما ماتت المرأة كان ما بيدها وهو سبعة أسهم
وثلثا سهم بين ابنتها وعصبتها نصفين ، فيصبح لعصبتها ثلاثة أسهم وخمسة
أسداس ، فلما ماتت البنت صار ما فى يدها للعلم ، فاجتمع للعلم بميراثه من
الابن والبنت عشرون سهما وسدس سهم ، وهذا نصيب الأخ يقين والباقي
من المال وهو ثلاثة أسهم وخمسة أسداس سهم لعصبة المرأة ، فيوقف ذلك
حتى يصطلحا عليه ، فتضرب الفريضة وهى أربعة وعشرون فى مخرج السدس
وهو ستة ، فذلك مائة وأربعة وأربعون .

فائدة ذكر بعض العلماء هنا لغزاً عظيماً ناظماً له بقوله :

قاضى المسلمين انظر لحالى	واقتنى بالصحيح واسمع مقالى
مات زوجى وهمنى بعد بعلى	كيف حال النساء بعد الرجال
صير الله فى خشايا جنيها	لا حرام بل هو بوطء حلال
فلى النصف إن أتيت بأثى	ولى الثمن إن يكن من رجال
ولى الكل إن أتيت بميت	هذه قصتى ففسر سؤالى

والجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقاً وأعتقته ثم تزوجت به فحملت
منه ثم مات وهى حامل منه فإن وضعت أثى فلها النصف فرضاً لأنها بنت
الميت ولهذه الزوجة الثمن فرضاً والباقي تعصياً وإن كان المولود ذكراً
فلها الثمن فقط والباقي للولد تعصياً ، وإن يكن الحمل ميتاً أخذت جميع
المال تعصياً وفرضاً لأن لها الربع فرضاً بالزوجة والباقي بالولاء تعصياً
حيث لا وارث له من النسب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات رجل ولم تكن له عصة ورثه المولى المقتى كما
ترثه العصة على ما ذكرناه في باب الولاء فان لم يكن له وارث نظرت ، فان كان
كافرا صار ماله لمصالح المسلمين ، وان كان مسلما صار ماله ميراثا للمسلمين ،
لانهم يعقلونه اذا قتل ، فانتقل ماله اليهم بالموت ميراثا كالعصة ، فان كان
للمسلمين امام عادل سلم اليه ليضاه في بيت المال لمصالح المسلمين وان لم
يكن امام عادل ففيه وجهان :

(احدهما) انه يرد على اهل الفرض على قدر فروضهم الا على الزوجين ،
فان لم يكن اهل الفرض قسم على ذوى الارحام على مذهب اهل التنزيل ،
فيقام كل واحد منهم مقام من يدعى به ، فيجمل ولد البنات والاخوات بمنزلة
امهاتهن ، وبنات الاخوة والاعمام بمنزلة آبائهم ، وابو الام والخال بمنزلة
الام ، والعمة والعم من الام بمنزلة الاب ، لان الامة اجمعت على الارث باحدى
الجهتين ، فاذا عدت احدهما تعينت الاخرى .

(الثاني) وهو المذهب : انه لا يرد على اهل السهام ، ولا يقسم المال
على ذوى الارحام ، لانا دللنا انه للمسلمين ، والمسلمون لم يعدموا ، وانما عدم
من يقبض لهم فلم يسقط حقهم ، كما لو كان الميراث لصبي وليس له ولي ،
فعلى هذا يصرفه من في يده المال الى المصالح) .

الشرح الأحكام : ان مات ميت وخلف من الورثة من له فرض
لا يستغرق جميع ماله كالأم والابنة والأخت ، فان صاحب الفرض يأخذ
فرضه وما بقى عن فرضه يكون لعصته ان كان له عصة ، وإن لم يكن له
عصة كان للمولى ان كان له مولى ، وإن لم يكن له مولى كان الباقي لبيت
المال ، فيصرف إلى الإمام ليصرفه في مصالح المسلمين . وبه قال زيد بن ثابت
والزهري والأوزاعي ومالك .

وذهب على بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى أنه يرد ذلك إلى ذوى
الفروض إلا على الزوجين فانه لا يرد عليهما ، فإن لم يكن له أحد من أهل
الفروض صرف ذلك إلى ذوى الأرحام ، فيقام كل واحد من ذوى الأرحام

مقام من يدلى به ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، واختاره بعض أصحابنا إذا لم يكن هناك إمام عادل ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر أن تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وابنها الذي لاعنت به ، فأخبر أنها تحوز ميراث ابنها الذي لاعنت عليه ، وهذا نص .

ودليلنا قوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » ولم يفرق بين أن يكون هناك وارث غيرها أو لم يكن . فمن قال : إن لها جميع المال فقد خالف ظاهر القرآن ، وكذلك جعل للابنتين الثلثين ولم يفرق ، ولأن كل من استحق من فريضة سهمها مقدراً لم يرث شيئاً آخر إلا بتعصيب كالزوج والزوجة . فعلى هذا أن كان هناك إمام عادل يسلم المال إليه ، وإن لم يكن هناك إمام عادل صرفه من هو بيده الى مصالح المسلمين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الجد والاخوة

إذا اجتمع الجد أو أبو الجد وإن علا مع ولد الأب والأم أو ولد الأب ، ولم تنقصه المقاسمة من الثلث ، قاسمهم وعصب اناتهم ، وقال المـزني يسقطهم ، ووجهه أن له ولادة وتعصياً بالرحم ، فاسقط ولد الأب والأم كالأب ، وهذا خطأ لأن ولد الأب يدلى بالأب فلم يسقطه الجد كام الأب ، ويخالف الأب ، فإن الأخ يدلى به ، ومن أدلى بعصبة لم يرث معه كابن الأخ مع الأخ ، وأم الأب مع الأب ، والجد والأخ يدلان بالأب فلم يسقط أحدهما الآخر ، كالأخوين من الأب وأم الأب مع الجد ، ولأن الأب يحجب الأم من الثلث الى ثلث الباقي مع الزوجين ، والجد لا يحجبها .

فصل وإن اجتمع مع الجد ولد الأب والأم وولد الأب عاد ولد الأب والأم الجد بولد الأب ، لأن من حجب بولد الأب والأم وولد الأب إذا انفرد حجب بهما إذا اجتمعا كالأم ، فإن كان له جد وأخ من أب وأم ، وأخ من أب ، قسم المال على ثلاثة أسهم ، للجد سهم ، ولكل واحد من الأخوين سهم ،

ثم يرد الاخ من الاب سهمه على الاخ من الاب والام ، لانه لا يرث معه فلم يشاركه فيما حجب عنه ، كما لا يشارك الاخ من الاب ، الاخ من الاب والام فيما حجب عنه الام ، وتعرف هذه المسئلة بالمعاده لان الاخ من الاب والام عاد الجد بالاخ من الاب ، ثم اخذ منه ما حصل له ، وان اجتمع مع الجد اخ من الاب واخت من الاب والام قسم المال على خمسة اسهم ، للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم ، ثم يرد الاخ على الأخت تمام النصف وهو سسهم ونصف ، ويأخذ ما بقى وهو نصف سهم ، لان الاخ من الاب اندسا يرث مع الأخت من الاب والام ما يبقى بعد استكمال الأخت النصف ، وتصح مسن عشرة وتسمى عشرة زيد رضى الله عنه ، وان اجتمع مع أختين من الاب وأختين من الاب والام قسم المال بينهم على ستة اسهم ، للجد سهمان ، ولكل أخت سهم ، ثم ترد الأختان من الاب جميع ما حصل لهما على الأختين من الاب والام ، لانهما لا يرثان قبل ان تستكمل الأختان من الاب والام الثلثين) .

الشرح اتفق فقهاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأئمة المذاهب على أن الإخوة والأخوات لأم يسقطون بالجد الصحيح كما يسقطون بالأب ، واختلفوا في سقوط الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب بالجد .

فذهب فريق من الصحابة والتابعين - منهم أبو بكر وابن عباس وابن عمر وعائشة وشريح والحسن وابن سيرين رضى الله عنهم إلى سقوطهم بالجد كما يسقطون بالأب وإليه ذهب أبو حنيفة . وذهبت طائفة منهم على وزيد ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم إلى أنهم لا يسقطون بالجد ، بل يشاركونه في الميراث ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد ، وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة .

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يرى الرأي الأول في أول أمره فقد قال لعلى وزيد بن ثابت : لولا رأيكما لاجتمع رأيي ورأي أبي ، كيف يكون ابني ولا أكون أباه ، ولكنه عدل عن هذا الرأي واتفق مع على وزيد ابن ثابت في رأيهما .

احتج الأولون بأن لفظ الأب في اللغة يطلق على الجد كما في قوله تعالى « يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة »

وقوله تعالى : « واتبعت ملة آبائي إبراهيم واسحق ويعقوب » وحيث كان الجد أبا فانه يقوم مقام الأب عنده ففقدته فيحجب ولد الأب كما يحجبهم الأب لو كان موجوداً .

واحتجوا ثانياً بأن منزلة الجد من الميت كمنزلة ابن الابن منه ، فكما أن ابن الابن يقوم مقام أبيه في حجب إخوة المتوفى ، فكذلك أبو الأب يقوم مقام الأب في حجبهم ، لذلك قال عمر في محاجة علي وزيد : كيف يكون ابني ولا أكون أباه ؟ أى كيف يتصور أن يكون ابن الابن ابناً فيحجب إخوة الجد ، ثم لا يكون أبو الأب أبا ليحجب إخوة الحفيد ، وقال ابن عباس : ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أبا ؟

واحتج أصحابنا ومن قال بقولهم :

(أولاً) بأن ارث الاخوة ثبت بالكتاب فلا يحجبون الا بنص أو اجماع ولم يوجد من ذلك شيء .

(ثانياً) كلا من الجد والاخوة يدلى الى الميت بالأب ، فالجد أبوه والأخ ابنه فهم متساوون في درجة القرابة فيتساوون كذلك في الاستحقاق ، ويجب عنا استدلال به الفريق الأول بأن تسمية الجد أبا في الآية من باب المجاز وذلك لا يقتضى أن مثله من كل الوجوه كما أن الجدة تسمى أما ، ولكنها معاملة الأم عند عدمها بالاتفاق .

فرع في مذاهب الصحابة رضى الله عنهم في ميراث الجد مع الاخوة ، ذهب على بن أبى طالب رضى الله عنه إلى أن للجد مع الإخوة والأخوات ثلاث حالات :

(الحالة الأولى) أن يكون مع الجد إخوة لأبوين أو لأب ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً وفي هذه الحالة يكون الجد كأخ شقيق مع الأشقاء ، وكأخ لأب مع الاخوة لأب فيرث بالتعصيب ويقاسمهم مادامت القسمة خيراً له من السدس وإلا أعطى السدس فرضاً ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون معهم أصحاب فروض آخرون غير البنات أو لا .

(الحالة الثانية) أن يكون مع الجد أخوات يرثن بالفرض كأخت شقيقة أو لأب أو أختين ولا معصب ، وفي هذه الحالة يأخذ الأخوات فرضهن ويرث الجد الباقي بالتعصيب إذا كان ذلك خيراً له من السدس ، وإلا أخذ السدس وورث الأخوات الباقي .

(الحالة الثالثة) أن يكون مع الجد أخوات وفرع وارث مؤنث فللبنت فرضهن وللجد السدس والباقي للأخوات ، ولا يحسب الإخوة أو الأخوات لأب المحجوبون بالأشقاء على الجد في المقاسمة عند الإمام على .

ومذهب زيد بن ثابت أن للجد مع الاخوة حالتين :

(الأولى) إذا لم يكن معهم أحد من أصحاب الفروض ، وفي هذه الحالة يكون للجد الأفضل من أمرين ، المقاسمة أو ثلث جميع المال ، يعنى أن الجد يقاسم الإخوة ذكوراً أو إناثاً أو مختلطين ، بأن يجعل كأحد الإخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث وإلا فرض له الثلث وما بقى يكون للإخوة .

(الحالة الثانية) إذا كان معهم ذو فرض من الأم ، والجددة ، والبنت ، وبنت الابن ، والزوج والزوجة . وفي هذه الحالة إن استقرت الفروض التركة أو بقى منها السدس أو أقل كان للجد السدس فرضاً ، ولا شيء للإخوة ، وإن بقى من التركة أكثر من السدس فللجد الأخص من أمور ثلاثة : المقاسمة أو ثلث ما يبقى ، أو سدس جميع التركة ، وعند زيد أن الاخوة المحجوبين يحسبون على الجد في المقاسمة ، ففى جد ، وأخ شقيق ، وأخ لأب يدخل الأخ لأب في المقاسمة فيقسم المال أولاً على ثلاثة فيكون للجد ثلثه ثم يأخذ الأخ الشقيق ما بيد الأخ من الأب ، لأنه محجوب به فيحز الشقيق الثلثين .

ومذهب عبد الله بن مسعود أن الجد لا يعصب الإناث من الأخوات المنفردات عن الجد من بنى الأعيان ، وإذا ورث الجد بالمقاسمة لم ينقص نصيبه بها عن الثلث فإن نقص عنه جعل فرضه الثلث والله تعالى أعلم .

(فرع) فيما قدره القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م

للجد مع الإخوة حالتان :

الأولى : أن يكون الموجود من الإخوة أو الأخوات وارثاً بالتعصيب ،
ويندرج تحت هذه الحالة ثلاث صور :

(أولها) أن يكون مع الجد أخ شقيق معه أخت شقيقة أو لا .

(ثانياً) أن يكون معه أخ لأب معه أخت لأب أو لا .

(ثالثاً) أن تكون معه أخت شقيقة أو لأب مع البنت أو بنت الابن ،
وفي هذه الحالة يجعل الجد أخاً شقيقاً مع الأشقاء وأخاً لأب مع الإخوة
لأب ، فيرث معهم بالتعصيب ويقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين مادامت
المقاسمة خيراً له من سدس جميع المال ، ولا يدخل في المقاسمة حينئذ من
يكون محجوباً من الإخوة والأخوات لأب .

وإذا كانت المقاسمة تنقصه عن سدس جميع المال ، كان السدس خيراً
له من المقاسمة فيعطى السدس فرضاً ويقسم الباقي بعد نصيب الجد وأصحاب
الفروض إن وجدوا بين الإخوة والأخوات بالتعصيب للذكر مثل حظ
الأنثيين .

فإذا كان مع الجد أخ لأبوين أو أخوان أو ثلاثة أو أربعة وليس معهم
أحد من أصحاب الفروض كانت المقاسمة خيراً له ، لأن نصيبه النصف أو
الثلث أو الربع أو الخمس ، وإذا كان معه خمسة أخوة لأبوين كانت
المقاسمة والسدس سواء ، وإذا كان معه ستة فأكثر كان السدس خيراً له
من المقاسمة فيعطى السدس فرضاً وكذلك يكون حال الجد مع الإخوة
وإن كانوا جميعاً لأب .

فإن كان بعض الإخوة أشقاء وبعضهم لأب فقط فالمعتبر في المقاسمة
هم الأشقاء دون الإخوة لأب ، لأنهم محجوبون بالأشقاء ففى جد وأخ

شقيق وخمسة أخوة لأب تكون المقاسمة بين الجد والشقيق فلكل منهما النصف ولا يحسب الأخوة لأب على الجد في المقاسمة .

(الثانية) أن يكون الموجود من الأخوات وإرثاً بالفرض ، كاخت شقيقة أو لأب أو أختين ولا معصب ، وفي هذه الحالة يرث الجد بالتعصيب فيأخذ ما يبقى بعد القروض إلا أن يحرمه ذلك من الميراث ، أو ينقص نصيبه عن السدس ، فانه يعطى السدس فرضاً ، ففي جد وأخت شقيقة أو لأب يكون للأخت النصف فرضاً والباقي للجددة تعصياً .

وفي جد وأختين شقيقتين أو لأب للأختين الثلثان فرضاً ، والباقي للجد تعصياً .

وفي أخت شقيقة ، وأخت لأب ، وجد ، للشقيقة النصف فرضاً ، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين ، وللجد الباقي تعصياً ، ففي جميع هذه الصور وأمثالها يكون الإرث بالتعصيب خيراً للجد .

فإن كان توريث الجد بالتعصيب يحرمه من الميراث أو ينقص حظه عن السدس أعطى السدس فرضاً ، وذلك كما لو اجتمع مع الجد والأخوات أصحاب فروض آخرون واستغرقت التركة ، أو كان الباقي بعد القروض أقل من السدس .

ففي جد وأخت شقيقة أو لأب ، وأم ، وزوج يكون الجد صاحب السدس فرضاً ، لأنه لو كان عصبه لما ورث شيئاً لاستغراق الفروض التركة ، إذ يكون للأخت النصف فرضاً ، وللأم الثلث فرضاً ، وللأخت الثلث فرضاً ، وللزوج النصف فرضاً فيعطى الجد السدس فرضاً ، حتى لا يحرم من الميراث .

وفي أختين شقيقتين أو لأب وزوجة وجد يكون الجد صاحب فرض السدس أيضاً ، لأنه لو ورث بالتعصيب لنقص نصيبه عن السدس ، إذ للأختين الثلثان فرضاً وذلك ثمانية أسهم من أثنى عشر .

قال فى الرحية :

ونبتدى الآن بما أردنا
فألق نحو ما أقول السمع
واعلم بأن الجد ذو أحوال
يتقاسم الإخوة فيهن اذا
فتارة يأخذ ثلثا كاملا
إن لم يكن هناك ذو سهام
وتارة يأخذ ثلث الباقي
هذا إذا ما كانت المقاسمة
وتارة يأخذ سدس المال

فى الجد والإخوة إذ وعدنا
واجمع جواشى الكلمات جميعا
أنيك عنهن على التوالى
لم يعد القسم عليه بالأذى
أن كان بالقسمة عنه نازلا
فاقنع بإيضاحى عن استقهام
بعد ذوى القروض والأرزاق
تنقصه عن ذاك بالمزاحمة
وليس عنه نازلا بحسب حال

قلت : الجد أبو الأب وان علا وارث بلا خلاف بين أهل العلم ، وروى
عن عمر رضى الله عنه أنه سأل الصحابة : (هل تعلمون أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعل فى الجد شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزنى : نعم شهدت
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له عمر : مع من ؟
قال : لا أدري فقال : لا دريت إذن » رواه أبو القاسم بن منده .

فإن اجتمع الجد مع الإخوة أو الأخوات للأُم أسقطهم بالإجماع ،
وقد مضى بيان ذلك ، وإن اجتمع مع الإخوة والأخوات للأب والأم أو للأب
فقط كانت الصحابة رضوان الله عليهم يتخرجون من الكلام فيه لما روى
سعيد بن المسيب أن النبی صلى الله عليه وسلم قال : « أجرؤكم على الجد
أجرؤكم على النار » وروى عن على رضى الله عنه أنه قال : « من أراد أن
يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والإخوة » وروى عن ابن مسعود أنه
قال : سلونا عن كل شيء ودعونا من الجد لا حياء الله ولا بياه .

إذا ثبت هذا فقد اختلف الناس فى الجد إذا اجتمع مع الإخوة والأخوات
للأب والأم أو للأب ، فذهب الشافعى رضى الله عنه الى أن الجد لا يسقطهم ،
وروى ذلك عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وبه قال
مالك والأوزاعى وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل ، وذهبت طائفة

إلى أن الجد يسقطهم ، وروى ذلك عن أبي بكر وابن عباس وعائشة وأبي الدرداء ، وبه قال أبو حنيفة وعثمان البتي وابن جرير الطبري وداود وإسحاق ، واختاره المزني . قال المسعودي : وإليه ذهب ابن سريج .

دليلنا قوله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » فجعل للرجال والنساء الأقارب نصيبا ، والإخوة والأخوات للأب إذا اجتمعوا مع الجد وهم من الأقارب ، فمن قال : لا نصيب لهم فقد ترك ظاهر القرآن ، وأن الأخ يعصب أخيه فلم يسقطه الجد كالابن ، لأن الأخت تأخذ النصف بالفرض فلم يسقطها الجد كالبت ، ولأن الجد والأخ على منزلة واحدة من الميت لأن الجد أبو أبيه والأخ ابن أبيه ، والجد له تعصيب ورحم ، والأخ له تعصيب من غير رحم فلم يسقطه الجد كالابن والبت إذا اجتمعا .

إذا ثبت هذا فإن الجد كالأب في عامة أحكامه ، فيرث بالتعصيب إذا انقرض كالأب ويرث بالفرض مع الابن وابن الابن ويرث بالفرض والتعصيب مع البنت وبنت الابن إلا أن الجد يخالف الأب في أربع مسائل :

منها أن الأب يحجب الإخوة للأب والأم ، أو للأب ، والجد لا يحجبهم ، (والثانية والثالثة) أن الأب يحجب الأم عن كمال الثلث إلى ثلث ما يبقى في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فإن الجد لا يحجبها ، بل يكون لها ثلث جميع المال مع الجد فيها (الرابعة) أن الأب يحجب أم نفسه ، والجد لا يحجب أم الأب . لأنها تساويه في الدرجة إلى الميت ، وتدلى بالأب فلم ترث معه .

فرع إذا اجتمع الجد والإخوة أو الأخوات للأب والأم أو للأب وليس معهم من له فرض فللجد الأظ من المقاسمة ، أو ثلث جميع المال ، فإن كان معه أخ واحد فالأظ له وهنا المقاسمة ، لأنه يأخذ نصف المال ، وإن كان معه أخوان استوت له المقاسمة والثلث ، وإن كان معه ثلاثة إخوة فما زاد فالأظ له وهنا أن ينفرد بثلث جميع المال ، هذا مذهبنا ، وبه قال زيد بن ثابت وابن مسعود . وروى عن علي رضي الله عنه روايتان :

(إحداهما) وهي المشهورة أن له الأخط من المقاسمة أو سلسل جميع المال فإذا كان معه أربعة إخوة فالمقاسمة أحظ له ، وإن كانوا خمسة استوت المقاسمة والسدس ، وإن كانوا ستة فالسدس أحظ له .

(والثانية) أن له الأخط من المقاسمة أو سبع جميع المال ، وروى عن عمران بن الحصين وأبي موسى الأشعري أنهما قالوا : له الأخط من المقاسمة أو نصف سدس جميع المال ، فإذا كان معه عشرة إخوة فالمقاسمة خير له ، وإن كانوا أحد عشر استوت المقاسمة ونصف السدس .

ودليلا عليهم : أن البنين أقوى حالا من الإخوة : بدليل أن الإخوة يسقطون بالبنين ثم ثبت أن البنين لا يسقطون . وأما الدليل على ما قلناه فلأن حجب الإخوة للجد لا يقع بواحد ، وينحصر بعدد ، فوجب أن يكون غاية ذلك اثنين قياسا على حجب الإخوة للأم عن الثلث ، وحجب البنات لبنات الابن وحجب الأخوات للأب والأم للأخوات للأب .

وأما إذا اجتمع مع الجد الأخوات للأب والأم أو للأب منفرداً فمذهبنا أن حكمهن حكم الإخوة مع الجد فيقاسمن ويكون المال بينه وبينهن للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث ، فإذا نقصته عن الثلث أفرد بثلث جميع المال ، وبه قال زيد بن ثابت . وقال على بن أبي طالب وابن مسعود : يفرض للأخوات فرضهن ، ويكون الباقي للجد ، ودليلا أنها فريضة جمعت أبا أب وولد أب فوجب أن لا يأخذ ولد الأب بالفرض كما لو كان مع الجد إخوة وأخوات لأب وأم أو للأب ، فإن الجد يقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث ، فإذا أنقصته عن ذلك فرض له الثلث كما ذكرنا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وإن كانت المقاسمة تنقص الجد من الثلث بان زاد الإخوة على اثنين والأخوات على أربع فرض للجد الثلث وقسم الباقي بين الإخوة والأخوات لانا قد دللنا على أنه يقاسم الواحد ، ولا خلاف أنهم لا يقاسمونه

ابداً فكان التقدير بالاثنتين أشبه بالأصول ، فإن الحجب اذا اختلف فيه الواحد والجماعة وجب التقدير فيه بالاثنتين كحجب الأم من الثلث ، وحجب البنات لبنات الابن وحجب الاخوات للاب والأم للأخوات للاب ، ولا يعاد ولد الاب والأم الجد ، ولد الاب في هذا الفصل ، لأن المعادة تحجب الجد ولا سبيل الى حجه عن الثلث .

فصل وان اجتمع مع الجد والاخوة من له فرض اخذ صاحب الفرض فرضه وجعل للجد او فر الأمرين من المقاسمة او ثلث الباقي ما لم ينقص عن سدس جميع المال لأن الفرض كالمستحق من المال فيصير الباقي كانه جميع المال ، وقد بينا أن حكمه في جميع المال أن يجعل له او فر الأمرين من المقاسمة او ثلث المال فكذلك فيما بقي بعد الفرض ، فان نقصته المقاسمة او ثلث الباقي عن السدس فرض له السدس لأن ولد الاب والأم ليس بأكثر من ولد الصلب ، ولو اجتمع الجد مع ولد الصلب لم ينقص حقه من السدس ، فلأن لا ينقص مع ولد الاب والأم أولى .

وان مات رجل وخلف بنتاً وجداً واختاً فلبنت النصف الباقي بين الجد والاخت ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهي من مربات عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، فانه قال : لبنت النصف والباقي بين الجد والاخت نصفان ، وتصح من أربعة ، وان ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وجداً فلزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد وهو السدس ، وهي من مربات عبد الله رضى الله عنه لانه يروى عنه انه قال : للزوج النصف والباقي بين الجد والأم نصفان . وتصح من أربعة . وهذا خطأ . لأن الجد أبعد من الأم فلم يجز أن يحجبها كجد الأب مع أم الأب .

وان مات رجل وخلف زوجة وأماً وأخاً وجداً فللزوجة الربع وللأم الثلث والباقي بين الجد والأخ نصفان ، وتصح من أربعة وعشرين ، للزوجة ستة أسهم وللأم ثمانية والباقي بين الجد والأخ لكل واحد منهما خمسة ، وهي من مربات عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، فانه روى عنه انه جعل للزوجة الربع وللأم ثلث ما بقي والباقي بين الجد والأخ نصفان وتصح من أربعة ، للزوجة سهم وللأم سهم وللأخ سهم وللجد سهم .

وان مات رجل وخلف امرأة وجداً واختاً ، فللمرأة الربع والباقي بين

الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وتعرف بالربعة ، لأن مذهب زيد ما ذكرناه ومذهب أبي بكر وابن عباس رضى الله عنهما ، للمرأة الربع والباقي للجد . ومذهب علي وعبد الله رضى الله عنهما : للمرأة الربع والأخت النصف والباقي للجد واختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب وانفقوا على القسمة من أربعة . وإن مات رجل وخلف أمًا وأختًا وجدًا ، فإلام الثلث ، والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتسمى الخرفاء لكثرة اختلاف الأصحاب فيها ، فإن زيدًا ذهب إلى ما قلناه وذهب أبو بكر وابن عباس رضى الله عنهما إلى أن إلام الثلث والباقي للجد . وذهب عمر إلى أن للأخت النصف وإلام ثلث الباقي وهو السدس والباقي للجد . وذهب عثمان رضى الله عنه إلى أن إلام الثلث والباقي بين الجد والأخت نصفان وتصح من ثلاثة . وذهب علي عليه السلام إلى أن للأخت النصف وإلام الثلث والباقي للجد . وعن ابن مسعود روايتان (أحدهما) مثل قول عمر رضى الله عنه (والثانية) للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان ، وتصح من أربعة وتعرف بمثلثة عثمان ومربعة عبد الله رضى الله عن الجميع .

فصل ولا يفرض للأخت مع الجد إلا في مسئلة واحدة وهي : إذا ماتت امرأة وخلفت زوجًا وأما وأختًا وجدًا ، فللزوجة النصف وإلام الثلث وللأخت النصف وللجد السدس . وأصلها من ستة وتقول إلى تسعة ، ويجمع نصف الأخت وسدس الجد فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من سبعة وعشرين ، للزوج تسعة وإلام ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة ، لأنه لا بد من أن يعطى الزوج النصف لأنه ليس ههنا من يحجب به ، ولا بد من أن تعطى الأم الثلث لأنه ليس ههنا من يحجبها ، ولا بد من أن يعطى الجد السدس لأن أقل حقه السدس ، ولا يمكن إسقاط الأخت لأنه ليس ههنا من يسقطها ولا يمكن أن تعطى النصف كاملاً ، لأنه لا يمكن تفضيلها على الجد ، فوجب أن يقسم مالهما بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعرف هذه المسئلة بالإكبرية لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً أسماه الأكبر فنسبت إليه .

وقيل : سميت اكبرية لأنها كبرت على زيد أصله لأنه لا يعيل مسائل الجد وقد أعال ولا يفرض للأخت مع الجد وقد فرض ، فإن كان مسكان الأخت في الاكبرية أخ لم يرث لأن للزوج النصف وإلام الثلث وللجد السدس ،

ولا يجوز أن يشارك الجد في السدس لأن الجد يأخذ السدس بالفرض ،
والأخ لا يرث بالفرض وإنما يرث بالتعصيب ولم يسبق ما يرثه بالتعصيب
فسقط . وبالله التوفيق) .

الشرح الأحكام : إذا اجتمع مع الجد والإخوة من له فرض وهم
ستة : البنت وبنت الابن والزوج والزوجة والأم والجدة فإن صاحب الفرض
يعطى فرضه ويكون للجد أو في ثلاثة أشياء : المقاسمة ، أو ثلث ما يبقى أو
سدس جميع المال ، وإن كان الفرض أقل من نصف جميع المال فثلث ما يبقى
خير له من السدس فيكون له الأظ من المقاسمة أو ثلث ما يبقى ، وإن كان
الفرض النصف فثلث ما يبقى والسدس واحد ، وإن كان الفرض أكثر من
النصف فالسدس أكثر من ثلث ما يبقى فيكون للجد الأظ من المقاسمة
أو السدس .

إذا ثبت هذا فمات الرجل وخلف بنتاً وأختاً لأب وأم وجداً فللبنت
النصف والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، والمقاسمة
ههنا خير للجد هذا مذهبنا ، وبه قال زيد بن ثابت . وقال علي بن أبي طالب
للبنت النصف وللجد السدس والباقي للأخت دليلنا : أنه فريضة جمعت أبا
أب وولد أب فاشتركا في الفاضل من فرض ذوى السهام ، كما لو كان بدل
الأخت أختاً مع البنت والجد .

فرع جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب يستوى للجد فيها
الثلث والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطى الشقيقة
النصف يفضل سدس للأخ والأخت من الأب أثلاثاً : وتصح من ثمانية عشر .

فرع أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب للأم السدس سهم من ستة
يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان وللشقيق الباقي ثلاثة
وتسقط الأخت للأب ، وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لأب ، للأم سهم
وللجد سهمان وللأخت ثلاثة ويسقط الأخ للأب .

فرع أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب : للأم السدس وثلث

الباقى خير للجد فيفرض له فأصلها ثمانية عشر للأم ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل للأخوين لأب سهم بينهما نصفين فتصح من ست وثلاثين والنصف الذى تأخذه فرضاً لأنها لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحيث كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيراً للجد وفضل نصف المال أو أكثر فالنصف الذى تأخذه الشقيقة تأخذه فرضاً على الصواب كما نقله الرافعى والنووى عن تصويب ابن اللبان وقرأه ونقله جماعة عن زيد رضى الله عنه وهذا وارد على قول الجماهير أنه لا يفرض للأخت مع الجد إلا فى الأكرمية والله تعالى أعلم .

فرع زوج وجد وأم فالتركة من ستة : للزوج ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللجد سهم . وبه قال زيد بن ثابت . فإن كان بدل الزوج زوجة كان لها الربع وللأم الثلث والباقي للجد . وروى عن عمر روايتان : (أحدهما) أن للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى والباقي للجد .

(والثانية) للزوج النصف وللأم السدس والباقي للجد . ويفيد اختلاف الروايتين اذا كان مكان الزوج زوجة ، فعلى احدى الروايتين يكون للزوجة الربع وللأم الثلث وما بقى للجد .

وروى عن ابن مسعود ثلاث روايات ، روايتان كروايتى عمر ، والثالثة للزوج النصف والباقي بين الجد والأم ، فيكون على هذه الرواية من مربعات ابن مسعود . وإن مات رجل وخلف زوجة وأماً وأخاً وجداً كان أصلها من اثنى عشر : للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأخ والجد ما بقى وهى خمسة . وتصح من أربعة وعشرين وهى من مربعات ابن مسعود فانه قال : للزوجة الربع وللأم ثلث ما بقى وللأخ والجد سهمان .

وان خلف رجل زوجة وأختاً وجداً كان للزوجة الربع سهم من أربعة والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من أربعة ، وبه قال زيد بن ثابت .

وقال أبو بكر وابن عباس : للزوجة الربع والباقي للجد . وقال عمر وابن

مسعود : للزوجة الربع سهم من أربعة وللأخت النصف سهمان وللجد ما بقي وهو سهم ، وتعرف هذه المسألة بالربعة ، فإنهم اختلفوا في قدر ما يرث كل واحد من الجد والأخت ، وافقوا على أن أصلها من أربعة .

فرع وإن مات رجل وخلف أما وأختا وجداً فهذه تسمى الخرقاء لتخرق أقاويل الصحابة فيها ، قال ابن بطال « لعلها مأخوذة من الخرق » وهي الأرض الواسعة ، وأن فيها سبعة أقاويل فأبو بكر وابن عباس وعائشة وهم من قالوا إن الجد مسقط للاخوة ، فللأم الثلث والباقي للجد ويسقط الأخت . وعن عمر فيها روايتان :

(إحداهما) للأخت النصف وللأم السدس والباقي للجد .

(والثانية) أن للأخت النصف وللأم ثلث ما يبقى والباقي بين الجد والأخت نصفاً ، وعن ابن مسعود فيها ثلاث روايات ، روايتان مثل روايتي عمر والثالثة للأخت النصف والباقي بين الجد والأم نصفان ، فتكون على هذه الرواية من مربعاته ٨ وعن عثمان يقسم المال كله على ثلاثة للأم سهم وللأخت سهم وللجد سهم . وقال علي : للأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس . وقال زيد بن ثابت للأم الثلث والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين . وتصح من تسعة ، وبه قال الشافعي وأصحابه .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه وليس يعال لأحد من الاخوة والأخوات مع الجد إلا في الاكدرية ، وهي زوج وأم وأخت لأب وأم أو لأب وجد ، وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم فيها ، فذهب أبو بكر وابن عباس أن للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للجد ، وتسقط الأخت .

وقال عمر وابن مسعود رضي الله عنهما : للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس فيعول الى ثمانية وقال علي كرم الله وجهه : للزوج النصف وللأم السدس وللأخت النصف وللجد السدس فتعول إلى تسعة ، فتأخذ الأخت ثلاثة . وقال زيد بن ثابت تعول إلى تسعة كما قال علي ، ولكن يجمع الثلاثة التي للأخت والسهم الذي للجد فتصير أربعة ، فيقسمان

للذكر مثل حظ الأنثيين . وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة ، وبهذا قال الشافعي وأصحابه ، وإنما كان كذلك لأنه ليس هنا من يجب الزوج عن النصف ولا من يجب الأم عن الثلث ، ولا يمكن أن ينتقص الجد عن السدس لأن الابن لا يسقط عنه فهؤلاء أولى ، وقد استكملت الفريضة ولا سبيل إلى إسقاط الأخت لأنه ليس هنا من يسقطها ففرض لها النصف ، ولا يمكن أن تأخذ جميعه لأنه لا يجوز تفضيلها على الجد فوجب أن يجتمع نصيهما ويقسماه للذكر مثل حظ الأنثيين ، كما قلنا في غير هذا الموضع . واختلف الناس لأى معنى سميت أكردية ، فروى عن الأعمش أنه قال إنما سميت أكردية لأن عبد الملك ابن مروان سأل عنها رجلا يقال له أكر فذكر له اختلاف الصحابة فيها فنسبت إليه . وقيل سميت أكردية لأن امرأة تسمى أكردية ماتت وخلفت هؤلاء فسميت أكردية ونسبت إليها وقيل سميت أكردية لأنها كدرت على زيد أصله ، لأنه لا يفرض للأخوات مع الجد وقد فرض لها ههنا ، ولا يعيل مسائل الجد وقد أعال ههنا .

قال فى الرحية :

والأخت لا فرض مع الجد لها	فيما عدا مسئلة كلهما
زوج وأم وهما تمامهما	فاعلم فخير أمة علامهما
تعرف يا صاح بالأكرديه	وهى بأن تعرفها حريه
فيفرض النصف لها والسدس له	حتى تعول بالفروض المجمله
ثم يعودان إلى المقاسمه	كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه

وقال ابن بطال : يقال إنه اسم المرأة فى المسألة فنسبت إليها ، وإن كان بدن الأخت أخاً فإن للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ، ويسقط الأخ لأن الأخ له تعصيب محض ولا يمكن أن يفرض له . ولم يبق فى الفريضة شئ فسقط وإن كان هناك زوج وأم وأختان وجد فليست بأكردية ، بل للزوج النصف وللأم السدس والباقي بين الجد والاختين للذكر مثل حظ الأنثيين فيصح من اثني عشر ، فإن كان هناك زوج وأم وبنت وأخت وجد كان أصلها من اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنات ستة ، وللأم سهمان وللجد

سهمان ولا شيء للأخت لأن المسألة قد عالت ولا يفرض لها لأنها إنما تأخذ مع البنت بالتعصيب ولا تعصيب ههنا .

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه والإخوة للأب والأم معا دون الجد بالإخوة والأخوات للأب ، وجملة ذلك أنه إذا اجتمع جد وأخ لأب وأم وأخ لأب فإن الأخ للأب والأم يعاد الجد بالأخ للأب فيقسم المال بينهم على ثلاثة لكل واحد سهم ثم يرجع الأخ للأب والأم فيأخذ السهم الذي بيد الأخ للأب ، وبه قال زيد بن ثابت ومالك بن أنس .

وذهب على وابن مسعود إلى أن الأخ للأب يسقط ويكون المال بين الجد والأخ للأب والأم نصفين .

دليلنا أن الجد إذا حجب بأخوين وارثين جاز أن يحجب بأخوين أحدهما وارث والآخر غير وارث ، كالأم تحجب بالأخوين أحدهما لأب والآخر لأب وأم ، فإن كان هناك أخ لأب وأم وأخت لأب وجعل عاد الأخ للأب والأم الجد بالأخت للأب فيقسم المال على خمسة ، للجد سهمان وللأخ للأب والأم سهمان وللأخت سهم ، ثم يرجع الأخ فيأخذ سهم الأخت ، وإن كان هناك أخوات لأب وأم وأخ لأب وجد ولا حاجة ههنا إلى المعادة لأن الجد لا يجوز أن ينقص عن الثلث .

فرع وإن اجتمع أخت لأب وأم وأخت لأب وجد كان المال بينهم على أربعة أسهم ، للجد سهمان ولكل أخت سهم ثم تأخذ الأخت للأب والأم السهم الذي بيد الأخت للأب وقد حصل معها نصف المال ، وإن كان هناك أخت لأم وأب وأخ لأب وجد كان المال بينهم على خمسة ، للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان ثم تأخذ الأخت من الأخ تمام النصف وهو سهم ونصف ، لأنه لا يجوز أن ترث أكثر من نصف المال ، فتضرب الخمسة في اثنين فتصح من عشرة للجد اثنان في اثنين فذلك أربعة وللأخت سهمان ونصف في اثنين فذلك خمسة وللأخ النصف في اثنين فذلك سهم ، وتعرف هذه المسألة بعشرية زيد ، ولو كان بدل الأخ للأب أختان للأب فهي من خمسة كالتى قبلها وتضرب في اثنين تحصيل العشرة لأنه يبقى للأختين

سهم من عشرة فتضرب في العشرة اثنين فذلك عشرون ، وتعرف بالعشرينية .
وإن اجتمع مع الجد والاخوة للأب والأم والاخوة للأب من له فرض كان
الحكم فيه حكم ما لو كان مع الجد والاخوة للأب والأم من له فرض في
أن يجعل للجد الأوفر من المقاسمة بعد الفرض أو ثلث ما يبقى أو سدس
جميع المال ويعاد الاخوة للأب والأم الجد بالاخوة للأب على ما ذكرنا .

وقال في الرحية :

وهو مع الإناث عند القسم	مثل أخ في سهمه والحكم
إلا مع الأم فلا يحجبها	بل ثلث المال لها يحجبها
واحسب بنى الأب لدى الأعداد	وارفض بنى الأم مع الأجداد
واحكم على الإخوة بعد العد	حكمت فيهم عند فقد الجد

والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب النكاح

(النكاح جائز لقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » ولما روى علقمة عن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ») .

الشرح قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم » مرتبط بأول الآية « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا » .

قال الشافعي رضى الله عنه (أن لا يكثر عيالكم) فدل على أن قلة العيال أدنى وقيل : قد قال الشافعي ذلك وخالف جمهور المفسرين وقالوا : معنى الآية : ذلك أدنى أن لا تجوروا ولا تميلوا . فإنه يقال : عال الرجل يعول عولا إذا مال وجار ومنه عول الفرائض ، لأن سهامها زادت . ويقال : عال يعيل عيلة إذا احتاج . قال تعالى « وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله » .

وقال الشاعر :

وما يدرى الفقير متى غناه وما يدرى الغنى متى يعيل

قال ابن القيم : وأما كثرة العيال فليس من هذا ولا من هذا - أى لا من الفقر ولا من الجور - قلت : ان ما ذكره الشافعي لغة حكاهما الفراء عن الكسائي قال : ومن الصحابة من يقول : عال يعول إذا كثر عياله ،

قال الكسائي : وهي لغة فصيحة سمعتها من العرب • على أن قصد المصنف ، من سوق الآية هو الاستشهاد بها على جواز النكاح ، وسنعود إليه •

أما حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود فقد رواه أصحاب الكتب الستة وأحمد في مسنده ، وقد أخرج أحمد والبخاري ومسلم عن سعد ابن أبي وقاص قال « رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا » وأخرج أحمد والبخاري ومسلم عن أنس « أن تقرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم : لا أتزوج ، وقال بعضهم : أصلى ولا أنام ، وقال بعضهم : أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ؛ لكنني أصوم وأفطر ، وأصلى وأنام وأتزوج النساء ؛ فمن رغب عن سنتي فليس مني » وفي مسند أحمد وصحيح البخاري عن سعيد بن جبير قال : قال لي ابن عباس : « هل تزوجت ؟ قلت : لا ، قال : تزوج فان خير هذه الأمة أكثرها نساء » •

وفي سنن الترمذي وابن ماجه عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل « وقرأ قتادة » ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية » قال الترمذي : انه حسن غريب قال : وروى الأئمة عن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقال : كلا الحديثين صحيح •

(قلت) وفي سماع الحسن من سمرة خلاف مشهور مضى في غير موضع ، وحديث عائشة الذي ذكره الترمذي رواه النسائي أيضاً ، وفي مسند الفردوس عن ابن عمر مرفوعاً « حجوا تستغنوا ، وسافروا تصحوا ، وتناكحوا تكثرُوا فاني أباهي بكم الأمم » وفي اسناده محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهما ضعيفان ورواه البيهقي عن الشافعي أنه ذكره بلاغاً وزاد في آخره حتى بالسقط ، ورواه البيهقي عن أبي أمامة بلفظ « تزوجوا فاني مكاثر بكم الأمم ، ولا تكونوا كرهانية النصارى » وفي اسناده محمد بن ثابت وهو ضعيف ، وعند الدارقطني في

المؤتلف وابن قانع في الصحابة عن حرمة بن النعمان بلفظ « امرأة ولود أحب الى الله من امرأة حسناء لا تلد ، انى مكاثركم الأمم يوم القيامة » وقد ضعف اسناده ابن حجر ، وعند ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « النكاح من سنتى ، فمن لم يعمل بسنتى فليس منى ؛ وتزوجوا فانى مكاثركم الأمم ، ومن كان ذا طول فليتكح ، ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء » وفى اسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف .

وفى مسلم عن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » وعند النسائي والطبراني باسناد حسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « حب الى من ديناكم النساء والطيب ، وجعلت قرعة عيني في الصلاة » وعند الترمذى والدارقطنى والحاكم عن أبى هريرة مرفوعا « ثلاثة حق على الله اعانتهم ، المجاهد في سبيل الله ؛ والنكاح يريد أن يستعف ، والمكاتب يريد الأداء » وعند الحاكم عن أنس بلفظ « من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه فليتق الله فى الشطر الثانى » .

قال ابن حجر : واسناده ضعيف وروى بلفظ « من تزوج امرأة صالحة فقد أعطى نصف العبادة » وفى اسناده زيد العمى وهو ضعيف . وعند أبى داود والحاكم عن ابن عباس مرفوعا بلفظ « ألا أخبركم بخير ما يكنز المرء ؟ المرأة الصالحة اذا نظر اليها سرته ، واذا غاب عنها حفظته ، واذا أمرها أطاعته » وعند الترمذى نحوه باسناد منقطع ؛ وعند البغوى في معجم الصحابة بلفظ « من كان موسرا فلم ينكح فليس منا » ورواه البيهقى وقال : هو مرسل ، وكذا جزم به أبو داود والدولابى .

وقد روى ابن ماجه والحاكم عن ابن عباس « لم ير للمتخابين مثل التزويج » وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم وصححه والطبراني من زواية عطاء عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا « لا ضرورة فى الاسلام » ولا رواية لعطاء عن عكرمة ولعله من رواية عمرو بن عطاء بن وراز ، وهو مجهول أو

عمرو بن أبى الجوار، والصرورة الذى لم يتزوج والذى لم يحج، وعند الحاكم من حديث عياض بن غنم مرفوعاً « لا تزوجوا عاقراً ولا عجوزاً فأنى مكاثركم الأمم » واسناده ضعيف وقد قال ابن حجر فى الفتح : وفيه أيضاً عن الصنايح بن الأعسر وسهل بن حنيف وحرملة بن النعمان ومعاوية بن حيدة .

أما لفات الفصل وغريبه فإن الباء بالمد النكاح والتزوج وقد تطلق الباءة على الجماع نفسه ، ويقال أيضاً : الباهة والباء بالألف مع الهاء وابن قتيبة يجعل هذه الأخيرة تصحيفاً وليس كذلك ، بل حكاه الأزهري عن ابن الأنباري ، وبعضهم يقول الهاء مبدلة من الهمزة يقال : فلان حريص على الباءة والباء بالهاء والقصر أى على النكاح .

قال ابن الأنباري : الباء الواحدة والباء الجمع ثم حكاه الأزهري عن ابن الأعرابي أيضاً ويقال : ان الباءة هو الموضع الذى تبوء اليه الابل ثم جعل عبارة عن المنزل ثم كنى به عن الجماع اما لأنه لا يكون الا فى الباءة غالباً أو لأن الرجل يتبوء من أهله أى يستمكن كما يتبوء من داره ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « من استطاع منكم الباءة » على حذف مضاف والتقدير من وجد مؤنة النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع أى من لم يجد أهبة فعليه بالصوم ، وقيل الباءة بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء .

قال أبو العلاء المعري :

والباء مثل الباء يخف فض للدناءة أو يجسر

قال ابن حجر : ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج ، وقد وقع فى رواية عند الاسماعيلى من طريق أبى عوانة بلفظ « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » وفى رواية للنسائي « من كان ذا طول فليتكح » وقوله « أغض للبصر وأحسن للفرج » أى أشد غصاً للبصر وأشد احصاناً ومنعاً من الفاحشة ، وقوله « فعليه » قيل هذا من اغراء الغائب ، ولا تكاد العرب تغرى الا الشاهد ، تقول عليك زيداً ، ولا تقول عليه زيداً . قال الطيبي وجوابه أنه لما كان الضمير للغائب

راجعا الى لفظة من وهي عبارة عن المخاطبين في قوله : « يا معشر الشباب »
والشباب جمع شاب .

قال الأزهري : لم يجمع فاعل على فعال غيره ، وبيان لقوله « منكم »
جاز قوله عليه لأنه بمنزلة الخطاب ، وأجاب القاضي عياض بأن الحديث ليس
فيه اغراء الغائب ، بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولا بقوله : « من
استطاع منكم » وقد استحسنة القرطبي والحافظ ابن حجر ، وقوله :
وجاء بكسر الواو والمد وأصله الغمز ومنه وجأ في عنقه اذا غمز ، ووجأه
بالسيف اذا طعن به ، ووجأ أثيبه غزهما حتى رضهما
وتسمية الصيام وجاء استعارة ، والملاقة المشابهة ، لأن
الصوم لما كان مؤثرا في ضعف شهوة النكاح شبه بالصوم .
وقد يقال : ان الصوم بما فيه من عبادة في ذاته وفيما يلبسه من ترك
لشهواته الحسية والمعنوية فانه صارف عن مقارفة الشهوات أو التجاف
للمآثم ، وهو بما يحيط بالمرء من فيض نور الطاعة وقاية من الفحشاء أى
وقاية .

اما الأحكام فان النكاح مشروع بالكتاب والسنة كما أوردنا من
نصوصهما وقد اختلف الفقهاء في كونه واجبا أو جائزا فمذهبنا جوازه ،
وهو المشهور من مذهب أحمد بن حنبل رضى الله عنه الا أن يخاف أحد
على نفسه الوقوع في محذور بتركه فيلزمه اعفاف نفسه .

وحكى عن داود أنه واجب في العمر مرة واحدة للآية والخبر . دليلنا
أن الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بقوله : « فانكحوا ما طاب لكم
من النساء » والواجب لا يقف على الاستطابة ، وقال : مثنى وثلاث ورباع .
ولا يجب ذلك بحال بالاتفاق .

قالت عائشة رضى الله عنها كانت مناحك أهل الجاهلية على أربعة
اقسام :

(أحدها) مناحك الرايات وهو أن المرأة كانت تنصب على بابها راية
لتعرف أنها عاهرة ، فيأتيها الناس .

(والثاني) أن الرهط من القبيلة أو الناحية كانوا يجتمعون على وطء امرأة لا يخالطهم غيرهم ، فإذا جاءت بولد الحق بأشبههم •

(الثالث) نكاح الاستخيار ، وهو أن المرأة إذا أرادت أن يكون ولدها كريماً بذلت نفسها لعدة من فحول القبائل ليكون ولدها كأحدهم •

(الرابع) النكاح الصحيح - وهو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه « ولدت من نكاح لا سفاحاً » وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة بنت خويلد قبل النبوة من عمها ورقة بن نوفل وكان الذي خطبها له عمه أبو طالب وخطب فقال : « الحمد لله الذي جعل لنا بلداً حراماً وبيتاً محجوجاً وجعلنا سدته ، وهذا محمد قد علمتم مكانه من العقل والنبل ، وإن كان في المال قل ، إلا أن المال ظل زائل ، وعارية مسترجعة • وما أردتم من المال فعلى ، وله في خديجة بنت خويلد رغبة ولها فيه مثل ذلك ، فزوجها منه عمها » والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح النكاح إلا من جائز التصرف فاما الصبي والمجنون فلا يصح منهما عقد النكاح لأنه عقد معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالبيع • وأما المحجور عليه لسفه فلا يصح نكاحه بغير إذن الولي لأنه عقد يستحق به المال فلم يصح منه من غير إذن الولي ، ويصح منه باذن الولي لأنه لا ياذن له إلا فيما يرى الحظ فيه • وأما العبد فلا يصح نكاحه بغير إذن الولي لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا تكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل » ولأنه بالنكاح تنقص قيمته ويستحق بالمهر والنفقة كسبه • وفي ذلك أضرار بالمولي فلم يعجز من غير إذنه ، ويصح منه باذن المولى لأنه لما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه بغير إذنه دل على أنه يصح باذنه ، ولأن المنع لحق المولى فزال باذنه •

فصل ومن جاز له النكاح وتاقت نفسه اليه وقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن يتزوج لحديث عبد الله ، ولأنه أحسن لفرجه وأسلم لدينه ،

ولا يجب ذلك لما روى ابراهيم بن ميسرة رضى الله عنه عن عبيد بن سعد يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم « من أحب فطرته فليستن بسنتي ، ومن سنتي النكاح » ولأنه ابتغاء لذة تصير النفس عنها فلم يجب كلبس الناعم وأكل الطيب ، ومن لم تتق نفسه اليه ، فالمستحب له أن لا يتزوج لأنه تتوجه عليه حقوق هو غنى عن التزامها ويحتاج أن يشتغل عن العبادة بسببها ، وإذا تركه تخلى للعبادة فكان تركه اسلم لدينه) .

الشرح حديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه ، قال الترمذى (لا يصح انما هو عن جابر) ورواية جابر عند أحمد وأبى داود والترمذى وحسنه بلفظ « أيا عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر » .

أما حديث عبيد بن سعد فأصح طرقه روايتا عائشة وأنس في الرهط الذين جاءوا الى البيت ، وقد مضى تخريجه .

اما الأحكام فإنه لا يصح النكاح الا من حر بالغ عاقل مطلق التصرف . فأما العبد فلا يصح نكاحه بغير إذن السيد . وأما الصبي والمجنون فلا يصح نكاحهما لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولأنه عقد معاوضة فلم يصح من الصبي والمجنون كالبائع . وأما السفیه فلا يصح نكاحه بغير إذن الولي ، لأنه لا يأذن له الا فيما فيه مصلحة من ذلك .

فرع النكاح مستحب غير واجب عندنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور من مذهبه ، وأكثر أهل العلم .

وقال داود بن علي الظاهري : هو واجب على الرجل والمرأة مرة في العمر دليلنا كما قلنا قوله تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » فعلقه بالاستطابة وما كان واجبا لا يتعلق بالاستطابة .

وروى أبو أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربع من سنن المرسلين : الختان والتعطر والسواك والنكاح » وقوله : « من أحب فطرته » فعلقه على المحبة وسماه سنة ، فإذا اطلقت السنة

اقتضت المندوب اليه • وروى أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : « يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك ، فقالت : لا والله لا تزوجت أبداً » فلو كان النكاح واجباً لأنكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، وروى أن جماعة من الصحابة ماتوا ولم يتزوجوا ولم ينكر عليهم •

إذا ثبت هذا فالناس في النكاح على أربعة أضرب : ضرب تتوق نفسه اليه ، أى اشتاقت • ويجد أهبتها وهو المهر والنفقة وما يحتاج اليه ، فيستحب له أن يتزوج لما رواه عبد الله بن مسعود في حديث (يا معشر الشباب) •

(والضرب الثانى) من تتوق نفسه الى الجماع ولا يقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن لا يتزوج ، بل يتعاهد نفسه بالصوم فانه له وقاية • ولا يشغل ذمته بالمهر والنفقة •

(والضرب الثالث) من لا تتوق نفسه الى الجماع ويريد التخلّى الى عبادة الله تعالى فيستحب له أن يتزوج ، لأنه يلزم ذمته حقوقاً هو مستغن عن التزامها •

(والضرب الرابع) من لا تتوق نفسه وهو قادر على المهر والنفقة ولا يريد العبادة فهل يستحب له أن يتزوج ؟ فيه قولان حكاهما العمرانى فى الفروع •

(أحدهما) لا يستحب له أن يتزوج لأنه يشغل ذمته بما لا حاجة به اليه •

(والثانى) يستحب له لقوله صلى الله عليه وسلم « من أحب فطرتى فليستن بسنتى ، ومن سنتى النكاح » •

وقال : أبو حنيفة النكاح مستحب بكل حال ، وبه قال بعض أصحابنا ؛ بل قال أبو عوانة الاسفرايينى من محدثى أصحاب الشافعى : « انه يجب

للتأقي اليه القادر على مؤتته » وصرح به في صحيحه ، ونقله المصعبى في شرح مختصر الجوينى وجهاً وقال ابن حزم في المحلى : وفرض على كل قادر على الوطء ان وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما ، فإن لم يجد فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف • انتهى •

وقال الماوردى من أصحابنا : الذى نطق به مذهب مالك أنه مندوب ، وقد يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به وقال القاضى عياض : هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ، ولو لم يكن في الوطء شهوة ، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء • فأما من لا نسل له ولا ارب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة بذلك ورضيت • وقد يقال : انه مندوب أيضا لعموم « لا رهبانية في الاسلام » قال الحافظ ابن حجر : ولم أره بهذا اللفظ ، لكن في حديث سعد بن أبى وقاص عند الطبرانى « ان الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة » قلت : ويؤخذ على الحافظ ابن حجر ذكره لحديث الطبرانى بيد أن حديث أحمد في مسنده أولى بالذكر من حديث الطبرانى ولفظه - أعنى أحمد بن حنبل - حدثنا عبد الله حدثنى أبى ثنا عبد الرزاق قال ثنا معمر عن الزهرى عن عروة قال : دخلت امرأة عثمان بن مظعون أحسب اسمها خولة بنت حكيم على عائشة وهى باذة الهيئة فسألتها ما شأنك ؟ فقالت : زوجى يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال : يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله انى لأخشاكم لله وأحفظكم لحدوده » وفي سنن الدارمى حدثنا محمد ابن يزيد الحزامى ثنا يونس بن بكير حدثنى ابن اسحاق حدثنى ابن اسحاق حدثنى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبى وقاص قال : « لما كان من أمر عثمان بن مظعون الذى كان من ترك النساء بعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا عثمان انى لم أؤمر بالرهبانية أرغبت عن سنتى ؟ قال : لا يا رسول الله قال : ان من سنتى أن أصلى وأنام وأصوم وأطعم وأنكح وأطلق فمن رغب عن سنتى فليس منى ، يا عثمان ان لأهلك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً • قال سعد : فوالله لقد كان أجمع رجال

من المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هو أقر عثمان على ما هو عليه أن تختصي فتبتل « وهذا أيضاً أولى بالتقديم من حديث الطبراني والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والمستحب أن لا يتزوج الا ذات دين لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تنكح المرأة لأربع ، لمالها وحسبها وجمالها ودينها ، فافطر بذات الدين تربت يداك » ولا يتزوج الا ذات عقل ، لان القصد بالنكاح العشرة وطيب العيش ، ولا يكون ذلك الا مع ذات عقل ، ولا يتزوج الا من يستحسنها لما روى ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « انما النساء لعب ، فاذا اتخذ احدكم لعبة فليستحسنها » .

فصل واذا أراد نكاح امرأة فله ان ينظر وجهها وكفيها ، لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان رجلاً أراد أن يتزوج امرأة من نساء الأنصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر اليها فان في عين الأنصار شيئاً » ولا ينظر الى ما سوى الوجه والكفين لأنه عورة ، ويجوز للمرأة اذا ارادت أن تتزوج برجل أن تنظر اليه ، لأنه يعجبها من الرجل ما يعجب الرجل منها . ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم ، فانه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » ويجوز لكل واحد منهما أن ينظر الى وجه الآخر عند المعاملة ، لانه يحتاج اليه للمطالبة بحقوق العقد والرجوع بالمهدة . ويجوز ذلك عند الشهادة للحاجة الى معرفتها في التحمل والاداء .

ويجوز لمن اشترى جارية أن ينظر الى ما ليس بعورة منها للحاجة الى معرفتها ويجوز للطبيب أن ينظر الى الفرج للمداواة لانه موضع ضرورة فحاج له النظر الى الفرج كالنظر في حال الختان . واما من غير حاجة فلا يجسوز للأجنبي أن ينظر الى الأجنبية ، ولا للأجنبية أن تنظر الى الأجنبي ، لقوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم - وقل للمؤمنات يغضين من ابصارهن ويحفظن فروجهن » .

وروت ام سلمة رضى الله عنها قالت : « كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة ، فاقبل ابن ام مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبن عنه ، فقلت : يا رسول الله اليس اعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال : افعميا وان انتما اليس تبصرانه ؟ » وروى على كرم الله وجهه « ان النبي صلى الله عليه وسلم اردف الفضل فاستقبلته جارية من خثعم فلوى عنق الفضل ، فقال ابوه العباس : لويت عنق ابن عمك ؟ قال : رايت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما » ولا يجوز النظر الى الأمرد من غير حاجة لانه يخاف الافتتان به كما يخاف الافتتان بالمرأة .

فصل ويجوز لذوى المحارم النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة من ذوات المحارم لقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو أبناء بعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو نساتهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الأربية من الرجال » يجوز للرجل أن ينظر الى ذلك من الرجل والمرأة أن تنظر الى ذلك من المرأة لأنهم كذوى المحارم في تحريم النكاح على التأييد فكذلك في جواز النظر . واختلف أصحابنا في مملوك المرأة ، فمنهم من قال : هو محرم لها في جواز النظر والخلوة ، وهو المتصوص لقوله عز وجل « أو ما ملكت أيمانهن » فذكره مع ذوى المحارم في اباحة النظر . وروى أنس رضى الله عنه قال : « أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة غلاماً فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الغلام فتفتحت بثوب اذا فتحت رأسها لم يبلغ رجلها ، واذا غطت رجلها لم يبلغ رأسها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وعلامك » ومنهم من قال : ليس بمحرم ، لأن المحرم من يحرم على التأييد ، وهذا لا يحرم على التأييد فلم يكن محرمًا ، واختلفوا في المراهق مع الأجنبية ، فمنهم من قال : هو كالبالغ في تحريم النظر لقوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » فدل على انه لا يجوز لمن ظهر على عورات النساء ، ولانه كالبالغ في الشهوة فكان كالبالغ في تحريم النظر . ومن أصحابنا من قال : يجوز له النظر الى ما ينظر ذو محرم ، وهو قول ابى عبد الله الزبيرى لقوله عز وجل : « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » فدل على أنهم اذا لم يبلغوا الحلم لم يستأذنوا » .

فصل ومن تزوج امرأة أو ملك جارية يملك وطأها فله أن ينظر منها الى غير الفرج ، وهل يجوز أن ينظر الى الفرج ؟ فيه وجهان : (أحدهما)

لا يجوز ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « النظر الى الفرج يورث الطمس » (والثاني) يجوز ، وهو الصحيح ، لأنه يملك الاستمتاع به فجاز له النظر اليه كاللخذ . وإن زوج أمته حرم عليه النظر الى ما بين السرة والركبة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجيده فلا ينظر الى ما دون السرة والركبة » .

الشرح

حديث أبي هريرة رواه الشيخان وأحمد في مسنده وأصحاب السنن ما عدا الترمذي ، وحديث أنس رواه أبو داود والبيهقي وابن مردويه وفي أسناده أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري . قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة الرازي : بصرى لين الحديث . وقوله : « إذا قنعت » بفتح النون المشددة سترت وغطت ، وأما حديث « النظر الى الفرج يورث الطمس » فقد رواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بلفظ : « إذا جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فإن ذلك يورث العشا » قال : وهذا يمكن أن يكون بقية سمعه من بعض شيوخه الضعفاء عن ابن جريج فدلسه ، وقال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنه فقال : موضوع وبقية مدلس . وذكر ابن القطان في كتاب أحكام النظر : أن بقى بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية قال : عن ابن جريج وكذلك رواه ابن عدى عن ابن قتيبة عن هشام فما بقى فيه الا التسوية وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وخالف ابن الصلاح فقال : انه جيد الإسناد كذا قال ، وفيه نظر وفي الباب عن أبي هريرة وقد مضى في العبادات في ستر العورة وضعفة النووي وغيره . وكذلك حد العورة من الجارية مضى في ستر العورة فليراجع .

أما غريبه فقولاه « لأربع » أى لأجل أربع ، وقوله « لحسبها » بفتح الحاء والسين أى شرفها : والحسب فى الأصل الشرف بالآباء والأقارب مأخوذة من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره ، وقيل المراد بالحسب هنا الأفعال الحسنة ، وقيل المال ، وهو مردود بذكره قبله ، ويؤخذ من الحديث أن الشريف النسيب يستحب له أن يتزوج نسيبة ، الا أن تعارض نسيبة

غير ذات دين ، وغير نسيية ذات دين ؛ فتقدم ذات الدين ، وهكذا في كل الصفات •

وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « ان أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون اليه المال » فقال ابن حجر : يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة يرفعه « الحسب المال والكرم التقوى » أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم •

قوله « وجمالها » يؤخذ منه استحباب تكاح الجميلة ، ويلحق بالجمال في الذات الجمال في الصفات ؛ قوله « فاظفر بذات الدين » فيه دليل على أن اللائق بذي الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء . لا سيما فيما تطول صحبته كالزوجة وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه والبخاري والبيهقي يرفعه « لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل » •

والحديث يكشف نحائز البشر وما استقر في طباعهم من قصد هذه الخصال الأربع وآخرها عندهم ذات الدين فاظفر أيها الحصيف بذات الدين تربت يداك ، أي لصقت بالتراب وهي كناية عن الفقر ، وهو خبر بمعنى الدعاء ؛ لكن لا يراد به حقيقته وبهذا جزم صاحب العمدة •

وحكى ابن العربي أن المعنى : استغنت يداك ، ورد بأن المعروف آترب إذا استغنى ، وترب إذا افتقر ؛ وقيل : معناه ضعف عقلك ، وقيل : افتقرت من العلم وقيل : فيه شرط مقدر أي وقع ذلك لك إن لم تفعل ؛ ورجحه ابن العربي • وحديث « انما النساء لعب » مضى تخريجه •

أما حديث أبي هريرة فقد رواه أحمد والنسائي ، وأخرجه مسلم من حديث أبي حازم عنه ولفظه « كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنا ورجل

فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنظرت إليها ؟ قال : لا ، قال : فاذهب فانظري إليها فان في عين الأنصار
شيئاً » •

أما حديث أم سلمة فقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه
والنسائي وابن حبان وفي إسناده نهبان مولى أم سلمة شيخ الزهري وقد
وثق • وقد روى مالك في موطئه عن عائشة أنها احتجبت من أعمى فقيل
لها : انه لا ينظر اليك قالت : لكنني أنظر إليه •

أما حديث علي كرم الله وجهه فقد أخرجه الترمذي وصححه ، ورواه
البخاري من حديث عبد الله بن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أردف
الفضل بن العباس يوم النحر خلفه ، وفيه قصة المرأة الخثعمية التي سألته
صلى الله عليه وسلم عن أمها التي لم تحج ، وقد مضى في كتاب الحج تفصيله
وطرقه وفحواه •

وأما حديث (اذا زوج أحدكم عبده جاريته أو أجبره فلا ينظر الى ما بين
السرة والركبة) أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده ورواه البيهقي وقال البخاري في صحيحه : ويذكر عن ابن عباس وجره
ومحمد بن جحش : الفخذ عورة • وقد ذكر الحافظ ابن حجر من وصله في
كتابه تعليق التعليق • أما أثر عمر فقال الحافظ في التلخيص : (لم أجده) •

أما الأحكام فانه يستحب له أن يتزوج ذات العقل ، لأن القصد
بالنكاح طيب العيش معها ولا يحصل ذلك مع من لا عقل لها ، ويستحب له
أن يتزوج بكرًا لما روى جابر قال : تزوجت امرأة فأتيت النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : أتزوجت يا جابر ؟ فقلت نعم ، فقال : بكرًا أم ثيبًا ؟ فقلت له :
ثيبًا ، فقال : هلا جارية بكرًا تلاعبها وتلاعبك » الخ الحديث ، ويستحب له
أن يتزوج من يستحسنها لحديث « فاذا اتخذ أحدكم لعبة فليستحسنها
ويستحب له أن يتزوج ذات نسب لحديث « تنكح المرأة لأربع » ولقوله
صلى الله عليه وسلم « تخيروا لنطفكم » ولقوله صلى الله عليه وسلم :

« إياكم وخضراء الدمن ، قيل وما خضراء الدمن يا رسول الله ؟ قال : المرأة الحسناء في المنيب السوء » .

والأولى أن يتزوج من غير عشيرته لأن الشافعي رضى الله عنه قال : إذا تزوج الرجل من عشيرته فالغالب على ولده الحق ، ومن المقرر في علم الأجناس أن من أسباب انقراض الجنس حصره في أسرة واحدة فان ذلك يقضى بتدهور السلالات وضعف النسل ، ويستحب له أن يتزوج الولود ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « تناكجوا تكثرُوا » وقوله صلى الله عليه وسلم « تزوجوا الولود الودود » وقوله صلى الله عليه وسلم : « سوداء ولود خير من حسناء عقيم » ويستحب له أن يتزوج في شوال ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ، وبني بي في شوال ، فكانت عائشة رضى الله عنها تستحب أن يبتنى بنسائها في شوال » .

فرع ويجوز للحر أن يجمع بين أربع زوجات حرائر ، ولا يجوز له أن يجمع بين أكثر من أربع لقوله : « مثني وثلاث ورباع » وقال الصيمري من أصحابنا إلا أن المستحب أن لا يزيد على واحدة لاسيما في زماننا هذا - أى في زمان الصيمري - وقال القاسم وشيعته (القاسمية) يجوز أن يجمع بين تسع ولا يجوز له أكثر من ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات عن تسع زوجات ، ولأن قوله تعالى : « مثني وثلاث ورباع » فيكون المجموع تسعا . وذهبت طائفة من الرافضة الى أنه يتزوج أى عدد شاء .

دليلنا أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أمسك منهن أربعاً وفارق سائرهن » وروى عن نوفل ابن معاوية قال : أسلمت وتحتي خمس نسوة فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم « أمسك أربعاً منهن وفارق واحدة منهن » وأما الآية فالمراد بها التخيير بين الاثنتين والثلاث والأربع ، ولم يرد به الجمع ، كقوله تعالى : « أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع » في صفة الملائكة وتقول : جاءني القوم مثني وثلاث ورباع ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان مخصوصاً بذلك ، وما روى أن أحداً من الصحابة جمع بين أكثر من أربع زوجات .

فرع وإذا أراد الرجل خطبة امرأة جاز له النظر منها الى ما ليس بمورة منها وهو وجهها وكفها باذنها وبغير اذنها ولا يجوز له أن ينظر الى ما هو عورة منها وبه قال مالك وأبو حنيفة وحكى عن مالك أنه لا يجوز له ذلك الا باذنها ، وقال المزني : ويجوز أن ينظر الى شيء منها • وقال داود بن علي : يجوز له أن ينظر الى جميع بدنها الا الى فرجها • دليلنا على المزني حديث أبي هريرة مرفوعاً « انظر اليها فان في عين الأنصار شيئاً » •

وروى عن المغيرة بن شعبه قال : أردت أن أنكح امرأة من الأنصار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « اذهب فانظر اليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما قال فذهبت فأخبرت أباهما بذلك ، فذكر أبوها ذلك لها فرفعت الخدر فقالت : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لك أن تنظر فانظر ، والا فاني أخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله » •

وروى الشافعي وأبو داود والبزار والحاكم من حديث ابن اسحاق عن داود بن الحصين عن واقد بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى نكاحها فليفعل قال : فخطبت جارية فكنت أنضأ لها حتى رأيت منها ما دعاني الى نكاحها فتزوجتها » ورواه أحمد من هذا الوجه وفيه أنها من بنى سلمة وأعله ابن القطان بواقد بن عبد الرحمن وقال : المعروف واقد بن عمر وقال الحافظ : رواية الحاكم فيها عن واقد بن عمرو وكذا هو عند الشافعي •

وأما الدليل على داود فقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها » قيل في التفسير : الوجه والكفان ، وظاهر الآية يقتضي أنه لا يجوز للمرأة أن تبدي الا وجهها وكفيها وروى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أراد أحدكم تزويج امرأة فلينظر الى وجهها وكفيها » فدل على أنه لا يجوز له النظر الى غير ذلك ، ولأن ذلك يدل على سائر بدنها •

إذا ثبت هذا فله أن يكرر النظر الى وجهها وكفيها • لما روى

أبو الدرداء رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قذف الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها » ولا يمكنه تأمل ذلك إلا بأن يكرر إليها النظر قال الصيمري : فإذا نظر إليها ولم توافقه فالمستحب له أن يسكت ولا يقول لا أريدها . قال : وقد جرت عادة الرجال في وقتنا هذا أن يبعث بامرأة ثقة لتتظر إلى المرأة التي يريدون خطبتها ، وهو خلاف السنة ، وذلك في كتاب الإفصاح .

فرع قال الشيخ أبو اسحاق : ويجوز للمرأة إذا أرادت أن تتزوج برجل أن تنظر إليه لأنه يعجبها منه ما يعجبها منها ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فانه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن » ولم نعرف لهذا الأثر مصدراً .

وإذا أراد الرجل أن ينظر إلى امرأة أجنبية عنه من غير سبب فلا يجوز له ذلك لا إلى العورة ولا إلى غيره العورة لقوله تعالى « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » ولحديث على في إرداف الرسول صلى الله عليه وسلم الفضل ابن العباس خلفه في حجة الوداع في قصة الخنمية . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى « يا على لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الأولى وليست لك الآخرة » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث بريدة .

ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الأجنبي لا إلى العورة ولا إلى غيرها من غير سبب ، لقوله تعالى : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن » ولحديث : « دخول ابن أم مكتوم على النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أم سلمة وميمونة ، وقيل عائشة وخفصة ، فأمرهما صلى الله عليه وسلم بالاحتجاب ، قائلًا : أفعمياوان أتتما ؟ أليس تبصرانه ؟ » ولأن المعنى الذي منع الرجل لأجله هو صرف الافتتان ، وهذا موجود في المرأة لأنها أسرع إلى الافتتان لعلبة شهوتها فحرم عليها ذلك .

فرع ويجوز للرجل أن ينظر إلى وجه المرأة الأجنبية عند الشهادة وعند البيع منها والشراء ، ويجوز لها أن تنظر إلى وجهه لذلك لأن هنا يحتاج إليه فجاز النظر لأجله ويجوز لكل واحد منهما أن ينظر إلى بدن

الآخر اذا كان طيباً وأراد مداواته لأنه موضع ضروره فزال تحريم النظر لذلك .

فرع واختلف أصحابنا في الصبي المراهق مع المرأة الأجنبية ، فمنهم من قال : هو كالرجل البالغ الأجنبي معها فلا يحل لها أن تبرز له لقوله تعالى : « أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » ومعناه لم يقووا على موقعة النساء والمراهق يقوى على الموقعة والجماع فهو كالبالغ ، ومنهم من قال : هو معها كالبالغ من ذوى محارمها لقوله تعالى : « واذا بلغ الأقطال منكم الحلم فليستأذنوا » فأمر بالاستئذان اذا بلغوا الحلم ، فدل على أنه قبل أن يبلغ الحلم يجوز دخولهم من غير استئذان .

ولا يجوز للرجل الخصى أن ينظر الى بدن المرأة الأجنبية قال ابن الصباغ : الى أن يكبر ويهرم وتذهب منه شهوته ، قال : وكذلك المخنث لقوله تعالى : « أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال » وروى « أن مخنثاً كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يعدونه من غير أولى الإربة ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض نسائه هو ينعت امرأة لعبد الله بن أهية أخى أم سلمة يقول : يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني أدلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم » رواه البخارى ومسلم ، وأخرجه أحمد فى مسنده عن أم سلمة ؛ ورواه أحمد ومسلم وأبو داود من حديث عائشة وقوله « تقبل بأربع » يعنى أربع عكن فى مقدم بطنها ، وقوله « تدبر بثمان » لأن الأربع محيطة بطنها وجنبها فتبدو العكن من خلفها ثمان أربع من اليمين وأربع من اليسار . وهذا هو تفسير مالك رضى الله عنه للحديث ، وتابعه عليه جمهور العلماء فى اللغة والحديث .

فرع ويجوز للرجل أن ينظر الى المرأة من ذوات محارمه ، وكذلك يجوز لها النظر اليه من غير سبب ولا ضرورة ، لقوله تعالى : « ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن » الآية وفى الموضع الذى يجوز له النظر إليها منها وجهان حكاهما المسعودى :

(أحدهما) وهو قول البغداديين من أصحابنا أنه يجوز له النظر الى جميع بدنها الا ما بين السرة والركبة ، لأنه لا يحل له نكاحها بحال ، فجاز له النظر الى ذلك كالرجل مع الرجل .

(والثاني) وهو اختيار القفال أنه يجوز له النظر الى ما يبدو منها عند المهنة ^(١) لأنه لا ضرورة به الى النظر الى ما زاد على ذلك . قال المسعودي : وهكذا الوجهان في النظر الى أمة غيره ، ويجوز للرجل أن ينظر الى جميع بدن الرجل الا الى ما بين السرة والركبة من غير سبب ولا ضرورة ، لأنه لا يخاف الافتتان بذلك .

فرع اذا امتلكت المرأة خادماً فهل يكون كالمحرم لها في جواز النظر والخلوة به ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) أنه يصير محرماً لها ، وقد مال في المذهب الى ذلك ، وهو المنصوص لقوله تعالى : « أو ما ملكت أيمانهن » فعدّه من ذوى المحارم وروى أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا كان مع احدكن مكاتب وفي فلتحتجب عنه » فلولاً أن الاحتجاب لم يكن واجباً عليهن قبل ذلك لما أمرهن به .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أعطى فاطمة رضى الله عنها غلاماً فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليها ومعه على والغلام وليس عليها الا ثوب واحد ، فأرادت أن تغطي به وجهها ورجليها فلم يبلغ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس عليك انما هو أبوك وزوجك وخادمك » ولأن الملك سبب يحرم الزوجية بينهما فوجب أن يكون محرماً له كالنسب والرضاعة .

(والثاني) لا يكون محرماً لها . قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح عند أصحابنا لأن الحرمة انما تثبت بين شخصين لم تخلق بينهما شهوة كالأخ والأخت . والخادم وسيدته شخصان خلقت بينهما الشهوة فهو كالأجنبي .

(١) المهنة بفتح الميم بعد هاء ساكنة ثم نون مفتوحة فهاء .

وأما الآية فقال أهل التفسير ، المراد بها الا ما دون العييد . وأما الخبر فيحتمل أن يكون الغلام الذي أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة صغيراً .

فرع وإذا تزوج الرجل امرأة يحل له الاستمتاع بها كان نكلاً واحداً منهما النظر الى جميع بدن الآخر ، لأنه يملك الاستمتاع به ، وهل يجوز له النظر الى الفرج ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز لأنه موضع يجوز الاستمتاع به فجاز له النظر اليه كالفخذ .

(والثاني) ولا يجوز لما روى من أن النظر الى الفرج يورث الطمس وهو العمى . قال تعالى : « فطمسنا أعينهم » ولأن فيه دناءة وسخفاً . قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : يعنى بالطمس العمى أى فى النظر . وقال الطبرى فى العدة أى أن الولد بينهما يولد أعمى . وإذا زوج الرجل أمته كانت كذوات محارمه فلا يجوز له أن ينظر منها الى ما بين السرة والركبة للحديث : (إذا زوج أحدكم أمته فلا ينظر منها الى ما بين السرة والركبة) ولأنه إذا زوجها فحكم الملك ثابت بينهما وإنما حرم عليه الاستمتاع بها فصارت كذوات محارمه .

مسألة قال الشافعى رضى الله عنه : « ان الله عز وجل لما خص به رسوله صلى الله عليه وسلم من وحيه وأنا به بينه وبين خلقه بما فرضه عليهم من طاعته افترض عليه أشياء خففها على خلقه ليزيده بها ان شاء الله قربه ، وأباح له أشياء حظرها على خلقه زيادة فى كرامته وتبييناً لفضيلته » .

وجملة ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خص بأحكام فى النكاح وغيره ولم يشاركه غيره فيها . فأما ما خص به فى غير النكاح فأوجب الله تعالى عليه أشياء لم يوجبها على غيره ليكون ذلك أكثر لثوابه ، فأوجب عليه السواك والوتر والأضحية . والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم

« ثلاث كتبهن الله على ولم تكتب عليكم : السواك والوتر والأضحية »
 « وكان يجب عليه اذا لبس لأمة حرية أن لا ينزعها حتى يلقي العدو »
 الدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « ما كان لنبي اذا لبس لأمته أن ينزعها
 حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » .

وأما قيام الليل فمن أصحابنا من قال : كان واجباً عليه الى أن مات لقوله
 تعالى : « يا أيها المزمّل قم الليل الا قليلا » الآية . والمنصوص أنه كان واجباً
 عليه ثم نسخ بقوله تعالى : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك » وبعض أهل
 العلم يرى أن الآية ليست ناسخة . وأن قوله نافلة لك تجرى مجرى معناها
 اللغوى ، أى زيادة خاصة بك وليست نافلة بمعناها الاصطلاحى من كونها
 دون الواجب . وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى منكراً أنكره وأظهره ،
 لأن اقراره لغيره على ذلك يدخل على جوازه ، وقد ضمن الله تعالى له
 النصر . وحرم عليه أشياء لم يحرمها على غيره تنزيهاً له وتطهيراً ، فحرم
 عليه الكتابة وقول الشعر وتعليمه تأكيداً لحجته وبيانا لمعجزته قال تبارك
 وتعالى : « وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذن لارتاب
 المبطلون » .

وذكر النقاش من أصحابنا أن النبى صلى الله عليه وسلم ما مات حتى
 كتب ، والأول هو المشهور وحرمت عليه الصدقة المفروضة قولاً واحداً .
 وفى صدقة التطوع قولان وقد مضى بيانه مفصلاً فى الزكاة وحرم عليه
 خائنة الأعين وهو الرمز بالعين ، لما روى : « أن رجلاً دخل على النبى صلى
 الله عليه وسلم فلما خرج قال : هلا قتلتموه ؟ فقالوا : هلا رمزت النسا ،
 فقال صلى الله عليه وسلم ما كان لنبي أن يكون له خائنة الأعين » وحرم
 عليه أن يمد عينيه الى ما متع به الناس والدليل عليه ما روى أن النبى
 صلى الله عليه وسلم (مَرَّتْ بِهِ اِبِلٌ عَسَتْ بِأَبْوَالِهَا وَأَبْعَارِهَا فَعَطَى عَيْنَيْهِ ،
 فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى) (ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به
 أزواجاً منهم) .

وأباح الله تعالى له أشياء لم يباح لغيره تفضيلاً له واختصاصاً منها أنه

أباح له الوصال في الصوم • والدليل عليه أنه نهى عن الوصال ، فقليل له :
يا رسول الله انك تواصل ، فقال « انى لست مثلكم ، انى أطعم وأستى »
وفي رواية « انى أبيت عند ربى فيطعمنى ويسقبنى » وأبيح له أربعة
أخماس الغنيمة ، وخمس الخمس من الفء والغنيمة ، وأبيح له أن يختار
منها ما شاء ؛ وأكرمه الله تعالى بأشياء منها أنه أحل له الغنائم له ولأئمتـه
وكانت لا تحل لمن قبله من الأنبياء •

ويزعم اليهود في توراتهم أن السبى والفء والغنيمة حلال لهم بالحرب •
وفي التلمود كل أموال غير اليهود ودمائهم ونسائهم وأطفالهم مستباحة لليهود
« وقالوا ليس علينا في الأمين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون »
وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً ولأئمتـه ، وكان من قبله من الأنبياء
لا تصح صلاتهم الا في المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم « فضلنا على الناس
بثلاث ، جعلت الأرض لنا مسجداً وترابها طهوراً ، وجعلت
صفوفنا كصفوف الملائكة » وجعل له معجزات كمعجزات الأنبياء قبله
وزيادة ، فكانت معجزة موسى العصا وانجاس الماء من الصخرة •

وقد انشق القمر للنبي صلى الله عليه وسلم وخرج الماء من بين أصابعه
وكانت معجزة عيسى احياء الموتى وبراء الأكمه والأبرص ، وقد سبحت
الحصى بيد النبي صلى الله عليه وسلم وحن الجذع اليه ، وفضله الله تعالى
عليهم بأن جعل القرآن معجزته وجعل معجزته فيه باقية الى يوم القيامة ،
ولهذا كانت نبوته مؤبدة لا تنسخ الى يوم القيامة ، ونصر بالرعب مسيرة
شهر ، وبعث الى الخلق كافة ؛ وقد كان كل نبى يبعث في نسب قومه
خاصة ، وقال صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبى ، وكان يرى من خلفه
كما يرى من بين يديه ، وأما ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام في
النكاح فاختلف أصحابنا في المنع من الكلام فيه فحكى الصيمرى أن أبا على
ابن خيران منع من الكلام فيه وفي الامامة • لأن ذلك قد انقضى فلا معنى
للكلام فيه • وقال سائر أصحابنا : لا بأس في الكلام بذلك وهو المشهور
من المذهب لما فيه من زيادة العلم ، وقد تكلم العلماء فيما لا يكون كما
بسط القرضيون مسائل الوصايا وقالوا : اذا ترك أربعائة جدة وأكثر •

إذا ثبت هذا فإنه أبيض للنبي أن ينكح من النساء أى عدد شاء . وحكى الطبرى فى العدة وجهاً آخر أنه لم يبيح له أن يجمع بين أكثر من تسع والأول هو المشهور ، قال تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خضتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعدلوا » قيل فى التفسير : أن لا تجوروا فى حقوقهن فحرم الزيادة على الأربع وندب الى الاقتصار على واحدة خوفاً من الجور وترك العدل ، وهذا مأثور من النبي صلى الله عليه وسلم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ثمانى عشرة امرأة ، وقيل : بل خمس عشرة وجمع بين أربع عشرة ، وقيل بل بين إحدى عشرة ، ومات عن تسع هن : عائشة بنت أبى بكر الصديق ، وحفصة بنت عمر ، وأم سلمة بنت أبى أمية ، وأم حبيبة بنت أبى سفيان وميمونة بنت الحارث ، وجويرية بنت الحارث ، وصنفية بنت حبي ، وزينب بنت جحش ، فهؤلاء ثمان نسوة كان يقسم لهن الى أن مات صلى الله عليه وسلم والتاسعة سودة بنت زمعة كانت وهبت ليتها لعائشة حتى قال له ربه تعالى : « لا يحل لك النساء بعد ولا أن تبدل بهن » ثم نسخ هذا التحريم بقوله تعالى : « يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك اللاتى هاجرن معك » الآية .

قال الشافعى رضى الله عنه : فمن ذلك أن من ملك زوجة فليس عليه تخييرها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخير نساءه فاختره ؛ ومن ذلك أن الله تعالى خيره صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبياً ملكاً وعرض عليه مفاتيح خزائن الدنيا وبين أن يكون نبياً مسكيناً فاختر المسكنة وهى أعلى المنزلتين ومن ثم أمره الله تعالى أن يغير زوجاته فربما كان فيهن من تكرهه المقام على الشدة تنزيهاً له ، ومما خص به النبي صلى الله عليه وسلم أن جعل أزواجه أمهات المؤمنين . قال الشافعى : معنى قوله تعالى : « وأزواجه أمهاتهم » فى معنى دون معنى وأراد به أن أزواجه اللاتى مات عنهن لا يحل لأحد نكاحهن ومن استحل ذلك كان كافراً .

أما اذا تزوجها ولم يدخل بها ثم فارقها كالكلبية التى قالت : « أعوذ بالله منك » فقال لها : لقد استعذت بمعاذ الحقى بأهلك » فقيل : انه تزوجها

عكرمة بن أبى جهل في خلافة الصديق أو خلافة عمر فهم برجمها ، ف قيل له : انه لم يدخل بها فخلى عنها ؛ وقيل : ان الذى تزوج منها الأشعث بن قيس الكندى • وقال القاضى أبو الطيب : الذى تزوجها المهاجر بن أبى أمية ولم ينكر أحد ذلك فدل على أنه اجماع ، ومما خص به النبى صلى الله عليه وسلم أن الله فضل زوجاته على نساء العالمين « يا نساء النبى لستن كأحد من النساء ان اتقيتن » وقوله : « يا نساء النبى من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين » الى قوله تعالى : « وتعمل صالحاً فوّتها أجرها مرتين » فجعل حدّهن مثلى حد غيرهن لكمالهن وفضيلتهن كما جعل حد الحر مثلى حد العبد وكذلك حسناتهن مضاعفة لهن تفضيلاً لهن وتثريفاً ، وقد قال الشافعى في كتاب أحكام القرآن الذى رواه عنه البيهقى : وأبان من فضله — من المباشنة بينه وبين خلقه — فرض عليهم طاعته فى غير آية من كتابه ، وافترض عليه أشياء خففها عن خلقه ، قال العمرانى • وهذا أوضح معنى مما نقله المزنى والله تعالى أعلم •

الحكمة فى خصوصيته صلى الله عليه وسلم بأكثر من أربع

وعلة تزوجه بكل واحدة

كتب بعض المعاصرين من الأعلام رسائل ترد على مفتريات العقادين من النصارى واليهود والملاحدة الذين يزعمون أن شريعة الاسلام هى أول شريعة أقرت تعدد النساء ومن هؤلاء الأعلام المرحوم السيد رشيد رضا والدكتور أحمد الحوفى وقد جاء فى هذه البحوث •

أن الامبراطور قسطنطين وابنه قد عددا النساء والامبراطور فلافيوس فالنتيان سن قانوناً يبيح التعدد ، أباح فيه لرعاياه جميعاً أن يتزوجوا ما شاءوا وكان ذلك فى منتصف القرن الرابع الميلادى ولم يعترض عليه أحد من قساوسته ورؤساء دينه •

وأن المنذر بن الحارث بن أبى جبلة الغسانى الذى كان بطريقاً وحامياً للكنيسة الشرقية تزوج نساء كثيرات ، وكذلك النعمان بن المنذر ملك الحيرة تزوج عدة نساء حتى بعد تنصره •

ولما أشرق نور الإسلام كان في ثقيف رجال عند كل منهم عشر نسوة ، أسلم بعضهم مثل غيلان بن سلمة بن عبد الله ومسعود بن عامر فنزل كل منهم عن ست زوجات وأمسك أربعة . وكان عند قيس بن الحارث ثمانى نسوة وعند نوفل بن معاوية خميس فخيرهما النبي صلى الله عليه وسلم في أربع . وكان عند أبي سفيان ست نسوة وعند صفوان بن أمية مثلهن وكان عند المغيرة بن شعبة زوجات كثيرات حيث تزوج بسبعين امرأة أو ثمانين أو تسعاً وثمانين أو ثلاثاً وتسعين وقد نزل من أسلم منهم عما زاد على أربع وأمسك عليه ما أباح الله له .

زوجات النبي صلى الله عليه وسلم

السيدة خديجة رضى الله عنها

لم يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم قبل زواجه بها وقضى أنضر شبابه وأشدّها نزوعاً الى المتعة — وما أيسرها عليه — هادئاً غليظاً بغض الله اليه اللهو حتى ما كان منه بريئاً أو مباحاً .

وبقى صلى الله عليه وسلم الى الخامسة والعشرين حتى تاجر للسيدة خديجة بنت خويلد في مالها فأعجبتها أماتته وسيرته . وكانت رضى الله عنها من ذوات الحسب والثراء ، وكانت قد تزوجت مرتين في بنى مخزوم ، ثم خطبها كثير من كبار قريش فرفضتهم ؛ لأنها رأت أنهم يرغبون فيها لثرائها .

وكان صدى اعجابها بأمانة محمد وسيرته أن أرسلت اليه أختها أو صديقتها فقالت له : ما الذى يمنعك أن تتزوج ؟ قال : لست أملك ما أتزوج به . قالت : فان كفيت ذلك ، ودعيت الى الجمال والكفاءة والمال والشرف ألا تجيب ؟ قال : فمن هى ؟ قالت : خديجة بنت خويلد . قال : فكيف لى بذلك ؟ قالت : على ذلك . فأعلن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم رضاه وهو يعلم أن خديجة تكبره بخمسة عشر عاماً أو أكثر ويعلم أنها تزوجت قبله مرتين — قال الدكتور الحوفى :

ثم تم زواج النبي صلى الله عليه وسلم بالسيدة خديجة فتوارى فارق

السن أمام السعادة والوفاء وطيب العشرة والبهجة بالبنين والبنات اذ ولدت
له القاسم وعبد الله وزينب وأم كلثوم وفاطمة ورقية •

وانه ليسترعى النظر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان وهو يستعد بهذه
الحياة الزوجية معها يترك بيته الليلي قنات العدد يقضيها مفكراً متعبداً
في غار حراء ، ويحرص على التحنث في هذا الغار شهر رمضان من كل عام
حيث يحمل اليه ما قل من الطعام ، فلو أنه كان كلفاً بالنساء ما فارق بيته
الى غار قعر في جبل موحش يقضى به الليالي وحيداً فريداً لا يؤنسه الا
تفكيره وتبته ولقد توارى فارق السن بين النبي صلى الله عليه وسلم وزوجته
أمام السعادة الزوجية وأمام ما نهضت به السيدة الجليلة من مسارعته الى
التصديق برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وتثبيتها له ومشاركتها اياه
بنفسها وبمالها في البأساء والضراء الى أن اختارها الله تعالى •

فقد كانت أول من آمن به من النساء وكان لا يجد من المشركين ما يكره
الا خففت عنه وأيدته وهونت عليه •

ولن ينسى تاريخها لقاءها الحبيب حينما نزل عليه الوحي أول مرة وقد
عاد يرجف فؤاده فأخذت تواسيه قائلة : والله لا يخزيك الله أبداً انك لتضل
الرحم وتحمل الكل وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق ، ثم انطلقت
به الى ورقة بن نوفل ابن عمها وكان امرأ تنصر في الجاهلية وقالت : يا بن
عم اسمع من ابن أخيك فلما أخبره صلى الله عليه وسلم قال : ان هذا
الناموس الذي نزل الله على موسى •

على أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش مكتفياً بالسيدة خديجة وحدها
خمساً وعشرين سنة أعنى بعد أن جاوز الخمسين وقضى زهرة عنفوانه معها
بينما هي تنحدر الى الشيخوخة والكبر فلما افتقدها وعمرها أربع وستون
أو خمس وستون سنة حزن عليها حزناً يليق بجلال النبوة وعظيم الوفاء •

ولم يزل طيلة حياته وفياً لها يعطر ذكراها بالثناء عليها في غير كتمان
لاعجابها بها وحده على طيب ذكرها على مسمع من زوجاته اللائي كن له بعد

ذلك حتى ان عائشة رضى الله عنها قالت : « ما غرت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم اياها ، حتى انه كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن » .

وقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة فيحسن الثناء عليها فذكرها يوماً من الأيام فأدركتني الغيرة فقلت : هل كانت الا عجزاً أبذلك الله خيراً منها ؟ فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال : لا والله ما أبذلني الله خيراً منها ، آمنت بى اذ كفر الناس ، وصدقتنى اذ كذبنى الناس ؛ وواستننى في مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى الله منها الولد ولم أرزق من غيرها ؛ قالت عائشة فقلت في نفسى : لا أذكرها بسوء أبداً ؛ ولقد توفيت خديجة رضى الله عنها قبل الهجرة بثلاث سنوات .

سودة بنت زمعة

أسلمت هى وزوجها وكان ابن عم لها السكران بن عمرو بن عبد شمس وخالفت باسلامها قومها وأقاربها ثم هاجرت مع زوجها الى الحبشة فى الهجرة الثانية فراراً من ايذاء المشركين لهما ؛ فلما عادا الى مكة توفى زوجها .

كانت سودة كبيرة السن ثقيلة بطيئة الحركة ، وكانت مشوقة القامة لا تستطيع أن تجد الكفء الذى يرضاها زوجة له ، وكانت حسية لا ترضى أن يتزوجها من لا يكافئها ولا يعادلها ، ولم تكن تستطيع أن ترجع الى أهلها الذين أسلمت على كره منهم لئلا يؤذوها ويردوها عن الاسلام .

فماذا فعل صلى الله عليه وسلم ؟ لقد كرمها اذ تزوجها قبل الهجرة بسنتين ولكنه لم يبين بها الا فى المدينة أى بعد موت السيدة خديجة بثلاث سنين .

كان هذا الزواج كما هو واضح حماية لها من أذى قومها الغلاظ . وكان تكريماً لمبادرتها الى الاسلام وفرارها بدينها وصبرها على الاستمساك

بمقيدة التوحيد ، وكان مواساة لها عن زوجها ، ولم يخل هذا الزواج من
نهضة قومها عن هيجان عداوتهم واستمالتهم وتأليف قلوبهم لصيورتهم
أصهاراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو اذن زواج تكريم ومراعاة
لمصالح الاسلام لا زواج استمتاع ولا استكثار .

ولقد قالت له صلى الله عليه وسلم وقد أدركت الفارق بينه وبينها في
السن وهي عجوز وأنها لا تشتهى ولا تشتهى فوهبت يومها لعائشة ،
وقالت : انما أريد أن أكون زوجتك في الجنة يا رسول الله .

عائشة بنت ابي بكر

أبو بكر الصديق حبيب الأثير ورفيقه في الغار وظهيره في الجهاد ،
لقد بذل ماله ونفسه لنصرة الاسلام فكان أقرب الناس الى قلبه صلى الله
عليه وسلم وكان بمثابة وزيره الأول فيماذا يكرم النبي صلى الله عليه وسلم
صفية هذا وصديقه من أن يزيده قرباً الى قلبه وشرفاً الى شرفه لم يكن
ثمة أولى من أن يصهر اليه فيتزوج كريمته السيدة عائشة تزوجها وهو في
أشد الحاجة الى زوجة بعد وفاة خديجة بثلاث سنين ، لأن سودة لم تكن
أكثر من زوجة اسماً لا فعلاً ولقد أعلنت النبي صلى الله عليه وسلم بحالها
وأنه في حل من شأنها وأن أمنيتهما أن تكون زوجته في الجنة وأن تلقى الله
وهي زوجة نبي .

وهو صلى الله عليه وسلم صاحب بيت ولا بد للبيت من زوجة تدير
شئونه وترعى مصالحه وتعهده لياوى اليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو
صالح لماواه ، وتزيده أنساً وتعطر بيت النبوة العظيم بشذى من رقة الأنوثة
وحنانها وتحقق قوله تعالى في بيان بعض نعمه على عباده : « ومن آياته أن
خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة
ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .

واذا كان آلاف من المسلمين والمسلمات يودون أن ينهضوا بخدمة بيت
النبي صلى الله عليه وسلم فانهم لا يكفلون طمأنينة البيت وهدوءه وراحته

ووقاره كما تكفله الزوجة ولا يستطيعون أن يحققوا ما جاء في الآية الكريمة
من معاني السكن والمودة والرحمة •

ثم ان معاشره النبي صلى الله عليه وسلم لزوجته ولزوجات تتيح لهن
أن يعرفن كثيراً من التشريع والأحكام والحلال والحرام والمباح وتتيح لهن
سماع كثير من أصول هذه الأحكام في أحاديثه الشريفة صلى الله عليه وسلم
برواية أقرب الناس إليه عشرة •

على أن وجود زوجة في بيته صلى الله عليه وسلم كان مشجعاً للنساء
على أن يفتدن الى بيته كما يفد الرجال ويسألن السيدة عائشة عما يتخرجن
من سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عندما يختص بالنساء • وقد كانت
رضي الله عنها فتاة ذكية سريعة الحفظ مشهورة برواية الحديث — ولقد
صنف العلماء مصنفات نافعة فيما استدركته عائشة على الصحابة — كما فعل
ذلك الزركشي في كتابه (الاجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة) ولقد
كانت مرجعاً لكبار الصحابة في الفتيا •

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : ما أشكل علينا أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة الا وجدنا عندها منه علماً
وقال مسروق رأيت مشيخة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونها
عن الفرائض •

ولم يقتصر تفوقها على رواية الحديث وعلى الفقه فحسب ، بل كانت
فصيحة اللسان قوية البيان حافظة لكثير من القصائد ، حتى ان هشام
ابن عروة حدث عن أبيه أنه قال : (ما رأيت أحداً أعلم بفقه ولا بطب ولا
بشعر من عائشة) •

وحدث أبو الزناد فقال : انه ما رأى أحداً أروى للشعر من عروة وان
عروة قيل له : ما أكثر روايتك فقال : وما روايتي في رواية عائشة ما كان
ينزل بها شيء الا أنشدت فيه شعراً •

فهي رضى الله عنها قديرة على حفظ السنة واستيعابها وفهمها قديرة على حفظ كثير من الأخبار الخاصة بحياة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وفي خلواته ، وقديرة على تفهم ما لا يستطيع غيرها من النساء أن يفهمه ؛ ولقد كان لزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة خير كثير للاسلام وللمسلمين من رجال ونساء .

حفصة بنت عمر

تلك هي ابنة وزيره وظهيره ونصيره الذي كان بمثابة وزيره الثاني بعد الصديق . كان زوجها الأول خنيس بن حذافة السهمي قد توفي جريحا في غزوة بدر فذكرها عمر لصديقه أبي بكر لعله أن يتزوجها ، فسكت أبو بكر فاستاء عمر ، ثم عرضها على صديقه عثمان بن عفان وكانت زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توفيت فقال عثمان : ما أريد أن أتزوج اليوم لأنه كان يريد أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعز على عمر اعراض صديقه أبي بكر وعثمان ، فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكا اليه أمرهما فتدارك الرسول صلى الله عليه وسلم ما داخل نفس عمر منها وأتاح له خيراً مما كان يريد اذ قال له : يتزوج حفصة من هو خير من عثمان ويتزوج عثمان من هي خير من حفصة ، ثم خطبها النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر وتزوجها سنة ثلاث وتزوج عثمان أم كلثوم .

فهذا الزواج ضرب من رآب الصدع وعلاج النفس والحفاظ على صفاء الصلات التي بين الاخوة المقربين اليه صلى الله عليه وسلم فكان تكريماً لعمر كما كان زواج عائشة تكريماً لأبي بكر وكان زواجه صلى الله عليه وسلم بها تكريماً لعمر ، يدل عليه أنه لما بلغه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نساءه ومنهن حفصة حثا التراب على رأسه وقال : ما يعبأ الله بعمر وابنته بعد هذا ، ولم يسكن جأشه حتى علم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلقهن .

أم سلمة رضى الله عنها

هى هند بنت أبى أمية حذيفة بن المغيرة المخزومى ، تزوجها صلى الله عليه وسلم سنة اثنين بعد غزوة بدر وكانت زوجة لأبى سلمة عبد الله ابن عبد الأسد بن مخزوم لقد كانت هذه السيدة من السابقات الى الاسلام وكانت أول من هاجر الى الحبشة مع زوجها ثم عادا وهاجرا الى المدينة وشهد زوجها غزوة بدر ، وكان فارس القوم ثم اشترك فى غزوة أحد فأصابه جرح مات منه .

كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وأبى سلمة صلة أخرى حميمة لأنه ابن برة بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه أخوه من الرضاعة ، وكانت أم سلمة حين مات زوجها كبيرة السن كثيرة الأولاد ، ولهذا لما خطبها أبو بكر وعمر بعد موت زوجها اعتذرت بكبر سنها وكثرة عيالها وشدة غيرتها .

فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرعاها بنفسه جزاء لها على ما قدمت هى وزوجها للإسلام كما ترعى الدول المعاصرة أسر الشهداء بوسائل شتى من التكريم والتقديم والايثار ورأى أن يواسيها وأن يتكفل بأبنائها وهو يرى حزنها شديداً على زوجها ، وقال لها : « اللهم آجرني فى مصيبتى وارزقنى خيراً منها » قالت : فرزقنى الله تعالى خيراً من أبى سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنها سلمة أمامة بنت حمزة ابن عبد المطلب التى كان يتنافس عليها على وجعفر وزيد .

وأم سلمة هى التى قالت للنبي صلى الله عليه وسلم حين خطبها : فى خلال ثلاث : أنا كبيرة السن وأنا امرأة معيلة وأنا امرأة شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم « أنا أكبر منك سنّاً وأما العيال فالى الله وأما الغيرة فأدعو الله فيذهبها عنك » وقد كان .

زينب بنت خزيمة من بنى عامر بن صعصعة

هى التى كانت تدعى فى الجاهلية أم المساكين ، وكانت زوجة للطفيل ابن الحارث بن عبد المطلب الذى استشهد يوم أحد ولم تكن ذات جمال

أو صبا فقد تجاوزت سن الشباب • وقد تزوجها صلى الله عليه وسلم رعاية لها ، وحداً عليها ، واشفاقاً على أبنائها ؛ وتعويضاً عن فقد زوجها في حومة الجهاد ، ولم تنش مع النبي صلى الله عليه وسلم الا شهرين أو ثلاثة أشهر ثم توفيت •

جويرية بنت الحارث الخزاعية

كان أبوها سيد بنى المصطلق وقد جمع جموعاً كثيرة لمحاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما التقى الجمعان في غزوة المريسيع أو غزوة بنى المصطلق سنة خمس من الهجرة عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام فأبوا فحاربهم وافتنصر عليهم •

حينئذ وقعت جويرية وكان اسمها برة وكانت زوجة لمسافع بن صفوان المصطلقى في سهم ثابت بن قيس فكاتبتها على سبع أواق من ذهب ، فلم تجدها ولم تجد معيناً لها غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت اليه وقالت : يا رسول الله أنا بنت الحارث بن أبى ضرار سيد قومه ، وقد أصابنى من الأمر ما لم يخف عليك ف وقعت في سهم ثابت بن قيس فكاتبتك على نفسى وجئت استعينك فقال لها صلى الله عليه وسلم هل لك فى خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال : أفضى عنك كتابتك وأتزوجك ؟ قالت : نعم قال : قد فعلت •

وخرج الخبر الى الناس وعلموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بنت الحارث فقال بعضهم لبعض لقد صاروا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن تبقى سباياهم فى ملكنا ، وأطلقوا ما فى أيديهم من سبايا بنى المصطلق • لهذا قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : لا نعلم امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية •

وكان اسمها برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم الى جويرية • فلم يلبث بنو المصطلق أن أسلموا وأن صاروا فى صفوف المدافعين عن الاسلام بعد أن كانوا فى صفوف أعدائه الألداء • ومعنى هذا أن زواج النبي صلى

الله عليه وسلم بجويرية لم يكن الا لخير الاسلام وقوة المسلمين والاستكثار
من أنصار الدعوة •

أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب

اسمها رملة أسلمت على الرغم من أيها وهاجرت مع زوجها عبيد الله
ابن جحش الى الحبشة لكن زوجها تنصر هناك وأرادها أن تتابعه فأبت
ففارقها ومات •

فبم يكافئ النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أسلمت على الرغم من أيها
وهو من ألد أعداء النبي صلى الله عليه وسلم وأقواهم ؟ بم يكافئ امرأة
هاجرت الى الحبشة فراراً باسلامها مستهينة بما تلقى من آلام العسيرة
والمخاطر والحاجة للحفاظ على دينها ؟ بم يكافئ امرأة تنصر زوجها وهما
في الغربة وأرادها على أن تنصر مثله فرفضت ففارقها وتخلي عنها •

لم يجد النبي صلى الله عليه وسلم مكافأة لها واعزازاً لشأنها وحماية لها
خيراً من أن يتزوجها وهي بالحبشة سنة ست أو سبع ، ولينقذها من ضيق
الغربة والوحدة والفقر لعله يتألف قلب أيها أحد زعماء الشرك وأعداء
الاسلام الألداء •

ولم تقدم من الحبشة الا عام الهدنة مع خالد بن سعيد في العام السابع
من الهجرة يوم فتح خيبر •

زينب بنت جحش بن رثاب

هي ابنة عمته أميمة بنت عبد المطلب •

ولزواج النبي صلى الله عليه وسلم منها قصة خلط فيها ذوو الغفلة
تخليطاً يأباه الواقع وينفر منه الحق ، ثم جاء بعض خصوم الاسلام فتلققوا
هذا التخليط وضخموه محاولين أن يثيروا غباراً حول نزاهة رسول الله صلى
الله عليه وسلم كأنما يجهلون أن غبارهم لن يتجاوز أقدامهم التي أثارته ،
فمن أين له أن يبلغ الجوزاء •

حقائق تبطل ترهات الباطل وتخرس الباطلين

ان زيد بن حارثة الكلبي كان قد أصابه سبأ في الجاهلية فشترته السيدة خديجة بنت خويلد ووهبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتبناه بمكة قبل النبوة وهو ابن ثمان ، ثم علم أبوه حارثة مكانه فخرج لقتلته ولقي النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم مخيره ، فان اختاركم فهو لكم وان اختارني فوالله ما أنا بالذي أختار على من اختارني أحداً •

وعرف زيد أباه وعمه ولكنه اختار البقاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعله زيد خرج به الى الحجر فأشهد الناس ان زيدا ابنه يرث كل منهما الآخر فطابت نفس حارثة ونفس أخيه وعرف زيد بأنه ابن محمد حتى جاء الاسلام ونزل قوله تعالى : « ادعوهم لآبائهم » الآية • من سورة الأحزاب •

فدعى من يومئذ زيد بن حارثة ودعى الأدياء لآبائهم • ثم علم النبي صلى الله عليه وسلم من الوحي أن زيدا سيتزوج زينب ثم يطلقها ثم يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعده لا بطل ما تعارف عليه العرب من تحريم زوجة المتبنى ، فخطب لزيد زينب ابنة عمته فأبت وأبى أخوها عبد الله ، لأنها شريفة حسيبة وزيد عبد حرره النبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضللاً مبيناً » •

فلم تجد زينب وأخوها بدا من الخضوع لما قضاه الله ورسوله ، فزوجها رسول الله زيدا ودفع هو مهرها ثيابة عن زيد ستين درهماً وحماراً وملحفة ودرعاً وازاراً ، وخمسين مداً من طعام وثلاثين صاعاً من تمر •

لكن زينب لم تستطع أن تنسلخ من زهوها بشرف نسبها فكانت تتعالى على زوجها زيد ، وتفخر عليه وتجفوه وتسمعه ما يؤذيه ، حتى انها كما قالوا تمنعت عليه أن يلامسها كما يلامس الزوج زوجته فجاء يوماً الى

رسول الله فقال : يا رسول الله ، ان زينب قد اشتد على لسانها فأريد أن أطلقها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك عليك زوجك واتق الله في أمرها ولا تطلقها .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من الوحي أن زيدا سيطلق زينب وأنه سيتزوجها من بعده لأن هذا الزواج تشريع الهى حكيم يبطل ما جرى عليه العرب من تحريم زوجة المتبنى كما يحرمون زوجة الابن .

وكان زواج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب سنة خمس هو القدوة العملية التى تحل ما حرموه على أنفسهم مما لا حرمة فيه . ولم يكن أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم يصلح لأن يبطل بعمله نظاماً شائعاً أخذوا أنفسهم به ، اذ اعتقدوا أجيالاً متعاقبة أن زوجة الابن المتبنى تحرم على متبنيه كما تحرم زوجة الابن الحقيقى ، وجروا على هذه العقيدة وقهذوها ، فاقتضى ابطالها عملاً ايجابياً يبلغ من القوة والشهرة الى المكانة التى تكفل القضاء على عقيدة سابقة وتفتح عيون الناس وقلوبهم الى هذا التشريع الجديد .

فلم يكن بد من أن ينزل القرآن الكريم بابطال عقيدة العرب وبمطالبة النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى بنفسه وبعمله تحقيق ابطالها . وقد يقال : لماذا لم ينزل القرآن الكريم بابطال عقيدتهم بغير أن يكلف النبي صلى الله عليه وسلم أن يتولى هذا الابطال بنفسه ؟ .

والجواب على هذا أن العقيدة لخطورتها وشيوعها واستقرارها ما كان يقدر على ابطالها الا تشريع عملى يكلف بتنفيذه المبلغ للشرية والمطبق لها والحارس عليها والقدوة المثلى وهو النبي صلى الله عليه وسلم لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبح بما علمه من الوحي لزيد ولا لغير زيد ، خشية من أقاويل الناس ، وحياء من قولهم ان محمداً تزوج امرأة ابنه .

لهذا عاتب الله نبيه على أن يخفى نفسه ما علمه من الوحي وخشى الناس ، لأن الله تعالى هو الحقيق بأن يخشاه فى كل شأن من شئونه فيفعل ما أباحه له وأذن له فى عمله وكان الأولى به حينما شكأ اليه زيد أن يصمت أو أن

يفوض الأمر إليه في شأن زينب • وهذا هو معنى قوله تعالى : « واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطراً وكان أمر الله مفعولاً » الآية ٣٧ من سورة الأحزاب •

وقوله : أنعم الله عليه أى بالاسلام وأنعمت عليه بالعق والرياسة والتبني تخفى في نفسك ما الله مبديه : تكتم ما أوحى إليك من طلاقها وزواجك بها • حرج : ضيق وحرمة • أدعيائهم : أولادهم من التبني •

ثم جاء بعد العتاب تقرير حقيقة هي أنه لا لوم على النبي صلى الله عليه وسلم أن يفعل ما أمره الله به ، لأن هذا هو الطريق الذي أمر أنبياءه السابقين أن يسلكوه وأمر الله نافذ لا معقب له •

وجاء بعد هذا التقرير عتاب آخر ضمنى في ذكره تعالى أن الأنبياء السابقين الذين سلكوا الطريق الإلهي المرسوم كانوا يبلغون رسالات الله ويخشونه وحده ، ولا يأبهون بأحد من الناس فلم يكن عليهم حرج في الاقدام على ما أباحه لهم ووسع عليهم فيه من زواج وغير زواج ، وقد كانت لهم زوجات مهائر وزوجات سرايرى قال تعالى : « ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ، سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدراً مقدوراً • الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى بالله حسيباً » •

وبهذا التشريع العملى التطبيقي الناجز الذى احتل رسول الله ثقله حسم القرآن الكريم العلاقة بين المتبنى ومتبناه والصلة بين المتبنى وزوجة متبناه فبين أن الابن من التبني ليس ولداً لمن تبناه ، وان جرى عرف العرب على نسبه إليه •

وأراد القرآن الكريم أن يثبت بطلان ما تعارف عليه العرب فضرب لهم مثالين محسوسين أولهما أنه تعالى لم يخلق في جسد واحد قلوبين ، وثانيهما

أن الله جعل المرأة الواحدة أما للرجل وزوجة له ، وإن حرم هو زوجته على نفسه بقوله أنت على كظهر أمي وكذلك لا يكون إنسان ابناً لرجلين ، أحدهما والده الحقيقي ، والآخر الذي تبناه ؛ وإنما يكون ابناً لرجل واحد الذي نسله وهو الذي يجب أن ينسب إليه .

وقد ترتب على هذا أن المتبنى لا يرث شيئاً من مال الرجل الذي تبناه ، وأن زوجة المتبنى لا يرث شيئاً من مال الرجل الذي تبناه ، وأن زوجة المتبنى لا تحرم على متبنيه قال تعالى : « ما جعل الله لرجل من قليلين في جوفه ، وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم ، وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً » .

على أن زواج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب لم يخل من مكافأة لها على خضوعها لأمر الله ورسوله وقبولها الزواج من زيد العبد العتيق ، وهى حسيبة أباً وأماً في مجتمع يقدر الحسب والنسب الى حد المغالاة .

ولقد كان على المرجفين والمصدقين لأباطيل القصة التى تثير الريب أن يسائلوا أنفسهم هذه الأسئلة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهل زينب أو يخفى عليه جمالها وهى بنت عمته ، وهو الذى خطبها لزيد ؟ بل هو الذى أجبرها على الرضا بزيد :

ولماذا زوج زيدا من زينب ولم يتزوجها هو مع أنه لو شاء لكان يسيراً عليه أيما يسر ؟ وأيها أولى بمكاته أن يتزوج بنت عمته ابتداء وهى بكر أم أن يخلف عليها مولاه الذى أعتقه ؟ وهل من المعقول أن يتخرج النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الزواج الذى أوحى به اليه فلا يذيع خبره خشية من الناس فى الوقت الذى لا يتخرج أن يقول الناس فيه انه أعجب بجمال زوجة مولاه وخلفه عليها .

ومتى كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى يعمل أعباء الرسالة العظمى خلى البال ليأسره جمال النساء فلم يبق منفذ لأى شبهة فى هذا الزواج الذى كان بأمر من الله تعالى ليحل للناس ما حرموه على أنفسهم وليشرع لهم قانوناً جديداً يلغى ما وضعوه .

وان الآيات القرآنية الكريمة لتتطرق بالخبر كله فى جلاء ، وتكشف عن الغرض من هذا الزواج كشفاً ينقض ما حاكه القصاص وذوو الغفلة ثم ضخمه أعداء الاسلام .

صفية بنت حبي بن اخطب

يهودية تزوجها اثنان من اليهود أولهما سلام بن مشكم وثانيهما كنانة ابن الربيع بن أبى الحقيق ، وقد وقعت فى السبايا فى غزوة خيبر سنة سبع فطلب دحية الكلبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية من السبايا فقال له : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية .

حينئذ جاء الصحابة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله انها بنت سيد بنى قريظة وبنى النضير فما تصلح الا لك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لدحية : خذ جارية من السبايا غيرها وخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أن يعيدها الى قومها ، وأن يعتقها ويتزوجها فاخترت الزواج منه صلى الله عليه وسلم . وكانت قد رأت فى المنام وهى زوجة لكنانة أن قمرأ وقع فى حجرها فقصت رؤياها على كنانة فقال لها : لا تأويل لهذا الا أنك تتمنين الزواج من ملك الحجاز محمد ولطم وجهها لطمه خضرت عينيها فلما جاءوا بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى الأثر بعينيها فسألها ما هو ؟ فأخبرته هذا الخبر .

فأى حرج على النبي صلى الله عليه وسلم فى أن يؤوى الى حماء سبية هى بنت سيد قومها ؟

انها لو صارت الى سواه لبقيت طيلة حياتها تشمر بالمرارة والخزى وهبوط المكانة ويكفى للدلالة على هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم هزل

عليها يوماً وهي تبكى فقال لها : ما يبكيك ؟ قالت : بلغني أن عائشة وحفصة تنالان مني ، وتقولان : نحن خير من صفية لأننا بنات عم رسول الله وأزواجه ، فقال لها : ألا قلت لهن : كيف تكن خيراً مني وأبي هارون وعمي موسى وزوجي محمد ؟ وأي حرج على النبي صلى الله عليه وسلم في أن يتزوج امرأة سبية خيرها بين أن يعتقها ويردها إلى قومها ، وأن تكون زوجة له فأقرت أن تكون زوجة له .

ميمونة بنت الحارث بن حرق الهلالية

لهذه السيدة صلات بكثير من أشرف العرب ، وذلك أن لها أخوات شقيقات هن : أم الفضل لبابة الكبرى ، زوجة العباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ولبابة الصغرى زوجة الوليد بن المغيرة أم خالد ابن الوليد وعصمة زوجة أبي بن خلف الجمحي وعزة زوجة زياد ابن عبد الله الهلالي .

ولها أخوات لأُمها هن : أسماء بنت عميس زوجة جعفر بن أبي طالب ثم أبي بكر الصديق بعد استشهاد جعفر في مؤتة وقد ولدت لأبي بكر محمد ولدت في حجة الوداع — وسلمى بنت عميس زوجة حمزة بن عبد المطلب وسلامة بنت عميس زوجة عبد الله بن كعب بن منبه الخثعمي ، فما السبب في زواج النبي صلى الله عليه وسلم بها ؟ .

مات زوجها الثاني فلقى العباس بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعتمر عمرة القضاء وقال له : يا رسول الله تأيمت ميمونة بنت الحارث فهل لك في أن تتزوجها ؟ فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي خبر آخر أنه لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خيبر وتوجه إلى مكة معتمراً سنة سبع ، وقدم عليه جعفر بن أبي طالب من الحبشة خطب له جعفر ميمونة بنت الحارث فأجابت وجعلت أمرها إلى العباس فزوجها النبي صلى الله عليه وسلم .

ولابد أن نلاحظ في هذا الزواج عدة ملائسات .

١ - أن احدى شقيقاتها زوجة العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وأن احدى أخواتها لأمها زوجة لجعفر بن أبي طالب وأخرى زوجة لحمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم والعباس وحمة وجعفر من أقرب الأقارب اليه صلى الله عليه وسلم ومن أحبهم اليه ومن أعظمهم ولاء له وللإسلام .

٢ - أن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم وجعفر ابن عمه عرضاها على النبي صلى الله عليه وسلم عرضاً صريحاً يتغنيان تشریفهما وتشریف نفسيهما وقد أبى كرمه صلى الله عليه وسلم ووفاءه إلا أن يجيب .

٣ - أن أخواتها الشقيقات وغير الشقيقات زوجات لسادة أشراف من الخير للإسلام أن يظاهروه بسبب هذه المصاهرة .

٤ - أنه لم يكن في هذه السيدة ما يفرى لأنها امرأة ثيب تزوجت مرتين .

• - وأنها هي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وفيها نزل قوله تعالى : « يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين » فلم يكن كرم أخلاقه ليتفاضى عن رغبة حبيبه عمه العباس وابن عمه جعفر ، ولا ليخس امرأة وهبت نفسها له ولا ليسد الطريق أمام أمل في تقوية الإسلام والمسلمين فتزوجها وكان اسمها برة فسمها ميمونة .

مارية القبطية

بعث النبي صلى الله عليه وسلم حاطب بن أبى بلتعة بكتاب الى المقوقس حاكم الاسكندرية ومصر سنة ست يدعو الى الاسلام فتلقي الرسول والكتاب لقاء حسناً ، وبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم هدايا منها مارية القبطية للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ومعها أختها سيرين وخصى يقال له المأبور وقيل : انه بعث معها أربع جواز .

فوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم سيرين لحسان بن ثابت فولدت له ابنة عبد الرحمن واتخذ النبي صلى الله عليه وسلم مارية حليمة فولدت له ابنة ابراهيم ، فما الذى كان ينتظر غير ذلك ؟ •

هل كان يليق بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يرد مارية وهى مهداة اليه باسمه ؟ ان المقوقس تلقى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ورسوله بالحنى وزاد مع هذا أنه أهدي هدايا قلا مندوحة من قبولها فى ظرف يسعى فيه النبي صلى الله عليه وسلم الى نشر الدين وافتتاح الميادين ، واجتذاب القلوب وكثرة الأنصار •

وهل كان من حميد السلوك أن يهبها لغيره وقد أرسلها المقوقس اليه خاصة ؟ لو أنه فعل ذلك لأساء الى المقوقس والى مارية ، لأن عمله هذا رفض للهبة أو ترفع عن قبولها وإباء •

فلم يبق الا أن تكون حليمة مرضاة للمقوقس وارضاء لها وتطبيقا عمليا للاستحلال •

النتائج العامة التى انجزتها الدراسة

(أولا) ان زواج النبي صلى الله عليه وسلم كان للدين لا للدنيا وكان للحكمة لا للهوى ولتوطيد الدعوة ونشرها لا للمتعة والاستطراف والاستكثار •

فقد ابتغى من زواجه بالسيدة خديجة ما يبتغيه كل انسان وما ابتغاه كل رسول من قبل أن يكون له بيت وزوجة وأبناء وأسباط •

وذلك أنه كان يعمد حيناً الى أن يزيد القريب الى قلبه قرابة ، وأن يضيف الى حبيبه محبة ، والى أليفه ألفة ، والى المخلص لله ورسوله اخلاصاً ، وكان يتوخى ثارة أن يستكثر من الأصهار ليناصروا ويؤازروا دين الله فى مجتمع يعتد المصاهرة صلة حميمة تستوجب النصرة والوفاء •

وكان يقصد مرة الى أن يفسح المجال أمام المسلمين الغالبين ليطلقوا
الأسرى والسبايا من قبيلة عظيمة مهزومة من الغير للإسلام أن يرضوها
لتسلم وتظاهر الاسلام •

وكان يريد مرة أن يكرم امرأة مسنة لا ارب للرجال فيها وهبت نفسها
له فيضمها الى زوجاته تشريفاً لها كما أرادت •

وكان يتنى تارة أن يكرم قوماً أرادوا أن يشرفوا بمصاهرته ، ولهذا
حزن عمر أشد الحزن لما قيل له : ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة
ولم يفرج كربه الا لما علم الحقيقة كذلك ود على بن أبى طالب وهو ابن
عمه وربييه وزوج ابنته أن يزوجه أخته أم هانئ بنت أبى طالب لكنها
خشيت أن تقصر في القيام بما يجب له من حقوق ، لأنها ذات أبناء يشغلونها
عن واجبات الزوج •

وكان صلى الله عليه وسلم يقصد حيناً أن تخفف المصاهرة من حدة العدو
وحقنه لعله أن يرعوى عن غيه أو يزدجر •

وكان يقصد حيناً الى المواساة والتعويض والى التشجيع على الجهاد
الباسل ، فيتزوج الأيم التى فقدت زوجها وعائلها فى الدفاع عن الاسلام ،
لأن فى زواجه بها خيراً لها ولبنيتها وفيه اطمئنان المجاهدين على مصير زوجاتهم
وأبنائهم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين سيرعونهم اذا استشهد
عائلوهم ، وما من شك فى أن هذا الاطمئنان يدفعهم الى الجهاد ، والاستشهاد
فى نفوسهم أعز من الحياة •

(ثانياً) وقد اتضح من تفصيل زواجه صلى الله عليه وسلم أنه لم
يتزوج بعد أن توفيت السيدة خديجة الا وهو فى أول العقد السادس ،
وهذه سن لا تواتى الكلف بالنساء ، ولا الشغف باللذات الجسدية ،
واتضح أنه لم يتزوج الا بعد أن مضت على وفاتها ثلاث سنوات •

(ثالثاً) وتبين أن زوجاته جميعاً - ما عدا السيدة عائشة - ثيبات وأن
أكثرهن مسنات فلماذا لم يتخيرهن كلهن أو لماذا لم يتخير بعضهن من

الفتيات الأبيكار الحسان ، وقد كان ذلك ميسوراً عليه أيما يسر لو أراد ،
 وأيهما أحظى عند الرجل الظمان الى النساء ؟ البكر أم الثيب والفتاة أم
 العجوز ؟ أليس الزواج بالثيبات وبالمسنات دليلاً قاطعاً على أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان أبعد الناس عن الكلف بالاستمتاع الجسدي والظمأ
 الجنسي كما افترى خصومه وخصوم الاسلام .

(رابعاً) وليس من شك في أن زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أفدن الاسلام بكثير من الحقائق الوثيقة والأحكام في الأصول والفروع .

وهن اللاتي روين أحاديثه الشريفة التي قالها في بيته ولم يسمعها غيرهن
 وصححن رواية بعض ما سمعه غيرهن ، وقد حرصن على الرواية عن الرسول
 صلى الله عليه وسلم حتى ما كان من روايات أخرى كن حريصات على
 تحصيلها وحفظها ، وقد أخرج مسلم وغيره عن عروة بن الزبير « أن عائشة
 قالت لي : يا ابن أختي إن عبد الله بن عمرو ما بنا الى الحج فاذهب اليه
 فאלقه فان عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً » وقد عاد اليها
 عروة بحديث العلم « ان الله لا ينزع العلم انتزاعاً الحديث » فأخذت تناقشه
 وتحتج بحفظه وترسل له عروة في العام القابل حتى استقامت الرواية عندها
 فقالت : (قد والله صدق) وقال تعالى : « واذكرن ما يتلى في بيوتكن من
 آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفاً خبيراً » وقال صلى الله عليه وسلم :
 « نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير
 فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يصح به النكاح

لا يصح النكاح الا بولي فان عقدت المرأة لم يصح ، وقال ابو ثور : ان
 عقدت باذن الولي صح ، ووجهه انها من اهل التصرف ، وانما منعت من النكاح
 لحق الولي ، فاذا اذن زال المنع كالعبد اذا اذن له الولي في النكاح ، وهذا خطأ
 لما روى ابو هريرة رضي الله عنه رفعه « لا تنكح المرأة المرأة ، ولا تنكح المرأة

نفسها » ولأنها غير مأمونة على البضع لنقصان عقلها ، وسرعة انصرافها ، فلم يجز تفويضه اليها كالمسلم في المال ، ويخاف المبد فانه منع لحق المولى ، فانه ينقص قيمته بالنكاح ، ويستحق كسبه في المهر والنفقة فزال المنع باذنه ، فان عقد النكاح بغير ولي وحكم به الحاكم ففيه جهان :

(أحدهما) وهو قول أبى سعيد الاصطخري : انه ينقض حكمه ، لانه مخالف لنص الخبر : وهو ما روت عائشة رضى الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أيماء امرأة تكحت بغير اذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له فان أصابها فلهما مهرها بما استحل من فرجها » . (والثانى) لا ينقض ، وهو الصحيح ، لانه مختلف فيه فلم ينقض فيه حكم الحاكم كالشفعة للجار . وأما الخبر فليس بنص لانه محتمل للتأويل ، فهو كالخبر في شفعة الجار ، فان وطئها الزوج قبل الحكم بصحته لم يجب الحد .

وقال أبو بكر الصيرفى : ان كان الزوج شافعيًا يعتقد تحريمه وجب عليه الحد كما لو وطئ امرأة في فراشه وهو يعلم انها أجنبية ، والمذهب الأول لانه وطء مختلف في إباحته فلم يجب به الحد ، كالوطء في النكاح بغير شهود ، ويخالف من وطئ امرأة في فراشه وهو يعلم انها أجنبية لانه لا شبهة له في وطئها ، وان طلقها لم يقع الطلاق . وقال أبو اسحاق : يقع لانه نكاح مختلف في صحته ، فوقع فيه الطلاق كنكاح المرأة في عدة أختها ، والمذهب الأول ، لانه طلاق في غير ملكه فلم يصح كما لو طلق أجنبية .

فصل وان كانت المتكوجة أمة فوليتها مولاهما لانه عقد على منفعتها فكان الى المولى كالأجارة ، وان كانت الأمة لامرأة زوجها من زوج مولاتها ، لانه نكاح في حقها فكان الى وليها كنكاحها ، ولا زوجها المولى إلا باذنها لانه تصرف في منفعتها فلم يجز من غير اذنها ، فان كانت المولاة غير رشيدة نظرت ، فان كان وليها غير الأب والجد ، لم يملك تزويجها ، لانه لا يملك التصرف في مالها وان كان الأب أو الجد ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يملك . لان فيه تقريراً بمالها لأنها ربما حبلى وتلفت .

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق : انه يملك تزويجها لأنها تستفيد به

المهر والنفقة واسترقاق ولدها ، وان كانت المنكحة حرة فوليا عصباتها
 واولاهم الأب ثم الجد ثم الأخ ثم ابن العم ثم ابن العم ، لان الولاية في
 النكاح تثبت لدفع العار عن النسب ، والنسب الى العصبات ، فان لم يكن
 لها عصب زوجها المولى المتق ، ثم عصبه المولى ، ثم مولى المولى ، ثم عصبته ،
 لان الولاء كالنسب في التعصيب فكان كالنسب في التزويج ، فان لم يكن فوليا
 السلطان ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان اشتجروا فالسلطان ولي من
 لا ولي له » ولا يزوج أحد من الأولياء وهناك من هو اقرب منه ، لانه حق
 يستحق بالتعصيب فقدم فيه الاقرب فالاقرب كالإراث ، وان استوى الثمان
 في الدرجة واحدهما يدلى بالابوين والآخر باحدهما كاخوين احدهما من الأب
 والام والآخر من الأب ففيه قولان .

قال في القديم : هما سواء ، لان الولاية بقرابة الأب وهما في قرابة الأب
 سواء وقال في الجديد : يقدم من يدلى بالابوين لانه حق يستحق بالتعصيب
 فقدم من يدلى بالابوين على من يدلى باحدهما كالإراث ، فان استويا في
 الدرجة والادلاء فالمستحب ان يقدم أسنهما وأعلمهما وأورعهما ، لان الأسن
 اخبر ، والأعلم اعرف بشروط العقد ، الأورع احرص على طلب العطف ،
 فان زوج الآخر صح لان ولايته ثابتة ، وان تشاحا افرع بينهما لأنهما تساويا
 في الحق فقدم بالقرعة كما لو اراد ان يسافر باحدى المراتين ، فان خرجت
 القرعة لاحدهما فزوج الآخر ففيه وجهان ، القرعة (احدهما) يصح لان خروج
 القرعة لاحدهما لا يبطل ولاية الآخر . (والثاني) لا يصح لانه يبطل فائدة
 القرعة .

الشرح حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي
 ولفظه « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، فان الزانية هي التي
 تزوج نفسها » قال ابن كثير : الصحيح وقعه على أبي هريرة ، وقال
 ابن حجر : رجاله ثقات وفي لفظ للدارقطني : كنا نقول : التي تزوج نفسها
 هي الزانية . قال ابن حجر : فتبين أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة ،
 وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق ورواها مرفوعة في أخرى .

أما حديث عائشة رضي الله عنها فرواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
 والترمذي وحسنه وأبو عوانة وابن حبان والحاكم عن سليمان بن موسى عن

الزهرى عن عروة عن عائشة ، وقد أعل بالارسال وتكلم فيه بعضهم من جهة أن ابن جريج قال : ثم لقيت الزهرى فسألته عنه فأنكره ، وقد عد أبو القاسم بن منده عدة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلا ، وذكر أن معمرأ وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان ابن موسى ، وأن قره وموسى بن عقبة ومحمد بن اسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهرى ، قال : ورواه أبو مالك الجنبى ونوح بن دراج ومندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة . وقد أعل ابن حبان وابن عدى وابن عبد البر والحاكم وغيره الحكاية عن ابن جريج بانكار الزهرى ، وعلى تقدير الصحة لا يلزم نسيان الزهرى له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه ، ويؤيد هذا الحديث ما رواه البخارى عن أبي موسى الأشعرى عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولى » وما رواه أبو داود الطيالسى بلفظ : « لا نكاح الا بولى ، وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، باطل ، باطل ، فان لم يكن لها ولى فالسلطان ولى من لا ولى له » .

على أن حديث « لا نكاح الا بولى » هل يعد النفى متوجها الى الذات الشرعية لأن الذات الموجودة ، أعنى صورة العقد بدون ولى ليست بشرعية؟ أم يتوجه الى الصحة التى هى أقرب المجازين الى الذات فيكون النكاح بغير ولى باطلا كما هو مصرح به فى حديث عائشة ، وكما يدل عليه حديث أبى هريرة المذكور فى أول الفصل لأن النفى يدل على القصاد المرادف للبطلان .

وقد ذهب الى هذا على وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو هريرة وعائشة والحسن البصرى وابن المسيب وابن شبرمة وابن أبى ليلى والمرة وأحمد واسحاق والشافعى وجمهور أهل العلم ، فقالوا : لا يصح العقد بدون ولى . وقال ابن المنذر : انه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك .

وحكى فى البحر من كتب الزيدية وهو غير بحر المذهب للرويانى من أبى حنيفة أنه لا يعتبر الولى مطلقا لحديث : « الشيب أحق بنفسها من وليها »

وسياتي . وأجيب بأن المراد اعتبار الرضى منها جمعا بين الأخيار وعن أبي يوسف ومحمد للولي الخيار في غير الكفء . وتلزمه الاجازة في الكفء . وعن مالك يعتبر الولي في الرفيعة دون الوضيعة . وأجيب عن ذلك بأن الأدلة لم تفصل . وعن الظاهرية أنه يعتبر في البكر فقط ، وأجيب عنه بأن الأدلة لم تفرق . وقال أبو ثور : يجوز لها أن تزوج نفسها باذن وليها أخذاً بمفهوم قوله : « وأما امرأة نكحت بغير إذن وليها » .

ويجاب عن ذلك بحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف في أول الفصل ، والمراد بالولي الأقرب من العصبة من النسب ثم من السبب ثم من عصيته . وليس لذوى السهام ولا لذوى الأرحام ولاية . وهذا مذهب الجمهور . وروى عن أبي حنيفة أن ذوى الأرحام من الأولياء ، فإذا لم يكن ثم ولي أو كان موجوداً وعضل انتقل الأمر الى السلطان لأنه ولي من لا ولي له كما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس . وفي اسناده الحجاج ابن أرطاة .

قال الشافعي رضى الله عنه في باب « لا نكاح الا بولي » من الأم : زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن معقل بن يسار كان زوج أختاً له ابن عم له ، فطلقها ثم أراد الزوج وأرادت نكاحه بعد مضي عدتها فأبى معقل . وقال : زوجتك وآثرتك على غيرك فطلقها ، لا أزوجهما أبداً فنزل : « اذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن » يعنى فانقضى أجلهن يعنى عدتهن « فلا تعضلوهن » يعنى أولياءهن « أن ينكحن أزواجهن » أن يطلقوهن ولم يتسوا طلاقهن ، وما أشبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا ، ولا أعلم الآية تحتل غيره لأنه انما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب الى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء ، والزوج اذا طلقها فانقضت عدتها فليس بتسبيل منها فيعضلها ، وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه ، وهذا أبين ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حق ، وأن على الولي أن لا يعضلها اذا رضيت أن تنكح بالمعروف . قال الشافعي وجاءت السنة بمثل معنى كتاب الله عز وجل أخبرنا مسلم وسعيد وعبد المجيد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن

عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فان أصابها فلها الصداق بما استحلت من فرجها » وقال بعضهم في الحديث : فان اشتجروا وقال غيره منهم : فان اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له . أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال : أخبرني عكرمة بن خالد قال : جمعت الطريق ركبا فيهم امرأة ثيب فقلت رجلا منهم أمرها فزوجها رجلا فجلد عمر ابن الخطاب النكاح ورد نكاحها .

قال الشافعي : فأى امرأة نكحت بغير إذن وليها فلا نكاح لها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل ، وان أصابها فلها صداق مثلها بما أصاب منها بما قضى لها به النبي صلى الله عليه وسلم وقال العمراني في البيان : وهذا الخبر - يعنى حديث عائشة - دليل على من خالفنا إلا أبا ثور فإنه يقول : لما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بغير إذن وليها دل على أنه يصح باذن وليها .

ودليلنا عليه أن المراد ههنا بالاذن لغيرها من الرجال بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها ولم يفرق بين أن يكون ذلك باذن الولي أو بغير اذنه .

إذا ثبت هذا فإن أصحابنا قد ذكروا في حديث عائشة فوائد :

- ١ - أن للولي شركا في بضعها لأنه أبطل نكاحها بغير اذنه .
- ٢ - أن الولاية ثابتة على جميع النساء لأن لفظ أى مراد به العموم
- ٣ - أن الصلة جائزة في الكلام لقوله « أيما » ومعناه أى امرأة .
- ٤ - أن للولي أن يوكل في عقد النكاح .
- ٥ - أن مطلق العكاح في الشريعة ينصرف الى العقد ، لأن المعنى أيما امرأة عقدت .
- ٦ - جواز اضافة النكاح إليها .

- ٧ - أن اسم النكاح يقع على الصحيح والفاسد .
- ٨ - أن النكاح الموقوف لا يصح لأنه لو كان صحيحاً لما أبطله .
- ٩ - أن الشيء إذا كان بيناً في نفسه جاز أن يؤكد بغيره لأنه لو اقتصر على قوله : فنكاحها باطل لكان بيناً ، فأكّد بالتكرار ، وهو كقوله تعالى : « فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » وكقوله تعالى : « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمنناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة » .

- ١٠ - وطء الشبهة يوجب المهر .
- ١١ - أن اللبس كناية عن الوطء .
- ١٢ - أنه إذا مس سائر بدنّها غير الفرج فلا مهر عليه .
- ١٣ - قال الصيمري : إن القبل والذنب سواء لأن كلاً فرج .
- ١٤ - أنه لا فرق بين الخصى والفحل .
- ١٥ - لا فرق بين قوى الجماع وضعيفه .
- ١٦ - أنه لا فرق بين أن ينزل أو لا ينزل .
- ١٧ - لا فرق بين أن يجامعها مرة أو مراراً .
- ١٨ - أنه يجوز أن يثبت له وعليه حتى يجهل قدره .
- ١٩ - أن النكاح الفاسد إذا لم يكن فيه جماع فلا مهر فيه .
- ٢٠ - أن مهر المثل يتوصل إلى العلم به .
- ٢١ - أن المهر يجب مع العلم بتحريم الوطء ومع الجهل به لأنه لم يفرق
- ٢٢ - المكروه يجب عليه المهر لأن المكروه مستحل لفرج المكروه .
- ٢٣ - أن المهر لا يجب إلا بخلوة ، لأنه شرط للمس في الفرج .
- ٢٤ - أنه لا حد في وطء الشبهة .
- ٢٥ - قال الشيخ أبو حامد : إن النسب يثبت بالوطء في الشبهة .

٢٦- أن العدة تجب على الموطوءة بالشبهة لأن النسب إذا لحق به
أوجب العدة .

٢٧- أن تحريم المصاهرة يثبت بوطء الشبهة .

٢٨- أن المرأة يجوز أن يكون لها جماعة أولياء لقوله صلى الله عليه
وسلم : « فان اشتجروا » فهذا اخبار عن جمع .

٢٩- أن السلطان ولي من لا ولي لها .

٣٠- أن الأولياء اذا عضلوا المرأة عن النكاح انتقلت الى السلطان ،
لأن الاختلاف المراد في الخبر أن يقول كل واحد منهم : لا أزوجها بل زوجها
أنت فأما اذا قال كل واحد منهم : أنا أزوجها دونك ، فلا تنتقل الى
السلطان .

فرع اذا تزوج الرجل امرأة من نفسها ثم ترافعا الى حاكم
شافعي أو حنبلي لأن الظاهر من مذهب أحمد بطلان النكاح بغير ولي
وشاهدين كما في المعنى لابن قدامة - فان كانا لم يترافعا الى حاكم حنفي
قبله حكم الشافعي بفساده وفرق بينهما لأنه يعتقد بطلانه ، وان كانا قد
ترافعا قبله الى حاكم حنفي فحكم بصحته فهل ينقض الشافعي حكمه ؟
فيه وجهان :

قال أبو سعيد الاصطخري : ينقض حكمه ويحكم بفساده ، لأن حكمه
مخالف لنص النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم
(فنكاحها باطل) .

(والثاني) وهو الأصح - أنه لا يصح حكمه بفساده ، لأن حكم الأول
وقع بما يسوغ فيه الاجتهاد فهو كالحكم بالشفعة للجار .

فرع وان تزوج رجل امرأة من نفسها ووطنها ، فان لم يعلم
بتحريم الوطء بأن كان جاهلا لا يعلم تحريمه أو عاميا فقلد مجتهدا يرى
تحليله ، أو كان الواطئ حنفياً يرى تحليله فلا حد عليه لأنه موضع شبهة .
وان كان الواطئ شافعياً يعتقد تحريمه ففيه وجهان :

قال أبو بكر الصيرفي : عليه الحد لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البغي من أنكحت نفسها بغير ولي ولا بينة » قال في المغنى شرح مختصر الخرقى : ولا حد في وطء النكاح الفاسد سواء اعتقد حله أو حرمة . وعن أحمد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطء في النكاح بلا ولي إذا اعتقد حرمة ، وهو اختيار السمرقندي من أصحاب الشافعي لما روى الدارقطني بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، إن الزانية هي التي تزوج نفسها » .

وبإسناده عن الشعبي قال : « ما كان أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أشد في النكاح بغير ولي من علي رضي الله عنه كان يضرب فيه » ولخبر عمر الذي فيه « أنه جلد الناكح » ولا مخالف له ، ولأن أكثر ما فيه حصول الاختلاف في إباحته ، وذلك لا يوجب إسقاط الحد فيه كسبب النيذ .

(والثاني) وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو المذهب أنه لا حد عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » وحصول الاختلاف في إباحته من أعظم الشبهات ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب الحد في حديث عائشة .

وأما قوله في رواية الدارقطني « فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » فقد أخرجه أيضاً البيهقي . وقال ابن كثير : الصحيح وقعه على أبي هريرة . وفي لفظ للدارقطني كنا نقول التي تزوج نفسها هي الزانية .

قال الحافظ ابن حجر : فتبين أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة ، وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق ورواها مرفوعة في أخرى . فتسميتها بالبغي أو الزانية إذا صحت روايات الرفع حمل على سبيل المجاز لتعلق بعض حكم البغي عليها وهو تعريم الوطء فأما جلد عمر لها فكان

على جهة التعزيز لا على جهة الحد ، بدليل أنه جلد المنكح وهو بالاجماع لا حد عليه .

وأما التمييز فالفرق بينهما أن هذا الوطء بين الزنا والوطء في النكاح الصحيح وشبهه بالوطء في النكاح الصحيح أكثر بدليل أنه يجب فيه المهر والعدة ويلحق به النسب ، وإنما يشبه الزنا بتحريم الوطء لا غير ، فكان الحاقه بالوطء في النكاح الصحيح في إسقاط الحد أولى والتمييز ليس له إلا أصل واحد يشبهه وهو الخمر لأنه شراب فيه شدة مطربة وليس في الأثربة ما يشبه الخمر غيره فألحقناه به .

فرع ولو تزوج رجل امرأة من نفسها ثم طلقها فهل يقع الطلاق عليها ؟ فيه وجهان :

قال أبو اسحاق المروزي : يقع عليها طلاقه لأنه نكاح مختلف في صحته فوقع فيه الطلاق ، كما لو تزوج امرأة ودخل بها وطلقها طلاقاً بائناً ثم يتزوج أختها أو عمتها قبل انقضاء عدة الأولى ، فإن نكاح الثانية مختلف في صحته ، لأن مذهبا أنه يصح ، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يصح ، ولو طلق الثانية لوقع عليها الطلاق وإن كان مختلفاً في نكاحها فكذلك هذه مثلها .

(والوجه الثاني) وهو المنصوص : أنه لا يقع عليها طلاقه ، لأن الطلاق قطع الملك ، فإذا لم يقع هناك ملك لم يقع الطلاق ، كما لو اشترى عبداً شراء قاسداً ثم أعتقه ، ويخالف إذا تزوج امرأة ودخل بها في عدة أختها فإن النكاح عندنا صحيح فلذلك وقع عليها الطلاق وههنا النكاح عندنا غير صحيح فلم يقع عليها الطلاق .

فرع النكاح الموقوف على الإجازة لا يصح عندنا سواء كان موقوفاً على إجازة الولي أو الزوج أو الزوجة ، فالموقوف على إجازة الولي أن يتزوج الرجل امرأة من رجل ليس بولي لها ، ويكون موقوفاً على إجازة وليها ، أو تزوج الأمة نفسها أو العبد نفسه بغير إذن السيد ، ويكون

موقوفاً على اذن السيد . وأما الموقوف على اجازة الزوج بأن يزوج الرجل امرأة بغير اذنه ، ويكون ذلك موقوفاً على اجازته وأما الموقوف على اذن الزوجة بأن يزوج الولي امرأة يشترط اذنها في النكاح بغير اذنها ويكون موقوفاً على اجازتها ، فجميع هذه الأنكحة لا تصح عندنا ، وبه قال أحمد رضي الله عنه .

وقال أبو حنيفة : تصح هذه الأنكحة ، فإن أجاز ذلك الموقوف على رضاه لزم ، وإن رده بطل ، وقال مالك : يجوز أن يقف النكاح مدة قريبة ، فإن تطاول الزمان بطل .

دليلنا ما قدمنا من أحاديث « فنكاحها باطل » وحديث « أيما عبد تزوج بغير اذن سيده فهو عامر » .

فرع المرأة لا تتوكل في قبول النكاح ولا في ايجابه ، وقال أبو حنيفة : إذا وكل الولي امرأة في ايجاب النكاح أو وكلها الزوج في القبول صح . دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها » وهذا عام وروى عن ابن عمر وابن عباس وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة رضي الله عنهم أنهم قالوا : « المرأة لا تقبل عقد النكاح ولا مخالف لهم ، وروى عن عائشة رضي الله عنها « أنها حضرت نكاحاً فخطبت ثم قالت : اعقدوا فإن النساء لا يعقدن » فدل على انه الاجماع .

فرع إذا كانت المنكوحة حرة فأولى الولاية بتزويجها الأب لأن سائر الأولياء يدلون به ، ولأن القصد بالولي طلب الحفظ لها والأب أشفق عليها . وأطلب للحفظ لها من غيره ، فإن لم يكن أب وهناك جد أو أب أو جد من أجداد الأب الوارثين وإن علا فهو أولى من الأخ .

وحكى عن مالك أنه قال : الأخ أولى من الجد . دليلنا أن الجد له ولادة وتعصيب فكان مقدماً على الأخ كالأب ، فإن قيل : هلا قلتم ان الجد يساوى الأخ في الولاية كما قلتم في الميراث ؟ قلنا : الفرق بينهما أن الميراث مستحق بالتعصيب المحض ، ولهذا قدم الابن على الأب في الميراث ، والأخ يساوى

الجد في التعصيب أو هو أقوى من الجد في التعصيب ، بدليل أنه يعصب أخواته وإنما لم يقدم عليه في الميراث للاجماع فلذلك سوينا بينهما في الارث ، والولاية في النكاح تستحق بالشفعة وطلب الحظ بدليل أن الابن لا ولاية له على أمه لذلك . والجد أكثر شفقة عليها من الأخ فكان أولى ، فإن عدم الأجداد من قبل الأب انتقلت الولاية الى الاخوة للأب والأم أو الأب ثم بنينهم ويقدمون على الأعمام وبنينهم لأنهم يدلون بالأب ، والأعمام يدلون بالجد ، والأب أقرب من الجد ، فإن عدم الأخ وبنوهم انتقلت الولاية للأعمام ثم الى بنينهم ، ويقدمون على أعمام الأب وبنينهم ، لأن الأعمام يدلون بالجد ، وأعمام الأب يدلون بابن الجد وعلى هذا يقدم الأقرب فالأقرب كما قلنا في الميراث .

فرع وإن اجتمع وليان أحدهما يدلى بالأب والأم ، والآخر يدلى بالأب كأخوين أو عيين، أو ابني عم أحدهما لأب وأم والآخر لأب ففيه قولان ، قال في القديم : هما سواء ، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور ؛ لأن ولاية النكاح تستفاد بالاتساق الى الأب بدليل أن الأخ للأم لا ولاية له في النكاح ، وهما في الاتساق الى الأب سواء فاستويا في الولاية .

وقال في الجديد : ان المدلى بالأب والأم أولى ، وبه قال أبو حنيفة وهو الصحيح لقوله تعالى : « فقد جعلنا لوليه سلطاناً » ولو قتل رجل وله أخ لأب وأم أو أخ لأب كان القصاص للأخ للأب والأم دون الأخ للأب فثبت أنه لا ولاية له معه ولأنه حق يستحق بالتعصيب فقدم المدلى بالأبوين على المدلى بأحدهما كالارث . وهكذا القولان في التقدم في الصلاة على الميت وفي العقل ، وأما الارث والولاء والوصية للأقرب ، فإن المدلى بالأب والأم أولى قولاً واحداً ، وإن اجتمع ابنا عم أحدهما معق أو أخ فهل يقدم في ولاية النكاح وللصلاة على الميت والعقل ؟ فيه قولان كأخوين أحدهما الأب وأم والآخر لأب ، وإن اجتمع ابنا عم أحدهما خال لم يقدم قولاً واحداً ، الا أنه لا مدخل للختولة في الميراث .

فرع وان اجتمع للمرأة أولياء في درجة واحدة كالأخوة أو بنهم والأعمام أو بنهم فالمستحب أن يقدم أكبرهم سنّاً وأعلمهم وأورعهم لما روى أن حويصة ومحبيصة دخلا على النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ محبيصة بالكلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « كبر كبر » يعني قدم أخاك في الكلام لأنه أكبر سنّاً منك ، ولأن الأكبر أخبر بالناس بمكان أولى ، والأعلم أعرف بشروط العقد . والأورع أحرص على طلب الحظ لها ، فان زوجها أحدهم بإذنها من غير إذن الباقيين صح ، وان كان أصغرهم سنّاً لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أنكح الوليان فالأول أحق ، ولأن كل واحد منهم ولي ، وان تشاجرا وقال كل واحد منهم : أنا أزوج ولم يقدموا الأكبر الأعلم الأورع أقرع بينهم لاستواء استحقاقهم في الولاية كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان اذا أراد أن يسافر بإحدى نسائه أقرع بينهن » فان خرجت القرعة لأحدهم فزوج أو إذن لغيره من الأولياء الباقيين أو غيرهم صح وان زوج واحد ممن لم تخرج عليه القرعة بإذن المرأة ففيه وجهان :

(أحدهما) يصح لأن خروج القرعة لأحدهما لا تبطل ولاية الباقيين كما لو زوجها أحدهم قبل القرعة .

(والثاني) لا يصح لأن الفائدة في خروج القرعة أن تتعين الولاية لمن خرجت له . فلو صححنا عقد غيره بغير إذنه لبطلت فائدة القرعة ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز للابن أن يزوج أمه بالبنوة لأن الولاية ثبتت للأولياء لدفع العار عن النسب ولا نسب بين الابن والام ، وان كان للابن تعصيب بان كان ابن ابن عمها جاز له أن يزوج لأنهما يشتركان في النسب ، فان كان لها ابنا ابن عم أحدهما ابنها فعلى القولين في أخوين أحدهما من الأب والام والآخر من الأب .

فصل ولا يجوز أن يكون الولي صغيراً ولا مجنوناً ولا عبداً لأنه لا يملك العقد لنفسه فلا يملكه لغيره ، واختلاف أصحابنا في المحجور عليه لسهه ، فمنهم من قال : يجوز أن يكون ولياً لأنه إنما حُجر عليه في المال خوفاً من ضاعته وقد أمن ذلك في تزويج ابنته فجاز له أن يعقد كالمحجور عليه للفلس ، ومنهم من قال : لا يجوز لأنه ممنوع من عقد النكاح لنفسه فلم يجز أن يكون ولياً لغيره ، ولا يجوز أن يكون فاسقاً على المنصوص ، لأنها ولاية فلم تثبت مع الفسق كولاية المال . ومن أصحابنا من قال : إن كان أباً أو جاً لم يجز . وإن كان غيرهما من العصبات جاز . لأنه يعقد بالأذن فجاز أن يكون فاسقاً كالوكيل .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) لا يجوز لما ذكرناه . (والثاني) يجوز لأنه حق يستحق بالتمصيب فلم يمنع منه الفسق كالمراث والتقدم في الصلاة على الميت ، وهل يجوز أن يكون أعمى ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يجوز ، لأن شعيباً عليه السلام كان أعمى وزوج ابنته من موسى صلى الله على نبينا وعليهم وسلم .

(والثاني) لا يجوز ، لأنه يحتاج إلى البصر في اختيار الزوج ، ولا يجوز للمسلم أن يزوج ابنته الكافرة ، ولا للكافر أن يزوج ابنته المسلمة لأن الموالاة بينهما منقطعة ، والليل عليه قوله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » وقوله سبحانه : « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض » ولهذا لا يتوارثان ويجوز للسلطان أن يزوج نساء أهل الذمة ، لأن ولايته تعم المسلمين وأهل الذمة ولا يجوز للكافر أن يزوج أمته المسلمة ، وهل يجوز للمسلم أن يزوج أمته الكافرة ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يجوز وهو قول أبي إسحاق وأبي سعيد الأصطخري وهو المنصوص ، لأنها ولاية مستفادة بالملك فلم يمنع منها اختلاف الدين كالولاية في البيع والإجارة . (والثاني) لا يجوز ، وهو قول أبي القاسم الدارمي لأنه إذا لم يملك تزويج الكافرة بالنسب فلأن لا يملك بالملك أولى) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يزوج المرأة ابنها إلا أن يكون عصباً ، ويبان ذلك أن الابن لا ولاية له على أمه في النكاح من جهة

البنوة . وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل
واسحاق رحمهم الله تعالى : ثبت له عليها ولاية النكاح بالبنوة ، واختلفوا
في ترتيب ولايته فذهب مالك وأبو يوسف واسحاق الى أنه مقدم على الأب ،
وذهب محمد وأحمد الى أن الأب مقدم عليه ، وذهب أبو حنيفة الى أنها
سواء .

دللنا على أنه لا ولاية له أن بين الابن وأمه قرابة لا ينسب أحدهما الى
الآخر ولا ينتسبان الى من هو أعلى منهما ، فلم يكن له عليها ولاية كابن
الأخت .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولأن ولاية النكاح إنما وضعت طلباً
لحظ المرأة والاشفاق عليها والابن يعتقد أن تزويج أمه عار عليه فلا يطلب
لها العطف ، ولا يشفق عليها فلم يستحق الولاية عليها ، وإن كان ابنها من
عصبتها بأن كان ابن ابن عمها كان ولياً لها في النكاح لأنها لا ينسبان الى
من هو أعلى منهما فجاز له تزويجها كتزويج الأخ لأخته للأب ، وإن كان
لها ابنا ابن عم أحدهما ابنها ففيه قولان : (أحدهما) أنها سواء .
(والثاني) أن ابنها أولى بالقولين في الآخرين أحدهما لأب وأم والآخر
لأب ، وهكذا إذا كان ابنها مولاه أو كان حاكماً فله عليها ولاية من جهة
الولاء والحكم لا من جهة البنوة .

فرع وإن كانت له أخت لأم لا قرابة بينهما غير ذلك لم يملك
تزويجها . وقال أبو حنيفة في إحدى الروايتين : له تزويجها .

دللنا أنه لا تعصيب بينهما فلم يملك تزويجها كالأجنبي .

فرع قال الشافعي في البويطي : لا يكون الولي إلا مرشداً .
وقال في موضع آخر : وولي الكافرة كافر ، وهو يقتضي ثبوت الولاية
للفاسق ، واختلف أصحابنا في الفاسق هل هو ولي في النكاح أم لا ؟ على

خمس طرُق ، فقال الشيخ أبو حامد : الفاسق ليس بولي في النكاح قولاً واحداً .

وقال القفال : الفاسق يولي في النكاح قولاً واحداً . وقال أبو اسحاق المروزي أن كان الولي ممن يجبر على النكاح كالأب والجد في تزويج البكر لم يصح أن يكون فاسقاً لأنه يزوج بالولاية ، والولاية لا تثبت مع الفسق ، كفسق الحاكم والوصي وإن كان ممن لا يجبر على النكاح كمن عدا الأب والجد من الأولياء ، وكتزويج الأب والجد للثيب صح تزويجه ، وإن كان فاسقاً ، لأنه يزوج بأذنهما فهو كالوكيل . ومن أصحابنا من قاله : أن كان الفاسق مبذراً في ماله لم يجز أن يكون ولياً في النكاح ، وإن كان رشيداً في أمر دينه كان ولياً في النكاح . ومن أصحابنا من قال فيه قولان : (أحدهما) أن الفاسق يولي في النكاح بكل حال . وهو قول مالك وأبي حنيفة لقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم » وهذا خطاب للأولياء ، ولم يفرق بين العدل والفاسق ، ولأن الكافر لما ملك تزويج ابنته الكافرة - والمسلم الفاسق أعلامه - فلأن يملك تزويج وليته أولى .

(والثاني) لا يصح أن يكون ولياً بحال ، وهو المشهور من المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم (لا نكاح إلا بولي) وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : (لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل) ولا يخالف له ، والمرشد من أسماء المدح ، والفاسق ليس بممدوح ، ولأنه تزويج في حق غيره فنافاه الفسق في دينه كفسق الحاكم ، فقولنا تزويج ، احتراز من ولاية القضاة ، وقولنا : في حق غيره احتراز من تزويج الفاسق لأمرته فانه تزويج في حقه ، بدليل أنه يجب له المهر . وقولنا في دينه ، احتراز من تزويج الكافر لابنته الكافرة ، لأنه ليس بفاسق في دينه ، ولأن الولي إنما اشترط في العقد لئلا تحمل المرأة شهوتها على أن تلتقي نفسها في أحضان غير كفء ، وتزوج نفسها في العدة ، فيلحق العار بأهلها وهذا المعنى موجود في الفاسق لأنه لا يؤمن أن يحمله فسقه على أن يضع المرأة في أحضان غير كفء ، ويزوجها في العدة ، فيلحق العار بأهلها ، فلم يجز أن يكون ولياً .

وأما الآية فلا نسلم له أنها تنصرف إلى الفاسق لأنه ليس بولي عندنا ،
فإن سلمنا فإن عمومها مخصص بالخبر وأما الكافر فإنما يصح أن يزوج
ابنته الكافرة إذا كان رشيداً في دينه لأنه مقر عليه بخلاف الفاسق .

إذا ثبت هذا وقلنا الفاسق ليس بولي فقد قال المسعودي : واختلف
أصحابنا في الفسق الذي يخرج عن ولاية النكاح ، فمنهم من قال : شرب
الخمر فحسب ، لأنه إذا كان يشربها فانه يسيل إلى من هو في مثل حاله ،
ومنهم من قال : جميع الفسق بمثابته .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وإن كان الولي سقيماً أو
ضعيفاً غير عالم بموضع الحظ ، أو سقيماً مؤلماً أو به علة تخرجه عن الولاية
فهو كمن مات ، فإذا صلح صار ولياً . قال أصحابنا : أما السفيه فله تأويلان
(أحدهما) أنه أراد الصغير . (والثاني) أراد به الشيخ الذي قد ضعف
ظهره عن معرفة موضع الحظ . وأما السقيم فمن كان به سقم شديد قد
نقص ظهره وأخرجه عن طلب الحظ . وأما المؤلم وهو صفة السقيم ، وهو
السقيم الذي اشتد به الألم إلى أن أخرجه عن النظر . وروى « أو سقيماً
مولى » فيكون معناه السقيم الذي صار مولى من قلة تمييزه . وأما الذي
به علة فالمراد به إذا قطعت يده أو رجله أو أصابه جرح عظيم أخرجه عن
حده التمييز ، فإن ولايته نزول ، فإن زالت هذه الأسباب عادت ولايته ،
لأن المانع وجود هذه الأسباب فزال المانع بزوالها .

فرع قال أبو علي الطبري : إذا كان الولي يجن يوماً ويفيق
يوماً ، أو يغمى عليه يوماً ويفيق يوماً ، فهل يخرج ذلك من الولاية ؟ فيه
وجهان . وأما السكران فإن قلنا إن الفاسق ليس بولي وهذا فاسق .
وإن قلنا : الفاسق ولي فهل يخرج السكران من الولاية ؟ فيه وجهان
كالجنون غير المطبق والاحرام في الحج هل يخرج من الولاية ؟ فيه
وجهان ، فإن قلنا يخرج زوجاً من دونه من الأولياء ، وإن قلنا لا يخرج
زوجاً السلطان . وأما الآخرس إذا كان له إشارة مفهومة كان ولياً في
النكاح ، وإن لم يكن له إشارة مفهومة فليس بولي في النكاح .

فرع وهل يضح أن يكون الأعمى ولياً في النكاح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يضح لأنه قد يحتاج الى النظر في اختيار الزوج لها ، لئلا يزوجها ببعيب أو دميم . (والثاني) يضح ، وهو الصحيح لأن شعيماً عليه السلام كان أعمى وزوج ابنته من موسى عليه السلام .

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وولي الكافرة كافر ولا يكون المسلم ولي الكافرة الا على أمته . وييان ذلك أنه اذا كان للكافر ابنة مسلمة فانه لا ولاية له عليها ، فان كان لها ولي مسلم زوجها والا زوجها الحاكم لقوله تعالى : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يتزوج أم حبيبة بنت أبي سفيان وكانت مسلمة وأبو سفيان لم يسلم ، وكل النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري فتزوجها من ابن عمها خالد بن سعيد ابن العاص ، وكان مسلماً ، وان كان للمسلم ابنة كافرة فلا ولاية له عليها لقوله تعالى : « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض » فدل على أنه لا ولاية للمسلم عليها ، فان كان لها ولي كافر زوجها للآية ، وان لم يكن لها ولي كافر زوجها الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم : « فالسلطان ولي من لا ولي له » ولم يفرق بين المسلم وغيره ؛ ولأن ولايته عامة فدخل فيها المسلم والكافر .

فرع ان كان للمسلم أمة كافرة فهل له عليها ولاية في النكاح ؟ فيه وجهان : من أصحابنا من قال : له عليها ولاية ، وهو المنصوص في الأم ، لأنها ولاية مستفادة بالملك فلم يمنع اختلاف الدين كالفسق لما لم يؤثر في منع تزويج أمته ، فكذلك كفرها . ومنهم من قال : ليس بولي لها ، لأنه لم يملك تزويج ابنته الكافرة فلان لا يملك تزويج أمته الكافرة أولى . وحمل النص على الولاية في عقد البيع والاجارة ، والأول أصح ، وان كان للكافر أمة مسلمة فهل له أن يزوجها ؟ قال ابن الصباغ : فيه وجهان كما قلنا في تزويج المسلم لأمة الكافرة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان خرج الولي عن أن يكون من أهل الولاية بمسقى أو خنثون انتقلت الولاية الى من بعده من الأولياء لأنه بطلت ولايته فانتقلت الولاية الى من بعده كما لو مات ، فان زال السبب الذي بطلت به الولاية عادت الولاية لزال السبب الذي أبطل ولايته ، فان زوجها من انتقلت اليه قبل أن يعلم بعود ولاية الأول ففيه وجهان بناء على القولين في الوكيل اذا باع ما وكل في بيعه قبل أن يعلم بالفزل ، وان دعت المنكوحة الى كفؤ ففضلها الولي زوجها السلطان لقوله صلى الله عليه وسلم : « فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ولأنه حق توجه عليه تدخله النيابة . فاذا امتنع قام السلطان مقامه كما لو كان عليه دين فامتنع من أدائه ، وان غاب الولي الى مسافة تقصر فيها الصلاة زوجها السلطان ولم يكن لمن بعده من الأولياء أن يزوج لاني ولاية الغائب باقية ؛ لهذا أو زوجها في مكانه صح العقد وانما تعذر من جهته فقام السلطان مقامه ، كما لو حضر وامتنع من تزويجها ، فان كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ففيه وجهان .

(أحدهما) لا يجوز تزويجها الا باذنه لأنه كالحاضر .

(والثاني) يجوز للسلطان أن يزوجها لأنه تعذر استئذانه فاشبه إذا كان في سفر بعيد ، ويستحب الحاكم اذا غاب الولي وصار التزويج اليه أن ياذن لمن تنتقل الولاية اليه ليزوجها ليخرج من الخلاف ، فان عند أبي حنيفة أن الذي يملك التزويج هو الذي تنتقل الولاية اليه) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه : ولا ولاية لأحد وثم أولى منه وجملة ذلك أنه اذا كان للمرأة وليان أحدهما أقرب من الآخر ، فان الولاية للأقرب فان زوجها من بعده من يصح . وقال مالك : يصح . دليلنا أنه حق مستحق بالتعصيب فلم يثبت للأبعد مع الأقرب كالميراث ، فان خرج الأقرب عن أن يكون ولياً باختلاف الدين أو الفسق أو الخنثون أو الضغر انتقلت الولاية الى الولي الأبعد . لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة من ابن عمها مع وجود أبيها لكون أبيها كافراً . واذا ثبت

ذلك فى الكفر كان الفسق والجنون والصغر مثله لأن الجميع يمنع ثبوت ولاية النكاح •

وان أعتق رجل أمة ومات وخلفت ابناً صغيراً وأخاً لأب كبيراً وأرادت الجارية النكاح ولا مناسب لها فلا أعلم فيها نصاً ، والذي يقتضى المذهب أن ولاية نكاحها لأخ المعتق ، لأن الولاية فى الولاء فرع عن ولاية النسب وولاية أبيه الميت لأخيه مادام الابن صغيراً • وكذلك ولاية المعتقة •

فرع وان زال السبب الذى أوجب قطع الولاية فى الأقرب عادت ولايته لأن المانع قد زال • فان كان الولى الأبعد قد زوجها قبل زوال المانع صح النكاح وان زوجها بعد زوال المانع وبعد علمه بزوال المانع لم يصح كما لو باع الوكيل ما وكل فى بيعه بعد العزل وبعد علمه بالعزل ، وان زوج بعد زوال المانع وقبل علمه بزواله ففيه وجهان بناء على القولين فى الوكيل اذا باع بعد العزل وقبل علمه بالعزل •

فرع وان دعت المرأة أن تزوج لكفؤ فامتنع الولى زوجها الحاكم • ولا تنتقل الى من عدا العاضل من الأولياء لقوله صلى الله عليه وسلم « فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له » ولأن النكاح حق لها فاذا تمذر ذلك من جهة وليها كان على الحاكم استيفاؤه ، كما لو كان على رجل دين فامتنع من بذله فان الحاكم يتوب عنه فى الدفع من مال الممتنع •

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : فان كان أولاهم به مفقوداً أو غائباً غيبة بعيدة كانت أو قريبة زوجها السلطان ، وجملة ذلك أنه اذا كان للمرأة أب أو جد فعاب الأب وحضر الجد ودعت المرأة الى تزويجها نظرت ، فان كان الأب مفقوداً بأن انقطع خبره ولا يعلم أنه حى أو ميت فان الولاية لا تنتقل الى الجد ، وانما يزوجه السلطان ، لأن ولاية الأب باقية عليها ؛ بدليل أنه لو زوجها فى مكانه لصح ؛ وانما تعذر بغيبته فعاب الحاكم عنه ، كما لو غاب وعليه دين ، فان الحاكم يتوب عنه فى الدفع من ماله دون الأب •

وان غاب غيبة غير منقطعة بأن يعلم أنه حى نظرت — فان كان على مسافة

تقصر فيها الصلاة - جازاً للسلطان تزويجها ، لأن في استئذانه مشقة فصار كالمفقود . وإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال يجوز للحاكم تزويجها ، وهو المذهب ، لأن في استئذانه الحاق مشقة ، فهو كما لو كان على مسافة القصر .

ومنهم من قال : لا يجوز تزويجها لأنه في حكم الحاضر ، بدليل أنه لا يجوز له القصر والفطر ، فهو كما لو كان في البلد . هذا مذهبنا وبه قال زفر وحكى ابن القاص قولاً آخر أن الولاية تنتقل إلى من بعده من الأولياء ، وليس بمشهور .

وقال أبو حنيفة ومحمد وأحمد بن حنبل : إن غاب الأب غيبة منقطعة جاز للجد تزويجها . وإن كانت غيبة غير منقطعة لم يجز للجد تزويجها . واختلف أصحاب أبي حنيفة في حد المنقطعة ، فمنهم من قال من الرقة إلى البصرة ، ومنهم من قال من بغداد إلى البصرة .

وقال محمد : إذا سافر من إقليم إلى إقليم ، كمن سافر من الكوفة إلى بغداد فهي منقطعة ، وإن كان في إقليم واحد فهي غير منقطعة . ومنهم من قال : المنقطعة الذي لا تجيء منه القافلة في السنة إلا مرة واحدة . ودليلنا أن كل ولاية لم تنقطع بالغية القريبة لم تنقطع بالغية البعيدة كولاية المال .

إذا ثبت هذا فإن الشافعي رضى الله عنه قال : وإن غاب الولي وأراد الحاكم تزويجها استحب له أن يستدعي عصابتها ، وإن لم يكونوا أولياء ، فإن لم يكن لها عصبات فذوى الأرحام والقربات لها ، فيسألهم عن حال الزوج ويستشيرهم في أمره ليستطيب بذلك نفوسهم ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر نعيماً أن يشاور أم ابنته في تزويجها » وإن لم يكن لها ولاية ، فإن قالوا : إنه كفؤ زوجها .

قال الشيخ أبو اسحاق : ويستحب له أن يأذن لمن تنتقل الولاية إليه ليزوجه ليخرج من الخلاف ، فإن زوجها الحاكم بنفسه أو أذن لأحد أو لم يشاورهم صح ذلك ، لأن الولاية له . قال الشافعي : ولا يزوجه ما لم

يشهد شاهدان أنه ليس لها ولي وليست في نكاح أحد ولا عدة . قال
المسعودي : من أصحابنا من قال : هذا واجب ، ومنهم من قال : هذا
مستحب والله أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز للأب والجدة تزويج البكر من غير رضاها صغيرة
كانت أو كبيرة ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها أبوها في نفسها » فدل
على أن الولي أحق بالبكر وإن كانت بالغة فالمستحب أن يستأذنها للخبر
« وأذننا صماتها » لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذننا
صماتها » وأذننا تستأذن أن تأذن لأبيها بالنطق فجعل صماتها أذن ، ولا يجوز
لغير الأب والجدة تزويجها إلا أن تبلغ وتأذن ، لما روى نافع « أن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون فذهبت أمها إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : إن ابنتي تكره ذلك فأمره رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يفارقها . وقال : لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن ،
فإن سكتن فهو أذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، المغيرة بن شعبه » ولأنه ناقص
الشفقة ولهذا لا يملك التصرف في مالها بنفسه ، ولا يبيع مالها من نفسه ،
فلا يملك التصرف في بضعها بنفسه ، فإن زوجها بعد البلوغ ففي أذنهما
وجهان :

(أحدهما) أن أذنهما بالنطق لأنه لما افتقر تزويجها إلى أذنهما افتقر إلى
نطقها بخلاف الأب والجدة .

(والثاني) وهو المتصوص في الاملاء وهو الصحيح : أن أذنهما بالسكوت
لحديث نافع ، وأما الثيب فإنها إن ذهبت بكارتها بالوطء - فإن كانت بالغة
عاقلة - لم يجز لأحد تزويجها إلا بأذنهما ، لما روت خنساء بنت خدام الأنصارية
« أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك ، فذكرت لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فرد نكاحها » وأذنهما بالنطق لحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « والبكر تستأذن في نفسها وأذننا صماتها » فدل

على أن اذن الثيب بالنطق ، وان كانت صغيرة لم يجز تزويجها حتى تبلغ وتاذن لأن اذنها معتبر في حال الكبر فلا يجوز الافتيات عليها في حال الصغر ، وان كانت مجنونة جاز للأب والجد تزويجها صغيرة كانت أو كبيرة لأنه لا يرجى لها حال تستأذن فيها ولا يجوز لسائر العصبات تزويجها لأن تزويجها اجبار وليس لسائر العصبات غير الأب والجد ولاية الاجبار ، فأما الحاكم فانها ان كانت صغيرة لم تملك تزويجها لأنه لا حاجة بها الى النكاح ، وان كانت كبيرة جاز له تزويجها ان رأى ذلك لأنه قد يكون في تزويجها شفاء لها ، وان ذهب بكارتها بغير الوطاء ففيه وجهان :

(احدهما) أنها كالوطوء لعموم الخبر . (والثاني) وهو المذهب أنها تزوج تزويج الابكار لأن الثيب انما اعتبر اذنها لذهاب الحياء بالوطء والحياء لا يذهب بغير الوطاء .

فصل وان كانت المنكوحة أمة فالمولي ان يزوجه بكرًا كانت أو ثيبًا ، صغيرة كانت أو كبيرة ، عاقلة كانت أو مجنونة ، لأنه عقد يملكه عليها بحكم الملك ، فكان الى المولى كالأجارة . وان دعت الأمة المولى الى النكاح ، فان كان يملك وطأها لم يلزمه تزويجها لأنه يبطل عليه حقه من الاستمتاع ، وان لم يملك وطأها ففيه وجهان :

(احدهما) لا يلزمه تزويجها لأنه تنقص قيمتها بالنكاح . (والثاني) يلزمه لأنه لا حق له في وطئها ، وان كانت مكاتبه لم يملك السيد تزويجها بغير اذنها لأنه لا حق له في منفعتها ، فان دعت السيد الى تزويجها ففيه وجهان : (احدهما) يجبر لأنها تستعين بالمهر والنفقة على الكتابة . (والثاني) لا يجبر لأنها ربما عادت اليه وهي ناقصة بالنكاح .

الشرح حديث ابن عباس رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة بلفظ « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها » وفي رواية لأحمد ومسلم وأبي داود والنسائي « والبكر يستأمرها أبوها » وفي رواية لأحمد والنسائي « واليتيمة تستأذن في نفسها » وفي رواية لأبي داود والنسائي « ليس للمولى مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر وصمتها اقرارها » قال الحافظ : ورجاله ثقات وأعل بالارسال ، وبتفرد جرير بن حازم عن أيوب ، وبتفرد حسين عن

جرير ، وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولا ، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصولا ، وإذا اختلف في وصل الحديث وارساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء ، وعن الثاني بأن جريرا أتوبع عن أيوب كما ترى . وعن الثالث بأن سليمان ابن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير ، وتفصل البيهقي عن ذلك بأنه مجمل على أنه زوجها من غير كفاء .

وقد أخرج أحمد والبخاري وأصحاب السنن عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ، وروى أحمد والشيخان وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن » ، قالوا : يا رسول الله وكيف أذننا ؟ قال : « أن تسكت » وأخرج أحمد والشيخان عن عائشة قالت « قلت : يا رسول الله تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم » ، قلت : ان البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، فقال : سكاتها أذننا » وهو من أحاديث الفصل .

أما حديث نافع في قصة زواج عبد الله بن عمر من ابنة خالد فقد أخرجه أحمد والدارقطني عن ابن عمر بلفظ « توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص ، وأوصى إلى أخيه قدامة ابن مظعون ، قال عبد الله : وهما خالاي فخطبت إلى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن مظعون فزوجها ، ودخل المغيرة بن شعبة - يعني إلى أمها فأرغبها في المال فحطت إليه ، وحطت هوى الجارية إلى هوى أمها فأبتا حتى ارتفع أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون : يا رسول الله ابنة أخي أوصى بها إلى فزوجتها ابن عمتها فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاءة ، ولكنها امرأة ، وإنما حطت إلى هوى أمها قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي يتيمة ولا تنكح إلا بأذنها ، قال : فانتزعت والله مني بعد أن ملكتها فزوجوها للمغيرة بن شعبة » وقد أبورده الحافظ ابن حجر في التلخيص وسكت عنه ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجال أحمد ثقات .

اما الأحكام فانه لا يخلو حال المراد زواجها من أن تكون حرة أو أمة ، فان كانت حرة نظرت ، فان كانت عاقلة فلا تخلو اما أن تكون بكرًا أو ثيبًا ، فان كانت بكرًا فلا يخلو اما أن تكون صغيرة أو كبيرة ، فان كانت صغيرة جاز للأب تزويجها بغير اذنها بغير خلاف ، والدليل عليه قوله تعالى : « واللائئ يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائئ لم يحضن » وتقديره وكذلك عدة اللائئ لم يحضن ، وانما يجب على الزوجة الاعداد من الطلاق بعد الوطء فدل على أن الصغيرة التي لم تحض يصح نكاحها ، ولا جهة يصح نكاحها معها الا أن يزوجه أبوها .

وروت عائشة رضي الله عنها قالت : « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع سنين ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين » ومعلوم أنه لم يكن باذنها حكم في تلك الحال ، فعلم أن أباهما تزوجه بغير اذنها فيجوز للأب والجد اجبارها على النكاح ولا يجوز لغيرهما من الأولياء تزويجها قبل أن تبلغ .

وقال مالك : لا يجوز للجد . وقال أبو حنيفة : يجوز للأب والجد وسائر العصبات ، وللحاكم اجبارها على النكاح الا أنه اذا زوجها غير الأب والجد ثبت لها الخيار في فسخ النكاح اذا بلغت .

دللنا على مالك أن للجد ولاية وتمصياً فجاز له اجبار البكر كالأب ، وعلى أبي حنيفة بما روي ابن عمر من حديث زواجه بابنة خاله عثمان ابن مظعون ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم انها يتيمة وانها لا تنكح الا باذنها . ولأن غير الأب والجد لا يملئ مالها بنفسه فلم يملك اجبارها على النكاح كالأجنبي .

اذا ثبت هذا فقد قال الشافعي رضي الله عنه في القديم : استحب للأب أن لا يزوجه حتى تبلغ لتكون من أهل الاذن . لأنه يلزمها بالنكاح حقوق . قال الصيمري . اذا قاربت البلوغ وأراد تزويجها فالمستحب أن يرسل اليها نساء ثقات ينظرن ما عندها ، فان كانت البكر بالغًا فللأب والجد

اجبارها على النكاح وان أظهرت الكراهية ، وبه قال ابن أبي ليلى وأحمد
واسحاق .

وقال مالك : للأب اجبارها دون الجد ، وقال أبو حنيفة وأصحابه
والثوري والأوزاعي : لا يجوز لأحد اجبارها . دليلنا على مالك أن الجد
له تعصيب وولادة فملك اجبار البكر على النكاح كالأب ، وعلى أبي حنيفة
بقوله صلى الله عليه وسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن
في نفسها واذنها صماتها » فلما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الثيب أحق
بنفسها من وليها دل على أن الولي أحق بالبكر ، والمراد بالولي هنا الأب
والجد بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « اليتيمة تستأمر في نفسها ، فإن
صمت فهو أذنها ، وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أحمد وأبو داود
والنسائي والترمذي وصححه ، وأراد باليتيمة التي لا أب لها وسماها يتيمة
بعد البلوغ استصحاباً لاسمها قبل البلوغ ، فلما أوجب استئذان اليتيمة دل
على أن غير اليتيمة لا تستأذن ، ومن لها أب أو جد فليست يتيمة .

إذا ثبت هذا فإن زوج الأب أو الجد البكر البالغ فالمستحب لهما
استئذنها واذنها صماتها للخبر ، ولأنها تستحي أن تأذن بالنطق ، فإن لم
يستأذنها جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الثيب أحق بنفسها
من وليها ، والبكر تستأذن » فقصده بذلك التفرقة بينهما ، فلو قلنا : إن
استئذان البكر واجب لما كان بينهما فرق ، وإن زوج البكر البالغ غير الأب
والجد من الأولياء لم يصح حتى يستأذن ، وهو الجماع لا خلاف فيه ، وفي
اذنها وجهان .

(أحدهما) لا يحصل الا بنطقها ، لأن كل من يفتقر تكاها الى اذنها
افتقر الى نطقها مع قدرتها على النطق كالثيب وهو المذهب أنها اذا استؤذنت
فصمت كان ذلك اذناً منها في النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم « اليتيمة
تستأمر في نفسها فان صمتت فهو اذنها » لأنها تستحي أن تأذن بالنطق
بخلاف الثيب .

قال العمراني في البيان قال أصحابنا المتأخرون : فإن استأذنها وليها أن

زوجها بأقل من مهر مثلها أو بغير نقد البلد وصممت لم يكن ذلك إذا منها في ذلك ، لأن ذلك مال فلا يكون صمتها إذا فيه . كما لو استأذنها في بيع مالها فصممت ، بخلاف النكاح .

وان كانت المراد تزويجها ثيباً ظنرت - فان ذهبت بكارتها بالوطء في نكاح أو ملك أو شبهة - فان كانت بالغاً لم يجز لأحد من الأولياء إجبارها على النكاح سواء كان الولي أباً أو جداً أو غيرها ، لما روى « أن خنساء بنت خدام الأنصارية زوجها أبوها وهي ثيب ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس للولي مع الثيب أمر » قال الشيخ أبو حامد : وهو اجماع لا خلاف فيه ، ولا يصح نكاحها إلا بإذنها ، ولا يصح إذنها إلا بنطقها مع قدرتها على النطق لقوله صلى الله عليه وسلم : « والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صامتها » فلما جعل اذن البكر الصمت دل على أن اذن الثيب بالنطق ، فان كانت خرساء وأشارت الى الاذن بما يفهم منها صح تزويجها ، وان كانت الثيب صغيرة لم يجز لأحد من الأولياء تزويجها قبل البلوغ ، سواء كان الولي أباً أو جداً أو غيرها .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز للأب والجد وغيرها من الأولياء إجبارها على النكاح ، والاجبار عندهم يختلف بصغر المنكوحه وكبرها ، وعندنا يختلف بكارتها وثبوتها .

دلينا قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس للولي مع الثيب أمر » ولم يفرق ، ولأنها حرة سليمة ذهبت بكارتها بجماع فلم تجبر على النكاح كالثيب الكبيرة . وقولنا (حرة) احتراز من الأمة ، وقولنا (سليمة) احتراز من المجنونة ، وقولنا (بجماع) احتراز من ذهبت بكارتها بوثبة أو غيرها .

فرع وان ذهبت بكارتها بالزنا فهو كما ذهبت بالجماع في النكاح ، فيكون حكمها حكم الثيب في الاذن . وقال أبو حنيفة : حكمها حكم البكر . دلينا أنها حرة سليمة ذهبت بكارتها بجماع ، فهو كما لو

ذهبت بنكاح وان ذهبت بكارتها بوثبة أو تعيس فيه وجهان : (أحدهما) حكمها حكم الموطوءة بنكاح لأنها ثيب (والثاني) حكمها حكم البكر في الاذن ، وهو المذهب ، لأن الثيب انما اعتبر اذنها بالنطق لذهاب الحياء بالوطء وهذا الحياء لا يذهب بغير الوطء بخلاف الزانية فانها اذا لم تستح من مباحضة الرجال على الزنا والاقدام عليه لم تستح من النطق بالاذن .

وقال الصيمرى : وان خلقت المرأة لا بكارة لها فهى كالبكر ، وان ادعت المرأة البكارة أو الثبوة قال الصيمرى : القول قولها ، ولا يكشف عن الحال لأنها أعلم بحالها .

فرع قال ابن الحداد : اذا زوج الرجل ابنته البكر البالغ بغير اذنها فلما بلغها ذلك قالت : (أنا أخته من الرضاع) يعنى الزوج ، أو (تزوجنى أبوه قبله) أو غير ذلك من الأسباب المحرمة فالتقول قولها مع يمينها ، ويطل النكاح . وان كانت ثيبا فزوجها وليها باذنها أو زوجها أبوها وهى بكر بغير اذنها فمكن الزوج من وطئها ثم ذكرت سببا يوجب التحريم لم يقبل قولها كما قال الشافعى رضى الله عنه فيمن ضل له عبد فأخذه الحاكم ورأى المصلحة فى بيعه فباعه أو باعه عليه الحاكم لدين عليه وهو غائب ، ثم قدم وادعى أنه أعتقه قبل ذلك ، قبل قوله فيه مع يمينه .

ولو بلغه المالك بنفسه أو باعه الحاكم عليه وهو حاضر لدين عليه امتنع منه ثم ادعى بعد البيع أنه كان أعتقه أو وقفه لم يقبل قوله فى ذلك ، فبين أصحابنا من صوب ابن الحداد ومنهم من خطأه وقال : لا يقبل قولها بحال ، لأن لها غرضاً فى اجبار الأزواج ، وربما كرهت زوجها وطلبت غيره ، ولا تصدق على ما يوجب بطلان نكاحها ، كما اذا أقر العبد بجناية خطأ أو اتلاف مال فانه لا يقبل .

فرع قال ابن الحداد « وان قالت امرأة وهى بالغ عاقلة : زوجنى أبى زيدا بشهادة شاهدين وصادقها زيد على ذلك فأنكر الأب أو الشاهدان ذلك لم يلتفت الى انكار الأب أو الشاهدين ، لأن الحق للزوجين ، ولا حق

للأب ولا للشاهدين في ذلك فهو كما لو قال رجل : باع وكيلى دارى من فلان وادعاه المشتري وأنكر الوكيل لم يلتفت الى انكاره فكذلك هذا مثله .

قال القاضى أبو الطيب : هذا على قول الشافعى رحمه الله في الجديد أن النكاح ثبت بتصادق الزوجين ، وهو المشهور وأما على القول القديم فانه لا يثبت بتصادقهما الا ان كانا عريين .

فرع وان كانت المراد نكاحها مجنونة فان كان وليها أبها أو جدها زوجها على أى صفة كانت ، صغيرة أو كبيرة ، بكرأ أو ثيباً لأنهما يملكان اجبارها على النكاح ، وانما لم يجز لهما تزويج الثيب الصغيرة العاقلة لأنه يرجى لها أن تبلغ وتأذن ، ولم يجز لهما تزويج الثيب البالغة الا بإذنها لأنهما من أهل الاذن والمجنونة ليست من أهل الاذن ولا يرجى لها حال تصير فيه من أهل الاذن ، وان كان وليها غير الأب والجدة من العصبات لم يملك تزويجها ، لأن تزويجها اجبار وهم لا يملكون اجبارها على النكاح .

وان كان وليها الحاكم قال الشيخ أبو حامد : بأن لا يكون لها ولي مناسب ، أو كان لها ولي مناسب غير الأب والجدة فانه لا ولاية لهم عليها في هذه الحالة ، وتنتقل الولاية الى الحاكم ، فان كانت صغيرة لم يجز للحاكم تزويجها لأنها لا حاجة بها الى التزوج في هذه الحال . وان كانت كبيرة جاز له تزويجها لأن لها في ذلك خطأ لأنها تحتاج اليه للعفة ويكسبها غنى ، وربما كان لها فيه شفاء . والفرق بين الحاكم وبين غير الأب والجدة من العصبات أنه يزوجهما حكماً ، وبهذا يجوز له التصرف فى مالها ، والعصبات غير الأب والجدة يزوجهما بالولاية ولا ولاية لهم عليها ، هذا نقل أصحابنا البغداديين .

وقال الخراسانيون : المجنونة المطبقة ان كانت بكرأ فللاب والجدة تزويجها ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وان كانت ثيباً ، فان بلغت مجنونة فلهما ذلك ، وان بلغت عاقلة فهل لهما تزويجها ؟ فيه وجهان بناء على أنه هل تعود ولاية المال لهما ؟ وفيه وجهان . وان كانت صغيرة ثيباً فوجهان ، وان كان جنونها غير مطبق وهى ثيب فهل لهما تزويجها في يوم الجنون ؟ على وجهين . وأما غير الأب والجدة من العصبات فليس له تزويجها بحال ، وللحاكم أن

يزوجها اذا كانت بالغة ، وهل يستأذن الحاكم غيره من العصابات ؟ فيه وجهان
وأما اذا كان المراد تزويجها أمة فعلى ما ذكر المصنف . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان ولي المرأة ممن يجوز له أن يتزوجها كابن عم ، والمولى
المعتق ، لم يجز أن يزوجها من نفسه ، فيكون موجبا قابلا لأنه يملك الإيجاب
بالأذن فلم يجز أن يملك شطرى العقد كالوكيل في البيع ، فان أراد أن يتزوجها ،
فان كان هناك من يشاركه في الولاية زوجها منه ، وان لم يكن من يشاركه في
الولاية زوجها الحاكم منه ، وأن أراد الامام أن يتزوج امرأة لا ولي لها غيره
ففيه وجهان .

(أحدهما) أن له أن يزوجها من نفسه ، لأنه اذا فوض الى غيره كان غيره
وكيلا ، والوكيل قائم مقامه فكان ايجابه كايجاب .

(والثاني) يرفعه الى حاكم ليزوجها منه لان الحاكم يزوج بولاية الحكم
فيصير كما لو زوجها منه ولي ، ويخالف الوكيل لأنه يزوجها بوكالته . ولهذا
يملك عزله اذا شاء ، ولا يملك عزل الحاكم من غير سبب واذا مات انعزل الوكيل
ولا ينعزل الحاكم . وان كان لرجل ابن وبنت ابن وهما صغيران فزوج بنت
الابن بابن الابن . ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز ، وهو قول أبي المباس ابن القاص ، لما روت عائشة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة
غير سفيح : خاطب وولي وشاهدان » .

(والثاني) وهو قول أبي بكر بن الحداد المصري انه يجوز كما يجوز أن
يلى شطرى العقد في بيع ماله من ابنه ، فعلى هذا يحتاج أن يقول زوجت
بنت ابني بابن ابني ، وهل يحتاج الى القبول ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يحتاج الى القبول ، وهو أن يقول بعد الإيجاب (وقبيل
نكاحها له) وهو قول أبي بكر بن الحداد ، لأنه يتولى ذلك بولائتين فقام فيه
مقام الاثنين . (والثاني) لا يحتاج الى لفظ القبول ، وهو قول أبي بكر القفال ،
لأنه قائم مقام اثنين فقام لفظه مقام لفظين .

فصل وأن وكل الولي رجلاً في التزويج فهل يلزمه أن يعين الزوج ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا يلزمه لأن من ملك التوكيل في عقد لم يلزمه تعيين من يعقد معه كالموكل في البيع . (والثاني) يلزمه لأن الولي إنما جعل إليه اختيار الزوج لكمال شفقته ولا يوجد كمال الشفقة في الوكيل فلم يجعل اختيار الزوج إليه .

الشرح حديث عائشة أخرجه الدارقطني بلفظ « لا بد في النكاح من أربعة » الولي والزوج والشاهدين « وفي اسناده أبو الخصب نافع ابن ميسرة مجهول ، وروى نحوه البيهقي في الخلافيات عن ابن عباس موقوفاً وصححه ، وابن أبي شيبة بنحوه أيضاً ، وعن أنس أشار إليه الترمذي ، وأخرج الدارقطني رواية أخرى عن عائشة بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » وقد أخرجه أيضاً البيهقي من طريق محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي عن عيسى بن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة كذلك ، وقد توبع الرقي عن عيسى ، ورواه سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، ويزيد بن صنان ، ونوح بن دراج ، وعبد الله بن حكيم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة كذلك ، وقد ضعف ابن معين ذلك كله ، وأقره البيهقي ، وقد تقدم في فصل لا نكاح إلا بولي طرف منه ، ويؤيد هذا الحديث ما رواه الترمذي عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » .

وذكر الترمذي أنه لم يرفعه غير عبد الأعلى وأنه قد وقفه مرة وأن الوقف أصح ، وهذا لا يقدح لأن عبد الأعلى ثقة فيقبل رفعه وزيادته ، وقد يرفع الراوي الحديث وقد يقفه ، وقال الترمذي : هذا الحديث غير محفوظ لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روى عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعاً .

وروى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفاً ، والصحيح ما روى ابن عباس : « لا نكاح إلا بينة » ويؤيده حديث عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » ذكره

أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وقد أشار إليه الترمذي ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي في العلل من حديث الحسن عنه ، وفي أسناده عبد الله ابن محرز وهو متروك ، ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلاً .
وقال : هذا — وإن كان منقطعاً — فإن أكثر أهل العلم يقولون به .

وقد روى الشافعي والبيهقي من طريق أبي خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً بلفظ « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل » وقال البيهقي بعد أن رواه من طريق أخرى عن أبي خيثم بسنده مرفوعاً بلفظ : « لا نكاح الا باذن ولي مرشد أو سلطان » قال : والمحموظ الموقوف ، ثم رواه من طريق الثوري عن أبي خيثم ، ومن طريق عدى بن الفضل عن أبي خيثم بسنده مرفوعاً بلفظ لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ، فإن نكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل » وعدى بن الفضل ضعيف . وعن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً عند البيهقي بلفظ : « لا نكاح الا بأربعة خاطب وولي وشاهدين » وفي أسناده المغيرة بن موسى البصري قال البخاري : منكر الحديث .

أما الأحكام فإن هذه الأحاديث تفيد شرطية الأشهاد في النكاح ، وهو قول علي وعمر وابن عباس والعترة والشعبي وابن المسيب والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : « لا نكاح الا بشهود » لم يختلفوا في ذلك من مضى منهم الا قوم من المتأخرين من أهل العلم ، وإنما اختلف أهل العلم في هذا اذا شهد واحد بعد واحد ، فقال أكثر أهل العلم من الكوفة وغيرهم ، لا يجوز النكاح حتى يشهد الشاهدان معاً عند عقدة النكاح .

وقد روى بعض أهل المدينة اذا شهد واحد بعد واحد فانه جائز اذا أعلنوا ذلك وهو قول مالك بن أنس وغيره . وقال بعض أهل العلم : يجوز شهادة رجل وامرأتين في النكاح ، وهو قول أحمد وإسحاق . انتهى كلام الترمذي .

وحكى عن ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهدي وداود بن علي أنه لا يعتبر الاثهاد ، وحكى أيضاً عن مالك أنه يكفي الإعلان بالنكاح ، والحق ما ذهب اليه الأولون لأن الأحاديث التي سقناها تؤيد بعضها بعضاً .

إذا ثبت هذا فانه اذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة يلى عليها أمر النكاح من نفسه كابن العم والمعتقة أو وكل الولي رجلاً يزوج وليته فيزوجها الوكيل من نفسه لم يصح .

وقال ربيعة ومالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : يصح ، دليلنا ما روث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .

وحديث أبي هريرة « لا نكاح الا بأربعة خايط وولي وشاهدان » وهذا لم يحضره الا ثلاثة ، وشرط أن يكون ولي وخايط ولم يوجد ذلك ، ولأنه لو وكل وكيلاً لبيع له سلعة لم يجوز للوكيل أن يبتاعها من نفسه ، فكذلك هذا مثله ، وقد وافقنا أبو حنيفة على البيع ، وخالفنا مالك فيه وقد مضى في البيع .

إذا ثبت هذا فأراد ابن العم أن يتزوجها فان كان هناك ولي لها في درجته تزوجها منه ، وان لم يكن هناك ولي في درجته بل كان أبعد منه أو لا ولي لها تزوجها من السلطان لأنها تصير في حقه بمنزلة من لا ولي لها فيتزوجها من السلطان .

فرع اذا أراد الحاكم أن يتزوج امرأة لا ولي لها فانه يتزوجها من الامام قال ابن الصباغ : أو يرد ذلك الى من يزوجه اياها ويتولى طرفي العقد لأنه اذا تزوجها من الحاكم فهو قائم من جهته (فصح) أن يتولى ذلك (والثاني) : لا يصح أن يتولى العقد بنفسه بل يتزوجها الحاكم لأن الحاكم ليس بوكيل له ، وانما هو نائب عن المسلمين ، ولهذا لا يملك الامام عزله من غير سبب .

فرع وان أراد الجد أن يزوج ابنه الصغير بابنة ابن له آخر ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح ؛ وهو اختيار ابن القاص لقوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي وخاطب وشاهدي عدل » (والثاني) يصح ، وهو اختيار ابن الحداد والقاضي أبي الطيب لأنه يملك طرفي العقد بغير تولية فجاز أن يتولاه ههنا كيبيع مال الصغير من نفسه ، وأما الخبر فمحمول اذا كان الولي غير الخاطب فعلى هذا لا تصح الولاية الا بشروط .

(أحدها) اذا كان أبواهما ميتين أو فاسقين أو أحدهما ميتاً والآخر فاسقاً لأنه لا ولاية للجد الرشيد عليهما مع ثبوت ولاية الأبوين عليهما .

(الشرط الثاني) أن يكون ابن الابن صغيراً أو مجنوناً .

(الثالث) أن تكون الابنة بكرأ فأما اذا كانت ثيباً فلا يملك تزويجها بحال الا باذنها ، وقد اشترط ابن الحداد أن تكون صغيرة ، وليس بصحيح لأن الجد يملك اجبارها على النكاح اذا كانت بكرأ بكل حال الا أن تكون الابنة مجنونة فيملك الجد اجبارها على النكاح بكل حال .

اذا ثبت هذا فان الجد يقول : زوجت فلانة بفلان أو فلاناً بفلانة ، وهل يفتقر الى لفظ القبول ؟ وهو أن يقول : وقبليت نكاح فلانة لفلان ؟ فيه وجهان من أصحابنا من قال : لا يفتقر الى ذلك لأن الايجاب يتضمن القبول ، وهو قول ابن الحداد ، وهو المشهور « لأن كل عقد افتقر الى الايجاب افتقر الى القبول كما لو كان بين شخصين .

فرع وان زوج الولي وليته من ابنه الكبير صح لأنه هو الذي يوجب النكاح على المرأة ويقبله لابنه ، والشخص الوحيد لا يجوز أن يكون قابلاً موجباً في النكاح .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : وكيل الولي يقوم مقامه ، وجملة ذلك أن الولي اذا كان ممن يملك اجبار المرأة على النكاح فله أن يوكل من يزوجه بغير اذنها كما يجوز أن يعقد عليها بنفسه بغير اذنها ، فان

وكل في تزويجها من رجل بعينه صح ، وان قال الوكيل : وكلتك في تزويجها وأطلق فهل يصح ؟ حكى الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق فيها قولين ، وحكاهما ابن الصباغ والسعودي وجهين •

(أحدهما) يصح ، لأن من جاز أن يوكل وكالة معينة جاز أن يوكل وكالة مطلقة كالوكالة في البيع •

(والثاني) لا يصح هذا التوكيل لأن الولي انما فوض اليه اختيار الزوج لكمال شفقتة وهذا لا يوجد في الوكيل ، وان كان الولي لا يملك التزويج الا باذنها ، فان أذنت له في التزويج والتوكيل صح توكيله ، وان أذنت في التزويج لا غير فهل يملك التوكيل ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما في الوكالة •

فرع اذا كان الولي لا يملك أن يعقد على المرأة الا باذنها ، فان أذنت له أن يزوجه من رجل معين صح ، وان أذنت أن يزوجه مطلقاً قال الشيخ أبو حامد : يصح ذلك قولاً واحداً لكمال شفقتة •

وقال الطبري في العدة : هو كالوكيل اذا وكله الولي في التزويج وأطلق على ما مضى ويجوز للمرأة أن تأذن لوليها بلفظ الاذن ، ويجوز بلفظ الوكالة نص عليه الشافعي رضي الله عنه لأن المعنى فيهما واحد ، وان أذنت لوليها أن يزوجه ثم رجعت لم يصح تزويجها كالموكل اذا عزل وكيله ، فان زوجها الولي بعد العزل وقبل أن يعلم به فهل يصح ؟ فيه وجهان مأخوذان من القولين اذا باع بعد العزل وقبل العلم به ، والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز للولي أن يزوجه المنكوحة من غير كفاء الا برضاها ورضى سائر الاولياء ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تخبروا لنطفكم ، فانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم » ولأن في ذلك الحاق عار بها وبسائر الاولياء فلم يجز من غير رضاهم •

فصل وان دعت المنكوحة الى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها لانه يلحقه العار ، فان رضيا جميعا جاز تزويجها لما روت فاطمة بنت قيس قالت ((آتيت النبي ﷺ فاخبرته ان ابا الجهم يخطبني ومعاوية ، فقال : اما ابو الجهم فاخاف عليك عصاه واما معاوية فشباب من شباب قريش لا شيء له ولكني اذلك على من هو خير لك منهما ، قالت : من يا رسول الله ؟ قال : اسامة قلت : اسامة ؟ قال : نعم اسامة فتزوجت ابا زيد فبورك لأبي زيد في وبورك لى فى أبى زيد)) وقال عبد الرحمن بن مهدى : اسامة من المولى وفاطمة قرشية ، ولان المنع من تكاح غير الكفء لحقهما ، فاذا رضيا زال المنع ، فان زوجت امرأة من غير كفء من غير رضاها او من غير رضا سائر الاولياء ، فقد قال فى الام : النكاح باطل . وقال فى الاملاء : كان للباقيين الرد ، وهذا يدل على انه صحيح فمن اصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) انه باطل لانه عقد فى حق غيره من غير اذن فبطل كما لو باع مال غيره بغير اذنه . (والثاني) انه صحيح وثبت فيه الخيار ، لان النقص يوجب الخيار دون البطلان ، كما لو اشترى شيئا معينا .

ومنهم من قال : العقد باطل قولاً واحداً لما ذكرناه ، وتناول قوله فى الاملاء على انه اراد بالرد المنع من العقد ، ومنهم من قال : ان عقد وهو يعلم انه ليس بكفء بطل العقد ، كما لو اشترى الوكيل سلعة وهو يعلم بصيبتها ، وان لم يعلم صح العقد وثبت الخيار ، كما لو اشترى الوكيل سلعة ولم يعلم بصيبتها ، وحمل القولين على هذين الحالتين .

الشرح حديث عائشة أورده السيوطى فى الجامع الصغير مرموزاً له بابن ماجه والبيهقى والحاكم ، كما أورد ما أخرجه ابن عدى فى الكامل وعبد الرزاق وابن عساكر عن عائشة بلفظ « تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن أشباه اخواتهن وأخواتهن » وقد ضعفه السيوطى وأخرج أبو نعيم فى حلية الأولياء عن أنس : « تخيروا لنطفكم واجتنبوا هذا السواد فانه لون مشوه » .

وقد رد الذهبى حديث عائشة بأن الحارث بن عمران الجعفرى عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء » تابعه عكرمة

ابن ابراهيم بأن الحارث كان يضع الحديث ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات . وكذلك عكرمة عن هشام ضعيف أيضاً . وقال ابن حجر : مداره على أناس ضعفاء أمثلهم صالح بن موسى الطلحي والحارث الجعفرى . وقال فى الفتح رواه أبو نعيم وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث عمر أيضاً وفى اسناده مقال ويقوى أحد الاسنادين الآخر . وقال ابن الديبع الشيبانى فى تمييز الطيب من الخبيث : مداره على أناس ضعفاء وكل طرقة ضعيفة .

وحديث عائشة : « تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن الخ » الذى سقناه . قال ابن الجوزى : حديث لا يصح ، فيه عيسى بن ميمون . قال ابن حبان : منكر الحديث لا يحتج بروايته . وقال الخطيب : حديث غريب وكل طرقة واهية . وقال السخاوى هو ضعيف وبالجمله كل ما ورد من طرق هذا الحديث على مختلف صورته وطرقة وألفاظه ليس فيها صحيح .

أما حديث فاطمة بنت قيس فقد أخرجه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة بلفظ « أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة » قالت وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خللت فأذنينى ؛ فأذنته فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فرجل ترب لا مال له ؛ وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء ، ولكن أسامة ، فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : طاعة الله وطاعة رسوله ؛ قالت : فتزوجته فاغتبطت » .

وقد اختلف فى معاوية هذا فقيل : هو ابن أبى سفيان بن حرب وقيل غيره . وفى صحيح مسلم التصريح بأنه هو ، وقوله . فرجل ضراب . وفى رواية : لا يضع عصاه عن عاتقه ، وهو كناية عن كثرة ضربه للنساء . وقال أبو عبيد فى قوله صلى الله عليه وسلم : « أتفق على أهلك ولا ترفع عصاك عنهم لم يرد العصا التى يضرب بها ولا أمر أحداً بذلك ، وإنما أراد بمنعها

من الفساد ؛ يقال للرجل اذا كان رفيقاً حسن السياسة لين العصا • وقيل :
السفر • وكنى بالعصا عنه قال الشاعر :

فألت عصاها واستقر بها النوى

وقيل كما أفاده ابن بطل : كنى به عن كثرة الجماع وليس بشيء • قال
الأزهري : معناه أنه شديد على أهله خشن الجانب في معاشرتهن مستقص
عليهن في باب الغيرة •

اما الأحكام فقد ذكرنا أن للزوج أن يوكل من يتزوج له ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم وكل عمرو بن أمية الضمري أن يتزوج له أم حبيبة
رضي الله عنها بنت أبي سفيان من ابن عمها من أرض الحبشة ، وكل
أبا رافع في تزويج ميمونة ؛ فان وكله أن يزوج له امرأة بعينها صح ، فان
وكله أن يتزوج له ممن شاء ، ففيه وجهان • مضي ذكرهما في الوكالة ، قال
أبو العباس بن سريج وأبو عبد الله الزبيري : لا يجوز ؛ لأن الأغراض
تختلف في ذلك • قال القاضي أبو حامد المروزي : يجوز ، واليه ذهب
الصيمري فانه قال : لو وكله أن يزوجه امرأة من العرب فزوجه امرأة من
قريش جاز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من قريش فزوجه امرأة من العرب
لم يصح ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من الأنصار فزوجه امرأة من الأوس
أو الخزرج من بنات الأنصار جاز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة من الأوس
فزوجه امرأة من الخزرج لم يجز ، ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها فتزوجها
الموكل لنفسه ثم طلقها قبل الدخول أو بعد الدخول وانقضت عدتها ثم
تزوجها الوكيل للموكل قال الصيمري : لم يصح ، لأن وكالته قد بطلت لما
تزوجها الموكل لنفسه ، فان وكله أن يتزوج امرأة بمائة فتزوجها له بخمسين
صح ، فان تزوجها له بأكثر من مائة قال الصيمري • فقد قال شيخ من
أصحابنا : يبطل النكاح ، والصحيح أنه يصح ولها مهر مثلها •

فرع فان جاء رجل وادعى أن فلاناً وكله أن يتزوج له امرأة
فتزوجها له وضمن عنه المهر ثم نكر الموكل الوكالة ولا بينة فالتقول
قوله مع يمينه ، فاذا حلف لم يلزمه النكاح ؛ ولا يقع النكاح للوكيل بخلاف

وكيل الشراء ؛ لأن الغرض من النكاح أعيان الزوجين فلا يقع بغير من عقد له ، وترجع الزوجة على الوكيل بنصف المهر . وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ، لأنها تدعى وجوبه على الزوج ، والوكيل ضامن به وهو مقر به .

وقال محمد بن الحسن . يرجع على الوكيل بجميع الصداق ، لأن الفرقة لم تقع في الباطن بانكارد ، وهذا ليس بشيء ، لأنه يملك الطلاق ؛ فإذا أنكر النكاح فقد أقر بتحريمها عليه ؛ فصار بمنزلة ايقاعه للطلاق ، ولو مات الزوج قبل المصادقة على النكاح لم تثر هذه الزوجة الا أن يصدقها سائر ورثته على التوكيل أو يقدم لها بينة على ذلك ولو غاب رجل عن امرأته فجاءها رجل فذكر أن زوجها طلقها طلاقا بآت به منه بدون الثلاث ، وأنه وكله في استئناف عقد النكاح عليها يألف فعقد عليها النكاح بألف وضمن لها الوكيل الألف ، ثم قدم الزوج فأنكر ذلك ، فالقول قوله مع يمينه ؛ فإذا حلف فهل للزوجة أن ترجع على الوكيل بالألف ؟ فيه وجهان .

قال الساجي والقاضي أبو الطيب : لا ترجع عليه بشيء ، وبه قال أبو حنيفة لأن الضامن فرع على المضمون عنه . فإذا لم يلزم المضمون عنه شيء لم يلزم الضامن . (والثاني) يرجع عليه بالألف . وقال الشيخ أبو حامد : وقد نص عليه الشافعي رحمه الله في الاملاء - وهو الأصح - لأن الوكيل مقر بوجوبها عليه كما قلنا في التي قبلها ؛ والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والكفاءة في الدين والنسب والحرة والصنعة ، فاما الدين فهو معتبر ، فالفاسق ليس بكفء للعفيفة ، لما روى أبو حاتم المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » واما النسب فهو معتبر ، فالأعجمي ليس بكفء للعربية ، لما روى عن سلمان رضي الله عنه أنه قال : « لا تؤمكم في صلاتكم ، ولا تنكح نساءكم » وغير القرشي ليس بكفء

للقريشية لقوله صلى الله عليه وسلم : « قدموا قريشاً ولا تتقدموها » وهل تكون قريش كلها اكفاء ؟ فيه وجهان : (أحدهما) أن الجميع اكفاء ، كما أن الجميع في الخلقة اكفاء . (والثاني) أنهم يتفاضلون ، فعلى هذا غير الهاشمي والمطلبي ليس بكفاء للهاشمية والمطلبية ، لما روى وائلة بن الأسقع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله اصطفى كنانة من بنى اسماعيل واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم » .

وأما بنو هاشم وبنو المطلب فهم اكفاء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهم في الخمس ، وقال : « أن بنى هاشم وبنى عبد المطلب شيء واحد » وأما الحرية فهي معتبرة ، فالعبد ليس بكفاء للحر ، لقوله تعالى : « ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ، ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو يتنق منه سراً وجهراً ، هل يستويون » ؟ ولأن الحرية يلحقها العار بكونها تحت عبد . وأما الصنعة فهي معتبرة فالحائك ليس بكفاء للبراز ، والحجام ليس بكفاء للخزاز ، لأن الحياكة والحجامة يسترذل أصحابهما .

واختلاف أصحابنا في اليسار فمنهم من قال يعتبر ، فالفقر ليس بكفاء للثورة لما روى سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحساب المال والكرم التقوى » ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر ، ومنهم من قال لا يعتبر لأن المال يروح ويفضو ولا يفخر به ذوو المروءات . ولهذا قال الشاعر :

غنيا زمانا بالتصمك والفنى وكلا سقناه بكاسيهما الدهر
فما زادنا بغيا على ذى قرابة عنانا ولا أزدى بأحسابنا الفقر (

الشرح حديث أبي حاتم المزني رواه الترمذي بلفظ « أن أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ، قالوا : يا رسول الله وإن كان فيه ؟ قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، ثلاث مرات » قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . ونقل المناوي عن البخاري أنه لم يعده محفوظاً ، وعده أبو داود في المراسيل ، وأعله ابن القطان بالارسال ، وضعف روايته ، وأبو حاتم المزني له صحبة ، ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث .

وقد أخرج الترمذى أيضاً هذا الحديث من حديث أبي هريرة ولفظه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » ومن ثم ندرك أن المصنف أخطأ في عزو لفظ رواية أبي هريرة إلى عائشة . وقال المناوى : قد خولف عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث ورواه الليث ابن سعد عن أبي عجلان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البخارى : وحديث الليث أشبه ، ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظاً .

وعن ابن عمر عند الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « العرب أكفاء بعضهم لبعض ، قبيلة لقبيلة ، وحى لحى ، ورجل لرجل ، إلا حائك أو حجام » وفي اسناده رجل مجهول وهو راويه عن ابن جريج ، وقد سأل ابن أبى حاتم أباه عن هذا الحديث فقال : هذا كذب لا أصل له ، وقال في موضع آخر : باطل . رواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق أخرى عنه . قال الدارقطنى في العلل لا يصح .

وله طريق آخر عن غير ابن عمر رواها البزار في مسنده من حديث معاذ رفعه « العرب بعضها لبعض أكفاء » وفيه سليمان بن أبى الجون . قال ابن القطان : لا يعرف ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ولم يسمع منه ، وفي المتفق عليه من حديث أبى هريرة « خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا » وأما قول سلمان فقد مضت الإشارة إليه في الامامة ، ولعل أبا حنيفة حين قال : قرش أكفاء بعضهم بعضاً والعرب كذلك وليس أحد من العرب كفؤاً لقرش كما ليس أحد من غير العرب كفؤاً للعرب ، كان متأثراً بقول سلمان هذا . وقال الثوري : اذا نكح المولى العريية يفسخ النكاح ، وبه قال أحمد في رواية .

اما الأحكام فقد قال الشافعى : ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به النكاح ، وانما هو تقصير بالمرأة والأولياء ، فاذا رضوا صح ويكون حقاً لهم تركوه ، فلو رضوا الا واحداً فله فسخه . قال : ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب من حديث ، وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه

« العرب بعضهم أكفاء بعض والموالى بعضهم أكفاء بعض » فاستناده ضعيف ، واحتج البيهقي بحديث « ان الله أصطفى بنى كنانة من بنى اسماعيل الخ الحديث » الذى ساقه المصنف فى هذا الفصل وهو صحيح أخرجه مسلم لكن فى الاحتجاج به لذلك ظر ، وقد ضم اليه بعضهم حديث « قدموا قریشاً ولا تقدموها » .

ونقل ابن المنذر عن البويطى أن الشافعى قال : الكفاءة فى الدين وهو كذلك فى مختصر البويطى . قال الرافعى : وهو خلاف مشهور . قال فى الفتح : واعتبار الكفاءة فى الدين متفق عليه ، فلا تحل المسلمة لكافر .

قال الخطابى : ان الكفاءة معتبرة فى قول أكثر العلماء بأربعة أشياء : الدين والحرية ، والنسب ، والصناعة . ومنهم من اعتبر السلامة من العيوب ؛ واعتبر بعضهم اليسار . ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « أن أحساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال » وما أخرجه أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم من حديث سمرة رفعه « الحسب المال والكرم التقوى » وقد ساقه المصنف فى الفصل . قال ابن حجر : يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام الأول لمن لا نسب له .

فرع ليس للولى أن يزوج المرأة من غير كفؤ الا برضاها ورضا سائر الأولياء لحديث عائشة ، ولأن فى ذلك الحاق عار بها وسائر الأولياء فلم يجز من غير رضاهم . قال الشيخ أبو حامد والأولياء الذين يعتبر رضاهم فى نكاح المرأة من غير كفؤ هو كل من كان ولياً للعقد حال التزويج ، فأما من يجوز أن تنتقل اليه الولاية فلا يعتبر رضاه ، فإن دعت المرأة أولياءها أن يزوجوها من غير كفؤ فامتنعوا لم يجبروا على ذلك ، ولا ينوب الحاكم منابهم فى تزويجها لحديث عائشة « فانكحوا الأكفاء وانكحوا اليهم » .

قال العزيزى فى شرح الجامع الصغير : يحتمل أن المراد تزوجوا الخيرات وانضموا اليهن فالهزة همزة وصل فى الفعلين وأطلق ضمير المذكر على المؤنث ، وفيه رد على من لم يشترط الكفاءة .

وقال الشيخ الحنفى فى شرحه على الجامع الصغير : أى تزوجوا النساء المكافئات لكم من النساء ، وانكحوا اليهم أى ميلوا اليهم من قولنا تناكحت الأشجار إذا مال بعضها على بعض ، وقد استعير ضمير الذكور للآفات فى قوله اليهم ، ولو كان المراد من الثانى ، وزوجوا بناتكم الأكفاء لقال : وانكحوهن ولم يقل اليهم ، فهو بوصل الهمزة فى الموضعين لا يقطعها فى الثانى .

(قلت) لم يجبروا على تزويجها ولا ينوب الحاكم منابهم فى تزويجها ولما روى عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ثلاثة لا يؤخرن : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفؤاً » رواه الترمذى ، فدل على أنها إذا وجدت غير كفؤ جاز أن تؤخر ، وإن دعت المرأة الولى أن يزوجه من كفؤ بأقل من مهر مثلها وجب عليه إجابتها ، فإن زوجها والا زوجها الحاكم ، فإن كان لها أولياء فزوجها أحدهم بأقل من مهر مثلها ، أو زوجها واحد منهم بذلك ألزموا الزوج مهر مثلها ولم يكن لهم فسخ النكاح .

دليلنا ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من استحل بدرهمين فقد استحل » ولأن كل من لا يملك الاعتراض عليها فى جنس المهر لم يكن له الاعتراض عليها فى قدره كأباعد الأولياء والأجانب ، ولأن المهر حق لها ولا عار عليهم بذلك فلم يكن لهم الاعتراض عليها .

فرع فان زوجت المرأة من غير كفؤ برضاها ورضى سائر الأولياء صح النكاح ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم . وقال سفيان وأحمد وعبد الملك بن الماجشون : لا يصح .

دليلنا : ما روى أن فاطمة بنت قيس أتت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان معاوية وأبا الجهم خطباني على حد الرواية التى ساقها المصنف أو على حد الرواية التى أخرجها أكثر الجماعة بإشراك أسامة فى خطبتها ثم اختار النبى صلى الله عليه وسلم أسامة لها لخلوه من ضلعة

معاوية وقسوة أبي الجهم مع أنه كان من المولى ، قالت : فتزوجت أبا زيد ،
وفاطمة قرشية وأسامة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى أبو هريرة رضى الله عنه قال : « حُجِمَ أَبُو هِنْدَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْيَافُوخِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَا بَنِي يِيَاضَةَ أَنْكَحُوا أَبَا هِنْدَ وَأَنْكَحُوا إِلَيْهِ » رواه أبو داود والحاكم
وحسنه ابن خزيمة في التلخيص فندبهم الى التزوج من حجام وليس بكفو
لهم .

وروى أن بلالا رضى الله عنه تزوج بهالة بنت عوف أخت عبد الرحمن
ابن عوف رضى الله عنهم ؛ وقيل : بل هو حذيفة ، روى الدارقطني عن حنظلة
ابن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت : رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف
تحت بلال .

وروى أن سلمان الفارسي خطب الى عمر بن الخطاب رضى الله عنهما
ابنته فأنعم له عمر رضى الله عنه فكره ذلك عبد الله بن عمر ، فلقى عمرو
ابن العاص فأخبره بذلك فقال أنا أكفيك هذا فلقى سلمان فقال له عمرو ،
هنيئاً لك فقال بماذا ؟ فقال : تواضع لك أمير المؤمنين ، فقال سلمان : أئتمني
يتواضع ؟ والله لا تزوجتها أبداً . وعن عائشة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة
ابن عبد شمس ، وكان ممن شهد بدرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم تبني
سالمًا وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من
الأنصار .

فرع فان زوج الأب أو الجد البكر من غير كفؤ بغير رضاها
أو زوجها أحد الأولياء بغير كفؤ برضاها من غير رضا سائر الأولياء ، فقد
قال الشافعي رحمه الله : النكاح باطل . وقال في موضع : كان للباقي الرد ،
وهذا يدل على أنه وقع صحيحاً واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق ، فمنهم
من قال فيها قولان ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد .

(أحدهما) أن النكاح صحيح ويثبت لها ولسائر الأولياء الخيار في

فسخه . لأن النقص دخل عليها ، وحصول النقص لا يمنع صحة العقد ،
وانما يشئت الخيار كما لو اشترى لموكله شيئاً معيياً .

(والثاني) أن العقد لا يصح ، لأن العاقد تصرف في حق غيره ، فإذا
فرط بطل العقد ، كما لو باع الوكيل بأقل من ثمن المثل . ومنهم من قال :
العقد باطل قولاً واحداً ، وحيث قال : كان للباقيين الرد ، أى المنع من
العقد ، ومنهم من قال : هي على حالين ، فحيث قال : يبطل العقد أراد إذا
عقد وهو يعلم أنه ليس بكفو ، وحيث قال : لا يبطل العقد أراد إذا عقد
ولم يعلم أنه غير كفو ، كما قلنا في الوكيل إذا اشترى شيئاً معيياً يعلم بعيبه
لم يصح في حق الموكل ، وإن اشتراه وهو لا يعلم بعيبه صح في حق موكله ،
هذا مذهبننا . وقال أبو حنيفة : إذا زوجها أحد الأولياء بغير كفو برضاها
لم يكن للباقيين في ذلك اعتراض . دليلنا : أن رضا جميعهم معتبر فلم
يسقط برضا بعضهم .

فرع وإن دعت المرأة وليها إلى تزويجها برجل وزعت أنه
كفو لها فقال الولي : ليس بكفو لها رفع ذلك إلى الحاكم وقرأ فيه . فإن
كان كفواً لها لزمه تزويجها به فإن امتنع زوجها منه ، وإن كان ليس بكفو
لها لم يلزم الولي إجابتها إليه .

فرع قال في البيان : الكفو معتبر في خمسة أشياء كما قررنا :
النسب ، والدين ، والحرية ، والصنعة ، والسلامة من العيوب ، فأما النسب
فإن الأعجمي ليس بكفو للعربية ، وأما المعجم فهم أكفاء لا فضل لبعضهم
على بعض لما روى نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« العرب أكفاء حتى الخ » فدل على أن المعجم ليسوا بأكفاء للعرب .
وأما العرب فإن غير قريش ليس بكفو للقريش .

وقال أبو حنيفة : بل هم أكفاء لهم ، دليلنا ما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم : « إن الله عز وجل اختار العرب من سائر الأمم ، واختار من
العرب قريشاً واختار من قريش بنى هاشم وبنى المطلب » وأما قريش فإن

بنى هاشم وبنى المطلب أكفاء لقوله صلى الله عليه وسلم : « ان بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه » وهل يكون سائر قبائل قريش أكفاء لبنى هاشم وبنى المطلب ؟ فيه وجهان حكاهما المصنف .

(أحدهما) أنهم أكفاء كما أنهم في الخلافة أكفاء . (والثاني) أنهم ليسوا بأكفاء لهم ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره لما روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قال لى جبريل : لم أجد في مشارق الأرض ومغاربها أفضل من بنى هاشم » .

فأما سائر قبائل العرب فلا فضل لبعضهم على بعض لحديث « العرب بعضهم أكفاء بعض حتى لحى وقيلة لقييلة ورجل لرجل الا الحائك والحجام » وهو ضعيف قال الصيمري : وموالى قريش أكفاء لقريش لقوله صلى الله عليه وسلم : « موالى القوم من أنفسهم » قال العمراني : وهذا الذى ذكره الصيمري مخالف لظاهر قول سائر أصحابنا لأنهم يحتجون على جواز نكاح المرأة بمن ليس بكفء لها بتزويج أسامة بن زيد لفاطمة بنت قيس وأسامة مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة قرشية « ولو قيل فيها وجهان كالوجهين هل تحل الصدقة المفروضة لموالى بنى هاشم وبنى المطلب لكان محتملا .

فأما اذا وطئ الرجل أمته فأولدها ولداً كان كفواً لمن أمه عربية لأن الولد يتبع الأب في النسب دون الأم بدليل أن الهاشمي لو تزوج أعجمية كان ولده منها هاشميا ، ولو تزوج الأعجمي هاشمية فإن ولده منها أعجمي ، وأما الدين فهو معتبر فالناسق الذى يشرب الخمر ويزنى أو لا يصلى ليس بكفء للحرمة العفيفة ، وقال محمد بن الحسن : هو كفؤ لها الا أن يكون مظاهراً بسكره مولجاً بالصبيان .

دليلنا قوله تعالى : « أفمن كان مؤمناً كمن كان قاسقاً لا يستترون » فنفى المساواة بينهما في جميع الوجوه . ولقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، الا تفعلوا تكن فتنة »

في الأرض وفساد كبير» ولأن الفاسق لا يؤمن أن يحمله فسقه على أن
يجنى على المرأة ، فثبت لها الخيار في فسخ نكاحه .

وأما الحرية فهي معتبرة ؛ فالحرية ليست بكفاء للعبد ؛ والحر لا يكافئ
الإمة لقوله تعالى : « ضرب الله مثلا عبدا مملوكا » الى قوله تعالى :
« هل يستويون » فنفي المساواة بينهما ، ولأن بريرة أعتقت تحت عبد فخيرها
النبي صلى الله عليه وسلم فاذا ثبت الخيار اذا طرأت عليها الحرية ، فلأن
يثبت لها الخيار اذا كانت حرة عند ابتداء النكاح أولى ، ولأن عليه النفقة
لها ولعيالها منه فلا يستطيع أن ينفق نفقة الموسرين .

وأما أهل الصنعة الدينية ، كالحمامى والزبال وما أشبههم ، وقد كانوا
يعتبرون الحائك منهم لنص الحديث « إلا الحائك والحجام » فان للصنعة
تأثيراً في الكفاءة ولأن الصنعة الدينية تنقص في العادة فاعتبرت .

فأما اليسار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال انه معتبر بالمعسر ليس
بكفاء للموسرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « الحسب المال » ولأنه لما ثبت
أن العبد لا يكافئ الحرية لمعجزة عن الاتفاق عليها نفقة الموسر فكذلك المعسر ،
فعلى هذا لا يعتبر أن يكون الرجل مثل المرأة في اليسار في جميع الوجوه ،
بل اذا كان كل واحد موسراً يساراً ما تكافأ ، وان اختلفا في المال .

ومنهم من قال : اليسار غير معتبر في الكفاءة ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يكن من أهل اليسار ومات ودرعه مرهونة عند يهودى في
طعام أهله ، ولأن الفقر ليس ينقص في الكفاءة في العادة لأن المال يفسد
ويروح ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن خلد « لا تياساً من رزق
الله تعالى » .

وأما السلامة من العيوب فهي معتبرة في الكفاءة ، والعيوب في الرجال
الجنون والجذام والبرص والجرب والعنة ، والعيوب في النساء الجنون
والجذام والبرص والرتق^(١) والقرن ولها أحكام تأتي في بابها .

(١) الرتقاء التي لا يستطيع جماعها او لا خرق لها الا المبال خاصة .

قال الصيمرى واعتبر قوم البلدان ، فقالوا : ساكنو مكة والمدينة والبصرة والكوفة ليسوا بالكفاء لمن يسكن الجبال . وهذا ليس بشئ ، وليس للحسن والقبح والطول والقصر والسخاء والبخل ونحو ذلك مدخل فى الكفاءة ، لأن ذلك ليس بنقص فى العادة ولا عار فيه ولا ضرر ، والبيتان لرجل يدعى عروة الصعاليك كان يجمع الفقراء فى حظيرة ويرزقهم مما يغنم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فرع وان كان للمرأة وليان واذنت لكل واحد منهما فى تزويجها ، فزوجها كل واحد منهما من رجل نظرت ، فان كان العقدان فى وقت واحد ، او لم يعلم متى عقدا ؟ او علم ان احدهما قبل الآخر ، ولكن لم يعلم عسین السابق منهما بطل العقدان ، لانه لا مزية لاحدهما على الآخر ، وان عسلم السابق ثم نسي وقف الامر لانه قد يتذكر . وان علم السابق وتمين فالتكاح هو الاول والثانى باطل ، لما روى سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ايما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما فان ادعى كل واحد من الزوجين انه هو الاول وادعى علم المرأة به ، فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها ، لان الأصل عدم العلم . وان اقرت لاحدهما سلمت اليه وهل تحلف للآخر ؟ فيه قولان :

(احدهما) لا تحلف ، لان اليمين تعرض على المنكر حتى يقر . ولو اقرت للثانى بعدما اقرت للأول لم يقبل فلم يكن فى تحليفها له فائدة .

(والثانى) تحلف لانها ربما نكلت واقرت للثانى فيلزمها المهر ، فعلى هذا ان حلفت سقط دعوى الثانى ، وان اقرت للثانى لم يقبل رجوعها ويجب عليها المهر للثانى . وان نكلت رددنا اليمين على الثانى ، فان لم يحلف استقر التكاح للأول وان حلف حصل مع الاول اقرار ، ومع الثانى يمين ، ونسكول نادى عليه ، فان قلنا انه كالبينة حكم بالتكاح للثانى ، لان البينة تقدم على الاقرار ، وان قلنا انه بمنزلة الاقرار وهو الصحيح فيه وجهان :

(احدهما) يحكم بطلان النكاحين ، لان مع الاول اقرارا ومع الثانى ما يقوم مقام الاقرار ، فصار كما لو اقرت لهما فى وقت واحد .

(والثاني) ان النكاح الاول لانه سبق الاقرار له فلم يبطل باقرار بعده
ويجب عليها المهر الثاني كما لو اقرت الاول ثم اقرت للثاني) .

الشرح حديث سمرة أخرجه أحمد والدارمي وأبو داود والترمذي
والنسائي من حديث قتادة عن الحسن عن سمرة ، حسنه الترمذي وصححه
أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک . وصحته متوقفة على ثبوت
سماع الحسن من سمرة فان رجاله ثقات لكن الاختلاف على سماع الحسن
من سمرة معروف مشهور ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة
أيضاً عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي : الحسن عن سمرة في هذا
أصح وقال ابن المديني : لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً وأخرجه ابن ماجه
من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة أو عقبة بن عامر .

اما الأحكام فانه اذا كان للمرأة وليان في درجة واحدة فأذنت لكل
واحد منهما أن يزوجها برجل غير الذي أذنت به للآخر ، أو أذنت لكل واحد
منهما أن يزوجها برجل ولم يعين . وقلنا : يجوز ، فزوجها كل واحد منهما
برجل ، ففيه خمس مسائل :

(أولها) أن يعلم أن العقدین وقعا معاً في حالة واحدة فهما باطلان ،
لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، اذ المرأة لا يجوز أن يكون لها زوجان لاختلاط
النسب وفساده ، وليس أحدهما أولى من الآخر في التقديم فبطلا كما لو
تزوج أختين في عقد واحد .

(ثانيها) أن لا يعلم هل وقع العقدان في حالة واحدة أو سبق أحدهما
الآخر ؟ فقال أصحابنا البغداديون : بطل العقدان ، لأنه لا يمكن الجمع
بينهما ، ولا مزية لأحدهما على الآخر في التقديم . وقال الخراسانيون : بطل
العقدان في الظاهر ، وهل يبطلان في الباطن ؟ فيه وجهان .

(ثالثها) أن يعلم أن أحدهما سبق الآخر الا أنه أشكل عين السابق
منهما ، فقال أصحابنا البغداديون : بطل العقدان لما ذكرنا في الذي قبلها .
ومن أصحابنا من قال : فيها قولان : (أحدهما) أنهما باطلان . (والثاني)

يتوقف فيهما بناء على القولين في الجمعيتين إذا وقعتا معاً في بلدة وعلم
بسبق أحدهما ، ولم يتيقن السابقة ، وهذا اختيار الجويني .

(رابعاً) أن يعلم أن أحد العقدتين سبق الآخر ، ونسى السابق منهما ،
فيتوقفان إلى أن يتذكر السابق ؛ لأن الظاهر مما علم ثم نسي أن يتذكر .

(خامساً) أن يعلم السابق منهما ويتعين ويذكر . فإن النكاح الصحيح
هو الأول ، والثاني باطل ، سواء دخلا بها أو لم يدخل بها . أو دخل بها
أحدهما ؛ وبه قال من الصحابة على رضى الله عنه ؛ ومن التابعين شريح
والحسن البصري . ومن الفقهاء الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق ،
وذهب طائفة إلى أنه إن لم يطأها أحدهما أو وطأها معاً أو وطأها الأول دون
الثاني فهي للأول كقولنا . وإن وطأها الأول دون الثاني فالنكاح للثاني
دون الأول . وبه قال عمر رضى الله عنه وعطاء والزهرى ومالك دليلنا قوله
تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » إلى قوله : « والمحصات من النساء »
والمراد به المزوجات ولم يفرق وروى سمره أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « إذا نكح الوليان فهي للأول منهما » ولأنه نكاح لو عرى عن الوطء
لم يصح . فإذا كان فيه الوطء لم يصح كنكاح المعتدة والمحرمة بالحج .

فرع إذا زوج المرأة وليان من رجلين ولم يعلم السابق منهما ،
وادعى كل واحد من الزوجين أنه هو السابق منهما ظرت ، فإن ادعى أحد
الزوجين ، قال المسعودي : لم تسمع دعواه ؛ لأنه لا شيء في يده وإن ادعى
على الولي — فإن كان غير مستبد بنفسه — بأن لا يصح انفكاحه إلا بأذنها ،
لم تسمع دعواهما عليه وإن كان مستبداً بنفسه كالأب والجد في تزويج
البكر ، هل تسمع الدعوى عليه ؟ فيه قولان ؟ فإن ادعى على المرأة ، وادعى
عليها بذلك ؛ هل تسمع الدعوى عليها ؟ فيه قولان بناء على القولين في
اقرارها لأحدهما بالسبق ، هل يقبل ؟ قال في القديم : يقبل اقرارها . فعلى
هذا تسمع الدعوى عليها . وقال في الجديد : لا يقبل اقرارها فعلى هذا
لا تسمع الدعوى عليها .

وأما الشيخ أبو حامد والبغداديون من أصحابنا فقالوا : تسمع الدعوى عليها من غير تفسير ، فإذا قلنا : تسمع الدعوى عليها — نظرت — فإن أنكرت أنها لا تعرف السابق منهما فالقول قولها مع يمينها أنها لا تعرف السابق ، فإذا حلفت سقطت دعواهما وبطل النكاحان فإن نكلت عن اليمين ردت اليمين عليهما فيحلف كل واحد منهما أنه هو السابق بالعقد . فإذا حلفا بطل النكاحان ، لأن كل واحد قد أثبت يمينه أنه هو السابق ، ولا مزية لأحدهما على الآخر فبطلا ؛ وإن حلف أحدهما ونكل الآخر ثبت نكاح الحالف وبطل نكاح الناكل ، فإن نكلا جميعاً بطل النكاحان أيضاً ، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ؛ وإن أقرت أنها تعلم السابق منهما نظرت ، فإن أقرت لكل واحد منهما سابقاً فيكون دعواهما عليها باقية فيطالب بالجواب ، وإن أقرت لأحدهما أنه هو السابق حكم بالنكاح له لأنه لم يثبت عليها نكاح غير المقر له حال الإقرار ، فقبل إقرارها على نفسها ، فإن أراد الثاني أن يحلفها بعد إقرارها للأول أنها لا تعلم ؛ لأنه هو السابق ، فهل يلزمها أن تحلف له ؟ فيه قولان بناء على أنها أقرت للثاني هل يلزمها غرم ؟ فيه قولان كالقولين فيمن أقر بدار لزيد ثم أقر بها لعمر ، فهل يلزمه الغرم لعمر ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يلزمها أن تحلف للثاني لأنها لو أقرت له لم يقبل إقرارها له ، فلا معنى لغرض اليمين عليها .

(والثاني) يلزمها أن تحلف للثاني بجواز أن تخاف من اليمين فتقرر له فيلزمها الغرم ، فإن قلنا : لا يلزمها أن تحلف للثاني ثبت النكاح للأول وانصرف الثاني وإن قلنا : يلزمها أن تحلف للثاني نظرت ، فإن حلفت له انصرف وإن أقرت للثاني بأنه هو السابق لم يقبل قولها في النكاح لأن في ذلك إسقاط حق للأول الذي قد ثبت ، ولكنها قد أقرت أنها حالت بين الثاني وبين بضعها بإقرارها الأول وهل يلزمها أن تغرم له ؟ قال الشيخ أبو حامد : فيه قولان كما لو أقرت بدار لزيد ثم أقرت به لعمر . قال المحاملي وابن الصباغ : يلزمها له الغرم قولاً واحداً ، لأنها إنما عرضنا عليها اليمين على القول الذي يقول : يلزمها الغرم .

فاذا أقرت له لزمها أن تغرم له عوض ما حالت بينه وبينه ، وكم يلزمها من الغرم ؟ قال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : يلزمها أن تغرم جميع مهر المثل والثاني نصف مهر مثلها كالقولين . في المرأة اذا أرضعت زوجة لرجل وانفسخ نكاحها بذلك ، وان لم تقر للثاني ولا حلفت له ، بل نكلت عن اليمين ردت اليمين عليه ؛ فان قلنا : ان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل البينة ثبت النكاح للثاني وانفسخ نكاح الأول •

قال الشيخ أبو حامد : وهذا القول ضعيف جدا ، وان قلنا : ان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل اقرار المدعى عليه وهو الصحيح ، ففيه وجهان قال الشيخ أبو اسحاق يبطل النكاحان ، لأن مع الأول اقراراً ومع الثاني ما يقوم مقام الاقرار ، وليس أحدهما أولى من الآخر فبطلا • ومن أصحابنا من قال : يثبت نكاح الأول لأن اقرارها له أسبق •

قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي صاحب المذهب وابن الصباغ والمحاملي : يلزمها على هذا أن تقوم مهر مثلها للثاني وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق هل يلزمها الغرم للثاني محل هذا ؟ فيه قولان ، قال ابن الصباغ فعلى قول أبي اسحاق لا تفرض عليها اليمين لأنه لا فائدة فيها ، هذا ترتيب البغداديين ، وقال المسعودي : اذا نكحت وحلف الثاني فهل ينفسخ نكاح الأول ؟ فيه وجهان ؛ فاذا قلنا : ينفسخ ، قال القفال : فانه لا يثبت نكاح الثاني ، والأول المشهور •

فرع قال الشافعي رحمه الله في الاملاء : اذا زوج الرجل أخته من رجل ثم مات الزوج فادعى ورثته أن الأخ زوجها بغير اذنها ؛ فالنكاح باطل ولا ترث واذا ادعت المرأة أنه زوجها باذنها فالقول قولها وترث ؟ لأن هذا اختلاف في اذنها وهي أعلم به ، ولأن الأصل في النكاح أنه يقع صحيحاً ، فاذا ادعى الورثة بفساده كان القول قولها لأن الظاهر صحته •

قال في الاملاء : اذا قال رجل : هذه المرأة زوجتي وصدقته على ذلك تمت الزوجية بينهما ، وأيهما مات ورثه الآخر لأن الزوجية قد ثبتت ، وان

قال رجل : هذه زوجتي فسكت ؛ فان ماتت لم يرثها ، لأن اقراره عليها لا يقبل ، فان مات ورثته لأن اقراره على نفسه مقبول ؛ وكذلك اذا أقسرت المرأة بالزوجة من رجل ولم يسمع منه اقرار ، فان مات لم ترثه ؛ وإن مات ورثها كما ذكرناه في التي قبلها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز لولي العبي أن يزوجه اذا رأى ذلك ، لما روى : « أن عمر رضي الله عنه زوج ابناً له صغيراً » ولأنه يحتاج اليه اذا بلغ ؛ فإذا زوجه ألف حفظ الفرج ، وهل له أن يزوجه بأكثر من امرأة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز لأن حفظ الفرج يحصل بامراة .

(والثاني) يجوز أن يزوجه بأربع ، لأنه قد يكون له فيه حفظ ، وأما المجنون فإنه أن كان له حال افاقة لم يجز تزويجه بغير اذنه ، لأنه يمكن استئذانه فلا يجوز الاقتيات عليه ، وإن لم يكن له حال افاقة ورأى الولي تزويجه للمنفعة أو لخيمة زوجه ، لأن له فيه مصلحة . وأما المحجور عيسته لسفه - فإنه أن رأى الولي تزويجه - زوجه ، لأن ذلك من مصلحته فإن كان كثير الطلاق سراه بجارية ، لأنه لا يقدر على اعتاقها ، وإن طلب التزوج وهو محتاج اليه فامتنع الولي فتزوج بغير اذنه ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه لا يصح لأنه تزوج بغير اذنه فلم يصح منه ، كما لو تزوج قبل الطلب . (والثاني) يصح لأنه حق وجب له يجوز له أن يستوفيه باذن من هو عليه فإذا امتنع جاز له أن يستوفيه ، كما لو كان له على رجل دين وامتنع من ادائه وأما العبد فإنه أن كان بالغاً فهل يجوز لمولاه أن يزوجه بغير رضاه ؟ فيه قولان .

(أحدهما) له ذلك لأنه مملوك يملك بيعه وأجارته ، فملك تزويجه من غير رضاه كالامة (والثاني) ليس له ذلك لأن النكاح معنى يقصد به الاستمتاع فلم يملك إجباره عليه كالقسم ، وإن كان صغيراً ففيه طريقان :

(أحدهما) أنه على القولين لأنه تصرف بحق الملك فاستوى فيه الصغير

والكبير كالبيع والاجارة . (والثاني) أنه يملك تزويجه قولاً واحداً ، لأنه ليس من اهل التصرف فجاز تزويجه كالابن الصغير ، وان دعا العبد البالغ مولاه الى النكاح ففيه قولان : (احدهما) يلزمه تزويجه لأنه مكلف مولى عليه ، فلذا طلب التزويج وجب تزويجه كالسفيه . (والثاني) لا يلزمه لأنه يملك بيعه واجارته فلم يلزمه تزويجه كالأمة ، وأما المكاتب فلا يملك المولى اجباره على النكاح لأنه سقط حقه من رقبتة ومنفقتة ، فان دعا المكاتب المولى الى التزويج - فان قلنا يجب عليه تزويج العبد - فالمكاتب أولى .

وان قلنا : لا يجب عليه تزويج العبد ففي المكاتب وجهان : (احدهما) لا يجب لأنه مملوك ، فلم يلزمه تزويجه كالعبد . (والثاني) يجب لأنه لا حق له في كسبه بخلاف العبد فان كسبه للمولى فاذا زوجه بطل عليه كسبه لأمهر والنفقة) .

الشرح الأحكام : يجوز للأب والجد أن يزوج ابنه الصغير اذا كان عاقلاً لما روى « أن ابن عمر زوج ابناً له صغيراً » ولأنه يملك التصرف في مصلحته والنكاح مصلحة له ، لأنه ان بلغ وهو محتاج الى النكاح وجد قرينة تحته يستمتع بها ويستمتع بخدمتها وتقوم على حوائجه فيكون ذلك سكناً له ، وان بلغ وهو غير محتاج الى النكاح فان المرأة تكون سكناً له ، هذا نقل أصحابنا البغداديين .

وقال المسعودي : هل يزوج الصغير ؟ فيه وجهان ، الأصح لا يزوجه لأنه لا حاجة به اليه ، وكم يجوز للأب والجد أن يزوجا الصغير ؟ حكى الشيخ أبو حامد أن الشافعي رضى الله عنه قال : له أن يزوجه بزوجة واحدة واثنتين وثلاثاً وأربعاً كالبالغ ، ومن أصحابنا من قال : لا يجوز له أن يزوجه بأكثر من واحدة ، لأنه لا حاجة به الى ما زاد عليها ، ويجوز للمولى والحاكم أن يزوجا الصغير كما قلنا في الأب والجد .

فرع ولا يجوز للأب والجد ولا للمولى ولا للحاكم تزويج الصغير المجنون لأنه لا يحتاج الى النكاح في الحال ، ولا يدرى اذا بلغ هل يحتاج الى النكاح أم لا ؟ بخلاف الصغير العاقل ، لأن الظاهر أنه يحتاج الى النكاح عند بلوغه ، فان كان المجنون بالغاً نظرت ، فان كان يعين ويفيق ، لم يجز للمولى تزويجه لأن له جالة يمكن استئذانه فيها وهي حال افاقته ،

وان لم يكن له حال الافاقة — فان كان خصيا أو مجبوا أو علم أنه لا يشتهي النكاح — لم يجز للولي تزويجه لأنه لا حاجة به الى النكاح ، وان علم أنه يشتهي بأن يراه يتبع نظره النساء أو علم ذلك بانتشار ذكره أو غير ذلك جاز للأب والجد تزويجه لأن فيه مصلحة له ، وهو ما يحصل له به من العفاف ، فان لم يكن له أب ولا جد زوجه الحاكم •

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه : وليس له أن يزوج ابنته الصغيرة عبداً ولا غير كفو ولا مجنونا ولا مخبولا ولا مجذوماً ولا أبرصا •

وهذا كما قال : لا يجوز للرجل أن يزوجه لغير كفو ، وقد مضى شروط الكفاءة • والمريض بمرض عقلي أو جسماني مزمّن لا يجوز له أن يرضى به زوجاً لابنته الصغيرة ، لأن القصد من النكاح الاستمتاع وهذا متعذر منه ؛ ولأنه لا يؤمن أن يجنى عليها • والمخبول هو الذي تقادم جنونه وسكن • فلا يتأذى الناس به ، أو يكون أبله لا يحصل منه أذية ، وهذا يحدث من خلل في تلافيف المخ يترتب عليها أعراض ظاهرة كارتخاء الشفتين أو انفراج الفم وسيلان اللعاب والعي والفهاة في النطق ، لأن مراكز المخ إذا اختلّت بعض خلاياها وما أكثرها ظهرت أعراضها ، فان بعضها مختص بحواس البشرة واللمس وبعضها بحواس الشم وبعضها بحواس الذوق الى آخر ما عند الانسان من آفاق حيوية مادية ومعنوية ، كل خلجة منها لها خلية في المخ تعطى اشاراتها الى بقية أجزاء الجسم ، فأى خلل في خلية منها يعطل وظيفتها فيظهر ذلك في وجهه أو تصرفاته أو صوته ، فينبغي مراعاة جانب الصحة النفسية لمن أراد أن يزوج صغيرته حتى لا تشقى بسوء اختيار أبيها أو جدّها أو وليها ، وقد نصبت الحكومات موانع غير شرعية وأوقعت عقوبات شديدة على من يزوج أو يتزوج صبية دون ست عشرة سنة أو صبياً دون ثمان عشرة سنة مما أدى الى فشو سعار الشبق والتلهب بين الجنسين الا من عصم الله •

وقال الشيخ أبو حامد في الأبرص والمجذوم : ولأنه يقال : ان هذه العيوب تعدى • وربما أعدت اليها أو الى ولدها منه ، وكذلك لا يزوجه

بخصي ، ولا مجبوب ، لأن المقصود من النكاح الاستمتاع ، وذلك لا يوجد منه . فان خالف الأب وزوج ابنته الصغيرة ممن به أحد هذه العيوب فهل يصح النكاح ؟ على الطرق الثلاث اذا زوج المرأة من غير كفء بغير رضاها أو من غير رضى سائر الأولياء ؟ فاذا قلنا : ان النكاح باطل فلا كلام . وان قلنا : ان النكاح صحيح فهل يجب على الأب أن يختار فسخ النكاح أو يدعه حتى تبلغ فتختار ؟ حكى القاضى أبو الطيب فيه قولين وحكماهما الشيخ أبو حامد وجهين :

(أحدهما) يجب عليه ذلك لأنه قد فرط فكان عليه أن يتلافى تفریطه كالوكيل اذا اشترى شيئاً معيأ .

(والثانى) لا يجب عليه وليس له ذلك . لأن الشهوات والميول تختلف . وقد تختار المرأة التزوج ممن به هذه العيوب ، فعلى هذا اذا بلغت كانت بالخيار ان شاءت فسخته وان شاعت أقرته .

قال ابن الصباغ : هذا اذا كان المزوج هو الولي وحده . فأما اذا كان معه غيره فلهم الاعتراض على العقد وفسخه قولاً واحداً . لأن العاقد أسقط حقه برضاه والباقون لم يرضوا . وان أراد أن يزوج أمته من عبد جاز لأنه مكافئ لها أما اذا أرادت أن تتزوج بمجنون أو مجنوم أو أبرص أو مجبوب أو خصي لم يكن له ذلك ، لأن الضرر الذى يلحق الحرة فى ذلك يلحق الأمة .

فروع ولا يزوج ابنه الصغير بامرأة ليست بكفء له . ولا بمجنونة ولا مخبولة ولا مجنومة ولا برصاء ولا رتقاء لأنه لا مصلحة له في تزويج احدها . فان زوجه بأمة لم يصبح قولاً واحداً ، لأن تزويج الأمة انما يصح للحر اذا لم يجد طول حرة ويخاف العنت .

وان زوج ابنه المجنون برتقاء ، فان قلنا : يصح تزويج الصغير العاقل بها صح بالمجنون ، وان قلنا : لا يصح تزويج الصغير العاقل بها ففى المجنون وجهان : (أحدهما) لا يصح كما لو زوجها من الصغير العاقل . (والثانى) يصح لأنه لا ضرر عليه في ذلك لأنه لا يحتاج الى الوطاء .

فرع قال الصيمري : ولا يزوج ابنة الصغير بفجور هرة ولا بمقطوعة اليدين والرجلين ولا عمياء ولا زمنة ولا يهودية ولا نصرانية ، ولا يزوج ابنته الصغيرة بشيخ هرم ، ولا بمقطوع اليدين والرجلين ، ولا بأعمى ولا زمن ، ولا بفقير وهي غنية ، فان فعل ذلك فسسخ . وعندى أنها تحتل وجها آخر أنه لا يكون له الفسخ لأنه ليس بأعظم ممن زوج ابنته الصغيرة بمجدوم أو أبرص .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح النكاح الا بشاهدين . وقال أبو ثور : يصح من غير شهادة لأنه عقد فصيح من غير شهادة كالبيع . وهذا خطأ لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره اربعة فهو سفاح . خاطب وولى وشاهدان » ويخالف البيع فان القصد منه المال والقصد من النكاح الاستمتاع وطالب الولد ومبناها على الاحتياط ولا يصح الا بشاهدين ذكرين فان عقد برجل وامرأتين لم يصح لحديث عائشة رضى الله عنها ، ولا يصح الا بعدلين لما روى ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل » .

فان عقد بمجهولى الحال ففيه وجهان : (احدهما) وهو قول أبى سعيد الاصطخرى : انه لا يصح ، لان ما افتقر ثبوته الى الشهادة لم يثبت بمجهولين كالانبات عند الحاكم . (والثانى) يصح وهو المذهب لانا لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم تصح انكحة العامة الا بحضور الحاكم لانهم لا يعرفون شروط العدالة ، وفى ذلك مشقة فاكفى بالعدالة الظاهرة كما اكفى فى الجوارث فى حقهم بالتقليد حين شق عليهم ادراكها بالدليل ، فان عقد بمجهولين ثم بان انهما كانا فاسقين لم يصح لانا حكمنا بصحته فى الظاهر ، فاذا بان خلافه حكمنا بابطاله ، كما لو حكم الحاكم باجتهاده ثم جد النص بخلافه . ومن اصحابنا من قال : فيه قولان بناء على القولين فى الحاكم اذا حكم بشهادة شاهدين ثم بان انهما كانا فاسقين ، وان عقد بشهادة اعميين ففيه وجهان :

(احدهما) انه يصح ، لان الأعمى يجوز ان يكون شاهداً .

(والثاني) لا يصح ، لانه لا يعرف الماقد فهو كالاصم الذى لا يسمع
لفظ الماقد ويصح بشهادة ابنى أحد الزوجين ، لانه يجوز أن يثبت النكاح
بشهادتهما وهو اذا جحد الزوج الآخر وهل يصح بشهادة ابنيهما ؟ او بشهادة
ابن الزوج وابن الزوجة ؟ فيه وجهان : (احدهما) يصح لانهما من اهل
الشهادة . (والثانى) لا يصح لانه لا يثبت هذا النكاح بشهادتهما بحال .

فصل واذا اختلف الزوجان فقالت الزوجة : عقدنا بشاهدين
فاسقين وقال الزوج : عقدنا بمدين ، ففيه وجهان : (احدهما) ان القول
قول الزوج لان الاصل بقاء العدالة . (والثانى) ان القول قول الزوج ، لان
الاصل عدم النكاح وان تصادقا على انهما تزوجا بولى وشاهدين ، وانكر
الولى والشاهدان لم يلتفت الى انكارهم لان الحق لهما دون الولى
والشاهدين) .

الشرح حديثا عائشة وابن مسعود رضى الله عنهما مضى تخريجهما
آخفاً في بحث النكاح بولى .

اما الأحكام فانه لا يصح النكاح الا بحضرة شاهدين ذكرين عدلين ،
وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وابن عباس والحسن
البصرى وابن المسيب والنخعي والشعبي والأوزاعي وأحمد بن حنبل .
وقال ابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن مهدى وداود وأهل الظاهر :
لا يفتقر النكاح الى الشهادة ، وبه قال مالك ، الا أنه قال : من شرطه أن
لا يتوصوا بكتمانه ، وان توصوا على كتمانهم لم يصح النكاح وان حضره
شهوده وبه قال الزهرى . وقال أبو حنيفة : من شرطه الشهادة الا أنه ينعقد
بشهادة رجلين فاسقين وعدوين ومحدودين ، وشاهد وامرأتين .

دليلا ما روى عمران بن الحصين رضى الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل » رواه أحمد في رواية
ابنه عبد الله ورواه الدارقطني ، وأشار اليه الترمذى ، وروت عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح :
خاطب وولى وشاهدان » وعنهما رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل » وعنه رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » رواه الترمذى ، وهذه الأحاديث وغيرها مضمي تخريجها في الولي ، ولأنه عقد فلم يكن من شرطه ترك التواصي بالكتمان كالبيع ، ولأن كل ما لم يثبت بشهادة عدلين لم يثبت بشهادة فاسقين كالأثبات عند الحاكم .

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : والشهود على العدل حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح وجملة ذلك أنه اذا عقد بحضرة شاهدين فان علمت عدالتهما ظاهراً وباطناً انعقد النكاح بشهادتهما ، وان علمت عدالتهما فى الظاهر وجهلت فى الباطن ففيه وجهان حكاهما المصنف قال أبو سعيد الاضطخري : لا يصح لأن ما افتقر ثبوته الى الشهادة لم يثبت بمجهول الحال كالأثبات عند الحاكم ، والثانى - وهو المذهب ولم يحك الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره - أن النكاح صحيح لأن الظاهر العدالة ، ولأننا لو اعتبرنا العدالة الباطنة لم ينعقد النكاح الا بحضرة الحاكم ، لأن العامة لا يعرفون شروط العدالة ، وقد أجمع المسلمون على جواز انعقاده بغير حضور الحاكم .

فاذا قلنا بهذا فبان أنهما فاسقان ، فان حدث هذا فسق بعد العقد لم يؤثر ، لأن الاعتبار وجود العدالة حال العقد ، وان بان أنهما فاسقان حال العقد لم يصح النكاح ، لأن فسقهما ينافى قبول شهادتهما على النكاح .

ومن أصحابنا من قال : فيه قولان كالقولين فى الحاكم اذا حكم بشهادة شاهدين ظاهرهما العدالة ؛ ثم بان فسقهما حال الشهادة ، وليس بشيء ، فان ترافع الزوجان الى الحاكم وأقرا بالنكاح وأنه عقد بشهادة رجلين ظاهرهما العدالة واختصا فى حق من حقوق الزوجية كالنفقة والكنوة وما أشبههما ؛ فان الحاكم يحكم بينهما فيما احتكما فيه ، ولا ينظر فى حال

عدالة شاهدين في المباطن إلا أن يعلم أنهما فاسقان فلا يحكم بينهما ، وإن جحد أحد الزوجين الآخر - فأما المدعى عنهما بشاهدين - فإن علم الحاكم عدالتهما ظاهراً وباطناً حين عقد النكاح حكم بصحة النكاح ، وإن علم فسقهما حال الشهادة لم يحكم بصحة العقد بل يحكم بفساده على المذهب ، فإن عرف أنهما كانا عدلين في الظاهر وجهل عدالتهما في الباطن فلا يجوز أن يحكم بصحة العقد ولا بفساده بل يتوقف إلى أن يعلم عدالتهما في الباطن ، لأنه لا يجوز أن يحكم بشهادة شاهد إلا بعد معرفة حاله ظاهراً وباطناً ، بخلاف ما لو أقر بالنكاح ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد في التعليق . وذكر ابن الصباغ أن الرجل إذا ادعى نكاح امرأة بولي وشاهدي عدل فأقام شاهدين عدلين عند الحاكم فإنه يبحث عن حالهما عند الحاكم ولا يبحث عن حالهما حين العقد ، والأول أصح . وهل ينعقد النكاح بشهادة أعميين أو أعمى وبصير ؟ فيه وجهان : (أحدهما) ينعقد ، لأن الأعمى من أهل الشهادة . (والثاني) لا يصح لأنه لا يعرف العاقد فهو كالأصم الذي لا يسمع لفظ العاقد وهل يعقد بشهادة أخرسين أو أخرس وتطلق ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا ينعقد ، قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب ، لأن الشهادة تقتصر إلى صريح اللفظ ، والأخرس لا يتأتى منه ذلك . (والثاني) ينعقد . قال القاضي أبو الطيب وهو المذهب لأن اشارته إذا كانت مفهومة تقوم مقام عبارة غيره .

فرع . وهل تجوز شهادة أصحاب الصنع الدنيئة مثل الحجام والقصاب والكناس وغيرهم ؟ فيه وجهان بناء على جواز قبول شهادتهم في سائر الحقوق ، ويأتي بيانهما في موضعهما من كتاب الشهادات .

فرع . وإن عقد النكاح بشهادة ابني أحد الزوجين أو بشهادة ابنه وجده أو بشهادة عدوى أحد الزوجين صح النكاح لأنه يثبت بشهادتهما ، وهو إذا شهد الابنان على والدهما أو شهد العدوان لعدوهما ، وأن عقد النكاح بشهادة ابني الزوجين أو ابن لهذه أو جد هذا وجد هذه أو عدوين لهما ففيه وجهان : (أحدهما) ينعقد لأنهما من أهل الشهادة في النكاح في الجملة . (والثاني) لا ينعقد لأنه لا يثبت بشهادتهما بحال من الأحوال ،

من أصحابنا الخراسانيين من قال : ينعقد شهادة العدوين وجها واحداً ،
لأن العداوة قد تزول .

فرع وليس من شرط الشهادة احضار الفاهدين بل لو حضر
الشاهدان لأتسهما وسمعا الإيجاب والقبول صح ذلك ولو سمعا الإيجاب
والقبول ولم يسمعا الصداق صح النكاح لأن الصداق ليس بشرط في
النكاح ، وإن سمع أحد الشاهدين الإيجاب وسمع الآخر القبول لم يصح
النكاح ؛ لأنها شرط في الإيجاب والقبول .

فرع وإذا تزوج المسلم كناية فانه يتزوجها من وليها الكافر
إذا كان عدلاً في دينه ، ولا يصح إلا بحضرة شاهدين مسلمين عدلين .
وقال أحمد : لا يصح أن يتزوجها إلا من المسلم . وقال أبو حنيفة : يتزوجها
من وليها الكافر ، ويصح أن يكون بشهادة كافرين .

دللنا على أحمد قوله تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض » فدل ذلك على أنه لا ولاية لهم على الكافرين ومادامت الولاية
منقطعة على الكافر من المسلم فمن أين يأتي بولي مسلم لها ؟ فلم يبق إلا
أن يكون وليها كتيباً متصفاً بالعدالة في دينه حتى لا يجحد حقاً من حقوقه
أو حقوقها في كتب العقد ، ودللنا على أبي حنيفة لأنها شاهدان لا يثبت
بهما نكاح المسلمة ؛ فلم يثبت بهما نكاح الكافرة كالعبدین ، وكالفرق
بين الولي والشاهدين لأن الولي أريد لدفع العار عن النسب ، والكافر
كالمسلم في دفع العار ؛ والشاهدان يرادان لإثبات الفرائض عند جحد أحد
الزوجين ، وليس الكافر كالمسلم في إثبات الفرائض ؛ لأنه لا يثبت بشهادته
الفرائض ، ولأن الولي يتعين في العقد فتأكد حاله فجاز أن يكون كافراً ،
والشاهد يتعين فلم يجز أن يكون كافراً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح إلا على زوجين معينين لأن المقصود بالنكاح
إمانيهما فوجب تعيينهما ، فإن كانت المنكوحة حاضرة فقال : زوجتك هذه

صح . وان قال : زوجتك هذه فاطمة واسمها عائشة صح ، لأن مع التعيين بالإشارة لا حكم للأسم ، فلم يؤثر الخطأ فيه ، وان كانت المنكوحة غائبة فقال : زوجتك ابنتي وليس له غيرها صح ، وان قال : زوجتك ابنتي فاطمة وهي عائشة صح ، لأنه لا حكم للأسم مع التعيين بالنسب ، فلم يؤثر الخطأ فيه ، وان كان له اثنتان فقال : زوجتك ابنتي لم يصح حتى يبينها بالأسم او بالصفة ، وان قال : زوجتك عائشة وقبل الزوج ونوى ابنته ، او قال زوجتك ابنتي وقبل الزوج ونوى الكبيرة صح لأنها تميزت بالنية ، وان قال : زوجتك ابنتي ونوى الكبيرة وقبل الزوج ونوى الصغيرة لم يصح ، لأن الإيجاب في امرأة والقبول في أخرى ، وان قال زوجتك ابنتي عائشة ، ونوى الصغيرة وقبل الزوج ، ونوى الكبيرة ، صح النكاح في عائشة في القاهر ، ولم يصح في الباطن ، لأن الزوج قبل في غير ما أوجب الولي .

فصل ويستحب أن يخطب قبل العقد ، لما روى عن عبد الله قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة : الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله » قال عبد الله ثم تصل خطبتك بثلاث آيات : « اتقوا الله حقيق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » « اتقوا الله الذي تساطون به والإرحام أن الله كان عليكم رقيباً » « اتقوا الله وقولوا قولا سديداً ، فإن عقد من غير خطبة جاز لما روى سول بن سعد الساعدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي خطب الواهية ، زوجتكها بما معك من القرآن » ولم يذكر الخطبة ، ويستحب أن يدعو لهما بعد العقد ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفا الإنسان إذا تزوج قال : بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير » .

الشرح حديث عبد الله بن مسعود أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من رواية أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه ولم يسمع منه . وقد رواه الحاكم من طريق أخرى عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن ابن مسعود وليس فيه الآيات ، ورواه أيضاً من طريق إسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة

أن عبد الله قال فذكره نحوه ، ورواه البيهقي من حديث واصل الأحمد
عن شقيق عن ابن مسعود بتمامه ، وفي رواية للبيهقي « إذا أراد أحدكم أن
يخطب لحاجة من النكاح أو غيره فليقل : الحمد لله نحمده ونستعينه
الخ » .

ورواية الترمذي أردفها بعد التحسين بقوله : رواه الأعمش عن
أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما فقال : عن أبي إسحاق عن
أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال النووي في كتاب الأذكار : يستحب أن يخطب بين يدي العقد
خطبة تشتمل على ما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا وتكون أطول من تلك ،
وسواء خطب العاقد أو غيره ، وأفضلها ما رويناه في سنن أبي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرها بالإسناد الصحيحة عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا من
يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم
من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً ، واتقوا
الله الذي تساءلون به والأرحام ، ان الله كان عليكم رقيباً . يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون ، يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم
ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً » .

ثم قال : هذا لفظ احدي روايات أبي داود ، وفي رواية له أخرى بعد
قوله « ورسوله ، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، من طمع
الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فانه لا يضر الا نفسه ، ولا يضر الله
شيئاً » قال الترمذي حديث حسن . اهـ .

أما حديث سهل بن سعد الساعدي فقد رواه أحمد والبخاري ومسلم ،

وَقَفَّه « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
 إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
 زَوْجِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تَصِدَّقُهَا إِيَّاهُ ؟ فَقَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا أَزَارِي هَذَا ، فَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا أَزَارَكَ جَلَسْتَ لَا أَزَارُكَ ، فَالْتَمَسَ
 شَيْئًا ، فَقَالَ : مَا أَجَدُ شَيْئًا ، فَقَالَ : االْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، فَالْتَمَسَ
 فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ
 شَيْءٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ يَسْمِيهَا ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » •

وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سَنَنِهِ عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ الْأَزْدِيِّ قَالَ :
 « زَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ :
 لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدُكَ مَهْرًا » وَهُوَ مَعَ أَرْسَالِهِ فِيهِ مِنْ لَا يَعْرِفُ • وَمَنْ ثُمَّ
 فَلَا يَحْتَاجُ بِهِ فِي تَخْصِيصِ الْحُكْمِ بِهَذِهِ الْمَرْأَةِ •

أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَحَسَنَهُ
 وَابْنُ مَاجَةٍ وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ : « وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
 الزَّوْجَيْنِ بَارَكَ اللَّهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا فِي صَاحِبِهِ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ » رَوَيْنَا
 فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ :
 « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ » وَرَوَيْنَا فِي الصَّحِيحِ أَيْضًا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 لِعَبَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ : « بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ » •

أَمَّا اللَّفَاتُ فَقَوْلُهُ (رَفَأَ) قَالَ فِي الْفَتْحِ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْقَاءِ
 مَهْمُوزٌ ، مَعْنَاهُ دَعَا لَهُ • وَفِي الْقَامُوسِ دَفَّاهُ تَرْفُئَةً وَتَرْفِيًا ، قَالَ لَهُ : بِالرَّفَاءِ
 وَالْبَيْنِ • أَيْ بِالِالْتِمَامِ وَجَمْعِ الشَّمْلِ ا ه • وَالتَّرْفُئَةُ فِي الْأَصْلِ الْإِلْتِمَامُ •
 يُقَالُ رَفَأَ الْفَتْقَ لَأَمْ خَرَقَهُ وَضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَكَانَتْ تَرْفُئَةُ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ
 يُقَالَ « بِالرَّفَاءِ وَالْبَيْنِ » ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا وَأَرْشَدَ
 إِلَى مَا فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي الْأَحْكَامِ •

اما الأحكام فانه اذا أراد عقد النكاح على امرأة فلا بد أن تتميز عن غيرها بالمشاهدة أو بالصفة أو بالتسمية ، فإذا كان له ابنة واحدة وهي حاضرة ، فإن قال زوجتك هذه صح ولم يحتج الى ذكر اسمها ولا الى صفتها ، وإن قال : زوجتك ابنتي وزوجتك هذه عائشة صح لأنها تميزت بالإشارة ، وكان ما زاد تأكيداً ، وإن كان اسمها عائشة فقال : زوجتك هذه فاطمة : فقال البغداديون من أصحابنا يصح ، لأنه لا حكم لتغيير الاسم مع الإشارة ، وقال المسعودي : هل يصح ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين فيما لو قال : بعثك هذا البغل وكان حماراً أو فرساً . وإن كان له ابنة واحدة اسمها عائشة وهي غائبة عنهما ، فإن قال زوجتك ابنتي صح ، لأن قوله ابنتي صفة لازمة لها وليس له غيرها ، وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة صح ، لأن النكاح يتعقد بقوله ابنتي ، فإذا سماها باسمها كان تأكيداً ، وإن قال زوجتك ابنتي فاطمة فغير اسمها ، فقال البغداديون من أصحابنا : يصح ، لأن قوله ابنتي صفة لازمة لها لا تختلف ولا تتغير ، والاسم يتغير ويختلف ، فاعتبر حكم الصفة اللازمة وألغى الاسم ، قال المسعودي : لا يصح ، ولم يذكر له وجهاً . وإن قال : زوجتك عائشة وقصد ابنته فذكر الشيخ أبو اسحاق والطبري في العدة وحكاه ابن الصباغ عن الشيخ أبي حامد أنه يصح لأنها تتميز بالنية ، وإن لم يقصد ابنته لم يصح ، قال ابن الصباغ : وهذا فيه نظر ، لأن هذا العقد تعتبر فيه الشهادة فلا بد أن يكون العقد مما يصح أداء الشهادة على وجه يثبت به العقد وهذا متعذر في النية ولم أجد فيما قرأت من تعليق الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يصح من غيره تفصيل لأن هذا الاسم يقع على ابنتيه وعلى من اسمها عائشة فلا تتميز بذلك عن غيرها ، فإن كانت له ابنتان كبيرة اسمها عائشة وصغيرة اسمها فاطمة ، فإن قال زوجتك ابنتي أو احدي ابنتي لم يصح لأن المروجة غير متميزة . وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة أو ابنتي الكبيرة صح لأنه قد بينها بالصفة أو بالاسم .

وإن قال زوجتك ابنتي الكبيرة فاطمة فغير اسمها صح النكاح على الصغيرة ولا يضر تغييره للاسم ، وعلى قول المسعودي في التي قبلها لا يصح ها هنا . وإن قال : زوجتك ابنتي عائشة وهو ينوي الصغيرة واسم الصغيرة

فاطمة فقبل الزوج وهو ينوى الصغيرة ، قال الشيخ أبو حامد : ينقذ
النكاح على الصغيرة لاتفاق بينهما ولا يضر تغيير الاسم •

وان قال : زوجتك ابنتي عائشة وهو ينوى الصغيرة وقبل الزوج وهو
ينوى الكبيرة انعقد النكاح في الظاهر على الكبيرة لأنه أوجب نكاحها له
فقبلها في الباطن ، وهو مفسوخ لأنه أوجب له النكاح في الصغيرة فقبل في
الكبيرة : فان قال : زوجتك ابنتي فقبل الزوج وفويا الكبيرة فقال الشيخ
أبو اسحاق يصح لأنها تميزت بالنية • وقال ابن الصباغ : لا يصح لأنه
لا يمكن اذن الشهادة في هذا •

فرع وان كان لرجل ابنتان فزوج رجل احدهما بعينها ثم مات
الأب وادعت كل واحدة من الابنتين على الزوج أنها هي التي زوجها أبوها
منه فان أنكرهما حلف لكل واحدة يميناً ، وان أقر لاحدهما ثبت
زوجتيهما • فان ادعت عليه الأخرى النكاح بعد ذلك قال ابن الحداد
لم تسمع دعواها لأنه قد أقر بتحريمها على نفسه ، وان ادعت عليه نصف
المهر فالقول قوله مع يمينه ، فان حلف لها فلا كلام ، وان نكل حلفت ووجب
المسمى لها الذي ادعت •

وان لم يدعي عليه ولكنه ادعى على احدهما أنها زوجته فان أقرت
له ثبت النكاح بينهما ، وان أنكرت حلفت له وسقطت دعواه ، قال
ابن الحداد : ووجب عليه لها نصف مهرها •

قلت : وينبغي أنه لا يثبت لها ذلك الا اذا ادعته ، فأما اذا لم تدعيه
لم يثبت لها • قال ابن الحداد : ويكون ذلك ابطالا لنكاح التي أقر بنكاحها
أولاً ، ويجب لها نصف مهرها ان لم يدخل بها ، وجميع مهرها ان دخل
بها •

فرع اذا قال : زوجتك حمل هذه المرأة ان كانت ابنة لم يصح
النكاح لأنه قد يكون ربيطاً أو حملاً موهوماً فلا يتحقق وجوده ؛ وقد يكون
ذكراً ، وقد يكون ابنتين ، فلا يعلم أيتهما المعقود عليها وهذا غرر من غير

حاجة ، فلا يصح كما اذا كتب رجل الى الولي : زوجني ابنتك فقراه الولي
أو غيره بحضرة شاهدين فقال الولي : زوجته لم ينقذ النكاح •

وحكى ابن الصباغ أن أبا حنيفة وأصحابه قالوا : يصح دليلنا أنه لم
يوكل القارىء فلم يصح كما لو استدعاه من غائب فبلغه فأوجب •

فرع وإذا أراد العقد خطب الولي أو الزوج أو أجنبي من
الحاضرين فيحمد الله تعالى ويصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم ويوصي
بتقوى الله ويرغب في النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي
بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أتر » فالنكاح من الأمور التي لها بال ،
والخطبة مستحبة غير واجبة ، وبه قال عامة أهل العلم الا داود فانه قال :
إنها شرط في النكاح •

دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي
عدل » ولم يشترط الخطبة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم : « زوج
الواهة ولم يخطب » « وتزوج عائشة رضي الله عنها ولم يخطب » •

قال الشيخ أبو حامد : وقد روى في بعض الروايات أنه قال في الثلاث
الآيات : « يا أيها الناس ، قال : وحكى عن بعض المتأخرين أنه كان يقول :
المحمود الله ، والمصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخير ما عمل به
كتاب الله قال : وزاد بعضهم فكان يقول : المحمود الله ذو الجلال والاکرام ،
والمصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخير ما عمل به كتاب الله المرفق
بين الحلال والحرام ، ثم يقول : والنكاح مما أمر الله به وندب اليه » •

وأما الخطبة التي تحلل العقد بأن يقول الولي : « بسم الله والحمد لله
وصلى الله على رسول الله ، أوصيكم بتقوى الله » ويقول كما روى عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكحتك على ما أمر الله به من امساك بمعروف
أو تسريح باحسان » ثم يقول الزوج : « بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله أوصيكم بتقوى الله قبلت نكاحها » فاختلف
أصحابنا في صحة العقد مع ذلك ، فذكر الشيخ أبو حامد والمحامل

وابن الصباغ أن ذلك يصح ، لأن الخطبة متعلقة بالنكاح فلم يؤثر فصلها بين الإيجاب والقبول ، كالتيتم بين صلاتي الجمع .

وحكى الشيخ مصنف المذهب عن بعض أصحابنا أن الفصل بين الإيجاب والقبول بالخطبة يبطل العقد كما لو فصل بينهما بغير الخطبة ؛ ويخالف التيمم ، فانه مأمور به بين الصلاتين ، والخطبة مأمور بها قبل العقد .

قال النووي في الأذكار : فلو قال : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت نكاحها صح ، ولم يضر هذا الكلام بين الإيجاب والقبول لأنه فصل يسير له تعلق بالعقد ، ويكره أن يقال للزوج بعد العقد بالرفاء والبنين ؛ لما روى أحمد والنسائي وابن ماجه عن عقيل بن أبي طالب أنه تزوج امرأة من بنى جشم فقالوا : بالرفاء والبنين ، فقال لا تقولوا هكذا ، ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم بارك لهم وبارك عليهم » وفي رواية له : « لا تقولوا ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن ذلك : قولوا بارك الله لها فيك وبارك لك فيها » وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبرانى وهو من رواية الحسن عن عقيل . قال في الفتوح : ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ، وقد اختلف في علة النهي عن الترفئة التي كانت تفعلها الجاهلية ف قيل : لأنه لا حمد فيها ولا ثناء ولا ذكر الله . وقيل : لما فيه من الإشارة الى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر ، والا فهو دعاء للزوجين بالالتئام والاتلاف فلا كراهة فيه .

وقال ابن المنير : الذى يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلا لادعاء فيظهر أنه لو قيل بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين وقال العمرانى من أصحابنا : ويكره أن يقال للزوج بعد العقد بالرفاء والبنين والمستحب أن يقول ما ورد في حديث أبى هريرة وساقه . قلت : ووجه الكراهة ترك اللفظ النبوى الشريف والعدول عنه الى دعاء آخر والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يصح العقد الا بلفظ التزويج أو الانكاح ، لأن ما سواهما من الألفاظ كالتمليك والهبة لا يأتي على معنى النكاح ، ولأن الشهادة شرط في النكاح فإذا عقد بلفظ الهبة لم تقع الشهادة على النكاح ، واختلف اصحابنا في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة ، فمنهم من قال : لا يصح لأن كل لفظ لا ينعقد به نكاح غيره لم ينعقد به نكاحه كلفظ الاحلال . ومنهم من قال : يصح لأنه لما خص بهبة البضع من غير بدل خص بلفظها ، وأن قال : زوجني فقال : زوجتك صح ، لأن الذي خطب الواهية من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال زوجنيها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « زوجتكها بما معك من القرآن » وأن قال : زوجتك ، فقال : قبلت ، ففيه قولان :

(أحدهما) يصح لأن القبول يرجع الى ما أوجبه الولي كما يرجع في البيع الى ما أوجبه البائع .

(والثاني) لا يصح لأن قوله : قبلت ليس بصريح في النكاح فلم يصح به ، كما لو قال : زوجتك فقال نعم . وأن عقد بالعجمية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم « استحللتم فروجهن بكلمة الله » وكلمة الله بالعربية فلا تقوم العجمية مقامها كالقرآن (والثاني) وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه أن كان يحسن بالعربية لم يصح ، وإن لم يحسن صح ، لأن ما اختلف بلفظ غير معجز جاز بالعجمية عند المعجز عن العربية ، ولم يجز عند القدرة كتكبير الصلاة (والثالث) وهو الصحيح أنه يصح ، سواء أحسن بالعربية أو لم يحسن ، لأن لفظ النكاح بالعجمية يأتي على ما يأتي عليه لفظه بالعربية ، فقام مقامه ، ويخالف القرآن فإن القصد منه النظم المعجز ، وذلك لا يوجد في غيره ، والقصد بالتكبير العبادة ففرق فيه بين المعجز والقدرة كأفعال الصلاة ، والقصد بالنكاح تمليك ما يقصد بالنكاح ، والعجمية كالعربية في ذلك ، فإن فصل بين القبول والاجاب بخطبة بان قال الولي : زوجتك ، وقال الزوج : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قبلت نكاحها . ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله : أنه يصح لأن الخطبة مأمور بها للعقد فلم تمنع صحته كالتيمم بين صلاتي الجمع .

(والثاني) لا يصح ، لأنه فصل بين الإيجاب والقبول فلم يصح كما لو فصل بينهما بغير الخطبة ، ويخالف التيمم فإنه مأمور به بين الصلاتين والخطبة مأمور بها قبل العقد .

فصل وإذا انعقد العقد لزم ولم يثبت فيه عيار المجلس ولا خيار الشرط لأن العادة في النكاح أنه يسئل عما يحتاج إليه قبل العقد فلا حاجة فيه إلى الخيار بعده ، والله تعالى أعلم .

الشرح الأحكام : لا ينعقد النكاح عندنا إلا بلفظ النكاح أو التزويج ، وهما اللفظان اللذان ورد بهما القرآن ، وهو قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء » وقوله تعالى : « فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها » فأما لفظ البيع والتملك والهبة والاجارة وغيرها من الألفاظ فلا ينعقد به النكاح ، وبه قال عطاء وابن المسيب والزهري وبريعة وأحمد بن حنبل .

وقال أبو حنيفة : ينعقد النكاح بكل لفظ يقتضى التملك كالبيع والتملك والهبة والصدقة ، وفي لفظ الاجارة عنه روايتان ، ولا ينعقد بالاباحة والتحليل وقال مالك : أن ذكر المهر مع الألفاظ التي تقتضى التملك انعقد بها النكاح . وإن لم يذكر المهر لم ينعقد بها النكاح .

دليلنا قوله تعالى : « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين » فذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم مخصوص بالنكاح بلفظ الهبة ، وأن غيره لا يساويه ، ولأنه لفظ ينعقد به غير النكاح فلم ينعقد به النكاح كالاجارة والاباحة .

فرع قال الشافعي رضى الله عنه : والفرج محرم قبل العقد فلا يحل أبداً إلا بأن يقول الولي : قد زوجتكها أو أنكحتكها ، ويقول الزوج : قد قبلت التزويج أو النكاح . أو قال : أنكحتك ابنتي ؛ فقال الزوج : قبلت النكاح والتزويج صح ذلك ، لأنه قد وجد الإيجاب والقبول في النكاح والتزويج ، فإن قال الولي : زوجتك ابنتي أو أنكحتك ، فقال

الزوج : قبلت ؛ ولم يقل النكاح ولا التزويج فقد قال الشافعي رضي الله عنه في موضع : يصح . وقال في موضع : لا يصح ، واختلف أصحابنا فيها على ثلاث طرق ، فمنهم من قال : لا يصح قولاً واحداً . وحيث قال : يصح أراد إذا قبل الزوج قبولاً تاماً .

ومنهم من قال : يصح قولاً واحداً ، وحيث شرط الشافعي رضي الله عنه لفظ النكاح ؛ أو التزويج في القبول فأراد على سبيل التأكيد ، وهذا لا يصح لأنه قال : لا ينعقد النكاح ، فقال أكثر أصحابنا : هي على قولين ، وهذا اختيار الشيخ أبي اسحاق وابن الصباغ .

(أحدهما) يصح ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد لأن قوله : قبلت إذا ورد على وجه الجواب عن إيجاب متقدم كان المراد به قبول ما تقدم ، فصح كما لو قال : بعتك داري أو وهبتكها ، فقال : قبلت فانه يصح .

(والثاني) لا يصح ، قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الاعتبار في النكاح أن يحصل الإيجاب والقبول فيه بلفظ النكاح أو التزويج ؛ فإذا عرى القبول منه لم يصح كما لو قال رجل لآخر : زوجت ابنتك من فلان ؟ فقال الولي : نعم ، وقال الزوج : قبلت النكاح ، فان هذا لا يصح بلا خوف وإن قال الولي : زوجتك ابنتي ، فقال الزوج : نعم . قال الصيمري : هو كما لو قال الزوج : قبلت على الطرق الثلاث .

وقال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا : لا يصح قولاً واحداً . وإن قال الزوج زوجني ابنتك فقال الولي : زوجتك صح ذلك ولا يفتقر الزوج إلى أن يقول : قبلت نكاحها ، وقد وافقنا أبو حنيفة هنا وخالفنا في البيع ؛ لما روى أن الذي تزوج الواهبة قال للنبي صلى الله عليه وسلم زوجنيها يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم زوجتكها ولم يأمره بالقبول بعد هذا . وإن قال الزوج : أتزوجني ابنتك ؟ فقال الولي : زوجتك لم يصح حتى يقول الزوج : قبلت التزويج أو النكاح ، لأن قوله : أتزوجني ؟ استفهام ليس باستدعاء ؛ ولو قال الولي : أتستنكحها ؟ فقال الزوج : قد

استكحت أو قد تزوجت لم يكن بد من قول الولي بعد هذا : زوجتك أو أنكحتك لأن ما تقدم انما كان استفهاماً ولم يكن تقريراً .

فرع وان عقد النكاح بالعجمية فاختلف أصحابنا فيه ؛ فقال الشيخ أبو حامد : ان كانا يحسنان العربية لم يصح العقد بالعجمية وجهاً واحداً . وان كانا لا يحسنان العربية فهل يصح العقد بالعجمية ؟ فيه وجهان ، المذهب أنه يصح . وقال القاضي أبو الطيب : ان كانا لا يحسنان العربية صح العقد بالعجمية وجهاً واحداً ، وان كانا يحسنان بالعربية فهل يصح العقد بالعجمية ؟ فيه وجهان . وقال المصنف : فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يصح العقد بالعجمية لقوله صلى الله عليه وسلم : « استحللتم فروجهن بكلمة الله » وكلمة الله انما هي بالعربية . (والثاني) ان كانا يحسنان العربية لم يصح العقد بالعجمية ، وان كانا لا يحسنان صح بالعجمية . كما قلنا في تكبيرة الاحرام . (والثالث) يصح العقد بالعجمية بكل حال ؛ لأن لفظ العجمية يأتي على ما يأتي عليه العربية في ذلك .

وان كان أحدهما يحسن العربية ولا يحسن العجمية ، والآخر يحسن العجمية ولا يحسن العربية ، وقلنا : يصح العقد بالعجمية صح العقد بينهما شرط أن يفهم القائل أن الولي أوجب له النكاح ، لأنه اذا لم يفهم لا يصح أن يقبل ؛ وهكذا اذا حضر شاهدان أعجميان وعقد بالعربية ، أو عربيان وعقد بالعجمية فلا يصح الا اذا فهما أن العاقلين عقدا النكاح ، لأن الغرض بالشاهدين معرفتهما بالعقد وتحملهما الشهادة .

فرع واذا وكل الزوج من يقبل له النكاح ، أو قبل الأب لابنه الصغير ؛ فان النكاح لا يصح حتى يسمى الزوج في الايجاب والقبول ؛ فيقول الولي : زوجت فلانة فلاناً - ويسمى الزوج ، ويقول القائل من قبل الزوج : قبلت النكاح لفلان ويسمى الزوج بخلاف الوكيل في الشراء فانه لا يجب ذكر الموكل ، لأن النكاح لا يقبل ثقل الملك فيه . أى أن الرجل لا يجوز أن يتزوج امرأة ثم ينتقل نكاحها منه الى غيره . والملك في المال

من قبل النقل • أى أنه يجوز أن يملك الرجل عيناً ثم ينتقل ملكها منه الى غيره • قال الطبرى : ولهذا قال أصحابنا : لو قال رجل لآخر : وكلتك أن تزوج ابنتى من زيد فزوجها من وكيل زيد صح لأنه فى الحقيقة زوجها من زيد • ولو قال : وكلتك أن تباع سيارتى هذه من زيد فباعها من وكيل زيد لم يصح لهذا المعنى • فاذا انعقد النكاح لزم ولم يثبت فيه خيار المجلس ولا خيار الثلاث • وقد مضى تفصيل ذلك فى البيع والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يحرم النكاح وما لا يحرم

من ارتد عن الدين لم يصح نكاحه ، لأن النكاح يراد للاستمتاع ولا يوجد ذلك فى نكاح المرتد • ولا يصح نكاح الخشى المشكل لأنه ان تزوج امرأة لم يؤمن أن يكون امرأة ، وان تزوج رجلاً لم يؤمن أن يكون رجلاً • ولا يصح نكاح المحرم لما بيناه فى الحج •

فصل ويحرم على الرجل من جهة النسب الأم والبنت والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت لقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » ومن حرم عليه مما ذكرناه بنسب حرم عليه بذلك النسب كل من يدلى به • وان بعد فتحرم عليه الأم وكل من يدلى بالأمومة من الجدات من الأب والأم وان علون • وتحرم عليه البنت وكل من ينتسب اليه بالبنوة من بنات الأولاد وأولاد الأولاد وان سفلى • وتحرم عليه الأخت من الأب والأخت من الأم والأخت من الأب والأم • وتحرم عليه العمة وكل من يدلى اليه بالعمومة من أخوات الآباء والأجداد من الأب والأم أو من الأب أو من الأم وان علون • وتحرم عليه الخالة وكل من يدلى اليه بالخولة من أخوات الجدات من الأب والأم أو من الأب أو من الأم وان علون • ويحرم عليه بنت الأخ وكل من ينتسب اليه ببنوة الأخ من بنات أولاده وأولاد أولاده وان سفلى • وتحرم عليه بنت الأخت وكل من ينتسب اليه ببنوة الأخت من أولادها وأولاد أولادها وان سفلى • لأن الاسم يطلق على ما قرب وبعد ، والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى : « يا بنى آدم » وقوله

تعالى « ملة ابيكم ابراهيم » وقوله سبحانه وتعالى « ملة آبائي ابراهيم واسحاق ويعقوب » فاطلق عليهم اسم الآباء مع البعد . وقال صلى الله عليه وسلم لقوم من أصحابه يرمون « ارموا فان اباكم اسماعيل عليه السلام كان راميا » فسمى اسماعيل اباهم مع البعد ، ولأن من بعد منهم كمن قرب في الحكم ، والدليل عليه أن ابن الابن كالابن ، والجد كالاب في الميراث والولاية والعق بالملك رد الشهادة ، فلاذن يكون كالابن والاب في التحريم ومبناه على التقلب (اولى) .

الشرح قبل أن ندخل في شرح الفصل نذكر هذا الأصل : اعلم أن التحريم ليس صفة للأعيان ، والأعيان ليست مورداً للتحليل والتحريم ولا مصدراً وانما يتعلق التكليف بالأمر والنهي بأفعال المكلفين من حركة وسكون ، لكن الأعيان لما كانت مورداً للأفعال أضيف الأمر والنهي والحكم إليها ، وعلق بها مجازاً على معنى الكناية بالمحل عن الفعل الذي يحل به .

أما الأحكام فانه لا يصح نكاح المرتد والمرتدة لأن القصد بالنكاح الاستمتاع ولما كان دمه مهدراً ووجب قتلها فلا يتحقق الاستمتاع ، ولأن الرحمة تقتضى ابطال النكاح قبل الدخول فلا ينعقد النكاح معها كالرضاع ؛ ولا يصح نكاح الخنثى المشكل لأنه لا يدري هل هو رجل أم امرأة فان حمل هذا الخنثى تبينا أنه امرأة ، وأن نكاحه كان باطلاً لأن الحمل دليل على الأنوثة من طريق القطع .

مسألة النساء اللاتي نص القرآن على تحريمهن أربع عشرة امرأة، ثلاث عشرة بقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية ، وواحدة في قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » فسبع منهن حرمت بالنسب واثنتان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وواحدة بالجنس ، فالسبع المحرمات بالنسب : الأم والبنت والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت للآية : « حرمت عليكم أمهاتكم » الخ فأما الأم فيحرم عقد النكاح عليها ووطؤها .

قال الصيمرى : ومن أصحابنا من قال : تحريم وطئها علم بالعقل ،

وليس بشيء ، وسواء في التحريم الأم حقيقة وهي التي ولدته ، والأم مجازاً وهي جدته أم أمه وأم أبيه . وكذلك كل جد من قبل أبيه أو أمه وإن علت ، وأما البنت فتحرم عليه التي يقع عليها اسم البنت حقيقة وهي بنته لصلبه ، والبنت التي يقع عليها اسم البنت مجازاً وهي بنت بنته وبنت ابنه وإن سفلت . وأما الأخت فتحرم عليه سواء أكانت لأب وأم أو لأب أو لأم لمعوم قوله تعالى « وأخواتكم » وأما العمة فيحرم عليه من يقع عليه اسم العمة حقيقة وهي أخت أبيه ، سواء كانت أخته لأبيه وأمّه أو لأبيه أو لأمّه ، ويحرم عليه من يقع عليها اسم العمة مجازاً وهي أخت لجد من أجداده من قبل أبيه أو من قبل أمه .

وأما الخالة فيحرم عليه نكاح من يقع عليه اسم الخالة حقيقة ، وهي أخت أمه لأبيها وأمها أو لأبيها أو لأمها . ويحرم عليه من يقع عليها اسم الخالة مجازاً وهي أخت كل جدة له من قبل أمه وأبيه ، وأما بنت الأخ فتحرم عليه نكاح بنت أخيه حقيقة وهي بنت أخيه لصلبه ويحرم عليه بنت أخيه مجازاً وهي كل من تنسب إلى أخيه بالبنوة من قبل أبنائه وبناته وإن سفلت . وأما بنت الأخت فتحرم عليه بنت أخته حقيقة ، وهي بنت أخته لصلبها . ويحرم عليه بنت أخته مجازاً ، وهي كل من ينسب إلى أخته بالبنوة من بنات أبنائها وبناتها وإن سفلن وكذلك التحريم بالجمع وقد ثبت بالسنة بحديث رواه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أبو هريرة وأجمعت الأمة قاطبة بجميع مذاهبها على العمل به وهل يحرم عليه كل من وقع عليها الاسم مجازاً بالاسم أو بالقياس على من وقع عليه الاسم حقيقة ؟ فيه وجهان : (الصحيح) أنه يحرم بوقوع الاسم عليها لقوله تعالى « يا بني آدم » وقوله تعالى « ملة أبيكم إبراهيم » وقوله « ملة آبائي إبراهيم واسحاق ويعقوب » فأطلق عليهم اسم البنوة والأبوة مع البعد .

إذا ثبت هذا فقد عبر بعض أصحابنا عن المحرمات بالنسب فقال :

يحرم على الرجل أصوله وفصوله ، وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده وهي عبارة عن حسبه ؛ لأن أصوله من ينسب الرجل إليه بالبنوة ، من الآباء والأمهات وفصوله من ينسب إلى الرجل بالبنوة ، وفصول أول

أصوله الأخوات وأولادهن وبنات الاخوة وأول فصل من كل أصل بعده
العمات والخالات فاحترز عن بنات العمات وبنات الخالات وأول فصل
من كل أصل بعده •

فرع وأما الائتتان المنصوص على تحريمهما بالرضاع فالأم
والأخت لقوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من
الرضاعة » فمتى كان للرجل زوجة وانبثق منها لبن من وطئه فأرضعت به
طفلا له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صار كالولد لهما من النسب،
وصارا كالوالدين له من النسب ، في تحريم النكاح وجواز الخلوة ؛ ويحرم
عليها نكاحه ونكاح أولاده وأولاد أولاده وإن سفلوا لأنه ولدهما ، ويحرم
على الرضيع نكاح الأم من الرضاع الحقيقية والمجاز والأخت من الرضاع
والعمة من الرضاع الحقيقية والمجاز ، وبنات الأخت من الرضاع الحقيقية
والمجاز على ما ذكرناه في المحرمات من النسب ؛ لأن الله تعالى نص على السبع
المحرمات بالنسب ، ونص على الأم والأخت من الرضاع لينبه بهما على من
تقدم ذكرهن من المحرمات والنسب • وروى عائشة أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : يحرم من النسب • وفي رواية ما يحرم من الولادة ، ويقال :
الرضاع بكسر الراء وفتحها ، فأما الرضاعة بالتاء فيفتح الراء لا غير •

فرع في مذاهب العلماء في عدد الرضعات المحرمات •

التحريم بالرضاع إنما يحصل إذا اتفق الارضاع في الحولين لقوله
تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » أما في قدر ما يحرم
فالمذهب عندنا اعتبار شرطين : (أحدهما) خمس رضعات لحديث عائشة
رضي الله عنها قالت : « كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من
ثم نسخن بخمس معلومات وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما
يقرأ من القرآن » وموضع الدليل أنها أثبتت أن العشر نسخن بخمس ؛
فلو تعلق التحريم بما دون الخمس لكان ذلك نسخا للخمس ولا يقبل على
هذا خبر واحد ولا قياس ، لأنه لا ينسخ بهما وفي حديث سهلة : « أرضعني
خمس رضعات يحرم بهن » • (الشرط الثاني) أن يكون في الحولين فإن

كان خارجاً عنهما لم يحرم لقوله تعالى « حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » وليس بعد التمام والكمال شيء .

واعتبر أبو حنيفة رحمه الله بعد الحولين ستة أشهر . واعتبر مالك الشهر ونحوه وقال زفر من أصحاب أبي حنيفة : مادام يجترىء باللبن ولم يهضم فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنين . وقال الأوزاعي : إذا فطم لسنة واستمر فطامه فليس بعده رضاع وانفرد الليث بن سعد من بين العلماء إلى أن رضاع الكبير يوجب التحريم وهو قول عائشة وروى عن أبي موسى وروى عنه ما يدل على رجوعه عن ذلك وهو ما رواه أبو حصين عن أبي عطية قال : قدم رجل بامرأته من المدينة فوضعت وتورم ثديها فجعل يمصه وينجعه فدخل في بطنه جرعة منه فسأل أبا موسى فقال : بائت منك ؛ وآت ابن مسعود فأخبره ، ففعل فأقبل بالأعرابي إلى أبي موسى الأشعري وقال : أرضيعاً ترى هذا الأشمط ! إنما يحرم من الرضاع ما ينبت اللحم والعظم فقال الأشعري : (لا تسألوني عن شيء وهذا الخبر بين أظهركم) فقوله لا تسألوني يدل على أنه رجع عن ذلك .

واحتجت عائشة بقصة سالم مولى أبي حذيفة وأنه كان رجلاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل « أرضعيه » أخرجه الموطأ وغيره ؛ وشدت طائفة فاعتبرت عشر رضعات تمسكاً بأنه كان فيما أنزل عشر رضعات وكأنهم لم يلبثهم الناسخ .

وقال داود الظاهري : لا يحرم إلا بثلاث رضعات واحتج بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الاملاجة والاملاجتان » أخرجه مسلم ، وهو مروي عن عائشة وابن الزبير ، وبه قال أحمد وإسحق وأبو ثور وأبو عبيد ، وهو تمسك بدليل الخطاب ؛ وهو مختلف فيه وذهب من عدا هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت كما ذكرنا متمسكين بأقل ما يطلق عليه اسم الرضاع . وعضد هذا بما وجد من العمل عليه بالمدينة وبالقياص على الصهر بعله أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم ، فلا يشترط فيه العدد كالصهر ، وقال الليث بن سعد :

وأجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر الصائم قال أبو عمر : لم يقف الليث على الخلاف في ذلك •

وقال القرطبي : وأنص من هذا قوله صلى الله عليه وسلم « لا تحرم المصّة ولا المصتان » أخرجه مسلم في صحيحه • وهو مفسر معنى قوله تعالى « وأمهاكم اللاتي أرضعنكم » أي أرضعنكم ثلاث رضعات فأكثر • غير أنه يمكن أن تحمل على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع لقوله : « عشر رضعات معلومات » وخمس رضعات معلومات « فوصفها بالمعلومات إنما هو تحرز مما يتوهم أو يشك في وصوله إلى الجوف •

وبيفيد دليل خطابه أن الرضعات إذا كانت غير معلومات لم تحرم • والله أعلم وذكر الطحاوي أن حديث الاملاجة والاملاجتين لا يثبت ، لأنه مرة يرويه ابن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرة يرويه عن عائشة « أنه لا يحرم إلا سبع رضعات » وروى أنها أمرت أختها (أم كلثوم) أن ترضع سالم بن عبد الله عشر رضعات وروى عن حفصة مثله ، وروى عنها ثلاث ، وروى عنها خمس كما قال الشافعي رضى الله عنه ؛ وجكى عن اسحاق •

وقد استدلل سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأبو سلمة ابن عبد الرحمن بقوله تعالى : « وأمهاكم اللاتي أرضعنكم » على تحريم لبن الفحل وقالوا : لبن الفحل يحرم شيئاً من قبل الرجل • وقال جمهور العلماء : قوله تعالى « وأمهاكم اللاتي أرضعنكم » يدل على أن الفحل أب ، لأن اللبن منسوب إليه لأنه در بسبب ولده ، وقد ضعف القرطبي هذا الاستدلال بقوله : فإن الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جميعاً ؛ واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل إلا وطء هو سبب لنزول الماء منه ، وإذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافاً إلى الرجل بوجه ما ولذلك لم يكن للرجل حق في اللبن ، وإنما اللبن لها فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء •

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من

النسب « يقتضى التحريم من الرضاع ولا يظهر وجه نسبة الرضاع الى الرجل مثل ظهور نسبة الماء اليه والرضاع منها . نعم الأصل في حديث الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة : أن أفلح أخا القعيس جاء يستأذن عليها وهو عنها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت : فأبيت أن آذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال : « ليلج عليك فانه عمك تربت يمينك » وقال : وأبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة ثم قال : وهذا أيضاً خبر واحد ويحتمل أن يكون « أفلح » مع أبي بكر رضيي لبان فلذلك قال « ليلج عليك فانه عمك » ثم قال : وبالجمله فالقول فيه مشكل والعلم عند الله ؛ ولكن العمل عليه والاحتياط في التحريم أولى . مع أن قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » يقوى قول المخالف .

قلت : اذا صح الخبر وتحقق الاجماع المستند الى الخبر اجماعاً لا مخرقه خلاف تابعي فان اتفاق الصحابة رضى الله عنهم لا يضعفه خلاف نفر من التابعين فلا أثر للآية هنا أخذاً من اجلال ما عدا ما ذكر في الآية ، لأنه قد ثبت تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ، وهو خبر واحد فقط أعنى فرداً مطلقاً وهو حديث تحريم الجمع ولم يروه أحد من الصحابة سوى أبي هريرة ولكن الاجماع منعقد على الأخذ به ولم يشذ أحد حتى من لا يعتد بخلافهم عندنا كالشيعة والخوارج . والسنة مخصصة لعمومات الكتاب والله أعلم .

اما اللغات فالأمهات جمع أمهة يقال : أم وأمهة بمعنى واحد وجاء القرآن بهذا وقد قيل : ان أصل أم أمهة على وزن فعلة مثل قبرة وحمرة لطيرين فسقطت وعادت في الجمع قال الشاعر :

أمهتي خندف والدوس أبي

وقد رجح النووي أمات جمع أم في الحيوان وأمهات جمع أم للانسان على ما مضى في الزكاة ولم يفرق القرطبي بين الجمعين .

مسألة في رضاع الكبير •

رضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ يحرم كما أن رضاع الصغير يحرم ولا فرق • وهذا مكان اختلف الناس فيه فطائفة قالت : يحرم من الرضاع في الصغير ولا يحرم في الكبر ولم يحدوا حدا في ذلك كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حاش عائشة وحدها كن يرين رضاع سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهم كن يرين لا يحرم الا رضاع الصغير لارضاع الكبير دون أن يرد عنهم في ذلك حد • ومن طريق مالك عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر وقد سأله رجل عن رضاع الكبير فقال له ابن عمر : قال عمر ابن الخطاب : انما الرضاعة رضاعة الصغير ، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا رضاعة الا ما أرضع في الصغير ولا رضاعة لكبير؛ وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في المهد كما روينا من طريق أبي داود باسناده عن عروة بن الزبير : « أبي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بالرضاعة أحد حتى يرضع في المهد » ومن طريق عبد الرازق عن سميد بن المسيب قال : لا رضاعة الا ما كان في المهد • وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان قبل الفطام وأما بعد الفطام فلا هكذا أفاد ذلك ابن حزم في المحلى قال : كما روينا من طريق حماد ابن سلمة باسناده الى أم سلمة أم المؤمنين أنها سئلت هل يحرم الرضاع بعد الفطام ؟ فقالت : لا رضاع بعد فطام •

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي أن رجلا مص من ثدى امرأته فدخل اللبن في حلقه فسأل أبا موسى الأشعري عن ذلك فقال أبو موسى : حرمت عليك امرأتك ثم سأل ابن مسعود عن ذلك قال أبو عطية : ونحن عنده فقام ابن مسعود وقمنا معه حتى أتى أبا موسى الأشعري فقال أرضيعا ترى هذا ؟ انما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فقال أبو موسى الأشعري : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الحبر بين أظهركم • فتبين ههنا أنه انما يعمر مدة تغذى الرضيع باللبن • وبالاسناد عن علي بن أبي طالب قال : لا رضاع بعد الفصال ،

وأخرج عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن سميع بن
ابن عباس يقول : لا رضاع بعد القطام .

وأما خبر سالم مولى أبي حذيفة فقد أخرجه الجلاء الغفير فهو ثقل
لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحته فلم يبق من الاعتراض الا أن يقول
قائل : هو خاص لسالم كما قال بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتحرم عليه من جهة المصاهرة أم المرأة دخل بها أو لم
يدخل ، لقوله تعالى « واما هن نساكنكم » ويحرم عليه كل من يدلى الى امراته
بالأمومة من الجدات من الأب والأم لما بيناه في الفصل قبله ، ويحرم عليه
ابنة المرأة بنفس العقد تحريم جمع ، لأنه اذا حرم عليه الجمع بين المرأة واختها
فلان يحرم الجمع بين المرأة وابنتها أولى . فان بانث الأم قبل الدخول حلت
له البنت ، وان دخل بالأم حرمت عليه البنت على التأييد ، لقوله تعالى
« وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، فان لم تكونوا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم » وتحرم عليه كل من ينتسب الى امراته بالنوة
من بنات اولادها واولاد اولادها وان سفلن من وجد منهن ومن لم
يوجد ، كما تحرم البنت ، وتحرم عليه حليلة الابن لقوله تعالى « وحلائل
ابنائكم » وتحرم عليه حليلة كل من ينتسب اليه بالنوة من بنى الاولاد واولاد
الاولاد لما بيناه . وتحرم عليه حليلة الأب لقوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء » وتحرم عليه حليلة كل من يدلى اليه بالأبوة من الاجداد
لما ذكرناه .

ومن حرم عليه بركاهه أو بركاه ابيه أو ابنه حرم عليه بوطئه أو وطء ابيه
أو ابنه في ملك أو شبهة لأن الوطء معنى تصير به المرأة فراشاً فتعلق به
تحريم المصاهرة كالنكاح ولأن الوطء في أيجاب التحريم أكد من العقد ، بدليل
أن الريبة تحرم بالعقد تحريم جمع وتحرم بالوطء على التأييد ، فاذا ثبت
تحريم المصاهرة بالعقد فلان يثبت بالوطء أولى ، واختلف قوله في المباشرة
فيها دون الفرج بشهوة في ملك أو شبهة فقال في أحد القولين هو كالوطء

في التحريم لأنها مباشرة لا تستباح الا بملك فتعلق بها تحريم المصاهرة كالوطء
(والثاني) لا يحرم بها ما يحرم بالوطء ، لقوله تعالى « فان لم تكونوا دخلتم
بهن فلا جناح عليكم » ولأنها مباشرة لا توجب العدة فلا يتعلق بها التحريم
كالمباشرة بغير شهوة ، وان تزوج امرأة ثم وطئ أمها او بنتها او وطنها ابوه
او ابنه بشبهة انفسخ النكاح لأنه معنى يوجب تحريماً مؤكداً فاذا طرا على
النكاح ابطله كالرضاع .

الشرح الأحكام : الأربع المنصوص على تحريمهن بالمصاهرة ؛
الزوجة والريبة وحليلة الابن وحليلة الأب لقوله تعالى « ولا تنكحوا
ما نكح آبائكم من النساء » وقوله تعالى : « وأمهات نسائكم وربائبكم
اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن » فأما أم الزوجة فان
الرجل اذا عقد النكاح على امرأة حرمت عليه كل أم لها حقيقة أو مجازاً
من جهة النسب أو من جهة الرضاع سواء دخل بها أو لم يدخل وبه قال
العلماء كافة الا ما روى عن على رضى الله عنه وأرضاه أنه قال : لا تحرم
عليه الا بالدخول بالبت كالريبة ، وبه قال مجاهد .

وقال زيد : الموت يقوم مقام الدخول دليلنا قوله تعالى « وأمهات
نسائكم » وبالعقد عليها تدخل فى اسم نساء العاقد عليها وروى عن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من نكح
امراً ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها »
أخرجه الترمذى ووهنه كما سيأتى .

وأما الريبة فهى بنت زوجته فاذا عقد النكاح على امرأة حرمت عليه
ابنتها حقيقة ومجازاً من النسب والرضاع ثم الجمع . فان دخل بالأم حرمت
عليه ابنتها على التأييد ، وان ماتت الزوجة أو طلقها قبل الدخول بها جاز له
أن يتزوج بابنتها ، وسواء كانت الريبة فى حجره وكفاله أو لم تكن ، وبه
قال عامة أهل العلم وقال داود : انما تحرم عليه الريبة اذا كانت فى حجره
وكفاله ، فان لم تكن فى حجره وكفاله لم تحرم عليه ، وان دخل بأمها .
وروى ذلك عن على بن أبى طالب وقال زيد بن ثابت : تحرم عليه اذا دخل
بأمها أو ماتت .

دليلنا ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه ابنتها » وقد أشرنا إلى توهيمته عند الترمذي حيث قال : لا يصح وإنما رواه عن عمرو بن شعيب المثنى بن الصباح وابن لهيعة وهما ضعيفان وقال غيره : يشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن المثنى ثم أسقطه فإن أبا حاتم قد قال : لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب ووجه الاستدلال به انقضاء الاجماع على العمل به كما قرر ذلك جمهور من العلماء .

فأما التربية فلا تأثير لها في التحريم كتربية الأجنبية ؛ وأما الآية فلم يخرج ذلك مخرج الشرط ؛ وإنما وصفها بذلك تعريفاً لها ، كأن العادة أن الربية تكون في حجره ، وأما حليلة الابن ، فإن الرجل إذا عقد النكاح على امرأة حرمت على أب الزوج سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل بها لقوله تعالى : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » وبالعقد عليها يقع عليها اسم الحليلة ، وسواء كان ابنه حقيقة أو مجازاً ، وسواء كان ابنه من الرضاع حقيقة أو مجازاً لما ذكرناه في المحرمات من النسب .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى « وحلائل أبنائكم » الآية فدليل خطابه يدل على أنه لا تحرم حلائل الأبناء من الرضاع . فالجواب أن دليل الخطاب إنما يكون حجة إذا لم يعارضه نص وههنا نص أقوى منه فقدم عليه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » رواه أبو داود وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها .

وأما حليلة الأب فإن الرجل إذا تزوج امرأة حرمت على ابن الزوج سواء دخل بها أو لم يدخل بها لقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف » ولا فرق بين الأب حقيقة أو مجازاً ، وسواء كان الأب من الرضاع حقيقة أو مجازاً لما ذكرناه في المحرمات من النسب والله أعلم .

فرع في مذاهب العلماء في نكاح المرأة وأمها .

قلنا : ان جمهور السلف ذهبوا الى أن الأم تحرم بالعقد على الابنة ولا تحرم الابنة الا بالدخول بالأم وقالت طائفة من السلف : الأم والريبة سواء لا تحرم منهما واحدة الا بالدخول بالأخرى قال الظحاوي : وكل هذا من المحكم المتفق عليه ، وغير جائز نكاح واحدة منهن بالاجماع الا أمهات النساء اللواتي لم يدخل بهن أزواجهن •

وذكر القرطبي أن العلماء زعموا أن شرط الدخول راجع الى الأمهات والربائب جميعاً رواه خلاص عن علي بن أبي طالب ، وروى عن ابن عباس وجابر وزيد بن ثابت وهو قول ابن الزبير ومجاهد •

وقال مجاهد : الدخول مراد في النازلتين ، وقول الجمهور مخالف لهذا وعليه الحكم والفتيا ، وقد شدد فيه أهل العراق حتى قالوا : لو وطئها بزنا أو قبلها أو لمسها بشهوة حرمت عليه ابنتها • وعندنا وعند الشافعي انما تحرم بالنكاح الصحيح ، والحرام لا يحرم الحلال على ما يأتي •

وحديث خلاص عن علي لا تقوم به حجة ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة قال ابن جريج : قلت لعطاء : الرجل ينكح المرأة ثم لا يراها ولا يجامعها حتى يطلقها أو تحل له أمها ؟ قال : لا ، هي مرسلة دخل بها أو لم يدخل • فقلت له : أكان ابن عباس يقرأ « وأمهات نسائكم اللاتي دخلتم بهن » ؟ قال : لا لا •

وروى سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى : « وأمهات نسائكم » قال : هي مبهم لا تحل بالعقد على الابنة ، وكذلك روى مالك في موطنه عن زيد بن ثابت وفيه : فقال زيد : لا ، الأم مبهم ليس فيها شروط وانما الشرط في الربائب قال ابن المنذر : وهذا هو الصحيح لدخول جميع أمهات النساء في قوله تعالى « وأمهات نسائكم » ويؤيد هذا القول من جهة الاعراب أن الخبرين اذا اختلفا في العامل لم يكن نعتهما واحداً ، فلا يجوز عند النحويين : مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظريفات ، على أن تكون « الظريفات » نعتا لنسائك ونساء

زيد ؛ فكذلك الآية لا يجوز أن يكون اللاتي من نعتها جميعاً لأن الخبرين مختلفان ، ولكنه يجوز على معنى أعنى وأشد الخليل وسيبويه :

ان بها أكتل أو رزماً خويرين ينقان الهاما

خويرين يعني لصين بمعنى أعنى • وينقان : يكسران ، نقت رأسه كسرتة • وقد جاء صريحاً في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل بالبت أو لم يدخل ، واذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فإن شاء تزوج البنت » أخرجه في الصحيحين والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان زنى بامراة لم يحرم عليه نكاحها لقوله تعالى ((واحل لكم ما وراء ذلكم)) وروى عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ((سئل عن رجل زنى بامراة فاراد أن يتزوجها أو ابنتها ، فقال : لا يحرم الحرام الحلال)) انما يحرم ما كان بنكاح ولا تحرم بالزنا أمها ولا ابنتها ولا تحرم هي على ابنه ولا على أبيه للآية والخبر ، ولأنه معنى لا تصير به المرأة فراشاً فلم يتعلق به تحريم المصاهرة كالمباشرة بغير شهوة ، وان لاط بفلام لم تحرم عليه امه وابنته للآية والخبر ، وان زنى بامراة فانت منه بابتة فقد قال الشافعي رحمه الله : اكره أن يتزوجها ، فان تزوجها لم افسخ ، فمن اصحابنا من قال : انما كره خوفاً من أن تكون منه ، فعلى هذا ان علم قطعاً انها منه بان اخبره النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه لم تحل له •

ومنها من قال : انما كره ليخرج من الخلاف ، لأن ابا حنيفة يحرمها ، فعلى هذا لو تحقق أنها منه لم تحرم ، وهو الصحيح ، لأنها ولادة لا يتعلق بها ثبوت النسب فلم يتعلق بها التحريم ، كالولادة لما دون ستة أشهر من وقت الزنا ، واختلف أصحابنا في المنفية باللمان ، فمنهم من قال : يجوز للملاعن نكاحها لأنها منفية عنه فهي كالبت من الزنا ، ومنهم من قال : لا يجوز للملاعن نكاحها لأنها غير منفية عنه قطعاً ، ولهذا لو أقر بها ثبت النسب •

الشرح حديث عائشة أخرجه البيهقي في السنن وضعفه وأخرجه ابن ماجه عن ابن عمر ، قال العلقمي : قال الدمي : هذا يدل لمذهب الشافعي أن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة حتى يجوز للزاني أن ينكح أم المزني بها ، وقد ورد في هذا المعنى أحاديث لكل واحد منها مدلوله عند المخالفين فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الزاني المجلود لا ينكح الا مثله » رواه أحمد وأبو داود ، وقال في الفتح : رجاله ثقات •

وعن عبد الله بن عمرو : « أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة يقال لها : أم مهزول كانت تسافح وتشترط له أن تنفق عليه فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ذكر له أمرها فقرأ عليه. نبي الله صلى الله عليه وسلم : « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ورجال أحمد ثقات •

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقه قال : فجنث النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أنكح عناقا ؟ قال : فسكت عني فنزلت : « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » فدعاني فقرأها على وقال : لا تنكحها) رواه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه • ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن المنع لمن كانت مستمرة في مزاوله البغاء يدل على هذا ما روى عن ابن عباس عند أبي داود والنسائي قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال : غربها ، قال : أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها » قال المنذري : ورجال اسناده يحتج بهم في الصحيحين •

وذكر الدارقطني أن الحسن بن واقد تفرد به عن عمارة بن أبي حفصة وأن الفضل بن موسى السيناني تفرد به عن الحسن بن واقد ، وأخرجه النسائي من حديث عبد الله بن عبيد الله بن عمير عن ابن عباس وبوب عليه

في سنته تزويج الزانية وقال : هذا الحديث ليس بثابت ؛ وذكر أن المرسل فيه أولى بالصواب .

وقال الامام أحمد : لا تمنع يد لامس تعطى من ماله . قلت : فان أبا عبيدة يقول : من الفجور ، قال : ليس عندنا الا أنها تعطى من ماله ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليأمره بامساكها وهي تفجر ، وسئل عنه ابن الأعرابي فقال : من الفجور . وقال الخطابي : معناه الزانية وأنها مطاوعة لمن أرادها لا ترد يده . وعن جابر عند البيهقي بنحو حديث ابن عباس هذا ؛ وفي الأدلة التي ساقوها ما يمنع أن تتزوج المرأة من ظهر منه الزنا ، والرجل أن يتزوج من ظهر منها الزنا ويدل على ذلك قوله تعالى « وحرم ذلك على المؤمنين » . فانه صريح في التحريم . قال ابن رشد : اختلفوا في قوله تعالى « وحرم ذلك على المؤمنين » هل خرج مخرج الذم أو مخرج التحريم ، وهل الإشارة في قوله ذلك الى الزنا أو الى النكاح ، قال : وانما صار الجمهور الى حمل الآية على الذم لا على التحريم لحديث ابن عباس الذي سقناه . وقد حكى الروياني عن علي وابن عباس وابن عمر وجابر وسعيد بن المسيب وعروة والزهرى والعنزة ومالك والشافعي وربيعة وأبى ثور أنها لا تحرم على من زنى بها لقوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم الحلال الحرام » أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر .

وحكى عن الحسن البصرى أنه يحرم على الرجل نكاح من زنى بها على التأييد واستدل بالآية وحكى أيضاً عن قتادة وأحمد الا اذا تابا لارتفاع سبب التحريم ، وأجاب عنه في البحر الرخار بأنه أراد بالآية الزانى المشرك ، واستدل بقوله تعالى « أو مشركة » قال : وهي تحرم على الفاسق المسلم بالاجماع ، ولا يخفى ما فى هذا من تأويل يعطل فائدة الآية اذ منع النكاح مع الشرك والزنا حاصل بغير الآية ، ويستلزم أيضاً امتناع عطف المشرك والمشركة على الزانى والزانية .

وقال في البيان : اذا زنى بامرأة لم ينتشى بهذا الزنا تحريم المصاهرة .

فلا يحرم على الزانى نكاح المرأة التى زنى بها ولا أمها ولا ابنتها ولا تحرم الزانية على أبى الزانى ولا على أبنائه ، وكذلك اذا قبلها بشهوة حراماً ، أو لمسها أو نظر الى فرجها بشهوة حراماً .

ثم قال : واشترط الأوزاعي وأحمد رحمة الله عليهما أنه اذا لاط بغلام حرم عليه بنته وأمه . وقال أبو حنيفة : اذا قبل امرأة بشهوة حراماً أو لمسها بشهوة حراماً أو كشف عن فرجها ونظر اليه تعلق به تحريم المصاهرة . وان قبل أم امرأته انفسخ به نكاح امرأته . وان قبل رجل امرأة ابنه انفسخ نكاح الأب . دليلنا قوله تعالى « وأجل لكم ما وراء ذلكم » وقوله تعالى « وهو الذى خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً » فأثبت تعالى الصهر في الموضع الذى أثبت فيه النسب . فلما لم يثبت بالزنا النسب فلم يثبت به الصهر ، ولحديث عائشة وابن عمر مرفوعاً عند البيهقي وابن ماجه « لا يحرم الحرام الحلال » والعقد قبل الزنا حلال . وروى أن عمر رضى الله عنه جلد رجلاً وامراً وحرص أن يجمع بينهما فى النكاح . وسئل ابن عباس رضى الله عنه عن رجل زنى بامرأة وأراد أن يتزوجها فقال : يجوز ، أرايت لو سرق رجل من كرم رجل ثم ابتاعه أكان يجوز ؟ .

فرع فان زنى بامرأة فأنته بإبنة يمكن أن تكون منه بأن تأتى بها لسته أشهر من وقت الزنا فلا خلاف بين أهل العلم أنه لا يثبت نسبها من الزانى ولا يتوارثان ، وأما نكاحه لها فقد قال الشافعى رضى الله عنه : أكره له أن يتزوجها فان تزوجها لم أفسخ .

واختلف أصحابنا فى العلة التى لأجلها كره للزانى أن يتزوج بها ، فمنهم من قال : انما كره ذلك ليخرج من الخلاف ، فان من الناس من قال : لا يجوز له نكاحها وهذا لو تحقق أنها من مائه بأن أخبره النبى صلى الله عليه وسلم فى زمانه أنها من مائه لم يحرم عليه نكاحها ، لأن علة الكراهة حصول الاختلاف لا غير . ومنهم من قال : انما كره له ذلك بإمكان أن يكون من مائه لأنه لم يتحقق ذلك ، فلو تحقق أنها من مائه بأن أخبره النبى صلى الله عليه وسلم فى زمانه أنها من مائه لم يجز له تزويجها ، هذا مذهبنا وبه قال مالك .

وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز له تزويجها ، واختلف أصحاب
أبي حنيفة في علة تحريمها ، فقال المتقدمون من أصحابه : إنما حرم نكاحها
لكونها ابنة من زنى بها لا لأنها ابنته من الزنا ، وإنما الزنا عنده ثبت به
تحريم المصاهرة على ما مضى . فعلى هذا لا يحرم على آباءه ولا أبنائه .
وقال المتأخرون من أصحابه : إنما حرم نكاحها لكونها مخلوقة من مائه ،
فعلى هذا تحرم على آباءه وأبنائه ، وهذا أصح عندهم .

دلينا أنها منفية عنه قطعاً بدليل أنه لا يثبت بينهما التوارث ولا حكم
في أحكام الولادة . فلم يحرم عليه نكاحها كالأجنبية وإن أكره رجل امرأة
على الزنا قامت منه بابنة فحكمه حكم ما لو طأعته على الزنا لأنه زنا في
حقه .

فرع وإن أمت امرأة بابنة فتفاها باللعان - فإن كان قد دخل
بالزوجة لم يجز له التزوج بابنتها لأنها بنت امرأة دخل بها ، وإن لم يدخل
بالأم فهل يجوز له نكاح الابنة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز له تزويجها لأنها منفية عنه فهي كالابنة من الزنا .

(والثاني) لا يجوز له تزويجها لأنها غير منفية عنه قطعاً ، بدليل أنه لو
أقر بها لحقته نسبها ، والابنة من الزنا لو عاد الزاني فأقر بنسبها لم يلحقه
نسبها .

فرع وإن زنى رجل بزوجة رجل لم يفسخ نكاحها ، وبه قال
عامة العلماء ، وقال علي بن أبي طالب : يفسخ نكاحها وبه قال الحسن
البصري .

دلينا حديث ابن عباس في الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم
« ان امرأتى لا ترد يد لامس » وقد خرجناه آنفاً فكنى الرجل عن الزنا
بقوله : « لا ترد يد لامس » ولم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم بانفساخ
نكاحها .

فرع ولو قال رجل : أنا أحيط علماً أن لى فى هذه البلدة امرأة يحرم على نكاحها بنسب أو رضاع أو صهر ولا أعلم عينها ، جاز له أن يتزوج من تلك البلدة لأن فى المنع من ذلك مشقة ، كما لو كان فى يد رجل صيد فاقطعت واختلط بصيد ناحية ولم يتميز ، فانه لا يحرم على الناس أن يصطادوا من تلك الناحية •

وان اختلطت هذه المرأة بعدد محصور من النساء قل ذلك العدد أو كثر حرم عليه أن يتزوج بواحدة منهن ، لأنه لا مشقة عليه فى اجتناب التزويج من العدد المحصور ، هكذا أفاده ابن الحداد المصرى من أصحابنا • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم عليه أن يجمع بين أختين فى النكاح لقوله عز وجل « وان تجمعوا بين الأختين » ولأن الجمع بينهما يؤدى الى العداوة وقطع الرحم ، ويحرم عليه أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لما روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها » ولأنهما امرأتان لو كانت أحدهما ذكراً لم يحل له نكاح الأخرى ، فلم يجوز الجمع بينهما فى النكاح كالأختين ؛ فان جمع بين الأختين أو بين المرأة وعمتها أو بين المرأة وخالتها فى عقد واحد بطل نكاحهما لأنه ليست أحدهما بأولى من الأخرى فبطل نكاحهما ، وان تزوج أحدهما بعد الأخرى بطل نكاح الثانية لأنها اختصت بالتحريم ؛ وان تزوج أحدهما ثم طلقها - فان كان طلاقاً بائناً - حلت له الأخرى لأنه لم يجمع بينهما فى الفراش ، وان كان رجماً لم تحل لأنها باقية على الفراش •

وان قال : أخبرتنى بانقضاء العدة وانكرت المرأة لم يقبل قوله فى إسقاط النفقة والسكنى لأنه حق لها ، ويقبل قوله فى جواز نكاح أختها لأن الحق لله تعالى ، وهو مفاد فيما بينه وبينه ، فان نكح وثنى وثنية ودخل بها ثم أسلم وتزوج بأختها فى عتقها لم يصح •

وقال المزنى : النكاح موقوف على إسلامها ، فان لم تسلم حتى انقضت

العدة صح ، كما يقف نكاحها على اسلامها . وهذا خطأ لانها جارية الى بيثونة
فلم يصح نكاح اختها كالرجمية ، ويخالف هذا نكاحها ، فان الموقوف هناك
العمل ، والنكاح يجوز ان يقف حقه ولا يقف عقده ، ولهذا يقف حل نكاح
المرتدة على انقضاء العدة ولا يقف نكاحها على الاسلام ، ويقف حل نكاح الرجمية
على العدة ولا يقف نكاح اختها على العدة) .

الشرح حديث أبي هريرة رواه أحمد والشيخان وأصحاب السنن
الأربعة والدارقطني قال ابن عبد البر : أكثر طرقه متواترة عنه . وزعم قوم
أنه تفرد به وليس كذلك . قلت : رواه أحمد والبخاري والترمذي من
حديث جابر . وقال البيهقي عن الشافعي : ان هذا الحديث لم يرو من وجه
يشته أهل الحديث الا عن أبي هريرة ، وما ذكرناه من رواية جابر يدفعه
قال البيهقي : هو كما قال الشافعي قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر
وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة ، وليس فيها شيء
على شرط الصحيح ، وانما اتفقنا على اثبات حديث أبي هريرة . وأخرج
البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشيعي فيه .
قال : والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود
ابن أبي هند . اهـ .

قال الحافظ ابن حجر : وهذا الاختلاف لم يقدر عند البخاري لأن
الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، وللحديث طريق أخرى عن جابر بشرط
الصحيح أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر .
وقول من نقل عنهم البيهقي تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي
وابن حبان وغيرهما له وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة .

قال ابن عبد البر : كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث
غير أبي هريرة ، يعني من وجه يصح ، وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن
جابر وضححه عن أبي هريرة والحديثان جميعاً صحيحان .

قال ابن حجر : وأما نقل البيهقي أنهم رووه من الصحابة غير هذين
فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله ، وفي الباب - لكن لم يذكر ابن مسعود

ولا ابن عباس ولا أنس - وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة ، وقال :
 وقع لى أيضاً من حديث أبى الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث
 سعد بن أبى وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود . قال : وأحاديثهم
 موجودة عند ابن أبى شيبه وأحمد وأبى داود والنسائي وابن ماجه
 وأبى يعلى واليزار والطبرانى وابن حبان وغيرهم ؛ ولولا خشية التطويل
 لأوردتها مفصلة . قال : ولكن فى لفظ حديث ابن عباس عند أبى داود أنه
 كره أن يجمع بين المرأة على العمه والخالة وقال : أفكن اذا فعلتن قطعتن
 أرحامكن . اهـ

وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عيسى بن طلحة قال « نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة » وأخرجه
 أيضاً ابن أبى شيبه . وأخرج الخلال من طريق اسحاق بن عبد الله
 ابن أبى طلحة عن أبيه عن أبى بكر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين
 القرابة مخافة الضغائن ولكن الأحاديث التى مضى لنا ذكرها تدل على تحريم
 الجمع بين من ذكر فى حديث أبى هريرة ، لأن ذلك هو معنى النهى حقيقة
 وقد حكاه الترمذى عن عامة أهل العلم وقال : لا نعلم بينهم اختلاف فى ذلك ،
 وكذلك حكاه الشافعى عن جميع المفتين وقال : لا اختلاف بينهم فى ذلك .

وقال ابن المنذر : لست أعلم فى منع ذلك اختلاف اليوم ، إنما قال
 بالجواز فرقة من الخوارج . وهكذا حكى الاجماع القرطبى واستثنى
 الخوارج . قال : ولا يعتد بخلافهم . وهكذا نقل الاجماع ابن عبد البر
 ولم يستثن ، ونقل الاجماع ابن حزم واستثنى عثمان البتى ، ونقله النووى
 فى الروضة والمنهاج واستثنى فى الروضة طائفة من الخوارج والشيعة .
 ونقله ابن دقيق العيد عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف .

اما احكام الفصل فان المنصوص على تحريمها بالجمع أخت الزوجة،
 فلا يجوز للرجل أن يجمع بين الأختين فى النكاح ، سواء أن كانتا أختين
 لأب وأم أو لأب أو لأم . وسواء كانتا أختين من النسب أو من الرضاع
 لقوله تعالى « وأن تجمعوا بين الأختين » الآية ؛ ولأن المادة جارية أن

الرجل اذا جمع ضربتين تباغضا وتحاسدا وتتبع كل واحدة عيوب الأخرى وعورتها ، فلو جوزنا الجمع بين الأختين لأدى ذلك الى تباغضهما وتحاسدهما فيكون في ذلك قطع الرحم بينهما ولا سبيل اليه ، وهو أجماع لا خلاف فيه ، فان تزوجها معاً في عقد واحد لم يصح نكاح واحدة منهما ، ولأنه لا مزية لاحداهما على الأخرى ، فبطل الجمع كما لو ابتاع درهمين بدرهمين ، وان تزوج احدهما ثم تزوج الثانية بطل نكاح الثانية دون الأولى لأن الجمع اخص بالثانية .

فرع ويحرم عليه الجمع بين المرأة وعمتها الحقيقة والمجاز ، من الرضاع أو من النسب ، ويحرم عليه الجمع بين المرأة وخالتها الحقيقة والمجاز ، من الرضاع أو من النسب .

دليلنا ما سقناه من أحاديث بلغت حد التواتر من أطرافها الأولى الى مخرجها ومدونها .

قال العمراني من أصحابنا : ولأن كل امرأتين منهما لو قلبت احدهما ذكراً لم يجز له أن يتزوج بالأخرى بالنسب ، فوجب أن لا يجوز الجمع بينهما في النكاح كالأختين ، ولا يجوز أن يجمع بين المرأة وخالة أمها أو عمة أمها . اهـ

ويجوز الجمع بين امرأة كانت لرجل وبين ابنة زوجها الأول من غيرهما . وقال ابن أبي ليلى : لا يجوز لأنه لو قلبت ابنة الرجل ذكراً لم يحل له نكاح امرأة ابنه فهما كالأختين .

دليلنا قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » لأنه لو قلبت امرأة الرجل ذكراً لحل له نكاح الأخرى ، ويخالف الأختين لأنك لو قلبت كل واحدة منهما ذكراً لم يحل له الأخرى ، ويجوز أن يجمع بين المرأة وبين زوجة أبيها لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع ، وكذلك اذا تزوج رجل له ابنة امرأة لها ابنة فيجوز لآخر أن يجمع بين ابنة الزوج وابنة الزوجة ، لأنه اذا

جاز أن يجمع بين المرأة وبين ابنة ضرتها لأنه لا قرابة بينهما ولا رضاع ،
فلأن يجوز بين بنت رجل وبنت زوجة أولى .

وان تزوج رجل له ابن بامرأة لها ابنة جاز لابن الزوج أن يتزوج بابنة
الزوجة لما دوى أن رجلاً له ابن تزوج امرأة لها ابنة ففجر الغلام بالصبية
فسألهما عمر رضى الله عنه فاعترفا فجلدتهما وعرض أن يجمع بينهما ، فأبى
الغلام ، ولأنه لا نسب بينهما ولا رضاع .

فان قيل : أليس الرجل لو أولد من المرأة ولداً كان أخاً أو أختاً له ؟
فكيف يجوز له أن يتزوج بأخت أخيه ؟ قلنا : انه لا يجوز له التزوج بأخت
نفسه ، فأما بأخت أخيه فلا يمنع منه ؛ فان رزق كل واحد منهما ولداً
من امرأته كان ولد الأب عم ولد الابن وخاله ، فان تزوج بامرأة وتزوج ابنه
بأمرأته جاز ، لأن أمها محرمة على أبيه دونه ، فان رزق كل واحد منهما ولداً
كان ولد الأب هم ولد الابن وولد الابن خال ولد الأب .

فرع وان تزوج بامرأة ثم طلقها وأراد أن يتزوج بأختها أو
عمتها أو خالتها أو تزوج أربع نسوة وطلقهن وأراد أن ينكح أربعاً غيرهن
أو طلق واحدة منهن وأراد أن يتزوج غيرها - فان كان الطلاق قبل
الدخول - يصح تزويجه بلا خلاف ؛ لأنه لا عدة له على المطلقة ، وان كان
بعد الدخول - فان كان الطلاق رجعياً - لم يصح تزويجه قبل انقضاء
العدة ، لأن المطلقة في حكم الزوجات ، وان كان الطلاق بائناً صح تزويجه
عندنا قبل انقضاء العدة وبه قال زيد بن ثابت رضى الله عنه والزهري
ومالك . وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يصح ، وروى ذلك عن علي
وابن عباس . دليلنا أن المطلقة بائن منه فجاز له عقد النكاح على أختها
كالبائن قبل الدخول .

فرع قال الشافعي في الأم : فان تزوج رجل امرأة فطلقها طلاقاً
رجعياً ثم قال الزوج : قد أخبرتنى بانقضاء عدتها فأنكرت لم يقبل قوله في
اسقاط نفقتها وكسوتها وسائر حقوقها ؛ لأنه حق لها فلم يقبل قوله في

اسقاطه ، وان أراد أن يتزوج بأختها أو عمتها وصادقته التي تزوجها على ذلك صح تزويجه ، لأن الحق لله تعالى وهو مقدر فيما بينه وبينه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة بالنسب له أو بالمصاهرة أو بالجمع حرم عليه وطؤها بملك اليمين لأنه إذا حرم النكاح فلان يحرم الوطء وهو المقصود أولى وان ملك أختين فوطئ أحدهما حرمت عليه الأخرى حتى تحرم الموطوءة ببيع أو عتق أو كتابة أو نكاح ، فان خالف ووطئها لم يعد إلى وطنها حتى تحرم الأولى .

والمستحب ان لا يطأ الأولى حتى يستبرأ الثانية حتى لا يكون جامعاً للماء في رحم أختين ، وان تزوج امرأة ثم ملك أختها لم تحل له المملوكة ، لأن أختها على فراشه ، وان وطئ مملوكة ثم تزوج أختها حرمت المملوكة وحلت المنكوحة ، لأن فراش المنكوحة أقوى ، لأنه يملك به حقوق لا تملك بفراش المملوكة من الطلاق والظهار والإيلاء واللعان . فثبت الأقوى وسقط الأضعف كملك اليمين لما ملك به ما لا يملك بالنكاح من الرقبة والمنفعة إذا طأ على النكاح ثبت وسقط النكاح .

فصل وما حرم من النكاح والوطء بالقرابة حرم بالرضاع ، لقوله تعالى « وامهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » فنص على الأم والأخت وقسنا عليهما من سواهما ، وروى عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » .

فصل ومن حرم عليه نكاح امرأة على التأييد برضاع أو نكاح أو وطء مباح صار لها محرماً في جواز النظر والخلو ، لأنها محرمة عليه على التأييد بسبب غير محرم فصار محرماً لها كالأم والبنت ، ومن حرمت عليه بوطء شبهة لم يصير محرماً لها لأنها حرمت عليه بسبب غير مباح ، ولم تلحق بنووت المحارم والأنساب .

الشرح حديث عائشة رضي الله عنها مضى تخريجه في التحريم بالرضاع .

أما الأحكام فإن الشرع ساوى بين الأمة والحرّة في تحريم الجمع بين الاختين كما لا يحل له نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، لم يحل له وطؤها واسم النكاح يقع على الوطء ، ولأن المقصود بعقد النكاح هو الوطء ، فإذا حرم عقد النكاح فلان يحرم الوطء أولى ، ويسرى على الإمام تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها في الوطء ، وإن كان يحل في الملك ، لأن الاستمتاع ليس غاية للملك ، وإنما المقصود بالملك المنفعة وما ذكره المصنف فعلى وجهه .

مسألة إذا حرم عليه نكاح المرأة على التأييد بنكاح أو رضاع أو وطء مباح صار محرماً لها في جواز النظر والخلوّة ، لأنها محرمة عليه على التأييد بسبب غير محرم فصار محرماً لها كالأم والابنة ، وإن حرم عليه نكاحها بوطء شبهة فهل تصير محرماً له ؟ فيه قولان حكاهما الصيغري (المشهور) أنها لا تصير محرماً له لأنها حرمت عليه بسبب غير مباح فلم يلحق بذوات الأنساب . (والثاني) أنها تصير محرماً له لأنها لما ساوت من وطئت وطئاً مباحاً في تحريم النكاح ولحق النسب من هذا الوطء ساوتها في الخلوّة والنظر .

مسألة إذا وطئ الرجل امرأة بملك صحيح أو بشبه ملك أو بشبهة عقد نكاح أو وطئها زوجة أو أمة حرمت عليه أمهاتها وبناتها على التأييد لأنه وطء يتعلق به لحق النسب فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء في النكاح ، ولأنه معنى تصير به المرأة فراشاً فتعلق به تحريم المصاهرة كعقد النكاح ، وهذا هو المشهور من المذهب . وحكى السعودي قولاً آخر أنه لا يتعلق به تحريم المصاهرة بوطء شبهة ، وليس بشيء عند أصحابنا منهم صاحب البيان وغيره .

وإن باشر امرأة دون الفرج بشهوة في ملك أو شبهة بأن قبلها أو لمس شيئاً من بدنها فهل يتعلق بذلك تحريم المصاهرة ؟ وتحرم عليه الريبة على التأييد ؟ فيه قولان .

(أحدهما) يتعلق به التحريم ، وبه قال أبو حنيفة ومالك . وقالوا : لا .

روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وليس له مخالف في الصحابة ، ولأنه
تلاذذ بمباشرة فتعلق به تحريم المصاهرة والريية كالوطء ؛ فقولنا : تلذذ
احتراز من المباشرة بغير شهوة ، وقولنا : بمباشرة احتراز من النظر •

(والثانى) لا يتعلق به تحريم المصاهرة ولا الريية ، وبه قال أحمد
ابن حنبل لقوله تعالى : « وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي
دخلتم بهن » وهذا ليس بدخول ، ولأنه لمس لا يوجب الغسل فلم يتعلق
به تحريم كالمباشرة بغير شهوة وإن نظر الى فرجها بشهوة لم يتعلق به تحريم
المصاهرة ولا تحريم الريية • وقال الثورى وأبو حنيفة : يتعلق بها
التحريم ، وحكاه المسعودى قولاً آخر للشافعى وليس بمشهور • دليلنا
أنه نظر الى بعض بدنها فلم يتعلق به التحريم كما لو نظر الى وجهها •

شرع وإن تزوج امرأة ثم وطئ بنتها أو أمها بشبهة أو وطئ
الأب زوجة الابن بشبهة أو وطئ الابن زوجة الأب بشبهة انفسخ النكاح ؛
لأنه معنى يوجب تحريماً مؤبداً ، فإذا طرأ على النكاح أبطله كالرضاع •

إذا ثبت هذا فإن تزوج رجل امرأة ، وتزوج ابنه ابنتها ، ثم زفت
الى كل منهما زوجة صاحبه ووطئها ولم يعلم ، فإن الأول لما وطئ غير
زوجته منهما لزمه لها مهر مثلها وانفسخ نكاح الموطئة من زوجها لأنها
صارت فراشاً لأبيه أو ابنه ، ويجب عليه الغرم لزوجها ، لأنه حال بينه وبين
بضع امرأته ، وفيما يلزمه قولان : (أحدهما) جميع مهر المثل • (والثانى)
نصفه ، كالقولين فيما يلزم المرضعة لزوج الرضيعة إذا انفسخ النكاح
بارضاع ، وينفسخ نكاح الواطئ الأول من زوجته لأن أمها أو ابنتها
صارت فراشاً له ؛ فيجب عليه لامرأته نصف المسمى لأن الفرقة جاءت من
جهته •

وأما الوطئ الثانى فيلزمه مهر المثل للتي وطئها ، ولا يجب عليه لزوجها
شئ ؛ لأنه لم يحل بينه وبين بضعها لأن الحيولة بينهما حصلت بوطء الأول ،
ولا يجب على الثانى لزوجته أيضاً شئ ؛ لأن الفرقة بينهما جاءت من قبلها
بتمكينها الأول من نفسها ؛ فإن عرف الأول منهما أو الثانى ، تعلق بوطء

كل واحدة منهما مهر المثل على الذى وطئها وينفسخ النكاحان ، ويجب لكل واحدة منهما على زوجها نصف المسمى لها ، لأنها تتيقن وجوبه فلا يسقط بالشك ولا يرجع أحدهما على الآخر بشئ ، لأن ذلك انما وجب للثانى على الأول ولم يعلم الأول من الثانى ، ويجب على كل واحدة منهما العدة ، وان جاءت كل واحدة بولد لحق الولد بوطئها ولا حد على أحدهما . وهذا ان كان الواطئ والموطوءة جاهلين بالتحريم ، وان كانت جاهلة وهو عالم بالتحريم ثبت لها المهر ولا حد عليها ولا يجب عليها عدة ، ولا يلحقه النسب ؛ ولا يثبت بهذا الوطء تحريم المصاهرة ، ويجب على الواطئ الحد ، وان كان الواطئ جاهلا بالتحريم والمرأة عالمة بالتحريم وجب عليها العدة ولحق النسب به وثبت به تحريم المصاهرة ، ولا حد عليه ؛ ولا مهر لها ، وعليها الحد وجوباً .

فرع وان تزوج رجل امرأة ثم تزوج أخرى فوطئ أحدهما ثم بان أن أحدهما أم الأخرى ، فان نكاح الأولى صحيح لأنه لم يتقدمه ما يمنع صحته ، ونكاح الثانية باطل ؛ لأن نكاح الأولى يمنع نكاح الثانية .

وأما الواطئ فان كان وطئ الأولى فقد صادف وطؤه زوجته واستقر به المسمى لها ، ويفرق بينه وبين الثانية ، وتحرم عليه على التأيد ؛ لأنها ان كانت هى البنت فقد وطئ أمها ، وان كانت هى الأم فقد عقد على بنتها ووطئها ؛ وان كانت الموطوءة هى الثانية وجب لها عليه مهر مثلها وانفسخ نكاح الأولى وحرمت عليه على التأيد ، لأنها ثبت من ووطئها بشبهة أو أمها ، ووجب عليه للأولى نصف المسمى لها لأن الفسخ من جهة ، وهى يجوز أن يتزوج الثانية على الاتفراد ؟ ينظر فيه ؛ فان كانت البنت جاز له أن يتزوجها لأنها ربيبة لم يدخل بأماها ، وان كانت الأم لم يجز له تزويجها ، لأنه قد عقد النكاح على ابنتها ، وان ووطئها جميعاً ثم بان أن أحدهما أم الأخرى فان وطئ أولاً المنكوحة أولاً فقد صادف وطؤه زوجته فاستقر به عليه مهر مثلها المسمى ؛ فلما وطئ الثانية لزم لها مهر مثلها وانفسخ نكاح الأولى بوطء الثانية ، ولا يسقط من مهر الأولى شئ لأن الفسخ وقع بعد الدخول .

وان وطئ أولاً المنكوحة ثانياً ثم وطئ بعدها المنكوحة أولاً ، فإنه لما
 وطئ المنكوحة ثانياً أولاً لزمه لها مهر مثلها وانفسخ بهذا الوطء نكاحه
 من زوجته وهى المنكوحة أولاً ، ولزمه لها نصف المهر المسمى ؛ فإذا وطئ
 المنكوحة أولاً بعد ذلك لزمه بهذا الوطء مهر مثلها ، وان أشكل الأمر فلم
 يعلم المنكوحة أولاً من المنكوحة ثانياً ، ووطئ احدهما ؛ وقف عنهما
 لجواز أن تكونا محرمتين عليه على التأييد ، فان كانت الموطوءة تعلم عينها
 وجب لها أقل الأمرين من مهر المثل أو المسمى لها لأنها تستحق ذلك ييقين ،
 لأنها ان كانت هى المنكوحة أولاً فلها المسمى ؛ وان كانت هى المنكوحة
 ثانياً فلها مهر المثل ، وتوقف الزيادة حتى يتبين ، وان كانت الموطوءة أيضاً
 مشكلة وقف أقل المهرين بينهما حتى يتبين أو يصطلحا . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم على المسلم ان يتزوج ممن لا كتاب له من الكفار ،
 كصبة الأوثان ومن ارتد عن الاسلام ، لقوله تعالى «ولا تنكحوا المشركات حتى
 يؤمن» ويحرم عليه ان يطأ اماءهم بملك اليمين ، لان كل صنف حرم وطء
 حرائرهم بعقد النكاح حرم وطء امائهم بملك اليمين كالآخوات والعصيات ،
 ويحل له نكاح حرائر اهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم
 قبل التبديل لقوله تعالى «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم
 والمحصنات من المؤمنات المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» ولأن
 الصحابة رضى الله عنهم تزوجوا من اهل الذمة ، فتزوج عثمان رضى الله عنه
 نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهى نصرانية واسلمت عنده ، وتزوج حذيفة
 رضى الله عنه بيهودية من اهل المدائن ، وسئل جابر رضى الله عنه عن نكاح
 المسلم لليهودية والنصرانية فقال «تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع
 سعد بن أبى وقاص» ويحل له وطء امائهم بملك اليمين ، لان كل جنس حل
 نكاح حرائرهم حل وطء امائهم كالمسلمين ، ويكره ان يتزوج حرائرهم وان
 يطأ اماءهم بملك اليمين ؛ لانا لا نأمن ان يميل اليها فتفتنه عن الدين او يتولى
 اهل دينها ، فان كانت حرية فالكراهية اشد ، لانه لا يؤمن ما ذكرناه ، ولانه
 يكثر سواد اهل الحرب ، ولانه لا يؤمن ان يسبى ولده منها فيسترق .

فصل وأما غير اليهود والنصارى من أهل الكتاب ، كمن يؤمن بزبور داود عليه السلام وصحف شعيب ، فلا يحل للمسلم أن ينكح حرائرهم ولا أن يطأ اماءهم بملك اليمين لأنه قيل : أن ما معهم ليس من كـلام الله عز جل وإنما هو شيء نزل به جبريل عليه السلام كالأحكام التي نزل بها على النبي صلى الله عليه وسلم من غير القرآن ، وقيل : أن الذي معهم ليس بأحكام وإنما هي مواعظ ؛ والدليل عليه قوله تعالى « إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا » ومن دخل في دين اليهود والنصارى بعد التبديل لا يجوز للمسلم أن ينكح حرائرهم ولا أن يطأ اماءهم بملك اليمين لأنهم دخلوا في دين باطل ، فهم كمن ارتد من المسلمين ، ومن دخل فيهم ولا يعلم أنهم دخلوا قبل التبديل أو بعده كنصارى العرب وهم تنوخ وبنو تغلب وبهراء لم يحل نكاح حرائرهم ولا وطأ امائهم بملك اليمين ، لأن الأصل في الفرج الحظر فلا تستباح مع الشك) .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : (وأهل الكتاب الذين يحل نكاحهم اليهود والنصارى ذون المجوس) وجملة ذلك أنه المشركين على ثلاثة أضرب : ضرب لهم كتاب وضرب لا كتاب لهم ولا شبهة ، وضرب لهم شبهة كتاب ؛ فاما الضرب الذين لهم كتاب فاليهود والنصارى ؛ وليس بين أهل العلم اختلاف في حرائر أهل الكتاب .

ومن روى عنه ذلك عمر وعثمان وطلحة وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم . قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرم ذلك . وروى الخلال بإسناده أن حذيفة وطلحة والجارود بن المعلّى وأذينة العبد تزوجوا نساء من أهل الكتاب ، وبه قال سائر أهل العلم ، وحرمة الإمامية تمسكاً بقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

دلينا قوله تعالى : « يسئلونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات — إلى قوله تعالى — والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » قال ابن عباس : هذه الآية نسخت قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى

يؤمن « لأن المائدة نزلت بعد البقرة ، وقد نكح عثمان نصرانية ، ونكح
حذيفة يهودية ، وسئل جابر بن عبد الله عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية
فقال : تزوجناهن بالكوفة عام الفتح ، يعني فتح العراق ، إذ لم نجد مسلمة ،
فلما انصرفنا طلقناهن ، نساؤهم حل لنا ونساؤنا يحرم عليهم •

فرع فيمن تنصروا بعد تحريف كتب موسى وعيسى فانه لا يجوز
زواج نساؤهم ولا يجوز فرض الجزية عليهم فاذا ثبت هذا فان عدم جواز
من تنصر قومها بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم أولى وذلك مثل الشعوب
الذين يدخلون في النصرانية على يد المبشرين من أهل القلين وأندونيسيا
والسودان •

وأما من لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب فهم عبدة الأوثان : وهم قوم
يعبدون ما يستحسنون من حجر وحيوان وشمس وقمر ونار وأتجار وأشجار
ولا يجوز اقرارهم على دينهم ولا يجوز نكاح حرائرهم ؛ وإن ملكت منهم
أمة لم يحل وطؤها بملك اليمين لقوله تعالى : « ولا تتكحوا المشركات حتى
يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بمعصم الكوافر » فيحرم نكاح
المشركات ثم نسخ منه نكاح أهل الذمة على قول من يجعل الاستثناء من
العام نسخاً في قدره ، وبقي الباقي منهم على عموم التحريم •

وأما من لهم شبهة كتاب وهم المجوس - ولا خلاف أنه ليس لهم كتاب
موجود - وهل كان لهم كتاب ثم رفع ؟ فيه قولان يأتيان في موضعهما من
الجهاد والسير ج ١٨ إذا شاء الله •

إذا ثبت هذا فيجوز اقرارهم على دينهم ببذل الجزية ، ولا يحل
نكاح حرائرهم • وحكى عن أبي إسحاق المروزي أنه قال : إذا قلنا ان لهم
كتاباً حل نكاح حرائرهم والأول هو المذهب • وقد ذهب ابن حزم الى
جواز نكاح حرائرهم في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل بناء على
وجوب الجزية عليهم ، وهو أخذ بالقياس الذي يرفضه ويحمل عليه في
جميع كتبه التي تدور كلها على ذم القياس •

ودليلنا قوله تعالى : « ولا تتكفروا المشركات حتى يؤمن » وقوله تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » وهذا عام في كل مشركة الا ما قام عليه دليل وهو أهل الكتاب ، وهؤلاء غير متمسكين بكتاب فلم تحل مناكتهم ، وقال ابراهيم الحربي : روى عن بضعة عشر نفساً من الصحابة رضى الله عنهم أنهم قالوا : لا يحل لنا نكاح نسائهم . وقال أبو ثور : يحل لنا فكاك حرائرهم قياساً على الجزية . وقد قلنا : ان هؤلاء ليسوا أهل كتاب فلم تحل مناكتهم ولا أكل ذبائهم كمعدة الأوثان وأما قول أبي اسحاق من أصحابنا وأبي ثور من الفقهاء أصحاب الشافعى القدماى فقير صحيح ؛ لأنه لو جاز نكاحهم على القول بأن لهم كتاباً لحل قتالهم على القول الذى يقول : لا كتاب لهم . هكذا أفاده العمرانى فى البيان .

فرع فأما المتمسكون بالكتب التى نزلت على الأنبياء صلوات الله عليهم كمن تمسك بصحف ابراهيم وزبور داود وشعيب عليهم السلام ؛ فلا يحل نكاحهم ولا وطء الاماء منهم بملك اليمين ، ولا يحل أكل ذبائهم ؛ وعلل الشافعى رضى الله عنه ذلك بعلمتين احدهما أن تلك الكتب ليس فيها أحكام ، وانما هى مواظد فلم تثبت لها حرمة . والثانية : أنها ليست من كلام الله سبحانه وتعالى ، وانما كانت وحياً منه وقد يوحى ما ليس بقرآن كما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتانى جبريل يأمرنى أن أهر بيسم الله الرحمن الرحيم » ولم يكن ذلك قرآناً وكلاماً من الله تعالى ؛ هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وأفاده العمرانى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل واختلف اصحابنا فى السامرة والصابئين ، فقَالَ ابو اسحاق : السامرة من اليهود والصابئون من النصارى ، واستفتى القاهر ابا سعيد الإصطخرى فى الصابئين فافتى بقتلهم لأنهم يعتقدون أن الكواكب السبعة مدبرة ، والمذهب أنهم ان وافقوا اليهود والنصارى فى اصول الدين من تصديق الرسل والايمان بالكتب كانوا منهم ، وأن خالفوهم فى اصول الدين

لم يكونوا منهم وكان حكمهم حكم عبدة الأوثان . واختلفوا في المجوس ، فقال أبو ثور : يحل نكاحهم لأنهم يقرّون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى .

وقال أبو اسحاق : ان قلنا : انهم كان لهم كتاب حل نكاح حرائرهم ووطء امائهم ، والمذهب انه لا يحل لأنهم غير متمسكين بكتاب فهم كمعبدة الأوثان .
واما حقن الدم فلان لهم شبهة كتاب والشبهة في الدم تقتضى الحقن وفي البضع تقتضى الحظر . واما ما قال أبو اسحاق فلا يصح لانه لو جاز نكاحهم على هذا القول لجاز قتلهم على القول الآخر .

فصل

ويحرم عليه نكاح من ولد بين وثنى وكتابية لان الولد من قبيلة الأب لهذا ينسب اليه ويشرف بشرفه ، فكان حكمه في النكاح حكمه ، ومن ولد بين كتابى ووثنية ففيه قولان (احدهما) انها لا تحرم عليه ، لانها من قبيلة الأب ، الأب من أهل الكتاب (الثانى) انها تحرم لانها لم تتمحض كتابية فاشبهت المجوسية) .

الشرح الأحكام : السامرة والصابئون . قال الشافعى رضى الله

عنه في موضع : السامرة صنف من اليهود ، والصابئون صنف من النصارى ، وتوقف الشافعى رضى الله عنه في موضع آخر في حكمهم ، فقال أبو اسحاق : انما توقف في حكمهم قبل أن يتيقن أمرهم ، فلما تيقن أمرهم ألحقهم بهم وحكى أن القاهر العباسى استفتى فى الصابئة فأفتاه أبو سعيد الاصطخرى أنهم ليسوا من أهل الكتاب . لأنهم يقولون : ان الفلك حى فاطق ، وان الأنجم السبعة آلهة ، وهما الشمس والقمر والمشتري (جوبتير) وزحل والمريخ وزهرة وعطارد ، فأقتى بضرب رقابهم فجمعهم القاهر ليقتلهم فبذلوا له مالا كثيرا فتركهم ، وهؤلاء يتفقون مع قدماء اليونان فى عبادة الزهرة والمريخ ، وفينوس اله الجمال وباكوس اله النبيذ وجوبتير ، أما السامريون فيقال : انهم أصحاب موسى السامرى وقبيله . وهم يقطنون نابلس من أرض فلسطين — كشف الله البلاء عنها وأزاح غمتها ، وفرج الكرب الملمة ، والنكبات المدلّمة التى حاقت بالقدس الشريف .

وعلينا أن ننظر في أمر الفريقين فإن كانوا يخالفون اليهود والنصارى
في أصول دينهم فليسوا منهم ، وإن كانوا يوافقونهم - ولا أظن الصابئين
يوافقونهم في أصول دينهم ويخالفونهم في الفروع فهم منهم ، كما أن
المسلمين ملة واحدة لاتفاقهم في أصول الدين ؛ وإن اختلفوا في الفروع •

وقال المقرئى : اعلم أن طائفة السامرة ليسوا من بنى اسرائيل ألبة ،
وانما هم قوم قدموا من المشرق وسكنوا بلاد الشام وتهودوا ، الى أن قال:
وعرفوا بين الأمم بالسامرة لسكنائهم بمدينة شمرون ، وشمرون هذه هي
مدينة نابلس •

فرع قال الشافعى رضى الله عنه : ولا أكره نساء أهل الحرب
الا لثلاثين مسلماً عن دينه ، وجملة ذلك أن الحرية من أهل الكتاب
يجوز نكاحها اعتباراً بالكتاب دون الدار •

إذا ثبت هذا فانه يكره للمسلمين نكاح الكتائية بكل حال ، لأنه
لا يؤمن أن تقنته عن دينه ، أو تززع عقيدة أبنائه منها بولطالما رأينا ملحدين
وخونة وعملاء يرجع سبب ذلك الى تأثرهم بأهوائهم غير المسلمات أو
خلفائهم ممن يطوون على الاسلام كشطاً ، ولا يودون لأمتهم عزا ؛ فيزلزلون
المثل الرفيعة فى ضمائر هؤلاء المتفرنجين ، فينقلبون حرباً على أمتهم وعلى
عقائدها وشرائعها ، وقد كثرت جرائم هذا الصنف من الزواج الفر الجھول
حتى تقشت مضاره فسنت حكومة مصر قانوناً يحظر الزواج من هؤلاء
الأجنيبيات على ضباط القوات المسلحة ؛ وعلى رجال السلك الدبلوماسى
من السفراء والقناصل والمفوضين ومن اليهم حتى لا تتسرب أسرارنا الى
العدو ، وهذا يدل على بعد نظر الامام الشافعى رضى الله عنه ودقة فهمه
وقوة اجتهاده حين كره ذلك لجميع أفراد الأمة ولم يفرق بين فئة وأخرى
لأن كل مسلم على ثغرة من ثغور الاسلام ، فلا يؤتى الاسلام من قبله •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يحل له نكاح الأمة الكتابية لقوله تعالى «ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات» ولاتها ان كانت لكافر استرق ولده منها ، وان كانت لمسلم لم يؤمن ان يبيعها من كافر فيسترق ولده منها .

واما الأمة المسلمة فانه ان كان الزوج حراً نظرت فان لم يخش العنت وهو الزنا لم يحل له نكاحها لقوله تعالى «ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات» الى قوله عز وجل «ذلك لمن خشي العنت منكم» فدل على انها لا تحل لمن لم يخش العنت ، وان خشي العنت ولم تكن عنده حرة ولا يجد طولا ، وهو ما يتزوج به حرة ، ولا ما يشتري به أمة جاز له نكاحها للآية ، وان وجد ما يتزوج به حرة مسلمة لم يحل له نكاح الأمة لقوله تعالى «ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم» فدل على انه اذا استطاع ما ينكح به محصنة مؤمنة انه لا ينكح الأمة ، وان وجد ما يتزوج به حرة كتابية او يشتري به أمة ففيه جهان .

(احدهما) يجوز ، لقوله تعالى «ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت ايما نكم» وهذا غير مستطيع ان ينكح المحصنات المؤمنات (والثاني) لا يجوز ، وهو الصحيح ، لقوله تعالى «ذلك لمن خشي العنت منكم» وهذا لا يخشى العنت . وان كانت عنده حرة لا يقدر على وطئها لصغر او لرتق او لضعف من مرض ففيه جهان .

(احدهما) يحل له نكاح الأمة ، لانه يخشى العنت .

(والثاني) لا يحل ، لان تحته حرة فلا يحل له نكاح الأمة ، والصحيح هو الاول ، فان لم تكن عنده حرة ولم يقدر على طول حرة وخشى العنت فتزوج أمة ثم تزوج حرة او وجد طول حرة او امن العنت لم يبطل نكاح الأمة . قال المزني : اذا جد صداق حرة بطل نكاح الأمة ، لان شرط الإباحة قد زال ، وهذا خطأ ، لان زوال الشرط بعد العقد لا حكم له كما لو امن العنت بعد العقد ، وان كان الزوج عبداً حل له نكاح الأمة ، وان وجد صداق حرة

ولم يخف العنت لأنها مساوية له فلم يقف تكاحها على خوف العنت عدم صداق
الجرة كالجرة في حق الحر .

فصل ويحرم على العبد تكاح مولاه ، لأن احكام الملك والنكاح
تتناقض ، فان المرأة بحكم الملك تطالبه بالسفر الى المشرق والعبد بحكم النكاح
يطالبها بالسفر الى المغرب ، والمرأة بحكم النكاح تطلبه بالنفقة ، والعبد بحكم
الملك يطالبها بالنفقة ، وأن تزوج العبد حرة ثم اشترته انفسخ النكاح ، لأن
ملك اليمين أقوى لأنه يملك به الرقبة والمنفعة ، فاسقط النكاح ، ويحرم على
المولى ان يتزوج أمته لأن النكاح يوجب للمرأة حقوقاً يمنع منها ملك اليمين
فيطل ، وأن تزوج جارية ثم ملكها انفسخ النكاح لما ذكرناه في العبد اذا تزوج
حرة ثم اشترته .

فصل ويحرم على الأب تكاح جارية ابنه لأن له فيها شبهة تسقط
الحد بوطنها فلم يحل له تكاحها كالجارية المشتركة بينه وبين غيره ، فان تزوج
جارية اجنبي ثم ملكها ابنه ففيه وجهان (أحدهما) انه يبطل النكاح لأن ملك
الأب كملكه في اسقاط الحد وحرمة الاستيلاء فكان كملكه في ابطال النكاح
(والثاني) لا يبطل لأنه لا يملكها بملك الابن فلم يبطل النكاح) .

الشرح لا يجوز للحر المسلم نكاح الأمة المشتركة سواء كانت
وثنية أو كناية وقال أبو حنيفة : يجوز له نكاح الأمة الكتابية ، دليلنا قوله
تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت
أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » الآية ، فدل على أنه لا يجوز نكاح الفتيات
غير المؤمنات ، ويجوز للحر المسلم أن ينكح الأمة المسلمة بشرطين :

(أحدهما) أن يكون عادماً للطول وهو مهر الجرة المحصنة . والمحصنات
هنا من الحرائر ولو كن أبكاراً ، والمحصنات أيضاً المزوجات والمحصنات
العفاف ، أحصنت المرأة عفت عن الزنا ، وكل امرأة عفيفة محصنة ومحصنة
(بفتح الصاد المهملة وكسرهما) وكل امرأة مزوجة محصنة بالفتح فقط ،
والحصان بفتح الحاء المرأة العفيفة ، ولعل اللفظ مأخوذ في الأصل من
الحصن وهو المكان الذي لا يقدر عليه لارتفاعه ، وحصن بالضم بالضم حصانة

فهو حصين ، والحصان بالكسر الفرس العتيق ، ولعله سمي بذلك لأن ظهره كالمحصن لصاحبه . وقيل انه ضن بمائة فلم ينزل الا على كريمة . ومن هذه المادة كان اذا اصاب الحر البالغ امرأته أو أصيبت الحرة البالغة بنكاح فهو احصان في الاسلام والشرك ، والمراد في نكاح صحيح ؛ واسم الفاعل من أحصن اذا تزوج محصن بالفتح على غير قياس والمرأة محصنة أيضاً على غير قياس ، ولذا قال تعالى « المحصنات » .

(والثاني) أن يكون خائفاً من العنت ، والعنت الخطأ وأيضا المشقة ؛ يقال : أكمة عنوت أى شاقة . قال تعالى : « عزيز عليه ما عنتم » وقال : « ودوا ما عنتم » ومعناه هنا الفجور أو الوقوع في المشقة المفضية الى الزنا ، فان خاف العنت أو لم يستطع الطول جاز له أن ينكح الأمة المسلمة ، وبه قال ابن عباس وجابو رضي الله عنهم . ومن التابعين الحسن وعطاء وطاوس وعمر بن دينار والزهرى ؛ ومن الفقهاء مالك والأوزاعي .

وقال أبو حنيفة : اذا لم يكن تحته حرة حل له نكاح الأمة وان لم يخف العنت سواء كان قادراً على صداق حرة أو غير قادر ، وقال الثوري وأبو يوسف : اذا خاف العنت حل له نكاح الأمة ، وان لم يعدم الطول . وقال عثمان البتي : يجوز له أن يتزوج الأمة بكل حال كالحرة .

دلينا قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيماكم من فتياتكم المؤمنات » الى قوله : « ذلك لمن خشى العنت منكم » فلم يجز نكاحها الا مع وجود الشرطين ؛ فان وجد مهر حرة مسلمة لم يجز له نكاح الأمة للآية . وان كان مجنوناً لم يحل له نكاح الأمة لأنه لا يخاف الزنا ؛ وان كان عادماً لطول حرة مسلمة وخائفاً للعنت فأقرضه رجل مهر حرة مسلمة أو رضيت الحرة بتأخير الصداق عليه حل له نكاح الأمة ، لأن عليه ضرراً بتعلق الدين بذمته ، وان بذل له رجل هبة الصداق حل له نكاح الأمة لأن عليه منة في ذلك ، وان وجد طول حرة مسلمة الا أنه لا يتزوج لقصور نسبه أو لم يزوج أهل البلد الا بأكثر من مهر المثل فله أن يتزوج أمة لأنه

غير قادر على حرة مسلمة ، ووجود الشيء بأكثر من ثمن مثله بمنزلة عدمه ،
وان رضيت الحرة بدون مهر المثل وهو واجد له فهل له أن يتزوج أمة ؟
فيه وجهان حكاهما المسعودي ، وان كان تحته حرة صغيرة لا يقدر على
وطئها ، أو تحته كبيرة مريضة أو غائبة لا يصل إليها فهل له أن يتزوج
أمة ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يجوز له نكاح الأمة ، لأن الله تعالى شرط
فى نكاحها أن لا يستطيع نكاح المحصنات المؤمنات والشرط موجود .
(والثانى) لا يجوز له وهو الأصح لأنه لا يخاف العنت .

مسألة لا يصح نكاح العبد لمولاته لتناقض أحكام الملك والنكاح
فى النفقة والسفر ؛ لأن العبد مستحق النفقة عليها وهى مستحقة النفقة
عليه ، وللرأة أن تسافر بعبدها الى أى بلد تشاء ، وللزوج أن يسافر
بزوجته الى أى بلد يشاء ، فلو صححنا نكاحه لمولاته لتناقضت الأحكام
فى ذلك ؛ فان تزوج حرة ثم ملكته انفسخ نكاحها منه لأن حكم ملك اليمين
أقوى من النكاح . ولا يصح للرجل أن ينكح جارية ولده لصلبه ، ولا ولدولده
وان سفل لأن له شبهة فى ماله بدليل أنه يجب عليه اغفاه فصار كجارية
نفسه ، وفى أحكام هذه الفصول فروع كثيرة اجتزأنا بأحراها بنظرة
الاسلام الى ظاهرة الرق لندعم بها ما قررنا فى أول أبواب العتق . والله
تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز نكاح المعتدة من غيره لقوله تعالى « ولا تعزموا
عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » ولأن العدة وجبت لحفظ النسب ، فلو
جوزنا فيها النكاح اختلط النسب وبطل المقصود ، ويكره نكاح المرتابة بالجهل
بعد انقضاء العدة ، لأنه لا يؤمن أن تكون حاملا من غيره ، فان تزوجها ففيه
وجهان .

(أحدهما) وهو قول أبى المباس ان النكاح باطل لأنها مرتابة بالعمل
فلم يصح نكاحها ، كما لو حدثت الربة قبل انقضاء العدة (والثانى) وهو
قول أبى سعيد وأبى إسحاق انه يصح ، وهو الصحيح ، لأنها ربة حدثت

بعد انقضاء العدة فلم تمنع صحة العقد كما لو حدثت بعد النكاح ، ويجوز نكاح الحامل من الزنا لان حملها لا يلحق بأحد فكان وجوده كعدمه) .

الشرح الأحكام : لا يصح نكاح المعتدة من غيره لقوله تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » فالعزم على الشيء وعزمه عزم من باب ضرب عقد ضميره على فعله ، والمعنى هنا لا تعزموا على عقدة النكاح في العدة ، والعزم عليه بعدها لا بأس به ، ثم حذف على . قال سيويه : والحذف في هذه الآية لا يقاس عليه .

قال النحاس : يجوز أن يكون المعنى ولا تعقدوا عقدة النكاح ، لأن معنى تعزموا وتعقدوا واحد قيل : ان العزم على الفعل يتقدمه فيكون في هذا النهى مبالغة ، لأنه اذا نهى عن المتقدم على الشيء كان النهى عن ذلك الشيء بالأولى وحتى هنا غاية للنهى ، وبلوغ الكتاب أجله كناية عن انقضاء العدة ، والكتاب هنا هو الحد والقدر الذى رسم من المدة سماه كتاباً لكونه محدوداً ومفروضاً . كقوله تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » والمراد بالأجل آخر مدة العدة .

وان ارتابت بالحمل بأن بان أمارات الحمل وشكت هل هو حمل أو لا ؟ فان حدث لها هذه الرية قبل انقضاء العدة ، ثم انقضت عدتها بالاقرار أو بالشهور والرية باقية يصح نكاحها لأنها تشك في خروجها من العدة والأصل بقاؤها . وان انقضت عدتها من غير رية فتزوجت ثم حدثت لها رية بالحمل لم تؤثر هذه الرية ، لأن النكاح قد صح في الظاهر . وان انقضت عدتها بالشهور أو بالاقرار ثم حدثت لها رية بالحمل فيكره نكاحها ، فان تزوجها رجل فهل يصح ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يصح لأنها مرتابة بالحمل فلم يصح نكاحها ، كما لو حدثت بها رية قبل انقضاء العدة ثم انقضت عدتها وهى مرتابة بالحمل فلم يصح نكاحها كذلك هذا مثله . (والثانى) يصح نكاحها وهو المذهب لأنها رية حدثت بعد انقضاء عدتها فلم تؤثر كما لو نكحت بعد انقضاء العدة ثم حدثت الرية .

فرع اذا زنت المرأة لم يجب عليها العدة ، سواء كانت حائلاً

أو حاملا ، فإن كانت حائلا جازا للزاني ولغيره عقد النكاح عليها وإن حملت من الزنا فيكره نكاحها قبل وضع الحمل ، وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله عنه وذهب ربيعة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم إلى أن الزانية يلزمها العدة كالملوطة بشبهة ؛ فإن كانت حائلا اعتدت ثلاثة أقراء ، وإن كانت حاملا اعتدت بوضع الحمل ، ولا يصح نكاحها قبل وضع الحمل .

قال مالك رضي الله عنه : إذا تزوج امرأة ولم يعلم أنها زانية ثم علم أنها حامل من زنا فاته يفارقها ، فإن كان قد وطئها لزمه مهر المثل . وقال ربيعة : يفارقها ولا مهر عليه . وذهب ابن سيرين وأبو يوسف رضي الله عنهما إلى أنها إن كانت حائلا فلا عدة عليها ، وإن كانت حاملا لم يصح عقد النكاح عليها حتى تضع وهي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة .

دليلنا قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحرم الحرام الحلال » والعقد على الزانية كان حلالا قبل الزنا وقبل الحمل فلا يحرمه الزنا . وروى أن رجلا كان له ابن تزوج امرأة لها ابنة فقصر الغلام بالضيعة ، فسألها عمر رضي الله عنه فأقرا فجلدهما وحرص أن يجمع بينهما بالنكاح فأبى الغلام ولم ير عمر رضي الله عنه انقضاء العدة ، ولم ينكر عليه أحد ، فدل على أنه اجماع ولأنه وطئ لا يلحق به النسب ؛ أو حمل لا يلحق بأحد فلم يمنع صحة النكاح كما لو لم يوجد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويحرم على الحر أن يتزوج بأكثر من أربع نسوة ، لقوله تعالى « فاتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . وروى عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما « أن غيلان بن سلمة أعلم وتحنه عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ متين أربعاً » . ويحرم على المبد أن يجمع بين أكثر من امرأتين . وقال أبو ثور : يحل له أن يجمع بين أربع ، وهذا خطأ لما روى أن عمر رضي الله عنه خطب وقال « من يعلم ماذا يحل للمملوك

من النساء ؟ فقال رجل : انا ، فقال : كم ؟ قال اثنان ، فسكت عمر «
ودوى ذلك من على وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما) .

الشرح حديث ابن عمر رواه أحمد وابن ماجه والترمذى من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه ، وأخرجه الشافعى عن الثقة عن معمر عن الزهرى بإسناده المذكور . وأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصحاه . وزاد أحمد فى رواية : فلما كان فى عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر فقال : انى لأظن الشيطان فيما يسترى من السم سمع بموتك فقدذه فى نفسك ، ولعلى لا تمكث الا قليلا ، وإيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لأورثن منك ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبى رغال . قال البزار : جوده معمر بالبصرة وأفسده باليمن .

وحكى الترمذى عن البخارى أنه قال : هذا الحديث غير محفوظ . قال البخارى : وأما حديث الزهرى عن سالم عن أبيه فانا هو « أن رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر : لتراجعن نساءك أو لأرجنك » وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح . وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة . قال : فان رواه عنه ثقة خارج البصرة حكما له بالصحة وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقى بظاهر الحكم فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه .

قال الحافظ ابن حجر : ولا يفيد ذلك شيئا فان هؤلاء كلهم انما سمعوا منه بالبصرة ، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذى حدث به فى غير بلده مضطرب ، لأنه كان يحدث فى بلده من كتبه على الصحة . وأما اذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها ، اتفق على ذلك أهل العلم كابن المدينى والبخارى وابن أبى حاتم ويعقوب بن شيبه وغيرهم ، وحكى الأثرم عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه ، وأعله يتفرد معمر فى وصله وتحديثه به فى غير بلده . وقال ابن عبد البر : طرقة كلها معلولة ، وقد أطال الدارقطنى فى العلل تخريج طرقة ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهرى

مرسلاً ، ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك ، وقد وافق معمر على وصله بحر كنيز السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف جداً ، وأما الزيادة التي رواها أحمد عن عمر فأخرجها أيضاً النسائي والدارقطني ، قال الحافظ ابن حجر : « واستناده ثقات ، وهذا الموقوف على عمر هو الذي حكى البخاري بصحته وقد توبع الحديث بما رواه أبو داود وابن ماجه عن قيس بن الحرث قال : « أسلمت وعندي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : اختر منهن أربعاً » وفي رواية الحرث بن قيس ، وفي استناده محمد ابن أبي ليلى : وقد ضعفه غير واحد من الأئمة ، وقد توبع أيضاً بما روى عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي وقد استدل جمهور أهل العلم بهذه الأخبار على تحريم الزيادة على أربع .

وذهبت الظاهرية الى أنه يحل للرجل أن يتزوج تسماً ، ووجههم قوله تعالى : « مثنى وثلاث ورباع » ومجموع ذلك لا باعتباره ما فيه من العدل تسع . وقد أخطأ الشوكاني في عزو ذلك الى ابن الصباغ والعمرائي وبعض الشيعة ، والصحيح أن ابن الصباغ والعمرائي ردا على القائلين بهذا كالقاسم ابن ابراهيم وبعض الشيعة وبعض الظاهرية ، وحاشا لبعض أصحابنا من الفضول أن يذهبوا الى حل أكثر من أربع ، ونحن نعتمد في شرح هذا السفر على أقوال ابن الصباغ والعمرائي وغيرهما من أصحابنا ، ولم نجد لأحد منهم الذهاب الى هذا المذهب ، وهي زلة للشوكاني تنأى به عن ساحة المحررين .

وأما خبر عمر فقد أخرج الدارقطني بسنده الى عمر رضى الله عنه قال : « ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين » وقد روى البيهقي وابن أبي شيبة من طريق الحكم بن عتيبة أنه أجمع الصحابة على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين . وقال الشافعي بعد أن روى ذلك عن علي وعمر وعبد الرحمن بن عوف : أنه لا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وأخرجه ابن أبي شيبة عن جماهير التابعين عطاء والشمسي والحسن وغيرهم .

ويؤخذ من هذا الفصل الرد على القائلين بإباحة التزويج بأكثر من أربع لأن الأحاديث التي سقناها تنتهض الى درجة الحسن الذي يتنهض حجة للعمل به ، ويجب على استدلالهم بزواج النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذا مخصوص به ، ويجب عن الآية بأنه من المستساغ لغة أن تقول عن ألف جاءوك : جاءني هؤلاء مثني مثني أو ثلاث ، أو رباع إذا كان مجيئهم اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة ، ويؤيد ذلك كون الأصل في الفروج الحرمة ، كما صرح به الخطابي ، فلا يجوز الاقدام على شيء منه الا بدليل . وأيضاً هذا الخلاف مسبوق بالاجماع على عدم جواز الزيادة على الأربع كما صرح بذلك في البحر .

وقال في الفتح : اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهن وقد مضى بحثنا في حكمة هذه الخاصة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز تكاح الشغار ، وهو أن يزوج الرجل ابنته أو اخته من رجل على أن يزوجه ذلك ابنته أو اخته ، ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ، والشغار أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق » لأنه اشترك في البضع بينهما وبين غيره فبطل العقد ، كما لو زوج ابنته من رجلين .

فأما إذا قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك صح النكاحان ، لأنه لم يحصل التشريك في البضع ، وأما حصل الفساد في الصداق ، وهو أنه جعل الصداق أن يزوجه ابنته فبطل الصداق وصح النكاح . وإن قال : زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة صح النكاحان ووجب مهر المثل ، لأن الفساد في الصداق وهو شرطه مع المائة تزويج ابنته ، فاشبه المسئلة قبلها . وإن قال زوجتك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة ويكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى ففيه وجهان (أحدهما) يصح لأن الشغار هو الخالي من الصداق ، وههنا لم يخل من الصداق (والثاني) لا يصح وهو المذهب ، لأن المبطل هو التشريك في البضع ، وقد اشترك في البضع .

الشرح حديث ابن عمر رواه عنه نافع وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن الأربعة وأحمد في مسنده والدارقطني ، ولم يذكر الترمذي ما ورد من تفسير الشغار . وأبو داود جمعه من كلام نافع ، وهو كذلك في رواية عند أحمد والشيخين وروى عن ابن عمر أيضاً عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا شغار في الإسلام » وعند أحمد ومسلم أيضاً عن أبي هريرة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار ، والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجني أختك وأزوجك أختي » .

وأخرج أحمد وأبو داود عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : « أن العباس بن عبد الله بن عباس أتكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبد الرحمن ابنته . وقد كانا جعلاه صداقاً ، فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى مروان بن الحكم يأمره بالتفريق بينهما . وقال في كتابه : هذا الشغار الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه . وأخرج أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ، ومن انتهب فليس منا » وروى مثل ذلك عن جابر عند مسلم .

وأخرج البيهقي عن جابر أيضاً « نهى عن الشغار ، والشغار أن تنكح هذه بهذه بغير صداق ، بضع هذه صداق هذه ، وبضع هذه صداق هذه » وأخرج عبد الرزاق عن أنس مرفوعاً : « لا شغار في الإسلام ، والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته » وأخرج أبو الشيخ من حديث ريحانة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة أن يقول : زوج هذا من هذه ، وهذه من هذا بلا مهر » وأخرج الطبراني عن أبي بن كعب مرفوعاً « لا شغار ، قالوا : يا رسول الله وما الشغار ؟ قال : انكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما » .

وقال الشافعي في حديث ابن عمر « لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك . هكذا حكى عن

الشافعي البيهقي في المعرفة • قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول مالك • وهكذا قال غير الخطيب ؛ قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة ، فإن كان مرفوعاً فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال •

أما لغات الفصل فالشغار مادته من شجر البلد من باب قعد إذا علا عن حافظ يمنعه ، وشجر الكلب شجراً من باب تقع رفع إحدى رجليه ليبول ، وشجرت رفعت رجلها للنكاح ؛ وشجرتها فعلت بها ذلك يتعدى ويلزم وقد يتعدى بالهمز فيقال أشجرتها • وقال في المصباح : وشاغر الرجل الرجل شجاراً من باب قتل زوج كل واحد صاحبه حريمته على أن يضع كل واحدة صداق الأخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائغاً في الجاهلية • قيل مأخوذ من شجر البلد ، وقيل مأخوذ من شجر يزرعه إذا رفعها ، والشغار وزان سلام : الفارع اهـ •

قال ابن بطال : قال في الفائق : هو من قولهم شجرت بني فلان من الباب إذا أخرجتهم قال :

ونحن شجرنا ابني تزار كليهما وكلباً بطعن مرهب متقاتل

ومنه قولهم : تفرقوا شجر بفر ، لأنهما إذا تبدلا بأختيهما فقد أخرج كل واحد منهما أخته إلى صاحبه وفارق بها إليه • وقيل سمي شجاراً لخلوه عن المهر من قولهم : شجر البلد إذا خلا عن أهله • وقال في الشامل : وقيل سمي شجاراً لقبحه تشبيهاً برفع الكلب رجله ليبول •

أما الأحكام قال العمراني في البيان : ولا يصح الشغار ، وهو أن يقول رجل لآخر : زوجتك ابنتي أو أختي أو امرأة بلى عليها ، على أن تزوجني ابنتك أو أمك فيكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للأخرى ؛ وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وقال الزهري والثوري وأبو حنيفة وأصحابه : يصح : ويجب مهر المثل • اهـ

دليلنا ما سقناه من الأحاديث والأخبار المستفيضة ، ولأنه حصل فى البضع تشريك فلم يصح العقد مع ذلك ، كما لو زوج ابنته من رجلين •
وبيان التشريك أنه جعل البضع ملكاً للزوج وابنته ؛ لأنه إذا قال زوجتك ابنتى فقد ملك الزوج بضعها ، فإذا قال : على أن تزوجنى ابنتك ، فيكون بضع كل واحدة منهما مهراً للأخرى فقد شرك ابنة الزوج فى ملك بضع هذه الزوجة ؛ لأن الشئ إذا جعل صداقاً اقتضى تملكه لمن جعل صداقاً لها ، فصار التشريك حاصلاً فى البضعين فلم يصح •

إذا ثبت هذا فانه ان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك واقتصر على هذا فالنكاح صحيح لأنه لم يحصل فى البضع تشريك ، وانما حصل الفساد فى الصداق ، وهو أنه جعل مهر ابنته ففسد المهر المسمى ووجب مهر المثل • هذا نقل البغداديين من أصحابنا •

وقال المسعودى : هل يصح النكاح ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يصح لما ذكرناه • (والثانى) لا يصح لأنهما لم يسميا صداقاً صحيحاً ، ولكن جعل عقد نكاح كل واحدة منهما صداقاً للأخرى ؛ لأنه أخرج ذلك مخرج الصداق ، والأول هو المشهور • وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون مهر كل واحدة منهما كذا وكذا ؛ فيصح النكاحان ويبطل المهران المسميان ، ويجب لهما مهر المثل سواء اتفق المهران أو اختلفا ، لأنه لم يحصل فى البضعين تشريك ، وانما حصل الفساد فى المهر لأنه شرط مع المهر تزويج ابنته فهو كما لو قال : زوجتك ابنتى بمائة على أن تبغنى دارك ، فان النكاح صحيح والمهر باطل •

وان قال زوجتك ابنتى على أن تطلق زوجتك ويكون ذلك صداقاً لابنتى صح النكاح ولا يلزمه أن يطلق زوجته ويجب للزوجة مهر المثل ، لأنه لم يسم لها صداقاً صحيحاً • وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون بضع ابنتك صداقاً لابنتى صح النكاح الأول ولم يصح النكاح الثانى ، لأنه ملكه بضع ابنته فى الابتداء من غير تشريك وشرط عليه شرطاً فاسداً وهو التزويج فلم يؤثر فى عقد الأولى والثانية هى التى حصل التشريك فى بضعها •

وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون بضع ابنتى مهراً لابنتك فالعقد على ابنة المخاطب باطل ، لأن التشريك حصل فى بضعها ، والعقد على ابنة القائل صحيح لأنه لم يحصل فى بضعها تشريك .

وان قال : زوجتك ابنتى على أن تزوجنى ابنتك ويكون بضع كل واحدة مائة درهم صداقاً للأخرى ففيه وجهان : (أحدهما) أن النكاحين صحيحان ، ويجب لها مهر المثل ، لأن الشغار هو الخالى عن المهر ، وههنا لم يخل عن المهر . (والثانى) وهو الصحيح : أن النكاحين باطلان ، لأن التشريك فى البضع موجود مع تسمية المهر والمفسد هو التشريك . وان قال : زوجتك ابنتى وهذا الحائط فهل يصح النكاح ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب العدة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ولا يجوز نكاح المتعة وهو أن يقول : زوجتك ابنتى يوماً أو شهراً لما روى محمد بن على رضى الله عنهما « أنه سمع أباه على بن أبى طالب كرم الله وجهه وقد لقي ابن عباس وبلغه أنه يرخص فى متعة النساء ، فقال له على كرم الله وجهه : أنك امرؤ تائه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية » ولأنه عقد يجوز مطلقاً فلم يصح مؤقتاً كالبيع ولأنه نكاح لا يتعلق به الطلاق والظهار والارث وعدة الوفاة فكان باطلاً كسائر الانكحة الباطلة .

فصل ولا يجوز نكاح المحلل وهو أن ينكحها على أنه إذا وطئها فلا نكاح بينهما وان يتزوجها على أن يحللها للزوج الأول لما روى هزيل عن عبد الله قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصاة والموصولة ، والواشمة والوشومة والمحلل والمحلل له ، وأكل الربا ومطعمه » ولأنه نكاح شرط انقطاعه دون غايته ، فشابه نكاح المتعة . وان تزوجها على أنه إذا وطئها طلقها ففيه قولان (أحدهما) أنه باطل لما ذكرناه من العلة (والثانى) أنه يصح لأن النكاح مطلق ، وانما شرط قطعه بالطلاق فبطل الشرط وصح العقد ، فان تزوجها واعتقد أنه يطلقها إذا وطئها كره ذلك ، لما روى أبو مرزوق التجيبى « أن رجلاً أتى عثمان رضى الله عنه فقال : أن جارى طلق امرأته فى غضبه

ولقى شدة فاردت ان احتسب نفسى ومالى فاتزوجها ثم ابنى بها ثم اطلقها
فترجع الى زوجها الاول ، فقال له عثمان رضى الله عنه : لا تنكحها الا بنكاح
رغبة « فان تزوج على هذه النية صح النكاح لان العقد انما يبطل بما شرط
لا بما قصد ، ولهذا لو اشترى عبدا بشرط ان لا يبيعه بطل ، ولو اشتراه
بنية ان لا يبيعه لم يبطل .

فصل وان تزوج بشرط الخيار بطل العقد لانه عقد يبطله التوقيت
فبطل بالخيار الباطل كالبيع . وان شرط ان لا يتسرى عليها او ينقلها من بلدها
بطل الشرط لانه يخالف مقتضى العقد ولا يبطل العقد لانه لا يمنع مقصود المقدوهو
الاستمتاع فان شرط ان لا يطاها ليلا بطل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم
« المؤمنون على شروطهم الا شرطا أحل حراما او حرم حلالا » فان كان الشرط
من جهة المرأة بطل العقد ، وان كان من جهة الزوج لم يبطل ، لان الزوج يملك
الوطء ليلا ونهارا وله أن يترك ، فاذا شرط ان لا يطاها فقد شرط ترك ماله
تركه . والمرأة يستحق عليها الوطء ليلا ونهارا ، فاذا شرطت ان لا يطاها فقد
شرطت منع الزوج من حقه ، وذلك ينافى مقصود العقد فبطل .

الشرح حديث على كرم الله وجهه رواه عنه ولده محمد
ابن الحنفية وأخرجه أحمد والبخارى ومسلم بلفظ « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خير » وفي
رواية « ونهى عن متعة النساء يوم خير وعن لحوم الحمر الانسية » وقد
أخرج أحمد والبخارى ومسلم عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « كنا
نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا نساء ، فقلنا ألا نختص ؟
فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن تنكح المرأة بالثوب الى أجل » ثم قرأ
عبد الله « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » الآية
وعن أبى جمره « سألت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فقال له مولى
له : انما ذلك فى الحال الشديد وفى النساء قلة ؛ فقال : نعم » .

وعن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : « انما كانت المتعة فى أول
الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر
ما يرى أن يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية :
« إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » قال ابن عباس : « فكل فرج

سواهما حرام » رواه الترمذى . وفى اسناده موسى بن عبيد الربذى ، وهو ضعيف ، وقد روى الرجوع عن ابن عباس جماعة منهم ابن خلف القاضى المعروف بوكيع فى كتابه الفرر بسنده المتصل بسعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس : ما تقول فى المتعة ، فقد أكثر فيها حتى قال فيها الشاعر . قال : وما قال ؟ قال :

قلت للشيخ لما طال محبسه :

يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس ؟

وهل ترى رخصة الأطراف آنسة

تكون مشواك حتى مصدر الناس ؟

وقال : وقد قال فيه الشاعر ؟ قلت : نعم ، قال فكرها أو نهى عنها ، ورواه الخطابى عن سعيد قال : قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيه الشعراء ، وذكر البيتين فقال : سبحان الله ، والله ما بهذا أفقت وما هى الا كالميتة لا تحل الا لمضطر ، وروى الرجوع أيضاً البيهقى وأبو عوانة فى صحيحه . وقال ابن حجر بعد أن ذكر رجوع ابن عباس وذكر حديث سهل ابن سعد عند الترمذى بلفظ : « انما رخص النبى صلى الله عليه وسلم فى المتعة لغربة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك » .

أما حديث هزيل عن عبد الله فقد أخرجه النسائى ، أخبرنا عمرو ابن منصور حدثنا أبو نعيم عن سفيان عن أبى قيس عن هزيل عن عبد الله بلفظ المصنف . وعبد الله هو ابن مسعود ، وفى اسناده أبو قيس وهو عبد الرحمن بن ثروان الأودى روى عن هزيل بن شرحبيل وغيره . قال عبد الله بن أحمد : سألت أبى عنه فقال : هو كذا وكذا — وحرك يده — وهو يخالف فى أحاديث . قال الحافظ الذهبى : خرج له البخارى حديثه عن هزيل قال : أخبر ابن مسعود بقول أبى موسى فى ميراث ابنة وابنة ابن وأخت . وصحح الترمذى حديثه عن هزيل عن عبد الله فى لعن المحلل . وخرج له البخارى بالاستناد : أن أهل الجاهلية كانوا يسيبون . . الحديث .

وأخرجه الترمذى بلفظ « لعن الله المحلل والمحلل له » ولم يذكر بقية

الحديث من الواصلة الى غير ما ذكرنا . وقال الترمذى بعد ذكر الحديث :
 هذا حديث حسن صحيح وأبو قيس الأودى اسمه عبد الرحمن بن ثروان ،
 وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه والعمل
 على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم ، وهو
 قول الفقهاء من التابعين وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي
 وأحمد وإسحاق . قال : وسمعت الجارود بن معاذ يذكر عن وكيع أنه قال
 بهذا . وقال : ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي . قال
 جارود : قال وكيع : وقال سفيان : اذا تزوج الرجل المرأة ليحللها ثم بدا له
 أن يمسكها فلا يحل له أن يمسكها حتى يتزوجها بنكاح جديد . اهـ

وقد أخرج الحديث أحمد في مسنده وأخرجه ابن ماجه والدارقطنى
 كلها من طريق ابن مسعود ، وقد صححه ابن القطان وابن دقيق العيد على
 شرط البخارى وله طريق أخرى أخرجه عبد الرزاق . وروى عن عقبة
 ابن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟
 قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له »
 أخرجه ابن ماجه والحاكم وأعله أبو زرعة وأبو حاتم بالارسال وحكى
 الترمذى عن البخارى أنه استكرهه . وقال أبو حاتم : ذكرته ليحيى بن بكير
 فأفكره انكاراً شديداً وسياق اسناده فى سنن ابن ماجه هكذا : حدثنا
 يحيى بن عثمان بن صالح المصرى حدثنا أبى سمعت الليث بن سعد يقول :
 قال لى مشرح بن هاعان : قال عقبة بن عامر فذكره ، ويحيى بن عثمان
 ضعيف ومشرح قد وثقه ابن معين وهو مشرح المعافى (بفتحين وفاء)
 البصرى أبو مضعب . وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس مثله ، وفى اسناده
 زمعة بن صالح وهو ضعيف .

وعن أبى هريرة عند أحمد وإسحاق والبيهقى والبخارى وابن أبى حاتم
 فى الملل والترمذى فى العلل ، وحسنه البخارى ، والأحاديث المذكورة تدل
 على تحريم التحليل لأن اللعن إنما يكون على ذنب عظيم .

قال الحافظ ابن حجر : استدلووا بهذا الحديث على بطلان النكاح اذا شرط الزوج انه اذا نكحها وبانت منه أو شرط أنه يطلقها أو نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك ولا شك أن اطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها ، لكن روى الحاكم والطبراني في الأوسط عن عمر أنه جاء اليه رجل فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحلها لأخيه ؛ هل تحل الأول ؟ قال : لا الا بنكاح رغبة . كنا نعد هذا سفاحا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وقال ابن حزم : ليس الحديث على عمومته في كل محل اذ لو كان كذلك لدخل فيه كل واهب وبائع ومزوج ، فصح أنه أراد بعض المحللين ، وهو من أحل حراما لغيره بلا حجة ، فتعين أن يكون ذلك فيمن شرط ذلك ؛ لأنهم لم يختلفوا في أن للزوج اذا لم ينو تحليلها للأول ونوت هي أنه لا يدخل في اللعن فدل على أن المعتبر الشرط . اهـ

اما اللغات فقولها : المتعة ومادته من المتاع وهو كل ما ينتفع به ، وأصل المتاع ما يتبلغ به من الزاد ، وهو اسم من متعته اذا أعطيته ذلك ، ومتعة المطلقة سنأتى ومتعة الحج مضت ؛ ونكاح المتعة هو النكاح المؤقت في العقد . قال في العباب : كان الرجل يشارط المرأة شرطا على شيء الى أجل معلوم ويعطيها ذلك فيستحل بذلك فرجها ثم يخلى سبيلها من غير تزويج ولا طلاق » وقيل في قوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » المراد نكاح المتعة ، والآية محكمة والجمهور على تحريم نكاح المتعة .

وقالوا في معنى قوله « فما استمتعتم » فما نكحتم على الشريطة التي في قوله تعالى : « أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » أى عاقدين النكاح ، واستمتعتم بكذا وتمتع به انتفعت . وقوله « الحمر الانسية » كل حيوان انسى ما كان أيسر ؛ والوحشى من كل دابة الجانب الأيمن . قال الشاعر :

فمالت على شق وحشيتها وقد ريع جانبها الأيسر

قال الأزهرى : قال أئمة اللغة : الوحشى من جميع الحيوان غير الانسان الجانب الأيمن ، وهو الذى لا يركب منه الراكب ولا يحلب من الحالب ، والانسان الجانب الأيسر وقد مضى له مزيد . وقوله « اذك امرؤ تائه » من التيه بكسر التاء : المفازة ، والتهيء بالفتح والمد مثله ، وهى التى لا علامة فيها يهتدى بها وتاه الانسان فى المفازة يتيه فيها ضل عن الطريق ، وتاه يتوه توهماً لغة ، وقد تيهته وتوته . ومنه يستعار لمن رام أمراً فلم يصادف الصواب ، فيقال : انه تائه .

وقوله « الواصلة » وصلت المرأة شعرها بشعر غيره وصلا فهى واصله ؛ « واستوصلت » سألت أن يفعل بها ذلك ، واسم الفاعل هنا مفعولاً باسم المفعول « الواصلة والموصولة » معناه التى تصل الشعر لغيرها ، والموصولة التى يفعل بها ذلك « والواشمة والموشومة » وشمّت المرأة يدها من باب وعد غرزتها بآبرة ثم ذرت عليها التور ، وهو النيلج وتسميه العامة بمصر النيلة ، وهو دخان الشحم ، حتى يخضر .

اما الأحكام فلا يصح عندنا نكاح المتعة ؛ وهو أن يتزوج لمدة معلومة أو مجهولة بأن يقول زوجنى ابتك شهراً أو أيام الموسم ؛ وبه قال جميع الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين والفقهاء الا ابن جريج فانه قال : يصح ، وقد ورد اسم ابن جريج خطأ فى نيل الأوطار بابن جرير والصواب ما ذكرنا . وقال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها الا بعض الرافضة ، ولا معنى يخالف كتاب الله وسنة رسوله .

(قلت) ودليل المجيزين ما ثبت من إباحته صلى الله عليه وسلم لها فى مواطن متعددة ، منها فى عمرة القضاء ؛ كما أخرجه عبد الرزاق عن الحسن البصرى وابن حبان عن سبرة ، ومنها فى خير كما فى حديث ابن مسعود ؛ ومنها عام الفتح كما فى حديث سبرة أيضاً . ومنها يوم حنين رواه التستائى من حديث على . قال الفتح : ولعله تصحيف عن خبر ؛ وذكره الدارقطنى بلفظ حنين . ووقع فى حديث سلمة فى عام أوطاس . قال السيلى : وهو موافق لرواية من روى عام الفتح ، فانهما كانا فى عام واحد ، ومنها فى

تبوك رواه الحازمي والبيهقي عن جابر ولكنه لم ييجها لهم النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غزوة تبوك حتى اذا كنا عند الثانية مما يلي الشام جاءتنا نسوة تمتعنا بهن يطقن برجالنا ، فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن فأخبرناه ، فغضب وقام فينا خطيبا ، فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة ، فتوادعنا يومئذ ولم نعد ، ولا نعود فيها أبدا ، فلذا سميت ثنية الوداع » قال الذهبي : وهذا اسناد ضعيف ، لكن عند ابن حبان من حديث أبي هريرة ما يشهد له .

قال ابن حجر : انه لا يصح من روايات الاذن بالمتعة شيء بغير علة الا في غزوة الفتح لأن الاذن في عمرة القضاء من مراسيل الحسن وكل مراسيله ضعيفة وعلى تقدير ثبوته فلملة أراد أيام خبير ، لأن القضاء وخبير كانا في سنة واحدة ، كالفتح وأوطاس ويبعد كل البعد أن يقع في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح في أيام الفتح قبلها فانها حرمت الى يوم القيامة .

فرع وأما تكاح المحلل فان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا فانها لا تحل له الا بعد زوج واصابة ، فاذا طلق امرأته وانقضت عدتها منه ثم تزوجت بآخر بعده ففيها ثلاث مسائل (احدها) أن يقول : زوجتك ابنتي الى أن تطأها أو الى أن تحللها للأول ، فاذا أحللتها فلا تكاح بينكما ، وهذا باطل بلا خلاف للأحاديث في لعن المحلل والمحلل له ووصفه باليتيس المستعار ، ولأن هذا أفسد من تكاح المتعة لأنه يعقده الى مدة مجهولة (الثانية) أن يقول : زوجتك ابنتي على أنك اذا وطئتها طلقها . أو قال تزوجتك على أني اذا أحللتك للأول طلقتك ، وكان هذا الشرط بنفس العقد ففيه قولان :

(أحدهما) أن النكاح باطل لقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله المحلل والمحلل له » ولم يفرق .

(والثاني) أن النكاح صحيح ، والشرط باطل لأن العقد وقع مطلقا من غير توقيت ، وأنه شرط على نفسه الطلاق ولم يؤثر في النكاح ، وانما بطل المهر ، كما لو شرط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى عليها .

(الثالثة) ان شرط عليه قبل النكاح أنه اذا أحلها لاول طلقها أو تزوجها أو نوى بنفسه ذلك فعقد النكاح عقداً مطلقاً فيكره له ذلك ، فإن عقد كان العقد صحيحاً ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه . وقال مالك والثوري والليث وأحمد والحسن والنخعي وقتادة رضى الله عنهم : لا يصح .

دليلنا ما روى الشافعي رضى الله عنه أن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ، وكان مسكين أعرابي يقعد بباب المسجد ، فجاءته امرأة فقالت : هل لك في امرأة تنكحها وتبيت معها ليلة فإذا أصبحت فارقتها ؟ فقال : نعم ؛ قال : فكان ذلك ، فلما تزوجها قالت له المرأة : انك اذا أصبحت فسيقولون لك : طلقها فلا تقبل ، فاني لك كما ترى واذهب الى عمر رضى الله عنه ، فلما أصبح أتوه وأتوها فقالت لهم : أتمم جثم به فسألوه أن يطلقها فأبى ، وذهب الى عمر رضى الله عنه فأخبره ، فقال له : الزم زوجتك ، وإن رابوك بريب فأتني وبعث الى المرأة الوساطة فنكل بها ، وكان يغدو بعد ذلك ويروح على عمر رضى الله عنه في حلة ، فقال له عمر رضى الله عنه : الحمد لله يا ذا الرقتين الذي رزقك حلة تغدو بها وتروح . ولم ينكر أحد على عمر ، فدل على أنه اجماع .

وقال أحمد : حديث ذى الرقتين ليس له اسناد ، يعنى أن ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر (قلت) ولعل ذا الرقتين لم يقصد التحليل ولا فواه ، وقد وافق ذلك ما اتتوته زوجته .

فرع عقد المصنف هذا الفصل وسيأتي في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب مزيد ، وجملة ما ههنا أنه ان تزوج امرأة بشرط الخيار بطل العقد لأنه لا مدخل للخيار فيه فأبطله ، فان شرط في العقد أنه لا يطؤها ليلا بطل الشرط لقوله صلى الله عليه وسلم : « والمؤمنون عند شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » رواه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة والحاكم عن أنس والطبراني عن عائشة ورافع بن خديج وقد مضى في البيوع ، فان كان هذا الشرط من قبل الزوج لم يبطل العقد ، لأن ذلك

حق له ؛ وان كان الشرط من جهة المرأة بطل العقد لأن ذلك حق عليها والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجوز التعريض بخطبة المعتدة عن الوفاء والطلاق الثلاث لقوله تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » ولما روت فاطمة بنت قيس « أن أبا حفص بن عمرو طلقها ثلاثاً ، فأرسل اليها النبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقيني بنفسك فزوجها بأسماء رضى الله عنه .

ويحرم التصريح بالخطبة ، لأنه لما أباح التعريض دل على أن التصريح مخرم ، ولأن التصريح لا يحتمل غير النكاح ، فلا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح فتخبر بانقضاء العدة والتعريض يحتمل غير النكاح فلا يسعوها إلى الإخبار بانقضاء العدة ، وان خالها زوجها فاعتدت لم يحرم على الزوج التصريح بخطبتها ، لأنه يجوز له نكاحها فهو معها كالأجنبي مع الأجنبية في غير العدة ، ويحرم على غيره التصريح بخطبتها لأنها مجرمة عليه ، وهل يحرم التعريض ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يحرم لأن الزوج يملك أن يستبيحها في العدة ، فلم يجز لغيره التعريض بخطبتها كالرحمية .

(والثاني) لا يحرم لأنها معتدة بائن ، فلم يحرم التعريض بخطبتها كالملقة ثلاثاً ، والمتوق عنها زوجها ، والمرأة في الجواب كالرجل في الخطبة فيما يحل وفيما يحرم ، لأن الخطبة للعقد فلا يجوز أن يختلفا في تحليله وتحريمه ، والتصريح أن يقول إذا انقضت عدتك تزوجتك أو ما أشبه ، والتعريض أن يقول : رب راغب فيك . وقال الأزهري : أنت جميلة وانت مرغوب فيك ، وقال مجاهد : مات رجل وكانت امرأته تتبع الجنائز ، فقال لها رجل : لا تسبقيني بنفسك ، فقالت : قد سبقك غيرك ويكره التعريض بالجماع لقوله تعالى « ولكن لا تواعدوهن سراً » وفسر الشافعي رحمه الله السر بالجماع ، فسماه سراً لأنه يفعل سراً ، وأنشد فيه قول امرئ القيس :

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي
ولأن ذكر الجماع دناءة وسخف) .

الشرح حديث زواج فاطمة بنت قيس بأسماء مضي في الفصول الأولى من النكاح ، وقد رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الخمسة وبيت امرئ القيس من قصيدة مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الظلل البالي
وهل يعمن من كان في المصر الخالي

حتى قال :

ألا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وأن لا يحسن السر أمثالى
كذبت لقد أصبى على المرء عرسه وأمنع عرسى أن يزن به الخالى

وفى بعض الروايات « وأن لا يحسن اللهو أمثالى ، وهى فى الدواوين المطبوعة هكذا الا أن رواية الشافعى أضبط وهو الأديب الشاعر الذواقة القريب عهده بامرئ القيس وبسباسة اسم امرأة ، وقد فضح امرؤ القيس نفسه بتسجيل اتهام بسباسة له بضعف الباء ؛ وقد حدث أن طلق أم جندب لأنها انحازت لعلقة فى مقارضة بينهما فى وصف الصيد فاتهما بأنها له وامض ، وقد قالت له : انى أكرهك فقال : ولم ؟ قالت لأنك ثقیل صدرك خفيف عجزك ، سريع الاراقة بطيء الافاقة فلما طلقها تزوجت بعلقة الفحل ، لأنه كان أقوى على جماعها منه ، وكان امرؤ القيس ملكاً على كندة ثم سلب ملكه وفر الى الروم ومات قبل البعثة واطلاق السر على الجماع كاطلاق الغيب على الفرج فى قوله تعالى : « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » .

اما الأحكام فقد روى البخارى عن ابن عباس « فيما عرضتم به من خطبة النساء . يقول انى أريد التزويج ولوددت أنه يسر لى امرأة صالحه » وعن سكينه بنت حنظلة قالت « استأذن على محمد بن على (وهو محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين) ولم تنقض عدتى من مهلكة زوجى ؛ فقال : قد عرفت قرابتى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابتى من على وموضعى من العرب ، (قلت) غفر الله لك يا أبا جعفر ، انك رجل يؤخذ عنك ؛ وتخطبني فى عدتى ؟ فقال : انما أخبرتك بقرابتى من رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومن على • وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهى متأيمه من أبى سلمة ، فقال لقد علمت أنى رسول الله وخيرته من خلقه وموضعى من قومي ، كانت تلك خطبته » رواه الدارقطنى من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل وسكينة عمته ، وهو منقطع فى خبر أم سلمة ؛ لأن محمداً لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن التعريض أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت قيس : « لا تفوتينا بنفسك » •

وقال الرمخشى فى الكشاف : التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شىء لم يذكره • واعترض على الرمخشى بأن هذا التعريف لا يخرج المجاز ، وأجيب بأنه لم يقصد التعريف ، ثم حقق التعريض بأنه ذكر شىء مقصود بلفظ حقيقى أو مجازى أو كنائى ليدل به على شىء آخر لم يذكر فى الكلام ، مثل أن يذكر المجى للتسليم ، ومراده التقاضى ، فالسلام مقصود والتقاضى عرض ، أى أميل اليه الكلام عن عرض أى جانب • وامتاز عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها • والحاصل أنهما يجتمعان ويقتزمان ؛ فمثل : جئت لأسلم عليك كناية وتعريض • ومثل : طويل النجاد ؛ كناية لا تعريض ، ومثل : أذيتنى فستعرف خطاباً لغير المؤذى تعريض بتهديد المؤذى لا كناية والتعريض كالتلويح والتلميح والتورية •

قال الشافعى رضى الله عنه فى الآية « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » الآية • قال وبلوغ الكتاب أجله — والله أعلم — انقضاء العدة قال : فبين فى كتاب الله تعالى أن الله فرق فى الحكم بين خلقه وبين أسباب الأمور وعقد الأمور وبين اذ فرق الله تعالى ذكره بينهما أن ليس لأحد الجمع بينهما وأن لا يفسد أمر بفساد السبب اذا كان عقد الأمر صحيحاً ، ولا بالنية فى الأمر ، ولا تفسد الأمور الا بفساد ان كان فى عقدها لا بغيره • ألا ترى أن الله حرم أن يعقد النكاح حتى تقضى العدة ؟ ولم يحرم التعريض بالخطبة فى العدة ، ولا أن يذكرها وينوى نكاحها بالخطبة لها والذكر لها والنية فى نكاحها ؟ الى أن قال — قول الله تبارك وتعالى : « ولكن لا تواعدوهن سراً » يعنى والله تعالى أعلم جماعاً « الا أن تقولوا

قولاً معروفاً . قولاً حسناً لا فحش فيه . الى أن قال : والتعريض الذي أباح الله ما عدا التصريح من قول . وذلك أن يقول : رب متطلع اليك وراغب فيك وحريص عليك ؛ وانك لبحيث تحبين ، وما عليك أئمة ، واني عليك لحريص وفيك راغب ، وما كان في هذا المعنى مما خالف التصريح ، والتصريح أن يقول تزوجيني اذا حللت ، أو أنا أتزوجك اذا حللت ، وما أشبه ذلك مما جاوز به التعريض ، وكان بياقاً أنه خطبة لا أنه يحتمل غير الخطبة . اهـ

وقال المسعودي : هل يجوز التعريض بخطبة البائن بالثلاث ؟ فيه قولان ، والمشهور هو الأول لحديث فاطمة بنت قيس ، ويحرم التصريح بها بخطبتها لأن الله تعالى لما أباح التعريض بالخطبة دل على أنه لا يجوز التصريح بها ، ولأن التعريض يحتمل النكاح وغيره ؛ والتصريح لا يحتمل غير النكاح فلا يؤمن أن يحملها الحرص على النكاح أن تخبر بانقضاء عدتها قبل انقضائها . وأما البائن التي تحل لزوجها فهي التي طلقها زوجها طلاقاً أو طلقين بموَضٍ أو فسخ أحدهما النكاح بعيب فيجوز لزوجها التعريض بخطبتها والتصريح لأنها تحل له بعقد النكاح . وأما غير زوجها فلا يحل له التصريح بخطبتها كالبائن بالثلاث ، وهل يجوز التعريض بخطبتها ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يجوز له التعريض بخطبتها لأنها معتدة بائن عن زوجها ، فهي كالبائن بالوفاة أو بالثلاث .

(والثاني) لا يجوز له لأنها تحل لزوجها في حال العدة فهي كالرجعية . قال الشافعي رضي الله عنه : وكل معتدة حل للزوج التعريض بخطبتها وحل لها التعريض باجابته ، وكل من لا يحل له التعريض بخطبتها والتصريح لم يحل لها اجابته بتعريض ولا بتصريح ، لأنه لا يحل له ما يحرم عليها ولا يحل لها ما يحرم عليه فتساويا .

إذا ثبت هذا فالتصريح ما لا يحتمل غير النكاح ، مثل أن يقول : أنا أريد أن أتزوجك ، أو اذا انقضت عدتك تزوجتك ؛ والتعريض بكل كلام احتمل النكاح وغيره كأن يقول : ان الله ليسوق اليك خيراً أو رزقاً كان

ذلك تعريضا . هذا مذهبا . وقال داود : لا تحل الخطبة سرا وانما تحل علانية لقوله تعالى « ولكن لا تواعدوهن سرا » فهذا ليس بصحيح لأن الله تعالى لم يرد بالسرا ضد الجهر . وانما أراد أن لا يعرض المعتدة بالجماع ولا يصرح به مثل أن يقول : عندي جماع يصلح لمن جومعه ، ولا يكره للرجل التعريض لزوجته بالجماع ولا التصريح به لأنه لا يكره له جماعها فلأن لا يكره له ذكره أولى ، والآية وردت في المعتدات ؛ فان عرض بخطبة امرأة - لا يحل له التعريض بخطبتها - أو صرح بخطبتها ثم انقضت عدتها وتزوجها صح نكاحها .

وقال مالك : بينها بطلقة واحدة . دليلنا أن النكاح حادث بعد المعصية فلا تؤثر المعصية فيه ، كما لو قال : لا أتزوجها الا بعد أن أراها متجردة ؛ فتجردت له ثم نكحها . أو قالت لا أرضى نكاحه حتى يتجرد لى أو حتى يجامعنى ؛ فتجرد لها أو جامعها ثم تزوجها ، فان الفعل معصية والزواج صحيح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ومن خطب امرأة فصرح له بالإجابة حرم على غيره خطبتها الا ان ياذن فيه الأول ، لما روى ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يتسرك الخاطب الأول او ياذن له فيخطب » وان لم يصرح له بالإجابة ولم يعرض له لم يحرم على غيره ، لما روى أن فاطمة بنت قيس قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم « أن معاوية وأبا الجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ابو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له فانكحى اسامة » .

وان عرض له بالإجابة ففيه قولان ، قال في القديم : تحرم خطبتها لحديث ابن عمر رضى الله عنه ولأن فيه أفساداً لما تقارب بينهما ، وقال في الجديد : لا تحرم لأنه لم يصرح له بالإجابة فاشبه اذا سكنت عنه ، فان خطب على خطبة أخيه في الموضع الذي لا يجوز فتزوجها صح النكاح ، لأن المحرم سبق العقد فلم يفسد به العقد . وبالله التوفيق) .

الشرح حديث ابن عمر رواه أحمد والبخاري والنسائي • وقد روى أحمد ومسلم عن عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » وأخرج البخاري والنسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » وفي لفظ للبخاري من حديث ابن عمر « نهى أن يبيع بعضكم على بيع بعض أو يخطب » وفي لفظ لأحمد من حديث الحسن عن سمرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه » وقد استدلل الجمهور على تحريم الخطبة على الخطبة بهذه الأحاديث الناهية وجزموا بالتحريم •

وحكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالاجماع • وقال الخطابي : أن النهي هنا للتأديب وليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء • قال الحافظ : ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور ، بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد • ولكنهم اختلفوا في شروطه ، فقالت الشافعية والحنابلة : محل التحريم إذا صرحت المخطوبة بالاجابة أو وليها الذي أذنت له • وأما ما احتج به من حديث فاطمة بنت قيس الذي مضى تخريجه في الكفاءة أن معاوية وأبا الجهم خطباها فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما ، بل خطبها لأسامة فليس فيه حجة كما قال النووي لاحتتمال أن يكونا خطباها معاً أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول « والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب » وعلى تقدير أن ذلك كان خطبة فلعله كان بعد ظهور رغبتهما عنها ، وظاهر حديث فاطمة أن أسامة خطبها مع معاوية وأبي الجهم فهي رواية أحمد ومسلم وأصحاب السنن الخمسة : أبي داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والدارقطني « قالت : وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حللت فأذنيني فأذنته فخطبها معاوية وأبو الجهم وأسامة بن زيد • الحديث » وعن بعض المالكية لا تمتنع الخطبة إلا بعد التراضي على الصداق ولا دليل على ذلك • وقال داود : إذا تزوجها الثاني فسخ النكاح قبل الدخول وبعده • وللمالكية في ذلك قولان ، فقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده • قال في الفتح : وحجة الجمهور

أن انتهى عنه الخطبة وهي ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح
بوقوعها غير صحيحة .

قال في الأم : وإن قالت امرأة لوليتها : زوجني من شئت أو ممن ترى ،
حل لكل أحد خطبتها لحديث فاطمة بنت قيس قالت : طلقني زوجي
أبو حصص بالشام ثلاثاً فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فأمرني
أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال : إذا حللت فأذيني ، فلما انقضت
عدتي أتيته فأخبرته وقلت له : إن معاوية وأبا جهم خطبائي ، فقال النبي صلى الله
عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع العصا
عن عاتقه ، ولكن أدلك على من هو خير لك منهما ، قالت : ومن يا رسول الله ؟
قال أسامة بن زيد . قلت أسامة ؟ قال نعم أسامة . الخ الحديث .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولم تكن فاطمة رضي الله عنها أذنت في
نكاحها من معاوية ولا من أبي جهم ، وإنما كانت تستشير النبي صلى الله
عليه وسلم ومعلوم أن الرجلين إذا خطبا امرأة خطبها أحدهما بعد الآخر
فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الأخير منهما ثم خطبها النبي
صلى الله عليه وسلم لثالث بعدهما فدل على جوازه . وإن خطب رجل امرأة
إلى وليها وكان ممن يخيرها فعرض له بالإجابة ، ولم يصرح مثل أن يقول
أنا أستشير في ذلك ، أو أنت مرغوب فيك ، أو يشترط بشرائط العقد مثل
تقديم المهر وغيره ، فهل يحرم على غيره خطبتها ؟ فيه قولان . قال في القديم :
يحرم على غيره خطبتها ، وبه قال مالك وأبو حنيفة لقوله صلى الله عليه
وسلم : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » ولم يفصل . ولأن فيه إفساداً
لما يقارب بينهما .

وقال في الجديد : لا يحرم على غيره خطبتها ، وهو الصحيح ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم خطب فاطمة بنت قيس لأسامة بعد أن أخبرته أن معاوية
وأبا جهم خطباها ولم يسألها هل ركنت إلى أحدهما أو رضيت به أم لا ،
فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك ، لأن الظاهر من حالها أنها ما جاءت
تستشيره إلا وقد رضيت بذلك وركنت إليه .

قال الصيمري : فان خطب رجل خمس نسوة جملة واحدة فأذن في نكاحه لم يحل لأحد خطبة واحدة منهن حتى يترك أو يعقد على أربع ، فيحل خطبة الخامسة ، وان خطب كل واحدة وحدها فأذنت كل واحدة في نكاحه لم يجز لغيره خطبة الأربع الأولات ويحل خطبة الخامسة لغيره .

إذا ثبت هذا فان خطب رجل امرأة في الحالة التي قلنا لا يحل له خطبتها فيه وتزوجها صح ذلك ، وقال داود : لا يصح ، وحكاه ابن الصباغ عن مالك رضى الله عنه . دليلنا أن المجرم انما يفسد العقد اذا قارنه ، فأما اذا تقدم عليه لم يفسد ، كما لو قالت امرأة لا أتزوج فلانا حتى أراه مجرداً فتجرد ثم تزوج بها .

واذا تقرر هذا فذكر أصحابنا في حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها فوائد (وقد مر نصه) وقد اختلفت الروايات فيه ، فروى أن زوجها طلقها بالشام فجاءها وكيله بشعير فسخطت به ، فقال لها « مالك علينا شيء » فأتت النبي صلى الله عليه وسلم تستفتيه فقال لها : « لا ثقة لك الا أن تكونى حاملا » فأحدى فوائد الخبر أنه دل على جواز الطلاق .

(الثانية) أنه يدل على جواز الطلاق الثلاث (الثالثة) أن طلاق الغائب يقع (الرابعة) أنه يجوز للمرأة أن تستفتي لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها (الخامسة) أن كلامها ليس بعورة (السادسة) أنه يجوز للمعتدة أن تخرج من منزلها لحاجة (السابعة) أنه لا ثقة للمبتوتة الحائل خلافا لأبي حنيفة .

(الثامنة) أن للحامل المبتوتة النفقة (التاسعة) يدل على جواز نقل المعتدة عن بيت زوجها ، واختلف لأبي معنى نقلها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن المسيب : كانت بذينة أو كانت تستطيل على أحمائها . وقالت عائشة أم المؤمنين عليها السلام : كان بيت زوجها وحشاً فخيف عليها فيه ، وأى الروايتين صح مع الخبر دليل على جواز النقل لأجله (العاشرة) يدل على جواز التعريض بالخطبة للمعتدة (الأحد عشر) أنه يجوز للرجل أن يعرض المعتدة بالخطبة لغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم عرض لها في

الخطبة لأسامة بن زيد رضى الله عنهما لا لنفسه (الاثنتا عشر) أنه يجوز للمرأة أن تستشير الرجال لأنها جاءت تستشير النبي صلى الله عليه وسلم .

(الثالثة عشرة) يدل على جواز وصف الانسان بما فيه . وان كان يكره ذلك للحاجة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصف معاوية رضى الله عنه وأبا جهم رضى الله عنه بما فيهما وان كانا يكرهان ذلك (الرابعة عشر) أنه يجوز أن يعبر بالأغلب عن الشيء ويذكر العموم والمراد به الخصوص لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أما معاوية فصعلوك لا مال له » ومعلوم أنه لا يخلو من أن يملك شيئاً من المال وان قل ، كثيابه وما أشبهها وانما أراد أنه لا يملك ما يتعارفه الناس مالا ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في أبي جهم لأنه لا يضع عصاه عن عاتقه ؛ وان كان لا يخلو أن يضعها في بعض أوقاته ، والصعلوك الفقير ، قال الشاعر :

غنيا زمانا بالتصعلك والغنى وكلا سقانه بكأسيهما الدهر

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لا يضع العصا عن عاتقه ففيه تأويلان : (أحدهما) أنه كثير الأسفار قال الشاعر :

فألقت عصاها واستقرت بها النوى كما قر عيناً بالاياب المسافرين

فعلى هذا يكون فيه دليل على جواز السفر بغير اذن زوجته (الثانى) أنه أراد أنه كان كثير الضرب لزوجته ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « لا ترفع عصاك عن أهلِكَ » أى فى التأديب فى الكلام أو الضرب ؛ فعلى هذا التأويل يدل على جواز ضرب الزوج لزوجته لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج مخرج النكير وقال بعضهم : يدل على أنه كثير الجماع . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترفع عصاك عن أهلِكَ » أراد به الكناية عن الجماع ، فيكون فى هذه الدلالة دلالة على جواز الكناية بالجماع ، وهذا غلط فى التأويل ، لأنه ليس من الكلام ما يدل على أنه أراد هذا .

قال الصيمرى : ولو قيل انه أراد بقوله صلى الله عليه وسلم هذا كثرة

الجماع أى أنه كثير التزويج لكان أشبه (الثامنة عشر) يدل على جواز خطبة الرجل ؛ لأن النبی صلى الله عليه وسلم خطبها لأسامة (التاسعة عشر) أنه يجوز للرجل أن يخطب امرأة قد خطبها غيره اذا لم يتقدم اجابة للأول .

(العشرون) أنه يجوز للمستشار أن يشير على المستشار بما لم يسأله عنه لأنها لم تستشر فى أسامة رضى الله عنه (الاحدى والعشرون) أنه لا يجب على المستشار المصير الى ما أشار به المشير لأن النبی صلى الله عليه وسلم لم يقل لها : يجب عليك المصير الى ما أشرت به ، وانما أعاد ذلك عليها على سبيل المشورة •

(الثانية والعشرون) أن الخير لا يختص بالنسب ، لأن النبی صلى الله عليه وسلم قال : « أدلك على من هو خير منهما ، ونسبهما خير من نسبه » • (الثالثة والعشرون) أن الكفاءة ليست بشرط فى النكاح ، لأنها قرشية وأسامة مولى •

(الرابعة والعشرون) أنه يجوز أن يخطب المرأة الى نفسها ، وان كان لها ولى • والله تعالى أعلم بالصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الخيار فى النكاح والرد بالعيب

اذا وجد الرجل امراته مجنونة أو مجنومة أو برصاء أو رتقاء - وهى التى انسدت فرجها - أو قرناء - وهى التى فى فرجها لحم يمنع الجماع - ثبت له الخيار • وان وجدت المرأة زوجها مجنوناً أو مجنومة أو أبرص أو مجبوبة أو عنيماً ، ثبت لها الخيار ، لما روى زيد بن كعب بن عجرة قال « تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى غفار فرأى بكشحها بياضاً فقال لها النبی صلى الله عليه وسلم البسى ثيابك والحقى بأهلك » فثبت الرد بالبرص بالخبر وثبت فى سائر ما ذكرناه بالقياس على البرص ، لأنها فى معناه فى منع الاستمتاع •

وان وجد احدهما الآخر وله فرج الرجال وفرج النساء ففيه قولان :
(احدهما) يثبت له الخيار ، لان النفس تعاف عن مباشرته فهو كالابرص .
(والثاني) لا خيار له ، لانه يمكنه الاستمتاع به . وان وجدت المرأة زوجها
خصياً ففيه قولان :

(احدهما) لها الخيار ، لان النفس تعافه (والثاني) لا خيار لها لانها
تقدر على الاستمتاع به ، وان وجد احدهما بالآخر عيباً وبه مثله ، بان وجهه
ابرص وهو ابرص ففيه وجهان :

(احدهما) له الخيار ، لان النفس تعاف من عيب غيرها وان كان بهما
مثله (والثاني) لا خيار له لانهما متساويان في النقص فلم يثبت لهما الخيار ،
كما لو تزوج عيب بامة . وان حدث بعد العقد عيب يثبت به الخيار ، فان كان
بالزوج ، ثبت لها الخيار ، لان ما ثبت به الخيار اذا كان موجوداً حال العقد
ثبت به الخيار اذا حدث بعد العقد كالعسار بالمهر والنفقة وان كان بالزوجة
ففيه قولان .

(احدهما) يثبت به الخيار ، وهو قوله في الجديد ، وهو الصحيح ،
لان ما ثبت به الخيار في ابتداء العقد ثبت به الخيار اذا حدث بعده كالعيب
في الزوج (والثاني) وهو قوله في القديم انه لا خيار له ، لانه يملك ان
يطلقها .

الشرح خبر يزيد بن كعب بن عجرة رواه أحمد هكذا : حدثنا
القاسم المزني قال أخبرني جميل بن زيد قال : صحبت شيخاً من الأنصار
ذكر أنه كانت له صحبة يقال له كعب بن زيد أو زيد بن كعب ، فحدثني أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من غفار فلما دخل عليها وضع
ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها بياضاً فانحاز عن الفراش ثم قال :
« خذني عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئاً » .

وهذا يدور سنده على رجلين هما موضع نظر ، أولهما جميل بن زيد
وثانيهما زيد بن كعب أو كعب بن زيد ، وتكلم عن الثاني لشرف الصحبة
فتقول : رواية أحمد كما عرفت عن زيد بن كعب ولم تعرف من الصحابة
سوى زيد بن كعب البهزي ثم السلمي صاحب الطبى الحاقف وكان صائده ،

وقد سقناه في اللقطة ، ومن قبل ساقه النوى في الصيد ، وليس هو الذي حدث جميلا ، وإن كان كعب بن زيد فليس عندنا مصدر يعرفنا به سوى جميل بن زيد ، ولذلك جاء التعريف به في الاستيعاب هكذا : كعب بن زيد ويقال زيد بن كعب . روى قصة الغفارية التي وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم البياض بكشحها ، روى عنه جميل بن زيد وفي الخبر اضطراب . اهـ

ويأتى الحاكم فيروى عن جميل هذا فيقول عن جميل بن زيد الطائى عن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه ، فيكون الصحابي هنا كعب بن عجرة الأنصارى وهو من مشاهير الصحابة فلا يناسبه ما فى رواية أحمد صحبت شيخا ذكر أنه كانت له صحبة يقال له الخ .

ويأتى اسماعيل بن زكريا فيقول : حدثنا جميل بن زيد ، حدثنا ابن عمر قال « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وخلق سبيلها » الحديث فهو تارة يرويه عن زيد بن كعب أو كعب بن زيد شيخ ذكر أن له صحبة ، وتارة يرويه عن زيد بن كعب بن عجرة الأنصارى عن أبيه ، وتارة يرويه عن ابن عمر مع أن ابن حبان يقول : روى عن ابن عمر ولم ير ابن عمر . وقال ابن معين : جميل بن زيد ليس بثقة . وقال البخارى : لم يصح حديثه . وروى أبو بكر بن عياش عن جميل قال « هذه أحاديث ابن عمر ، ما سمعت من ابن عمر شيئا ، إنما قالوا لى اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها » .

وقال أبو القاسم البغوى فى معجمه : الاضطراب فى حديث الغفارية منه ، يعنى تارة عن ابن عمر وتارة عن هذا وتارة عن ذاك . قال : وقد روى أحاديث عن ابن عمر يقول فيها « سألت ابن عمر ، مع أنه لم يسمع من ابن عمر شيئا » وقال أبو حاتم والبغوى « ضعيف الحديث » وقال النسائى « ليس بثقة » وقد قال العلامة السفارينى فى كتابه (تفنات صدر المكمد ، وقوة عين الأرمد ، لشرح ثلاثيات مسند الامام أحمد) قال ابن حبان « جميل بن زيد دخل المدينة بعد موت ابن عمر رضى الله عنهما . فجمع

أحاديثه ثم رجع الى البصرة فرواها ، ورواه سعيد بن منصور فى سننه
عن زيد بن كعب بن عجرة ولم يشك ، وكذا قال الامام ابن القيم فى
الهدى : زيد بن كعب بن عجرة » • اهـ

والحاصل أن الحديث لم يثبت من طريق آخر فأفته فى جميع الكتب
جميل بن زيد ولذلك لا نستطيع أن نجزم بواقعة زواج النبى صلى الله عليه
وسلم من الغفارية •

اما الأحكام فان الرد بالعيب فى النكاح قد ثبت بالقواعد الكلية فى
العقود والمعاوضات وغير ذلك على ما سيأتى ، ولكن ابن حجر يصحح
رواية الشافعى من طريق مالك وابن أبى شيبة عن أبى ادريس عن يحيى
قال : ورجاله ثقات •

اما اللغات فقوله « أبصر بكشحها » أى خصرها أو بطنها ، والكشح
ما بين الخصرة الى الضلع الخلف • وفى حديث سعد : ان أميركم هذا
لأهضم الكشحين أى دقيق الخصرين •

وقوله « بياضا » يحتمل أن يكون بهقا ويحتمل أن يكون برصا ، وهو
الأصح وان كان كل منهما تكرهه النفس • قوله « امرأة من غفار » قيل
اسمها الغالية ، وقيل : أسماء بنت النعمان ، قال الحاكم : يعنى الجونية •
وقال الحافظ ابن حجر : الحق أنها غيرها •

اما الأحكام فانه اذا وجد أحد الزوجين عيباً بالآخر ثبت له الخيار
فى فسخ النكاح ، والعيوب التى يثبت لأجلها الخيار فى النكاح خمسة ،
ثلاثة يشترك فيها الزوجان وينفرد كل واحد منهما باثنين ، فأما الثلاثة التى
يشتركان فيها ، فالجنون والجذام والبرص ، وينفرد الرجل بالجب والعنة
وتنفرد المرأة بالرتق والقرن ؛ فالرتق أن يكون فرج المرأة مسدوداً يمنع
من دخول الذكر ؛ والقرن قيل هو عظم يكون فى فرج المرأة يمنع من
الوطء • والمحققون يقولون : هو لحم يثبت فى الفرج يمنع من دخول
الذكر ، مثل أن يتورم الرحم وتنشأ عليه أورام سرطانية تسد مدخل فرجها ،

وانما يصيب المرأة ذلك في بعض حالات الولادة ، هذه العيوب يثبت بها الخيار . هذا مذهبنا وبه قال عمر رضى الله عنه وابن عباس رضى الله عنهما ومالك وأحمد واسحاق .

وقال على كرم الله وجهه وابن مسعود رضى الله عنه : لا يفسخ النكاح بالعيب واليه صار النخعي والثوري وأبو حنيفة ، الا أنه قال : اذا وجدت المرأة زوجها مجبواً أو عنيئاً كان لها الخيار ، فان اختارت فرق بينهما الحاكم بتطليقها . دليلنا الخبر المذكور وما قاله عمر رضى الله عنه فيما روى يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب عنه « أيما امرأة زوجت وبها جنون أو جذام أو برص فدخل بها ، ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسيبته أياها ، وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره » وكذا روى الشعبي عن على رضى الله عنه « أيما امرأة نكحت وبها برص أو جنون أو جذام أو قرن، فزوجها بالخيار ما لم يمسها ، ان شاء أمسك والا طلق . وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها » ولأن المجنون منهما يخاف منه على الآخر وعلى الولد ، والجب والعنة والرتق والقرن يتعذر معها مقصود الوطء ، والجذام والبرص تعاف النفوس من مباشرته .

قال الشافعي رضى الله عنه (ويخاف منهما العدوى للآخر والى النسل) فان قيل : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى ولا هامة ولا صفر » وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يعدى شيء شيئاً » فقال أعرابي « يا رسول الله ان الثفر قد تكون بمشفر البعير أو بذنبه في الابل العظيمة فتجرب كلها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الأول » ؟ .

قال أصحابنا : وقد وردت أيضاً أخبار بالعدوى ، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يورذن ذو عاهة على مضج » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تديموا النظر الى المجنومين ؛ فمن كلمه منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح » .

وروى أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ليبياعه فأخرج يده فإذا هي جذماء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ضم يدك قد بايعتك »

وكان من عادته صلى الله عليه وسلم المصافحة فامتنع من مصافحته لأجل
العزام » وقال صلى الله عليه وسلم : « فر من المجذوم فرارك من الأسد »

قال العمراني في البيان : وإنما نفى النبي صلى الله عليه وسلم العدوى
الذي يعتقد الملاحدة ، وهو أنهم يعتقدون أن الأدواء تعدى بأنفسها
وطباعتها . وليس هذا بشيء ، وإنما العدوى الذي تريده أن يقول إن الداء
جرت العادة أن يخلق الداء عند ملاقة الجسم الذي فيه الداء ، كما أنه
أجرى العادة أن يخلق الأبيض بين الأبيض والأسود بين الأسودين وأن
كان في قدرته أن يخلق الأبيض من الأسود لا أن هذه الأدواء تعدى بنفسها

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « لا هامة ولا صفر » فإن أهل الجاهلية
كانوا يقولون : إذا قتل الإنسان ولم يؤخذ بثأره خرج من رأسه طائر
يصرخ ويقول اسقوني دم قاتلي . هكذا حكاه ابن الصباغ . وأما الصفر
فإن أهل الجاهلية كانوا يقولون في الجوف دابة تسمى الصفر إذا تحركت
جاء الإنسان وهي أعداء من الجرب عند العرب ، وقيل : هو تأخير حرمة
المحرم إلى صفر ، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك .

وقد بسط الشافعي رضي الله عنه في أحكام العيب فقال : ولو تزوج
الرجل امرأة على أنها جميلة شابة موسرة تامة بكر فوجدها عجوزاً قبيحة
معدمة قطعاً ثيباً أو غمياً أو بها ضر ما كان الضر غير الأربع التي سمينا
فيها الخيار — يعني الجذماء والبرصاء والرتقاء والمجنونة — فلا خيار له ،
وقد ظلم من شرط هذا نفسه . إلى أن قال : وليس النكاح كالبيع فلا خيار
في النكاح من عيب يخص المرأة في بدنها ولا خيار في النكاح عندنا إلا من
أربع . أن يكون خلق فرجها عظماً لا يوصل إلى جماعها بحال ، وهذا مانع
للجماع الذي له عامة ما نكحها ، فإن كانت رتقاء فكان يقدر على جماعها
بحال فلا خيار له ، أو عالجت نفسها حتى تصير إلى أن يوصل إليها فلا خيار
للزوج ، وإن لم تعالج نفسها فله الخيار إذا لم يصل إلى الجماع بحال .
وإن سألها أن يشقه هو بخديده أو ما شابهها ويجبرها على ذلك ، لم أجعل
له أن يفعل وجعلت له الخيار . وإن فعلته هي فوصل إلى جماعها قبل أن

آخره لم أجعل له خياراً ؛ ولكن لو كان القرن مانعاً للجماع كان كالرتق أو تكون جذماء أو برصاء أو مجنونة ، ولا خيار في الجذام حتى يكون بينا فأما الزعر في الحجاب أو علامات ترى أنها تكون جذماء ولا تكون فلا خيار بينهما وقال الجنون ضربان ، ف ضرب خنق وله الخيار بقليله وكثيره ، وضرب غلبه على عقله من غير حادث مرض فله الخيار في الحالين معا . وهذا أكثر من الذي يخفق ويفيق . اهـ

وذهب بعض الحنابلة الى ما ذهب اليه أصحابنا ؛ الا أنهم جعلوا خيار العيوب على التراخي ، لا يسقط الا أن يوجد منه دلالة على الرضى من قول أو وطء أو تمكين مع العلم بالعيب أو يأتي بصريح الرضا ، فان ادعى الجهل بالخيار ومثله يجهله فالأظهر ثبوت الفسخ ، هكذا أفاده ابن تيمية . وقال في شرح الثلاثيات العلامة السفاريني الحنبلى لا بد لصحة فسخ عقد النكاح بأحد العيوب المذكورة من حكم حاكم خلافاً لشيخ الاسلام ابن تيمية .

وقال داود الظاهري وابن حزم ومن وافقهما : لا يفسخ النكاح بعيب البتة ، قال السفاريني : وقال الامام ابن القيم من علمائنا : يسوغ الفسخ بكل عيب ترد به الجارية في البيع من العمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما أو كون الرجل كذلك ، لأن هذه الأمور من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو مناف للدين ، والاطلاق ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفاً . قال والقياس أن كل عيب ينفر أحد الزوجين منه ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار ، وهو أولى من البيع ؛ كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع . اهـ

فرع ان وجد كل واحد من الزوجين بصاحبه عيباً - فان كان العيبان من جنسين بأن كان أحدهما أجذم والآخر أبرص ثبت لكل منهما الخيار لأن نفس الانسان تعاف من داء غيره . وان كافا من جنس واحد بأن كان كل واحد منهما أجذم أو أبرص ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يثبت لواحد منهما الخيار لأنهما متساويان في النقص
فهو كما لو تزوج عبد امرأة فكانت أمة .

(والثاني) يثبت لكل واحد منهما الخيار لأن نفس الإنسان تعاف من
عيب غيره وإن كان به مثله . وإن أصاب الرجل امرأته قرناء أو رتقاء
وأصابته غنيا أو مجبواً ففيه وجهان : (أحدهما) يثبت لكل واحد منهما
الخيار لوجود النقص الذي يثبت لأجله الخيار . (والثاني) لا خيار لواحد
منهما ، لأن الرق والقرن يمنع الاستمتاع والمجبوب والعين لا يمكنه
الاستمتاع فلم يثبت الخيار .

هذا الكلام في العيوب الموجودة حال العقد التي لم يعلم بها الآخر .
فأما إذا حدث شيء من هذه العيوب بأحد الزوجين بعد العقد نظرت ،
فإن كان ذلك بالزوج ويتصور فيه حدوث العيوب كلها إلا العنة فإنه
لا يتصور أن يكون غير عين قبله ثم يكون غنياً بعده ، فإذا حدث فيه
أحد العيوب الأربعة ثبت للزوجة الخيار ؛ لأن كل عيب ثبت لأجله الخيار إذا كان
موجوداً حال العقد ثبت لأجله الخيار إذا حدث بعد العقد كالأعسار بالنفقة
والمهر . وإن كان ذلك حادثاً في الزوجة فإنه يتصور بها جميع العيوب
الخمس ، فإذا حدث منها شيء فهل يثبت للزوج فسخ النكاح ؟ فيه
قولان :

قال في القديم : لا يثبت له الفسخ . وبه قال مالك رضي الله عنه لأنها
لم تدلس عليه ولأنه يمكن التخلص من ذلك بالطلاق .

وقال في الجديد : يثبت له الخيار في الفسخ ، وهو الصحيح ، وقد
استدل أصحابنا لصحة هذا بخبر زواج النبي صلى الله عليه وسلم بالغفارية
وردها لما وجد في كشحها بياضاً . ولأن كل عيب يثبت لأجله الفسخ إذا
كان موجوداً حال العقد يثبت لأجله الفسخ إذا حدث كالعيب بالزوج ؛
والقول الأول يمكنه أن يطلق يطل بالعيب الموجود حال العقد فإنه يمكنه
أن يطلق ومع هذا فثبت له الفسخ .

فرع قال فى الاملاء : اذا علم بالعيب حال العقد فلا خيار له لأنه عيب رضى به فلم يكن له الفسخ لأجله ، كما لو اشترى شيئاً معيباً مع العلم بعيبه ، فان أصاب أحد الزوجين بالآخر عيباً فرضى به سقط حقه من الفسخ لأجله ، فان وجد عيباً غيره بعد ذلك ثبت له الفسخ لأنه لم يرض به ، وان زاد العيب الذى رآه ورضى به نظرت ، فان حدث فى موضع آخر بأن رأى البرص والجذام فى موضع من البدن فرضى به ، ثم حدث البرص فى موضع آخر من البدن كان له الخيار فى الفسخ ، لأن هذا غير الذى رضى به ، وان اتسع ذلك الموضع الذى رضى به لم يثبت له الخيار لأجله ، لأن رضاه به رضاه بما تولد منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل والخيار فى هذه العيوب على الفور ، لأنه خيار ثبت بالعيب فكان على الفور ، كخيار العيب فى البيع ، ولا يجوز الفسخ الا عند الحاكم لأنه مختلف فيه .

فصل وان فسخ قبل الدخول سقط المهر ، لأنه ان كانت المرأة فسخت كانت الفرقة من جهتها فسقط مهرها ، وان كان الرجل هو الذى فسخ الا انه فسخ لعنى من جهة المرأة وهو التليس بالعيب فصار كأنها اختارت الفسخ ، وان كان الفسخ بعد الدخول سقط المسمى ووجب مهر المثل ، لأنه يستند الفسخ الى سبب قبل العقد فيصير الوطء كالحاصل فى نكاح فاسد فوجب مهر المثل ، وهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان : قال فى القديم : يرجع لأنه غره حتى دخل فى العقد .

وقال فى الجديد : لا يرجع لأنه حصل له فى مقابلته الوطء ، فان قلنا : يرجع فان كان الرجوع على الولي رجع بجميعة ، وان كان على المرأة ففيه وجهان :

(احدهما) يرجع بجميعة كالولي (والثانى) يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطء عن بدل . وان طلقها قبل الدخول ثم علم انه كان بها عيب لم يرجع بالنصف ، لأنه رضى بازالة الملك والتزام نصف المهر فلم يرجع به .

فصل ولا يجوز لولي المرأة الحرة ولا لسيد الأمة ولا لولي الطفل تزويج الولي عليه ممن به هذه العيوب ، لأن في ذلك اضراً بالولي عليه ، فإن خالف وزوج فعلى ما ذكرناه فيمن زوج المرأة من غير كفاء ، وإن دعت المرأة الولي أن يزوجه بمجنون لم يلزمه تزويجها لأن عليه في ذلك عاراً ، وإن دعت إلى نكاح محبوب أو عنين ، لم يكن له أن يمتنع ، لأنه لا ضرر عليه في ذلك . وإن دعت إلى نكاح مجنون أو أبرص ففيه وجهان (أحدهما) له أن يمتنع لأن عليه في ذلك عاراً (والثاني) ليس له أن يمتنع لأن الضرر عليها دونه .

فصل وإن حدث العيب بالزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها الولي على الفسخ ، لأن حق الولي في ابتداء العقد دون الاستدامة ، ولهذا لو دعت المرأة إلى نكاح عبد كان للولي أن يمتنع ، ولو اعتقت تحت عبد فاختارت المقام منه لم يكن للولي إجبارها على الفسخ) .

الشرح كل موضع قلنا لأحد الزوجين أن يفسخ النكاح بالعيب فإن ذلك الخيار يثبت له على الفور لا على التراخي لأنه خيار عيب لا يحتاج إلى نظر وتأمل فكان على الفور ، كما لو اشترى عبداً فوجد بها عيباً ، فقلنا : خيار عيب احتراز من خيار الأب في رجوعه بهتة لابنه ومن خيار الولي في القصاص والعفو . وقولنا : لا يحتاج إلى نظر وتأمل . احتراز من المعتقد تحت عبد إذا قلنا : يثبت لها الخيار على التراخي ولنا تريد الفسخ يكون على الفور بل تريد المطالبة وهو أن أحد الزوجين إذا علم بالآخر عيباً فإنه يرفع ذلك إلى الحاكم ، فيستدعي الحاكم الآخر ويسأله ، فإن أقر به أو كان ظاهراً انفسخ النكاح بينهما ، وإن أنكر وكان خفياً فعلى المدعي البينة ، فإذا أقام البينة ففسخ النكاح بينهما .

وقال أصحاب أحمد : أن خيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى به من القول والاستمتاع من الزوج أو التمكين من المرأة أفاده الخرقى في ظاهر كلامه . وذكر القاضي من الحنابلة أنه على الفور ، كما أن ظاهر مذهب الحنابلة أن الفسخ يحتاج إلى الحاكم لأنه مجتهد فيه ، ونقل السقاريني من الحنابلة عن ابن تيمية أن الفسخ لا يحتاج إلى الحاكم كالرد بالعيب في البيع .

وقد رأيت في البيان للعمرائي من الشافعية (مخطوطة دار الكتب
العربية) بهامش الجزء السابع ما يأتي : وفيه وجه أنه ينفرد كل واحد من
الزوجين بالفسخ من غير مراعاة الحاكم ؛ كفسخ البيع بالعيب ينفرد به كل
واحد من المتبايعين . اهـ

وقال قاضيخان من أصحاب أبي حنيفة : إذا كان الزوج عنيئاً والمرأة
رتقاء لم يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من جهتها . وكذا في حاشية
جلبي .

وفى ملتقى الأبحر أنه لو أقر أنه عنيئ يؤوله الحاكم سنة قمرية ولا
يحتسب منها مدة مرضه ومرضها ، ويحتسب منها رمضان وأيام
حيضها . اهـ

قال الشيخ أبو حامد : ولا يجوز لأحد الزوجين أن يتولى الفسخ
بنفسه بحال ، وقال ابن الصباغ : إذا رفعت الأمر إلى الحاكم فالحاكم أولى
به ، وهو بالخيار أن شاء فسخ بنفسه وأن شاء أمرها بالفسخ . وقال
القفال : إذا رفعت الأمر إلى الحاكم وأثبتت العيب عنده خيرت بين أن تفسخ
بنفسها وبين أن يفسخ الحاكم بمسألتها .

فرع وإذا وجد أحد الزوجين بالآخر عيباً ففسخ النكاح
ظرت ، فإن كان الفسخ قبل الدخول سقط جميع المهر لأن المرأة إن كانت
هي التي فسخت بالفرقة جاءت من جهتها ، وإن كان الزوج الذي فسخ
فهو بمعنى من جهتها وهو تدنيها بالعيب فصار كما لو فسخت بنفسها ، وإن
كان الفسخ بعد الدخول — فإن كان الفسخ لعيب كان موجوداً حال العقد
فالمشهور من المذهب أنه يلزم الزوج مهر المثل سواء كان العيب بالزواج
أو بالزوجة ؛ لأن الفسخ مستند إلى العيب الموجود حال العقد فصار كما
لو كان النكاح فاسداً .

وحكى المسعودي قولاً آخر مخرجاً أنه يجب المسمى ، لأن الفسخ رفع
العقد في حالة لا من أصله وليس بشيء ، وإن كان الفسخ بعيب حدث بعد
العقد بالزوج أو بالزوجة على القول الجديد فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) يجب لها المسمى ؛ لأنه قد وجب المسمى بالعقد فلا يتغير بما يحدث بعده بالعيب .

(والثاني) لها مهر المثل ، وإن حدث بعد الوطاء وجب لها المسمى لأنه إذا حدث قبل الوطاء فقد حدث قبل استقرار المسمى ، فإذا فسخ العقد ارتفع من أصله فصار كما لو وطئها بشبهة ؛ وإذا حدث العيب بعد الوطاء فقد حدث بعد استقرار المسمى بالدخول فلا يتغير بما طرأ بعده .

فرع فإن تزوج رجل امرأة وبها عيب فلم تعلم به حتى وطئها ثم علم به فسخ النكاح ؛ وقد قلنا : أنه يجب لها مهر المثل ، وهل للزوج أن يرجع به على الولي فيه قولان ، قال في القديم : يرجع عليه ، وبه قال مالك رضي الله عنه لما روى أن عمر رضي الله عنه قال : « أيما رجل تزوج بامرأة وبها جنون أو جذام أو برص فمسها فلها الصداق ولزوجها غرم على وليها » ولأن الولي هو الذي ألتف على الزوج المهر لأنه أدخله في العقد حتى لزمه مهر المثل فوجب أن يلزمه الضمان كالشهود إذا شهدوا عليه بقتل أو غيره ثم رجعوا . وقال في الجديد : لا يرجع عليه ؛ وبه قال على كرم الله وجهه ، وهو قول أبي حنيفة وهو الأصح لأنه ضمن ما استوفى بدله وهو الوطاء فلا يرجع به على غيره كما لو كان المبيع معيباً فألتفه ، فإذا قلنا بهذا قلنا بهذا فلا تفرع عليه ، وإذا قلنا بالأولى فإن كان الولي ممن يجوز له النظر إلى وليته كالأب والجد والعم رجع الزوج عليه سواء علم الولي بالعيب أو لم يعلم ، لأنه فرط بترك الاستعلام بالعيب ، ولأن الظاهر أنه يعلم ذلك ؛ وإن كان الولي ممن لا يجوز له النظر إليها كابن العم والحاكم - فإن علم الولي بعيبها - رجع عليه الزوج ، وإن لم يعلم الولي بالعيب لم يرجع عليه الزوج ، ويرجع الزوج على المرأة لأنها هي التي عرفت ، فإن ادعى الزوج على الولي أنه علم بالعيب فأنكر - فإن أقام الزوج بينة على إقرار الولي بالعيب رجع عليه ؛ وإن لم يقم عليه بينة حلف الولي أنه لم يعلم بالعيب ، ورجع الزوج على الزوجة ، وإن كان لها جماعة أولياء في درجة واحدة ممن لهم النظر إليها ، رجع الزوج عليهم إذا علموا فإن كان بعضهم غائلاً بالعيب ، وبعضهم جاهلاً فقيه وجهان ، حكاهما الطبري في

المدة (أحدهما) يرجع على العالم لأنه هو الذى غره • (والثانى) يرجع على الجميع لأن ضمان الأحوال لا يختلف بالخطأ والعمد ، هكذا نقل البغداديون •

فرع وقال المسعودى : إذا كان الولى غير محرم لها فهل يرجع عليه الزوج ؟ فيه قولان ، وكل موضع قلنا : يرجع الزوج على الولى ، فانه يرجع عليه بجميع مهر المثل ، وكل موضع قلنا : يرجع الزوج على الزوجة ، فبكم يرجع عليها ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : هما وجهان •

(أحدهما) لا يرجع عليها بجميع مهر المثل ، وانما يبقى قدرأ اذ يمكن أن يكون صادقا لئلا يعرى الوطاء عن بدل •

(والثانى) يرجع عليها بالجميع ، لأنه قد حصل لها بدل الوطاء وهو المهر ، وانما رجع اليه بسبب آخر فهو كما لو وهبته منه ؛ والأول أصح • وحكى المسعودى أن القولين فى الولى • والمشهور أنه يرجع عليه بالجميع قولاً واحداً •

فرع قال فى الأم : إذا تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول ، وعلم بعد ذلك أنه كان بها عيب يثبت به خيار الفسخ لزمه نصف المهر لأنه رضى بإزالة الملك والتزام نصف الصداق بالطلاق فلم يرجع اليه •

فرع وإن دعت المرأة وليها لتزويجها الى مجنون كان له الامتناع من ذلك لأن عليه عار أن تكون وليته تحت مجنون ، لأنه لا يشهد ولا يحضر الجمعة والجماعة وإن دعا الولى وليته الى تزويجها بمجنون أو خصى فلها أن تمتنع لأن عليها ضرراً به وعاراً يلحقها •

وإن دعت المرأة وليها الى أن يزوجها بمجنون أو أبرص فهل له أن يمتنع ؟ فيه وجهان : (أحدهما) ليس له أن يمتنع لأن الخيار انما يثبت لها فى النكاح لأن النفس تعاف من مباشرتهم ؛ وذلك نقص عليها دون الولى فهو كالمجبوب والخصى • (والثانى) له أن يمتنع لأن على الولى عاراً فى

ذلك ، وربما أعداها أو أعدى ولدها فيلتحق العار بأهل نسبها . وإن دعاها الولي الى تزويجها بمحذوم أو أبرص كان لها أن تستنع لأن عليها في ذلك عاراً ونقصاً ، وإن تزوجت امرأة برجل سليم لا عيب فيه ثم حدث فيه عيب ثبت لأجله الخيار ، فإن فسخت النكاح لم يعترض عليها ولها بذلك ، فإن اختارت المقام معه على ذلك جاز ولا اعتراض للولي عليها بذلك لأن حق الولي إنما هو في ابتداء العقد دون استدامته ، ولهذا لو دعت الحرة ولها الى تزويجها بعبد لم يلزمه إجابتها ، ولو اعتقت تحت عبد واختارت المقام معه لم يجبر على الفسخ والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا ادعت المرأة على الزوج انه عنين وانكر الزوج ، فالقول قول مع يمينه ، فإن نكل ردت اليمين على المرأة ، وقال أبو سعيد الاصطخري: يقضى عليه بنكوله . ولا تحلف المرأة ، لأنه امر لا تعلمه ، والمذهب الأول ، لأنه حق نكل فيه المدعى عليه عن اليمين فردت على المدعى كسائر الحقوق ، وقوله : أنها لا تعلمه يطل باليمين في كناية الطلاق وكناية القذف ، فإذا حلفت المرأة أو اعترف الزوج أجله الحاكم سنة ، لما روى سعيد بن المسيب ((أن عمر رضي الله عنه قضى في العنين أن يؤجل سنة)) .

وعن علي وعبد الله بن مسعود والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم نحوه ، ولأن المعجز عن الوطء قد يكون بالتعنين ، وقد يكون لعارض من حرارة أو برودة أو رطوبة أو يبوسة ، فإذا مضت عليه الفصول الأربعة ، واختلفت عليه الأهوية ولم يزل ، دل على أنه خلقة ، ولا تثبت المدة إلا بالحكام ، لأنه يختلف فيها بخلاف مدة الإيلاء ، فإن جامها في الفرج سقطت المدة ، وأدناه أن يغيب الحشفة في الفرج ، لأن أحكام الوطء تتعلق به ولا تتعلق بما دونه ، فإن كان بعض الذكر مقطوعاً لم يخرج من التعنين إلا بتفسيب جميع ما بقي .

ومن أصحابنا من قال : إذا غيب من الباقي بقدر الحشفة خرج من حكم التعنين لأن الباقي قائم مقام الذكر ، والمذهب الأول ، لأنه إذا كان الذكر سليماً فهناك حد يمكن اعتباره وهو الحشفة ، وإذا كان مقطوعاً فليس هناك حد يمكن اعتباره فاعتبر الجميع ، وإن وطئها في الدبر لم يخرج من حكم

التعنين لانه ليس بمحل للوطء ولهذا لا يحصل به الاجلال للزوج الاول ، وان وطئ في الفرج وهى حائض سقطت المدة لانه محل للوطء ، وان ادعى انه وطئها فان كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه ، لانه لا يمكن اثباته باليمين . وان كانت بكرأ فالقول قولها لان الظاهر انه لم يطأها ، فان قال الزوج : وطئت ولكن عادت البكارة حلفت لجواز أن يكون قد ذهبت البكارة ثم عادت .

فصل وان اختارت المقام معه قبل انقضاء الاجل ففيه وجهان (احدهما) يسقط خيارها لانها رضيت بالعيب مع العلم (والثاني) لا يسقط خيارها ، لانه اسقاط حق قبل ثبوته فلم يصح ، كالمفو عن الشفعة قبل البيع ، وان اختارت المقام بعد انقضاء الاجل سقط حقها لانه اسقاط حق بعد ثبوته ، وان ارادت بعد ذلك أن ترجع وتطالب بالفسخ لم يكن لها ، لانه خيار ثبت بعيب وقد اسقطته فلم يجز أن ترجع فيه ، فان لم يجامعها حتى انقضى الاجل وطالبت بالفرقة فرق الحاكم بينهما ، لانه مختلف فيه ، وتكون الفرقة فسخاً لانه فرقة لا تقف على ايقاع الزوج ولا من ينوب عنه ؛ فكانت فسخاً كفرقة الرضاع ، وان تزوج امرأة ووطئها ثم عن منها لم تضرب المدة ، لان القدرة يقين فلا تترك بالاجتهاد) .

الشرح خبر عمر رضى الله عنه رواه الدارقطنى باسناده عن عمر ورواه عن ابن مسعود والمغيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ، ورواه أبو حفص عن علي كرم الله وجهه ؛ أما العنين فهو الرجل العاجز عن الجماع ، وربما يشتهى الجماع ولا يناله . واشتقاقه من عن الشيء اذا اعترض من أحد الجانبين والعنة بفتح العين وضمها الاعتراض بالفضول ، وعن عن الشيء من باب ضرب اذا أعرض عنه وانصرف ، وعنان القرس جمعه أعنة وقد مضى بعض هذه المادة فى الشركة حيث شركة العنان ، وهو هنا من عن ذكره اذا اعترض عن يمين الفرج وشماله فلا يقصده ؛ وقيل مشتق من عنان الدابة أى أنه يشبهه فى اللين .

اذا ثبت هذا فالعنة فى الرجل عيب يثبت الخيار لزوجه فى فسخ النكاح لأجلها على ما نبينه ، وبه قال عامة أهل العلم .

وقال الحكم بن عيينة وداود وأهل الظاهر ليست بعيب .

دليلاً قوله تعالى : « الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » فخير الله الأزواج بين أن يمسكوا النساء بمعروف أو يسرحوهن بإحسان ، والامسك بمعروف لا يكون بغير وطء ؛ لأنه هو المقصود بالنكاح ، فإذا تعذر عليه الامسك بمعروف من هذا الوجه تعين عليه التسريح بإحسان ، لأن من خير بين شيئين إذا تعذر عليه أحدهما تعين عليه الآخر ، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على تأجيل العنين سنة ؛ فإن جامعها والا فرق بينهما رويانا ذلك عن ذكرنا من الصحابة ولا مخالف لهم ، ولأن الله تعالى أوجب على المولى أن يفى أو يطلق لما يلحقها بامتناعه من الوطء ، والضرر الذي يلحق امرأة العنين أعظم من امرأة المولى لأن المولى ربما وطئها ، فإذا ثبت الفسخ لامرأة المولى ؛ فلأن ثبت لامرأة العنين أولى .

إذا ثبت هذا فإن المرأة إذا جاءت إلى الحاكم وادعت على زوجها أنه عنين أو أنه عاجز عن وطئها استدعاه الحاكم وسأله ، فإن أقر أنه عنين أو أنه عاجز عن وطئها ثبت أنه عنين . وإن أنكر وقال : لست بعنين — فإن كان مع المرأة بينة على إقراره تقول : أنه عنين وأقامتها ثبت أنه عنين وإن لم يكن معها بينة فالقول قوله مع يمينه أنه ليس بعنين ، فإذا حلف سقطت دعواها ، وإذا ثبت أنه قادر على وطئها فهل يجبره الحاكم على وطئها ليتقرر مهرها ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي . وإن نكل عن اليمين حلفت أنه عنين ؛ ولا يقضى عليه بنكوله من غير يمين .

وحكى الشيخ أبو إسحاق عن أبي سعيد الاصطخري أنه يقضى عليه بنكوله من غير أن تحلف ؛ لأنه أمر لا تعلمه وليس بشيء ، لأنه حق نكل فيه المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى كسائر الحقوق . وقوله : أمر لا تعلمه يبطل بكنائيات الطلاق والقذف ، فإذا ثبت أنه عنين بإقراره أو يمينها بعد نكوله فإن الحاكم يؤجله سنة سواء كان الزوج حراً أو عبداً .

وحكى عن مالك أنه قال : يؤجل العبد نصف سنة . دليلاً ما رويناه عن الصحابة عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة وعلى ، وبه قال سمسيد ابن المسيب وعطاء وعمر بن دينار والنخعي وقتادة وحماة بن أبي سليمان ،

وعليه فتوى فقهاء الأمصار منهم أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو عبيد ولم يفرق هؤلاء بين العبد والحر ؛ ولأن المعجز عن الوطء قد يكون من أصل الخلقة ، وقد يكون لعارض ، فإذا مضت عليه سنة اختلفت الأهوية (جمع هواء) فإن كان ذلك قد أصابه من الحرارة انحلق الشتاء ، وإن أصابه من الرطوبة انحلق الصيف وشدة الحر ؛ وإن كان طبعه يميل الى هواء معتدل أمكنه ذلك فى الفصلين الآخرين ، فإن مضت عليه سنة ولم يقدر على الوطء علم أن عجزه من أصل الخلقة ، ولأن بعضهم قال : الداء لا يستكن فى البدن أكثر من سنة ثم يظهر ولا يضرب المدة له الا الحاكم ، لأن عمر رضى الله عنه أجل العنين سنة ولأن من الناس من قال : يؤجل ؛ ولأن توفر قدر من راحة النفس ، ووصفاء خاطر وذهاب الخجل ، المفضى الى عدم الانتشار فتتفرق الى وقت تتوفر هذه الأمور للتحقق من ذهاب العنة .

ومنهم من قال : لا يؤجل ، وكل حكم مختلف فيه فلا يثبت الا بالحاكم كالفسخ بالعيوب والاعسار بالنفقة ، ولا يضرب الحاكم له المدة الا من حين ترافعا اليه بعد ثبوت العنة ؛ فأما اذا أقر الزوج بالعنة وأقامها على ذلك زماناً فلا يحكم عليه بالتأجيل لأن عمر رضى الله عنه أجل العنين سنة والظاهر أنه انما ضرب له المدة من حين ترافعا اليه .

فرع فاذا ضرب للعنين المدة ثم جامع امرأته قبل انقضاء السنة أو بعدها وقبل الفسخ سقط حقها من الفسخ ، لأنه قد ثبتت قدرته على الوطء ، وإن كان ذكره سليماً خرج من العنة بتغيب الحشفة (والحشفة ما فوق الختان) فى فرجها ولا يخرج بما دون ذلك ، ولا يلزمه أكثر من ذلك لأن أحكام الوطء من وجوب الغسل والحد والعدة واستقرار المهر يتعلق بذلك ؛ وإن كان بعض ذكره مقطوعاً وبقي منه ما يمكنه به الجماع فإن غيب جميعه فى فرجها خرج من العنة ، وإن غيب منه أقل من الحشفة لم يخرج من العنة بذلك لأنه لو كان ذكره سليماً فغيب منه هذا القدر خرج من العنة ، وكذلك لم يخرج من العنة بذلك ، وكذلك اذا كان بعضه مقطوعاً (الثانى) — وهو ظاهر النص — أنه لا يخرج من العنة الا بتغيب

ما بقي من الذكر في الفرج ؛ ولأنه إذا كان سليماً فهناك حد يمكن اعتباره ، وهو الحشفة ، فإذا كان بعضه مقطوعاً فليس هناك حد يمكن اعتباره فاعتبر كله ، وعندى أن الغسل وسائر أحكام الوطء على هذين الوجهين . وإن وطئها في الموضع المكروه لم يخرج من العنة ؛ لأنه ليس محل الوطء في الشرع ولهذا لا يجعل به الإحلال للزوج الأول ، وإن أصابها بالفرج وهي حائض أو قسء أو صائمة عن فرض أو محرمة خرج من العنة ؛ لأنه محل للوطء في الشرع وإنما حرم الوطء لعارض .

فرع وإن ادعى الزوج أنه وطئها فأنكرت — فإن كانت ثيباً — فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأنه لا يمكن اثباته بالبينة ؛ وإن كانت بكرًا عرضت على أربع من الثوابل ، فإن قلن : إن بكارتها قد زالت فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأن الظاهر أن البكارة لا تزول إلا بالوطء ؛ وإن قلن : إن البكارة باقية ، فإن قال الزوج انني أصبتها وهي ثيب لم يلتفت إلى قوله ، لأن ذلك طعن على البينة ؛ فثبت عجزه ، وإن قال : صدقت قد أصبتها وزالت بكارتها ثم عادت فالقول قول الزوجة ، لأن الظاهر أن البكارة لا تعود .

قال الشافعي رضي الله عنه : وتحلف المرأة على ذلك ، لأن ما يدعيه الزوج ممكن لأنه قد قال أهل الخبرة : إن الرجل إذا وطئ البكر ولم يبالغ ؛ فإن البكارة ربما زالت ثم عادت ، فحلفت عليه ، هذا مذهبنا .

وقال الأوزاعي : يترك الزوج معها ، ويكون هناك امرأتان جالستين خلف ستر قريب منهما ، فإذا قام الرجل عن جماعها بادرتا فنظرتا إلى فرجها ، فإن رأتا فيه الماء علمتا أنه أصابها ؛ وإن لم تريا فيه الماء علمتا أنه لم يصبها .

وقال مالك : يفعل ذلك ولكن يقتصر على امرأة واحدة ، وحكى « أن امرأة ادعت على زوجها العنة ، فكتب سمرة بن جندب رضي الله عنه بذلك إلى معاوية رضي الله عنه فكتب إليه أن يزوج الرجل امرأة ذات حسن

وجمال يذكر عنها الصلاح ويساق إليها صداقها من بيت المال ليختبر حاله ؛ فان أصابها فقد كذبت - يعنى زوجته المدعية - وان لم يصبها فقد صدقت ففعل ذلك ثم سألها عنه فقالت : ما عندى شيء ، فقال سررة رضى الله عنه : ما دنا ولا انتشر عليه ؟ فقالت : بلنى دنا وانتشر عليه ، ولكن جاءه سره « - أى أنزل قبل أن يولج - هذه رواية الشيخ أبى حامد وسائر أصحابنا .

وأما أبو عبيد فذكر أن معاوية رضى الله عنه كتب إليه أن : اشتر له جارية من بيت المال وأدخلها معه ليلة ، ثم سألها عنه ؛ ففعل سررة رضى الله عنه فلما أصبح قال : ما صنعت ؟ فقال : فعلت حتى حصحص فيه ، فسأل الجارية فقالت : لم يصنع شيئاً فقال : خل سبيلها ما يحصحص ، والحصصة الحركة فى الشيء حتى يستقر ؛ وما ذكره الأوزاعى ومالك غير صحيح ، لأن العتق قد ينزل من غير إيلاج وقد يولج من غير انزال ، وما ذكره معاوية غير صحيح ، لأن الرجل قد يعن عن امرأة ولا يعن عن غيرها . وقد يعن عن الجميلة ولا يعن عن الدمية ، لأن بعض الناس يسرح بخاطره فى جمال المرأة ويبعث جمالها فى نفسه رهبة أو احساساً بسموها عن الابتذال ؛ وقد يكون هذا بدوافع باطنية لا يحسها ولا يدرك كنهها والله فى خلقه شئون .

مسألة وإذا انقضت السنة ولم يقدر على وطئها كانت بالخيار بين الإقامة والفسخ ، فان اختارت الإقامة سقط حقها من الفسخ لأنها أسقطت ما ثبت لها من الفسخ فان أرادت بعد ذلك أن ترجع فتطالب بالفسخ لم يكن لها ذلك لأنه عيب رضيت به ؛ فهو كما لو وجدته مجنوماً أو أبرصاً فرضيت به ثم أرادت أن تفسخ بعد ذلك - فان اختارت الفسخ - لم يصح إلا بالحاكم لأنه مجتهد فيه . قال ابن الصباغ : ويفسخ الحاكم النكاح ، ويجعله إليها فتفسخ .

قال الشيخ أبو حامد : لا تفسخ المرأة بنفسها ؛ لأن الصحابة رضى الله عنهم قالوا : فان جامعها والا فرق بينهما ؛ فأخبر أنها لا تتولاها ، ويكون ذلك فسخاً لا طلاقاً . وقال مالك والثورى وأبو حنيفة رضى الله عنهم :

تكون طلبة بائنة • دليلنا أنه فسخ بعيب كفسخ المشتري ؛ لأجل العيب في المبيع ، وكالأية اذا أعتقت تحت عبد فاختارت الفسخ فان رضيت بالمقام معه قبل أن يضرب له المدة وفي اثباتها فيه وجهان وحكماهما ابن الصباغ قولين •

(أحدهما) يسقط حقها من الفسخ لأنها رضيت بعيبه فهو كما لو رضيت به بعد انقضاء المدة (والثاني) لا يسقط حقها من الفسخ • وهو الأصح ، لأنها أسقطت حقها من الفسخ قبل جوازه فلم يسقط كالشفيع اذا أسقط حقه من الشفعة قبل الشراء •

فرع اذا تزوج رجل امرأة فوطئها ثم عجز عن وطئها لم يثبت لها الخيار ولا يحكم لها عليه بالعنة • وقال أبو ثور : يضرب لها المدة ؛ ويثبت لها الخيار كما لو وطئها ثم جب ذكره • دليلنا أن العنة يتوصل اليها بالاستدلال والاجتهاد فإذا تحققنا قدرته على الوطء في هذا لم يرجع فيه الى الاستدلال ومضى الزمان ، لأنه رجوع من اليقين الى الظن ، ويخالف اذا وطئها ثم جب ، لأن الجب أمر مشاهد متحقق فجاز أن يدفع قدرته على الوطء بالأمر المتحقق ؛ فان تزوج امرأة ثم وطئها ثم طلقها فبانت منه ثم تزوجها فادعت عليه بالعنة سمعت دعواها عليه ، فان أقر بذلك ضربت له المدة لأن كل نكاح له حكم نفسه ، ويجوز أن يثبت في نكاح دون نكاح ، كما يثبت من امرأة دون امرأة •

فرع وان تزوج رجل امرأة مع علمها أنه عنين بأن أخبرها أنه عنين أو تزوجها فأصابته عنيته ثم فسخت النكاح ثم تزوجها ثانياً ففيه قولان • قال في الأم : لا يثبت لها الخيار لأنها تزوجته مع العلم بحاله فلم يثبت لها الفسخ • كما لو اشترى سلعة مع العلم بعيبها • وقال في الجديد : يثبت لها الفسخ لأن كل نكاح له حكم نفسه ؛ ولأنها انما تحققت عنته في النكاح الأول ، ويجوز أن يكون عنيته في نكاح دون نكاح •

مسألة قال الشافعي رضي الله عنه : فان فارقها بعد ذلك ثم راجعها ثم سألت أن يؤجل لها لم يكن لها ذلك ، وجملة ذلك أن المرأة اذا

أصاب زوجها عينا فضربت له المدة ورضيت بالمقام معه ثم طلقها وعادت إليه نظرت . فان طلقها طلاقا رجعياً ثم راجعها وأرادت أن تضرب له المدة ثانيا لم يكن لها ذلك لأن الرجعية استصلاح النكاح الأول وليس بتجديد عقد النكاح . وقد رضيت بمقامها معه في هذا النكاح فلم يكن لها أن تطالب بضرب المدة ، فاعترض المزنئ على الشافعي وقال : لا تجتمع الرجعية مع العنة ؛ لأنه ان كان قد وطئها في هذا النكاح ، فانه لا تضرب له مدة السنة لأنه وان لم يصبها فيه فلا عدة عليها له ولا رجعية ، قال أصحابنا : يحتمل أن يكون الشافعي رضى الله عنه بنى هذا على القول القديم أن الخلوة تثبت العدة ، فكأنه فرضها فيمن خلا بامرأته ولم يطأها فأصابته عينا فضربت له المدة ثم اختارت المقام معه ثم طلقها ولم بينها ، فان له الرجعية عليها لأن الخلوة كالدخول في استقرار المهر بوجوب العدة والرجعة على هذا ويحتمل أنه بناها على القول الجديد وهو اذا وطئها ولم يغيب الحشفة في الفرج وأنزل واستدخلت ماءه من غير جماع ؛ فانه يجب عليها للعدة وله عليها الرجعة ، قال الشيخ أبو حامد : وهذا أصح ، لأن الشافعي رحمه الله ذكرها في الأم ؛ وقوله في الأم : ان الخلوة لا تقر المهر ؛ ولا توجب العدة . وقال المسعودي : يحتمل أن يكون الشافعي رحمه الله أراد اذا وطئها في دبرها وان كان الطلاق بائناً ثم تزوجا بعده فقد تزوجته مع العلم بعينه ، وهل لها الخيار ؟ فيه قولان مضى بيانهما .

فرع اذا تزوج امرأتين فمن عن احدهما دون الأخرى ضربت له المدة التي عن عنها لأن لكل واحدة حكم بعنتها فاعتبر حكمها باقرادها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان وجدت المرأة زوجها مجبوا ثبت لها الخيار في الحال ، لان عجزه متحقق ، فان كان بعضه مجبوا وبقي ما يمكن الجماع به فقالت المرأة : لا يتمكن من الجماع به ، وقال الزوج : اتمكن ، ففيه وجهان :

(احدهما) ان القول قوله ، لان له ما يمكن الجماع بمثله ، فقبل قوله . كما لو اختلفا وله ذكر قصير .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق : أن القول قول المرأة ، لأن الظاهر معها ، فإن الذكر إذا قطع بعضه ضعف ، وأن اختلافاً في القدر الباقي هل يمكنه الجماع به فالقول قول المرأة ، لأن الأصل عدم الامكان .

فصل إذا تزوجت امرأة رجلاً على أنه على صفة فخرج بخلافها ، أو على نسب فخرج بخلافه ، ففيه وجهان :

(أحدهما) أن العقد باطل ، لأن الصفة مقصودة كالعين ، ثم اختلاف العين يبطل العقد ، فكذاك اختلاف الصفة ، ولأنها لم ترض بتكاح هذا الزوج فلم يصح ، كما لو أذنت في تكاح رجل على صفة فتزوجت ممن هو على غير تلك الصفة .

(والقول الثاني) أنه يصح العقد وهو الصحيح ، لأن ما لا يقتصر العقد إلى ذكره إذا ذكره وخرج بخلافه لم يبطل العقد كالمهر ، فعلى هذا أن خرج أعلى من المشروط لم يثبت الخيار ، لأن الخيار يثبت النقصان لا للزيادة ، فإن خرج دونها فإن كان عليها في ذلك نقص بأن شرط أنه حر فخرج عبداً أو أزه جميل فخرج قبيحاً أو أنه عربي فخرج عجمياً ، ثبت لها الخيار لأنه نقص لم ترض به ، وإن لم يكن عليها نقص بأن شرطت أنه عربي فخرج عجمياً وهي عجمية ، ففيه وجهان : (أحدهما) لها الخيار لأنها ما رضيت أن يكون مثلها (والثاني) لا خيار لها لأنها لا نقص عليها في حق ولا كفاءة) .

الشرح إن أصابت المرأة زوجها مجبواً ، فإن جب ذكره من أصله ثبت لها الخيار في الحال ، لأن عجزه متحقق ، وإن بقي بعضه — فإن كان الباقي مما لا يمكن الجماع به — فهو كما لو لم يبق منه شيء ، لأن وجود الباقي كعدمه ، وإن كان الباقي مما يمكن الجماع به ، فإن اتفق الزوجان على أن الزوج يقدر على الجماع به فلا خيار لها ، وإن اختلفا فقالت الزوجة : لا يقدر على الجماع به . وقال الزوج بل أقدر على الجماع به ، ففيه وجهان :

(أحدهما) أن القول قول الزوج مع يمينه كما لو كان الذكر سليماً .

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق . أن القول قول الزوجة مع يمينها ،

لأن الظاهر ممن قطع بعض ذكره أنه لا يقدر على الجماع به ،
فإن ثبت عجزه عن الجماع باقراره أو يمينها ففيه وجهان حكاهما ابن الصباغ
(أحدهما) حكاه عن الشيخ أبي حامد أن الخيار يثبت لها في الحال ؛ لأن
عجزه متحقق . (والثاني) وهو قول القاضي أبي الطيب ولم أجد له الا
ذلك - أنه يضرب له مدة العنين ، لأن عجزه غير متحقق ، لأنه يقدر على
الجماع به فهو كالعينين ، فأما اذا اختلفا في القدر الباقي هل هو مما يمكن
الجماع به أو مما لا يمكن الجماع به ؛ فذكر الشيخ أبو حامد والشيخ
أبو اسحاق المروزي والمحاملي أن القول قول الزوجة وجهاً واحداً ، لأن
الأصل عدم الامكان .

وقال ابن الصباغ : ينبغي أن لا يرجع في ذلك اليها ، وانما يرجع الى
من يعرف ذلك بصغره أو كبره كما لو ادعت أنه محبوب وأنكر ذلك . وإن
أصابت زوجها خصياً أو خنثى قد زال اشكاله - فإن قلنا : لها الخيار -
كان لها الخيار في الحال ، سواء كان قادراً على الوطء أو عاجزاً عنه ؛ لأن
العلة فيه أن النفس تعاف من مباشرته ، وإن قلنا : لا خيار لها وادعت عجزه
عن الجماع فأقر بذلك ضربت له مدة العنين وهي سنة .

فرع روى المزي عن الشافعي : فإن لم يجامعها الصبي أجل .
قال المزي : معناه عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله - قال أصحابنا : المزي
أخطأ في النقل والتأويل ، أما النقل فإن الشافعي قال في القديم : وإن لم
يجامعها الخصي أجل ثم أردف الشافعي هذا بقوله : إذا قلنا : لا خيار في
الخصي وادعت عجزه في الجماع فإنه يؤجل . فغلط المزي من الخصي الى
الصبي ؛ وأما تأويله فغلط أيضاً لأن الصبي لا تثبت العنة في حقه ، لأن
العنة لا تثبت الا باعترافه أو بنكوله عن اليمين ، ونكول يمين الزوجة وهذا
متعذر في حقه قبل أن يبلغ ، لأن دعوى المرأة لا تسمع عليه بذلك قبل
بلوغه ، وإن ادعت امرأة المجنون على زوجها العنة لم تسمع دعواها عليه ؛
لأنه لا يمكنه الجواب على دعواها ، وإن ثبتت عنته قبل الجنون فضربت
له المدة وانقضت وهو مجنون فلا يجوز للحاكم أن يفسخ النكاح بينهما ،
لأنه لو كان عاقلاً لجاز أن يدعى الإصابة ويحلف عليها ان كانت ثيباً ؛

وهذا متعذر منه في حال جنونه ، وإن كانت بكراً فيجوز أن يكون وطئها وزالت بكارتها ثم عادت البكارة أو منعتة عن نفسها فلم يحكم عليه قبل افاقة .

فرع إذا تزوجت امرأة رجلاً على أنه على صفة فخرج بخلافها ، أو على نسب فخرج بخلافه ، سواء خرج أعلى مما شرط أو دون ما شرط فالحكم واحد بأن تزوج رجلاً بشرط أنه طويل ؛ فيخرج قصيراً ، وبشرط أنه قصير فيخرج طويلاً ؛ أو أنه أسود فيأتي أبيض ، أو أنه أبيض فيأتي أسود ، أو أنه موسر فيخرج فقيراً ؛ أو أنه فقير فيخرج موسراً أو على أنه قرشي فيخرج غير قرشي ؛ أو على أنه ليس بقرشي فيخرج قرشياً ، أو على أنه حر فكان عبداً وكان نكاحه باذن مولاه ، أو على أنه عبد فخرج حراً وكان هذا الشرط في حال العقد ، فهل يصح العقد ؟ فيه قولان :

(أحدهما) أن النكاح باطل ، لأن الاعتماد في النكاح على الصفات والأسماء كما أن الاعتماد في البيوع على المشاهدة ؛ بدليل أنه لو قال : زوجتك أختي أو ابنتي صح وإن لم يشاهدها الزوج ، كما أنه إذا باعه سلعة شاهدها صح ، ثم اختلف الأعيان يوجب بطلان النكاح والبيع بدليل أنه لو قال : زوجتك ابنتي يا زيد فقبل نكاحها وهو عمرو ، أو قال : بعتك عبدي هذا ؛ فقال المشتري : قبلت البيع في الجارية لم يصح النكاح والبيع ، فوجب أن يكون اختلاف الصفة يوجب بطلان العقد ؛ فعلى هذا يفرق بينهما ، فإن لم يدخل بها فلا شيء عليه ، وإن دخل بها وجب لها مهر مثلها .

(والقول الثاني) أن النكاح صحيح ، وبه قال أبو حنيفة وهو الأصح ؛ لأنه معنى لا يشترط العقد إلى ذكره ، ولو ذكره وكان كما شرط صح العقد ، فإن ذكره وخرج بخلاف ما شرطه لم يبطل العقد كالمر .

فإذا قلنا بهذا نظرت ؛ فإن كان الشرط في الصفة ، فإن خرج الزوج أعلى مما شرط في الصفة بأن شرط كونه فقيراً فكان موسراً ، أو أنه شيخ فكان شاباً ، لم يكن لها الخيار في فسخ النكاح لأن الخيار يثبت للنقص ،

وهذا زيادة لا نقصان فيه ؛ وان خرج أدنى مما شرط ثبت لها الخيار في فسخ النكاح ، لأنه دون ما شرط وان كان في النسب نظرت ، فان شرط أنه حر فخرج عبداً وهي حرة ثبت لها الخيار في فسخ النكاح قولاً واحداً ، لأن العبد لا يكافئ الحرية ؛ وكذلك اذا شرط أنه عربي فخرج عجمياً ، وهو من كان من أبوين عجميين وهي عربية ثبت لها الخيار ، لأنه لا يكافئها ، وان خرج نسبه أعلى من نسبها شرط أنه ليس من قرشي فكان قرشياً فلا خيار لها لأنه أعلى مما شرط ، وان خرج نسبه دون نسبها الذي انتسب اليه ودون نسبها ثبت لها الخيار ؛ وان كان مثل نسبها أو أعلى منه ففيه وجهان : (أحدهما) لها الخيار ، لأنها لم ترض بكفو لها . (والثاني) وهو المنصوص في الأم : أنه لا خيار لها لأنه كفؤ لها ولا نقص عليها في ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان كان الفرع من جهة المرأة نظرت ، فان تزوجها على أنها حرة فكانت أمة - وهو ممن يحل له نكاح الأمة - ففي صحة النكاح قولان . فان قلنا : أنه باطل فوطئها لزمه مهر المثل ، وهل يرجع به على الفار ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا يرجع ، لأنه حصل له في مقابلته الوطء . (الثاني) يرجع ؛ لأن الفار ألجأ اليه فان كان الذي غره غير الزوجة رجع عليه ، وان كانت هي الزوجة رجع عليها اذا اعتقت ، وان كان وكيل السيد رجع عليه في الحال ، وان أحبلها فضمن قيمة الولد رجع بها على من غره .

وان قلنا : أنه صحيح فهل يثبت له الخيار ؟ فيه قولان : (أحدهما) لا خيار له لأنه يمكنه أن يطلق (والثاني) له الخيار وهو الصحيح ؛ لأن ما ثبت به الخيار للمرأة ثبت به الخيار للرجل كالجنون . وقال أبو إسحاق : ان كان الزوج عبداً فلا خيار له قولاً واحداً ، لأنه مثلها والصحيح أنه لا فرق بين أن يكون حراً أو عبداً ، لأن عليه ضرراً لم يرض به ، وهو استرقاق ولده منها وعدم الاستمتاع بها في النهار . فان فسخ فالحكم فيها كالحكم فيها اذا قلنا : أنه باطل .

(وان قلنا) لا خيار له أو له الخيار ولم يفسخ فهو كالنكاح الصحيح ،

فان وطنها قبل العلم بالرق فالولد حر ، لانه لم يرض برقه ، وان وطنها بعد العلم بالرق فالولد مملوك ، لانه رضى برقه ، وان غرته بصفة غير الرق او بنسب ففي صحة النكاح قولان : (فان قلنا) انه باطل ودخل بها وجب مهر المثل . وهل يرجع به على من غره ؟ على القولين : (فان قلنا) يرجع فان كان الفرور من غيرها رجع بالجميع وان كان منها ففيه وجهان :

(احدهما) يرجع بالجميع كما يرجع على غيرها (والثاني) يبقى منسه شيئاً حتى لا يعرى الوطء عن بدل . وان قلنا : انه صحيح ، فان كان الفرور بنسب فخرجت اعلى منه ، لم يثبت الخيار ، وان خرجت دونه ولكنه مثل نسبه او اعلى منه لم يثبت الخيار ، وان كان دون نسبه ففيه وجهان .

(احدهما) له الخيار ، لانه لم يرض ان تكون دونه . (والثاني) لا خيار له ، لانه لا تقص على الزوج بان تكون المرأة دونه في الكفاءة ، فان قلنا : ان له الخيار فاختار الفسخ ، فالحكم فيه كالحكم فيه اذا قلنا : انه باطل ، وان اختار المقام فهو كما قلنا : انه صحيح وقد بيناه) .

الشرح ان تزوج رجل امرأة على أنها حرة فكأن أمة فهل يصح النكاح ؟ فيه وجهان وجههما ما ذكرناه في التي قبلها ، وانما يتصور القولان مع وجود أربع شرائط (أحدها) أن يكون الزوج ممن يحل له نكاح الأمة (الثاني) أن يكون القولان مع وجود أربع شرائط :

(أحدها) أن يكون الزوج ممن يحل له نكاح الأمة .

(الثاني) أن يكون الشرط في حال العقد فأما قبله أو بعده فلا يؤثر .

(الثالث) أن يكون الفرر من جهة الأمة أو من وكيل السيد فأما ان كان من السيد فانها تعتق .

(الرابع) أن يكون النكاح باذن السيد .

إذا ثبت هذا — فان قلنا : ان النكاح باطل فان لم يدخل بها فبرق بينهما ولا شيء عليه ، وان دخل بها لزمه مهر المثل لسيدها ؛ فاذا غرمه فهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان مضى توجيههما ؛ وان حبلى منه وخسر

الولد حياً كان حرّاً للشبهة سواء كان الزوج حرّاً أو عبداً ويلزمه قيمته
لسيدها ، وما قاله المصنف في استرقاق الولد والغرور بالرق فعلى وجهه •

فرع وان تزوجها على أنها على صفة فخرجت بخلافها ، أو أنها
من نسب فخرجت بخلافه ، وكان هذا الشرط حال العقد ؛ فهل يصبح
النكاح ؟ فيه قولان سواء خرجت أعلى من الشرط أو دونه ، فان قلنا : ان
النكاح باطل ، فان لم يدخل بها فرق بينهما ولا شيء عليه • وان دخل بها
لزمه مهر مثلها • وهل يرجع به على من غره ؟ فيه قولان مضى توجيههما ؛
فان قلنا : لا يرجع فلا كلام ، وان قلنا : يرجع على من غره فغرم ، فان كان
الذى غره وليها وهو واحد رجع عليه بالجميع ؛ وان كانوا جماعة فان غروه
بالنسب رجع على جميعهم بالسوية بجميع المهر ، لأن نسبها لا يخفى عليهم ؛
وان غروه بصفة غير النسب — فان كانوا كلهم عالمين بخالها أو كلهم جاهلين
بخالها — رجع على جميعهم بالسوية ، لأنه لا مزية لبعضهم على بعض ، وان
كانوا بعضهم عالمين بخالها وبعضهم جاهلين بخالها ؛ ففيه وجهان حكاهما
الشيخ أبو حامد •

(أحدهما) يرجع على الجميع لأن العالمين منهم زوجوه ؛ وحقوق
الأموال لا تسقط بالخطأ •

(والثاني) يرجع على العالم منهم بخالها دون الجاهل ، لأن العالم
بخالها هو الذى غره ، وان كان الذى غره هو الزوجة ففيه وجهان :
(أحدهما) يرجع عليها بجميع المهر كما قلنا في الأولياء • (والثاني) لا يرجع
عليها بالجميع بل يبقى منه شيئاً حتى لا يعرى الوطاء عن بدل ؛ فان قلنا :
يرجع عليها بالجميع — فان كانت قبضته منه ردت إليه ؛ وان لم تقبضه منه
لم يقبضه ، بل يسقط أحدهما بالآخر ، وان قلنا : لا يرجع عليها بالجميع —
فان كانت قد قبضت الجميع — رجع عليها بما قبضت منه ؛ وبقي منه بعضه ؛
وان لم يقبضه منه أقبضها منه شيئاً وسقط الباقي عنه ، وان قلنا : ان
النكاح صحيح ، لأنه لا نقص عليه ؛ فان غرته بصفة فخرجت أعلا مما
شرطت فلا خيار للزوج لأنه لا نقص عليه ، وان خرج نسبها دون النسب

الذى شرطت ودون نسب الزوج ؛ أو كان الغرور بصفة فخرت صفتها دون
الصفة التى شرطت فهل له الخيار فى فسخ النكاح ؟ فيه قولان .

(أحدهما) له الخيار لأنه معنى لو شرط بنفسه وخرج بخلافه لثبت لها
الخيار فيثبت للزوج الخيار كالعيوب .

(والثانى) لا يثبت له الخيار ؛ لأنه يمكنه أن يطلقها ؛ ولأنه لا عار على
الزوج يكون نسب الزوجة دون نسبه ودون صفته بخلاف الزوجة — فان
قلنا : له الخيار ، فاختار الفسخ — فهو كما قلنا : انه باطل ، وان قلنا :
لا خيار له ؛ أو له الخيار ، فاختار امساكها لزمه أحكام العقد الصحيح .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تزوج امرأة من غير شرط يظنها حرة فوجدها امه
فالنكاح صحيح ؛ والمنصوص انه لا خيار له . وقال فيمن تزوج حرة يظنها
مسلمة فخرت كتابية ان له الخيار . فمن اصحابنا من نقل جوابه فى كل
واحدة من المسئلتين الى الاخرى وجعلهما على قولين .

(أحدهما) له الخيار ، لان الحرية الكتابية احسن حالا من الامة ، لان
الولد منها حر ، والاستمتاع بها تام ، فاذا جعل له الخيار فيها كان فى الامة
والولد منها رقيق ، والاستمتاع بها ناقص اولى .

(والقول الثانى) لا خيار له لان العقد وقع مطلقا فهو كما لو ابتاع شيئا
يظنه على صفة فخرج بخلافها ، فانه لا يثبت له الخيار . فكذلك ههنا ، واذا
لم يجعل له الخيار فى الامة ففى الكتابية اولى . ومنهم من حملها على ظاهر
النص فقال له الخيار فى الكتابية . ولا خيار له فى الامة . لان فى الكتابية ليس
من جهة الزوج تفريط . لان الظاهر ممن لا خيار عليه انه ولى مسلمة ، وانما
التفريط من جهة الولي فى ترك الخيار . وفى الامة التفريط من جهة الزوج
فى ترك السؤال .

فصل اذا اعتقت الامة وزوجها حر لم يثبت لها الخيار . لما روت

عائشة رضى الله عنها قالت « اعتقت بريرة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها . وكان عبداً فاختارت نفسها » ولو كان حراً ما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه لا ضرر عليها في كونها حرة تحت حر . ولهذا لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار في استدامته وان اعتقت تحت عبد ثبت لها الخيار . لحديث عائشة رضى الله عنها ولأن عليها عارا وضرراً في كونها تحت عبد . ولهذا لو كان ذلك في ابتداء النكاح ثبت لها الخيار . فثبت به الخيار في استدامته . ولها إن تفسخ بنفسها لأنه خيار ثابت بالنص . فلم يفتقر الى الحاكم . وفي وقت الخيار قولان .

(أحدهما) أنه على الفور ، لأنه خيار لنقص فكان على الفور كخيار الميب في البيع (والثاني) أنه على التراخي ، لانا لو جعلناه على الفور لم نأمن أن تختار المقام أو الفسخ ثم تندم ، فعلى هذا في وقته قولان :

(أحدهما) يتقدر بثلاثة أيام ، لأنه جعل حدا لمعرفة الحظ في الخيار في البيع .

(والثاني) أن لها الخيار الى أن تمكنه من وطئها لأنه روى ذلك عن ابن عمر وحفصة بنت عمر رضى الله عنهما ، وهو قول الفقهاء السبعة سعيدان المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبى بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود وسليمان بن يسار رضى الله عنهم فإن اعتقت ولم تختار الفسخ حتى وطئها ثم ادعت الجهل بالعتق — فإن كان في موضع يجوز أن يخفى عليها العتق — فالقول قولها مع يمينها ، لأن الظاهر أنها لم تعلم ، وإن كان في موضع لا يجوز أن يخفى عليها لم يقبل قولها لأن ما يدعيه خلاف الظاهر ، وإن علمت بالعتق ولكن ادعت أنها لم تعلم بأن لها الخيار ، ففيه قولان :

(أحدهما) لا خيار لها كما لو اشترى سلعة فيها عيب ، وادعى أنه لم يعلم أن له الخيار .

(والثاني) أن لها الخيار ، لأن الخيار بالعتق لا يعرفه غير أهل العلم ، وإن اعتقت وهي صغيرة ثبت لها الخيار إذا بلغت ، وإن كانت مجنونة ثبت لها الخيار إذا عقلت وليس للولي أن يختار ، لأن هذه طريقة الشهوة فلا ينوب عنها الولي كالطلاق ، وإن اعتقت فلم تختار حتى عتق الزوج ففيه قولان :

(احدهما) لا يسقط خيارها لانه حتى ثبت في حال الرق فام يتغير بالعق
كما لو وجب عليه حد ثم اعتق .

(والثاني) يسقط لان الخيار ثبت بالنقص وقد زال ، فان اعتقت وهي
في العدة من طلاق رجعي فلها ان تترك الفسخ لانتظار البيونة بانقضاء العدة
ولها ان تفسخ لانها اذا لم تفسخ ربما راجعها اذا قارب انقضاء العدة - فاذا
فسخت - احتاجت ان تستأنف العدة وان اختارت المقام في العدة لم يسقط
خيارها لانها جارية الى بيونة فلا يصح منها اختيار المقام مع ما ينافيه ، وان
اعتقت تحت عبد فطلقها قبل ان تختار للفسخ ففيه قولان :

(احدهما) : ان الطلاق ينفذ ، لانه صادر الملك .

(والثاني) لا ينفذ لانه يسقط حقها من الفسخ ، فعلى هذا ان فسخت
لم يقع الطلاق ، وان لم تفسخ حكمنا بوقوع الطلاق من حين طلق .

فصل وان اعتقت وفسخت النكاح - فان كان قبل الدخول -
سقط المهر لان الفرقة من جهتها ، وان كان بعد الدخول نظرت ، فان كان العتق
بعد الدخول استقر المسمى ، وان كان قبله ودخل بها ولم تعلم بالعتق سقط
المسمى ووجب مهر المثل لان العتق وجد قبل الدخول فصار كما لو وجسد
الفسخ قبل الدخول ويجب المهر للمولى لانه وجب بالعقد في ملكه ، وان
كانت مفوضة فاعتقت فاختارت الزوج وفرض لها المهر بعد العتق ففي المهر
قولان . ان قلنا : يجب بالعقد كان للمولى لانه وجب قبل العتق . وان قلنا :
يجب بالفرض كان لها لانه وجب بعد العتق .

فصل وان تزوج عبد مشرك حرة مشركة ثم اسلما ففيه وجهان :
احدهما : لا خيار لها لانها دخلت في العقد مع العلم برقه . والثاني : وهو
ظاهر النص ان لها ان تفسخ النكاح لان الرق ليس بنقص في الكفر وانما هو
نقص في الاسلام فيصير كنص حدث بالزوج ، فيثبت لها الخيار ، وان تزوج
العبد المشرك امة فدخل بها ثم اسلمت وتخلف العبد فاعتقت الامة ثبت لها
الخيار ، لانها عتقت تحت عبد ، وان اسلم العبد وتخلت المرأة ففيه وجهان .

(احدهما) وهو قول ابي الطيب بن سامة انه لا يثبت لها الخيار ، وهو

ظاهر ما نقله المزني ، والفرق بينها وبين ما قبلها ان هناك الامر موقوف على اسلام الزوج فاذا لم تفسخ لم تامن ان لا يسلم حتى يقارب انقضاء العدة ثم يسلم فتفسخ النكاح فتطول العدة . وههنا الامر موقوف على اسلامها فاي وقت شاءت اسلمت وثبت النكاح فلم يثبت لها الفسخ . (والثاني) وهو قول ابي اسحاق انه يثبت لها الخيار كالمسالة قبلها ، وانكر ما نقله المزني .

فصل اذا ملك مائة دينار وامة قيمتها مائة دينار وزوجها من عبد بمائة ووصى بعقبتها فاعتقت قبل الدخول لم يثبت لها الخيار لانها اذا فسخت سقط مهرها ، واذا سقط المهر عجز الثلث عن عتقها فسقط خيارها فيؤدى اثبات الخيار الى اسقاطه فسقط .

فصل وان اعتق عبد وتحتة امة ففيه وجهان . احدهما : يثبت له الخيار كما يثبت للامة اذا كان زوجها عبداً ، والثاني : لا يثبت لان رفقها لا يثبت به الخيار في ابتداء النكاح فلا يثبت به الخيار في استدامته .

الشرح خبر بريرة بلفظ المصنف أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه من طريق عروة عن عائشة ؛ وقال ابن القيم في الهدى : حديث عائشة رواه ثلاثة الأسود وعروة والقاسم ، وهو يرجح كون زوج بريرة حراً بيد أن الروايات الثابتة عندنا تخالف ابن القيم فيما ذهب اليه .

وقد اختلف أهل العلم فيما اذا كان الزوج حراً هل يثبت الخيار للزوجة أم لا ؟ فذهب الجمهور الى أنه لا يثبت ، وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة لأن المرأة اذا صارت حرة وكان زوجها عبداً لم يكن كفواً لها ؛ ويؤيد هذا قول عائشة في حديث الباب ، ولو كان حراً لم يغيرها ، ولكنه تعقب بأن هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه ، وبينه أيضاً أبو داود في رواية مالك ، ولو سلم أنه من قولها فهو اجتهاد وليس بحجة ؛ وذهبت العترة والشعبي والنخعي والثوري والحنفية الى أنه يثبت الخيار ولو كان الزوج حراً . وتمسكوا أولاً بتلك الرواية التي فيها أنه كان زوج بريرة حراً ، وقد عرفنا عدم صلاحية ذلك للتمسك به . وما بقي من فروع المسائل في هذه الفصول فعلى وجهه لمن أراد

أن يحيط بها اجمالاً إذا لا حاجة بنا الى بسطها لأنها تقوم على أساس الرق وهو من الأحكام غير العملية اليوم وقد ضاقت فوارق التكافؤ بينهم الا قليلاً .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب نكاح المشرك

إذا أسلم الزوجان المشركان على صفة - لو لم يكن بينهما نكاح جاز لهما عقد النكاح - اقرا على النكاح ، وان عقد بغير ولي ولا شهود ، لأنه أسلم خلق كثير فاقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على انكحتهم ، ولم يسألهم عن شروطه وان أسلما والمرأة ممن لا تحل له كالأم والأخت لم يقرأ على النكاح ، لأنه لا يجوز أن يتبدى نكاحها فلا يجوز الإقرار على نكاحها ، وان أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودى أو نصرانى - فان كان قبل الدخول - تعجلت الفرقة ، وان كان بعد الدخول وقفت الفرقة على انقضاء العدة ، فان أسلم الآخر قبل انقضاءها فهما على النكاح ، وان لم يسلم حتى انقضت العدة حكم بالفرقة .

وقال أبو ثور : ان أسلم الزوج قبل الزوجة وقعت الفرقة وهذا خطأ ، لما روى عبد الله بن شبرمة « أن الناس كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة ، والمرأة قبل الرجل ، فايهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امراته ، وان أسلم بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما ، والفرقة الواقعة باختلاف الدين فسخ لأنها فرقة عريت عن لفظ الطلاق ونيته فكانت فسخاً ، كسائر الفسوخ » .

الشرح خبر عبد الله بن شبرمة مرسل لأنه من الطبقة الخامسة في التابعين ومن ثم يؤخذ على المصنف استدلاله به مع استفاضة الروايات المرفوعة وكثرة طرقها ، من ذلك ما رواه البخارى عن ابن عباس قال : « كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤمنين ؛ كانوا مشركى أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه ، ومشركى أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه . وكان إذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى

تحيف وتطهر ، فاذا طهرت حل لها النكاح . وان جاء زوجها قبل أن تنكح
زدت إليه » .

وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن ابن عباس « أن النبي
صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع بالنكاح
الأول لم يحدث شيئاً » وفي لفظ « رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها
بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يحدث صداقاً » رواه أحمد وأبو داود
وابن ماجه . وفي لفظ « رد ابنته زينب على أبي العاص وكان اسلامها
قبل اسلامه بست سنين على النكاح الأول ؛ ولم يحدث شهادة ولا صداقاً »
رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال فيه « لم يحدث نكاحاً » وقال : ليس
بإسناده بأس .

وقد روى بإسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن
النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بمهر جديد ونكاح
جديد » قال الترمذي : في إسناده مقال ، وقال أحمد : هذا حديث ضعيف
والحديث الصحيح أنه أقرهما على النكاح الأول . وقال الدارقطني : هذا
حديث لا يثبت ، والصواب حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم
ردها بالنكاح الأول » وقال الخطابي : حديث ابن عباس أصح من حديث
عمرو بن شعيب .

وقال ابن كثير في الارشاد : هو حديث جيد قوى ؛ وهو من رواية ابن
اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أ ه . الا أن حديث
داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ضعف أمرها على بن المديني ،
وابن اسحاق فيه مقال معروف وحديث عمرو بن شعيب أخرجه ابن ماجه
أيضاً ، وفي إسناده الحجاج بن أرطاه وهو معروف بالتدليس ؛ ولم يسمعه
من عمرو بن شعيب كما قال أبو عبيد ، وانما حمله عن العزمي وهو ضعيف ؛
وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم .

وأخرج مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه بلغه أن ابنة الوليد بن المغيرة
كانت تحت صفوان بن أمية ، فأسلمت يوم الفتح وهرب صفوان من

الاسلام ، فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أماناً ؛ وشهد حينئذ
والطائف وهو كافر وامرأته مسلمة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم
بينهما حتى أسلم صفوان واستقرت عنده بذلك النكاح . قال ابن شهاب :
وكان بين اسلام صفوان وبين اسلام زوجته نحواً من شهر .

وفى الموطأ عن ابن شهاب « أن أم حكيم ابنة الحرث بن هشام أسلمت
يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم
اليمن فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام
فأسلم ؛ وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبنا على نكاحهما
ذلك .

قال ابن شهاب : ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها
كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم
زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها ؛ وأنه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين
زوجها اذا قدم وهي في عدتها » وروى البيهقي عن الشافعي عن جماعة أهل
العلم من قریش وأهل المغازي وغيرهم عن عدد مثلهم « أن أبا سفيان أسلم
بسر الظهران وامرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة ، ومكة يومئذ دار حرب ؛
وكذلك حكيم بن حزام ، ثم أسلم المرأتان بعد ذلك وأقر النبي صلى الله
عليه وسلم النكاح » .

وقد استشكل بعض علماء الحديث والفقه ما جاء في روايات ابن عباس
من قوله « بعد سنتين » وفي الرواية الثانية « بست سنين » ووقع في رواية
« بعد ثلاث سنين » وأشار ابن حجر في الفتح الى الجمع فقال : المراد
بالست ما بين هجرة زينب واسلامه ، وبالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله
تعالى : « لا هن حل لهم » وقدمه مسلماً ؛ فإن بينهما سنتين وأشهرأ .
قال الترمذي في حديث ابن عباس : انه لا يعرف وجهه . قال الحافظ :
وأشار بذلك الى أن ردها اليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل
لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة ، قال : ولم يذهب أحد الى جواز
تقرير المسلمة تحت المشرك اذا تأخر اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها ،

وممن نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار الى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ورده بالإجماع المذكور ، وتعقب بثبوت الخلاف فيه قديماً ، فقد أخرجه ابن أبي شيبة عن علي وإبراهيم النخعي بطرق قوية ، وأفتى به حماد شيخ أبي حنيفة ، وأجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة تلك المدة ممكن ، وإن لم تجربه عادة في الغالب ؛ ولا سيما إن كانت المدة انما هي سنتان وأشهر ، فإن الحيض قد يبطئ عن ذات الإقراء لعارض ، وبمثل هذا أجاب البيهقي . قال الحافظ : وهو أولى ما يعتمد في ذلك .

وقال السهيلي في شرح السيرة : إن حديث عمرو بن شعيب هو الذي عليه العمل ، وإن كان حديث ابن عباس أصح اسناداً لكن لم يقل به أحد من الفقهاء ، لأن الإسلام قد كان فرق بينهما ، قال الله تعالى : « لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن » ومن جمع بين الحديتين قال : معنى حديث ابن عباس ردها عليه على النكاح الأول في الصداق والحباء ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره اهـ .

وقد أشار الى مثل هذا الجمع ابن عبد البر ، وقيل : إن زينب لما أسلمت وبقي زوجها على الكفر لم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما إذ لم يكن قد نزل تحريم نكاح المسلمة على الكافر ، فلما نزل قوله تعالى : « لا هن حل لهم » الآية أمر النبي صلى الله عليه وسلم ابنته أن تعتد فواصل أبو العاصي ^(١) مسلماً قبل انقضاء العدة ، فقررها النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الأول فيندفع الاشكال ؛ وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل ، ويؤيده مخالفة ابن عباس لما رواه كما حكى ذلك عنه البخاري . قال الحافظ ابن حجر : وأحسن المسالك في تقرير الحديتين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة ، وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاصي ^(١) ، ولا مانع من ذلك ، وأغرب

(١) كذا رجع النووي أو صوب ثبوت الباء في العاصي لكونه اسم فاعل ناقص محلى بال وقد التزم بهذه الصورة في تهذيب الاسماء واللغات والاذكار والمجموع في عمرو بن العاص (ط) .

ابن حزم فقال : ان قوله : ردها اليه بعد كذا ، مراده جمع بينهما ، والا فاسلام أبى العاصى كان قبل الحديبية ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك هكذا زعم . قال الحافظ ابن حجر : وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازى أن اسلامه كان بعد نزول آية التحريم .

وقال ابن القيم فى الهدى ما حاصله : ان اعتبار العدة لم يعرف فى شيء من الأحاديث ولا كان النبى صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا ولو كان الاسلام بمجرد فرقة ، لكانت طليقة بآنة ولا رجعة فيها ، فلا يكون الزوج أحق بها اذا أسلم ، وقد دل حكمة صلى الله عليه وسلم أن النكاح موقوف فان أسلم الزوج قبل انقضاء العدة فهى زوجته ، وان انقضت عدتها فلها أن تنكح من شئت ، وان أحببت انتظرت ، واذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ، قال : ولا نعلم أحدا جدد بعد الاسلام نكاحه ألبتة ، بل كان الواقع أحد الأمرين اما اقتراقهما ونكاحها غيره واما بقاءهما على النكاح الأول اذا أسلم الزوج ، وأما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم فى عهده ، وهذا كلام فى غاية الحسن والمتانة . قال : وهذا اختيار الخلال وأبى بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم ، وهو مذهب الحسن وطاوس وعكرمة وقتادة والحكم .

قال ابن حزم : وهو قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وابن عباس ثم عد آخرين ، وقد ذهب الى أن المرأة اذا أسلمت قبل زوجها لم تخطب حتى تحيض وتطهر - ابن عباس وعطاء وطاوس والثورى وفقهاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جنح البخارى ، وشرط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يعرض على زوجها الاسلام فى تلك المدة فيمتنع ان كانا معا فى دار الاسلام وقد روى عن أحمد أن الفرقة تقع بمجرد الاسلام من غير توقف على مضى العدة كسائر أسباب الفرقة من رضاع أو خلع أو طلاق .

قال فى البحر الزاخر : اذا أسلم أحدهما دون الآخر انفسخ النكاح

اجماعاً ثم قال بعد ذلك : ومذهب الشافعي ومالك وأبي يوسف على أن
الفرقة بإسلام أحدهما فسخ لا طلاق اذ العلة اختلاف الدين كالردة . وقال
أبو العباس وأبو حنيفة ومحمد : بل طلاق حيث أسلمت وأبي الزوج ، اذا
امتناعه كالطلاق قلنا : بل كالردة اهـ .

وجملة ما أوردنا في هذا البحث أن أهل الشرك أنكحتهم صحيحة وطلاقهم
واقع وينبئ على هذا أنه اذا نكح مشرك مشركة وطلقها ثلاثاً لم تحل له الا
بعد زوج ، ولو نكح مسلم ذمية ثم طلقها ثلاثاً ثم نكحها ذمى ودخل بها
وطلقها الذمى حلت للمسلم الذي طلقها بعد انقضاء عدتها ؛ فيتعلق
بأنكحتهم سائر الأحكام التي تتعلق بأنكحة المسلمين ، وبه قال الزهري
والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه . وقال مالك : أنكحة أهل الشرك باطلة
فلا يتعلق بها حكم من أحكام النكاح الصحيح ، وحكاه أصحابنا الخراسانيون
قولاً آخر للشافعي .

ودليلاً قوله تعالى : « وقالت امرأة فرعون » وقوله تعالى « تبت يدا
أبي لهب وتب - الى قوله - وامراته حمالة الحطب » فأضاف امرأتيهما
اليهما وحقيقة الإضافة تقتضي الملك ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال « ولدت من نكاح لا من سفاح » وكان مولوداً في الشرك .

انا ثبت هذا فان أسلم الزوجان المشركان معاً - فان كانا عند
اسلامهما يجوز ابتداء النكاح بينهما أقرا على نكاحهما الأول ؛ وان كانا
عقدا بغير ولي ولا شهود لأنه أسلم خلق كثير وأقرهم النبي صلى الله عليه
وسلم على أنكحتهم ؛ ولم يسأل عن شروطها وان كان لا يجوز لهما ابتداء
النكاح بينهما ، فان كانت محرمة عليه بنسب أو رضاع أو صهاره أو معتدة
عنه لأنه لا يجوز لهما ابتداء النكاح فلا يجوز اقرارهما عليه .

قال أصحابنا : فان أسلم الزوج والزوجة كتابية أقرا على النكاح لأنه
يجوز للمسلم ابتداء النكاح على الكتابية فأقرا عليه ، وان أسلم أحد
الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلم الزوج ولم تسلم الزوجة ، فان

كان قبل الدخول انفسخ النكاح ؛ وان كان بعد الدخول وقف النكاح .
وان أسلم الكافر منهما قبل انقضاء عدة الزوجة أقرا على النكاح وان لم
يسلم الكافر منهما حتى انقضت عدة الزوجة بانت منه من وقت اسلام المسلم
منهما ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في دار الاسلام أو في دار الحرب ، وبه
قال أحمد . وقال مالك : ان كانت هي المسلمة فكما قلنا ، وان كان هو
المسلم عرض عليها الاسلام في الحال ؛ فان أسلمت والا انفسخ نكاحها ،
وقال أبو بكر رضي الله عنه : ان أسلم الزوج قبل الزوجة وقعت الفرقة بكل
حال .

وقال أبو حنيفة : ان كان في دار الحرب وكان ذلك بعد الدخول
فالنكاح موقوف على انقضاء العدة كقولنا ، وان كان في دار الاسلام فسواء
كان قبل الدخول أو بعده فان النكاح لا ينفسخ بل يعرض على المتأخر منهما
الاسلام ، فان أسلم فهما على الزوجية ، وان لم يسلم فرق بينهما بتطليقه ؛
وان لم يعرض الاسلام على المتأخر منهما وأقاما على الزوجية مدة طويلة فهما
على النكاح .

دليلنا ما رويناه من الأخبار التي تفيد بمنطوقها « أن الناس كانوا
يسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل قبل المرأة والمرأة
قبل الرجل ، فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته ؛ وان أسلم
بعد انقضاء العدة فلا نكاح بينهما » والعدة لا تكون الا بعد الدخول ، ولم
يفرق بين ان أسلم الرجل أولا أو المرأة ، وبين أن يكون في دار الاسلام أو
في دار الحرب ؛ فان أسلم الزوجان في حالة واحدة قبل الدخول لم ينفسخ
نكاحهما لأنه لم يسبق أحدهما الآخر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم الحر وتحتة أكثر من أربع نسوة واسلمن معه ،
لزمه ان يختار اربعا منهن ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه « ان غيلان أسلم
وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار منهن اربعا »

ولأن ما زاد على أربع لا يجوز أقرار المسلم عليه ، فإن امتنع أجبر عليه بالحبس والتعزير ، لأنه حتى توجه عليه لا تدخل النيابة فاجبر عليه ، فإن أغنى عليه في الحبس خلى إلى أن يفيق لأنه خرج عن أن يكون من أهل الاختيار ، فخلى كما يخلى من عليه دين إذا أسر به ، فإن أفاق أعيد إلى الحبس والتعزير إلى أن يختار ، ويؤخذ بنفقة جميعهن إلى أن يختار لأنهن محبوسات عليه بحكم النكاح ، والاختيار أن يقول : اخترت نكاح هؤلاء الأربع ، فينفسخ نكاح البواقي ، أو يقول : اخترت فراق هؤلاء ، فيثبت نكاح البواقي ، وإن طلق واحدة منهن كان ذلك اختياراً لنكاحها ، لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة ، وإن ظاهر منها أو آلى لم يكن ذلك اختياراً لأنه قد يخاطب به غير الزوج ، وإن وطئ واحدة ففيه وجهان :

(أحدهما) أنه اختيار لأن الوطء لا يجوز إلا في ملك فدل على الاختيار كوطء البائع الجارية المبينة بشرط الخيار . (والثاني) وهو الصحيح - أنه ليس باختيار لأنه اختيار للنكاح فلم يجز بالوطء كالرجعة ، وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت نكاحها لم يصح لأن الاختيار كالنكاح فلم يجز تعليقه على الصفة ولا في غير معين وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها لم يصح ، لأن الفسخ لا يجوز تعليقه على الصفة ، ولأن الفسخ إنما يستحق فيما ازد على أربع ، وقد يجوز أن لا يسلم أكثر من أربع فلا يستحق فيها الفسخ ، وإن قال : كلما أسلمت واحدة فهي طالق ففيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، وهو ظاهر النص ، لأنه قال : وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها لم يكف شيئاً إلا أن يريد به الطلاق . فدل على أنه إذا أراد الطلاق صح ، ووجهه أن الطلاق يصح تعليقه على الصفات .

(والثاني) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : أنه لا يصح ، لأن الطلاق هنا يتضمن اختيار الزوجية ، والاختيار لا يجوز تعليقه على الصفة ، وحمل قول الشافعي رحمه الله على من أسلم وله أربع نسوة في الشرك ، وأراد بهذا القول الطلاق فإنه يصح ، لأنه طلاق لا يتضمن اختياراً فجاز تعليقه على الصفة ، وإن أسلم ثم ارتد لم يصح اختياره ، لأن الاختيار كالنكاح فلم يصح

مع الردة ، وأن أسلم وأحرم ، فالنصوص انه يصح اختياره ، فمن اصحابنا من جعلها على قولين .

(أحدهما) لا يصح كما لا يصح نكاحه . (والثاني) يصح كما تصح رجسته ، ومنهم من قال : ان أسلم ثم أحرم ثم أسلم لم يجز أن يختار قولاً واحداً ، لانه لا يجوز أن يتبدى النكاح وهو محرم ، فلا يجوز أن يختاره ، وحمل النص عليه ، وإذا أسلم ثم أسلم ثم أحرم فإن له الخيار ، لأن الإحرام طراً بعد ثبوت الخيار .

الشرح حديث ابن عمر أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، وزاد أحمد في رواية « فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه ، فبلغ ذلك عمر فقال : اني لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك ، ولعلك لا تمكث الا قليلا ، وإيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لأورثتك منك ، ولأمرن بقبرك أن يرجم كما رجم قبر أبي رغال » ورغال ككتاب فقي سنن أبي داود ودلائل النبوة عن ابن عمر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا معه الى الطائف فمررنا بقبر فقال : هذا قبر أبي رغال وهو أبو ثقيف وكان من ثمود ، وكان بهذا الحرم يدفع عنه ، فلما خرج منه أصابته النقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه » الحديث .

وأخرج مالك في موطئه والنسائي والدارقطني في سننهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن أمية الثقفي وقد أسلم وتحتة عشرة نسوة « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » وفي كتاب أبي داود عن الحارث ابن قيس قال : « أسلمت وعندى ثمان نسوة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : اختر منهن أربعاً » وقال مقاتل : « ان قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة فلما نزلت هذه الآية أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق أربعاً ويمسك أربعاً » كذا قال : « قيس بن الحارث » والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود . وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير أن ذلك كان حارث بن قيس وهو المعروف عند الفقهاء .

أما قول الجوهري بأنه كان دليلاً للحبشة حين توجهوا إلى مكة فمات في الطريق غير معتد به ، كذا قول ابن سيده في المخصص أنه كان عبداً لشعيب وكان عشيراً جائراً ، وقد سبق لنا الكلام على أسناد الحديث وما في وهم معمر وتفرده والغلل التي في الخبر •

أما الأحكام فإذا أسلم الرجل وتحتة أكثر من أربع زوجات فأسلمن معه في العدة أو كن كتابيات لزمه أن يختار أربعاً منهن ، ويفارق ما زاد سواء تزوجن بعقد واحد أو بعقود ، وسواء اختار من نكاحها أولاً أو آخراً ، وبه قال مالك وأحمد ومحمد بن الحسن . وقال الزهري وأبو حنيفة وأبو يوسف : لا يصح التخيير بحال ، بل إن كان تزوجن بعقد واحد بطل نكاح الجميع ، ولا يحل له واحدة منهن إلا بعقد مستأنف . فإن تزوجن بعقود لزمه نكاح الأربع الأوائل ، وبطل نكاح من بعدهن . دليلاً ما روى عن غيلان بن سلمة في قصة إسلامه التي أتينا عليها قبل .

فرع إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة وأسلمن فقد ذكرنا أنه يجب عليه أن يختار الأربع منهن لقوله صلى الله عليه وسلم لقيلان : « اختر أربعاً » وهذا أمر ، والأمر يدل على الوجوب ، فإن لم يختار أجبره الحاكم على الاختيار ، لأنه لا يعوز له أن يمسك أكثر من أربع ويحبسه ليختار ، فإن لم يفعل أخرجه وضربه جلدات دون أقل الجلد ، فإن لم يختار أعاده إلى الحبس ، فإن لم يفعل أخرجه وضربه ثانياً وعلى هذا يتكرر علي الحبس والضرب إلى أن يختار ، لأن هذا حق يتعين عليه ، فهو كما لو كان عليه دين وله مال ناض أخفاه فانه يحبس ويعزر إلى أن يظهره ليقتضى به الدين ، ويجب عليه أن يتفق على جميعهن إلى أن يختار لأنهن محبوسات عليه ، فإن جن في حال الحبس أطلق سراحه لأنه خرج عن أن يكون من أهل الاختيار ، فإذا أفاق أعيد إلى الحبس والتعزيز ، ولا ينوب الحاكم عنه في الاختيار ، لأنه اختيار شهوة فلم ينب عنه الحاكم •

فإن قال لأربع منهن : اخترتكن أو اخترت نكاحكن أو اخترت حبسكن أو أمسكتكن أو أمسكت نكاحكن ، أو أثبت نكاحكن و أثبت عقدكن لزم نكاحهن وانسخ نكاح ما زاد عليهن •

وان قال لواحدة أو لما زاد على أربع : فسخت نكاحك انفسخ نكاحك
ولزم نكاح الأربع الباقيات . وان طلق واحدة أو أربعاً وقع عليها وكان
ذلك اختياراً لها للزوجة ، لأن ذلك يتضمن الاختيار لأن الطلاق لا يقع
الا في زوجة وان قال لواحدة فارقتك أو اخترت فراقك فذكر الشيخان
أبو حامد وأبو اسحاق أن ذلك يكون اختياراً لنفسك نكاحها . وقال
القاضي أبو الطيب : يكون ذلك اختياراً لها للزوجة فيقع عليها الفرقة
ويعتد بها من الأربع الزوجات ؛ لأن الفراق صريح في الطلاق ، فلما كان
الطلاق في واحدة منهن اختياراً لزوجيتها فكذلك لفظ الطلاق صريح في
الطلاق . قال ابن الصباغ : وهذا وان كان مبني على هذا الأصل الا أنه
مخالف للسنة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان « اختر منهن
أربعاً وفارق سائرهن » وكذلك حديث نوفل بن معاوية حيث قال له النبي
صلى الله عليه وسلم : « أمسك أربعاً وفارق الأخرى » رواه الشافعي وفي
استاده مجهول — لأن الشافعي يقول : حدثنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد
عن عبد المجيد بن سهل عن عوف بن الحارث عن نوفل بن معاوية .

وهل يكون لفظ الفراق صحيحاً ؟ كما قلنا : انه صريح في الطلاق ،
فيكون صريحاً في الطلاق وفي النكاح ، لأنه حقيقة فيهما ويتخصص بالموضع
الذي يقع فيه فان كان ظاهر من واحدة منهن أو آلى منها لم يكن ذلك
اختياراً لها ؛ لأنه قد يخاطب به غير الزوجة . وان وطئ واحدة ففيه
وجهان :

(أحدهما) يكون ذلك اختياراً للنكاح ، لأن الظاهر أنه لا يطاق الا من
يختارها للنكاح كما قلنا في البائع اذا وطئ الجارية المبيعة في حال الخيار
فانه فسخ للبيع .

(والثاني) لا يكون ذلك اختياراً لها ، لأن ما يتعلق به اصطلاح النكاح
لا يكون بالوطء كالرجعية ، فاذا قلنا انه اختيار للموطوءة للنكاح فوطئ
أربعاً منهن لزم نكاحهن وانفسخ نكاح البواقي . واذا قلنا لا يكون اختياراً

للنكاح قلنا له اختر أربعا ، فإن اختار الموطوءة فلا شيء عليه ، وإن اختار أربعا غير الموطوءة لزمه للموطوءة مهر مثلها •

فرع وإن قال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت نكاحها لم يصح ، لأن الاختيار كابتداء العقد ، فلا يجوز تعليقه على صفة • قال الشافعي رضي الله عنه : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، لم يكن شيئا إلا أنه يريده طلاقا وجملة ذلك أن الرجل إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع زوجات فقال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، فإن أراد به الفسخ لم يصح لأن الفسخ لا يصح تعليقه بالصفات ، فهو كما لو أسلمن وقال لكل واحدة « إذا طلعت الشمس فقيد فسخت نكاحك » •

وإن نوى به الطلاق ، أو قال : كلما أسلمت واحدة منكن فهي طالق ، فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال بظاهر كلام الشافعي ، وقال : يصح ذلك لأن الطلاق يصح تعليقه على الصفات ، فإذا أسلم أربع منهن وقع عليهن الطلاق ، وكان ذلك اختيارا للزوجتين ، ومنهم من قال : لا يصح ولا يتعلق بهذا حكم •

قال الشيخ أبو حامد : وهو المذهب ، لأن هذا يتضمن اختيارا للزوجة • والاختيار لا يصح تعليقه بالصفة ، ومن قال بهذا تأول كلام الشافعي ثلاثة تأويلات •

(أحدها) أنه إذا أسلم الرجل وليس عنده إلا أربع زوجات حرائر وتأخر إسلامهن فقال : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاحها ، فإن أراد به الفسخ لم يصح لأن الفسخ لا يصح إلا فيمن تفضل عن الأربع ، وإن أراد به الطلاق صح لأنه يلزمه نكاح جميعهن والطلاق يصح تعليقه بالصفات •

(والتأويل الثاني) أنه أراد إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع زوجات ، فكلما أسلمت واحدة منهن قال لها : فسخت نكاحك ونوى به الطلاق فيصح

ذلك ويكون طلاقاً واختياراً لها ، فيكون الشرط من كلام الشافعي لا من كلام الزوج •

(والتأويل الثالث) : أنه أراد إذا أسلم رجل وعنده ثمان زوجات فأسلم أربع منهن فاخترت نكاحهن لزمه نكاحهن ، ثم قال بعد ذلك للباقيات : كلما أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسخ نكاح واحدة من زوجاتي اللاتي اخترت نكاحهن فإن أراد به الفسخ لم يصح ، وإن أراد به الطلاق صح ، فكلما أسلمت واحدة من الباقيات طلقت واحدة من الزوجات • قال الصباغ : والطريقة الأولى أظهر والتأويل يبعد ، لأن الطلاق يصح تعليقه بالصفات والاختيار تابع •

فرع وإن أسلم وأسلمن ثم ارتد لم يصح اختياره ، وكذلك إذا رجعن إلى الردة لم يصح اختيارهن ولا واحدة منهن ، لأن الردة تنافي ابتداء النكاح فكذلك الاختيار ، وإن أسلم وأحرم فالمنصوص أنه يصح اختياره كما تصح رجعته ، ومنهم من قال : إن أسلم وأحرم فالمنصوص في الأم أنه يصح اختياره ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان : (أحدهما) لا يصح اختياره كما لا يصح نكاحه • (والثاني) يصح اختياره كما تصح رجعته ، ومنهم من قال : إن أسلم وأحرم ثم أسلمن لم يصح اختياره كما لا يصح نكاحه وإن أسلم وأسلمن ثم أحرم صح اختياره ، لأن الأحرام طراً بعد ثبوت الاختيار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إن مات قبل أن يختار لم يقر وارثه مقامه ؛ لأن الاختيار يتعلق بالشهوة فلا يقوم فيه غيره مقامه ، وتجب على جميعهن العدة ، لأن كل واحدة منهن يجوز أن تكون من الزوجات ، فمن كانت حاملاً اعتدت بوضع الحمل ومن كانت من ذوات الشهر اعتدت بأربعة أشهر وعشر ، ومن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بالأقصى من الأجلين من ثلاثة أقراء ، أو أربعة أشهر وعشر ، ليستقط الفرض يتيقن ويوقف ميراث أربع نسوة إلى أن يصطلحن ، لأننا نعلم

أن فيهن أربع زوجات ، وإن كان عددهن ثمانية فجاء أربع يطلبن الميراث لم يدفع اليهن شيء لجواز أن تكون الزوجات غيرهن ، وإن جاء خمس دفع اليهن ربع الموقوف لأن فيهن زوجة ييقن ، ولا يدفع اليهن إلا بشرط أنه لم يبق لهن حق ليتمكن صرف الباقي إلى باقى الورثة ، وإن جاء ست دفع اليهن نصف الموقوف لأن فيهن زوجين ييقن ؛ وعلى هذا القياس . وإن كان فيهن أربع كتابيات ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول أبى القاسم الداركي أنه لا يوقف شيء ، لأنه لا يوقف إلا ما يتحقق استحقاقه ويجهل مستحقه ، وهنا لا يتحقق الاستحقاق لجواز أن تكون الزوجات الكتابيات فلا يرثن .

(والثاني) يوقف لأنه لا يجوز أن يدفع إلى باقى الورثة إلا ما يتحقق أنهم يستحقونه ، ويجوز أن يكون المسلمات زوجاته فلا يكون الجميع لباقى الورثة) .

الشرح الأحكام : إذا أسلم رجل حر وعنده أكثر من أربع زوجات حرائر أو أسلمن معه ، فمات قبل أن يختار أربعاً ، فإن الوارث لا يقوم مقامه في الاختيار لأنه اختيار شهوة ، والوارث لا ينوب منابه في الشهوة فلزمهن العدة فإن كن حوامل لم تنقض عدتهن إلا بوضع الحمل ، لأن من كانت منهن زوجة فهي متوفى عنها زوجها وعدة المتوفى عنها زوجها تنقضى بوضع الحمل ، وإن كن حوامل - فإن كن من ذوات الشهور - لم تنقض عدتهن إلا بأربعة أشهر وعشر لأن من كانت منهن زوجة فهي موطوءة بشبهة فعدتها ثلاثة أشهر ، ولا تنقض الزوجات من غيرهن فلزمهن أربعة أشهر وعشر ليسقط الفرض ييقن ، وإن كن من ذوات الأقراء لزم كل واحدة منهن أن تعتد بأقصى الأجلين من أربعة أشهر وعشر أو ثلاثة أقراء ، لأن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر وعدة الموطوءة بشبهة ثلاثة أقراء .

فإن كانت قبل مضي أربعة أشهر وعشر لزمها استكمال العدة أربعة أشهر وعشر ليسقط الفرض ييقن كما قلنا فيمن نسي صلاة من خمس صلوات لا يعرفها بعينها . وإن كان بعضهن حوامل وبعضهن من ذوات الشهور ،

وبعضهن من ذوات الأقراء لزم كل واحدة حكم نفسها فيما ذكرنا من ذلك ويوقف لهن من ماله ميراث أربع زوجات وهو الربع مع عدم الولد والتمن من الولد ؛ لأن فيهن أربع زوجات يتيقن ، وإن لم يعرفهن بأعيانهن ، فإن اصطلحن فيه ، فإن كن ثمان نسوة فأخذت كل واحدة منهن ثمن الموقوف أو تفاضلن فيه برضاهن صح عن الشافعي رضي الله عنه ، فإن كان فيهن مولاة عليها اما لأنها صغيرة أو مجنونة لم يصح لوليها أن يصالح عنها بأقل من ثمن الموقوف لأنها تستحق هذا القدر في الظاهر ، فلا يجوز أن يصالح عنها على أقل منه •

قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : فإن جاءت منهن واحدة الى الحاكم تطلب حقها من الميراث لم يدفع اليها شيء لأنه يمكن أن تكون زوجة وكذلك ان جاء اثنتان أو ثلاث أو أربع فإن جاء خمس دفع اليهن ربع الموقوف لأنها تتيقن أن فيهن زوجة • قال أكثر أصحابنا : إلا أنه لا يدفع ذلك اليهن إلا بشرط أنه لم يبق لهن حق في الباقي من الموقوف ليتمكن صرفه الى الثلاث الباقيات ان طلبته لأنه اذا لم يشرط عليهن ذلك كان حقهن متعلقاً به فيؤدي الى أن يأخذن نصيب زوجة يتيقن ، وحقهن بالباقي ، وكذلك ان جاء ست دفع اليهن نصف الموقوف بهذا الشرط ، ودفع الباقي الى الأخيرتين ان طلبته ، وإن جاء سبع منهن دفع اليهن ثلاثة أرباع الموقوف بهذا الشرط ، ودفع الباقي منه الى الثامنة ان طلبت ذلك •

قال ابن الصباغ : وهذا فيه نظر ، وذلك أن من يعطى من الميراث اليقين لا يسقط بذلك حقه مما يجوز أن يستحقه كما لو خلف زوجة وحملًا فانا نعطي الزوجة اليقين ، ونوقف الباقي ، ولا يسقط حقها منه ، وإن أسلم وتحتة أربع زوجات كتابيات وأربع وثنيات فأسلم الوثنيات معه ثم مات قبل أن يختار ، ففيه وجهان : (أحدهما) لا يوقف شيء من تركته بل يدفع الجميع الى باقي ورثته لأنه لا يوقف إلا ما يتيقن استحقاقه على باقي الورثة ، ويجهل من يستحقه ، وههنا يجوز أن يكون الزوجات هن الكتابيات • (والثاني) يجوز أن يكون المسلمات هن الزوجات •

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم وتحتة أختان ، أو امرأة وعمتها ، أو امرأة وخالتها ، وأسلمتا معه لزمه أن يختار أحدهما ؛ لما روى « أن ابن الديلمي أسلم وتحتة أختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اختر أيتهما شئت وفارق الأخرى » وان أسلم وتحتة أم وبنت أسلمتا معه لم يخل أما أن لا يكون قد دخل بواحدة منهما أو دخل بهما أو دخل بالأم دون البنت أو بالبنت دون الأم ، فإن لم يكن دخل بواحدة منهما ففيه قولان :

(أحدهما) يمسك البنت وتحرم الأم ، وهو اختيار المزي ، لأن النكاح في الشوك كالنكاح الصحيح ، بدليل أنه يقر عليه والام تحرم بالعقد على البنت ، وقد وجد العقد والبنت لا تحرم إلا بالدخول بالام ، ولم يوجد الدخول .

(القول الثاني) وهو الصحيح أنه يختار من شاء منهما ، لأن عقد الشوك إنما ثبت له الصحة إذا انضم إليه الاختيار ، فإذا لم ينضم إليه الاختيار فهو كالمعذور ، ولهذا لو أسلم عنده أختان واختار أحدهما جعل كأنه عقد عليها ولم يعقد على الأخرى ، فإذا اختار الأم صار كأنه عقد عليها ولم يعقد على البنت ، وإذا اختار البنت صار كأنه عقد عليها ولم يعقد على الأم ، فعلى هذا إذا اختار البنت حرمت الأم على التأييد ، لأنها أم أمراته ، وان اختار الأم حرمت البنت تخريم جمع لأنها بنت امرأة لم يدخل بها وان دخل بها حرمت البنت بدخوله بالام وأما الأم فإن قلنا : أنها تحرم بالعقد على البنت حرمت لعلتين : بالعقد على البنت وبالدخول بها .

وان قلنا : أنها لا تحرم بالعقد حرمت بعلّة وهي الدخول ، وان دخل بالام دون البنت ، فإن قلنا : أن الأم تحرم بالعقد على البنت ، حرمت الأم بالعقد على البنت وحرمت البنت بالدخول بالام ، وان قلنا : أن الأم لا تحرم بالعقد على البنت حرمت البنت بالدخول بالام وثبت نكاح الأم ، وان دخل بالبنت دون الأم ثبت نكاح البنت وانفسخ نكاح الأم وحرمت في أحد القولين بالعقد وبالدخول ، وفي القول الآخر بالدخول .

الشرح حديث ابن الديلمي لعله فيروز في رواية ابنه الضحاك عند الشافعي وأحمد والترمذي وحسنه والدارقطني وابن حبان وصححه ،

عن الضحاك عن أبيه قال « أسلمت وعندى امرأتان أختان فأمرنى النبي صلى الله عليه وسلم أن أطلق أحدهما » وفى لفظ الترمذى « اختر أيتهما شئت » •

فإذا أسلم وعنده أختان اختار أحدهما وفارق الأخرى وكذلك إذا أسلم وعنده امرأة وعمتها أو امرأة وخالتها وأسلمتا اختار أحدهما لأنه لا يجوز الجمع بينهما كالأختين • وجملة ذلك أنه لو تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار أحدهما لم يطأها حتى تنقضى عدة أختها لتلا يكون واطناً لأحدى الأختين فى عدة الأخرى ؛ وكذلك إذا أسلم وتحت أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن ثمانياً وقد فصلنا ذلك فى موطنه •

والمقصود هنا أنه إذا أسلم وتحت أختان منهما واحدة وهذا قول الحسن والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وقال أبو حنيفة فى هذه كقوله فى نوسة بعقد •

دليلنا ما روى الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : قلت يا رسول الله انى أسلمت وتحت أختان قال : طلق أيتهما شئت » رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ، ولأن أفكحة الكفار صحيحة وإنما حرم الجمع فى الاسلام وقد أزاله فصيح كما لو طلق أحدهما قبل اسلامه ثم أسلم والأخرى فى جباله ، وهكذا الحكم فى المرأة وعمتها أو خالتها لأن المعنى فى الجميع واحد •

فرع وان كاتتا أما وبتت وأسلمتا معاً قبل الدخول فالكلام فى هذه المسألة فى قسمين :

(الأول) إذا كان اسلامهم جميعاً قبل الدخول ففيه قولان (أحدهما) وهو اختيار المزنى يفسد نكاح الأم ويشب نكاح البنت (والقول الثانى) وهو الأظهر يختار أيتهما شاء ، لأن عقد الشرك انما يشب له حكم الصحة إذا انضم اليه الاختيار فإذا اختار الأم فكأنه لم يعقد على البنت ، وإذا اختار البنت فكأنه لم يعقد على الأم وقال أحمد وأصحابه : إذا كاتتا أما

وبنتاً فأسلم وأسلمتاً معاً قبل الدخول فسد نكاح الأم ، وإن كان دخل بالأم فسد نكاحها لقوله تعالى (وأمهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عموم الآية ، ولأنها أم زوجته فتحرم عليه كما لو طلق زوجته في حال شركه ، ولأنه تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه إذا أسلم ، فإذا لم يطلقها وتمسك بنكاحها أولى ، وقولهم إنما يصح العقد بانضمام الاختيار إليه غير صحيح فإن أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة ، قالوا : وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً لازماً من غير اختيار ، ولهذا فوض إليه الاختيار ههنا ، ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاً وإنما اختصت الأم بفساد نكاحها لأنها تحرم بمجرد العقد على ابنتها على التأييد فلم يمكن اختيارها ، والبنت لا تحرم قبل الدخول بأمرها فتعين النكاح فيها بخلاف الأختين .

(والقسم الثاني) إذا دخل بهما حرمتا على التأييد ، الأم لأنها أم زوجته ، والبنت لأنها ربييته من زوجته التي دخل بها . قال ابن المنذر : (أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وهذا قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك وأهل الحجاز والثوري وأهل السراق وأحمد والشافعي ومن تبعهم) وإن دخل بالأم وحدها فكذلك أن البنت تكون ربييته مدخولاً بأمرها والأم حرمت بمجرد العقد على ابنتها ، وإن دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كما لو لم يدخل بها ، ولو لم تسلم معه إلا أحدهما كان الحكم كما لو أسلمتاً معاً معه ، فإن كانت المسلمة هي الأم فهي محرمة عليه على كل حال ، وإن كانت ولم يكن دخل بأمرها ثبت نكاحها ، وإن كان دخل بأمرها فهي محرمة على التأييد .

ولو أسلم وله جارتان أحدهما أم الأخرى وقد وطئتهما حرمتا عليه على التأييد ، وإن كان قد وطئ أحدهما حرمت الأخرى على التأييد ولم تحرم الموطوءة ، وإن كان لم يطأ واحدة فله وطء أيتهما شاء ، فإذا وطئها حرمت الأخرى على التأييد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان أسلم وتحتة أربع أماء فأسلمن معه فان كان ممن يحل له تكاح الأمة اختار واحدة منهن لانه يجوز ان يتبدىء تكاحها فجاز له اختيارها كالحرة وأن كان ممن لا يحل له تكاح الأمة لم يجز ان يمسك واحدة منهن .

وقال أبو ثور : يجوز لانه ليس بابتداء التكاح فلا يعتبر فيه عدم الطول وخوف العنت كالرجعة وهذا خطأ ، لانه لا يجوز له ابتداء تكاحها فلا يجوز له اختيارها كالأم والأخت ويخالف الرجعة ، لان الرجعة سد ثلثة - التكاح ، والاختيار اثبات التكاح في المرأة ، فصار كابتداء العقد ، وان أسلم وتحتة اماء وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن فله ان يختار واحدة منهن ، لان وقت الاختيار عند اجتماع اسلامه واسلامهن ، وهو في هذا الحال ممن يجوز له تكاح الأمة ، فكان له اختيارها وان أسلم بعضهم وهو موسر وأسلم بعضهم وهو معسر ، فله ان يختار من اجتمع اسلامه واسلامها وهو معسر ، ولا يختار من اجتمع اسلامه واسلامها وهو موسر اعتباراً بوقت الاختيار .

فصل وان أسلم وعنده أربع اماء فأسلمت منهن واحدة ، وهو ممن يجوز له تكاح الاماء فله ان يختار المسلمة وله ان ينتظر اسلام البواقي ليختار من شاء منهن ؛ فان اختار فسسخ تكاح المسلمة لم يكن له ذلك ، لان الفسخ انما يكون فيمن فصل عن يلزمه تكاحها ، وليس ههنا فصل ، فان خالف وفسخ ولم يسلم البواقي لزم تكاح المسلمة ؛ وبطل الفسخ ؛ وان أسلمن فله ان يختار واحدة . فان اختار تكاح المسلمة التي اختار فسسخ تكاحها ، ففيه وجهان :

(احدهما) ليس له ذلك لانا منعنا الفسخ فيها لانها لم تكن فاضلة عن يلزم فيها التكاح ، وباسلام غيرها صارت فاضلة عن يلزم تكاحها . فثبت فيها الفسخ .

(والثاني) وهو المذهب ان له ان يختار تكاحها لان اختيار الفسخ كان قبل وقته ، فكان وجوده كعدمه ، كما لو اختار تكاح مشركة قبل اسلامها .

فصل وان أسلم وعنده حرة وامة أسلمتا معه ثبت تكاح الحرة وبطل

نكاح الأمة ، لأنه لا يجوز أن يتبدى نكاح الأمة مع وجود حرة ، فلا يجوز أن يختارها ، فإن أسلم وأسلمت الأمة معه وتخلفت الحرة فإن أسلمت قبل انقضاء العدة ثبت نكاحها وبطل نكاح الأمة كما لو أسلمتا معاً ، وإن انقضت العدة ولم تسلم بانث باختلاف الدين ، فإن كان ممن يحل له نكاح الأمة فله أن يمسخها .

فصل وإن أسلم عبد وتحتة أربع فأسلمن معه لزمه أن يختار اثنتين فإن اعتق بعد إسلامه وإسلامهن لم تجز الزيادة على اثنتين لأنه ثبت له الاختيار وهو عبد وإن أسلم واعتق ثم أسلمن ، أو أسلمن واعتق ثم أسلم لزم نكاح الأربع لأنه جاء وقت الاختيار وهو ممن يجوز له أن ينكح أربع نسوة .

الشرح قوله : سد الثلمة يعنى جبر الخل يقال : ثلمته أثلمه وإياه ضرب وفى السيف ثلم وفى الاناء ثلم إذا كسر من شفته .

أما الأحكام فإنه إذا أسلم الحر وتحتة أربع زوجات إماء وأسلمن معه بعد الدخول ، فإن كان عادماً لطول حرة خائفاً للعنت لزمه أن يختار واحدة منهن ، وإن كان واجداً لطول حرة أو آمناً من العنت لم يجز له أن يختار منهن واحدة . وقال أبو ثور : له أن يختار واحدة منهن بكل حال ، لأن الاختيار ليس بإبتداء نكاح وإنما هو كالرجعة وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز له النكاح للأمة ، فلا يحل له اختيار نكاحها كالمعتدة .

إذا ثبت هذا فإن أسلم وهو موسر فلم يسلمن معه حتى أعسر فله أن يختار واحدة منهن اعتباراً بوقت اجتماع إسلامه وإسلامهن ، وإن أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر لم يكن له أن يختار واحدة منهن ، وإن اجتمع إسلامه وإسلام بعضهن وهو موسر واجتمع إسلامه وإسلام بعضهن وهو معسر فله أن يختار ممن اجتمع إسلامه وإسلامهن فى حال الإعسار دون يساره ، وإن أسلم وأسلمت واحدة منهن وتخلف ثلاث فى الشرك فله أن يختار المسلمة ، وله أن ينتظر إسلام الثلاث الباقيات ، لأنه قد يكون له غرض فى ذلك ، فإن اختار نكاح المسلمة لزمه نكاحها ، فإن لم يسلم الباقيات حتى انقضت عدتهن انسخ نكاحهن من وقت إسلامهن وكان

ابتداء عدتهن من ذلك الوقت ، وإن أسلمن قبل انقضاء عدتهن انفسخ
نكاحهن وقت اختيار الأوله وكان ابتداء عدتهن من ذلك الوقت ، فإن ماتت
المسلمة بعد اختيار نكاحها فليس له أن يختار واحدة من الباقيات ، وإن لم
يختَر المسلمة الأوله قطرت ، فإن لم يسلم الباقيات حتى انقضت عدتهن
لزمه نكاح المسلمة وانفسخ نكاح الباقيات من وقت اسلامه وابتداء عدتهن
من ذلك الوقت وهكذا لو أسلم وتحت ثمان نسوة دخل بهن وأسلم منهن
أربع وتخلف أربع فله أن يختار نكاح الأربع المسلمات ، وله أن ينتظر إسلام
الباقيات ؛ فإذا اختار كان الحكم في وقت الفسخ ووقت العدة ما ذكرناه في
التي قبلها ، فإن طلق الأمة المسلمة أولاً أو الأربع الحرائر المسلمات قبل
اسلام الباقيات صح طلاقه ، وكان ذلك اختياراً لمن طلق ، وإن أراد أن
يفسخ نكاح المسلمة أولاً أو الأربع المسلمات قبل اسلام الباقيات لم يكن
له ذلك ، لأن الفسخ إنما يكون فيمن يلزمه نكاحه ، ويجوز أن لا يسلم
الباقيات ، فيلزمه نكاح من قد أسلم ، فإن خالف وفسخ نكاح من أسلم
قطرت ، فإن لم يسلم الباقيات لم يصح الفسخ ولزمه نكاح من فسخ
نكاحه . وإن أسلم الباقيات قطرت ؛ فإن اختار نكاح واحدة من الثلاث
الاماء أو الأربع الحرائر المسلمات لزمه نكاح من اختار نكاحه وانفسخ
نكاح الباقيات ، وإن اختار نكاح الأمة المسلمة أو الأربع الحرائر أولاً ففيه
وجهان :

(أحدهما) يصح اختياره ، لأن فسخه الأول لم يحكم بصحته .

(والثاني) لا يصح ، لأننا إنما لم نحكم بفسخه لأنها لم تكن
فاضلة عن يلزمه نكاحها ، وبإسلام الباقيات صار من فسخ نكاحها فاضلاً
والأول أصح .

فرع إذا نكح الحر ثمانى زوجات في الشرك ، فأسلم وأسلم
منهن أربع وتخلف أربع ، ثم مات الأربع المسلمات أو بعضهن ثم أسلم الأربع
الباقيات قبل انقضاء عدتهن ، فله أن يختار الأربع الموتى للنكاح ؛ لأن
الاختيار ليس هو ابتداء عقد ، وإنما يتعين به من كانت زوجة ولأن الاعتبار
بالاختيار حال ثبوته وقد كن أحياء ذلك الوقت .

فرع اذا تزوج وثنية ثم أسلمت وتخلف الزوج فى الشرك فتزوج أختها فان أسلم بعد انقضاء عدة الأولة انسخ نكاح الأولة وثبت نكاح الثانية ان أسلمت معه قبل انقضاء عدتها ، وان أسلم الزوج قبل انقضاء عدة الأولة وأسلمت معه الثانية ، اختار أيتهما شاء .

فرع اذا كان تحت ثمان زوجات فأسلم وأسلمن معه - فقد قلنا : اذا طلق واحدة كان ذلك اختياراً لزوجيتها ، وان ظاهر من واحدة أو آلى منها أو قذفها لم يكن ذلك اختياراً لها ، لأنه قد يخاطب به غير الزوجة ، فيكون ذلك موقوفاً فان لم يختار التى ظاهر منها أو آلى لم يصح ظهاره ولا إيلاؤه ، وان اختارها النكاح تبين أن ظهاره أو إيلاؤه صحيح .

وأما المقدوفة ؛ فان لم يخترها للنكاح ، وجب عليه الحد بقذفها ، ولا يسقط الا بالبينة ، وان اختارها للنكاح تبين أنها كانت زوجة ، وله أن يسقط حد قذفها بالبينة أو باللعان ، وان أسلم وتخلفن فى الشرك فطلق واحدة منهن أو ظاهر منها أو آلى أو قذفها .

فان لم يسلمن حتى انقضت عدتهن لم يكن لطلاقه وظهاره وإيلائه حكم ، ويجب عليه التعزير للمقدوفة ، وان أسلمن قبل انقضاء عدتهن ، قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى : فان اختار التى طلق أو ظاهر منها أو آلى وقع عليها الطلاق والظهار والإيلاء . ويلزمه التعزير بقذفها ، وله أن يسقطه بالبينة أو باللعان ، وان لم يخترها فانها أجنبية منه فلا يقع عليها طلاق ولا ظهار ولا إيلاء ويلزمه بقذفها التعزير ، ولا يسقط الا بالبينة .

قال ابن الصباغ فى الشامل : وفى هذا عندى نظر ، بل يجب اذا أسلمت المطلقة أن يقع عليها الطلاق ، ويكون ذلك اختياراً لها لأن هذا الطلاق اذا كان يقع عليها مع اختياره وقع عليها باسلامها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان تزوج امرأة معتدة من غيره واسلمها فان كان قبل انقضاء العدة لم يقرأ على النكاح ، لأنه لا يجوز له أن يتنبدى نكاحها فلا يجوز

اقراره على نكاحها ، وأن كان بعد انقضاء العدة اقرارا عليه ، لانه يجوز ان
 يتبدى نكاحها ، وأن أسلما وبينهما نكاح متعة لم يقرأ عليه ، لانه ان كان بعد
 انقضاء المدة لم يبق نكاح ، وان كان قبله لم يعتقدا تاييده ، والنكاح عقد
 مؤبد ، وان أسلما على نكاح شرط فيه الخيار لهما أو لاحدهما متى شاء لم
 يقرأ عليه ، لأنهما لا يعتقدان لزومه والنكاح عقد لازم ، وان أسلما على نكاح
 شرط فيه خيار ثلاثة ايام - فان كان قبل انقضاء المدة - لم يقرأ عليه ،
 لأنهما لا يعتقدان لزومه ، وان كان بعد انقضاء المدة اقرارا عليه لأنهما يعتقدان
 لزومه ، وان طلق المشرک امرأته ثلاثا ثم تزوجتا قبل زوج ثم أسلما لم يقرأ
 عليه ، لأنها لا تحل له قبل زوج ، فلم يقرأ عليه كما لو أسلم عنه ذات رحم
 محرم ، وأن قهر حربى حربية ثم أسلما - فان اعتقدا ذلك نكاحا اقرارا عليه
 لانه نكاح لهم فيمن يجوز ابتداء نكاحها فاقرارا عليه ، كالنكاح بلا ولي ولا
 شهود ، وان لم يعتقدا ذلك نكاحا لم يقرأ عليه لانه ليس بنكاح .

فصل اذا ارتد الزوجان أو احدهما - فان كان قبل الدخول -
 وقعت الفرقة ، وأن كان بعد الدخول وقعت الفرقة على انقضاء العدة ، فان
 اجتمعا على الاسلام قبل انقضاء العدة فهما على النكاح ، وان لم يجتمعا وقعت
 الفرقة ، لانه انتقال من دين الى دين يمنع ابتداء النكاح ، فكان حكمه ما ذكرناه
 كما لو أسلم أحد الوثنيين .

فصل وان انتقل الكتابى الى دين لا يقر اهله عليه لم يقر عليه ،
 لانه لو كان على هذا الدين فى الأصل لم يقر عليه ، فكذلك اذا انتقل اليه ،
 وما الذى يقبل منه ؟ فيه ثلاثة اقوال .

(احدها) يقبل منه الاسلام أو الدين الذى كان عليه ، أو دين يقر عليه
 اهله ، لان كل واحد من ذلك مما يجوز الاقرار عليه .

(والثانى) لا يقبل منه الا الاسلام لانه دين حق ، أو الدين الذى كان عليه
 لانا اقرارناه عليه .

(والثالث) لا يقبل منه الا الاسلام وهو الصحيح ، لانه اعترف بطلان كل
 دين سوى دينه ، ثم بالانتقال عنه اعترف بطلانه ، فلم يبق الا الاسلام ، وان
 انتقل الكتابى الى دين يقر اهله عليه ففيه قولان ؟

(احدهما) يقر عليه ، لانه دين يقر اهله عليه فاقرارا عليه كالاسلام .

(والثانى) لا يقر عليه لقوله عز وجل « ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه » فعلى هذا فيما يقبل منه قولان : (احدهما) يقبل منه الاسلام أو الدين الذى كان عليه . (والثانى) لا يقبل منه الا الاسلام لما ذكرناه ، وكل من انتقل من الكفار الى دين لا يقر عليه فحكمه فى بطلان نكاحه حكم المسلم اذا ارتد .

فصل وان تزوج كتابى وثنية ففيه جهان (احدهما) وهو قول ابى سعيد الاصطخرى : انه لا يقر عليه لان كل نكاح لم يقر عليه المسلم لم يقر عليه الذى كنكاح المرتبة . (والثانى) وهو المذهب انه يقر عليه لان كل نكاح اقر عليه بعد الاسلام اقر عليه قبله كنكاح الكتابية) .

الشرح اذا تزوج معتدة من غيره ، فان أسلمها قبل انقضاء عدتها من الأول لم يقرأ على النكاح لأنه لا يجوز له ابتداء نكاحها فلم يجز إقراره عليه كذوات محارمه ، وان أسلمها بعد انقضاء عدتها من الأول أقرأ على النكاح لأنه لا يجوز له ابتداء نكاحها فأقوا عليه .

فرع اذا نكح مشرك مشركة نكاح متعة ثم أسلمها لم يقرأ عليه لأنها ان أسلمها قبل انقضاء المدة التى شرطها فهما لا يعتقدان لزومه الآن بعد انقضائها وان أسلمها بعد انقضائها فهما لا يعتقدان لزومه .

قال الشافعى رضى الله عنه : فان أبطلنا بعد العقد المتعة وجعلنا العقد مطلقاً لم يؤثر ذلك ؛ لأنه حالما عقدها كانا يعتقدان أنه لا يدوم بينهما فلم يتغير ذلك الحكم بما طرأ من الشرط ، وهكذا لو تزوجها على أن لهما أو لأحدهما الخيار فى فسخ النكاح متى شاء ثم أسلم لم يجز إقرارهما عليه ، لأنها لا يعتقدان لزومه ، فان اتفقا على إسقاط الشرط لم يؤثر ذلك . ولم يقرأ عليه لما ذكرناه ، وان شرطاً بينهما خيار ثلاثة أيام ، فان أسلمها قبل الثلاث لم يقرأ عليه ، لأنها لا يعتقدان لزومه ، وان أسلمها بعد الثلاث أقرأ عليه لأنها يعتقدان لزومه .

فرع قال فى الأم : وان قهر حربى حرية على قسمها فوطئها أو طأوعته فوطئها ثم أسلمها لم يقرأ على ذلك اذا كانا لا يعتقدان ذلك

نكاحاً ، قال أصحابنا : فإن اعتقدا ذلك نكاحاً وأسلموا أقرا عليه لأنه لا يجوز
لبعض أهل الذمة أن يقهر بعضاً ، لأن على الإمام الذب عنهم •

فرع في مذاهب العلماء : مذهبننا إذا ارتد أحد الزوجين - فإن
كان قبل الدخول - انفسخ نكاحهما وقال داود : لا يفسخ : دليلنا قوله
تعالى : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » ولأن هذا اختلاف دين يمنع
الاصابة فانفسخ به النكاح كما لو أسلمت الذمية تحت كافر وإن ارتد
أحدهما بعد الدخول وقف النكاح على انقضاء (عدة الزوجة) فإن رجع
المرتد منهما قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح ، وإن انقضت عدتها قبل
أن يسلم المرتد منهما باقت منه بردة المرتد منهما ، وبه قال أحمد وأحمد
الروایتين عن مالك •

وقال أبو حنيفة : يفسخ النكاح في الحال ، وهي الرواية الأخرى
عن مالك دليلنا أن هذا اختلاف دين بعد الدخول فلا يوجب الفسخ في
الحال كما لو أسلمت الحربية تحت الحربي ، وإن ارتدا معاً - فإن كان قبل
الدخول - انفسخ النكاح بينهما ، وإن كان بعد الدخول وقف الفسخ على
انقضاء عدة الزوجة ، فإن رجعا إلى الإسلام قبل انقضائها فهما على النكاح ،
وإن انقضت قبل إسلامهما بآنت منه بالردة ، وبه قال مالك وأحمد رضي الله
عنهما • وقال أبو حنيفة : لا يفسخ العقد استحساناً ، دليلنا أنها ردة طارئة
على النكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كما لو ارتد أحدهما •

فرع إذا ارتدت الزوجة بعد الدخول فطلقها الزوج ثلاثاً -
فإن انقضت العدة قبل أن ترجع إلى الإسلام تبين أنها بائت بالردة ، ولم يقع
عليها طلاق ، وإن رجعت إلى الإسلام قبل انقضاء العدة ، تبين أنها كانت
زوجة وقت الطلاق ووقع عليها • وإن تزوج أختها أو عمتها بعد الطلاق
أو خالتها بعد الطلاق صح بكل حال ، لأنها إما بائن منه بالردة أو بالطلاق ،
وإن تزوج أختها أو عمتها بعد الردة وقبل الطلاق في العدة لم يصح ،
لجواز أن ترجع إلى الإسلام فتكون زوجة •

فرع وان ارتدت زوجة رجل بعد الدخول عليه ، وله امرأة صغيرة فأرضعتها أم المرتدة قبل انقضاء عدة المرتدة خمس رضعات متفرقات؛ فان رجعت المرتدة الى الاسلام قبل انقضاء عدتها انفسخ نكاح الصغيرة . وفى الكبيرة قولان وان لم ترجع الى الاسلام بانث بالردة ، ولم ينفسخ نكاح الصغيرة وان أرضعتها الكبيرة أو بنتها انفسخ نكاح الصغيرة بكل حال .

فرع اذا انتقل اليهودى أو النصرانى الى دين لا يقر أهله عليه، لم يقر عليه ، كما لا يقر أهله عليه وما الذى يقبل منه ؟ فيه ثلاثة أقوال .

(أحدها) الاسلام أو الدين الذى كان عليه أو دين يقر أهله عليه ؛ لأن كل دين من ذلك يقر أهله عليه . (والثانى) لا يقبل منه الا الاسلام ، لأنه الدين الحق ؛ أو الدين الذى كان عليه ، لأننا قد أقررناه عليه . (والثالث) وهو الأصح ، أنه لا يقبل منه الا الاسلام ؛ لأنه قد اعترف ببطلان كل دين فلم يقبل الا الاسلام فان انتقل الى دين يقر أهله عليه فهل يقر عليه ؟ فيه قولان مضى توجيههما ، فان قلنا : لا يقر عليه فهل يقبل منه الدين الذى كان عليه أو لا يقبل منه الا دين الاسلام ؟ فيه قولان مضى توجيههما ؛ وكل موضع قلنا : لا يقبل منه ما انتقل اليه فحكمه فى النكاح حكم المرتد وقد مضى بيانه .

فرع اذا تزوج الكتابى بكتابية أقرا عليه قبل اسلامهما وبعد اسلامهما وان تزوج الكتابى وثنية أو مجوسية — فان أسلما — أقرا عليه بلا خلاف « لأن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فاسلمن معه ، فأمره النبی صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً ، ولم يسأله هل هن كتابيات أو غير كتابيات » فدل على أن الحكم لا يختلف ، وان تراجع الينا قبل الاسلام ففيه وجهان :

قال أبو سعيد الاصطخرى لا يقران عليه لأن كل نكاح لم يقر عليه المسلم ولم يقر عليه الكتابى كالمترد . والثانى — وهو المذهب — أنهما

يقرأ عليه ، لأن كل نكاح أقرأ عليه إذا أسلما أقرأ عليه إذا لم يسلما كنكاح
الكتابية ويخالف المسلم فإن الكافر أنقصر من المسلم فحاز له استدامة نكاح
المجوسية والوثنية — وإن لم يجز ذلك للمسلم — كما قلنا في العبد : يجوز
له تزويج الأمة ولا يعتبر فيه خوف العنت ، وعدم الطول ، والله تعالى
أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل إذا أسلم الوثنيان قبل الدخول ثم اختلفا فقالت المرأة :
أسلم احدهما قبل صاحبه فانفسخ النكاح ، وقال الزوج : بل أسلما معا ،
فالنكاح على حاله ، ففيه قولان : (أحدهما) أن القول قول الزوج ، وهو
اختيار الزنى ، لأن الأصل بقاء النكاح (والثاني) أن القول قول المرأة ، لأن
الظاهر معها ، فإن اجتماع إسلامهما حتى لا يسبق أحدهما الآخر متعذر .

قال في الأم : إذا أقام الزوج بينة أنهما أسلما حين طلعت الشمس ، أو
حين غابت الشمس ، لم ينفسخ النكاح لاتفاق إسلامهما في وقت واحد ،
وهو عند تكامل الطلوع أو الغروب ، فإن أقام البينة أنهما أسلما حال طلوع
الشمس أو حال غروبها انفسخ نكاحهما ، لأن حال الطلوع والغروب من حين
يبتدئ بالطلوع والغروب إلى أن يتكامل وذلك مجهول . أن أسلم الوثنيان
بعد الدخول اختلفا ، فقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء عدتك فالنكاح باق .
وقالت المرأة بل أسلمت بعد انقضاء عدتي ، فلا نكاح بيننا ، فقد نص الشافعي
رحمه الله تعالى على أن القول قول الزوج ، ونص في مسئلتين على أن القول قول
الزوجة ، أحدهما : إذا قال الزوج للرجعية : راجعتك قبل انقضاء العدة ،
فنحن على النكاح وقالت الزوجة : بل راجعتني بعد انقضاء العدة ، فالقول
قول الزوجة ، والثانية : إذا ارتد الزوج بعد الدخول ثم أسلم فقال : أسلمت
قبل انقضاء العدة فالنكاح باق . وقالت المرأة : بل أسلمت بعد انقضاء
العدة فالقول قول المرأة . فمن أصحابنا من نقل جواب بعضها إلى بعض ،
وجعل في المسائل كلها قولين :

(أحدهما) أن القول قول الزوج لأن الأصل بقاء النكاح .

(والثاني) أن القول قول الزوجة ، لأن الأصل عدم الإسلام والرجعة .

ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين ، فالذي قال : ان القول قول الزوج اذا سبق بالدعوى ، والذي قال : القول قول الزوجة اذا سبقت بالدعوى ، لأن قول كل واحد منهما مقبول فيما سبق اليه ، فلا يجوز ابطاله بقول غيره .

ومنهم من قال : هي على اختلاف حالين على وجه آخر فالذي قال : القول قول الزوج ، أراد اذا اتفقا على صدقه في زمان ما ادعاه لنفسه ، بان قال أسلمت وراجعت في رمضان ، فقالت المرأة : صدقت ، لكن أنقضت عدتي في شعبان ، فالقول قول الزوج باتفاقهما على الإسلام بالرجعية في رمضان ، واختلافهما في انقضاء العدة ، والذي قال : القول قول المرأة اذا اتفقا على صداقها في زمان ما ادعته لنفسها ؛ بان قالت : أنقضت عدتي في شهر رمضان ؛ فقال الزوج : لكن راجعت أو أسلمت في شعبان ، فالقول قول المرأة لاتفاقهما على انقضاء العدة في رمضان ، واختلافهما في الرجعية والإسلام) .

الشرح اذا أسلم الزوج بعد الدخول وتخلت الزوجة فلا نفقة لها ، وان أسلمت الزوجة ولم يسلم فعليه نفقتها ، فان اختلفا فقالت الزوجة : أسلمت أنا وأقمت أنت على الشرك فأنا استحق عليك النفقة ، وقال الزوج : بل أسلمت أنا ولم تسلمي أنت فلا نفقة لك على فقيه وجان :

(أحدهما) القول قول الزوجة ؛ لأنه قد ثبت استحقاقها للنفقة بالزوجة ، والأصل بقاؤها . (والثاني) أن القول قول الزوج ، لأن نفقة كل يوم يجب بيومه ؛ والأصل عدم الوجوب .

فروع اذا أسلم الزوج قبل الزوجة وقبل الدخول وجب عليه نصف المسمى ان سمي لها مهرأ صحيحاً ، وان سمي لها مهرأ باطلا ولم تقبضه في الشرك وجب لها نصف مهر المثل ، وان أسلمت الزوجة قبله قبل الدخول لم يجب لها شيء .

اذا ثبت هذا فان اتفقا أنهما أسلما قبل الدخول وقالوا : لا نعلم السابق منا بالإسلام انسخ النكاح بينهما ، لأن الحال لا يختلف في انقاسخ النكاح . وأما الصداق ؛ فان كان في يد الزوج لم تقبض منه الزوجة شيئاً ؛ لأنهما ان كانت أسلمت أولاً فانها لا تستحق منه شيئاً ، وان أسلم

الزوج أولاً فلها نصفه ، فإذا لم تعلم على أى وجه كان لم يتيقن استحقاقها بشيء من المهر ، وإن كان الصداق فى يد الزوجة لم يكن للزوج أن يقبض منه إلا النصف ، لأنه لا يتيقن أنه يستحق إلا ذلك ؛ وإن اختلفا فقالت الزوجة : أسلمت أنت أولاً فأنا أستحق عليك نصف الصداق ، وقال الزوج : بل أسلمت أنت أولاً فلا تستحقين على شيئاً ، فالقول قول الزوجة مع يمينها ؛ لأننا تيقنا استحقاقها لنصف المهر ، والأصل بقاء ذلك الاستحقاق ، وإن اختلفا فى انقضاء النكاح ، فقالت الزوجة : أسلم أحدنا قبل صاحبه قبل الدخول فانفسخ النكاح . وقال الزوج : بل أسلمنا معاً فى حالة واحدة ففيه قولان :

(أحدهما) القول قول الزوج مع يمينه - وهو اختيار المزنى وأبى إسحاق المروزي - لأن الأصل بقاء النكاح . (والثانى) القول قول الزوجة مع يمينها ؛ لأن الظاهر معها أنه لا يتفق اسلامهما فى حالة واحدة إلا نادراً ، وإن قال الزوج : أسلم أحدنا قبل صاحبه ، وقالت الزوجة بل أسلمنا معاً فى حالة واحدة فانه يحكم على الزوج بانفساخ النكاح لأنه أقر بذلك . وأما المهر فيحتمل أن يكون على القولين كالأولة ؛ وإن أقام الزوج البينة أنهما أسلما قبل الدخول حين طلعت الشمس أو حين زالت أو حين غربت ، لم ينفسخ النكاح ، وإن قال الزوجان : أسلمنا معاً مع طلوع الشمس أو مع زوالها أو مع غروبها أو حال طلوعها أو حال زوالها أو حال غروبها لم يثبت اسلامهما معاً فينفسخ ، والفرق بينهما أن حين طلوعها وحين زوالها وحين غروبها هو حين تكامل الطلوع والزوال والغروب الى استكمالها ؛ فيجوز أن يكون اسلام أحدهما قبل الآخر .

فرع وإن أسلمت الزوجة بعد الدخول ثم أسلم الزوج بعدها ثم اختلفا فقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء العدة ، وقالت الزوجة : بل

أسلمت بعد انقضاء العدة • قال الشافعى رحمه الله : فالقول قول الزوج •
وقال الشافعى رحمه الله : اذا طلق زوجته طلقه رجعية ثم راجعها فقال
الزوج : راجعت قبل انقضاء العدة وقالت الزوجة : بل راجعت بعد انقضاء
العدة ، فالقول قول الزوجة • وقال : اذا ارتد الزوج بعد الدخول ثم أسلم
فقال الزوجة : أسلمت بعد انقضاء العدة ، وقال الزوج : أسلمت قبل انقضاء
العدة ، فالقول قول الزوجة ، واختلف أصحابنا فى هذه المسائل الثلاث على
ثلاث طرق •

فمنهم من قال : فيها قولان (أحدهما) القول قول الزوج لأن الأصل
بقاء النكاح (والثانى) القول قول الزوجة ، لأن الأصل عدم الاسلام
والرجعة • ومنهم من قال : هى على حالين ، فحيث قال : القول قول الزوجة
اذا كانت هى السابقة بالدعوى ، لأن قول كل واحد منهما مقبول فيما أظهره
وسبق اليه • ومنهم من قال : هى على حالين آخرين فحيث قال : القول
قول الزوج اذا اتفقا على وقت اسلامه أو رجعته ، واختلفا فى وقت انقضاء
عدتها بأن قال : أسلمت أو راجعت فى شعبان ، فقلت : صدقت لكن انقضت
عدتى فى رجب ، وحيث قال : القول قول الزوجة ، أراد اذا اتفقا على
وقت انقضاء عدتها ، واختلفا فى وقت اسلامه ورجعته ، بأن قالت : انقضت
عدتى فى شعبان فقال : صدقت لكن أسلمت أو راجعت فى رجب ، لأن الأصل
بقاء العدة الى شعبان وعدم الاسلام أو الرجعة فى رجب •

فرع وان تزوج الكتابى بالكتيبة صغيرة وأسلم أحد أبويها
قبل الدخول انسخ نكاحها ، لأنها صارت مسلمة تبعاً لمن أسلم من أبويها قبل
الدخول فهو كما لو قال : أسلمت بعد بلوغها وقبل الدخول ، وهل يجب
لها من المهر شيء ؟ قال ابن الحداد سقط جميع المهر ، لأن الفرقة وقعت بينهما
قبل الدخول ، ولم يكن من الزوج صنع فيها فسقط المهر ، كما لو اشترت

المرأة زوجها قبل الدخول ، فمن أصحابنا من صوبه ، ومنهم من خطاه
وقال : يجب لها المهر لأنها لم يكن من جهتها صنع في الفرقة ، فهو كما لو
أرضعتها أم الزوج ، فإذا قلنا بهذا فإن الزوج لا يرجع على من أسلم من
أبويها بشيء ، ويرجع على المرضعة ، والفرق بينهما أن الإسلام واجب فلم
يكن فعله جناية ، وليس كذلك الارضاع فإنه ليس بواجب ، غير أنه إن
وجدت هذه المرضعة الصغيرة عطشانة قد أشرفت على الموت ، ولم تجد
أحدًا يرضعها أو يسقيها لبنًا ، ولم تتمكن من أحيائها إلا بالرضاع فإنه يجب
عليها ارضاعها وإذا أرضعتها انقسخ النكاح ولم يجب عليها شيء للزوج ،
هكذا ذكر القاضي أبو الطيب والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب .

**فهارس الجزء السابع عشر
من المجموع شرح المذهب**

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام

1. *Staphylococcus aureus*

2. *Staphylococcus epidermidis*

3. *Staphylococcus saprophyticus*

4. *Staphylococcus carnosus*

5. *Staphylococcus sciuri*

6. *Staphylococcus hyicus*

7. *Staphylococcus pasteuri*

8. *Staphylococcus saprophylus*

أولا - الآيات القرآنية

الصفحة

الآية - ورقمها

- اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان
عليكم رقيبا - آية ١ : النساء ٣٠١
- اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون
- آية ١٠٢ : آل عمران ١٥٨
- اتقوا الله وقولوا قولا سديدا - آية ٧٠ : الأحزاب ٢٠١
- ادعهم لأبنائهم - آية ٥ : الأحزاب ٢٧١
- أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوتون -
آية ١٨ : السجدة ٢٨٥
- إن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين
- آية ٢٤ : النساء ٢٦٠
- إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما - آية ٤ :
التحریم ٨٢
- إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا - آية
١٠٢ : النساء ٢٤٨
- أن يتكحن أزواجهن - آية ٢٣٢ : البقرة ٢٤٤
- أما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا - آية ١٥٦ :
الأنعام ٣٣٩
- أو التابعين غير أولى الأوبة من الرجال - آية ٣١ :
النور ٢١٥
- أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء - آية
٢١ : النور ٢١٥-٢٠٨
- أو ما ملكت أيمانهم - آية ٣١ : النور ٢١٦
- أولى أجنحة مثني وثلاث ورباع - آية ١ : فاطر ٢١٢

- ٣٩٩ الا ان تقولوا قولا معروفا - آية ٢٣٥ : البقرة
- ٣١٢-٣١٣ حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت - آية ٢٣ : النساء
- ٣١٦ حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة - آية ٢٣٣ : البقرة
- ٢٢٠-٢٢١-٢٤٩ ذلك ادنى الا تقولوا - آية ٣ : النساء
- ٢٤٤ ذلك لمن خشي العنت منكم - آية ٢٥ : النساء
- ٢٨ سورة انزلناها وفرضناها - آية ١ : النور
- ٢٤٦ عزيز عليه ما عنتم - آية ١٢٨ : التوبة
- ٢٦٥ فالحافظات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله - آية ٣٤ : النساء
- ٢٢١-٢٢٢-٢٢٣ فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم - آية ٢٣ : النساء
- ٩٨ فاضربوا فوق الاعناق - آية ١٢ : الانفال
- ٢٤٩-٢٢٠-٢٢١ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع - آية ٣ : النساء
- ٢٤٩-٢٢٠-٢٢١ فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايماكم - آية ٣ : النساء
- ٢٤٦ فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة - آية ١٩٦ : البقرة
- ٢١٧ فطمسنا عينيهم - آية ٣٧ : القمر
- ٢٢٢-٣٠٩ فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها - آية ٣٧ : الاحزاب
- ٣٦٠ فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن - آية ٢٤ : النساء
- ٢٤٤ فلا تعضلوهن - آية ٢٣٢ : البقرة

- قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم - آية ٢ : التحريم (٤٥)
- قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم
وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن
- آية ٣٠ : النور ٢٠٧
- للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء
نصيب مما ترك الوالدان والأقربون - آية ٧ : النساء ٤٥ - ١٨٨
- ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وما جعل
أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم
أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي
السبيل . أدعوهم لأبنائهم هو أقسط عند الله فإن لم
تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم
جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلبكم وكان الله
غفورا رحيمًا - آية ٤ ، ٥ : الأحزاب ٢٣٤
- ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام
- آية ١٠٣ : المائدة ٢٢
- ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله
في الدين خلوا من قبلهم وكان أمر الله قدرا مقدورا .
الذين يبلغون رسالات الله ولا يخشون أحداً إلا الله وكفى
بالله حسيبا - آية ٣٨ : الأحزاب ٢٣٣
- ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب - آية ٢٨ :
يوسف ٣١٣-٣١٤
- ملة أبيكم إبراهيم - آية ٧٨ : الحج ٣١٣-٣١٤
- من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم
من قضى نحبه ومنهم من ينتظر - آية ٢٣ : الأحزاب ٤٣
- هل يستون - آية ٧٥ : النحل ٢٨٦
- وأوتوه من مال الله الذي آتاكم - آية ٣٣ : النور ١٢
- وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون - آية
٤١ : يس ١٢٨
- واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب - آية
٣٨ : يوسف ١٨٣

- وَأَحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ - آية ٢٤ : النساء ٣٢٧-٣٢٦-٣٢٥
٣٢٢
- وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا - آية ٥٩ :
النور ٣٤٩
- وَإِذْ يَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَانْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ
عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ
وَتُخْفِي النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا
وَطَرًا فَوُجِّدْنَاكَ لَكُنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَرْوَاجِ
أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا - آية
٣٧ : الأحزاب ٣٠٩-٢٢٣-٢٠٨
- وَإِذَا طَلَقْتِ النِّسَاءَ فَلْيَسْأَلِيَنَّ أَهْلَهُنَّ - آية ٢٣١ : البقرة ٢٤٤
وَإِذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ
كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا - آية ٣٤ : الأحزاب ٢٤٠
- وَأَزْوَاجَهُ أَمْهَاتُهُمْ - آية ٦ : الأحزاب ٢٢٠
وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ - آية ٤١ :
الأنفال ٧٧
- وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ
أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ - آية ٥٠ :
الأحزاب ٣٠٩
- وَأَمْهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَانُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ -
آية ٢٣ : النساء ٣٢٤-٣١٧-٣١٥
- وَأَمْهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرِبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ
الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ - آية ٢٣ : النساء ٣٢٣-٣٢١
- وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ - آية ٢٣ : النساء ٣٢١-٣٢٩
- وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا
فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعْوِلُوا - آية
٣ : النساء ٢٠٤-٢٠٢-١٩٨
- وَأَنْ خِفْتُمْ عَلَيْهِ فَمَنْ يَنْشِئْكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ - آية
٢٨ : التوبة ١٩٨

وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت	
فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم	
شركاء في الثلث - آية ١٢ : النساء	٤٦ - ٧٢ - ٧٣
.....	١١٠ - ١١٥ - ١١٨
.....	١١٩ - ١٢٢ - ١٢٥
.....	١٢٦

وانكحوا الأيامى منكم - آية ٣٢ : النور ٢٥٥

والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم
في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء
بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء
حتى يهاجروا - آية ٧٢ : الأنفال ٤٤ - ٤٥

والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - آية ٧٣ : الأنفال ٢٥٣ - ٢٥٧

والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاთبهم
إن علمتم فيهم خيراً - آية ٣٣ : النور ٣ - ٤

والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك - آية ٣ : النور ٣٢٥

وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من
المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً -
آية ٦ : الأحزاب ٤٤ - ٤٥

والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم - آية
٥ : المائدة ٣٣٩

والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض - آية ٧١ :
التوبة ٢٥٣ - ٢٥٧ - ٣٠٠

وتعمل صالحاً توفى أجرها مرتين - آية ٣١ :
الأحزاب ٢٢١

وحرم ذلك على المؤمنين - آية ٣ : النور ٢٢٦

وحلائل أبناءكم الذين من أصلابكم - آية ٢٣ :
النساء ٣٢ - ٣٢٢

وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم

- بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم - آية ٢٣ :
النساء ٣٣٦-٣٣٠
- وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم
والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
من قبلكم - آية ٥ : المائدة ٣٣٨
- وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن - آية ٣١ :
النور ٢١٤
- ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية
- آية ٢٨ : الرعد ١٩٩
- ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون
والذين عقدت إيمانكم - آية ٣٢ : النساء ١٥٤-١٥٣
- ولكن لا تأمدهن سرا - آية ٢٣٥ : البقرة ٣٦٦
- وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك
إذن لارتاب المبطلون - آية ٤٨ : النكبات ٢١٨
- ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا
إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم
يتفكرون - آية ٢١ : الروم ٢٢٥
- ومن الليل فتعجده نافلة لك - آية ٧٩ : الأسراء ٢١٨
- ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات
فمما ملكت أيماكم من فتياتكم المؤمنات - آية ٢٥ : النساء ٣٤٥-٣٤٤
- وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً -
آية ٥٤ : الفرقان ٣٢٧
- وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات
ربه أربعين ليلة - آية ١٤٢ : الأعراف ٢٤٦
- ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله - آية
٢٣٥ : البقرة ٢٤٨-٢٤٧
- ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم - آية
٨٨ : الحجر ٢١٨
- ولا تمسكوا بعصم الكوافر - آية ١٠ : المتحة ٣٣٩-٣٤٠-٣٤١

- ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن - آية ٢٣١ : البقرة ٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠
٢٤١
- ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف
آية ٢٣٢ : النساء ٣٠٩-٣٢٠-٣٢١
٢٤٢
- ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء -
آية ٢٣٥ : البقرة ٣٦٦
٢٤٣
- ولا يبدلين زينتهن الا ما ظهرو منها - آية ٣١ : النور ٢١٢
- ولا يبدلين زينتهن الا لبعولتهن او آبائهن او ابناهن
بعولتهن او اخواتهن او بنى اخواتهن او نسائهن او
ما ملكت ايماكنم او التسامع في لولى الاربعة من الرجال
آية ٣١ : النور ٢٠٨-٢٠٩
- لا هن حبل لهم ولا هم يحلون لهن - آية ١٠ :
الممتحنة ٤٠٧
- لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن - آية ٥٢ :
الأحزاب ٢٢٠
- يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا
وانتم مسلمون - آية ١٠٢ : آل عمران ٢٠٢
- يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا
يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطلع الله ورسوله
فقد فاز فوزا عظيما - آية ٧٠ ، ٧١ : الأحزاب ٣٠٢
- يا ايها الغرمل قم الليل الا قليلا - آية ١ : المزمل ٢١٨
- يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا
الله الذي تسالون به والأرحام ان الله كان عليكم رقيبا -
آية ١ : النساء ٣٠٢
- يا ايها النبي انا احللت لك أزواجك اللاتي آتيت
أجورهن - آية ٥٠ : الأحزاب ٢٢٠
- يا بنى آدم لا يفتننكم الشيطان كما اخرج ابويكم من

الجنة - آية ٢٧ : الأعراف ١٨٢-٢١٢-٢١٤

يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف
لها العذاب ضعفين - آية ٣٠ : الأحزاب ٢٢١

يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اقبحتن -
آية ٣٢ : الأحزاب ٢٢١

يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات - آية
٤ : المائدة ٣٣٩

يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك
ليس له ولد ولا أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان
لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان
كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين كذلك
يبين الله لكم ان تضلوا والله بكل شيء عليم - آية ١٧٦ :

النساء ٩٧-١٠٠-١١٠

١١١-١١٣-١١٥

١١٨-١٢٤-١٢٥

١٢٨-١٣٤-١٥١

١٥٢-١٥٩-١٦٣

١٦٤-١٨١

يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان
كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة

فلها النصف - آية ١١ : النساء ٤١-٤٦-٥٠

٦٩-٧٧-٧٨

٧٩-٨١-٨٢

٨٢-٩٦-٩٧

٩٨-٩٩-١٠٠

١١٠-١١١-١١٦

١١٩-١٢٥-١٢٩

١٥١-١٥٢-١٥٦

١٥٩-١٦٣-١٦٤

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

« حرف الألف »

الصفحة

٢٢٨ أجرنى في مصيبتى وأرزقنى خيراً منها
ابى ازواج النبی صلی الله علیه وسلم أن یدخل علیهم
٢٢٩ بالرضاعة احد حتى یرضع فی المهد

اتى عبد الرحمن بن عوف یوما بطمائه فقال قتل
مصعب بن عمیر وكان خیراً حتى فلم یوجد ما یکفن به الا
بردة و قتل حمزة أو رجل آخر خیر منى فلم یوجد له
ما یکفن فيه الا بردة ولقد خشیت أن یکون قد عجلت لنا
٤٢ طیباتنا فی حیاتنا الدنیا ثم جمل ینکى

٣٤١ اتانى جبریل یأمرنى أن أجهز بیسم الله الرحمن
الرحیم

٥٢ اتانى جبریل فسألتنى أن لا میراث لهما

اتت الجدتان أم الأم وأم الأب اباً بکر الصدیق فأراد أن
یجعل السدس للثی من قبل الأم فقال له رجل من الانصار
أما انك تترك الثی ماتت وهى حی كان اباها یرث فجعل
٨٧ السدس بینهما

اتیت النبی صلی الله علیه وسلم فأخبرته أن اباً الجهم
یخطبنى ومعاوية فقال أما ابو الجهم فأخاف عليك عصاه
وأما معاوية فشاب من شباب قریش لا شیء له ولكنى
أدلك على من هو خیر لك منها قلت من یا رسول الله قال
اسامة قلت اسامة قال نعم اسامة فتزوجت اباً زیند
٢٧٥ فبورك لابی زید فی وبورك لى فی ابى زید

اتیت النبی صلی الله علیه وسلم فذكرت له فقال
٣٥١ اختر منهن أربعاً

- ١٨٧ أجروكم على الجحد أجروكم على التناو
- ٢١٩ اختر ايتهما شئت وفارق الاخرى
- ٢٥١-٢٥٢-٢٥٣ اختر منهن اربعاً وفارق سائرهن
- ٢٦٠ اجترت ايتهما شئت
- ٢٧٤ خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما اقامها شيئاً
- ٢٤٩ خذ منهن اربعاً
- ٢٦١ فاذا اتخذ احدكم لعبة فليستحسنها
- ٢٠٢ اذا اراد احدكم ان يخطب لحاجة من نكاح او غيره فليقل الحمد لله نحمده ونستعينه الخ
- ٢١٢ اذا اراد احدكم تزويج امرأة فلينظر الى وجهها وكفيها
- ٢٥٦ اذا اراد ان يسافر باحدى نسائه افرج بينهما
- ٢٧٨ اذا استهل السقط صلى عليه وورث
- ١٧٦ اذا استهل الضبي وورث وصلى عليه
- ١٧٦ اذا استهل المولود وورث
- ٤٠٠ واذا امرها اطاعته
- ٢٧٨-٢٧٩ اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فامكحوه الا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد عريض
- ٢٠٩ اذا جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فان ذلك يورث العتس
- ٢٧٦-٢٧٩ اذا حلت فاذنيني فاذا نيتي فاذنته فخطبها معاوية وابو الجهم واسامة بن زيد فقال رسول الله لما معاوية فرجل ترب لا مال له واما ابو الجهم فرجل خراب للنساء ولكن اسامة فقالت بيدها اسامة هكذا اسامة اسامة ؟ فقال لها وشول الله طاعة الله ورسوله قالت فتزوجته فافطمت
- ٢١٢ اذا خطب احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى نكاحها فليقبل فقال فخطبت جارية فكنت اتخبها لها حتى رايت جنبها يا دعاني الى نكاحها فتزوجتها

- إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا
 ٢٨٥ ان تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير
- إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه
 ٢٨٠ إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض
- إذا تزوج أحدكم عبده جاريته أو أجبره فلا ينظر
 ٢١١ إلى ما بين السرة والركبة
- إذا زوج أحدكم جاريته عبده أو أجبره فلا ينظر إلى
 ١٠٩ ما دون السرة والركبة
- إذا زوج أحدكم أمته فلا ينظر منها إلى ما بين السرة
 ٢١٧ والركبة
- إذا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما
 ٣٠١ في خير
- وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها أطاعته
 ٢٠٠
- إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه وإذا غطينا بها
 رجلاه خرجت رأسه وإن جعل على رجله الأذخر ومنا
 ٤٣ من أينعت له ثمرة فهو يهديها
- إذا غطينا بها رأسه خرجت رجله وإذا غطينا رجله
 خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها
 ٢٤١ رأسه واجعلوا على رجله من الأذخر
- إذا قذف الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس
 ٢١٤ أن يتأمل محاسن وجهها
- إذا كان مع أحدكم مكاتب وفي فلتحتجب عنه
 ٢١٦
- إذا لبس لأمه حربة أن لا ينزعها حتى يلقى العدو
 ٢١٨
- إذا لهوكم فاهلوا بالرمي وإذا تحدثتم فتحدثوا
 ٤٤ بالفرائض
- إذا نظر إليها سرته وإذا غاب عنها حفظته وإذا أمرها
 ٢٠٠ أطاعته
- إذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له أن يتزوج أمها دخل

- بالبنت أو لم يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها
 ٢٢٤ فان شاء تزوج البنت
- ٢٠٣ إذا تكح العبد بغير إذن سيده فتكاحه باطل
- ٢٨٩ إذا تكح الوليان فهي الأول منهما
- ٢٦٦-٢٦١ وأذنها صماتها
- ٢٩ أرحم أمي يا أمي أبو بكر
- أربع من سنن المرسلين : الختان والتعطر والسواك
 ٢٠٤ والتمكاح
- أراد أن يجعل السادس للتي من قبل الأم فقال له
 رجل من الأنصار أما أنك تترك التي لو ماتت وهي حي
 ٨٧ كان أياها يرث فجعل السادس بينهما
- أردت أن اكح امرأة من الأنصار فذكرت ذلك للتي
 فقال اذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال
 فذهبت فأخبرت أباها بذلك فذكر أبوها ذلك لها فرفعت
 الخدر فقال أن كان رسول الله إذن لك أن تنظري فانظر
 ٢١٣ والا فاني إخرج عليك أن كنت تؤمن بالله ورسوله
- فأردت أن احتسب نفسي ومالي فأزوجها ثم ابني بها
 ثم أطلقها فترجع إلى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها
 إلا بشكاح رغبة ٢٥٧-٢٥٦
- استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة يقال
 لها أم مهزل كانت تسافح وتشتترط له أن تنفق عليه
 فاستأذن رسول الله أو ذكر له أمرها فقروا عليه نبي الله
 ٢٢٥ « والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك »
- استمتع بها ٣٢٥
- فاشتري الزبير أياهم فاعتقه ثم قال انقسم موالى
 فاختمم الزبير ورافع إلى عثمان رضى الله عنه ف قضى
 عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم
 ٢٤ أيضا ف قضى لنا معاوية

- أصابني من الأمر ما لم يخف عليك فوقعت في سهم
ثابت بن قيس فكأبته على نفسي وجئت استعينك فقال لها
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك ؟ قالت :
وما هو يا رسول الله ؟ قال اقضى عنك كتابتك وأنزولك
قأت : نعم قد فعلت ٢٢٩
- أعطى امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلثين وما بقى
فهو لك ٤٤
- أعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي
للأخت ١٦٠
- أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم ٨٦ - ٩١ - ١٢٠
- أعطى الجدة أم الأم السدس ٨٦
- أعطى الجدتين السدس ٨٧
- أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة غلاما
فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الغلام فتقنعت
بثوب إذا غطت رأسها لم يبلغ رجلها وإذا غطت رجلها
لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس
عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك ٢٠٨
- أعطى فاطمة غلاما فأراد النبي صلى الله عليه وسلم
أن يدخل عليها ومعه على والغلام وليس عليها الا ثوب واحد
فأرادت أن تغطي به وجهها فلم يبلغ فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا بأس عليك إنما هو أبوك وزوجك وخادمك
٢١٦
- أعطى كل ذى حق حقه ولا وصية لوارث ٤٧ - ٥١
- أعطى لكل ذى حق حقه ٥١
- أعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف
وابنته النصف ٣٢
- أعطى نصف العيادة ٢٠٠
- أقبل ابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحتجب عنك فقلت يا رسول الله اليس أعنى لا يبصرنا
ولا يعرفنا فقال أفعميا وإن اتما اليمن تبصرانه ؟ ٢٠٨

- ١٢٥ فآقره النبي على ذلك
- ٣٥٩ الا اخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له
- ٢٠٠ الا اخبركم بخبر ما يكتز المرء ؟ المرأة الصالحة اذا نظر اليها سرته واذا غاب عنها حفظته واذا امرها اطاعته
- ٢٨٥-٢٨٠ الا ان تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد كبير
- ٢٨٥ الا ان تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد عريض
- ٢٨٥-٢٨٦-٢٨٠ الا الحائض والحجاء
- ٢٥٧ الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً
- ٢٣٦-٢٣٥ الا قلت لهن كيف تكن خيراً منى وانا ابنى هارون وعمى موسى وزوجى محمد ؟ وای خرج على النبي في أن يتزوج امرأة سبية خيرها بين أن يعتقها ويردها الى قومها وان تكون زوجة له فآقرت ان تكون زوجة له
- ١٥١-١١١ الحقوق الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى عصبة ذكر
- ١٦٥-١٥٤ الحقوق الفرائض بأهلها فما أبقت فلأولى عصبة ذكر
- ٢٢٨ اللهم آجرنى في مصيبتى وأرزقنى خيراً منها
- ٣٠٧ اللهم بارك لهم وبارك عليهم
- ٣٦٨ اما ابو الجهم فلا يضع العصا على عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له فانكحى أسامة
- ٤١٠ فآمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار منهن أربعاً
- ٢٦٠ أمر نعيماً ان يشاور أم ابنته في تزويجها
- ٤١٢ أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطلق أربعاً ويمسك أربعاً
- ٢٤١ يأمرنى ان أجهز بيسم الله الرحمن الرحيم
- ٢٦٣ تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : ان البكر تستأمر فتستحي فتسكت فقال سكاتها أذن

٤٢٠. أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن اطلق احدهما
 امرأة ولود أحب الى الله من امرأة حسناء لا تلد انى
 مكائير بكم الأمم يوم القيامة
 انا اكبر منك سنا اما العيال فالى الله واما الخيرة
 فادعو الله فيذهبها عنك
 ان الله أبدلنا بالرهبانية الخيفية السمحة
 ابن الله عز وجل اختار العرب من سائر الأمم واختار
 من العرب قريشا واختار من قريش بنى هاشم وبنى المطلب
 ان الله اصطفى كنانة من بنى اسماعيل واصطفى من كنانة
 قريش واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من
 بنى هاشم
 ان الله تعالى اعطى كل ذى حق حقه ولا وصية لو ارث
 ان الله لا ينزع العلم انتزاعا
 ان اباكم اسماعيل عليه السلام كان راميا
 ان ابا حفص بن عمر طلقها ثلاثا فارسل اليها النبي
 لا تسبقينى بنفسك فزوجها باسماء رضى الله عنه
 ان ابا سفيان اسلم بمر الظهران وامراته هند بنت عتبة
 ثائرة بمكة ومكة يومئذ دار حرب وكذلك حكيم بن حزام
 لم اسلمت المرأتان بعد ذلك وافر النبي النكاح
 ان ابن الديلمى اسلم وتحتة اختان فقال له النبي
 اختر ايتهما شئت وفارق الاخرى
 ان ابن عمر زوج ابنا له صغيرا
 ان بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد وشبك بين
 اصابعه
 ان اتاكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه الا تفعلوا
 تكن فتنة فى الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان
 فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث
 مرات
 ان احساب اهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال

- ٤١٠ .. ان يختار منهم أربعة
- ٢٥٠ .. ان امرأة اتت النبي فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت ابداً
- ٤٤ .. ان امرأة سعد بن الربيع جاءت الى النبي بابنتيها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك في احد شهيدا وان عمهما اخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فارسل رسول الله الى عمهما فقال : اعطى امرأة سعد الثمن وابنتي سعد الثلثين وما بقى فهو لك
- ٣٢٨ .. ان امرأتى لا ترد يد لامس
- ٣٢٥ .. ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال غريبها قال : أخاف ان تبسها نفسى قال : فاستمتع بها
- ٤٠٦ .. ان ام حكيم ابنة الخثر بن هشام اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبى جهل من الاسلام حتى قدم أليمن فارتحلت ام حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم وقدم على رسول الله فبايعه فثبت على نكاحها ذلك
- ٤٨ .. ان بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعى الى أهلك فان أحبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون لائك لى فقالت فذكرت بريرة ذلك لاهلهما فأبوا أو قالوا ان شاءت ان تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعى فاعتقنى فانمسا الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق واثق وانما الولاء لمن اعتق
- ١٧١ .. ان يبول من ذكره وان الأنثى تبول من فرجها في التمييز اليه
- ٣٢ .. ان ترك عصبة فالعصبة أحق والا فالولاء

- أن الثغر قد تكون بمشفر البعير أو بذنبه من الإبل
 ٢٧٧ .. المظيمة فتجرب كلها فقال النبي فما أجرب الأول ..
- ٢٧٢ .. فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ..
- ٣٥٧-٣٥٦ .. ان جارى طلق امراته في غضبه ولقى شدة فاردت
 أن احتسب نفسى ومالى فأتزوجها ثم ابني بها ثم أطلقها
 فترجع الى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها الا بنكاح
 رغبة
- ٢٥٢ .. ان حويصة ومحبيصة دخلا على النبي صلى الله عليه
 وسلم فبدأ محبيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم كبر كبر
- ١٧١ .. ان خرج بولد من مبال الذكر فهو ذكر وان خرج من
 مبال الأنثى فهو أنثى ولأن الله تعالى أجرى العادة في الرجل
 ان يبول من ذكره وان الأنثى تبول من فرجها في التمييز
 اليه
- ١٦٧ .. ان خرج بوله من مبال الذكر فهو ذكر وان خرج من
 مبال الأنثى فهو أنثى لأن الله تعالى جعل بول الذكر من
 الذكر وبول الأنثى من الفرج فرجع في التمييز اليه ..
- ٢٦٣-٢٦١ .. ان خنساء بنت خدام الأنصارية زوجها أبوها وهي
 ثيب فذكرت ذلك للنبي فرد نكاحها
- ٣٢ .. ان رجلا أتى النبي ﷺ وقال اشتريته واعتقته فقال
 هو مولك ان شكرتك فهو خير له وان كفرتك فهو شر له خير لك
 فقال فما أمر ميراثه فقال ان ترك عصبه فالعصبه أحق
 والأ فالولاء
- ٣٥٧-٣٥٦ .. ان رجلا أتى عثمان رضى الله عنه فقال ان جارى طلق
 امراته في غضبه ولقى شدة فاردت ان احتسب نفسى
 ومالى فأتزوجها ثم ابني بها ثم أطلقها فترجع الى زوجها
 الأول فقال له عثمان لا تنكحها الا بنكاح رغبة
- ٢١٨ .. ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فلما
 خرج قال هلا قتلتموه ؟ قالوا : هلا رمزت الينا فقال
 صلى الله عليه وسلم ما كان للنبي ان يكون له خائنة الامين

ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن
نساءك او لارجعنك ٢٥٠

ان رجلا من المسلمين استاذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في امرأة يقال لها ام مهزول كانت تسافح
وتشترط له ان تنفق عليه فاستاذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم او ذكر له امرها فقرا عليه نبي الله « والزانية
لا ينكحها الا زان او مشرك » ٢٢٥

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خطب
احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى نكاحها فليفعل قال
فخطبت جارية فكنيت انخيا لها حتى رايت منها ما دعاني
الى نكاحها فتزوجتها ٢١٣

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجرؤكم على
الجد اجرؤكم على النار ١٨٧

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية
لوارث ٤٧

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من
غفار فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر
بكشحها بياضا فانحاز عن الفراش ثم قال خذي عليك
ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا ٣٧٣

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل
الوصية وان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات
الرجل يرث اخاه لآبيه وامه دون اخيه لآبيه (رغم ضعف
الحديث ولكن العمل عليه) ١١٩

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يخطب
الرجل على خطبة اخيه ٣٦٩

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء
وعن هبته ٣١

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار
والشغار ان يزوج الرجل ابنته من الرجل على ان يزوجه
الآخر ابنته وليس بينهما صداق ٣٥٢

- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تكاح
المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر ٣٥٧
- ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر
وعن لحوم الحمر الانسية ٣٥٦
- ان زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت وقال لى رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا حلت فاذنينى فاذنته فخطبها
معاوية وابو جهم واسامة بن زيد فقال رسول الله اما معاوية
فرجل ترب لا مال له واما ابو جهم فرجل ضراب للنساء
ولكن اسامة فقالت بيدها هكذا اسامة اسامة ؟ فقال لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله
قالت فتزوجته فاغتطبت ٢٧٦
- فان الزانية هى التى تزوج نفسها ٢٤٨-٢٤٢
- فان اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى له وان اصابها
فلها مهرها بما استحل من فرجها ٢٤٧-٢٤٢-٢٤١
- ٢٥٨
- ان شاء امسك والا طلق وان مسها فلها المهر بما
استحل من فرجها ٣٧٧
- ان شكرك فهو خير له وان كفرك فهو شر له وخير لك
فقال فى امر ميراثه فقال ان ترك عصبة فالعصبة احق
والا فالولاء ٣٢
- فان اصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها ٢٤٥
- فان الصوم له وجاء ٢٠٠
- ان عائشة قالت لى يا ابن اختى ان عبد الله بن عمرو
مار بنا الى الحج فاذهب اليه فالفه فان عنده من رسول
الله علما كثيراً ٢٤٠
- ان عائشة قالت ما عرث من امرأة مثل ما عرثت من
خديجة لكثرة ذكر الرسول اياها حتى انه كان يذبح
فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن ٢٢٤

- ٣٧-٧٥ ان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
- ٣٧ وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة
لا يجدان من يخبرهما
- ٢٩٢ ان عمر زوج ابنا له صغيرا
- ان عمر رضى الله عنه خطب وقال من يعلم ماذا يحل
للمملوك من النساء ؟ فقال رجل : انا فقال : كم ؟ قال
٢٤٩ اثنتان فسكت عمر
- ٢٨٦ ان عمر قضى في العتق ان يؤجل سنة
- ٢٤٠ ان عنده من رسول الله علما كثيرا
- ١١٩ ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات الرجل
يرث اخاه لآبيه وامه دون اخيه لآبيه
- ١٦٣ ان اعيان بنى الاخ يتوارثون دون بنى العلات يرث
الرجل اخاه لآبيه وامه دون آبيه
- ٢٤٩ ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن اربعاً
- ٤١٠ ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فامر به النبي صلى الله
عليه وسلم ان يختار منهن اربعاً
- ٣٤٩ ان غيلان بن سلمة اسلم وتحتة عشر نسوة فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن اربعاً
- ٤٢ ان غطى رأسه بدت رجلاه وان غطى رجلاه بدأ رأسه
- ٢١١-٢١٠ ان في اعين الانصار شيئاً
- ان قيس بن الخارث كان عنده ثمان نسوة حرائر فلما
برأت هذه الآية امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
٤١٢ يطلق اربعاً ويمسك اربعاً
- ان كان رسول الله اذن لك ان تنظر فانظر والا فاني
٢١٣ اخرج عليك ان كنت تؤمن بالله ورسوله
- ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ فقال ما عندي
الا أزارى فقال النبي : أن أعطيتها أزارك جلست لا أزار
لك فالتمس شيئاً فقال ما أجد شيئاً فقال التمس ولو
خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد شيئاً فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم
سورة كذا وسورة كذا السور يسميها فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن

٣٠٣

فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له ..

٢٣٦-٢٣٥

ان مخنثاً كان يدخل على أزواج النبي وكانوا يعدونه
من غير أولى الأرية فدخل النبي يوماً وهو عند بعض نسائه
وهو يعتن امرأة لعبد الله بن أمية أخى أم سلمة يقول
يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني أدلك على ابنة
غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان فقال النبي لا يدخلن
هؤلاء عليكم

٢١٥

ان مرثد بن أبى مرثد الغنوى كان يحمل الأسارى بمكة
وكان بمكة بنى يقال لها عناق وكانت صديقه قال فجئت
النبي فقلت يا رسول الله أنكح عناقاً ؟ قال : فسكت عنى
فنزلت « والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك » فدعانى
فقرأ على وقال لا تنكحها أن مولى القوم منهم

٤٩

ان معاذا قضى فينا باليمن فأعطى ألبنت النصف
والأخت النصف قال فانت رسول الله بذلك فان لم تكن
أخوات من الأب والأم والأخوات من الأب لانهن يركن
ما يرث الأخوات من الأب والأم عند عدهن

١١٠

ان معاوية وأبا الجهم خطباني فقال رسول الله اما
أبو الجهم فلا يضع العصا عن مائه واما معاوية فصطورك
لا مال له فانكح أسامة

٤٦٨

ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة أم الأم
السدس

٨٦

ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس

٩١

ان النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل
فاستقبلته جارية من خثعم فلوى عنق الفضل فقال أبوه

العباس : لويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شابا وشابة
فلم آمن الشيطان عليهما

٢٠٨

أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت
يا رسول الله انى قد وهبت نفسى لك فقامت قياما
طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجتيها ان لم يكن لك
بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك
من شيء تصدقها اياه ؟ فقال ما عندي الا ازارى فقال
اذا اعطيتها ازارك جلست لا ازار لك فالتمس شيئا فقال
ما اجد شيئا فقال له النبي قد زوجتكها بما معك من

٣٠٣

القرآن

أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على السيدة صفية
وهي تبكى فقال لها ما يبكيك ؟ قالت بلغنى أن عائشة
وحفصة تملأن منى وتقولان نحن خير من صفية لاننا
بنات عم رسول الله وازواجه فقال لها الا قلت لهن كيف
تكن خيرا منى وانا ابى هارون وعنى موسى وزوجى محمد
واى حرج على النبي في أن يتزوج امرأة سبية خيرا بين
أن يمتقها ويردها الى قومها وإن تكون زوجة له فأقرت
أن تكون زوجة له

٢٣٥-٢٣٦

أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبى العاص
بمهر جديد ونكاح جديد

٤٠٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على
زوجها أبى العاص بن الربيع بالنكاح الاول لم يحدث
شيئا

٤٠٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها بالنكاح الاول

٤٠٥

أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له
قبيل وذكر من أين يورث قال : من حيث يبول

١٧٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة
والخاله فقال لا ادرى حتى يأتى جبريل ثم قال : أين
السائل عن ميراث العمة والخاله ألتانى جبريل فسألتنى
أن لا ميراث لهما

٥٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى أعطى

- كل ذى حق حقه ولا وصية لوارث ٤٧- ٥١
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للذى خطبها الواحدة ٢٠١
- زوجتكما بما معك من القرآن ٢٠١
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن امية ٤١٢
- الثقى وقد اسلم وتحتة عشر نسوة اختر منهم اربعة ٤١٢
- وفارق سائرهن ٤١٢
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ولدت منه امته ٢٦
- فهي حرة من بعد موته ٢٦
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقى ١٤
- عليه من كتابته درهم ١٤
- ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية ١٦٣
- وقال ان اعيان بنى الاخ يتوارثون دون بنى العلات يرث ١٦٣
- الرجل اخاه لآبيه وامه دون آبيه ١٦٣
- ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفا الانسان اذا ٢٠١
- تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير ٢٠١
- ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياتى قباء على حمار ٥٢
- او حمارة يستخير الله في ميراث العممة والخالة فانزل الله ٥٢
- عز وجل ان لا ميراث لهما ٥٢
- ان النبي صلى الله عليه وسلم مرت به ابل عست ٢١٨
- بابواها وابعارها فغطى عينيه فقبل له في ذلك فقال ٢١٨
- قال الله تعالى (ولا تمدن عينك الى ما متعنا به ازواجنا ٢١٨
- منهم) ٢١٨
- ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل ١٩٩
- ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشافرة ان ٣٥٣
- يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذه بلا مهر ٣٥٣
- ان نفراً من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال ٣٥٣
- بعضهم لا تزوج وقال بعضهم اصلى ولا انا وقال بعضهم ٣٥٣
- اصوم ولا افطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال ٣٥٣

- ١٩٩ ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأتأم وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ..
- ٢٨٧ فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها لأن الأصل عدم العلم
- ٢٧١ فان تكحها ولي مسخوط عليها فنكاحها باطل
- ٣٣ ان الولاء للكبير
- ٢١٠ انما النساء لعب
- ٣٥٨ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في المتعة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد ذلك
- ٢٩-٣١-٤٧-٤٨ فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقيل ما بال اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله احق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- ١٢٥ انما ترئني محلاً له ولم يكن له ولد ولا والد فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
- ٣٥٦ انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية
- ٣٧-٣٨ فانه يوشك ان يقتقر الرجل الى علم كان يعلمه او يبقى في قوم لا يعلمون
- ١٧١ انه جمل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
- ٢٤٨ انه جلد الناكح
- ٣٥٦ انه يرخص في متعة النساء فقيل له على انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية
- ٥٢ انه صلى الله عليه وسلم قال سألت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة فسارني جبريل ان لا ميراث لهما
- ١٦٠ انه صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت فأعطى ألبنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للأخت

- انه غضب على عبد له وقال لأعاقبك ولا كاتبتك علي
نجين ٥
- فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع
١٩٨ عليه بالصوم فانه له وجاء
- انه كان يذبح فيتبع صدائق خديجة يهديها اليهن
٢٢٤
- انه لا يحرم الا تصعب وضعت ٢١٧
- فانه لا ينبغي لحيفة مسلم انه تحبس بين ظهرائي
٧٦ أهله
- انه ليس عليك بأس إنما هو أبوك وعلامك
٢٠٨
- فانه له وجاء ١٩٨
- اني أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني ٢١٩
- فاني أدلك على ابنة غيلان فانها تقبل بأربع وتدبر
بثمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء
٢١٥ عليكم
- اني لارى طلحة قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا
٧٦ فانه لا ينبغي لحيفة مسلم ان تحبس بين ظهرائي أهله
- اني أسلمت وتحتي أختان قال صلى الله عليه وسلم
٢٠٨ طلق ايتهما شئت
- اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام
رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك شيء
تصدقها اياه ؟ فقال ما عندي الا ازارى قال اذا اعطيتها
ازارك جلست لا ازار لك فالتمس شيئا فقال ما أجد
شيئا فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم
يجد شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل معك
من القرآن شيء ؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور
يسمونها فقال له النبي قد زوجتكها بما معك من القرآن
٢٠٨-٢٠١
- اني لست مثلكم اني اطعم واسقى ٢١٩
- فاني مكاترتكم الامم يوم القيامة ٢٠١-٢٠٢

- ٥٢ ... فانزل الله عز وجل ان لا ميراث لهما
- ٢٧٧ ... اوشك ان ياتي على الناس زمان يختصم الرجلان في
الفریضة فلا يجدان من يقضى بينهما
- ٢١٢ ... اياكم وخضراء الدمن قبل وما خضراء الدمن يا رسول
الله قال المرأة الحسنة في الثبوت النسوة
- ٢٦١ ... الایم احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها
واذنها صماتها
- ٢٧٧ ... ايما امرأة زوجت وبها جنون او جذام او برص فدخل
بها ثم اطلق على ذلك فلها مهرها بمعيسته اياها وعلى
الولي الصداق بما دلس كما غره
- ٢٤٤-٢٤٣ ... ايما امرأة تكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل
باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له
- ٢٨٧ ... ايما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما فان ادعى
كل واحد من الزوجين انه هو الأول وادعى علم المسيرة
به فان انكرت العلم فالقول قولها مع يمينها لان الاصل عدم
العلم
- ٢٧٧ ... ايما امرأة تكحت وبها برص او جنون او جذام او
قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه ان شاء أمسك والا
طلاق وان يمسه فلها المهر بما استحلت من فرجها
- ٢٤١-٢٤٢-٢٤٧ ... ايما امرأة تكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها
باطل فنكاحها باطل فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا
ولي له فان أصابها فلها مهرها بما استحلت من فرجها
- ٢٥٨-٢٥٩

((حرف الباء))

- ٢٠٧ ... بارك الله لها فيك وبارك لك فيها
- ٢٠١ ... بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير
- ٢٠٧ ... بارك لهم وبارك عليهم
- ٢٧٥ ... بورك لأبي زيد وبورك لى فى أبى زيد

- بأذنه الهيثة فسألتها ما شأنك ؟ فقالت زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال يا عثمان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله اني لأخشاكم لله واحفظكم لحدوده
- ٢٠٦ فبدأ محيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٥٢ كبير كبير
- ٢٠٦ أبدلنا بالرهبانية الخيفية السمحة
- بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت في كتابتها فقالت لها عائشة ارجعي الى أهلك فان أحبوا ان اقضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة ذلك لأهلها فأبوا وقالوا ان شئنا ان نحسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتامي فاعتقي فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- ٤٨ أبصر بكشمها بياضاً فانحاز عن الفسراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم ياخذ مما اتاها شيئاً
- ٢٧٤ بعضها لبعض اكفاء
- ٤٨٠ بعض لبعض قبيلة لقبيله حتى لحى ورجل لرجل الا حائك أو حجام
- ٢٨٥ بعضهم اكفاء بعض حتى لحى وقبيلة لقبيلة ورجل لرجل الا الحائك والحجام
- ٢٨٥ البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة
- ٢٧٠-٢٩٨ البغي من انكحت نفسها بغير ولي ولا بينة
- ٢٤٨ والبكر تستاذن في نفسها واذنها صامتة
- ٢٦١-٢٦٢-٢٦٥
- ١٢٦٦ ولا البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف

- اذنبا قال ان تسكت ٢٦٢
- البكر تستامر فتستحي فتسكت فقال سكاها اذنبا ٢٦٣
- والبكر يستامرها ابوها ٢٦٢
- بكرأ أم ثيبا ؟ فقلت له : ثيبا فقال : هلا جارية بكرأ ٢٦١
- تلاعبها وتلاعبك ٢٦١
- بلغني أن عائشة وحفصة تنالان مني وتقولان نحن خير
من صفية لأننا بنات عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
والزواجه فقال لها ألا قلت لهن كيف تكن خيرا مني وأنا ابى
هارون وعمى موسى وزوجى محمد ؟ وأى حرج على النبى
في أن يتزوج امرأة سبية خيرا بين أن يعتقها ويردها إلى
قومها وإن تكون زوجة له فأقرت أن تكون زوجة له ٢٣٦-٢٣٥
- بلغ ذلك عمر فقال انى لاظن الشيطان فيما يسترق
من السمع سمع بموتك فقدقه في نفسك ولعلك لا تملك
الا قليلا وأيم الله لتراجعن نساءك ولتراجعن مالك او
لاورثتك منك ولامرن بقبرك ان يرجم كما رجم قبر أبى رغال ٤١٢
- للبنات النصف وللأخت النصف ١١٠
- بنى هاشم وبنى عبد المطلب شيء واحد وشبك بين
أصابعه ٢٨٥-٢٧٩
- ابتاعى فاعتقى فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال
أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من
اشتراط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة
مرة شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن اعتق ٤٨
- أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني ٢١٩

« حرف التاء »

- وتعته اختان فقال له النبى اختر أيتها شئت وفارق
الأخرى ٤١٩
- تخيروا لنطفكم واختبوا هذا السواد فإنه لون مشوه ٢٧٥

- ٢٧٥ تخيروا لنطفكم واتكحوا الاكفاء
- ترك ابنته وابنه حمزة فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف وابنته النصف ٣٢
- يترك الخاطب الاول أو يأذن له فيخطب ٣٦٨
- تعلموا الفرائض واللحن والسنن كما تعلمون القرآن ٣٨ - ٤٤
- تعلموا الفرائض وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء ينزع من امتي ٤٣
- تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف النسان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ٣٧ - ٧٥
- تعلموا الفرائض فانه يوشك ان يفترق الرجل الى علم كان يعلمه او يبقى في قوم لا يعلمون ٣٧ - ٢٨
- تعلموا الفرائض والقرآن وعلموها الناس فاني مقبوض تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء ينزع من امتي ٣٨
- تعلموا الفرائض فانها من دينكم ٣٨
- تعلموا القرآن وعلموها الناس وتعلموا العلم وعلموها الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة لا يجدان من يخبرهما ٣٧
- تعلموا القرآن وعلموها الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس اوشك ان ياتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينهما ٣٧
- تعلموا القرآن والفرائض فانه يوشك ان يفترق الرجل الى علم كان يعلمه او يبقى في قوم لا يعلمون ٣٨
- فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على ١٢٣-١٢٥
- فتوضأ فصبه على فافقت وقلت يا رسول الله كيف

- اصنع في مالي ولي أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث
(يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ١٢٤
توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ
من القرآن ٢١٥

« حرف الشاء »

- ثلاثة حق على الله اعانتهم المجاهد في سبيل الله
والنكاح يريد أن يستعف والمكاتب يريد الأداء ٢٠٥
ثلاث كتبهن الله على ولم تكتب عليكم البواك والوتر
والأضحية ٢١٨
الثلاث والثلاث كثير ٢٧٧
الطيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها
واذنها صمايتها ٢٤٤-٢٦٢-٢٦٥
الطيب احق بنفسها من وليها والبكر يستأمرها ابوها
في نفسها ٢٦١

« حرف الجيم »

- جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله فقالت
يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك في أحد ولم
يدع عمهما لهما مالا أخذه فما ترك يا رسول الله ؟ والله
لا تنكحان الا بولهما مال فقال رسول الله يفقهن الله في ذلك
فنزلت اليه آية سورة النساء « يوصيكم الله في أولادكم »
فقال رسول الله أذهرا لي المرأة وصاحبها فقال لعمهما
اعط البنيتين الثلثين وأعط أمهما الثلثين وما بقي فلك ٩٦
جاءت الجدة الى أبي بكر رضي الله عنه فسألته عن
ميراثها فقال أبو بكر الصديق ليس لك في كتاب الله شيء
وما علمت لك في سنة رسول الله شيئا فارجعي حتى أسأل
الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله
فأعطها السلس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد

- ابن مسلمة الأنصاري فقال ما قال فانفذه لها أبو بكر ثم
جاءت الجدة الأخرى أو الأب الى عمر فسألته ميراثها
فقال لها ما لك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي
قضى به الا لغيرك وما انا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن
هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهو بينكما فايكما
خلت به فهو لها ٨٤ - ٨٥ - ٩١
- جاءتنا نسوة تلمعننا بهن يطفن برجالنا فسألنا
رسول الله عنهن فأخبرناه فغضب وقام فينا خطيباً فحمد
الله واثني عليه ونهى عن المتعة فتواعدنا يومئذ ولم نعد
ولا نعود فيها ابداً فلذا سميت ثنية الوداع ٣٦٢
- جاء رجل الى أبي موسى وسليمان بن ربيعة رضي الله
عنهما فسألهم عن بنت وبنت ابن وأخت فقئلاً للبنت
النصف وللأخت النصف وأت عبد الله فأنه سيبتاعنا
فأتي عبد الله فقال اني قد ضللت اذا وما انا من المهتدين
لاقضين بينهما بما قضى به رسول الله للبنت النصف
ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقى فلأخت ٩٧
- جاءني النبي صلى الله عليه وسلم يمشي وانا
مريض لا أمهل فتوضأ وصب من وضوئه على فمى فقلت
فقلت يا رسول الله لمن الميراث وانا يرثني كلاله ؟ فقال
فنزلت آية القرض ١٣٤
- جاري طلق امراته في غصبه ولقي شدة فأردت أن
أحتسب نفسي ومالي فأترجها ثم ابني بها ثم اطلقها
فترجع الى زوجها الأول فقال له عثمان لا تنكحها الا
نكاح رغبة ٣٥٦ - ٣٥٧
- جامع الرجل زوجته فلا ينظر الى فرجها فان ذلك
يورث العشاء ٢٠٩
- المجاهد في سبيل الله والناكح يريد أن يستمف والمكاتب
يريد الأداء ٢٠٠
- أجرؤكم على الجحد أجروؤكم على النار ١٨٧
- فجعل السدس بينهما ٨٧
- جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها ١٧١

٢١٩	جعلت الأرض لنا مسجداً وترابها طهوراً وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة
٢١٩	جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة
٢٠٠	وجعلت قرّة عيني في الصلاة
٢٧٥	أحتسبوا هذا السواد فإنه لون مشوه
٢٤١	أجهر بسم الله الرحمن الرحيم

« حرف الحاء »

٢٠٠	حبب الى من دناكم النساء والطيب وجعلت قرّة عيني في الصلاة
٢٧	حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
٧٧	حتى يقضى عنه
٢٠٨	احتجبن عنه فقلت يا رسول الله اليس اعلمى لا يبصرنا فقال افعميا وان اتما اليس تبصرانه
٢٨٢	حجم أبو هند رسول الله في اليافوخ فقتل النبي صلى الله عليه وسلم يا بني بياضه انكحوا أبا هند وأنكحوا اليه
١٩٩	حجوا تستغفروا وسافروا تصحوا وتناكحوا تكفروا فاني اباي بكم الأمم
٤٤	فتحدثوا بالفرائض
٣٢٢-٣٢١	حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها
٣١٨-٣١٧	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
٣٢٤-٣٢٢	يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة
٢٨١-٢١٠	احساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال
٢٨١-٢٧٩-٢١٠	الحسب المال والكرم التقوى
٢٨٦	

- يخط عنه ربع الكتابة ١٣
- حضرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاها
السدس فقال أبو بكر رضي الله عنه هل معك غيرك ؟
فقام محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه فقال
مثل ما قال فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه ثم جاءت
الجدة الأخرى الى عمر رضي الله عنه فسألته ميراثها
فقال لها : ما لك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان
القضاء الذي قضى به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض
شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه فهسو
بينكما فأيكما به فهو لها ٨٤- ٨٥- ٩١
- حضرت نكاحا فخطبت ثم قالت اعقدوا فان النساء
لا يعقدن ٢٥٠
- أحل حراما أو حرم حلالا ٣٥٧
- استحللتهم فزوجهن بكلمة الله ٣٠٨- ٣١١
- الحمد لله الذي جعل لنا بلدا حراما وبيننا محجوجا
وجعلنا سدنته
- الحمد لله نحمده ونستعينه ونعسوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له
ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمد عبده ورسوله ٣٠١
- حويصة ومحيصة دخلا على النبي صلى الله عليه
فبدا محيصة بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر
كبر ٢٨٥- ٢٨٠

« حرف الخاء »

- أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها ٣٢٥
- فاختصم الزبير ورافع الى عثمان رضي الله عنه فقضى
عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم
ايضا فقضى لنا معاوية ٣٤
- خرجنا مع رسول الله الى غزوة تبوك حتى اذا

كنا عند الثنية مما يلي الشام جاءتنا نسوة تمتعنا بهن
يطفن برجالنا فسألنا رسول الله عنهن فأخبرناه فغضب
وقام فينا خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن التمتع
فتواعدنا يوماً ولم نعد ولا نعود فيها أبداً فلذا سميت
ثنية الوداع

٣٦٢

أخرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر فقال هذا
قبر أبي رغال وهو أبو أقيف وكان من ثمود وكان بهذا
الحرم يدفع عنه فلما خرج منه أصابته النملة التي
أصابت قوامه بهذا المكان فدفن فيه

٤١٢

فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال
قد أنزل في أخوالك وبين فجعل لهم الثلثين فقال جابر
فنزلت قوله يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

١١٣

خشيت أن يكون قد عجلت لنا طيباتنا في حياتنا
الدنيا ثم جعل يبكي

٤٢

خطب الواهبة زوجتكها بما معك من القرآن

٣٠١

فخطبها معاوية وأبو الجهم وأسامة بن زيد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فرجل ترب
لا مال له وأما أبو الجهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة
فقلت بيدها هكذا أسامة أسامة ؟ فقال لها رسول الله
صلى الله عليه وسلم طاعة الله ورسوله قالت فتزوجته
فاقتبطت

٢٦٩-٢٧٦

خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك
لا مال له فأنكح أسامة

٣٦٨

فخطبت ثم قالت أعقدوا فإن النساء لا يعقدن

٢٥٠

فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها ما
دغاني إلى نكاحها فتزوجتها

٢١٣

خمس رضعات يحرم بهن

٣١٥

وخير متاعها المرأة الصالحة

٢٠٠

خير من كف في براده أن غطي رأسه بدت رجلاه وأن

غطي رجلاه بدا راسه ٤٢

فخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها
وكان عبداً فاختارت نفسها ٤٠١

تخيروا لنطفكم فانكحوا الاكفاء وأنكحوا اليهم ٢٧٤

تخيروا لنطفكم فان النساء يلدن اشباه اخوانهن
واخوانهن ٢٧٦-٢٧٥

خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا ٢٨٠

« حرف الباء »

دخل ابن أم مكتوم على النبي وعنده ام سلمة وميمونة
وقيل عائشة وحفصة فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم
بالاحتجاب قائلاً : افعميا وان انما اليس تبصرانه ؟ ٢١٤

ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين ٢٦٤

دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ام سلمة
وهي متأيمه من أبي سلمة فقال لقد علمت اني رسول الله
وخيرته من خلقه وموضعي من قومي كانت تلك خطبته ٣٦٦

فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني
فقلت يا رسول الله كيف اصنع بمالي وليس يرثنى الا
الكلالة ؟ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع
فقال قد انزل في اخوالك وبين فجعل لهم الثلثين فقال جابر
فنزلت قوله (ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) .. ١١٣

فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوماً وهو عند بعض
نسائه وهو ينعت امرأة لعبد الله بن أمية اخي ام سلمة
يقول يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف فاني ادلك
على ابنة غيلان انها تقبل باربعة وتدبر بشمان فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هؤلاء عليكم .. ٢١٥

دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فبدا محيصة
بالكلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر .. ٢٥٢

دخلت امرأة عثمان بن مظعون احسب اسمها خولة

بنت حكيم على عائشة وهي باذة الهيئة فسألتها ما شأنك
فقلت زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي
صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال : يا عثمان
إن الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة فوالله إنى
لأخشاكم لله وأحفظكم لحدوده ٢٠٦

أدراوا الحدود بالشبهات ٢٤٨

ادعوا لى المرأة وصاحبها فقال لعمهما أعطهما الثلثين
واعط أمهما الثمن وما بقى فلك ٩٦

فدعاني فقراها على وقال لا تنكحها ٣٢٥

أذلك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول
الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة قال : نعم أسامة .. ٣٧٠
الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة ٢٠٠

« حرف الذال »

ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فرد تكاحها ٢٦٦

وذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد تكاحها ٢٦٦-٢٦٣

وذكر من ابن يورث ؟ قال : من حيث يبول .. ١٧٢

فذهبت أمها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقالت : ان أبنتى تكره ذلك فأمره رسول الله ﷺ

أن يفارقها وقال لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم فان

سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، والمغيرة بن شعبة ٢٦١

فأذهب فانظر اليها فان في اعين الانصار شيئا ٢١١-٢١٠

أذهب فانظر اليها فانه أحرى أن يؤدم بينكما قال

فذهبت فأخبرت أباهما بذلك فذكر أبوها ذلك لها فرفعت

القدر فقالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

أذن لك ان تنظر فانظر والا فاني أخرج عليك أن كنت

تؤمن بالله ورسوله ٢١٣

« حرف الراء »

- ٢٧٣ رأى بكشفها بياضاً فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم البسي ثيابك والحقى بأهلك
- ٢٠٨ رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما
- ٢٤٠ قرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه منه
- ٢٧٤ رجل زنى بامراة فاراد أن يتزوجها أو ابنتها فقال لا يحرم الحلال الحرام
- ٣٥٠ رجلا من ثقيف طلق نسائه فقال له عمر لتراجمن نساءك أو لأرجمنك
- ٢٢٥ رجلا من المسلمين استاذن رسول الله في امراة يقبلها أم مهزل كانت تسافح وتشتري له أن تنفق عليه فاستاذن رسول الله أو ذكر له امرها فقرا عليه نبى الله صلى الله عليه وسلم « والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك »
- ٢٥٠ لتراجمن نساءك أو لأرجمنك
- ٤٨ أوجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لى فعلت فذكرت بريرة ذلك لاهلها فأبوا وقالوا ان شئت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها رسول الله ابتاعى فاعتقنى فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وانما الولاء لمن اعتق
- ٤٠٦ فارتحلت أم حكيم حتى قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فباعه فبئنا على نكاحهما ذلك
- ٣٩ أرجم أمتى بلتى أبو بكر
- ٢٥٧ رخص لنا بعد أن نكح المرأة بالثوب الى أجل

- رد ابنته زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع
٤٥٠ بالنكاح الأول ولم يحدث شيئاً
- رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول
٤٥٥ بعد سنتين ولم يحدث صداقاً
- رد ابنته زينب على أبي العاص وكان أسلامها قبل
٤٥٥ أسلامه بست سنين على النكاح الأول ولم يحدث شهادة
ولا صداقاً
- رد ابنته على أبي العاص بمهر ونكاح جديد
٤٥٥
- ردها بالنكاح الأول
٤٥٥
- فرد نكاحها
٢٦١-٢٦٢
- رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان
١٩٩ ابن مظعون التبتل ولو أنن له لاختصينا
- رؤفتني الله منها بولد ولم أرزق من غيرها قالت
عائشة فقلت في نفسي : لا أذكرها بسوء أبداً : ولقد
توفيت خديجة رضي الله عنها قبل الهجرة بثلاث سنوات
٢٢٤
- رضيت بما رضي الله به لنفسه
٧٧
- أرضعته خمس رضعات يحرم بهن
٢١٥
- رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
٢٠٤
- فرفعت الخدر فقالت فاني أخرج عليك إن كنت
تؤمن بالله ورسوله
٢١٢
- أرموا فان أباكم كان رأمياً
١٥٢-١٥٣
- أرموا فان أباكم اسماعيل عليه السلام كان رأمياً
٢١٣
- روى أن امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فيين لها ذلك
فقالت لا والله لا أتزوج أبداً
٢٠٥
- روى أبو امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
أن الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لواثر
٤٧-٥١

روى جابر قال تزوجت امرأة قاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا جابر ؟ فقلت نعم فقال بكراً أم ثيباً ؟ فقلت له : ثيباً فقال : هلا جارية بكراً تلاعبها وتلاعبك

٢١١

روى طاووس أنه قال : لقيت ابن رجل من الأخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية

٨١

روى عن المغيرة بن شعبه قال أردت أن اتكح امرأة من الأنصار فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال فذهبت فأخبرت أباهم بذلك فذكر أبوها ذلك لها فرفعت الخدر فقالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لك أن تنظر فانظر والا فإني أخرج عليك أن كنت تؤمن بالله ورسوله

٢١٢

روى عن محمد بن علي أنه سمع أباه علي بن أبي طالب وقد لقي ابن عباس وبلغه أنه يرخص في متعة النساء فقال له علي أنك أمرؤ قائم إن رسول الله نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية

٢٥٦

روى نافع أن عبد الله بن عمر تزوج بنت خالة عثمان ابن مظعون فذهبت أمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت إن ابنتي فكره ذلك فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفارقها وقال لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن فإن سكتن فهو أذنهن فتزوجت بعد عبد الله ، المغيرة ابن شعبه

٢٦١

روت خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهم زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها

٢٦٢-٢٦١

روت عائشة قالت : اشتريت بريرة واشترط أهلها ولأدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق فاعتق الولاء لمن اعتق

٢٩ - ٣١

روت فاطمة بنت قيس قالت أتيت النبي صلى الله

عليه وسلم فأخبرته أن أبا الجهم يخاطبني ومعاوية فقال
أما أبو الجهم فأخاف عليك عصاه وأما معاوية فشباب
من شباب قريش لا شيء له ولكنني أدلك على من هو خير
لك منهما قلت من يا رسول الله قال أسامة قلت أسامة
قال نعم أسامة فتزوجت أبا زيد فبورك لأبي زيد في
وبورك لي في أبي زيد

٢٧٥

« حرف الزاي »

- الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله .. ٣٢٥
- الزانية هي التي تزوج نفسها .. ٢٤٨
- زوج ابنا له صغيرا .. ٢٩٣
- زوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة
من القرآن ثم قال لا يكون لأحد بمكة مهرا .. ٣٠٣
- زوج الواهب ولم يخطب .. ٣٠٦
- تزوج فان خير هذه الأمة أكثرها نساء .. ١٩٩
- تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني
غفار فرأى بكشحا بياضا فقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم البسي ثيابك والحقى بأهلك .. ٣٧٣
- وتزوج عائشة ولم يخطب .. ٣٠٦
- تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة وخلي سبيلها .. ٣٧٥
- فتزوجت أبا زيد فبورك لأبي زيد في وبورك لي في
أبي زيد .. ٢٧٥
- تزوجت امرأة فأنبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
أتزوجت يا جابر فقلت نعم ؟ فقال بكرة أم ثيبا ؟ فقلت
له ثيبا فقال هلا جارية بكرة تلاعها وتلاعك .. ٢١١
- أتزوجت يا جابر ؟ فقلت : نعم فقال : بكرة أم ثيبا ؟
فقلت له : ثيبا فقال هلا جارية بكرة تلاعها وتلاعك ؟ .. ٢١١
- فتزوجته فاعتبطت .. ٢٧٦

- تزوجني رسول الله في شوال وبني بي في شوال فكانت
عائشة رضي الله عنها تستحب أن يبتني بنسائها في شوال ٢١٢
- تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة
سبع سنين ودخل بي وأنا ابنة تسع سنين ٢٦٤
- تزوجوا فاني مكاتر بكم الأمم ولا تكونوا كرهبانية
النصارى ١٩٩
- وتزوجوا فاني مكاتر بكم الأمم من كان ذا طول
فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء ٢٠٠
- تزوجوا الولود الودود ٢١٢
- تزوجوهن على الذين ولامة سوداء ذات دين افضل
فزوجوه الا ان تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد
كبير ٢٨٥
- زوجتكم بما معكم من القرآن ٢٠٨-٢٠١
- زوجها ابوها وهي ثيب فذكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فرد تكاحها ٢٦٦
- زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فرد تكاحها ٢٦٢-٢٦١
- ولزوجها غرم على وليها ٢٨٤
- زوجي يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي
صلى الله عليه وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عثمان ان الرهبانية
لم تكتب علينا فما لك في اموة فوالله اني لاختياكم الله
واحفظكم لحدوده ٢٠٦

« حرف السين »

- سالت الله عز وجل عن ميراث العمة والخالة فسارني
جبريل أن لا ميراث لهما ٥٢
- سالت ابن عباس عن متعة النساء فرخص فقال له

- مولى له انما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة فقال
نعم ٥٢
- سأل الصحابة هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل في الجد شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم
شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس
فقال له عمر مع من قال لا أدري قال : لا دريت اذن ١٨٧
- سئل جابر عن نكاح المسلم باليهودية والنصرانية
فقال تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن
أبي وقاص ٢٢٨
- سئل عن رجل زنى بامراه فاراد ان يتزوجها او
استنها فقال لا يحرم الحرام الحلال ٢٢٤
- سئل عن مولود له قيل وذكر من أين يورث قال
من حيث يول ١٧٢
- سئل عن ميراث العمة والخالة فقال لا أدري حتى
ياتني جبريل ثم قال أين السائل عن ميراث العمة والخالة
أتاني جبريل فسأوني أن لا ميراث لهما ٥٢
- وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصية ٨١
- فسألهما عن بنت وبنت ابن وأخت فقالا للبنت النصف
وللأخت النصف وآت عبد الله فإنه سيتتابعنا فأني عبد الله
فقال اني قد ضللت اذا وما انا من المهتدين لا قضين بينهما
بما قضى به رسول الله للبنت النصف ولبنت الابن السدس
تكملة الثلثين وما بقى فلأخت ٩٧
- فسأرتني جبريل أن لا ميراث لهما ٥٢
- سأفروا فصبحوا وتناكحوا تكثروا فأني إياهم بكم
الأمم ١٩٩
- سكاتها أذنبا ٢٩٢
- فسكت عني فنزلت (والزانية لا ينكحها الا زان او
مترك) فدخلني فقرأها على وقال لا تنكحها ٢٢٥
- أسلم وتحتة عشر نسوة أخذ فيهن أربعاً وفارق
سائرهن ٤١٢

- اسلم وتحتة عشر نسوة فامرہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم ان یختار منهن اربعاً ٤١٠
- اسلم وتحتہ عشر نسوة فقال لہ النبی صلی اللہ علیہ وسلم امسک اربعاً وفارق سائرہن ٤١٢
- اسلم بمر الظہران وامراتہ ہند بنت عتبہ کافرة بمکة ومکة یومئذ دار حرب وكذلك حکیم بن حزام ثم اسلمت المراتان بعد ذلك واقرا النبی صلی اللہ علیہ وسلم النکاح ٤٠٦
- اسلمت وتحتی اختان قال صلی اللہ علیہ وسلم طلق ایتھما شئت ٤٢٠
- اسلمت وعندی ثمان نسوة فأتیت النبی صلی اللہ علیہ وسلم فذکرت ذلك فقال اختر منهن اربعاً ٣٥١
- اسلمت یوم الفتح بمکة وهرب زوجها عکرمہ بن ابی جہل من الاسلام حتی قدم الیمن فارتحلت أم حکیم حتی قدمت علی زوجها بالیمن ودعته الی الاسلام فاسلم وقدم علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فبايعہ فثبتا علی نکاحها ذلك ٤٠٦
- سمع اباہ علی بن ابی طالب وقد لقی ابن عباس وبلغہ انه یرخص فی متعة النساء فقال لہ علی انک امرؤ تائه ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نہی عنها یوم خیبر وعن لحوم الحمر الانسیة ٣٥٦
- سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم حین خرجنا معہ الی الطائف فمررنا بقبر فقال هذا قبر ابی رغال وهو ابو ثقیف وكان من ثمود وكان بهذا الحرم یدفع عنه فلما خرج منه اصابته التیمة التي اصابت قومہ بهذا المكان فدفن فیہ ٤١٢
- سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یقول لیسن لقاتل میراث ٥٨ - ٦٠

« حرف الشین »

- اشار بأصابعہ ولم یخطب ٣٦٩
- وشبك بین أصابعہ ٢٨٥

- ٤٨ .. شرط الله الحق واثق وانما الولاء لمن اعتق ..
 الشغار ان يزوج الرجل ابنته من الرجل على ان
 ٢٥٢ .. يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق ..
 شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه
 ١٨٧ .. السدس فقال له عمر مع من قال لا أدري قال لا ذريت اذن

« حرف الصاد »

- صاحب الربيع افضل من صاحب الثلث وصاحب
 ٢٦٢ .. الخمس افضل من صاحب الربيع ..
 وصدقته اذ كذبتني الناس وواستني في مالها اذ
 حرمني الناس ورزقني الله منها الولد لم أرزق من غيرها
 قالت عائشة فقلت في نفسي لا اذكرها بسوء ابدا
 ٢٢٤ .. ولقد توفيت خديجة قبل الهجرة بثلاث سنين ..
 اصطفى كنانة من بني اسماعيل واصطفى من كنانة
 قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من
 ٢٨١-٢٧١ .. بني هاشم ..
 ٢٦٨ .. فطعوك لا مال له فانكحى اسامة ..

« حرف الضاد »

- ٢٢٧ .. ضم يدك قد يامنك ..

« حرف الطاء »

- ٢٢٠ .. طلق ايها شئت ..
 ٤١٢ .. يطلق اربعا ويمسك اربعا ..
 طلقها ثلاثا فارسل اليها النبي صلى الله عليه وسلم
 ٢٦٢ .. لا تسبقيني بنفسك فزوجها باسماء رضى الله عنه ..
 طلقني زوجي ابو حفص بالشام ثلاثا فاتي النبي
 صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فامرني ان اعتد في

- بيت ابن أم مكتوم وقال اذا حلت فااذنيني فلما انقضت
عدتي اتيته فاخبرته وقلت له ان معاوية واما الجهم خطباني
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما معاوية فصعلوك
لا مال له واما ابو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه ولكن
«دك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول الله
قال اسامة بن زيد قلت اسامة قال نعم اسامة ٣٧.

« حرف الظاء »

- فاظفر بذات الدين ٢١.

« حرف العين »

- عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم و«يو بكر في
بنى سلمة يمشيان فوجدني لا اعقل - زاد في رواية
الكشميهني شيئاً ١٢٥
- لا عاقبتك ولا كاتبتك على نجمين ٥
- عبد الله بن عمر تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون
فذهبت امها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت
ان ابنتي تكره ذلك فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يفارقها وقال لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن فان
سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله المفيرة بن شعبة ٢٦١
- اعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة
حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنه حمزة
النصف وابنته النصف ٣٢
- اعتقت بريرة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها ٤٠١
- عجلوا فانه لا ينبغي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهرائي
اهله ٧٦
- العرب بعضها لبعض اكفاء ٢٨٠
- العرب بعضهم اكفاء بعض حتى لحى وقبيلة لقبيلة
ورجل لرجل الا العاتك والحجام ٢٨٥

- العرب اكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحى لحى
 ٢٨٠ ورجل الرجل الا الحائك والحجام
- ٣٤ العصبية أحق والا فالولاء
- ٢٥٠ اعقدوا فان النساء لا يعقدن
- ٢٨٤ العرب اكفاء حى لحى
- ٣٩- ٣٨ العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة او ستة قائمة او فريضة عادلة
- ٧٥ العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجد من يفصل بينهما
- ٣٦٦ علمت انى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخيرته من خلقه وموضعى من قومي كانت تلك خطيته
- ٣٠٢-٣٠١ علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة : الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله « يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة » الآية
- ٧٥- ٣٧ وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما
- ٤٣ وعلموها فانها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي
- ٣٨ وعلموه الناس فانه نصف العلم وهو ينس وهو أول شيء ينزع من أمتي
- ٣٧ وعلموه الناس وتعلموا العلم وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فانى امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان فى الفريضة لا يجدان من يخبرهما
- ٤٨٢ وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس وشك ان ياتى على الناس زمان يختصم الرجلان فى الفريضة

- ٣٧ فلا يجدان من يقضى بينهما
- عمر رضى الله عنه خطب وقال من يعلم ماذا يحل للمملوك من النساء ؟ قال رجل : انا فقال كم قال اثنان
- ٣٤٩ فسكت عمر
- ٢٠٨ افعميا وان انتما اليس تبصرا ؟
- عن عائشة انها حضرت نكاحا فخطبت ثم قالت اعقدوا فان النساء لا يعقدن
- ٢٥٠
- عن عائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن ؟ قال نعم قلت ان البكر تستأمر فتستحي
- ٢٦٢ فتسكت فقال سكاتها اذن
- عن عمر رضى الله عنه انه سأل الصحابة هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الجسد شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له عمر مع من ؟
- ١٨٧ قال لا ادري قال لا دريت اذن
- عن قيس بن الحر شقال اسلمت وعندي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وذكرت ذلك له فقال اختر منهن أربعا
- ٣٥١
- أعوذ بالله منك فقال لها : لقد استعذت بعماد الحق بأهلك
- ٢٢٠

« حرف الغين »

افض البصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء

٢٠١-١٩٨

فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال : لا والله ما أبدلني الله خيرا منها ، آمنت بي اذ كفر الناس ، وصدقني اذ كذبني الناس وواستني في مالها اذ حرمني الناس ورزقني الله منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة فقلت في نفسي : لا

- اذكرها بسوء أبدا . ولقعد توفيت خديجة رضى الله عنها
 ٢٢٤ قبل الهجرة بثلاث سنوات
 ٤٢ غطى رأسه بدت رجلاه وأن غطى رجلاه بدأ رأسه
 فغطى عينيه فقليل له في ذلك فقال الله تعالى « ولا
 ٢١٨ تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم »
 ٤١ غطوا بها رأسه واجفلوا على رجله من الأذخر
 غيلان بن سلمة الثقفي اسلم وتحتة عشر نسوة فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعا منهم وفارق
 ٢١٢ سائرهن
 غيلان بن سلمة الثقفي اسلم وتحتة عشر نسوة فقال
 ٢٤٩ النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهم أربعا
 غيلان اسلم وتحتة عشر نسوة فأمره النبي صلى الله
 ٤١٠ عليه وسلم ان يختار منهم أربعا

« حرف الفاء »

- ٤١٩-٤١٤ وفارق الاخرى
 ٤١٢ وفارق واحدة منهم
 ٢١٥ وفارق سائرهن
 فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي أبو حفص بالشام
 ثلاثا فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك
 فأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال اذا بطلت
 فأذنيني فلما انقضت عدتي آتيته فأخبرته وقلت له ان
 معاوية وأبا جهم خطباني فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا تضع
 العصا عن عاتقه ولكن أدلك على من هو خير لك منهما
 قلت ومن يا رسول الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة
 ٢٧٠ قال نعم أسامة
 ٢٧٨ فر من المجدوم فرارك من الأسد
 ٤٠- ٣٩ افرض أمتي زيد

- أفرضكم زيد ٣٩
فضلنا على الناس بثلاث جعلت الأرض مسجداً
وترابها طهوراً وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة .. ٢١٩
يفقهني الله في ذلك فنزلت آية سورة النساء « يوصيكم
الله في أولادكم » فقال رسول الله ادعوا لي المرأة وصاحبها
فقال لعمري أعط الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فلك ٩٦
في خلال ثلاث أنا كبيرة وأنا امرأة فعيالة وأنا امرأة
شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم أنا أكبر منك سناً
وأما العيال فإلى الله وأما الغيرة فأدعو الله فيذهبها عنك .. ٢٢

« حرف القاف »

- قبيلة لقييلة وحى لحى ورجل لرجل الا حالك
أو حجام ٢٨٥-٢٨٠
القاتل لا يرث ٥٨
قتل حمزة أو رجل آخر خير منى فلم يوجد له
ما يكفن فيه الا بردة ولقد خشيت أن يكون قد عجلت
لنا طيباتنا في حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى .. ٤٢
قتل مصعب بن عمير وكان خيراً منى فلم يوجد
ما يكفن به الا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر خير منى
فلم يوجد له ما يكفن به الا بردة ولقد خشيت أن يكون
قد عجلت لنا طيباتنا في حياتنا الدنيا ثم جعل يبكى .. ٤٢
قتل مصعب بن عمير وهو خير من كفن في بردة ان
غطى رأسه بدت رجلاه وان غطى رجلاه بدأ رأسه .. ٤٢
قتل مصعب بن عمير يوم أحد وليس له الا نمرة
كنا اذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه واذا غطينا بها رجلاه
خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها
رأسه واجعلوا على رجلاه من الأذخر .. ٤١
قتل معك يوم أحد ٩٧
قد زوجتكها بما معك من القرآن ٣٠٣

- وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه
فثبتا على تكاحهما ذلك ٤٠٦
- قدمت على زوجها باليمن ودعته الى الاسلام فأسلم
وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعه فثبتا
على تكاحهما ذلك ٤٠٦
- قدموا قريشا ولا تقدموها ٣٧١-٣٨١
- وأقر النبي صلى الله عليه وسلم النكاح ٤٠٦
- فقرأ عليه نبي الله صلى الله عليه وسلم « والزانية
لا ينكحها إلا زان أو مشرك » ٣٢٥
- أقسموا الفرائض على كتاب الله عز وجل ١٣٨
- قضى بالدين قبل الوصية وقال ان أعيان بنى الأخ
يتوارثون ذون بنى العلات يرث الرجل امه لآبيه وامه دون
آبيه ١٦٣
- قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الصبي
حتى يستهل ١٧٦
- قضى في بنت وبنت ابن واخت فاعطى البنت النصف
وبنت الابن السدس والباقي للأخت ١٦٠
- قضى في العنين أن يؤجل سنة ٣٨٦
- قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في امرأة تركت بنتا واختها للبنت النصف
وللأخت النصف ١١٠
- قضى عمر وعلى وزيد رضى الله عنهم أن الولاء للكبر ٣٣
- لاقضين بينهما بما قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة
الثلاثين وما بقى للأخت ١٧
- لاقضين فيها بقضاء رسول الله للأبنة النصف ولأبنة
الابن السدس وللأخت الباقي ١١٥
- فليقضى بين الجد والاختوة ١٨٧

اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت : نعم . قال :

قد فعلت ٢٢٩

فتقنعت بثوب اذا قنعت رأسها لم يبلغ رجلها واذا
غطت رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه
وسلم انه ليس عليك بأس انما هو أبوك وغلأمك ٢٠٨

وقال أبو بكر ليس لك في كتاب الله شيء وما علمت
لك في سنة رسول الله شيئا فارجمي حتى أسأل
الناس فسأل عنها فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأعطاهما السدس فقال أبو بكر هل
معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال ما قال
فانفذه لها أبو بكر ثم جاءت الجدة الأخرى أو الأب الى
عمر فسألته ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله شيء
وما كان القضاء الذي قضى به الا لفسرك وما أنا بزائد في
الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما فيه
فهو بينكما فايكما خلت به فهو لها ٨٤ - ٨٥ - ٩١

وقال اذا حلت فاذنيني فلما انقضت عدتي أتيتها
فأخبرته وقلت له ان معاوية وأبا الجهم خطباني فقال
النبي صلى الله عليه وسلم امامعاوية فصعلوك لا مال له
وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه ولكن أدلك على
من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول الله قال أسامة
ابن زيد قلت أسامة قال : نعم أسامة ٣٧

قال بعضهم لا اتزوج وقال بعضهم أصلي ولا أئام
وقال بعضهم الصوم ولا افطر فبلغ ذلك النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم
وافطر وأصلي وأئام واتزوج النساء فمن رغب عن سنتي
فليس مني ١٩٩

قال فجئت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
يا رسول الله أنكح عناقا ؟ قال : فسكت عني فأنزلت
« والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك » فدعاني فقرأها
على وقال لا تنكحها ٣٢٥

قال فجئت النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
واللحن والسنة كما تعلمون القرآن ٤٤

- ٤٢٠ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت
قال قلت يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اختان
٤٢٠ قال صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت ..
٧٧ قال على لان اوصى بالخمس احب الى من الربع ..
٣٨ قال عمر تعلموا الفرائض فانها من دينكم ..
قال كيف اصنع فى مالى ولى اخوات ؟ فنزلت آية
المواريث « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله » .. ١٢٣
قال لى جبريل لم اجد فى مشارق الارض ومغاربها
٢٨٥ افضل من بنى هاشم ..
قال النبى صلى الله عليه وسلم كفنوه فى ثوبيه اللذين
٤٥ مات فيهما ..
قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع او ذور .. ٥٥
قال : يا مهاجر اقرأ القرآن ؟ فيقول نعم فيقول
الاعرابى وانا اقرؤه فيقول الاعرابى اتفرض يا مهاجر ؟
فاذا قال نعم قال زيادة وخير وان قال لا احسبه قال فما
٣٧ فضلك عنى يا مهاجر ..
قال هلا قتلتموه ؟ فقالوا هلا رمزت الينا فقال صلى
الله عليه وسلم ما كان للنبي ان يكون له خاتنة الاعين .. ٢١٨
قال صلى الله عليه وسلم انى لارى طلحة قد حدث فيه
الموت فاذتوني به وعجلوا فانه لا ينبغى لجيفة مسلم ان
٧٦ تحبس بين ظهرانى اهله ..
قال للذى خطب الواهبة زوجتكها بما معك من القرآن
٣٠١ فقال اما ابو الجهم فاخاف عليك عصاه واما معاوية
فشاب من شباب قريش لا شىء له ولكن ادلك على من
هو خير لك مهما قلت من يا رسول الله قال اسامة قلت
اسامة قال نعم اسامة فتزوجت ابا زيد فبورك لابي زيد
٢٧٥ فى وبورك لى فى ابي زيد ..
فقال بكرأ ام ثيبا فقلت له ثيبا فقال هلا جارية بكرأ
٢١١ تلاعبها وتلاعبك ..

- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو الجهم
فلا يضع العصا عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له
فأنكح أسامة ٣٦٨
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء
تصدقها إياه ؟ فقال ما عندي إلا أزارى قال إذا أعطيتها
أزارك جلست لا أزار لك فالتمس شيئاً فقال ما أجد
شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس فلم يجد
شيئاً فقال له النبي هل معك من القرآن شيء قال نعم
سورة كذا السور يسميها فقال له النبي قد زوجتكها
بما معك من القرآن ٣٠٣
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت إليها
فقال فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الانصار شيئاً .. ٢١١-٢١٠
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقى فانما
الولاء لمن اعتق ٣١- ٢٩
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا
تنكح إلا بأذنها ٢٦٣
- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجب عن
قلقت يا رسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال
أفعميا وإن أنتم أليس تبصرونه ٢٠٨
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه
واجعلوا على رجليه الأذخر ١٤٢
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك
لا مال له وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه
ولكن أدلك على من هو خير لك منهما قلت ومن يا رسول
الله قال أسامة بن زيد قلت أسامة قال نعم أسامة ٣٧٠
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الأول ؟ ٣٧٧
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تدخلن هؤلاء عليكم ٢١٥
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس عليك بأس
إنما هو أبوك وغلارك ٢٠٨
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني بياضة أنكحوا

- فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر إيتهما شئت وفارق الأخرى ٤١٩
- فقال له على أنك امرؤ قائم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية ٣٥٦
- فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك منهن أربعا وفارق واحدة منهن ٢١٢
- فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة أخى أوصى بها إلى فزوجتها ابن عمته فلم أقصر بها في الصلاح ولا في الكفاءة ولكنها امرأة وإنما حطت إلى هوى أمها قال ففقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا تنكح إلا بأذن ٢٦٣
- فقال له رجل من الأنصار إنا نترك التي لو ماتت وهي حي كان أباه يورث فجعل السدس بينهما ٨٧
- فقال له عمر لترأجن نساءك أو لأرجمنك ٣٥٠
- فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاعي فاعتقى فانما الولاء لمن اعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن شرطه مائة مرة شرط الله أحق ووأثقل وإنما الولاء لمن اعتق ٤٨
- فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أليس ثيابك والحقى بأهلك ٣٧٣
- فقال لها ألا قلت لهن كيف تكن خيراً منى وأنا أبى هارون وعمى موسى وزوجى محمد؟ وأى خرج على النبي في أن يتزوج امرأة سبية خيرا بين أن يعتقها ويردها إلى قومها وأن تكون زوجة له فأقرب أن تكون زوجة له ٢٣٦-٢٣٥
- فقال لمن هؤلاء؟ فقالوا هؤلاء موال لرافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان فاشترى الزبير أباهم فاعتقهم ثم قال : أنتم موالى فاختصم الزبير ورافع إلى عثمان فقضى عثمان للزبير قال هشام فلما كان معاوية خاصمونا فيهم أيضاً فقضى لنا معاوية ٣٤

- وقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله
 ٣٦٨ وطاعة رسوله قالت فتزوجته فاغتبطت
- فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت أن رسول الله
 ورثه السدس فقال له عمر مع من قال لا أدري قال
 ١٨٧ لا دريت إذن
- قالت اعتدوا فان النساء لا يعقدن
 ٢٥٠
- فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع
 قتل أبوهما معك في أحد شهيداً وإن عمهما أخذ مالهما
 ولا ينكحان إلا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فأرسل
 رسول الله إلى عمهما قال أعط امرأة سعد الثمن وابنتي
 ٤٤ سعد الثلثين وما بقي فهو لك
- فقالت يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل
 ٩٧ معك يوم أحد
- قالت وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 حلت فاذنيني فأذنته فخطبها معاوية وأبو الحهم
 ٣٦٩ وإسامة بن زيد
- قالت أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم حين خطبها
 في خلال ثلاث أنا كبيرة السن وأنا امرأة معيلة وأنا امرأة
 شديدة الغيرة فقال صلى الله عليه وسلم أنا أكبر منك سنًا
 ٢٢٨ وأما الغيرة فادعو الله فيذهبها عنك
- فقلت يا رسول الله لمن الميراث وإنما يرثني كلاله ؟
 ١٢٣ قال فنزلت آية الغرض
- قلت يا رسول الله أنى أسلمت وتحتي أختان قال
 ٤٢٠ صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت
- فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت
 قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها
 ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله هل عندك من
 شيء تصدقها آياه ؟ فقال ما عندي إلا أزارى قال إذا
 أعطيتها أزارك جلست لا أزار لك فالتمس شيئاً فقال
 ما أجد شيئاً فقال التمس ولو خاتماً من حديد فالتمس
 فلم يجد شيئاً فقال له النبي هل معك من القرآن شيء ؟

- قال نعم سورة كذا السور يسميها فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن ٣٠٣
- قلت يا رسول الله تستامر النساء في ابضاعهن ؟
قال : نعم ، قلت ان البكر تستامر فتستحي فتسكت
فقال سكاتها اذن ٦٢٣
- قلت ان البكر تستامر فتستحي فتسكت
فقال سكاتها اذن ٢٦٣
- قلت من يا رسول الله قال اسامة قلت اسامة قال
نعم اسامة فتزوجت ابا زيد فيورك لابي زيد في وبورك
لى فى ابي زيد ٢٧٥
- فقلت يا رسول الله كيف اصنع بمالى وليس يرثنى
الا كلاله فخرج رسول الله ثم رجع فقال قد انزل فى اخوانك
وبين فجعل لهن الثلثين فقال جابر فنزلت قوله
« يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله » ١١٣
- قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من
ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات ٢٧٩
- قالوا يا رسول الله وكيف اذن ٢٦٣
- قالوا يا رسول الله وما الشغار قال نكاح المرأة بالمرأة
لا صداق بينهما ٣٥٣
- قولوا بارك الله لها فيك وبارك لك فيها ٣٠٧
- فليقل الحمد لله نحمده ونستعينه ٣٠٢
- ف قيل له فى ذلك فقال قال الله تعالى « ولا تمسك
عينك الى ما متعنا به ازواجا منهم » ٢١٨
- قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة خرائر فلما
نزلت هذه الآية امره رسول الله أن يطلق اربعا ويمسك
اربعا ٤١٢

« حرف الكاف »

كان ابن الزبير لا يعطى الأخت مع البنت شيئا فقلت
ان معاذا قضى فينا باليمن فأعطى البنت النصف والأخت
النصف قال فأتيت رسول الله بذلك فان لم تكن أخوات

- من الأب والام فالأخوات من الأب لانهن يرثن ما يرث
 ١١٠ الأخوات من الأب والام عند عدمهن
- كان اذا رفا الانسيان اذا تزوج قال بارك الله لك
 ٣٠١ وبارك عليك وجمع بينكما فى خير
- كان اذا اراد ان يسافر باحدى نسائه اقرع بينهن
 ٢٥٢
- كان ذلك وصية
 ٨١
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكاد يخرج من
 البيت حتى يذكر خديجة فيحسن التناء عليها فذكرها
 يوما فادركتني الفيرة فقلت هل كانت الا عجوزا بذلك الله
 خيرا منها فغضب صلى الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم
 شعره من الغضب ثم قال لا والله ما أبدلنى الله خسيرا
 منها آمنت بى اذ كفر الناس وصدقتنى اذ كذبنى الناس
 وواستنى فى مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى منها الولد
 ولم أوزق من غيرها قالت عائشة وقلت فى نفسى لا أذكرها
 بسوء ابدا ولقد توفيت خديجة قبل انهجرة بثلاث سنين
 ٢٢٤
- كان عنده ثمان نسوة حرائر فلما نزلت هذه الآية
 أمره رسول الله ان يطلق أربعا ويمسك أربعا
 ٤١٢
- كان يأتى قباء على حمار أو حمارذ يستخير الله فى
 ميراث العمة والخالة فانزل الله عز وجل ان لا ميراث
 لهما
 ٥٢
- وكان يجب عليه اذا لبس لأمه حرية ان لا ينزعها
 حتى يلقى العدو
 ٢١٨
- كان فى عهد عمر رجل طلق نساءه وفسم ماله بينه
 وبينهن فبلغ ذلك عمر فقال انى لاظن الشيطان فيما
 يسترق من السمع سمع بموتك فقلده فى نفسك ولعلك
 لا تمكث الا قليلا وايم الله لتراجعن نساءك ولتراجعن مالك
 او لأورثنك منك ولأمرن بقبرك ان يرجم كما رجم قبر
 أبى رغال
 ٤١٢
- كان فيما انزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من
 ثم نسخن بخمس معلومات وتوفى رسول الله وهن مما يقرأ
 من القرآن
 ٣١٥

- ٢٢٤ .. كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة يهديها اليهن
- كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معنا نساء فقلنا إلا نختص فنهانا عن ذلك ثم رخصي لنا بعد
- ٢٥٧ .. ان نكح المرأة بالثوب الى اجل
- كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده ميمونة فاقبل ابن ام مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجبن عنه فقلت يا رسول الله اليس اعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال اعميا وان اتما اليس تبصرانه ؟
- ٢٥٨ .. كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجلا فأخبره انه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنظرت اليها فقال : لا فقال : فاذهب فانظر اليها فان في اعين الانصار شيئا
- ٢٥٩-٢٦٠ ..
- تكن فتنة في الأرض وفساد كبير قالوا يا رسول الله ان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات
- ٢٧٩ ..
- كانوا يقولون : صاحب الربع افضل من صاحب الثلث وصاحب الخمس افضل من صاحب الربع
- ٧٧ ..
- والمكاتب يريد الأداء
- ٢٠٠ ..
- المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته درهم
- ١٤ ..
- فكاتبها على سبع اواق من ذهب فلم تجدها ولم تجد معينها لها غير رسول الله فمضت اليه وقالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا بنت الحارث ابن ابي ضرار سيد قومه وقد أصابني من الأمر ما لم يخف عليك فوقعت في سهم ثابت بن قيس فكاتبه على نفسي وجئت استعينك فقال لها صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك ؟ قالت : وما هو يا رسول الله ؟ قال اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت نعم قال قد فعلت
- ٢٢٩ ..
- فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها
- ٢٦١-٢٦٢ ..
- كفوه في ثوبه اللذين مات فيهما
- ٤٥ ..

- كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتى .. ٣٠٦
كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح خاطب وولي
وشاهدان .. ٢٦٩-٢٩٧-٢٦٩
وكيف اصنع بمالي؟ انما ترثني كلاله ولم يكن له
ولد ولا والد فأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ١٢٥
وكيف اذنها قال ان تسكت .. ٢٦٢

« حرف اللام »

- البي ثيابك والحقى باهلك .. ٣٧٣
الحقوا الفرائض بياهلها فما ابقت فلاولى عصبه ذكر
١٥٢-١٥١-١١١
١٦٥
الحقى باهلك .. ٢٢٠
لعن الله المحلل والمحلل له .. ٣٥٨-١٥٩-٣٦٢
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة
والموصولة والواشمة والموشومة والمحلل والمحلل له
٢٥٦
وأكل الربا ومطعمه ..
لقى العباس بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يعتمر عمرة القضاء وقال له يا رسول الله تأيمت
ميمونة بنت الحارث فهل لك في أن تتزوجها فقبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم .. ٢٣٦
فلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان فقال
يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك في أسوة
فوالله انى لأخشاكم لله واحفظكم لحدوده .. ٢٠٦
لقيت ابن رجل من الاخوة الذين أعطاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم السدس مع الأبوين وسألته عن
ذلك فقال كان ذلك وصية ولو اذن له لاختصينا .. ١٩٩
لكنى ادلك على من هو خير لك منهما قلت من
يا رسول الله قال أسامة قلت أسامة قال نعم أسامة
فتزوجت ابا زيد فبورك لأبى زيد في وبورك لى فى أبى زيد ٢٧٥

٢٨٥	لم أجيد في مشارق الأرض ومغاربها أفضل من بنى هاشم
٢٠٨	فلم آمن الشيطان عليهما
٢٢١	ولم تحرم عليه بنتها
١٢٥	ولم يكن له ولد ولا والد فأقره النبي على ذلك
٢١٨	لم تكتب عليكم السواك والوتر والأضحية
٣٧٤	فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحها بياضاً فانحاز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما اتاها شيئاً
٢٠٨	فلوى عنق الفضل فقال أبوه العباس لويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما
٧٧	لو أن الناس غصوا من الثلث
١٩٩	ولو أذن له لاختصنا
٢٨٤	فلها الصداق ولزوجها غرم على وليها
٦٠- ٥٨	ليس لقاتل ميراث
٤١	وليس له إلا نمرة كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت ويحله وإذا غطينا رجله خرجت رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله من الأذخر
٢٦٦-٢٦٢	ليس للولي من الثيب أمر واليتيمة تستأمن وصحتها أقربها

« حرف الميم »

١٩٩	ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي وأقام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني
١١١-١٥٤-١٥٤	فما أبقت فلاولى عصية ذكر
١٦٥
١١٥	ما أبقت القرائض فلاولى عصية

- وما خضرء الدمن يا رسول الله قال المرأة الحسناء
 ٢١٢ في الميت السوء
- ٢٢٦ ما رأيت أحدا أعلم بفقته ولا يطب ولا يشمر من عائشة
 وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شيئا فارجمي حتى أسأل الناس فسأل عنها فقال
 المقيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأعطاهم السدس فقال أبو بكر رضي الله عنه هل معك
 غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه فقال
 مثل ما قال فانفذه لها أبو بكر رضي الله عنه ثم جاءت
 البجدة الأخرى الى عمر رضي الله عنه فسأله ميراثها فقال
 لها : ما لك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان القضاء الذي
 قضى به الا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا ولكن
 هو ذلك السدس فان اجتمعنا فيه فهو بينكما فأيكما
 ٨٤ - ٨٥ - ٩١ خلت به فهو لها
- ٢٢٤ ما غرت من امرأة مثل ما غرت من خديجة لكثرة ذكر
 الرسول أياها حتى أنه كان يذبح فيتتبع صدائق خديجة
 يهديها إليهن
- ٢٤٨ ما كان أحد من أصحاب النبي أشد في النكاح بغير
 ولي من على كان يضرب فيه
- ٢١٨ وما كان لنبي إذا لبس لامته أن يتزعها حتى يحكم الله
 بينه وبين عدوه
- ٢١٨ ما كان للنبي أن يكون له خائنة الأعين
- ٢٠٦ فما لك في أسوة فوالله اني لأخشاكم لله وأحفظكم
 لحدوده
- المبتوتة في حال المرض توث من زوجها
- ٣٥٩-٣٥٨ المحلل ، لمن الله المحلل والمحلل له
- مرت به ابل عست بأبوالها وأبعارها فقطى عينيه فقيل
 له في ذلك فقال قال الله تعالى « ولا تمدن عينيك الى
 ٢١٨ ما متعنا به أزواجا منهم »
- مرثد بن أبي مرثد الفزوي كان يحمل الأسارى بمكة

- وكان بمكة بغى يقال لها عناق وكانت صديقتها قال فجئت
النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انكح عناقا ؟
قال فسكت عنى فنزلت « والزانية لا ينكحها إلا زان أو
مشرِك » فدعاني فقرأها على وقال لا تنكحها ٢٢٥
- مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يصودني
هو وأبو بكر ماشيين وقد أغمى على فلم أكلمه فتوضأ
فصبه على فافقت وقلت يا رسول الله كيف أصنع بمالي
ولى أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث « يستفتونك قل الله
يفتيكم فى الكلالة » ١٢٤
- مر الزبير بموال لرافع بن خديج فأعجبوه فقال
لن هؤلاء ؟ فقالوا هؤلاء موال لرافع بن خديج أهم
لرافع بن خديج وأبوهم عبد لفلان فاشترى الزبير أباهم
فاعتقه ثم قال : أنتم موالى فاختصم الزبير ورافع إلى
عثمان رضى الله عنه ففضى عثمان للزبير قال هشام فلما
كان معاوية خاصمونا فيهم أيضا ففضى لنا معاوية ١١٣
- أمسك أربعة منهم وفارق سائر ٢٩٢
- أمسك أربعة وفارق الأخرى ٤١٤
- أمسك منهم أربعة وفارق واحدة منهم ٢١٢
- منا من ابتعت له امرته فهو يهديها ٤٣
- من اين يورث قال : من حيث يبول ١٧٢
- من أحب فطرتى فليستن بسنتى ومن سنتى النكاح ٢٠٥-٢٠٤
- من أراد أن يقتحم جراثيم جهنم فليقضى بين الجد
والاخوة ١٨٧
- من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج ٢٠١
- من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر
وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ٢٠٢-٢٠١
- ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ١٩٨
- من حيث يبول ١٧٢
- ومن استحل بدرهمين فقد استحل ٢٨٢

- ١٩٩ فمن رغب عن سنتي فليس مني
- ٢٠٥ فليتيق الله في الشطر الثاني
- من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه
- ٢٠٥ من تزوج امرأة صالحة فقد أعطى نصف العبادة
- ٢٠٥-٢٠٤ ومن سنتي النكاح
- من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن
- شرطه مائة مرة شرط الله أحق وأوثق وإنما الولاء لمن
- ٤٨ اعتق
- من قرأ منكم القرآن فليتعلم الفرائض فان لقيه
- أعرابي قال يا مهاجر اتقرا القرآن ؟ فيقول نعم فيقول
- الأعرابي وأنا أقرؤه فيقول الأعرابي اتفرض يا مهاجر ؟
- فاذا قال نعم قال زيادة وخير وإن قال لا أحسبه قال
- ٢٧ فيها فضلك على يا مهاجر ؟
- من قتل قتيلاً فانه لا يرثه وإن لم يكن له وارث
- ٥٨ غيره إن كان والده أو ولده
- فمن كلمه منكم فليكن بينه وبينه قدر رمح
- ٢٧٧ ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصوم
- ٢٠٠ فان الصوم له وجاء
- ٢٠٠ من كان موسراً فلم يتكح فليس منا
- فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فاني
- مكاثركم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه
- ٢٠٠ بالصوم فان الصوم له وجاء
- ومن لم يجد فعليه بالصوم فانه الصوم له وجاء
- ٢٠٠ من ولدت منه أمته فهي حرة من بعد موته
- من يعلم ماذا يحل للمملوك من النساء ؟ قال رجل
- ٢٠٩ أنا فقال : كم ؟ قال اثنتان فسكت عمر
- من تكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه
- ٢٠٢-٢٠١ أمها ولم تحرم عليه بنتها

- ٢٨٥ موالى القوم من أنفسهم
- ٣١٢ .. المولى أخ في الدين ونعمة يرثه أولى الناس بالمعنى
- ٣٦٣ المؤمنين عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً
- ٣٥٧ المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع حلالاً
- ٣٦٩ المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر

« حرف النون »

- ٥٥ أنزل غداً في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور
- ٢١٠ النساء لعب
- ٢٤٠ نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه
- ٢١٣ انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً
- ٢١١-٢١٠ انظر إليها فقال لا فقال فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً
- ٢٠٩ النظر إلى الفرج يورث الطمس
- ٢١٢ فلينظر إلى وجهها وكفيها
- ١٩٩ نفراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا أتزوج وقال بعضهم أصلي ولا أنام وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني
- ٧٧ نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه
- ٢٧٦ أنفق على أهلك ولا ترفع عصاك عنهم

- تكح امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها حرمت عليه
 أمها ولم تحرم عليه ابنتها ٣٢٢-٣٢١
- تتكح المرأة لأربع ٢١١
- ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتمتد الأمة
 حيضتين ٣٥١
- انكح عناقاً قال فسكت عنى فنزلت « والزانية
 لا ينكحها الا زان أو مشرك » فدعاني فقراها على وقال
 لا تنكحها ٣٢٥
- فانكحى اسامة ٣٦٨
- فانكحوه الا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفسناد كبير
 قالوا يا رسول الله وإن كان فيه قال إذا جاءكم من ترضون
 دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات ٢٧٩
- النكاح يريد أن يستعف والمكاتب يريد الاداء ٢٠٠
- فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم ٢٨١-٢٧٤
- وانكحوا الاكفاء ٢٧٥
- انكحوا ابا هند وانكحوا اليهم ٢٨٣
- تكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما ٣٥٣
- النكاح من سئى فمن لم يعمل بسئى فليس منى
 وتزوجوا فانى مكائر بكم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح
 ومن لم يجد فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء ٢٠٠
- وتناكحوا تكثرُوا فانى اباهى بكم الأمم ٢١٢-١٩٩
- فناكحها باطل ٢٥٠
- نهى أن يبيع بعضكم على بيع بعضه أو يخطب ٣٦٩
- نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك
 الخاطب الاول أو يأذن له فيخطب ٣٦٩-٣٦٨
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار
 والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجنى ابنتك وأزوجك
 ابنتى أو زوجنى اختك وأزوجك اختى ٣٥٣

- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار
والشغار أن يزوج الرجل ابنته من الرجل على أن يزوجه
الآخر ابنته وليس بينهما صداق ٣٥٢
- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح
المرأة على قرابتها مخافة القطيعة ٣٣١
- نهى عن بيع الولاء وعن هبته ٣٥٧
- نهى عن التبتل ١٩٩
- ونهى عن الشغار والشغار أن تنكح هذه بهذه بغير
صداق بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه ٣٥٢
- نهى عن المشافرة أن يقول زوج هذه من هذه وهذه
من هذا بلا مهر ٣٥٣
- نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية ٣٥٧
- ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ ولم نعد ولا نعود فيها
أبداً فلذا سميت ثنية الوداع ٣٦٢
- نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية ٣٥٦
- نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر
الأهلية ٣٥٧
- فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب
إلى أجل ٣٥٧

« حرف الهاء »

- هاجرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نلتمس
وجه الله تعالى فوق أجرتنا على الله فمنا من مات ولم
يأكل من عمله شيئاً منهم مصعب بن الزبير قتل يوم أحد
ولم نجد له ما تكفنه به إلا بردته إذا غطينا بها رأسه
خرجت رجلاه وإذا غطينا رجلاه خرجت رأسه فأمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نغطي رأسه وأن نجعل
على رجله الآخر ومنا من ابتعت له ثموتة فهو يهديها ٤٢ - ٤٣
- هل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ٥٥

- هل تزوجت ؟ قلت لا قال : تزوج فان خير هذه
 ١٩٩ الأمة أكثرها نساء
- هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل
 في الجدة شيئا ؟ فقال معقل بن يسار المزني نعم شهدت
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثه السدس فقال له
 ١٨٧ عمر مع من ؟ قال لا أدري قال لا دريت إذن
- هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ فقال ما عندي
 إلا أزارى قال إذا أعطيتها أزارك جلست لا أزارك
 فالتمس شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل
 معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا السور يسميها
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك
 ٣٠٣ من القرآن
- هل كانت آلا عجوزا بذلك الله خيرا منها فغضب صلى
 الله عليه وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال
 لا والله ما أبدلني الله خيرا منها آمنت بي إذ كفر الناس
 وصدقتني إذ كذبني الناس وواستني في مالها إذ حرمني
 الناس ورزقني منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة
 وقلت في نفسي لا أذكرها بسوء أبدا ولقد توفيت خديجة
 ٢٢٤ قبل الهجرة بثلاث سنين
- هل لك في خير من ذلك ؟ قالت وما هو يا رسول الله ؟
 ٢٢٩ قال : اقضى عنك كتابتك وأتزوجك قالت نعم قال قد فعلت
- هو أبوك وغلأمك ٢٠٨
- وهو ينسئ وهو أول شيء ينزع من أمي ٤٣ ٣٨٨
- وهو مولك أن شكرك فهو خير لك وأن كفرك فهو شرا
 له وخير لك فقال فما أمر ميراثه فقال أن ترك عصبة
 ٣٤ فالعصبة أحق والألأوالاء
- وهي باذة الهيئة فسألتها ما شأنك ؟ فقالت زوجي
 يقوم الليل ويصوم النهار فدخل النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت عائشة ذلك له فلقى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عثمان فقال يا عثمان الرهبانية لم تكتب
 علينا فما لك في أسوة فوالله أني لأخشاكم لله وأحفظكم

٢٠٦	لحدوده
٢٦	فهي حرة من بعد موته
٢٦٢	هي يتيمة ولا تنكح الا باذنها

« حرف الواو »

١٢٥	فوجدني لا اعقل - زاد في رواية الكشميهني شيئا
٧٧	ودت لو أن الناس غصوا من الثلث
١٦٧	يورث الخنثى من حيث يبول
١١٠	يرثن ما يرث الأخوات من الأب والام عند عدمهن
١٧٢	ورثوه من أول ما يبول منه
	وواستنى في مالها اذ حرمنى الناس ورزقنى الله منها
	الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة وقلت في نفسى
	لا اذكرها بسوء أبداً ولقد توفيت خديجة قبل الهجرة
٢٢٤	بثلاث سنين
٣٦١	الواشمة والموشومة
٣٦١	الواصلة والموصولة
	أوصى أبو بكر بالخمس وقال رضيت بما رضى الله
٧٧	به لنفسه
٧٧	أوصى بالخمس اجب إلى من الربع

وأوصى الى أخيه قدامة بن مظعون قال عبد الله وهما
 خالاي فخطبت الى قدامة بن مظعون ابنة عثمان بن
 مظعون فزوجها ودخل المغيرة بن شعبه يعنى الى أمها
 فارغبه في المال فحطت اليه وحطت هوى الجارية الى
 هوى أمها فأبتا حتى ارتفع أمرهما الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون يا رسول الله ابنة اخي
 أوصى بها الى فزوجتها ابن عمتها فلم أقصر بها في الصلاح
 ولا في الكفاءة ولكنها امرأة وانما حطت الى هوى أمها
 قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي يتيمة ولا

٢٦٣ تنكح الا باذنها

وقعت جويرة وكان اسمها برة وكانت زوجة لمنافع
ابن صفوان المصطلقى فى سهم ثابت بن قيس فكتبها على
سبع اواق من ذهب فلم تجدها ولم تجد معينها لها غير
رسول الله فمضت اليه وقالت يا رسول الله انا بنت الحارث
ابن ابي ضرار سيد قومه وقد اصابنى من الامر ما لم
يخف عليك فوقع فى سهم ثابت بن قيس فكتبته
على نفسى وجئت استعينك فقال لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم هل لك فى خير من ذلك ؟ قالت وما هو يا رسول
الله قال : اقضى عنك كتابتك واتزوجك ؟ قالت نعم
قال : قد فعلت

٢٢٩

٣٣

الولاء للكبير

الولاء لمن اعتق

الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب ولا
يورث

ولدت من نكاح لا من سفاح

ولدت من نكاح لا سفاحاً

« حرف اللام الف »

لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال افعميا وان اتكما اليس
تبصرنه

لا ادرى حتى ياتى جبريل ثم قال أين السائل عن
ميراث العمة والخالة اتانى جبريل فسارنى ان لا ميراث
لهما

لا بد فى النكاح من اربعة الولى والزوج والشاهدين

ولا البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف

اذنها قال ان تسكت

لا يباع ولا يوهب ولا يورث

- ٢١٤ فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها
- لا تتبع النظرة النظرة فائما لك الأولى وليست لك
الآخرة ٢١٤
- لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن انتهب
فليس منا ٣٥٣
- فلا جواز عليها ٢٦٥
- فلا يحل له أن يتزوج أمها داخل بالبت أو لم
يدخل وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها ثم طلقها فإن شاء
تزوج البنت ٢٢٤
- فلا يحل للمؤمن أن يتناع على بيع أخيه ولا يخطب
على خطبة أخيه حتى يذر ٢٦٩
- لا يحرم الحرام الحلال ٢٢٤
- لا يحرم الحلال الحرام ٢٢٥-٢٢٧-٢٤٩
- لا تحرم إلا ملاحة الملاحيات ٢١٦
- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك
لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ٢٧٠
- ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر ٢٦٩
- لا تديموا النظر إلى الجذومين فمن كلمه منكم فليكن
بينه وبينه قدر رمح ٢٧٧
- لا يدخلن هؤلاء عليكم ٢١٥
- لا ترد يد لامس ٢٢٨
- لا ترفع عصاك عن أهلك ٢٧٦-٢٧٧
- لا رهبانية في الإسلام ٢٦
- لا يزد حق البنات على الثنتين ١٠٧
- لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم فإنه يعجبهن منهم
ما يعجبهم منهن ٢١٤

- لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان
الزانية هي التي تزوج نفسها ٢٤٨-٢٤٢
- لا تزوجوا النساء لحسنهن فمضى حسنهن ان يرديهن
ولا تزوجوهن لاموالهن فمضى اموالهن ان تطفيهن ولكن
تزوجوهن علي الدين ولامه سوداء ذات دين افضل .. ٢١٠
- لا تزوجوا عاقراً ولا عجوزاً فاني مكاثركم الامم .. ٢٠١
- لا تسبقيني بنفسك فزوجها بأسامة رضى الله عنه ٣٦٣
- لا شغار في الاسلام والشغار ان يزوج الرجل الرجل
أخته بأخته ٣٥٣
- لا شغار قالوا يا رسول الله وما الشغار قال نكاح
المرأة بالمرأة لا صداق بينهما ٣٥٣
- لا ضرورة في الاسلام ٢٠٠
- لا عدوى ولا هامة ولا صفر ٣٧٧-٣٧٨
- لا يمدى شيء شيئاً ٣٧٧
- ولا عجوزاً فاني مكاثركم الامم ٢٠١
- لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبد ٦٢
- لا تقولوا ذلك فان النبي قد نهانا عن ذلك قسولوا
بارك الله لها فبك وبارك لك فيها ٣٠٧
- لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة فيحبس
الثناء عليها فذكرها يوما فادركتني الغيرة فقلت هل
كانت الا عجوزاً بذلك الله خيراً منها فغضب صلى الله عليه
وسلم حتى اهتز مقدم شعره من الغضب ثم قال لا والله
ما بدلني الله خيراً منها آمنت بي اذ كفر الناس وصدقتنى
اذ كذبتني الناس وواستنى في مالها اذ حرمنى الناس
ورزقنى منها الولد ولم أرزق من غيرها قالت عائشة
وقلت في نفسي لا اذكرها بسوء أبداً ولقد توفيت خديجة
قبل الهجرة بثلاث سنين ٢٢٤
- لا يكون لاحد بعدك مهراً ٣٠٣
- لا والله ما ابدلني الله خيراً منها آمنت بي اذ كفر الناس

٢٢٤	توفيت خديجة قبل الهجرة بثلاث سنين
١٩٩	ولا تكونوا كرهبانية النصاري
٣٢٥	لا تمنع يد لامس قال غربها قال : أخاف أن تتبعها نفسى قال فاستمتع بها
٧٦	لا ينبغي لحيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله
٢٤٠	لا ينزع العلم انتزاعاً
٢٠٩	فلا ينظر الى فرجها فان ذلك يورث العشا
٢١١	فلا ينظر الى ما بين السرة والركبة
٢٠٩	فلا ينظر الى ما دون السرة والركبة
٢١٧	فلا ينظر منها الى ما بين السرة والركبة
٣٧١	لا نفقة لك الا ان تكونى حاملاً
٢٧١	لا نكاح الا باذن ولى مرشد أو سلطان
٢٧١	لا نكاح الا بشهود
٢٧٢-٢٧١	لا نكاح الا بأربعة خاطب وولى وشاهدان
٢٧٠	لا نكاح الا ببينة
٣٠٦-٢٩٨-٢٥٥	لا نكاح الا بولى مرشد وشاهدى عدل
٢٥٥-٢٤٤-٢٤٣	لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل فان اشتجروا
٢٧٢-٢٧١-٢٧٠	فالسultan ولى من لا ولى له
٢٩٧-٢٩٦-٢٧٣	
٢٩٨	
٢٤٣	لا نكاح الا بولى وايماء امرأة تكحت بغير اذن وليها فانكاحها باطل باطل باطل فان لم يكن لها ولى فالسultan ولى من لا ولى له

٢٧١	لا تكاح الا بولي وشاهدي عدل فان نكحها ولى مسخوط عليه فنكاحها باطل
٢٥٠-٢٤١-٢٤٠	لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها
٣٢٩	لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
٢٦٣	لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت
٢٥٧-٣٥٦	لا تنكحها الا بنكاح رغبة
٢٦١	لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم فان سكتن فهو اذنهن فتزوجت بعد عبد الله المغيرة بن شعبه
٣٢٥	لا ينكح الا مثله
٣٢٥	لا تؤمكم في صلاتكم ولا تنكح نساءكم لا تنكحها
٧٥	فلا يجد من يفصل بينهما
٣٧٧	لا يوردن ذو عاهة علي مصح
٥١- ٤٧	ولا وصية لوارث
٥٦- ٥٤	لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا يتوارث أهل ملتين
١٧٦	لا يرث الصبي حتى يستهل
٥٥	لا ترث ملة من ملة
٥٥	لا يتوارث أهل ملتين شتى
٢٨٦	لا تياسا من رزق الله تعالى

« حرف الياء »

١٥٣-١٥٢	يا بنى اسماعيل أرموا فان أباكم كان راميا
٢٨٣	يا بنى بياضة انكحوا أبا هند وانكحوا اليه
٣٧٧	يا رسول الله ان الثغر قد تكون بمشعر البعير أو بذنبه في الابل العظيمة فتجرب كلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فما أجرب الأول

- يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اختان قال صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت ٤٢٠
- يا رسول الله تأيمنت ميمونة بنت الحارث فهل لك فى أن تتزوجها فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣٦
- يا رسول الله أنزل غداً فى دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور ٥٥
- يا رسول الله كيف أصنع فى مالى ولى أخوات ؟ قال فنزلت آية الميراث « ويستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة » ١٠٢٤
- يا رسول الله وما الشغار قال تكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما ٢٥٣
- يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت أبداً ٢٠٥
- يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد ١٧
- يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك فى أحد شهيداً وعمهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزلت آية الميراث فارسل رسول الله الى عمهما فقال أعط امرأة سعد الثمن وابنتى سعد الثلثين وما بقى فهو لك ٤٤
- يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك فى أحد ولم يدع عمهما لهما مالا الا أخذه فما ترى يا رسول الله والله لا تنكحان الا ولهما مال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتينى فى ذلك فنزلت اليه سورة النساء « يوصيكم الله فى أولادكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى المرأة وصاحبها فقار لعمهما أعطهما الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقى فلك ٩٦
- يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة ؟ فبين لها ذلك فقالت لا والله لا تزوجت أبداً ٢٠٥
- يا عثمان ان الرهبانية لم تكتب علينا فما لك فى أسوة فوالله انى لأخشاكم لله وأحفظكم لحدوده ٢٠٦

- يا على لا تتبع النظرة النظرة فانما لك الاولى وليست
لك الآخرة ٢١٤
- يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
فانه افض للبصر واحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فانه له وجاء ٢٠٥-٢٠٢-١٩٨
- اليتيمة تستاذن في نفسها ٢٦٢
- اليتيمة تستامر في نفسها فان سميت فهو اذنها وان
أبت فلا جواز عليها ٢٦٥
- واليتيمة تستامر وصحتها إقرارها ٢٦٢

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

الصفحة

قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد

ابن الحسين الرحبي المعروف بابن موفق الدين

علمنا بأن العلم خير ما سعى
فيه وأولى ما له العبد دعى

وإن هذا العلم مخصوص بما
قد شاع فيه عند كل العلماء

بأنه أول علم يفقد
في الأرض حتى لا يكاد يوجد

وإن زيدا خص لا محالة
بما جباه خاتم الرسالة

فكان أولى باتباع التابع
لا سيما وقد نحاه الشافعي

٤٥

قال في الرحبية :

استجاب ميراث الوري ثلاثة
كل يفيد ربه الورائيه

وهي نسكاح وولاء ونسب
ما بعدهن للمواريث سيب

٤٨

قال في الرحبية :

والوارثون من الرجال عشرة
أسمائهم معروفة مشتهرة

الابن وابن الابن مهما نزلوا
والأب والجيد له وإن علا

والأخ من أي الجهات كانوا
قد أنزل الله به القرآنا

وابن الأخ المولى إليه بالآب
فاسمع مقبلا ليس بالكذب

والمم وابن المم من أبيه
فاشكر لدى الإيجاز والتبني

والزوج والمفق ذو السواء
فجملة الذكور مؤلدة ٥٤

قال في الرحية :

ويمنع الشخص من المرات
واحدة من طل ثلث

رق وقيل واختلاف دين
فأفهم فليس الشك كاليقين ٥٥

قال في الرحية :

والسندس فرض جدة في النسب
واحدة كانت لام وآب

وولد الأم ينال السندس
والشرط في أفراده لا يشي

وان مساوى نسب الجدات
وكن كلهن وارثات

فالسندس ينهون بالسوية
في القسمة العادلة الشرعية ٥٦

قال في الرحية :

وعسقط المسمى بذات القسري
أم أب بمسمى وسندسا سليت

وأي تكن قسري لام حجت
في كتب أهل العلم منصوصان

وان تكن بالعكس فالشولان
واتفق الكل على التصحيح

لا تسقط البمدى على الصحيح
فما لها حظ من الموارث

وكل من ادلت بغير وارث
في المذهب الاولى فقل لى حسي

وكل من ادلت بغير وارث
فما لها حظ من الموارث

قال في الرحبة :

والجد محبوب عن الميراث
بالاب في احواله الثلاث

وتسقط العدا من كل جهة
بالام فهمه وقس ما اشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا
تبغ عن الحكم الصحيح معذلا

وتسقط الاخوة بالبنين
وبالاب الادنى كما روينا

وبيني البنين كيف كانوا
سيان فيه الجمع والوجدان

ويفضل ابن الام بالاستقاط
بالجد ووجدانا فقل لى زدنى

ثم بنات الابن يسقطن متى
حاز البنات الثلاث يا فتى

١٢٠

قال الشاعر يمدح بنى امية :

ورثتم قناة الملك لا عن كلاله
عن ابني متاف عبد شمس وهاشم

١٢٤-١٢٧

وان ترد معسرة الحساب
لتنتهي فتنه الى الصواب

وتعرف القسمة والتفصيلا
وتعلم التصحيح والتأسيلا

فاستخرج الأصول في المسائل
ولا تكن عن حفظها بذاهل

فانهن سبعة أصول
ثلاثة منهن قد تعلم

وبمدها أربعة تمام
لا عول يغشروها ولا انضمام

فالسدس من ستة أسهم يرى
والسبعس والرابع من اثني عشر

والثمن ان ضم إليه السدس
فأصله الصادق فيه الحدس

أربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب أجمعونا

١٢٩

قال المتنبي يتغزل في اخته :

يا اخت معتنق الفوارس في الوغى
لاخوك ثم ارق منك وارحم

يرنو اليك مع العفاف وعنده
ان الجوس تصيب فيما تحكم

١٤٦

قال في الرجبية :

وان تجسد زوجا واما ورثا
واخوة لام حازوا الثلثا

واخوة ايضا لام واب
واستغروا المال بفرض النصب

فاجعلهم كلهم لام
واجعل أباهم خجرا في أليم

واقسم على الاخوة ثلث الثروة
فهذه المسئلة المشتركة

١٦٥

من الضلع الموجه لست تقيمها
الا ان تقوم الضلوع انكسارها

١٦٧

اتجمع ضعفا واقتداراً على الفتى
ليس مجيباً ضعفاً واقتدارها

١٦٨

قالت لنا ودمعها نؤام
على الذين ارتحلوا سلام

قاضي المسلمين النظر لحالي
واغتني بالصحيح واسمع مقال

مات زوجي وهمني بمد يدي
كيف حال النساء بمد الرجال

صبر الله في حجابنا حينا
لا حرام بل هو يوطئه حلال

علي النصيف ان اتيت يائتي
ولي الثمن ان يكن من رجيتل

١٦٩

ولي الكل اتيت بميت
هذه قصتي فسر سؤالي

ونيتدي الآن بمنا اردنا
في الجسد والاخوة اذ وعيدنا

قالني نعوما اقول السمعنا
واجمع حواشي الكلمات جمعا

واعلم بان الجسد ذو احوال
انبيك عنهن على التحوالي

يقاسم الاخوة فيهن اذا
لم يعيد القسم عليه بالاذى

فتارة ياخذ ثلثا كاملا
ان كان بالقسمة منه نازلا

ان لم يكن هناك ذو سهام
فاقتنع بالضحى عن استفهام

وثارة يأخذ ثلث الباقي
بعد ذوى الفروض والأزواق

هذا إذا ما كانت المقاسمة
تنقسم من ذاك بالمزاحمة
١٨٧

قال في الرجبة :

والأخت لا ترض مع الجسد لها
فيما عدا مسئلة كلهما

زوج وأم وهما تمامهما
فاعلم فغير اسمه علامها

تعرف يا صانع بالأكدرية
وهي بأن تعرفها حرية

فيغرض النصف لها والسدس له
حتى تعول بالفروض المجملة

ثم يعودان إلى المقاسمة
كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه
١٩٥

وقال في الرجبة :

وهو مع الإناث عند القسم

مثل أخ في سهمه والحكم

الأمع الأم فلا يعجبهما

بل ثلث المال لها يصحبها

واحبها بنى الأب لدى الاعتداد

وأفضل بنى الأم مع الأجناد

واحكم على الأخوة بعد العد

حكمك فيهم عند فقد الجد
١٩٧

وما يدرى الفقير متى غناه

وما يدرى الفسنى متى يعيل
١٩٨

قال أبو العلاء المصري :

والباء مثل البياء يخفض
للدناءة أو يجـ

٢٠١

غنيما زمانا بالتصملك والغنى
وكلا سقانا بكاسيهما الدهر

٢٧٩-٢٧٢

فما زادنا بغيا على ذي قرابة
عنايا ولا أزدى بأحساننا الفقر

٢١٨

أهتى خندف والدوس أبي

انشد الخليل وسيبويه :

٢٢٤

ان بهما اكنل أو رؤاما
خوير بين ينقسان الهاما

٢٥٤

ونحن شفرنا ابني نزار كليهما
وكلبا يطعن مرهب متقاتل

٢٥٨

قلت للشيخ لما طال منحيه
يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس

٢٦٠

وهل تروى رخصة الاطراف آتية
تكون مثواك حتى مصدر الناس

فمالت على شق وحشيتها
وقد ربح جانبها الايسر

قال امرؤ القيس :

٢٦٥-٢٦٤

الا زعمت بمياسة يقوم أننى
كبرت وأن لا يحسن السر امثالى

٢٦٥

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه
وامنع عرسى أن يزن به الخالى

الا عم صباحا ايها الكلل البالى
وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

٢٧٧-٢٧٢

فالت عصابها واستقرت بها النوى
كما قر عينا بالاياب المسافر

« حرف الألف »

أم ابراهيم بن الاسود = مليكة بنت يزيد بن قيس أخت الاسود بن يزيد
وهو تابعي جليل دخل على عائشة ١١٢

ابراہیم العربی ۲۴۱

ابراہیم بن خالد بن ابی الیمان = ابو ثور الامام ۵۱ ، ۶۴ ، ۱۰۲ ،
۱۵۲ ، ۱۶۶ ، ۱۶۹ ، ۲۴۰ ، ۲۴۴ ، ۲۴۵ ، ۲۹۶ ، ۳۱۶ ، ۳۲۶ ، ۳۴۱ ،
۴۲۲ ، ۴۰۸ ، ۳۴۹

ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي مصنف الھذب والتبتيہ واللمع =
الشيخ أبو اسحاق الشيرازي = الشيرازي ۳۰۷ ۶۱

ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ٤٩
ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣٨

أبراهيم بن ميسرة ٢٠٤
أبراهيم بن يزيد النخعي = ابن يزيد بن قيس امام الكوفة ٢٨ ، ٢٧ ،
١٢٤ ، ١٢٣ ، ٣١٧ ، ٤٠٧ ٢٠٤

ابراهيم عليه السلام ٣١٤ ٦ ٣١٣
ابي بن خلف الحمصي ٢٣٦

أبي بن كعب = أبو المنذر ويقال أبو الفضل رضي الله عنه ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٥٣

ابن الاثير الجزري = أبو السعادات مبارك ٥٥

ابو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي مصنف المذهب والتبنيه
واللمع وغيرها = ابراهيم بن علي = ابو اسحاق الشيرازي ابن اسحاق
٢٥٦ ٢٦٣ ٢٥٦ ٢٥٦

ابو اسحاق المروزي = الشيخ المروزي ٨ ١٣ ١٨ ٢٠ ٢٧ ٢٨
١٧٧ ٢١٤ ٢٤١ ٢٤٩ ٢٥٣ ٢٥٥ ٢٦٠ ٢٧٤ ٢٩١ ٣٠١ ٣٠٢
٣٠٥ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٧ ٣٨٨ ٣٩٣ ٣٩٤ ٤٠٣ ٤١٤

اسحاق بن عبد الله بن ابي فروة ٥٨

اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة ٢٣١

اسحاق عليه السلام ٢١٤ ٢١٢

ابو اسحاق عمرو بن عبد الله = السبيعي ٣٦١ ١١٢

اسعد بن زرارة ٤٣

اسماعيل بن احمد بن محمد = الروياني (صاحب بحر المذهب) ٢٤٢
٣٢٨

الاسفراييني = احمد بن محمد بن احمد الاسفراييني = ابو حامد ٣٧٥

اسماعيل بن اسلم (ضعيف) ١٧٦

الاسماعيلي = ابو بكر الاسماعيلي ٢٠١

اسماء بنت عميس ٢٣٦

اسماء بنت اللخمان ٣٧٦

ابن اسيد بن ابي العيص = عتاب بن اسيد ٢٢١

الاسود بن يزيد بن قيس النخعي ابو عمر الكوفي (صاحب ابن مسعود)
١١٢ ١١٣ ٤٠٣

الاشعث بن عبد الملك ١٦٦

الاشعث بن قيس الكندي ٢٢١

الاصم = ابو بكر الاصم ١٠٨

ابن الاعرابي ٢٠١

الاعمش سليمان بن مهران ٢٨ ٤٢ ١١٢ ١٢٤ ٢٠٢

افلع ٣١٨

- ابن بطلال المالكي (أبو الحسن) ١٢٧ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ٣٥٤
 الفيوفى صاحب التهذيب = الحسين بن مسعود الفراء ٢٠٠ ، ٢٧٥
 بقية بن الوليد ٢٠٩
 بقى بن مخلد ٢٠٩
 أبو بكر الاسماعيلي = الاسماعيلي ٢٠١
 أبو بكر الأصم = الأصم ١٠٨
 أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي = البيهقي ٢٩ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٨ ،
 ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ،
 ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،
 أبو بكر الصديق رضي الله عنه ٢٩ ، ٤٤ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ،
 ٩١ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
 ٢٣٦ ، ٣١٨ ، ٣٣١ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ،
 أبو بكر بن عياش ٢٧٥
 أبو بكر الصيرفي ٢٤٨ ، ٢٤١
 أبو بكر بن الحداد المصري ٢٦٦
 أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٤٠١
 أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة = ابن أبي شيبة ٢٦٢ ، ٢٧٠ ،
 ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٧٦ ، ٤٠٧ ،
 أبو بكر القفال = القفال ٢٨٣ ، ٢٦٩ ، ٢٥٥
 أبو بكر محمد بن اسحاق الحافظ الكبير — (ابن المنذر) ١٧١ ، ٢٤٣ ،
 ٢٨١ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٦١ ، ٤٠٨ ،
 أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري = ابن الأنباري ٢٠١
 أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري = الزهري ٤٥ ، ٥١ ، ٥٦ ،
 ٨٦ ، ٨٨ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٨ ،
 ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ،
 أبو بكر النيسابوري ٤٩
 أبو بكره ٣٧

البويطى = ابو يعقوب يوسف بن يحيى ٢٨١

بلال ٢٨٣ ، ٤٣

البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم ١٢٧

ابن البيهقي ٢٩

البيهقي = ابو بكر احمد بن الحسين بن علي ٤٠٩

ابن البيع النيسابوري = الحاكم ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٦ ،

٥٨ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٣ ،

٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،

٢٦٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦

« حرف التاء »

الترمذى = محمد بن عيسى بن سورة صاحب السنن ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٧ ،

٥٥ ، ٥٨ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ،

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ،

٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ،

تماضر بن اصبح الكلية ٦٤ ، ٦٣

تماضر زوجة عبد الرحمن بن عوف ٦٥

توت عنخ آمون ١٤٦

ابن تيمية ٢٨٢ ، ٢٧٩ ، ٥٥

« حرف الثاء »

ثابت بن قيس ٢٢٩ ، ٩٧

ابو ثور الامام = ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان ١٠٢ ، ٦٤ ، ٥٢

الثوري = سفيان بن سعيد ابو عبد الله ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٨٨ ،

١٢٩ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،

« حرف الجيم »

١٧٢	جابر بن زيد = أبو الشعثاء التميمي الأزدي البصري
٣٩ ؛ ٣٨ ؛ ٣٣ ؛ ٣٦ ؛ ٤١ ؛ ٤٤ ؛ ٤٨ ؛ ٥٥ ؛ ٩٦ ؛ ٩٧ ؛ ٩٨ ؛ ١١١ ؛ ١١٣ ؛ ١٢٣ ؛ ١٢٤ ؛ ١٢٥ ؛ ١٥١ ؛ ١٧٦ ؛ ٢٠٤ ؛ ٢١١ ؛ ٢١٣ ؛ ٢٠٣ ؛ ٢٢٣ ؛ ٢٢٦ ؛ ٢٣٠ ؛ ٢٣٨ ؛ ٢٣٩ ؛ ٢٤٦ ؛ ٢٥٢ ؛ ٢٦٢ ؛ ٤٠٨	جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري رضي الله عنهما
٢٥٩	الجارود بن معاذ
٣٣٩	الجارود بن الملقى
٥٢	جيريل عليه السلام
١٢٨	الجرجاني = محمد بن الحسن
٢١١	جرهم = بن رزاح بن عدي الأسلمي أبو عبد الرحمن رضي الله عنه
٢٨٠ ؛ ٢٤٥ ؛ ٢٤٤ ؛ ٢٤٣ ؛ ٢٠٩ ؛ ٢٦١ ؛ ٢٢٠ ؛ ٣٢٢	ابن جريج = عبد العزيز بن عبد الملك
٢٦٣ ؛ ٢٦٢ ؛ ٤٤	جرير بن حازم
١٨٨ ؛ ١٢٢	ابن جرير الطبري = أبو جعفر محمد بن جرير الطبري
٢٤٣	جعفر بن برقان
٢٢٧ ؛ ٢٣ ؛ ٢٢٨	جعفر بن محمد الباقر بن علي = جعفر الصادق
٣٢٣ ؛ ٣١٧	أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري = الطحاوي
٢٣٧ ؛ ٢٣٦ ؛ ٢٢٨	جعفر بن أبي طالب
١٨٨ ؛ ١٢١	أبو جعفر محمد بن جرير = ابن جرير الطبري
١٧٨	جمال عبد الناصر محمد نجيب المطيبي = عبد الناصر
٢٥٧	أبو حمزة
٢٠٩	أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري
٢٧٥ ؛ ٢٧٤	جميل بن زيد
٢٧٥	الجهم
٢٧٢ ؛ ٢٧٠ ؛ ٣٦٩ ؛ ٣٦٨ ؛ ٢٨٣ ؛ ٢٨٢ ؛ ٢٧٦	أبو الجهم

ابن الجوزى (أبو الفرج) ٢٠٩ ، ٢٧٦
 الجوهرى (صاحب الصحاح) = الحسن بن على ٤١٣
 حويرية بنت الحارث الخزاعية ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠
 الجوينى = الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين ٢٠٦ ، ٢٨٩
 جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الحافظ الامام ٢٧٥

« حرف الحاء »

أبو حاتم الرازى = محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهزيان مولى
 تميم بن حنظلة النطفانى ٣٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥
 ابن أبى حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلى
 ٢٠٩ ، ٢٨٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩
 أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستى = ابن حبان ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩ ،
 ٨٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٣٠ ،
 ٣٣١ ، ٣٥٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٥ ، ٤١٩
 الحارث الأعور = ابن عبد الله الهمدانى الخارثى أبو زهير الكوفى ١١٩
 الحارث بن عبد ٥٢
 الحارث بن ضرار ٢٢٩
 الحارث بن قيس ٤١٢
 حارث بن قيس الاسدى ٤١٢
 أبو حازم ٢١٠
 الحازمى ٣٦٢
 حاطب بن أبى بلتعة ٢٣٧
 الحاكم = أبو عبد الله بن البيع النيسابورى = ابن البيع النيسابورى ٣٨
 أبو حامد الاسفراينى = أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراينى =
 الاسفراينى = الشيخ أبو حامد المروذى (القاضى) ٢٧٧
 ابن حبان = أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستى ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩

أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧
 حبيب بن أبي ثابت ١١٢
 الحجاج بن ارطاة النخعي الكوفي (معروف بالتدليس) ٢٤٤ ، ٤٠٥
 ابن حجر = الحافظ ابن حجر = القاضي الحافظ الكبير شهاب الدين
 الفسقلاني ٥٥٠ ، ٥٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١١٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ،
 ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ،
 ٢٨٢ ، ٣٠٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
 ٣٧٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨
 ابن الحداد ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٣٠٥
 حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ٢٨٣ ، ٢٢٩
 الحرث بن قيس ٣٥١
 حرملة بن النعمان ٢٠١ ، ٢٠٠
 ابن حزم ٨٦ ، ٢٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٦٠ ، ٤٠٨
 حسان بن ثابت ٢٣٨
 أبو الحسن = ابن بطلال (المالكي) ١٢٧ ، ١٧٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٧٧ ، ٣٠٤
 الحسن البصري ٥٣ ، ٨٨ ، ٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٢٦ ،
 ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٦٣
 الحسن بن صالح ٩٠
 الحسن بن علي = الجوهري = صاحب الصحاح ٤١٣
 أبو الحسن علي بن عمر الحافظ صاحب السنن = الدارقطني ٣٨ ، ٣٩ ،
 ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٨٧ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ،
 ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٢
 الحسين بن علي بن الحسين رضي الله عنه ٣٢ ، ٤٩ ، ١١٢ ، ١٨٢ ،
 ١٩٩ ، ٤٠٨
 أبو الحسن الماوردي اقضى القضاة = الموردي ٢٠٦
 الحسن بن واقد ٣٢٥
 حسين بن محمد ٢٦٢ ، ٢٦٣

حسين = القاضي حسين

الحسين بن مسعود القراء = البغوى صاحب التهذيب . . ٢٠٠ ، ٢٥٧

ابن حصین ۲۱۶ - ۲۱۷

این

FAT # TY. # RTG

خص بن عمر بن أبي العطف (ضعفه ابن معين والبخاري) ٢٨

حفصة بنت عمر بن الخطاب و بنت أم المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب

رضی اللہ عنہما ۲۱۴ ، ۲۲ ، ۲۲۷ ، ۲۲۶ ، ۲۲۹ ، ۲۱۷ ، ۲۱۶

الحقني = الشيخ

الحكم بن عيينة = ابن عيينة ٤٤٧ : ٤٨٧ : ٣٥٠ : ٢٨٧ : ٤٠٨

الحكم بين عبدة

م حليم ابنة الحرث بن هشام

حکیم بن حرام

خفاد شيعه ابى حنيفه

عبد بن سلمة

محمد بن ابی سلیمان

حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٤٦ ، ٤٤٧

حمنة بنت جحش — زوجة حمص

احمدى - عبد الله بن الزبير القشيري شيخ البخاري

منظمة برادير للمياه

حديقة - النصارى فى ايام الامام احمد بن حنبل

6 95 6 96 6 AA 6 AE 6 V 6 73 6 78 6 7Y 6 7I 6 09 6 0V 6

* 174 : 175 * 176 : 177 * 178 : 10V : 18V : 191 : 117 :

• 144 • 145 • 146 • 147 • 148 •

6-1710 (1710-1711) : 1004-1005 (1004-1005) : 1006-1007 (1006-1007)

[illegible]

Y Y Y : Y Y Y : Y Y Y : Y Y Y : Y Y Y : Y Y Y : Y Y Y : Y Y Y :

[illegible]

٢٢٢	د. الحوفي
٢٥٢	حويصة..

« حرف الخاء »

٤٠١	٢٨	خارجة بن زيد بن ثابت
٤٨	خارجة بن عمرو
..	خالد بن زيد = أبو أيوب الأنصاري
..	خالد بن سعيد بن العاص
٢٨٠	خالد بن معدان
٢٣٦	أم خالد بن الوليد
٤٥	٤٣	٤١	خباب بن الارت
٢٢٣	٢٢٢	٢٠٣	خديجة بنت خويلد (أم المؤمنين رضى الله عنها)
٢٢٤	٢٣١
١٢٧٠	أبو الخصيب نافع بن ميسرة
٤٠٧	٣٦٩	٣٥٨	٣٢٦	٢٨١	٤٠	الخطابي = أبو سليمان الخطابي
٣٥٤	٣٩	الخطيب
٣٥٨	ابن خلف القاضي
٣٢٤	٥٦	الخليل بن مرة (وهو واه)
٢٦٦	٢٦٣	٢٦١	خنساء بنت خدام الأنصارية
٢٢٧	خنيس بن حذافة السهمي
٢٨٠	خولف عبد الحميد بن سليمان
٢٦٣	٢٠٦	خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقصى
٣٢٣	٤٥	خلاص بن عمرو
٤٠٨	٣٣٩	٣٣١	الخلال
٢٧١	٣٩	ابن خيثمة
٢١٩	ابن خيران = أبو علي بن خيران

« حرف الدال »

الدارقطني = أبو الحسن علي بن عمر الحافظ صاحب السنن	
الدارمي	٢٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٨ ، ٣٧
داود عليه السلام	٢٤١ ، ٢٣٩
داود بن علي الظاهري	٦٩ ، ١٣١ ، ١٨٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢٧٢ ، ٢٩٧ ، ٣١٦ ، ٣٣٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨٧
أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني	٣٩ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥
	٥٨ ، ٦٠ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٥ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤٢٠
داود بن الحصين	٢١٣ ، ٤٠٥
أبو داود الطيالسي	٢٤٣
داود المطار	٣٩
دحية الكلبى	٢٣٥
الذراوردى	٥٢
أبو الدرداء = عويمر بن مالك	٥١ ، ١٨٨ ، ٢١٤ ، ٢٣١
أبن دقيق العيد	٢٥٩ ، ٢٣١
الدميرى	٢٢٥
الدولابى	٢٠٠
أبن الديع الشيباني	٢٧٦
أبن الديلمى	٤١٩

« حرف الذال »

الحافظ الذهبي	٢٧٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢
---------------	-----------------

« حرف الراء »

الرازي = أبو زوعة واسمه عبد الله بن عبد الكريم	١١٢	٢٥٩	٢٨٨
أبو رافع	٢٧٧	٣٥٩	٣٥٠
رافع بن خديج	٣٦٣	٣٤٤	١٢٥
الرافعي (عبد الكريم بن محمد عبد الكريم) الامام	١١٢	١٩٣	٢٨١
ابن راهوية = اسحاق بن ابراهيم بن راهوية	٢٠	٢٠	٢٠
الربيع	٢٠	٢٠	٢٠
ربيعة بن ابي عبد الرحمن المعروف بربيعة الراي	٨٨	٢٧٢	٣٢٦
الرحبي = أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرحبي الامام	٤٥	٤٥	٩٤
العلامة المعروف بابن موفق الدين	٤٥	٤٥	٩٤
ابن رزاح بن عدي الأسلمي أبو عبد الرحمن = جرهد	٢٠	٢٠	٢٠
ابن رشد	٣٢٦	٢٠	٢٠
السيد رشيد رضا	٢٢١	٢٠	٢٠
رعمسيس	١٤٦	٢٠	٢٠
أبو رغال	٣٥٠	٢٠	٢٠
رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن ذريق الانصاري	٤٩	٢٠	٢٠
الزرقى أبو معاذ	٤٩	٢٠	٢٠
رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٢٣	٢٢٧	٢٠
الرويانى = اسماعيل بن احمد بن محمد صاحب بحر المذهب	٢٠	٢٠	٢٠
ريحانة	٣٥٣	٢٠	٢٠

« حرف الزاي »

الزبير بن العوام	٣٤	٢٠	٢٠
ابن الزبير = عبد الله بن الزبير	٦٣	٦٤	١١٠
٣١٧	٣٢٣	٣٣٠	٢٧٢

١٧٦ أبو الزبير

.. .. أبو زرعة الرازي = الرازي = عبد الله بن عبد الكريم

٢٢٦ الزركشي

٣١٦ ، ٢٦٠ ، ١٧٦ ، ٩٤ ، ٩٠ زفر (صاحب أبي خنيفة)

١٣٨ زفر بن أوس الطائي

.. .. أبو زكريا = محبى الدين بن شرف النووى الشارح الأول للمذهب =

النووى ١ ، ٢٢ ، ١١٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣١٨ ، ٣٣١ ؛
٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٤٠٧

٢٦٦ الزمخشري

٤١٤ ، ٤١٦ ، ٣٨ أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان

.. .. الزهرى = أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى

٢٣٦ زياد بن عبد الله الهلالي

٥٢ زيد بن أسلم

زيد بن ثابت رضى الله عنه ٢٣ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٩ ، ٨٢ ؛
٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ؛
١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ؛
١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٣

٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣١ زيد بن حارث الكلبي

٢٦٣ زيد بن حباب

٣٧٥ ، ٣٧٤ زيد بن كعب البهزى

٣٧٤ ، ٣٧٣ زيد بن كعب بن عجرة

٢٨٢ أبو زيد

٢٠٠ ، ٣٨ زيد العمى (ضعيف)

٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٥ زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٢٠ زينب بنت جحش بن رئاب

٢٢٨ ، ٢٢٣ زينب بنت خزيمة من بنى عامر بن صعصعة

٣٣١ زينب امرأة ابن مسعود

« حرف السين »

٢٧٨ الساجي
 ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٦ سالم مولى ابي حنيفة
 ٤١٢ ، ٣٥٠ ، ٢٠٩ سالم بن دينار الهجيمي البصري
 ٣٤٢ مولى السامري
 ٣٦١ سيرة
 ٣٦١ ، ١١٢ السبيعي = ابو اسحاق عمرو بن عبد الله
 ٢٧٦ السخاوي الحافظ
 ، ٢٧٧ ، ١٨٨ ، ٩٠ ، ٨٥ ، ٢٠ ابن سريج = ابو العباس احمد بن عمر
 ٤٠٩ ، ٣٤٧
 ٥٥ ابو السعادات مبارك = ابن الاثير الجزري
 ١٥٣ ، ١٥١ ، ١١٠ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٧٧ ، ٤٤ ، ٤٢ سعد بن الربيع
 ١٩٩ سعد بن هشام
 ، ٢٠٦ ، ١٩٩ ، ٤٣ سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه ويقال سعد بن مالك
 ٣٧ ٣٧٦ ، ٣٣٨ ، ٣٣١
 ٣٧ سعيد بن ابي كعب
 ، ٢٥٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤١ ، ٥٤ ، ٤٦ ، ٤١ ، ٢٨ ابو سعيد الاصطخري
 ، ٤٢٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٠ ، ٣٠٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦
 ٤٢٩
 ٣٩ ابو سعيد البقال
 ٣٥٨ ، ٢٧١ ، ١٩٩ سعيد بن جبير
 ٩١ ، ٥٢ ، ٣٩ ابو سعيد الخدري
 ٢٧٠ سعيد بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان
 ٤٧ سعيد بن ابي سعيد المقبري = المقبري
 ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٢ ، ٧٧ ، ٥٩ ، ٣٢ سعيد بن المسيب = ابن المسيب
 ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٢٩٧ ، ٢٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٠٦ ، ١٨٧
 ٤٠١ ، ٣٨٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧١ ، ٣٢٦

٢٧٦ ، ٢٠٣ ، ٤٤	سعيد بن منصور
٣٨٢ ، ٣٧٩ ، ٣٧٥	السقاريني
٤٠٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٥٧ ، ٢٢٢	ابو سفيان بن حرب
٢٨٢ ، ١٢٤ ، ٩٤ ، ٦٤	سفيان بن سعيد ابو عبد الله الثوري = الثوري
٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩	
٦٤	سفيان بن عيينة = ابن عيينة
٣٩	سفيان بن وكيع وهو ضعيف
٢٢٤	السكران بن عمرو بن عبد سمس
٥٥	ابن السكن قيس
٣٦٥	سكينة بنت حنظلة
٣٢٩ ، ٢٨٣ ، ٢٧٨	سلمان الفارسي
١١٢ ، ١٠١ ، ٩٧	سلمان بن ربيعة قاضي الكوفة
٢٢٨	سلمة امامة بنت حمزة بن عبد المطلب
٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١١ ، ٢٠٨	ام سلمة ام المؤمنين رضى الله عنها
٣٦٦ ، ٣١٩	
٣١٧ ، ٢١١ ، ٥٥ ، ٥٢	ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
٣٦٦ ، ٢٢٨	ابو سلمة عبد الله بن عبد الاسد بن مخزوم
٢٣٦	سلمى بنت عميم
٤٧ ، ٣٨	سليمان الاحول
٥٠	سليمان بن الاشعث السجستاني = او داود
٢٨٠	سليمان بن أبي الجون
٢٦٣	سليمان بن حرب
٥٢	ابو سليمان الخطابي = الخطابي
٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٥٨	سليمان الشاذكوني (متروك)
٤٠١	سليمان بن موسى
	سليمان بن يسار

١١٢ سماعة بن حرب
٢٤٨ السمرقندي
٢٨١ ٢٧٩ ٢١٠ ١٩٩ ٣٩ سمرة بن جندب رضى الله عنه
٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٣٣١ ٣٦٩ ٣٩١
٢٠١ سهل بن حنيف
٤٠٧ السهيلي
٣٥٨ ٣٠٢ ٣٠١ ١٧٠ سهل بن سعد الساعدي
٤٠٧ السهيلي
٢٢٥ ٢٢٤ ٢٢٠ سودة بنت زمعة
٢٣٥ ٣٩ سلام (ضعيف)
٢٣٦ سلامة بنت عميس
٣٤٨ ٣٢٤ سيبويه
٤١٣ ابن سيدة (صاحب المحكم)
٥٩ ٨٨ ٨٧ ٨٠ (مالك) ابن سيرين (محمد مولى انس بن مالك)
٣٦٣ ٣٤٩ ١٨٢ ١١٢
٢٣٨ ٢٣٧ سيرين
.. .. . السيوطي الامام الحافظ (جلال الدين السيوطي)

« خرف الشين »

الشافعي (الامام محمد بن ادریس الملقب) صاحب المذهب ٦ ، ٢٤ .
 ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ١٢٠ ،
 ١٢١ ، ١٢٩ ، ١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ،
 ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ،
 ٣٢٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ،
 ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٧ .

ابن شبرمة ٢٤٣

شريح = القاضي شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي الكوفي ٨٠ ،
 ٩٥ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ٢٨٩

شريك بن عبد الله بن أبي نمر ٥٢

شعبة بن الحجاج العتكي ١٢٥ ، ٦٤

الشعبي (عامر بن شراحيل) ٣٣ ، ٥٣ ، ٩٠ ، ١١٢ ، ١٦٤ ، ٢٤٨ ،
 ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٣٣٠ ، ٣٥١ ، ٤٠٣

شعيب عليه السلام ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٤١ ، ٤١٣

شمس الدين الزرعي = ابن القيم ١٩٨ ، ٢٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨

ابن شهاب الزهري = الزهري = أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب
 الزهري

شهاب الدين المسقلاني = ابن حجر القاضي الحافظ الكبير

الشوكاني قاضي صنعاء ٣٦١ ، ٣٥١

ابن أبي شيبة (أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة)

الشيرازي = الشيخ أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي
 مصنف المذهب والتنبية واللمع وغيرها = أبو اسحاق الشيرازي = إبراهيم
 ابن علي

« حرف الصاد »

أبو صالح ذكوان السمان ١٧٢

صالح بن موسى الطلحي ٢٧٦

ابن الصباغ = أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد (صاحب
 الشامل) ٤٦ ، ٦٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ،
 ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢٥

صفوان بن أمية ٢٢٢ ، ٣٥١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦

صفية بنت حيي بن أخطب ٢٣٥ ، ٢٢٠

أبو الصديق ٣٩

صدي بن عجلان الباهلي = أبو امامة الباهلي
 الصنابغ بن الأسر الأحمر رضى الله عنه ٢٠١
 ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان الشهرزورى) ٢٠٩ ، ٤٣
 الصيمرى = عبد الواحد بن الحسين بن محمد ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ،
 ٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٣ ، ٣٣٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢

« حرف الصاد »

الضحاك = ابن مخلد الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل .. ٤٢٠
 ابن الضحاك ٤١٩
 ضمرة ٤٩

« حرف الطاء »

أبو طالب = عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ٢٠٣ ، ٥٥
 طالب ٥٥
 طاوس = ابن كيسان اليماني ٤٠٨ ، ٣٤٦ ، ٨١ ، ٨٠
 الطبراني = أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٨ ،
 ٤٩ ، ٥٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٤٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣
 الطبرى = أبو على الطبرى ٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٥٦ ، ٢٧٤ ، ٣٨٤
 الطحاوى = الامام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصرى =
 أبو جعفر = أحمد بن محمد
 الطفيل بن الحارث بن عبد المطلب ٢٢٨
 طلحة بن عبيد الله بن الزبير ٣٣٩
 أبو الطيب بن سلمة ٤٠٢
 أبو الطيب = القاضى ٢٢١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣١١
 الطيبى ٢٠١
 عائشة = أم المؤمنين الصديقة ابنة الصديق رضى الله عنها ٢٩ ، ٣١ ،
 ٤٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ،
 ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

٢٧٤ ؛ ٢٧٥ ؛ ٢٧٦ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٨١ ؛ ٢٨٣ ؛ ٢٨٥ ؛ ٢٩٦ ؛ ٢٩٧ ؛ ٣٠٦ ؛
 ٣١٥ ؛ ٣١٦ ؛ ٣١٧ ؛ ٣١٨ ؛ ٣١٩ ؛ ٣٢٢ ؛ ٣٢٤ ؛ ٣٢٥ ؛ ٣٢٧ ؛ ٣٣٠ ؛
 ٣٣٤ ؛ ٣٦٣ ؛ ٣٧١ ؛ ٣٧٧

عاصم الاحول
 أبو العاصي بن الربيع = زوج زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا رجح النووي أو صوب ثبوت ألباء في العاصي لكونه اسم فاعل ناقص محلى
 بال وقد ألزم بهذه الصورة في تهذيب الأسماء واللغات والأذكار والمجموع
 في عمرو بن العاص ٤٠٨ ؛ ٤٠٧ ؛ ٤٠٥

العباس بن عبد المطلب ١٢٨ ؛ ١٤٤ ؛ ٢٠٨ ؛ ٢٣٦ ؛ ٢٣٧ ؛
 أبو العباس = ابن القاضي ٢٧٢

أبو العباس بن سريج = ابن سريج
 العباس بن عبد الله بن عباس ٣٥٢

أبو العباس بن القاص ٢٦٩
 عبد الأعلى ٢٧٠

ابن عبد البر ٣٩ ؛ ٥٨ ؛ ٨٦ ؛ ٢٤٣ ؛ ٢٨٠ ؛ ٣٣٠ ؛ ٣٣١ ؛ ٣٥٠ ؛ ٤٠٧ ؛
 ابن عبد الحق ٨٦

عبد ربه ٣٠١
 أبو عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة

ابن سلامان بن كهيل النخعي الفقيه وقيل أبو عمرو ١١٣
 عبد الرحمن بن ثروان الأودي ٣٥٨ ؛ ٣٥٩

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ٢٣٨
 عبد الرحمن بن الحكم ٣٥٢

عبد الرحمن بن أبي الزناد (وثقه النسائي وضعفه الجمهور) ٣٨
 عبد الرحمن بن سليمان بن الفيل ٣٦٦

عبد الرحمن بن شعيب = النسائي
 عبد الرحمن بن حجر الدوس = أبو هريرة ٣٨ ؛ ٤٣ ؛ ٥٢ ؛ ٥٥ ؛ ٥٨ ؛

٥٩ ؛ ١٧٥ ؛ ١٧٦ ؛ ٢٠٠ ؛ ٢٠٩ ؛ ٢١٠ ؛ ٢١٣ ؛ ٢٤٠ ؛ ٢٤٢ ؛ ٢٤٤ ؛
 ٢٤٨ ؛ ٢٥٠ ؛ ٢٦٣ ؛ ٢٧١ ؛ ٢٧٢ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٨٣ ؛ ٣٠١ ؛ ٣٠٣ ؛ ٣٠٧ ؛

٣١٤	٣١٨	٣٢٥	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٥٣	٣٥٩	٣٦٣	٣٦٩
عبد الرحمن بن عوف	٤١	٤٢	٦٣	٦٤	٦٥	٢٨٣	٣٠٣	٣٥٠	٣٥١
عبد الرحمن بن محمد بن ادريس بن المنذر الحنظلي = ابن أبي حاتم	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥١	٣٥٣	٣٥٩	٣٦٣	٣٦٩
عبد الرحمن بن مهدي	٢٧٢	٢٧٥	٢٩٧	٣١٩	٣٥١	٣٥٣	٣٥٩	٣٦٣	٣٦٩
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠
عبد الرحمن بن يزيد	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠
عبد الرزاق	٣٩	٥٨	٢٠٦	٢٧٥	٣١٩	٣٢٠	٣٥١	٣٥٣	٣٥٩
عبد شمس	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥
عبد العزيز بن عبد الملك = ابن جريج	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥
عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الامام = الرافعي	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥
عبد الله بن احمد بن حنبل	١٧٦	٢٧١	٢٩٧	٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣
عبد الله بن امية	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣
عبد الله بن حكيم	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧	٢٧٨
عبد الله بن جعفر المديني	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
عبد الله بن دينار	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧
عبد الله بن ذكوان = ابو الزناد	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧
عبد الله بن الزبير = ابن الزبير	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧
عبد الله بن الزبير القرشي شيخ البخاري = الحميدي	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧
ابو عبد الله الزبيري	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥
عبد الله بن زيد	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨
عبد الله بن شبرمة	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢
عبد الله بن شداد	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠

ابو عبد الله الشيباني = أحمد بن حنبل الامام

عبد الله بن أبي طلحة

عبد الله بن عباس ٢٦ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ،
٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ،
١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ،
٢٥٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ،
٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،
٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨

عبد الله بن عبد الكريم = أبو زرعة الرازي

عبد الله بن عبيد الله بن عمير

عبد الله بن عمر بن الخطاب = ابن عمر ٣١ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ،
٥٥ ، ٩٧ ، ١٢٦ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ،
٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣١٧ ،
٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ،
٣٦٩ ، ٣٧٥ ، ٤٠١ ، ٤١٢

عبد الله بن عمرو بن العاص ٣٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠

عبد الله بن قيس رضي الله عنه = أبو موسى الأشعري ٩٧ ، ١٠٢ ، ١١١ ،
١١٣ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩

عبد الله بن كعب بن منبة الخثعمي

عبد الله بن الماجشون

عبد الله = ابن المبارك

عبد الله بن محرر

عبد الله بن محمد صلى الله عليه وسلم

أبو عبد الله بن محمد بن أحمد الانصاري = القرطبي ٢٠٢ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ،
٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٥٤

عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب

أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرحبي الامام العلامة
المعروف بابن موفق الدين = الرحبي عبد الله بن مروان

عبد الله بن مسعود = ابن مسعود ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٨٨ ،

٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
 ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
 ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٤٣ ،
 ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨

ابن عبد الله الهمداني الخارقي أبو زهير الكوفي = الحارث الاعور

عبد المجيد بن سهل ٢٤٤ ، ٤١٤

عبد الناصر = جمال عبد الناصر محمد نجيب المطيعي

عبيد الله بن جحش ٢٣٠ ، ٢٣١

عبد الله بن رحر ٢٤٣

عبيد بن سعد ٢٠٤

أبو عبيد بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٣٧ ، ٣٩ ، ١١٢ ، ٣٠١ ، ٣١٦ ،
 ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤٠٥

عبيد الله بن عمر ٤٩

عتاب بن أسيد (ابن أسيد بن أبي العيص)

العترة ٣٢٦ ، ٤٠٣

عثمان البتي ٣٢١ ، ٣٤٦ ، ١٨٨

عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي الله عنه ٥ ، ٣٤ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٦٤ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩

عثمان بن مظعون ١٩٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤

العجلي ١١٢

أبو عجلان ٢٨٠

عدي بن الفضل ٢٧١

ابن عدي ٣٩ ، ٤٨ ، ٢٠٩ ، ٢٤٣ ، ٢٧٥

ابن العربي ٢١٠

عروة بن الزبير ٢٠٦ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٣١٨ ،
 ٣١٩ ، ٣٢٦ ، ٤٠١ ، ٤٠٣

عروة بن مسعود ٣٥١
 العزيمى ٤٠٥
 العزيزى ٢٨١
 ابن عساكر = الحافظ ٢٧٥
 عطاء بن يسار ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢٨٩ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٨٨ ، ٤٠٨

أبو عطية الوادعى ٣١٦ ، ٣١٦
 عقبة بن عامر ٢٦٩ ، ٢٥٩ ، ٢٨٨
 عقيل بن أبي طالب ٢٠٧ ، ٥٥
 العقيلي ٣٩
 عكرمة بن إبراهيم ٢٧٥
 عكرمة بن أبي جهل ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢١ ، ٢٠٠
 عكرمة بن خالد ٢٧٦ ، ٢٤٥
 علقمة ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١١٢ ، ٤٤
 العلقمى ٢٢٥
 على بن جعفر ٣٩

أبو على بن خيران = ابن خيران

على بن أبي طالب ٥ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨

أبو على الطبرى = الطبرى

على بن عبد العزيز ٣٩
 على النخعى ٤٠٧

أبو على بن أبي هريرة ٤١٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٨٨ ، ٨٨

عمار بن ابي سليمان = شيخ ابو حنيفة ١١٢

عمار بن يار ٤٣

عمران بن الحصين ١٢١ ، ١٨٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٧ ، ٣٥٣

ابو عمران = ابراهيم بن الاسود بن يزيد بن قيس بن الاسود بن عمرو
ابن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي الكوفي فقيه اهل الكوفة

عمر بن حفص بن غيات ٤٢

عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفاروق ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ،
٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ،
٩١ ، ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ،
١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،
٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ،
٣٣٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٠٨ ..

عمر بن راشد ٥٦

عمر بن عبد العزيز ٥٧ ، ٥١

عمرو بن أمية الضمري ٢٥٧ ، ١٧٧

عمرو بن برق (ضعيف) ٥٨

عمرو بن ابي الجوار ١٠١

عمرو بن جارحة ٤٧ ، ٤٨

عمرو بن دينار ٣٢٠ ، ٣٤٦ ، ٣٨٨

عمرو بن شعيب ١٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٤ ،
٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ..

جد عمرو بن شعيب ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ١١٥

عمرو بن العاص ٢٠٠ ، ٢٨٣ ، ٤٠٧

ابو عمرو بن عيد الرحمن بن عمرو = الأوزاعي

عمرو بن عطاء بن وراز (مجهول)

عمرو بن أم مكتوم = ابن أم مكتوم الصحابي الأعمى ٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ..

٣٧.

عمرو بن منصور ٢٥٨

القفال = أبو بكر القفال
 أبو قلابة
 قيس بن الحارث
 ابن القيم = شمس الدين الزرعي

« حرف الكاف »

ابن كثير
 كثير بن مسلم (ضعيف)
 الكرخي
 الكسائي
 كعب بن زيد
 الكلبى
 أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كنانة بن الربيع بن أبي الخثيق
 كوثر بن حكيم (متروك)

« حرف اللام »

ابن اللبان
 ابن لهيعة
 الليث بن سعد
 ابن أبي ليلى = محمد بن أبي ليلى
 ٢٦٥ ، ٣٢٢ ، ٣٥١

« حرف الميم »

ابن ماجة القزويني صاحب السنن ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٥ ،
 ٥٨ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٤٢ ،

٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣١ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٩ ، ٤٠٥ ، ٤١٢

٢٣٨ ، ٢٣٧ مارية

مالك بن انس امام دار الهجرة ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ،
١٢١ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ،
١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ،
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ،
٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٤ ، ٤٢٨

٢٤٣ ابو مالك الجنبي

٢٥٦ الماوردى = ابو الحسن الماوردى اقضى القضاة

٣٥٩ ابن المبارك = عبد الله بن المبارك

١٤٦ المتنبى

٣٢٢ المثنى بن الصباح

٣٢٣ ، ١٥٣ ، ٤٧ مجاهد بن جبر الفسي

.. .. . الحاملى = احمد بن محمد بن احمد بن القاسم صاحب المجموع

٢٧٠ محمد بن احمد بن الحجاج الرقى

محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران مولى تميم بن حنظلة

٢٧٠ الفطافى = ابو حاتم الرازى

٢٤٣ ، ١٧٦ محمد بن اسحاق

محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفى = البخارى

٣٦٥ محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين

١٩٩ محمد بن ثابت

٢١١ محمد بن جحش

١٩٩ ، ٥٢ محمد بن الحارث المخزومى

محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى خنيفة ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٧٧ ،

٨٤ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٥٧ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ،

٢٨٥ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣

.. .. .	محمد بن الحسن = الجرجاني
٥٨	محمد بن راشد
.. .. .	ابو محمد عبد الله بن يوسف = الجويني والد امام الحرمين
١٩٩	محمد بن عبد الرحمن البيلجاني
٢٠١	محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
٢٧	محمد بن عقبة السدوسي
٢٥٧ ، ٢٥٦	محمد بن علي بن أبي طالب
٥٢	محمد عمرو
.. .. .	محمد بن عيسى بن سورة = الترمذي
٢٨	محمد بن القاسم الاسدي (ضعفه أحمد)
٢٥٧	محمد بن كعب
.. .. .	محمد بن أبي ليلى = ابن أبي ليلى
٤٥	محمد بن محمد سبط المارديني الامام الشيخ
٨٥	محمد بن مسلمة الانصاري
.. .. .	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري = الزهري
١٢٤	محمد بن المنكر
.. .. .	محمد نجيب المطيعي = الشيخ المطيعي رئيس قسم السنة وعلوم الحديث
١	جامعة أم درمان الاسلامية وصاحب التكملة
٨٦	محمد بن نصر
٢٠٦	محمد بن يزيد الحزامي
٢٥٢	محيصة
.. .. .	محيي الدين النووي = الشيخ أبو زكريا محيي الدين النووي
٢٨٨	ابن المديني
٢٥٠	المديني
٢٢٥	مرثد بن أبي مرثد
٢٠٩	ابن مردويه

ابن المزيان ١٧٧ ، ١٧٥
 مروان بن الحكم ٣٥٣
 المروزي = ابو اسحاق المروزي
 المزني اسماعيل بن يحيى الامام صاحب الشافعي وصاحب المختصر ٢٠ ، ٥٤ ، ١٦٧ ، ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٤٤ ، ٣٩٣ ، ٤٣٠
 مسافع بن صفوان المصطلقى
 مسروق بن عبد الله
 مسعدة بن اليسع الباهلي
 مسعود بن عامر
 ابن مسعود = عبد الله بن مسعود
 المسعودي ٣٨ ، ٥٦ ، ١٢١ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣
 مسلم بن الحجاج القشيري ٤٨ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ١٧٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣
 المسور بن مخرمة
 ابن المسيب = سعيد بن المسيب
 مشرح الجعافري البصري ابو مصعب ٣٥٩
 مشرح بن هاعان
 مصعب بن الزبير
 مصعب بن عمير = ابو عبد الله مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف
 ابن عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة القرشي العبدي من فضلاء الصحابة
 وخيارهم والسابقين للاسلام اسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم في دار
 ابن الأرقم وكنم اسلامه خوفا من امه وقومه ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١
 معاذ بن جبل
 معاوية بن ابي سفيان ٣٤ ، ٥٥ ، ١٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٥٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١

٢٤٤	٤٨	معقل بن يسار
٣١٣		معمّر بن سليمان الرقي
٤١٣	٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٢٠٦ ، ٣٩	معمّر بن راشد
٢٧٥	٢٧٠ ، ٢٠٩ ، ٣٨	ابن معين = يحيى بن معين
٢٨٨	٢٨٦ ، ٢٦١ ، ٢٢٢ ، ٢١٣ ، ٩١ ، ٨٤	المغيرة بن شعبة
٢٧١		المغيرة بن موسى البصري
		المقبري = سعيد بن أبي سعيد المقبري
٢٤٣		المقريزي
٢٢٧		المقوقس حاكم الاسكندرية
		ابن أم مكتوم = عمرو الصحابي الاعمى
٢٨٠	٢٧٩ ، ٣٨	المنأوي
٢٤٣		مندل
٢٢٥		المنذري = الحافظ صاحب الترغيب والترهيب
٢٢١		المنذر بن الحارث بن أبي جيلة الفسائي
		ابن المنذر = أبو بكر محمد بن اسحاق الحافظ الكبير
		أبو منصور = الأزهرى
٣٠٧		ابن المنير
٢٧		مهاجر بن كثير الصنعاني (ضعيف)
٣٩		ابن المواق
٤٤	٣٨	مورق العجلي
		أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس رضى الله عنه ٩٧ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩
١١٢		أبو موسى أمير الكوفة
٢٤٠	٢٥٧ ، ٢٣٦ ، ٢٢٣	موسى عليه السلام
٢٥٨		موسى بن عبيد الربدي

موسى بن عقبة ٢٤٣
 !ميمون بن أبى حمزة ١١٣
 ميمونة بنت الحارث بن خرق الهلالية ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٧٧

« حرف النون »

نافع ٣٥٣ ، ٣١٩ ، ٢٦١
 نبهان مولى أم سلمة شيخ الأزهرى ٢١١
 النحاس ٣٤٨
 النخعى ٥٣ ، ١٢ ، ١٧٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٤٠٣
 النسائى = عبد الرحمن بن شعيب صاحب الجيى أحد الستة والستين
 الكبرى ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١١٩ ،
 ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٦٩ ، ٤٠٣ ، ٤١٢
 النعمان بن ثابت الامام = أبو حنيفة صاحب المذهب
 أبو النعمان الأزدي ٣٠٣
 النعمان بن المنذر ٢٢١
 أبو نعيم ٣٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٣٥٨
 نقرتيتى ١٤٦
 نوح بن دراج ٢٤٣ ، ٢٧٠
 نوفل بن معاوية ٢١٢ ، ٢٢٢ ، ٤١٤
 النووى = أبو زكريا = محبى الدين بن شرف النووى الشارح الاول
 للمذهب

« حرف الهاء »

هارون الرشيد ١٧٢ ، ٢٣٦
 هاشم جد النبى صلى الله عليه وسلم ١٢٧

١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨	أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدوسي
١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨	الزهري بن شرحبيل بالتصغير الأودي الكوفي شقة مخضرم ٩٧ ، ١١٠ ، ١١١
٤٩	هشام بن حسان
٢٠٩	هشام بن خالد
٢٤٣	هشام بن سعد
٣١٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٠ ، ٢٤٣ ، ٣٤٠	هشام بن عروة
٢٢٨	هند بنت أبي أمية خديفة بن المغيرة المخزومي (أم سلمة)
٣٣٠	ابن أبي هند
٤٠٦	أبو هند
٣٢٥ ، ٢٦٣	الهيثمي الحافظ صاحب مجمع الزوائد

« حرف الواو »

٢٧٩	واثلة بن الأسقع
٣٠٢	واصل الأحذب
٢١٣	واقد بن عبد الرحمن
٢٠٣	ورقة بن نوفل
٣٥٩	وكيع
٢٨٣	الوليد بن عتبة بن ربيعة
٤٠٥ ، ٢٣٦	الوليد بن المغيرة

« حرف الياء »

٣٥٩	يحيى بن بكير
٣٧٧ ، ٨٧	يحيى بن سعيد الأنصاري
٣٥١	يحيى بن سلام
٣٥٩	يحيى بن عثمان بن صالح المصري

يحيى = ابن معين
 يزيد بن صنان ٢٧٠
 يزيد بن هارون ٤٩
 يعقوب بن شيبة ١٨٣ ، ٣٥
 يعقوب عليه السلام ٣١٤ ، ٣١٣
 أبو يعقوب يوسف بن يحيى = البويطي
 أبو يعلى الطبراني ٣٣١ ، ٣٠٧ ، ٣٩ ، ٣٧
 أبو يوسف صاحب أبي حنيفة ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٥٧ ،
 ١٧١ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٣
 يونس بن بكير ٢٠٦ ، ٣٢

خامساً - الأحكام كام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	كتاب المكاتب	٥	مؤجل
٣	الكتابة جائزة لقوله تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً »	٥	(فصل) ولا يجوز إلا على عوض معلوم الصفة
٣	ولا تجوز إلا من خائز التصرف	٥	(فصل) وتجوز الكتابة عن المنافع لأنه تجوز أن تثبت في الذمة بالعقد فجاز الكتابة عليها كاملاً
٣	(فصل) وتجوز كتابة بعض العبد إذا كان باقية جراً وأن كان بين اثنين فكاتبه أحدهما في نصيبه	٥	(فصل) وأن كاتب رجلان عبداً بينهما على مال بينهما على قدر الملكين وعلى نجوم واحدة وأن تفاضلاً في المال مع تساوى الملكين
٣	وأن كاتبه باذن شريكه ففيه قولان :	٦	(فصل) ولا يصح على شرط فاسد لأنه معاوضة يلحقها الفسخ
٤	(أحدهما) لا يصح (والثاني) يصح	٦	(فصل) وإذا انعقد العقد لم يملك المولى فسخه قبل المعز
٤	(فصل) وأن طلب العبد الكتابة - نظرت فإن كان له كسب وأمانة استحب أن يكاتب	٧	باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه
٤	وأن لم يكن له كسب ولا أمانة أو له كسب بلا أمانة لم تستحب	٧	ويملك المكاتب بالعقد اكتساب المال بالبيع والاجارة والصدقة والهبة والاخذ بالشفعة والاحتشاش والاصطياد واخذ المباحات وهو مع المولى كالأجنبي مع الأجنبي في ضمان المال وبذل
٤	وأن كان له أمانة بلا كسب ففيه وجهان		
٥	(أحدهما) أنه لا تستحب (والثاني) تستحب		
٥	(فصل) ولا يجوز إلا بعوض		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧	المنافع وأرشف الأطراف أما الحد فالمنصوص أنه لا يملك أقامته لأن طريقه الولاية والمكاتب ليس من أهل الولاية	٧	ومن أصحابنا من قال : له أن يقيم الحد كما يملك الحر في عبده وله أن يقتص في الجناية عليه وعلى رقيقه
٧	والمذهب أن يقتص لأن فيه مصلحة له	٧	(فصل) وإن كان المكاتب جارية فوطئها المولى وجب عليه المهر ولها أن تطالب به لتستعين به على الكتابة لأنه يجري مجرى الكسب وإن أذهب بكارتها لزمه الأرض
٧	وإن كانت مكاتبه بين اثنين فأولدها أحدهما - نظرت فإن كان مسعراً - صار نصيبه أم ولد وفي الولد وجهان :	٧	(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أن الولد ينقسم جميعه حراً ، ويشبه للشريك في ذمة الواطيء نصف قيمته ، لأنه يستحيل أن ينقسم نصف الولد حراً ونصفه عبداً
٨	(أحدهما) وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أن الولد ينقسم جميعه حراً ، ويشبه للشريك في ذمة الواطيء نصف قيمته ، لأنه يستحيل أن ينقسم نصف الولد حراً ونصفه عبداً	٨	(والثاني) وهو قول أبي إسحاق : أن نصفه حر ونصفه مملوك وهو الصحيح ، اعتباراً بقدر ما يملك منها وإن كان موسراً فالولد حر
٨	وقال أبو علي بن أبي هريرة : لا يقوم في الاستيلاد نصيب الشريك في الحال قولاً واحداً بل يؤخر إلى أن تمجز (فصل) وإن امت المكاتبه بولد من نكاح أو زنا ففيه قولان :	٨	(أحدهما) أنه سوقوف فإن رقت الأم رق وإن عتقت عتق (والثاني) أنه مملوك يتصرف فيه
٩	(أحدهما) أنه سوقوف فإن رقت الأم رق وإن عتقت عتق (والثاني) أنه مملوك يتصرف فيه	٩	(وأن قلنا) أنه موقوف فقتل ففي قيمته قولان :
٩	(أحدهما) : أنها لأمه تستعين بها في الكتابة (والثاني) : أنها للمولى لأنه	٩	(أحدهما) : أنها لأمه تستعين بها في الكتابة (والثاني) : أنها للمولى لأنه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	تابع للأم وقيمة الأم للمولى فكذلك قيمة ولدها فان كسب الولد مالا ففيه قولان :	١٠	المدة التي حبسه فيها وان قهر أهل الحرب المكاتب على نفسه مدة ثم أفلت من أيديهم ففيه قولان :
٩	(أحدهما) انه للأم لانه تابع لها في حكمها فكسبها لها فكذلك كسب ولدها		(أحدهما) لا تجب تخليته في مثل المدة
٩	(والثاني) انه موقوف لأن الكسب نماء الذات		(والثاني) تجب لانه فات ما استحقه بالعقد ولا فرق بين أن يكون بتفريط أو غير تفريط
٩	وان أشرقت الأم على العجز وكان في كسب الولد وفاء بمال الكتابة ففيه قولان :	١١	(فصل) ولا يملك المكاتب التصرف إلا على وجه النظر والاحتياط لأن حق المولى يتعلق باكتسابه
٩	(أحدهما) أنه ليس للأم أن تستعين به على الأداء لانه موقوف على السيد أو الولد فلم يكن للأم فيه حق.	١١	ان أراد أن يسافر فقد قال في الأم يجوز وفي الأمالي لا يجوز بغير إذن المولى فمن أصحابنا من قال فيسه قولان :
٩	(والثاني) أن لها أن تأخذه وتؤديه لأنها إذا أدت عتقت فان قلنا : أن الكسب للمولى فالتفقة عليه	١١	(أحدهما) لا يجوز لأن فيه تفريرا
١٠	وان قلنا : انه للأم فالتفقة عليها		(والثاني) يجوز لانه من أسباب الكسب
	وان قلنا : أنه موقوف ففي التفقة وجهان :	١١	(فصل) ولا يجوز أن يبيع نسيئة ، وان كان بأضعاف الثلث ولا على أن يأخذ بالثلث رهنا أو ضمينا
١٠	(أحدهما) أنها على المولى لانه مرصد للكله	١١	(فصل) ولا يجوز أن يشترى من يعتق عليه
١٠	(والثاني) أنها في بيت المال لأن المولى لا يملكه فلم يبيع البيت المال	١١	(فصل) ولا يعتق ولا يكاتب ولا يهب ولا يحابي ولا يبرئ من الدين ولا يكفر بالمال ولا يتفق على أقاربه الأحرار وأن كان له أمة مزوجة لم
١٠	(فصل) وان حبس السيد المكاتب مدة ففيه قولان :		
١٠	(أحدهما) يلزمه تخليته في مثل تلك المدة		
١٠	(والثاني) تلزمه أجره المثل		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١	تبذل العوض في الخلع وان كان مكاتبا بين نفسين لم يجوز أن يقدم حق أحدهما الآن ما يقدمه من ذلك يتعلق به حقهما فلا يجوز أن يخص به أحدهما وان أقر بجناية خطأ ففيه قولان :	جزءاً من المال ولا يجوز الدفع من غير جس مال الكتابة فان دفع اليه من جنسه من غير ما أذاه إليه ففيه وجهان :	١٣
١١	(أحدهما) : يقبل لانه اقرار بالمال فقبل كما لو أقر بدين معاملة .	(أحدهما) يجوز (والثاني) لا يجوز وهو الصحيح	
١٢	(والثاني) لا يقبل لانه يخرج به الكسب من غير عوض فبطل كالبهية	باب الأداء والمجز	١٤
١٢	(فصل) وان فعل ذلك كله بإذن المولى ففيه قولان :	ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه وقد بقي عليه شيء من منه وقد بقي عليه شيء من المال	١٤
	(أحدهما) لا يصح لان المولى لا يملك ما في يده والمكاتب لا يملك ذلك بنفسه فلا يصح باجتماعهما كالأخ إذا زوج أخته الصغيرة بإذنها	إن كان المعتق موسراً فقد قال أصحابنا : يقوم عليه نصيب شريكه كما لو أعتق شركاً له في عبد وعندى أنه يجب أن يكون على قولين :	١٤
١٢	(والثاني) أنه يصح وهو الصحيح لأن المال موقوف عليهما ولا يخرج منهما فصح باجتماعهما كالشريكين في المال المشترك	(أحدهما) يقوم عليه (والثاني) لا يقوم كما قلنا في شريكين دبراً عبداً ثم أعتق أحدهما نصيبه أنه على قولين	١٤
١٢	(فصل) ولا يتزوج المكاتب إلا بإذن المولى	(أحدهما) يقوم (والثاني) لا يقوم أنه يقوم عليه ففي وقت التقويم قولان :	١٤
١٣	(فصل) ولا يتسرى بجارية من غير إذن المولى لأنه ربما أحبها فتلفت بالولادة	(أحدهما) يقوم في الحال (والثاني) يؤخر التقويم إلى أن يعجز لأنه قد ثبت لشريك حق العتق والولاق نصيبه فلا يجوز إبطاله عليه وأن كاتب عبده ومات وخلف	١٥
١٣	(فصل) ويجب على المولى الإتياء وهو أن يضع عنه جزءاً من المال أو يدفع إليه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦	(فصل) وان حل عليه نجم ومعه متاع فاستنظر البيع المتاع وجب انظاره	١٥	اثنين فأبراه أحدهما عس حصته عتق نصيبه لأنه أبراه من جميع ماله عليه فان كان الذى أبراه موسراً فهل يقوم عليه نصيب شريكه ؟ فيه قولان :
١٦	وان طلب الانظار لاقتضاء الدين فان كان حالاً على ملىء - وجب انظاره	١٥	(أحدهما) لا يقوم لأن سبب العتق وجد من الأب ، ولهذا يثبت الولاء له (والثانى) يقوم عليه وهو الصحيح
١٦	فان حل عليه المال وهو غائب فقيه وجهان :	١٥	هل يتعجل التقويم والسراية ؟ فيه قولان :
١٦	(أحدهما) له أن يفسخ لأنه تعذر المال فجاز له الفسخ (والثانى) ليس له أن يفسخ بل يرجع الى الحاكم ليكتب الى حاكم البلد الذى فيه المكاتب ليطلبه فان عجز أو امتنع فسخ	١٥	(أحدهما) يتعجل لأنه عتق بوجوب السراية فتعجلت به (والثانى) يؤخر الى أن يعجز
١٧	وان كان قد أنفق عليه يفسخ الفسخ رجوع بما أنفق	١٥	وان كاتب رجلان عبداً بما يجوز وأذن أحدهما للآخر فى تعجيل حق شريكه من المال وقلنا : أنه يصح الأذن عتق نصيبه
١٧	وان حل النجم فأحضر المال وادعى السيد أنه حرام ولم تكن له بينة فالقول قول المكاتب مع يمينه	١٥	وهل يقوم عليه نصيب شريكه فيه قولان :
١٧	(فصل) وأن قبض المال وعتق ثم وجد به عيباً فله أن يرد ويطلب بالبدل فان رضى به استقر العتق	١٥	(أحدهما) لا يقوم لتقدم سببه الذى اشتركا فيه (والثانى) يقوم لأنه عتق نصيبه بسبب منه ومتى يقوم ؟
١٧	وان كاتبه على خدمة شهر ودينار ثم مرض بطلت الكتابة فى قدر الخدمة وفى الباقي طريقان :	١٥	(أحدهما) يقوم فى الحال (والثانى) يؤخر الى أن يعجز
١٧	(أحدهما) أنه على قولين : (والثانى) أنه لا يبطل قولاً واحداً بناء على الطريقين فيمن ابتاع عتق ثم تلفت أحدهما قبل القبض	١٦	(فصل) وان حل عليه نجم وعجز عن أداء المال جاز للمولى أن يفسخ العقد

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨	(فصل) فان أدى المال وعتق ثم خرج المال مستحقاً بطل الحكم بعتقه	١٩	باب الكتابة الفاسدة
١٨	(فصل) فان باع المولى ما في ذمة المكاتب		إذا كاتب على عوض محرم أو شرط باطل فللسيد أن يرجع فيها
١٨	وقلنا : أنه لا يصح فقبضه المشتري فقد قال في موضع : يعتق وقال في موضع لا يعتق واختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس : فيه قولان	١٩	(فصل) وان أدى ما كاتبه عليه قبل الفسخ عتق
١٨	(أحدهما) يعتق لأنه قبضه بأذنه	١٩	(فصل) ويرجع السيد عليه بقيمته
١٨	(والثاني) وهو الصحيح أنه لا يعتق لأنه لم يقبضه للمولى	١٩	فان كان ما دفع من جنس القيمة وعلى صفتها كالأثمان وغيرها من ذوات الأمثال ففيه أربعة أقوال :
١٨	(فصل) إذا اجتمع على المكاتب دين الكتابة ودين المعاملة وأرش الجناية وضاق ما في يده عن الجميع قدم دين المعاملة	٢٠	(أحدهما) : أنهما يتقاضان فسقط أحدهما بالآخر
١٨	أن عجزه المجنى عليه نظرت - فان كان الأرض يحيط بالثمن - بيع وقضى حقه ، وان كان دون الثمن بيع منه ما يقضى منه الأرض وبقي الباقي على الكتابة وان أدى كتابه باقيه عتق وهل يقوم الباقي عليه ان كان موسراً ؟ فيه وجهان :	٢٠	(والثاني) أنه ان رضى أحدهما تقاصاً وأن لم يرض واحد منهما لم يتقاصا
١٩	(أحدهما) : لا يقوم لأنه وجد سبب العتق قبيل التبعض	٢٠	(والثالث) أنهما ان تراضيا تقاصا وان لم يتراضيا لم يتقاصا
١٩	(والثاني) : يقوم عليه لان اختياره للانظار كابستداء العتق	٢٠	(والرابع) أنهما لا يتقاضان بحال لأنه بيع دين بدين
		٢٠	(فصل) فان كاتب عبداً صغيراً أو مجنوناً فأدى ما كاتبه عليه عتق بوجود الصفة
		٢٠	وهل يكون حكمها حكم الكتابة الفاسدة مع البالغ في ملك ما فضل في يده من الكسب وفي التراجع ؟ فيه وجهان :
		٢٠	(أحدهما) وهو قول أبي اسحاق : أنه لا يملك ما فضل في يده من الكسب ولا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٠	يثبت التراجع (والثاني) وهو قبول أبي العباس أنه يملك ما فضل من الكسب ويثبت بينهما التراجع	٢٢	الآخر وقال المكاتب ، بل الأول فالقول قول السيد (فصل) وإن كان المكاتب جارية فانت بولد فاختلعا في ولدها
٢٠	(فصل) وإن كاتب بعض عبده ، وقتلنا : أنه لا يصح ، فلم يفسخ حتى أدى المال ، عتق لوجود الصفة وتراجعا وسرى العتق الى باقية	٢٣	(فصل) وإن كاتب عبيدين فأقر أنه استوفى ما على أحدهما أو أبرأ أحدهما واختلف العبدان فادعى كل واحد منهما أنه هبوا الذي استوفى منه أو أبرأه ، رجع الى المولى ، فإن أخبر أنه أحدهما قبل منه
٢١	(أحدهما) لا يعتق لأن الأداء يقتضى أداء ما يملك التصرف فيه	٢٣	(أحدهما) يقرع بينهما لأن الحرية تعينت لأحدهما ولا يمكن التمين بغير القرعة فوجب تمييزها بالقرعة
٢١	(والثاني) يعتق لأن الصفة قد وجدت	٢٣	(فصل) وإن كاتب ثلاثة عبيد في عقود أو في عقد على ماله فقبل القول قول من كثرت قيمته وقيل القول قول من قلت قيمته ومن أصحابتنا من قال هي على قولين :
٢١	(فصل) وإن كاتب عبداً على مال واحد - وقتلنا أن الكتابة صحيحة ، فادى بعضهم ، عتق لأنه يرى مما عليه	٢٣	(أحدهما) أن القول قول من قلت قيمته وإن المؤدى بينهم الثلاثة
٢١	باب اختلاف المولى والمكاتب	٢٤	(والثاني) أن القول قول من كثرت قيمته لأن الظاهر معه
٢١	إذا اختلفا فقال السيد : كاتبك وأنا مغلوب على عقلى أو محجور على فأنكر العبد فإن كان قد عرف له جنون أو حجر فالقول قوله مع يمينه وإن لم يعرف له ذلك فالقول قول العبد	٢٤	(فصل) وإن كاتب رجلاً عبداً بينهما ، فادعى المكاتب أنه أدى اليهما مال الكتابة فأقر أحدهما وأنكر الآخر
٢٢	(فصل) وأن وضع شيئاً عنه من مال الكتابة ثم اختلفا فقال السيد : وضعت النجم		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦	كتاب عتق امهات الاولاد	٢٧	الولد في الجميع
٢٦	إذا علقت الامة بولد حر	(فصل) ويملك استخدام	
	في ملك الواطيء صارت أم	أم الولد وأجارها ويملك	
	ولد له فلا يملك بيمها ولا	وطاها لأنها باقية على ملكه	
	هبتها ولا الوصية بها فان	وهل يملك تزويجها فيه	
	مات السيد عتقت	ثلاثة أقوال :	
٢٦	وان علقت بولد حر بشبهة	(أحدها) يملك لأنه يملك	
	من غير ملك لم تصر أم ولد	رقيتها ومنفعتها	
	في الحال فإذا ملكها ففيه	(والثاني) يملك تزويجها	
	قولان : (أحدهما) لا تصير	برضاها ولا يملك من غير	
	أم ولد لأنها علقت منه في غير	رضاها	
	ملكه فأشبه إذا علقت منه	(والثالث) لا يملك تزويجها	
	في نكاح فاسد أو زنا	بحال لأنها ناقصة في نفسها	
٢٦	(والثاني) أنها تصير أم ولد	وولاية المولى عليها ناقصة	
	لأنها علقت منه بحر فأشبه	فلم يملك تزويجها	
	إذا علقت منه في ملكه	هل يجوز للحاكم تزويجها	
٢٦	ان علقت بولد مملوك في	بأذنها ؟ فيه وجهان	
	ملك ناقص وهي جارئة	(أحدهما) أنه لا يملك لأنه	
	المكاتب إذا علقت من مولاها	قائم مقامهما ويعقد بأذنهما	
	ففيه قولان : (أحدهما) أنها	(والثاني) أنه يملك تزويجها	
	لا تصير أم ولد	لأنه يملك بالحكم ما لا يملك	
٢٦	(والثاني) أنها تصير أم ولد	بالولاية	
٢٦	(فصل) وأن وطئ أمته	(فصل) وإن أتت أم الولد	
	فأسقطت جيناً ميتاً كان	بولد من نكاح أو زنا تبعتها في	
	حكمه حكم الولد الحي في	حقها من العتق بموت السيد	
	الاستيلاد لأنه ولد	(فصل) وإن جنت أم الولد	
٢٧	من أصحابنا من نقل جواب	لزم المولى أن يفديها	
	كل واحد منهما إلى الأخرى	أم الولد لا يمكن بيمها فلا	
	وجعلها على قسولين	يلزمه أن يفديها بأكثر من	
	(أحدهما) : لا يثبت له حكم	قيمتها وأن جنت ففداها	
	الولد في الاستيلاد ولا في	بجميع القيمة ثم جنت ففيه	
	انقضاء العدة لأنه ليس بولد	قولان :	
٢٧	(والثاني) يثبت له حكم	(أحدهما) يلزمه أن يفديها	
		لأنه إنما لزمه أن يفديها في	

الصفحة	الأحكام
٢٩	الجناية الأولى (فصل) وان أسلمت أم ولد نصراني تركت على يد امرأة ثقة وأخذ المولى بنفقتها الى أن تموت فتعتق
٢٩	باب الولاء
٢٩	إذا أعتق الحر مملوكا ثبت له عليه الولاء
٢٩	وان باع الرجل عبده من نفسه ففيه وجهان : (أحدهما) أنه يثبت له عليه الولاء
٣٠	(والثاني) لا ولاء عليه لاحد (فصل) وان أعتق المكاتب عبداً باذن المولى وصحنا عتقه ففي ولائه قولان : (أحدهما) أنه للسيد
٣٠	(والثاني) أنه موقوف فان عتق فهو له فان عجز فهو للسيد
٣٠	ان مات العبد المعتق قبيل عجز المكاتب أو عتقه ففي ماله قولان : (أحدهما) أنه موقوف على ما يكون من امر المكاتب
٣٠	(والثاني) أنه للسيد لأن الولاء يجوز أن ينتقل
٣٠	(فصل) وان أعتق مسلم نصرانياً أو أعتق نصرانياً مسلماً ثبت له الولاء لأن الولاء كالنسب
٣٠	وان أعتق ذمي عبده فلحق بدار الحرب وسبي ففيه
٣٠	وجهان : (أحدهما) لا يجوز أن يسترق
٣٠	(والثاني) يجوز
٣٠	(فصل) وان اشترك اثنان في عتق عبد اشتركا في الولاء لاشترائهما في العتق
٣١	ان عجز عما عليه للأخر فرق نصيبه ففي ولاء النصف المعتق وجهان :
٣١	(أحدهما) أنه بينهما لأنه عتق بحكم الكتابة فثبت الولاء للأب وانتقل اليهما
٣١	(والثاني) أنه للمعتق خاصة
٣١	(فصل) ولا يثبت الولاء لغير المعتق
٣١	(فصل) ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته
٣٢	(فصل) وان مات العبد المقت وله مال ولا وارث له ورثه المولى
٣٢	(فصل) وان مات العبد والمولى ميت كان الولاء المقت وله مال ولا وارث له الورثة لأن الولاء كالنسب
٣٢	وان ترك جداً وانحاً ففيه قولان :
٣٣	(أحدهما) انهما يشتركان كما يشتركان في ارث النسب
٣٣	(والثاني) يقدم الأخ
٣٣	وان اجتمع الأخ من الأب والأم والأخ من الأب قدم الأخ من الأب والأم كما يقدم في الارث بالنسب ومن

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	اصحابنا من قال فيه قولان: (أحدهما) يقدم (والثاني) أنهما سواء	٣٣	(فصل) فان اعتق عبداً ثم مات وخلف اثنين ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العبد وله مال ورثه الكبر من عصبة المولى وهو الابن دون ابن الابن
	(فصل) اذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل فأتت منه بولد ثبت لمولى الأم الولاء على الولد	٣٤	وان اعتق جسد الولد دون الاب ففى ولائه ثلاثة أوجه :
	(أحدهما) ينجر الولاء الى معتقه	٣٤	(والثاني) لا ينجر
	(والثالث) ان كان الأب حياً لم ينجر الولاء الى معتقه	٣٥	(فصل) وان تزوج عبد رجل بأمه آخر فأتت منه بولد ثم أعتق السيد الأمة وولدها ثبت له عليها الولاء
	ان اشترى الولد أباه عتق عليه وثبت له الولاء عليه ، وهل ينجر ولاء نفسه بعتق الاب ؟ فيه وجهان :	٣٥	(أحدهما) لا ينجر لانه لا يملك ولاء نفسه
	(والثاني) انه ينجر ولاء نفسه بعتق أبيه ولا يملكه على نفسه	٣٥	(فصل) اذا مات رجل
٣٦	وخلف اثنين وعبد فادعى العبد أن المولى كاتبه قصدقه أحدهما وكذبه الآخر وفى ولائه وجهان :	٣٦	(أحدهما) أن الولاء بينهما لانه عتق بسبب كان من أبيهما فكان الولاء بينهما (والثاني) أن الولاء للمصدق لأن المكذب أسقط حقه بالتكذيب
٣٦	كتاب الفرائض	٣٧	الفرائض باب من أبواب العلم وتعلمها فرض من فروض الدين
٣٧	الفرائض بالميراث والفارض والفرضي بقاء وراء مفترحتين الذى يعرف الفرائض ويسمى العلم بقسمة الموارث علم الفرائض وفى المحدث (أفرض أمتى زيد) وقال الخطاى : الفرض هو القطع	٤٠	ان العلم بالفرائض - أعنى الموارث - من فروض الكفايات شأن جميع العلوم الشرعية التفصيلية التى هى مناط القضاء والفتيا والتدريس والتحصيل
٤٠	ان الطب والحساب من فروض الكفايات	٤٠	(فصل) وأذا مات الميت بدىء من ماله بكفنه ومؤنة تجهيزه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١	(فصل) ثم يقضى دينه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها أو دين »	٥٠	الارث ضربان : عام وعاص
٤١	(فصل) ثم تنفذ وصاياه لقوله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها أو دين »	٥١	فاما العام فهو ان يموت رجل من المسلمين ولا وارث له خاص واما الارث الخاص فيكون بأحد أمرين بسبب أو نسب
٤٤	ان التوارث في الجاهلية كان بالحلف والنصرة	٥١	الورثة من الرجال والنساء ينقسمون ثلاثة أقسام :
٤٥	إذا مات أخرج من ماله كفته وحنوطه وموئنة تجهيزه من رأس ماله مقدماً على دينه ووصيته موسراً كان أو معسراً	٥٣	قسم يدلى بنفسه ، وقسم يدلى بغيره ، وقسم يدلى بنفسه وقد يدلى بغيره
٤٥	ان كان موسراً حسب ذلك من رأس المال وأن كان معسراً احتسب من ثلثه	٥٣	(فرع) مولى الموالاة لا يرث عندنا
٤٦	ان كان الدين يحيط بالتركة منع انتقال الملك الى الورثة وان كان الدين لا يحيط بالتركة لم يمنع انتقال الملك الى الورثة بحال	٥٤	(فصل) ولا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم أصلياً كان أو مرتداً
٤٦	(فصل) ثم تقسم التركة بين الورثة والأسباب التي يتوارثون بها الورثة المعينون ثلاثة : رحيم وولاء ونكاح	٥٤	(فصل) ولا يرث الحر من العبد لأن ما معه من المال لا يملكه في أحد القولين وفي الثاني يملكه ملكاً ضعيفاً
٤٧	(فصل) ثم تقسم التركة بين الورثة والأسباب التي يتوارثون بها الورثة المعينون ثلاثة : رحيم وولاء ونكاح	٥٤	(فصل) ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم لم يرث لأنه لم يكن وارثاً عند الموت فلم يرث
٤٧	(فصل) والوارثون من الرجال عشرة : الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد أبو الأب وان علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم والزوج ومولى النعمة	٥٥	وان قال له : أنت حر في آخر جزء من أجزاء حياتي المتصل بالموت ثم مات عتق من ثلثه وهل يرثه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا يرثه (والثاني) يرثه
٤٧	والوارثات من النساء سبع : البنت وبنت الابن والام والجدة والأخت والزوجة ومولاة النعمة	٥٥	وان قال في مرضه : أن مت بعد شهر فانت اليوم حر فمات بعد شهر عتق يوم

مصلحة		تلفظ وهـل يرثه ؟ على الوجهين	
٥٩ ان كان القتل مضموناً لم يرث القاتل	٥٩	٥٥ وجملته هذا ان الكافر لا يرث من المسلم بلا خلاف ، وأما المسلم فلا يرث الكافر عندنا	
٦٠ (فرع) في مذاهب العلماء في القتل الخطأ	٦٠	وبه قال على وزيد بن ثابت وهو قول الفقهاء كافة	
٦٠ (فرع) في القتل المانع من الارث عند العلماء	٦٠	٥٦ أما أهل الحرب وأهل الذمة فانهم لا يتوارثون وان كانوا من اليهود والنصارى	
٦٠ ان كان القتل يوجب العقوبة المالية أو غير المالية فهو مانع من الارث كالقتل بحرق أو بعضر	٦٠	٥٦ الذمي هل يرث الجربي ؟ فيه قولان :	
٦٠ ان القتل المانع من الارث هو العمد العدوان فحسب بمباشرة أم بالتسبب	٦٠	(أحدهما) يرثه لأن ملتتهما واحدة	
٦١ القتل الخطأ لا يمنع الميراث عندهم الا من الدية فقط	٦١	(والثاني) لا يرثه لأن حكمنا لا يجري على الجربي	
٦١ مذهب الحنفية كل قتل يستوجب القصص أو الكفارة فهو مانع من الارث	٦١	٥٦ (فرع) قال الشافعي : وميراث المرتد لبيت المال	
٦١ حدد القتل العمد ان يعتمد المكلف ضرب انسان بما يقتل غالباً من غير حق	٦١	٥٦ العلماء اختلفوا في الارث بعد موته على أربعة مذاهب :	
٦١ شبه العمد أن يعتمد ضربه بما لا يقع القتل به غالباً	٦١	٥٧ ان ماله لا يورث بل يكون فيئاً لبيت المال	
٦١ الخطأ أن يقتله من غير قصد الى قتله بل يكون المقصود بالفعل شيئاً آخر	٦١	٥٧ ان ما اكتسبه قبل الردة ورث عنه وما اكتسبه بعد الردة يكون فيئاً	
٦١ اختلاف أبي حنيفة وصاحبيه في تحديد القتل العمد وشبه العمد	٦١	٥٧ (فرع) اذا مات العبد وفي يده مال لم يرثه قرابته الأحرار	
٦٢ أما ما يجري مجرى الخطأ الذي ذكرناه آنفاً فهو ما يقع من غير قصد أصلاً	٦٢	٥٨ (فصل) واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه	
٦٢ اذا كان القتل لا يستوجب	٦٢	٥٨ ذهب الشافعي الى أن القاتل لا يرث المقتول لا من ماله ولا من دينه سواء قتله عمداً أو خطأ أو مباشرة أو بسبب	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	قصاصاً ولا كفارة فإنه لا يمنع الإرث	٦٥	سواء تزوجت أو لم تتزوج (فرع) إذا أقر في مرض موته أنه قد كان طلق امرأته في صحته ثلاثاً بآثبات منه
٦٢	لو قتل المجنون أو الصبي مورثه لم يسقط حقهما في الميراث	٦٥	(فرع) وإذا كان الرجل مريضاً فسأله امرأته أن يطلقها ثلاثاً ومات في مرضه ذلك
٦٣	(فصل) فيمن بت طلاق امرأته في المرض المخوف واتصل به الموت	٦٦	(فرع) إذا علق المريض طلاق امرأته ثلاثاً بصفة ثم وجدت تلك الصفة في مرضه ومات فهل ترثه ؟
٦٣	إذا طلقها في المرض ومات بسبب آخر لم ترث لأنه بطل حكم المرض	٦٦	ان قال لها أن مرضت فانت طالق ثلاثاً فمات في مرضه فيه قولان :
٦٣	ان فسخ نكاحها في مرضه بأحد العيوب ففيه وجهان : (أحدهما) أنه كالطلاق في المرض	٦٧	(فرع) إذا طلقها ثلاثاً في مرضه ثم صح ثم مرض ثم مات فانها لا ترثه قولاً واحداً
٦٣	(والثاني) أنها لا ترث وان طلقها في المرض ثم صح ثم مرض ومات أو طلقها في المرض ثم ارتدت ثم عادت الى الاسلام ثم مات لم ترثه قولاً واحداً	٦٧	(فرع) إذا طلق امرأته في الصحة ثم لاعنها في مرض موته لم ترثه قولاً واحداً لأنه مضطر الى اللعان الدرء الحد فلا تلحقه التهمة
٦٣	إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته وقع الطلاق رجعياً فمات وهي في العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف	٦٧	(فرع) إذا كانت تحته أربع نسوة وطلقهن في مرض موته طلاقاً بائناً ثم تزوج بعدهن أربعاً سواهن ثم مات من مرضه ذلك
٦٤	وان قلنا بقوله القديم قال متى ترثه ؟ فيه ثلاثة أقوال : (أحدها) ترثه مادامت في عدتها منه فإذا انقضت عدتها لم ترثه	٦٧	ان الميتة في مرض الموت ترث فمتى ترث ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه للزوجات الجديديات دون المطلقات
٦٥	(والثاني) أنها ترثه ما لم تتزوج بغيره	٦٨	(والثاني) أنه للزوجات المطلقات دون الزوجات
٦٥	(والثالث) أنها ترثه أبداً		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٨	الجديدات (والثالث) أنه يكون بين المزوجات والمطلقات بالسوية (فصل) وإن مات متوارثان بالفرق أو ألهم فإن عرف موت أحدهما قبل الآخر ونسى وقف الميراث إلى أن يتذكر	٧١	وإذا مات الأب والأبوين غرقاً ولم يعلم أيهما مات أولاً وترك الأب زوجته أم ابنه الميت معه وبنته وأباه كان للزوجة الثمن فرضاً وللبنات النصف فرضاً وللأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً ولا شيء لابنه الذي مات معه
٦٨	(فصل) وإن أسر رجل أو فقد ولم يعلم موته لم يقسم ماله حتى يمضي زمان لا يجوز أن يعيش فيه مثله	٧٢	باب ميراث أهل الفرائض
٦٨	وإن مات له من يرثه دفع إلى كل وارث أقل ما يصبه ووقف الباقي إلى أن يتبين أمره	٧٢	أهل الفرائض هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله عز وجل وهي النصف والربع والثمن والثلاثان والسدس
٦٩	(فرع) إذا مات رجل وخلف ولداً أسيراً في أيدي الكفار فإنه يرث مادام يعلم حياته وإن مات للمفقود من يرثه قبل أن يحكم بموته أعطى كل وارث من ورثته ما يتيقن أنه له	٧٢	الزوج له فرضان ، النصف إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن والربع إذا كان معه ولد أو ولد ابن
٧٠	أن يجعل حكم الأخ المفقود حكم الحي	٧٢	الزوجة لها فرضان ، الربع إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن والثمن إذا كان معها ولد أو ولد ابن
٧١	هل يؤخذ من الزوج ضامن في نصف السبع ؟ فيه قولان : (أحدهما) يؤخذ من ضمان بجوار أن يكون الأخ ميتاً (والثاني) لا يؤخذ منه ضمين كما يقسم مال الغرماء على الأحياء من ورثتهم ولا يؤخذ منهم ضمان	٧٤	إذا توفيت امرأة وترك زوجاً وابناً وبنتاً كان للزوج الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث والباقي للأبوين وللبنات تعصيباً للذكر ضعف الأنثى
٧٤		٧٤	إذا ماتت عن زوج وأخ شقيق كان للزوج النصف فرضاً وجود الفرع الوارث والباقي للأخ تعصيباً
٧٤		٧٤	إذا مات رجل وترك زوجة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٤	وإذا كان للزوج الربع والباقي للأب تعصياً	٧٧	الأساسية التي تتعلق بالتركة نفسها بل وبالوارثين إذا لم يكن للميت تركة باستثناء الوصية
٧٤	إذا مات وترك زوجة وابن ابن وبنت ابن كان للزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث والباقي لابن الابن وبنت الابن تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين	٧٧	أما الأم فلها ثلاثة فروض (أحدها) الثلث إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان فصاعداً من الأخوة والأخوات
٧٤	حكمه تشريع الميراث تفصيلاً	٧٧	(والفرض الثاني) السدس في حالتين
٧٤	للميراث حكمه مشروعية عامة وله حكمه في مجيئة مفصلاً تفصيلاً شديداً	٧٨	(أحدهما) أن يكون للميت ولد أو ولد ابن
٧٦	حقوق واجبة في التركة	٧٨	(والثاني) أن يكون له اثنان فصاعداً من الأخوة والأخوات
٧٦	قبول توزيع الميراث	٧٨	(والفرض الثالث) ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين وذلك في مسألتين في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين
٧٦	تنحصر هذه الحقوق في ثلاثة نقاط ذكرها الدكتور أحمد الصال	٧٨	الأم لها سبعة أحوال (أحدها) أن يكون معها ولد ذكر أو أنثى أو ولد ابن ذكر أو أنثى وأن سفل فلها السدس
	١ - كفن الميت ومؤونة تجهيزه ، ومن السنة الإسراع في ذلك	٧٨	(ثانيها) أن لا يكون مع الأم ولد ولا ولد ابن ولا أحد من الأخوة والأخوات فلا يثلث
	٢ - قضاء الديون التي عليه وهي أما ديون الله تعالى أو ديون للناس وتقدم ديون الناس لتعلق حقوقهم بها ولانشغال ذمته بها وما بقي يخرج منه الديون التي لله تعالى كالزكاة والكفارة والحج والنذر	٧٨	(ثالثها) أن يكون مع الأم ثلاثة أخوة أو ثلاث أخوات أو اثنان منهما فلها السدس (رابعها) أن يكون مع الأم أخ أو أخت فلها الثلث
٧٧	لا يجوز تقسيم التركة قبل الوفاء بهذه الحقوق		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٩	(خامسها) ان يكون مع الأم اثنان من الأخوة والأخوات أو منهما فللأم السدس	٨٥	جدة تدلى بوارث فورثت كأم الأم وأم الأب (والثاني) أنها لا ترث لأنها
٧٩	(سادسها) إذا كان هنالك زوج وأبوان قال أصحابنا : للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وللأب الباقي وأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم ثلث ما بقى وهو سهم وللأب سهمان	٨٥	جدة تدلى بجد فلم ترث كأم أبى الأم وأن اجتمعت جدتان متحاذيتان كأم الأم وأم الأب فالسدس بينهما وإن كانت أقربى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان (أحدهما)
٧٩	(سابعها) إذا كان زوجة وأبوان فللزوجة الربع وللأم ثلث ما بقى وهو سهم وللأب ما بقى وهو سهمان	٨٥	أن أقربى تحجب البعدى (والثاني) لا تحجبها وهو الصحيح ان اجتمعت جدتان أحدهما
٨١	إذا مات عن زوجة وأم وأخ شقيق أو لأب كان للزوجة الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وللأم الثلث فرضاً وللأخ الباقي تعصيباً (فرع) إذا كان مكان الأب جد صحيح مع أحد الزوجين أخذت الأم ثلث أصل التركة لا ثلث الباقي	٨٥	تدلى بولادتين بأن كانت أم أم أب ، أو أم أم أم ، والأخرى تدلى بولادة واحدة كأم أبى أب ففيه وجهان : (أحدهما) أن السدس يقسم بين الجدتين على ثلاثة فتأخذ التي تدلى بولادة سهمين وتأخذ التي تدلى بولادتين سهمين
٨٤	(فصل) وأما الجدة فإن كانت أم الأم أو أم الأب فلها السدس	٨٥	(والثاني) وهو الصحيح أنهما سواء لأنه شخص واحد فلا يأخذ فرضين الجدة أم أب الأب هل ترثه؟ فيه قولان :
٨٥	وإن كانت أم أبى الأم لم ترث لأنها تدلى بغير وارث	٨٨	(أحدهما) لا ترث . (والثاني) أنها ترث وإذا اجتمع الجدات الوارثات وهن متحاذيات كان السدس بينهن
٨٥	وإن كانت أم أبى الأب ففيه قولان : (أحدهما) أنها ترث وهو الصحيح لأنها جدة تدلى بوارث فورثت كأم الأم وأم الأب	٨٨	وإن اجتمع جدتان أحدهما
٨٥	(والثاني) أنها لا ترث لأنها		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٣	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن هي الجدة الوارثة	٩٣	أبعد من الأخرى نظرت فان كانتا من جهة واحدة بأن كان هنالك أم أم أو أم أم أم كان السدس لأم الأم لأن البعدي تدلى بهذه القربى
٩٤	(فرع) في حجب الجدة عن الأرث	٨٩	ان اجتمع أم أب وأم أب الأب فان السدس يكون لأم الأب ويسقط أم أب الأب
٩٤	الصور التي تحجب فيها الجدة	٨٩	ان كانت القربى من جهة الأب والبعدي من جهة الأم ففيه قولان : (أحدهما) أن البعدي منهما تسقط بالقربى
٩٥	(أولها) إذا كانت أم أب والأب حي يرزق	٨٩	(والثاني) لا تسقط البعدي بالقربى بل يشتركان في السدس
٩٥	(ثانيها) إذا كان للمتوفى أم (ثالثها) الجدة القربى من أى جهة تحجب البعدي من أى جهة كانت إلا في حالة عم الأب	٩٠	(فرع) ان اجتمع جدتان متحاذيتان وأحدهما تدلى بقراءة والأخرى تدلى بقرايتين
٩٦	(فصل) وأما البنت فلها النصف إذا انفردت وللأنتين فصاعداً الثلثان	٩٠	ان اجتمع معها أم أبي هذا الولد ففيه وجهان : (أحدهما) أن السدس يقسم بين هاتين الجدتين على ثلاثة :
٩٧	(فصل) وأما بنت الابن فلها النصف إذا انفردت وللأنتين فصاعداً الثلثان لاجتماع الأمانة ولبنت الابن مع بنت الصلب السدس بكلمة الثلثين	٩٠	(والثاني) يقسم السدس بينهما نصفين
٩٨	إذا ماتت امرأة عن زوج زوج وابن وبنت فللزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث للمتوفاة	٩٠	(فصل) في جملة ما تقدم فرض الجدة والجذات
٩٨	إذا مات رجل أو امرأة عن ثلاث بنات وابن ليس له ورثة غيرهم فللابن نصيب بنتين فتقسم التركة خمسة أسهم للابن سهمان من خمس ولكل بنت سهم	٩١	الجدة الصحيحة ترث السدس فرضاً إذا لم تكن محجوبة بغيرها سواء أكانت من جهة الأب أم من جهة الأم
٩٩	إذا مات رجل عن زوجة وثلاثة أبناء وبنت فللزوجة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٩	ثم التركة والباقي للأبناء الثلاثة والبنات بالتعصيب إذا مات رجل عن زوجة وبنات فللزوجة الثلث فرضاً وللبنات النصف فرضاً والباقي للبنات بطريق الرد لا الفرض	١٠٢	إذا انفردت ولم يكن للمتوفى أبناء ولا بنات صلبية ولا أبناء بنات في درجتها سواء كان واحداً أو أكثر
٩٩	إذا ماتت امرأة عن زوج وثلاث بنات فللزوج الربع لوجود الفرع الوارث للبنات الثلثان فرضاً والباقي للبنات بطريق الرد لا الفرض للبنات ثلاث أحوال :	١٠٣	إذا مات شخص وترك زوجة وأخاً شقيقاً أو من الأب وثلاث بنات ابن
٩٩	(الأول) أن البنت الواحدة تترك النصف فرضاً إذا لم يكن معها ابن للمتوفى أو أبناء (الثاني) أن البنات فأكثر يرثن الثلثين بالسوية فرضاً إذا لم يكن معهن ابن للمتوفى أو أبناء	١٠٣	(الثانية) الثلثان للابنتين فأكثر إذا لم يكن للمتوفى أبناء وبنات صلبية ولا أبناء أبناء في درجتهم واحداً لو أكثر
٩٩	(الثالث) يرثن بطريق التعصيب واحدة أو أكثر إذا كان معهن ابن له أو أبناء فيأخذ الابن ضعف نصيب البنت	١٠٣	إذا مات شخص وترك زوجة وأخاً شقيقاً أو من الأب وثلاث بنات ابن
١٠١	ميراث بنت الابن	١٠٣	(الثالثة) أن يرثن بالتعصيب إذا كان مع الواحدة منهن أو أكثر ابن ابن في درجتهم سواء كان أخاً لهن أم ابن عمهن ولم يكن للمتوفى ابن من الصلب
١٠١	ابنة الابن فإن لها النصف إذا انفردت ولا بنتى الابن فصاعداً للثلاث	١٠٣	إذا مات شخص وترك ابن ابن وبنت ابن كانت التركة كلها بينهما اثلاثاً
١٠٢	(فرع) أن خلف بنتاً وابن ابن وبنت ابن ابن	١٠٣	(الرابعة) أن لهن جميع السدس عن طريق الفريضة إذا كان للمتوفى بنت صلبية واحدة ولم يكن مع بنات الابن ابن ابن يعصبن
١٠٢	لبنات الابن ست حالات :	١٠٤	إذا مات شخص وترك أما وأباً وبنتاً صلبية وثلاث بنات ابن
١٠٢	(الأولى) النصف للواحدة	١٠٤	إذا مات شخص عن أم وأب وبنت ابن وثلاث بنات ابن ابن
		١٠٦	(فرع) إذا كان مع بنات

١١٤ (فرع) وأما الأخوات للأب
مع الأخوات للأب والأم
فكنيات الابن مع البنات

١١٤ (فرع) ان خلف ابنة وأخت
لأب وأم أو لأب أو ابنة ابن
وأخت لأب وأم أو لأب

١١٥ أما مسألة ولد الأم فللواحد
منهم السدس ذكرًا كان أو
أنثى وللأثنين فما زاد منهم
الثلث ويسوى فيه بين
الذكر والأنثى

١١٦ (فرع) الأخت من الأب -
وهي التي تشترك مع الميت
في أبيه دون أمه -

١١٦ للأخوات من الأب سبع
حالات :

١١٦ (الأولى) النصف فرضاً
للواحدة عند الانفراد

١١٦ (الثانية) الثلثان فرضاً
للأثنين فأكثر أن لم يكن
للميت أخوة من الأب أو أخوة
أو أخوات شقيقات

١١٦ (الثالثة) السدس فرضاً
للواحدة أو أكثر إذا كان
للميت أخت شقيقة واحدة
ولم يكن مع الأخت لأب أخ
لأب يعصبها

١١٧ (الرابعة) التعصيب بالغير

١١٧ (الخامسة) التعصيب مع
الغير

١١٨ (السادسة) حجبها عن
الأرث واحدة أو أكثر
بالأختين الشقيقتين إلى أن
يكون معها أخ يعصبها

الابن عند اجتماعهن يثبت
صلية واحدة غلام أنزل
درجة منهن كابن ابن الابن

١٠٦ (الخامسة) أنهن لا يرثن
شيئاً مع وجود البننتين
الصلبيتين

١٠٦ (فرع) إذا مات شخص
وترك بنتين صليبتين وبنات
ابن

١٠٨ (السادسة) أنهن يسقطن
مطلقاً بالابن الصليبي أو ابن
الابن الذي هو أعلى منهن
درجة فينت الابن تحجب
بالابن وبنت ابن الابن تحجب
بابن الابن

١٠٩ (فرع) إذا مات شخص عن
ابن وابنت ابن وأبوات عن
ابن ابن ابن ، وبنت ابن ابن
ابن

١١٠ (فصل) وأما الأخت للأب
والأم فلها النصف إذا
انفردت وللأثنين فصاعداً
الثلثان

١١٠ (فصل) والأخوات من الأب
والأم مع البنات عصبة ومع
بنات الابن

١١٠ (فصل) وأما ولد الأم
فللواحد السدس وللأثنين
فصاعداً الثلث

١١٠ (فصل) وأما الأب فإنه

السدس مع الابن وابن الابن
١١١ (فصل) ولا ترث بنت الابن
مع الابن ولا الجدة أم الأب
مع الأب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١٨	(السابعة) حجبها عن الارث بالابن وابن الابن وان نزل وبالأب والأخ الشقيق والأخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع غيرها	١٢٦	بالسوية ذكراً كان أو أنثى (ثالثها) الحجب عن الارث بالفرع مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً
١٢٠	(فرع) وإما الجدة ففرضه السدس مع الابن أو ابن الابن لاجتماع الأمة على ذلك	١٢٩	(فرع) بنو الأخوة لا يحجبون الأم عن الثلث ولا يرثون مع الجد وهذا صحيح
١٢١	مات رجل وخلف أباه وأم أمه وأم أبيه	١٣٠	(فرع) في الحجب بنوعيه الحجب نوعان : حجب تقصان وحجب حرمان
١٢٣	(فصل) ولا يرث ولد الأم مع أربعة : مع الولد وولد الابن والأب والجد	١٣٣	(فرع) في حجب أصحاب الفروض
١٢٤	(فصل) ولا يرث ولد الأب والأم مع ثلاثة مع الابن وابن الابن والأب	١٣٣	أصحاب الفروض المقدرة اثنا عشر شخصاً منهم اثنان لا يحجبان أصلاً الأب والبنت الصلبية ومنهم عشرة يحجب بعضهم حجب تقصان فقط ويحجب البعض الآخر حجب حرمان
١٢٤	(فصل) وإذا استكمل البنات الثلاثين ولم يكن مع من دونهن من بنات الابن ذكر لم يرثن	١٣٣	(أولاً) الأم تحجب حجب تقصان من الثلث إلى السدس
١٢٤	(فصل) ومن لا يرث ممن ذكرناه من ذوى الأرحام أو كان عبداً أو قاتلاً أو كافراً لم يحجب غيره من الميراث	١٣٣	(ثانيها) الزوج يحجب تقصان فقط من النصف إلى الربع
١٢٦	أولاد الأم هم الأخوة والأخوات من الأم فقط من آباء شتى ويسمون بالأخفاف وهم مختلفون في نسب الآباء كذلك ولهم ثلاثة أحوال	١٣٣	(ثالثاً) الزوجة تحجب حجب تقصان فقط من حجب تقصان فقط من النصف إلى الربع
١٢٦	(أحدها) السدس فرضاً للوحد ذكراً كان أو أنثى	١٣٤	(رابعاً) الجد الصحيح يحجب حجب حرمان بالأب وبالجد الصحيح الأقرب منه درجة إلى الميت
١٢٦	(ثانيها) الثلث فرضاً للأكثر من الواحد ويقسم بينهم	١٣٤	(خامساً) الجدة الصحيحة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٤	(سادساً) بنت الابن تحجب حجب حرمان بالأم وتحجب الأبوية بالأب وبالجد الصحيح	١٤٠	(فرع) في طريقة إيجاد المضاعف البسيط لمعدين أو أكثر
١٣٤	(ثامناً) الأخ لأب تحجب حجب حرمان بالفرع الوارث المذكر الأعلى منها درجة	١٤٠	(فرع) في أصول المسائل
١٣٤	(سابعاً) الأخت الشقيقة تحجب حجب حرمان بالابن سواء كان معها شقيق أم لا	١٤٢	(فرع) في العول تفصيلاً وتطبيقاً
١٣٤	(ثامناً) الأخت لأب تحجب حجب حرمان سواء كان معها من يعصبها أم لا بما تحجب به الأخت الشقيقة وبالأخ الشقيق	١٤٤	(فرع) في الأصول التي تعول
١٣٤	(تاسعاً) الأخوة والأخوات لأم يحجبون حجب حرمان بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث المذكر مهما علا	١٤٦	(فصل) وأن اجتماع في شخص جهتا فرض كالمجوسى إذا تزوج ابنته فانت منه بنت فان الزوجة صارت أم البنت وأختها من الأب والبنت بنت الزوجة وأختها
١٣٥	(فصل) وأن اجتماع أصحاب فروض ولم يحجب بعضهم بعضاً	١٤٧	إذا أدلى شخص بنسبين أو بسبيين إلى مورثه فأنه يورث بكل واحد منهما فرضاً مقدراً
١٣٥	أن مات رجل وخلف ثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات من الأم وثماني أخوات من الأب والأم	١٤٧	ان مات الابن وخلف أمها وهي أخت لأب وأختاً لأب وأم
١٣٥	ان مات امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأختاً من أب وأم	١٥١	باب ميراث العصبية
١٣٦	أصول حساب الفرائض سبعة : الاثنان والثلاثة والأربعة والستة والثمانية والاثنى عشر والأربعة وعشرون	١٥١	العصبية كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى وهم الأب والابن
		١٥١	(فصل) أن انفرد الواحد منهم أخذ جميع المال
		١٥١	(فصل) أن اجتمع اثنان قدم أقربهما في الدرجة
		١٥١	(فصل) ولا يعصب أحد منهم أنثى إلا الابن وابن الابن والأخ فانهم يعصبون أخواتهم
		١٥٢	(فصل) ولا يشارك أحد

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٥٨	من العصابات أهل الفروض في فروضهم إلا ولد الأب والأم فانهم يشاركون ولد الأم في اثتهم في اشتراك	١٥٨	(الأولى) البنت الصليبة واحدة أو أكثر
١٥٤	مرتبة المصبة في التركة بعد أصحاب الفروض إذا بقي شيء بعد استيفاء فروضهم	١٥٨	(الثانية) بنت الابن مهما نزل أبوها واحد أو أكثر
١٥٤ ✓	(فرع) أقسام العاصب ثلاثة : عصة بالنفس وعصة بالغير وعصة مع الغير	١٥٨	(الثالثة) الأخت لأبوين
١٥٥ ✓	العصابات بأنفسهم ينقسمون إلى أربعة أقسام	١٥٨	(الرابعة) الأخت لأب واحدة أو أكثر
١٥٥	(أولها) جزء الميت وهم الابن وابن الابن وإن نزل	١٥٩	القسم الثالث (العصبة مع الغير)
١٥٥	(ثانيها) أصوله وهم الأب والجد الصحيح وإن علا	١٦٠	مسألة : إذا اجتمعت العصبة بالنفس مع العصبة بالغير أو مع الغير
١٥٥	(ثالثها) جزء أبيه وهم الاخوة لأبوين أو لأبوين أو لأب ثم بنوهم	١٦٠	(فرع) في الادلاء بجهتين مسائل على ما تقدم
١٥٥	(رابعها) جزء جده وإن علا وهم أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده وإن علا	١٦١	المسألة المشتركة
١٥٦	(فرع) في الترجيح بين العصابات بالنفس	١٦٤	(فرع) وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأما واثنين من ولد الأم وأخا واختاً لأب وأم
١٥٨	أولاً : الجهة ، ثانياً : قرب الدرجة ، ثالثاً : قرب القرابة	١٦٥	(فرع) في إيضاح الشركة أو الحجرية
١٥٨	القسم الثاني (العصبية بالغير)	١٦٦	(فصل) وإن اجتمع في شخص واحد جهة فرض وجهة تعصيب كإبن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم وراث بالفرض والتعصيب
١٥٨ ✓	العصبية بالغير منحصرة في أربع نسوة من صواحب الفروض وهن اللائي فرضهن النصف عند التفرد والثلاثان عند التعدد	١٦٦	(فصل) وإن لاعت الزوج ونفى نسب الولد انقطع التوارث بينهما لانقضاء النسب بينهما
		١٦٧	(فصل) وإن كان الوارث خشي
		١٦٩	(فرع) في المسائل التي خالف فيها عبد الله بن مسعود

- ١٦٩ (فرع) إذا قذف رجلاً
امراته بالزنا وأنثى عنه
نسب ولدها ونفاه باللعان
١٧٠ أن حكم ولد الزنا حكم ولد
الملاعنة
١٧٠ (فرع) أن أمت المرأة يولدين
توأمين من الزنا
١٧١ (فرع) إذا مات ميت وخلف
وآثراً خشياً
١٧٢ رأى الطب في تحديد حقيقة
الخشى المشكل
١٧٥ (فصل) وإن مات رجل
وترك حملاً وله وارث غير
الحمل نظرت فإن كان له
سهم مقدر لم ينقص
١٧٧ ما حكم مال الميت قبل
انفصال الحمل ؟
١٧٨ (فرع) ميت مات فقالت
امرأة حامل : أن ولدت أنثى
لم ترث منه وأن ولدت ذكراً
ورث منه
١٧٨ أن قالت امرأة حامل : أن
ولدت ذكراً ورث وأن ولدت
أنثى لم ترث وأن ولدت ذكراً
وأنثى ورثا
١٧٨ أن ولدت ذكراً ورث وورثت
معه وأن ولدت ذكراً وأنثى
ورثا وورثت معها
١٧٨ أن ولدت أنثى ورثت وورثت
معه وأن ولدت ذكراً أو
ذكراً وأنثى لم يرث واحد
منا
١٧٨ (فرع) أن مات رجل وخلف
- أخا لأب وأم أو لأب وامرأة
حاملًا فولدت ابناً وبنتاً
فاستهلما ثم مات أحدهما ثم
ماتت المرأة بعده ثم مات
الولد الآخر ولم يعلم أيهما
مات قبل الأم
١٧٩ فائدة : ذكر بعض العلماء
هنا لغزاً عظيماً ناظماً له
١٨٠ (فصل) وإن مات رجل ولم
تكن له عصبة ورثة المولى
المعتق
الورثة من له فرض لا
أن مات ميت وخلف من
الورثة من له فرض لا
يستفرق جميع ماله كالأم
والابنة والأخت
١٨١ باب الجد والجدة
١٨١ إذا اجتمع الجد أو أبو الجد
وأن علا مع ولد الأب والأم
أو ولد الأب
١٨١ (فصل) أن اجتمع مع الجد
ولد الأب والأم وولد الأب
عاد ولد الأب والأم الجد
بولد الأب والجد بولد الأب
١٨٣ (فرع) في مذاهب الصحابة
في ميراث الجد مع الأخوة
١٨٣ أن للجد مع الأخوة
والأخوات ثلاث حالات
١٨٣ (الحالة الأولى) أن
مع الجد أخوة لأبوين أو لأب
ذكور فقط أو ذكور وأناث
١٨٣ (الحالة الأولى) أن يكون
١٨٤ (الحالة الثانية) أن يكون

- ١٦٩ (فرع) إذا قذف رجلاً
امراته بالزنا وأنثى عنه
نسب ولدها ونفاه باللعان
١٧٠ أن حكم ولد الزنا حكم ولد
الملاعنة
١٧٠ (فرع) أن أمت المرأة يولدين
توأمين من الزنا
١٧١ (فرع) إذا مات ميت وخلف
وآثراً خشياً
١٧٢ رأى الطب في تحديد حقيقة
الخشى المشكل
١٧٥ (فصل) وإن مات رجل
وترك حملاً وله وارث غير
الحمل نظرت فإن كان له
سهم مقدر لم ينقص
١٧٧ ما حكم مال الميت قبل
انفصال الحمل ؟
١٧٨ (فرع) ميت مات فقالت
امرأة حامل : أن ولدت أنثى
لم ترث منه وأن ولدت ذكراً
ورث منه
١٧٨ أن قالت امرأة حامل : أن
ولدت ذكراً ورث وأن ولدت
أنثى لم ترث وأن ولدت ذكراً
وأنثى ورثا
١٧٨ أن ولدت ذكراً ورث وورثت
معه وأن ولدت ذكراً وأنثى
ورثا وورثت معها
١٧٨ أن ولدت أنثى ورثت وورثت
معه وأن ولدت ذكراً أو
ذكراً وأنثى لم يرث واحد
منا
١٧٨ (فرع) أن مات رجل وخلف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٤	(الحالة الثالثة) أن يكون مع الجد أخوات وفروع وارث مؤنث	١٩٠	ان مات رجل وخلف زوجة وأما وأخا وجداً
١٨٤	مذهب زيد بن ثابت أن للجد مع الاخوة حاليين	١٩٠	ان مات رجل وخلف امرأة وجداً وأختاً
١٨٥	(فرع) فيما قدره القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م للجد مع الاخوة حاليين :	١٩١	(فصل) ولا يفرض للأخت مع الجد إلا في مسئلة واحدة اذا اجتمع مع الجد والأخوة من له فرض
١٨٥	الاولى : أن يكون الموجود من الاخوة أو الأخوات وارثاً بالتصيب وهي ثلاث صور	١٩٢	مات الرجل وخلف بنتاً وأختاً لأب وأم وجداً
١٨٦	الثانية : أن يكون الموجود من الاخوات وارثاً بالفرض	١٩٢	(فرع) جد وأخت شقيقة وأخت لأب
١٨٧	أن اجتمع الجد مع الاخوة أو الأخوات للأم أسقطهم بالاجماع	١٩٢	(فرع) أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب
١٨٧	اختلف الناس في الجد اذا اجتمع مع الاخوة والأخوات للأب والأم أو للأب	١٩٢	(فرع) أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب
١٨٨	الجد كالأب في عامة احكامه	١٩٣	(فرع) زوج وجد وأم فالتركة من ستة
١٨٨	(فرع) اذا اجتمع الجد والاخوة أو الأخوات للأب والأم أو للأب وليس معهم من له فرض	١٩٣	ان خلف رجل زوجة وأختاً وجداً
١٨٩	(فصل) أن كانت المقاسمة تنقص الجد من الثلث بأن زاد الاخوة على اثنين والأخوات على اربع	١٩٤	(فرع) أن مات رجل وخلف أما وأختاً وجداً فهذه تسمى الخرقاء
١٩٠	(فصل) أن اجتمع مع الجد	١٩٤	(فرع) قال الشافعي رضي الله عنه وليس يعال لأحد من الأخوة والأخوات مع الجد إلا في الإكديريه
١٩٠	ان مات رجل وخلف بنتاً والاخوة من له فرض وجداً وأختاً	١٩٥	مسألة : قال الشافعي رضي الله عنه والاخوة للأب والأم معا دون الجد بالاخوة والأخوات للأب
		١٩٥	(فرع) ان اجتمع أخت لأب وأم وأخت لأب وجد كتاب النكاح
		١٩٨	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٨	النكاح جائزا	٢٠٧	وكفيها
٢٠٢	النكاح مشروع بالكتاب والسنة	٢٠٧	ويجوز لمن اشترى جارية أن ينظر الى ما ليس بمعورة منها للحاجة الى معرفتها
٢٠٢	كانت منائح اهل الجاهلية على اربعة اقسام :	٢٠٨	(فصل) ويجوز لذوى المحارم النظر الى ما فوق السرة ودون الركبة من ذوات المحارم
٢٠٢	(احدها) منائح الرايات	٢٠٨	(فصل) ومن تزوج امرأة أو ملك جارية يملك وطأها فله أن ينظر منها الى غير الفرج
٢٠٣	(الثانى) الرهط من القبيلة يجتمعون على وطء امرأة لا يخالطهم غيرهم فاذا جاءت بولد الحق بأشبههم	٢٠٨	هل يجوز أن ينظر الى الفرج؟ فيه وجهان :
٢٠٣	(الثالث) نكاح الاستخيار ولدها كريما بذلت نفسها لعدة من فحول القبائل ليكون اذا أرادت المرأة أن يكون ولدها كأحدهم	٢٠٨	(احدهما) لا يجوز
٢٠٣	(الرابع) النكاح الصحيح قال صلى الله عليه وسلم « ولدت من نكاح لا سفاحا »	٢٠٩	(والثانى) يجوز
٢٠٣	(فصل) ولا يصح النكاح الا من جائز التصرف (فصل) ومن جاز له النكاح وتاقت نفسه اليه وقدر على المهر والنفقة فالمستحب له أن يتزوج	٢١١	يستحب له أن يتزوج ذات العقل
٢٠٤	لا يصح النكاح الا من حر بالغ عاقل مطلق التصرف	٢١٢	(فرع) ويجوز للحر أن يجمع بين أربع زوجات حرائر ولا يجوز له أن يجمع بين أكثر من أربع
٢٠٤	(فرع) النكاح مستحب غير واجب عندنا	٢١٣	(فرع) اذا أراد الرجل خطبة امرأة جاز له النظر منها الى ما ليس بمعورة منها وهو وجهها وكفها باذنها وبغير اذنها
٢٠٥	الناس فى النكاح على اربعة اضرب	٢١٣	له أن يكرر النظر الى وجهها وكفيها
٢٠٧	(فصل) والمستحب أن لا يتزوج الا ذات دين	٢١٤	(فرع) ويجوز للمرأة اذا أرادت أن تتزوج برجل أن تنظر اليه لأنه يعجبها منه ما يعجبها منها
٢٠٧	(فصل) واذا أراد نكاح امرأة فله أن ينظر الى وجهها	٢١٤	اذا أراد الرجل أن ينظر الى

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٧	(والثاني) لا يجوز	٢١٤	امراة اجنبية عنه من غير
٢٢٠	أبيح للنبي أن ينكح من		سبب فلا يجوز له ذلك لا
	النساء أى عدد شاء		الى العورة ولا الى غير
٢٢١	الحكمة فى خصوصيته صلى		العورة
	الله عليه وسلم بأكثر من أربع	٢١٤	ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى
	وعلة تزوجه بكل واحدة		الرجل الأجنبية لا الى العورة
٢٢٢	زوجات النبى صلى الله عليه		ولا الى غيرها من غير سبب
	وسلم « السيدة خديجة -	٢١٤	(فرع) ويجوز للرجل أن
	سودة بنت زمعة - عائشة		ينظر الى وجه المرأة الأجنبية
	بنت أبى بكر - حفصة بنت		عند الشهادة وعند البيع
	عمر - أم سلمة - زينب بنت		منها والشراء
	خزيمة - جويرية بنت	٢١٥	(فرع) اختلف أصحابنا فى
	الحارث الخزاعية - أم		فى الصبي المراهق مع المرأة
	حبيبة بنت أبى سفيان بن		الأجنبية
	حزب - زينب بنت جحش -	٢١٥	ولا يجوز للرجل الخصى أن
	صفية بنت حيى - ميمونة		ينظر الى بدن المرأة
	بنت الحارث - مارية القبطية		الأجنبية
٢٣١	حقائق تبطل ترهات الباطل	٢١٥	(فرع) ويجوز للرجل أن
	وتخرس المبطلين		ينظر الى المرأة من ذوات
٢٣٨	النتائج العامة التى اثمرتها		محارمه
	الدراسة	٢١٦	(فرع) اذا امتلكت المرأة
٢٤٠	باب ما يصح به النكاح		خادماً فهل يكون كالمحرم لها
٢٤٠	لا يصح النكاح الا بولى فان		فى جواز النظر والخلوة به ؟
	عقدت المرأة لم يصح		فيه وجهان
٢٤١	(فصل) وأن كانت المنكوحة	٢١٦	(أحدهما) أنه يصر محرماً
	أمة فوليها مولاه		لها
٢٤١	وان كان وليها غير الاب والجد	٢١٦	(والثانى) لا يكون محرماً لها
	لم يملك تزويجها	٢١٧	(فرع) اذا تزوج الرجل
٢٤١	وان كان الاب أو الجد ففيه		المرأة يحل له الاستمتاع بها
	وجهان (أحدهما) لا يملك		كان لكل واحد منها النظر
	(الثانى) يملك تزويجها		الى جميع بدن الآخر
٢٤٥	أن أصحابنا قد ذكروا فى	٢١٧	هل يجوز له النظر الى
	حديث عائشة فوائد		الفرج ؟ فيه وجهان
		٢١٧	(أحدهما) يجوز

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤٧	(فرع) إذا تزوج الرجل امرأة من نفسها ثم ترافعا إلى الحاكم شاعى أو حنبلى	٢٥٣ /	ولا يزوج المرأة أيتها إلا أن يكون عصبية
٢٤٧	(فرع) وأن تزوج رجلا امرأة من نفسها ووطئها	٢٥٤	(فرع) وإن كانت له أخت الأم لا قرابة بينهما غير ذلك لم يملك تزويجها
٢٤٩	(فرع) ولو تزوج رجلا امرأة من نفسها ثم طلقها فهل يقع الطلاق عليها ؟ فيه وجهان :	٢٥٤	(فرع) لا يكون الولي إلا مرشدا
٢٤٩	(فرع) النكاح الموقوف على الاجازة لا يصح عندنا سواء كان موقوفا على اجازة الولي أو الزوج أو الزوجة	٢٥٦	(فرع) وإن كان الولي سفيفا أو ضعيفا غير عالم بموضع الحظ أو سفيفا مؤلما أو به علة تخرجه عن الولاية فهو كمن مات
٢٥٠	(فرع) المرأة لا تتوكل فى قبول النكاح ولا فى ايجابه	٢٥٦	(فرع) إذا كان الولي يحن يوما ويفيق يوما أو يقم عليه يوما ويفيق يوما فهل يخرج ذلك من الولاية ؟
٢٥٠	(فرع) إذا كانت المنكحة حرة فأولى الولاية بتزويجها الأب	٢٥٧	(فرع) وهل يصح أن يكون الأعمى وليا فى النكاح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح (والثانى) يصح
٢٥١	(فرع) وإن اجتمع وليان أحدهما يدلى بالأب والأم والآخر يدلى بالأب كاخوين أو عمين	٢٥٧	(فرع) وولى الكافرة كافرا ولا يكون المسلم ولى الكافرة إلا على أتمته
٢٥٢	(فرع) وأن اجتمع للمرأة لولياء فى درجة واحدة كالأخوة أو بنينهم والأعمام أو بنينهم	٢٥٧	(فرع) أن كان للمسلم أمة كافرة فهل له عليها ولا ينفى النكاح ؟ فيه وجهان :
٢٥٢	(فصل) ولا يجوز للابن أن يزوج أمه بالبنت لأن الولاية ثبتت للأولياء لدفع العار عن النسب	٢٥٨	(فصل) وإن خرج الولي عن أن يكون من أهل الولاية إلى من بعده من الأولياء
٢٥٣	(فصل) ولا يجوز أن يكون الولي صغيرا ولا مجنونا ولا عبدا لأنه لا يملك العقيد لنفسه فلا يملكه غيره	٢٥٩	(فرع) وأن زال السبب الذى أوجب قطع الولاية فى الأقرب عادت ولايته لأن المانع قد زال
		٢٥٩	(فرع) أن دفعت المرأة أن

بيكارتها وثيوبتها
 ٢٦٦ (فرع) وأن ذهبت بكارتها
 بالرنا فهو كما ذهبت بالجماع
 في النكاح فيكون حكمها حكم
 الشيب في الإذن
 ٢٦٧ (فرع) إذا زوج الرجل
 ابنه البكر البالغ بغير أذنها
 فلما بلغها ذلك قالت (أنا
 أخته من الرضاع) (أو
 تزوجني أبوه قبله) أو غير
 ذلك من الأسباب المحرمة
 ٢٦٧ (فرع) وأن قالت امرأة وهي
 بالغ عاقلة : زوجني أبي زيداً
 بشهادة شاهدين وصادقها
 زيد على ذلك فأنكر الأب أو
 الشاهدان ذلك لم يلتفت إلى
 انكار الأب أو الشاهدين ،
 لأن الحق للزوجين
 ٢٦٨ (فرع) وأن كانت المراد
 نكاحها مجنونة فان كان وليها
 أباًها أو جدها زوجها على أي
 صفة كانت ، صغيرة أو كبيرة
 بكراً أو ثيباً
 ٢٦٩ (فصل) وأن كان ولي المرأة
 ممن يجوز له أن يتزوجها
 كابن عم والمولى المعتق لم
 يجز أن يتزوجها من نفسه
 فيكون موجبا قابلاً
 ٢٦٩ وأن أراد الإمام أن يتزوج
 امرأة لا ولي لها غيره ففيه
 وجهان : (أحدهما) أن له أن
 يتزوجها من نفسه (والثاني)
 يرفعه إلى الحاكم ليتزوجها
 منه

تزوج لكفوء فامتنع الولي
 زوجها الحاكم
 ٢٥٩ (فرع) أن كان أولاهم به
 مفقوداً أو غائباً غيبة بعيدة
 كانت أو قريبة زوجها
 السلطان
 ٢٦٠ وأن غاب الولي وأراد الحاكم
 تزويجها استحبه له أن
 يستدعي عصابتها
 ٢٦١ (فصل) ويجوز للأب والجد
 تزويج البكر من غير رضاها
 صغيرة كانت أو كبيرة
 ٢٦١ وفي تزويجها بعد البلوغ ففي
 أذنها وجهان (أحدهما)
 أذنها بالنطق (والثاني)
 أذنها بالسكوت لحديث نافع
 ٢٦٢ (فصل) وأن كانت المنكوحة
 أمة فلولي أن يتزوجها بكراً
 كانت أو ثيباً ، صغيرة كانت
 أو كبيرة ، عاقلة كانت أو
 مجنونة
 ٢٦٤ قال الشافعي في القديم
 استحبه للأب أن لا يتزوجها
 حتى تبلغ لتكون من أهل
 الإذن
 ٢٦٥ أن زوج الأب أو الجد البكر
 البالغ فالمتحب لهما
 استئذنها وأذنها صماتها
 للخبر
 ٢٦٦ ويجوز للأب والجد وغيرهما
 من الأولياء إجبارها على
 النكاح والإجبار عندهم
 يختلف بصغر المنكوحة
 وكبرها وعندنا يختلف

٢٦٦ وان كان لرجل ابن وبنت ابن

وهما صغيران فزوج بنت

الابن بابن الابن ففيه وجهان

(أحدهما) لا يجوز

(والثاني) انه يجوز

٢٧٢ اذا اراد الرجل أن يتزوج

امراة يلى عليها أمر النكاح

من نفسه كابن العم والممتقة

أو وكل الولي رجلا يزوج

وليته فيزوجها الوكيل من

نفسه لم ينصح

٢٧٢ اذا اراد الحاكم أن يتزوج

امراة لأولى لها فانه يتزوجها

من الامام

٢٧٣ (فرع) ان اراد الجسد ان

يزوج ابنه الصغير بابنة ابن

له آخر ففيه وجهان

(أحدهما) لا يصح

(والثاني) يصح

٢٧٣ (فرع) ان زوج الولي وليته

من ابنه الكبير صح لانه هو

الذي يوجب النكاح على

المراة ويقبله لابنه

٢٧٣ (فرع) وكيل الولي يقوم

مقامه

٢٧٤ (فرع) اذا كان الولي

لا يملك أن يعقد على المراة

الا باذنها فان اذنت له أن

يزوجها من رجل معين صح

٢٧٤ (فصل) ولا يجوز للولي أن

يزوج المتكوجة من غير كفء

الا برضاها ورضي سائر

اولياء

٢٧٥ (فصل) وأن دعت المتكوجة

الى غير كفء لم يلزم الولي

تزويجها لانه يلحقه العار فان

رضيا جميعا جاز تزويجها

٢٧٧ (فرع) أن جاء رجل وادعى

أن فلانا وكله أن يتزوج له

امراة فتزوجها له وضمن

عنه المهر ثم انكر الموكل

الوكالة ولا بينة فالقول قوله

مع يمينه

٢٧٨ (فصل) والكفاءة في الدين

والنسب والحرية والصفة فأما

الدين فهو معتبر فالفاسق

ليس بكفاء للعفيفة

٢٨٠ ليس تكاح غير الكفاء حراما

فأراد به النكاح وأما هو

تقصير بالمراة والأولياء فان

رضوا صح ويكون حقا لهم

تركوه ، فلو رضوا الا واحدا

قله فسخه

٢٨١ (فرع) ليس للولي أن يزوج

المراة من غير كفء الا

برضاها ورضا سائر الأولياء

لحديث عائشة ولأن في ذلك

الحاق عاربها وسائر الأولياء

فلم يجوز من غير رضاهم

٢٨٢ (فرع) فان زوجت المراة

من غير كفء برضاها ورضا

سائر الأولياء صح النكاح

٢٨٣ (فرع) أن زوج الأب أو

الجدة البكر من غير كفء بغير

رضاها أو زوجها أحد

الأولياء بغير كفء برضاها

من غير رضا سائر

الأولياء قال الشافعي النكاح

- ياطل (فرع) لا يجوز للأب والجد
ولا للوصى ولا للحاكم تزويج
الصغير المجنون لانه لا يحتاج
الى النكاح فى الحال ٢٩٣
- مسألة : قال الشافعى رضى
الله عنه وليس له أن يزوج
ابنته الصغيرة عبداً ولا غير
كفاء ولا مجنونا ولا مخبولا
ولا مجذوما ولا أبرص ٢٩٤
- (فرع) ولا يزوج ابنه الصغير
بامراة ليست بكفاء له ولا
مجنونة ولا مخبولة ولا
مجذومة ولا برصاء ولا رتقاء ٢٩٥
- (فرع) ولا يزوج ابنه
الصغير بعجوز هرة ولا
بمقطوعة أليدين وأرجلين ولا
عمياء ولا زمنة ولا يهودية
ولا نصرانية ولا يزوج ابنته
الصغيرة بشيخ هرم ٢٩٦
- (فصل) ولا يصح النكاح الا
بشاهدين ذكرين عدلين ٢٩٧
- (فصل) وان اختلف
الزوجان فقالت الزوجة :
عقدنا بشاهدين فاسقين وقال
الزوج عقدنا بعدلين ٢٩٨
- (فرع) الشهود على المدل
حتى يعلم الجرح يوم وقع
النكاح ٢٩٩
- (فرع) وهل تجوز شهادة
أصحاب الصنع الدنيئة
مثل الحجام والقصاب
والكناس وغيرهم ٣٠٠
- (فرع) وان عقد النكاح
بشهادة ابنى أحد الزوجين
وان دعت المرأة وليها الى
تزويجها برجل وزعت
انه كفاء لها فقال الولي :
ليس بكفاء لها رفع ذلك الى
الحاكم ونظر فيه ٣٠١
- الكفاء معتبر فى خمسة اشياء
النسب ، والدين ، والحرية ،
والصفة ، والسلامة من
الميوب ٣٠٢
- (فرع) وان كان للمرأة وليان
وأذنت لكل واحد منهما فى
تزويجها فزوجهما كل واحد
منهما من رجل نظرت فان
كان العقدان فى وقت واحد
أو لم يعلم متى عقدا أو
علم أحدهما قبل الآخر ٣٠٣
- إذا زوج المرأة وليان من
رجلين ولم يعلم السابق
منهما وأدعى كل واحد من
الزوجين انه هو السابق منهما
نظرت ٣٠٤
- (فرع) إذا زوج الرجل أخته
من رجل ثم مات الزوج نادى
ورثته أن أخ تزوجه بغير
أذنها فالنكاح باطل ولا ترث
وإذا ادعت المرأة انه تزوجهما
بأذنها فالقول قولها وترث ٣٠٥
- (فصل) ويجوز لولى الصبي
أن يزوجه إذا رأى ذلك ٣٠٦
- يجوز للأب والجد أن يزوج
ابنه الصغير إذا كان عاقلا
لانه يملك التصرف فى
مصلحته والنكاح مصلحة له ٣٠٧

الزواج أنها هي التي زوجها
أبوها منه فإن انكرهما حلف
لكل واحدة يميناً وأن أقر
أحدهما ثبتت زوجيتهما
٣٠٥ (فرع) إذا قال زوجتك
حمل هذه المرأة أن كانت ابنة
لم يصح النكاح
٣٠٦ (فرع) وإذا أراد العقد خطب
خطب الولي أو الزوج أو
أجنبي من العاضرين فيحمد
الله تعالى ويصلي على
الرسول صلى الله عليه وسلم
ويوصي بتقوى الله ويرغب في
النكاح
٣٠٨ (فصل) ولا يصح العقد إلا
بلفظ التزويج أو النكاح
٣٠٩ (فصل) وإذا انعقد العقد
لزم ولم يثبت فيه خيار
الحل ولا خيار الشرط
٣٠٩ لا ينقذ النكاح عندنا إلا
بلفظ النكاح أو التزويج ولا
يجوز بلفظ الهبة أو البيع
أو التملك أو الإجارة وقال
أبو حنيفة ينقذ بكل لفظ
يقضي التملك
٣٠٩ (فرع) والفرج محرم قبل
العقد فلا يحل أبداً إلا بأن
يقول الولي : قد زوجتكها
أو أنكحتكها
٣١١ (فرع) وأن عقد النكاح
بالجمية
٣١١ (فرع) إذا وكل الزوج من
يقبل له النكاح أو قيل الأب
لابنه الصغير فإن النكاح

أو بشهادة ابنه وجده أو
بشهادة ابن أحد الزوجين
صح النكاح
٣٠٠ (فرع) وليس من شرط
الشهادة احضار الشاهدين
بل لو حضر الشاهدان
لأنفسهما وسنما الإيجاب
والقبول صح ذلك ولو سنا
الإيجاب والقبول ولم
يسنما الصداق صح النكاح
٣٠٠ (فرع) وإذا تزوج المسلم
كتابية فإنه يتزوجها من
وليها الكافر إذا كان عدلاً
في دينه ولا يصح إلا بحضور
شاهدين مسلمين عدلين
٣٠٠ (فصل) ولا يصح إلا على
زوجين معينين لأن المقصود
بالنكاح أعيانهم فما فوجب
تعيينهما فإن كانت المنكوح
حاضرة
٣٠١ (فصل) ويستحب أن يخطب
قبل العقد
٣٠٤ إذا أراد عقد النكاح على
المرأة فلا بد أن تتميز عن
غيرها بالمشاهدة أو بالصفة
أو بالتسمية
٣٠٤ وأن قال زوجتك ابنتي
الكبيرة فاطمة فغير اسمها
صح النكاح على الصغيرة ولا
يضر تغييره للاسم
٣٠٥ (فرع) وأن كان لرجل
ابنتان فزوج رجل أحدهما
بعينها ثم مات الأب وأدعت
كل واحدة من الابنتين على

- ٣٢٠ (فصل) وتحرم عليه من جهة المصاهرة أم المرأة دخل بها أو لم يدخل لقوله تعالى « وأمهات نسائكم »
 ٣٢٠ ويحرم عليه كل من يدلى إلى امراته باسمومة
 ٣٢٠ ويحرم عليه ابنة المرأة بنفس المقدح تحريم جمع
 ٣٢٠ وتحرم عليه كل من ينتسب إلى امراته بالبنوة من بنات أولادها وأولاد أولادها .
 فان خالف ووطئها لم يعد وتحرم عليه حليلة الابن وكل من ينتسب اليه بالبنوة من الأجداد
 ٣٢٠ ومن حرم عليه بنكاحه أو بنكاح أبيه أو ابنه حرم عليه بوطئه أو وطء أبيه أو ابنه في ملك أو شبهة
 ٣٢١ أن تزوج امرأة ثم وطئ أمها أو ابنتها أو ووطئها أبوه أو ابنه بشبهة انفسخ النكاح
 ٢١ الأربع المنصوص على تحريمهن بالمصاهرة الزوجية والربيبية وحليلة الابن وحليلة الاب
 ٣٢٢ (فرع) في مذاهب العلماء في نكاح المرأة وأما
 ٣٢٤ (فصل) وان زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها
 ٣٢٦ إذا زنى بامرأة لم ينتشئ بهذا الزنا تحريم المصاهرة فلا يحرم على الزاني نكاح المرأة التي زنى بها ولا أمها ولا ابنتها ولا تحرم الزانية

- لا يصح حتى يسمى الزوج في الإيجاب والقبول
 ٣١٢ باب ما يحرم النكاح وما لا يحرم
 ٣١٢ من ارتد عن الدين لم يصح نكاحه لأن النكاح يبرأ للاستمتاع ولا يوجد ذلك في نكاح المرتد
 ٣١٢ ولا يصح نكاح الخنثى المشكل
 ٣١٢ ولا يصح نكاح المحرم
 ٣١٢ (فصل) يحرم على الرجل من جهة النسب الأم والبنات والأخت والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت
 ٣١٣ لا يصح نكاح المرتد والمرتدة لأن القصد بالنكاح الاستمتاع ولما كان دمه مهدياً وجب قتلها فلا يتحقق الاستمتاع
 ٣١٣ مسألة : النساء اللاتي نص القرآن على تحريمهن أربع عشرة امرأة ثلاث عشر بقوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » الآية وواحدة في قوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء »
 ٣١٥ (فرع) وأما الانتساب المتصوص على تحريمهما بالرضاع فالأم والأخت
 ٣١٥ (فرع) في مذاهب العلماء في عدد الرضعات المحرمات
 ٣١٩ مسألة في رضاع الكبير

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	امراة فطلقها طلاقا رجعيا ثم قال الزوج : قد خيرتني بانقضاء عدتها فانكرت لم يقبل قوله في اسقاط نفقتها وكسوتها وسائر حقوقها	٣٢٧	دلى لبي ولا على ابنائه (فرع) فان زنى بالمرأة فانتبه بابنه يمكن ان تكون منه بان تأتي بها لستة أشهر من وقت الرنا فلا خلاف بين اهل العلم
٣٣٤	(فصل) ومن حرم عليه نكاح امرأة بالنسب له او بالمصاهرة او بالجمع حرم عليه وطؤها بملك اليمين وان ملك أختين فوطيء	٣٢٨	(فرع) وان اتت المرأة بابنة فنفها بالعان
٣٣٤	أحدهما حرمت عليه الأخرى حتى تحرم الوطوءة ببيع او عتق او كتابة او نكاح فان خالف ووطئها لم يمد الى وطئها حتى تحرم الأولى (فصل) وما حرم من النكاح والوطء بالقراءة حرم بالرضاع	٣٢٨	(فرع) وأن زنى رجل بزوجة رجل لم ينفسخ نكاحها
٣٣٤	(فصل) ومن حرم عليه نكاح امرأة على التأييد برضاع أو نكاح أو وطء مباح صار لها محرما في جواز النظر والخلوة الشرع يساوى بين الأمانة والحرمة في الجمع بين الأختين كما لا يحل له نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة	٣٢٩	(فرع) ولو قال رجل : أنا أحيط علما أن لى في هذه البلدة امرأة يحرم على نكاحها بنسب أو رضاع أو صهر ولا أعلم عينها جاز له أن يتزوج من تلك البلدة
٣٣٥	مسألة : إذا حرم عليه نكاح المرأة على التأييد بنكاح أو رضاع أو وطء مباح صار محرما لها في جواز النظر والخلوة	٣٢٩	(فصل) ويحرم عليه أن يجمع بين أختين في النكاح لأن الجمع بينهما يؤدي الى العداوة وقطع الرحم
٣٣٥	مسألة : إذا وطئ الرجل	٣٢٩	ويحرم عليه أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها
		٣٣٢	ويجوز الجمع بين امرأة كانت لرجل وبين ابنة زوجها الاول (فرع) وأن تزوج بالمرأة ثم طلقها وأراد يتزوج بأختها أو عمتها أو خالتها أو تزوج أربع نساء وطلقهن وأراد أن ينكح أربعا غيرهن أو طلق واحدة منهن وأراد أن يتزوج غيرها
		٣٣٣	(فرع) فان تزوج رجلا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٤١	(فرع) أما التمسكون بالكتب التي نزلت على الأنبياء صلوات الله عليهم كمن تمسك بصحف إبراهيم وزبور داود وشعيب عليهم السلام فلا يحل نكاحهم ولا ولا وطء الاماء منهم بملك اليمين ولا يحل اكل ذبائحهم	٣٣٦	(فرع) وأن تزوج امرأة ثم وطئ بنتها أو أمها بشبهة أو وطئ الابن زوجة الأب بشبهة انفسخ النكاح
٣٤١	(فصل) واختلف أصحابنا في السامرة والصابئين	٣٣٦	أن تزوج رجل امرأة وتزوج ابنه ابنتها ثم زقت الى كل منهما زوجة صاحبه ووطئها ولم يعلم
٣٤٢	(فصل) ويحرم عليه نكاح من ولد بين وثني وكنابية لأن أولاد من قبيلة الأب	٣٣٧	(فرع) أن تزوج رجل امرأة ثم تزوج أخرى فوطئ أحدهما ثم بان أحدهما أم الأخرى فان نكاح الأولى صحيح
٣٤٣	(فرع) قال الشافعي ولا أكره نساء أهل الحرب الا لثلاث يفتن مسلما عن دينه	٣٣٨	(فصل) ويحرم على المسلم أن يتزوج ممن لا كتاب له من الكفار كعبدة الأوثان ومن ارتد عن الإسلام
٣٤٤	(فصل) ولا يحل له نكاح الأمة الكتابية أما الأمة المسلمة فانه ان كان الزوج حراً نظرت فان لم يغطي العنت وهو الزنا لم يحل له نكاحها وان وجد ما يتزوج به حرة كتابية أو يشتري به أمة ففيه وجهان	٣٣٩	(فصل) وأما غير اليهود والنصارى من أهل الكتاب كمن يؤمن بزبور داود عليه السلام وصحف شعيب فلا يحل للمسلم أن ينكح حرائرهم ولا أن يطأ أماءهم بملك اليمين
٣٤٥	(فصل) ويحرم على العبد نكاح مولاته لأن أحكام الملك والنكاح تتناقض	٣٤٠	(فرع) فيمن تنصروا بعد تحريف كتب موسى وعيسى فانه لا يجوز زواج نسائهم ولا يجوز فرض الجسرية عليهم
٣٤٥	(فصل) ويحرم على الأب نكاح جارية ابنه		
٣٤٧	مسألة : لا يصح نكاح العبد لمولاته لتناقض أحكام الملك والنكاح في النفقة والسفر وجبت لحفظ النسب		
٣٤٨	(فرع) إذا زنت المرأة لم		

يجب عليها العدة سنواء
كانت حائلا أو حاملا

٣٤٩ (فصل) ويحرم على الحر
أن يتزوج بأكثر من أربع
نسوة

٣٥٢ (فصل) ولا يجوز نكاح
الشفار وهو أن يزوج الرجل

ابنته أو اخته من رجل على
أن يزوجه ذلك ابنته أو
أخته ويكون بضع كل واحد

واحدة منهما صداقا للأخرى
٣٥٢ فاما إذا قال زوجتك ابنتي

على أن تزوجني أنتك صح
النكاحان

٣٥٦ (فصل) ولا يجوز نكاح
المتعة

٣٥٦ (فصل) ولا يجوز نكاح
المحلل وهو أن ينكحها على

أنه إذا وطئها فلا نكاح
بيتهما وأن يتزوجها على أن
يجلها للزوج الأول

٣٥٧ (فصل) وإن تزوج بشرط
الخيار بطل العقد لأنه عقيد

يطله التوقيت فبطل بالخيار
الباطل كالبيع

٣٦١ لا يصح نكاح المتعة وهو أن
يتزوج لمدة معلومة أو مجهولة

بأن يقول زوجني أنتك
شهرًا أو أيام الموسم

٣٦٢ (فرع) وأما نكاح المحلل فإن
الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا

فانها لا تحل له إلا بعد
زوج واصابة

٣٦٣ (فرع) أنه أن تزوج امرأة

بشرط الخيار بطل العقد لأنه
لا مدخل للخيار فيه فأبطله

فإن شرط في العقد أنه
لا يطؤها ليلا بطل الشرط

٣٦٤ (فصل) ويجوز التعريض
بخطبة المعتدة عن الوفاء

والطلاق الثلاث

٣٦٤ ويحرم التصريح بالخطبة
لأنه لما أباح التعريض دل على

أن التصريح محرم

٣٦٨ (فصل) ومن خطب امرأة
فصرح له بالإجابة حرم على

غيره خطبتها إلا أن يأذن فيه
الأول

٣٧٣ باب الخيار في النكاح والرذ
بالعيب

٣٧٣ إذا وجد الرجل امرأة
مجنونة أو مجذومة أو برصاء

أو رتقاء أو قسبرئاء ثبت له
الخيار

العنت وهو الزنا لم يحل له
نكاحها وإن وجد ما يتزوج

٣٧٣ به حرة كتابية أو يشتري به
أمة ففيه وجهان

وإن وجدت المرأة زوجها
مجنونا أو مجذوما أو برص

٣٧٤ أو مجبوبا أو عينا ثبت لها
الخيار

وإن وجد أحدهما الآخر وله
فرج الرجال وفرج النساء

فيه قولان (أحدهما)
يثبت له الخيار (والثاني)
لا خيار له

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧٤	وان وجدت المرأة زوجها خصباً ففيه قولان : (أحدهما) يثبت له الخيار والثاني لا خيار لها	٣٨٥	وبها عيب فلم تعلم به حتى وطئها ثم علم به ففسخ النكاح (فرع) وان دعت امرأة وليها لتزويجها إلى مجنون كان له الامتناع من ذلك لأن عليه عار أن تكون وليته تحت مجنون
٣٧٦	ان الرد بالعيب في النكاح قد ثبت بالقواعد الكلية في العقود والمعاوضات	٣٨٥	وان دعت المرأة وليها إلى أن يزوجه بمجدوم أو أبرص فهل له أن يمتنع ؟ فيه وجهان
٣٧٦	إذا وجد أحد الزوجين عيباً بالآخر ثبت له الخيار في فسخ النكاح	٣٨٥	(فرع) إذا كان الولي غير محرم لها فهل يرجع عليه الزوج ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يرجع (والثاني) يرجع
٣٧٨	لو تزوج الرجل امرأة على أنها جميلة شابة مؤمنة تامة بكر فوجدها عجوزاً قبيحة معدومة قطعاً أياباً أو عمياء	٣٨٥	(فرع) إذا تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وعلم بعد ذلك أنه كان بها عيب يثبت به خيار الفسخ لزمه نصف المهر
٣٧٩	(فرع) ان وجد كل واحد من الزوجين بصاحبه عيباً	٣٨٦	(فصل) إذا ادعت المرأة على الزوج أنه عني وأنكر الزوج فالقول قوله مع يمينه فان نكل ردت اليمين على المرأة الفسخ سقط حقها في
٣٨١	(فصل) والخيار في هذه الميوب على الفور لأنه خيار ثبت بالعيب فكان على الفور كخيار العيب في البيع	٣٨٧	(فصل) وان اختارت المقام معه قبل انقضاء الأجل ففيه وجهان (أحدهما) يسقط خيارها (والثاني) لا يسقط
٣٨١	(فصل) وأن فسخ قبل الدخول سقط المهر لأنه ان كانت المرأة فسخت كانت الفرقة من جهتها فسقط مهرها	٣٨٧	المن في الرجل عيب يثبت الخيار لزوجته في فسخ النكاح لأجلها
٣٨٢	(فصل) وان حدث العيب بالزوج ورضيت به المرأة لم يجبرها الولي على الفسخ	٣٨٨	ان المرأة إذا جاءت إلى
٣٨٣	(فرع) إذا وجد أحد الزوجين بالآخر عيباً ففسخ النكاح نظرت فان كان الفسخ قبل الدخول سقط جميع المهر		
٣٨٤	(فرع) أن تزوج رجل امرأة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	رجلا على أنه على صيغة فخرج بخلافها أو على نسب فخرج بخلافه		الحاكم وادعت على زوجها أنه عنين أو أنه عاجز عن وطئها استدعاها الحاكم وسأله
٣٩٥	(فرع) روى المزني عن الشافعي : فإن لم يجانعهما الصبي أبجل	٣٨٩	(فرع) فإذا ضرب العنين المدة ثم جامع امرأته قبيل انقضاء السنة أو بعدها وقبل الفسخ سقط حقها في الفسخ
٣٩٦	(فرع) إذا تزوجت امرأة رجلا على أنه على صفة فخرج بخلافها أو على نسب فخرج بخلافه	٣٩٠	(فرع) وإن ادعى الزوج أنه وطئها فانسكت فإن كانت ثيبا فالقول قول الزوج مع يمينه وإن كانت بكرا عرضت على أربع من القوابل
٣٩٧	(فصل) وإن كان الفرو من وجهة المرأة نظرت فإن تزوجها على أنها حرة فكانت أمة وهو ممن يحل له نكاح الأمة ففي صحة النكاح قولان	٣٩١	مسألة : إذا انقضت السنة ولم يقدر على وطئها كانت بالخيار بين الإقامة والفسخ
٣٩٨	(فرع) وإن تزوجها على أنها على صفة فخرجت بخلافها	٣٩٢	(فرع) إذا تزوج رجل امراة فوطئها ثم عجز عن وطئها لم يثبت لها الخيار ولا يحكم لها عليه بالعنة
٤٠٠	(حصل) وإن تزوج امرأة من غير شرط يظنها حرة فوجدتها أمة فالنكاح صحيح	٣٩٢	(فرع) وإن تزوج رجل امراة مع علمها أنه عنين بأن أخبرها أنه عنين أو تزوجها فأصابته عتينا ثم فسخت النكاح ثم تزوجها فأنيا ففيه قولان
٤٠٠	(فصل) إذا اعتقت الأمة وزوجها حر لم يثبت لها الخيار	٣٩٣	(فرع) إذا تزوج امرأتين فمن عن أحدهما دون الأخرى ضربت له المدة التي عن عنها
٤٠٢	(فصل) ان اعتقت وفسخت النكاح فإن كان قبل الدخول سقط المهر لأن الفرقة من جهتها	٣٩٣	(فصل) وإن وجدت المرأة زوجها مجبوا ثبت لها الخيار في الفسخ
٤٠٢	(فصل) ان تزوج عبد بمشارك حرة مشركة ثم أسلمت	٣٩٤	(فصل) إذا تزوجت امرأة
٤٠٣	(فصل) إذا ملك مائة دينار وأمة قيمتها مائة دينار وزوجها من عبد بمائة ووصى بعتيقها فاعتقت قبل الدخول		

واسلمن معه فمات قبل أن
يختار أربعا فإن الوارث لا
يقوم مقامه

٤١٩ (فصل) وإن أسلم وتحت
اختان أو امرأة وعمتها أو
امراة وخالتها وأسلمتا معه
لزمه أن يختار أحدهما

٤٢٠ (فرع) أن كانتا أما وبنتاً
فقد ذكرنا أنه يجب عليه أن
يختار الأربع منهن

٤٢٢ (فصل) وإن أسلم وعنده
أربع أماء فأسلمت منهن
واحدة وهو ممن يجوز له
نكاح الأماء فله أن يختار
المسلمة وله أن ينتظر إسلام
البواقي ليختار من شاء
منهن

٤٢٢ (فصل) وإن أسلم وعنده
حرة وأمة أسلمتا معه ثبت
نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة
٤٢٣ (فصل) وإن أسلم عبداً
وتحت أربع فأسلمن معه
واسلمتا معاً قبل الدخول
فالكلام على قسمين (الأول)
إذا كان إسلامهم جميعاً قبل
الدخول (الثاني) إذا دخل
بهما حرمتا على التأييد الأم

٤٢٤ (فصل) أن أسلم وتحت
أربع أماء فأسلمن معه فإن
كان ممن يحل له نكاح الأمة
اختار واحدة منهن

٤٢٣ أن أسلم وهو موسر فلم
يسلمن معه حتى أعسر فله
أن يختار واحدة منهن

لم يثبت لها الخيار
٤٢٣ (فصل) وإن اعتق عبداً

وتحت أمة ففيه وجهان
(أحدهما) يثبت له الخيار
(والثاني) لا يثبت

٤٠٤ باب نكاح المشرك

٤٠٤ إذا أسلم الزوجان المشركان
على صفة - لو لم يكن بينهما
نكاح جاز لهما عقد نكاح

٤٠٩ أن أسلم الزوجان المشركان
معاً فلن كانا عند إسلامهما
يجوز ابتداء النكاح بينهما أو
أقرا على نكاحهما الأول

٤١٠ (فصل) وإن أسلم الحر
وتحت أكثر من أربع نسوة
واسلمن معه لزمه أن يختار
أربعا منهن

٤١٣ (فرع) إذا أسلم وتحت
أكثر من أربع نسوة واسلمن
ففيه ذكرنا أنه يجب عليه
أن يختار الأربع منهن

٤١٥ (فرع) أن قال : كلمنا
أسلمت واحدة منكن فقد
اخترت نكاحها لم يصح لأن
الاختيار كابتداء العقد
لا يجوز تعليقه على صفة

٤١٦ (فرع) وإن أسلم واسلمن
أربعا لم يثبت له يصح اختياره

٤١٦ (فصل) أن مات قبل أن
يختار لم يقر بمقامه
لأن الاختيار يتعلق بالشهوة
فلا يقوم فيه غيره مقامه

٤١٧ إذا أسلم رجل حر وعنده
أكثر من أربع زوجات حرائر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٧	(فرع) إذا تكح مشرك مشرقة تكاح متعة ثم أسلما لم يقرأ عليه	٤٢٧	(فرع) أن قهر حرى حربية على نفسها فوطئها أو طأعته فوطئها ثم أسلما لم يقرأ على ذلك
٤٢٨	(فرع) في مذاهب العلماء إذا ارتد أحد الزوجين (فرع) إذا ارتدت الزوجة بعد الدخول فطلقها الزوج فلا ثا	٤٢٨	(فرع) أن ارتدت زوجة رجل بعد الدخول عليه وله امراة صغيرة فأرضعها أم المرتدة قبل انقضاء عدة المرتدة خمس رضعات بمفرقات
٤٢٩	(فرع) إذا انتقل اليهودي أو النصراني إلى دين لا يقر أهله عليه لم يقر عليه كما لا يقر أهله عليه وما الذي يقبل منه ؟ فيه ثلاثة أقوال	٤٢٩	(فرع) إذا تزوج الكتابي بكتابية أقرأ عليه قبل أسلامهما وبعد أسلامهما وأن تزوج الكتابي وثنية أو مجوسية - فإن أسلما - أقرأ عليه بلا خلاف
٤٣٠	(فصل) إذا أسلم الوثنيان قبل الدخول ثم اختلفا فقالت المرأة أسلم أحدا قبل صاحبه فأنفسخ النكاح إذا أسلم الزوج بعد الدخول	٤٣٠	(فصل) وإن أنتقل الكتابي إلى دين لا يقر أهله عليه لم يقر عليه
٤٣١	(فصل) وأن تزوج كتابي وثنية فيه وجهان	٤٣١	(فصل) وأن تزوج كتابي وثنية فيه وجهان
	اعتباراً بوقت اجتماع أسلامه وأسلامهن لزمه أن يختار اثنتين فإن اعتق بعد أسلامه وأسلامهن لم تجز الزيادة على اثنتين	٤٢٤	(فرع) إذا تكح الحر كمانى زوجات في الشرك فأسلم وأسلم منهن أربع وتخلف أربع ثم مات الأربع المسلمات أو بعضهن ثم أسلم الأربع الباقيات قبل انقضاء عدتهن فله أن يختار الأربع الموتي للنكاح
	(فرع) إذا تزوج وثنية ثم أسلمت وتخلف الزوج في الشرك فتزوج أختها فإن أسلم بعد انقضاء عدة الأول أنفسخ نكاح الأول وثبت نكاح الثانية أن أسلمت معه قبل انقضاء عدتها	٤٢٥	(فرع) إذا كان تحته ثمان زوجات فأسلم وأسلمن معه (فصل) أن تزوج امرأة معتدة من غيره وأسلما فإن كان قبل انقضاء العدة لم يقرأ على النكاح
	(فصل) إذا ارتد الزوجان أو أحدهما - فإن كان قبل الدخول وقفت الفرقة	٤٢٦	(فصل) وإن أنتقل الكتابي إلى دين لا يقر أهله عليه لم يقر عليه
	(فصل) وأن تزوج كتابي وثنية فيه وجهان	٤٢٧	(فصل) وأن تزوج كتابي وثنية فيه وجهان

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٣١	وتخلفت الزوجة فلا نفقة لها وأن أسلمت الزوجة ولم يسلم فعليه نفقتها (فرع) إذا أسلم الزوج قبل الزوجة وقبل الدخول وجب عليه نصف المسمى أن سمي لها مهراً صحيحاً	٤٣٢	(فرع) أن أسلمت الزوجة بعد الدخول ثم أسلم الزوج بعدها ثم اختلفا
٤٣٣	(فرع) وأن تزوج الكتابي بالكتابية صغيره وأسلم أحد أبويها قبل الدخول انفسخ نكاحها		

كنا نود الا يكون هناك اخطاء مطبعية ولكن جل من تصالى عن النقص
سبحانه وقد نعت اثناء الطباعة اخطاء أرجو من القارىء اصلاحها بقلمه وهى :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٤٧	٢٠	فأولدها	فأولدها
١١٨	٤	الشقيقتين	الشقيقتين
١٣٦	٢٥	وللز	ولللزوج
١٦٥	٤	الفواعد	القواعد
٢٦٩	١٢	حاكم	الحاكم
٣٠٩	٤	غيار	خيار
٣٤٤	١٥	جهان	وجهان
٣٨٦	١١	قول	قوله
٣٩٣	٢٤	لا تمكن	لا يتمكن